د.مصطفى غلفان
بمشاركة
د.امحمد الملاخ - د.حافظ إسماعيلي علوي

اللسانيات التوليدية

من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة



اللسانيات التوليدية

من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة

الدكتور مصطفى غلفان

بمشاركة

د. امحمد الملاخ **د. حافظ إسماعيلي علوي**

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2010 م

الطبعة الأولى

1431هـ - 2010 م

412

غلفان، مصطفى

اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى الرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة/ مصطلى غلفان.- إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010.

( ) ص

ر. إ.: (862/ 3/ 2010)

الواصفات:/اللسانيات//فقه اللغة//اللغة العربية/

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأى دائرة المكتبة الوطنية أو أى جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-346-2

عـالم الكتب الحديث
Modern Book World
للنـشـر والتـوزيـع

الفرع الأول

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (27272272- 00962) خلوي: 5264363/ 079 فاكس: 27269909- 00962

(21110) :البريدي الرمزي (3469) :البريد صندوق

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

فهرس المحتويات

الفصل الثامن

الدلالة التوليدية

الفصل التاسع

الفرضية المعجمية

الموضوع	الصفحة

الفصل العاشر

نظرية س خط

الفصل الحادي عشر

اتجاهات توليدية جديدة

الفصل الثاني عشر

ثوابت النحو التوليدي

الفصل الثالث عشر

القيود على التحويلات

الموضوع	الصفحة

الفصل السابع عشر

نظرية العمل والربط: الأنساق الفرعية

الموضوع	الصفحة

الفصل الثامن عشر

نظرية العمل والربط: قيود ومبادئ

الفصل التاسع عشر

البرنامج الأدنوي

الموضوع	الصفحة

الفصل العشرون

البرنامج الأدنوي: مسارات التحول وآليات الاشتغال

الموضوع	الصفحة

المقدمة

إذا كان اللساني فيردناد دو سوسور (1857_1913) قد أحدث القطيعة الأولى في اللسانيات الحديثة عندما حدد مادة اللسانيات وموضوعها وبالتالي جعل منها علما قائم الذات مستقلا بمنهجيته ومفاهيمه ومصطلحاته، فإن عالم اللسانيات الأميركي تشومسكي *Noam Chomsky* (1928-) أحدث بالفعل ما يمكن أن نسميه بالقطيعة الثانية في اللسانيات المعاصرة؛ قطيعة تتجلى في وضع نظرية لسانية جديدة تختلف في تصوراتها الأساس ومنهجيتها التحليلية للظواهر اللغوية عن النظريات السابقة عليها. كما تتجلى هذه القطيعة في المفاهيم والأدوات الإجرائية الدقيقة التي تم اقتراحها لتناول اللغة باعتبارها ملكة بشرية عامة. وتعيش المحافل اللسانية الدولية منذ (1957) على إيقاع النظرية التوليدية التحويلية وتصوراتها الجديدة في مجال الدراسات اللسانية التي ما فتئت تتغير وتتطور نحو مزيد من الضبط والدقة.

وإذا كان القرن العشرون يتميز بظهور العديد من النظريات اللسانية والتصورات المتعلقة بدراسة اللغة في مختلف المجالات والتخصصات، فإن النحو التوليدي استطاع في وقت وجيز أن يتزعم مختلف هذه التصورات، بل إن النظرية التوليدية غدت مرجعا ومقياسا بالنسبة إلى النظريات المنافسة لها أو المختلفة عنها؛ فقد أصبحت كل نظرية لسانية جديدة تقيس مضامينها النظرية ومواقفها من قضايا اللغة مقارنة مع النحو التوليدي بالدرجة الأولى.

إن النحو التوليدي اليوم؛ أي بعد مرور أزيد من نصف قرن على ظهوره، يملك تاريخا حافلا بالمفاهيم، بعضها تم تجاوزه وبعضها الآخر ما يزال ساري المفعول إلى الآن. والواقع أن هذا الكم المنجز في إطار الأدبيات التوليدية والتحويلية كثيرا ما يطرح على المهتم -لاسيما في الثقافة العربية- جملة من الصعوبات في غياب مصادر عربية تقدم اللسانيات التوليدية منذ بداياتها وفي جميع مراحل تطورها مع بيان العناصر الفاعلة في هذا التطور والأسباب النظرية والمنهجية التي قادت إلى هذه التحولات. وسيتضح للقارئ أنها ليست تحولات نظرية عادية أو تطورات بسيطة، بل هي أعمق بكثير من ذلك، لأنها تتصل بمنهجيات البحث ونتائجه في علوم ومعارف أخرى.

إن هدف هذا الكتاب هو محاولة تقديم بعض العناصر المساعدة على قراءة متأنية ودقيقة للنحو التوليدي بدءا بمنطلقاته الفكرية والعلمية، مرورا بمفاهيمه الأساس ووصولا إلى آخر مستجداته، من أجل استيعاب حقيقي لمضامين النظرية التوليدية.

حسبنا هنا أن نقدم للقارئ صورة واضحة عن النحو التوليدي في أسلوب واضح وبسيط يجمع بين العمق والتقديم العام دون إخلال بالمضامين العلمية للمفاهيم التوليدية الأكثر تداولاً وبعيدا عن كل تأويل تاريخي أو ربط لها بالتراث اللغوي العربي دفعا لكل التباس معرفي. كما حرصنا أن نقدم أمثلة من اللغة العربية بالدرجة الأولى حتى نبين، إن كان الأمر في حاجة إلى بيان، أن اللغة العربية بدورها يمكنها أن تستفيد من هذه الدراسات، وأن هناك دراسات عربية جادة في هذا المجال تقدم صورة إيجابية لما يمكن أن يكون عليه الدرس اللساني التوليدي العربي.

لقد عرفت النظرية التوليدية التحويلية في السنوات الأخيرة تطورا مذهلا، سواء في شكلها العام أو في مضمونها وكيفية تصورها للتحليل اللساني، نتج عنه تراكم معرفي هام جدا على مستوى النظرية ومفاهيمها الأساس. ولا يَسَعُ المتتبعُ إلا أن يأسف لكون الثقافة اللغوية العربية الحديثة تَعْرِفُ تأخراً لا مثيل له في مجال مواكبة ما يَطْرَأُ من تطورات وتحولات نظرية على النظريات اللسانية عامة، وفي مجال النحو التوليدي خاصة. ويزداد الأسف عندما نجد أن بعض الكتابات اللسانية العربية على الرغم من ندرتها، تسهم جادةً بما في وُسْعِها في اللقاءات العلمية التي تَشْهدها المحافل اللسانية الدولية بين الفينة والأخرى، لكنها مع ذلك لا تجد من يهتم بها، أو يُقَدِّر دورها في تنمية البحث اللساني العربي والتعريف به عالمياً.

إن هدفنا من هذا الكتاب يكمن في تحقيق جملة من الغايات منها:

- أولا: رصد التحولات النظرية التي عرفتها نظرية النحو التوليدي منذ نشأتها إلى آخر نموذج فيها وهو النموذج المعروف بالبرنامج الأدنوي، والوقوف على عوامل الانتقال وأسبابه ومظاهر التجاوز أو الاحتواء من نموذج إلى آخر، خصوصا وأن الإستناد في إنجاز المهمة على المصادر والمراجع اللسانية المكتوبة بغير اللغة العربية أمر ممكن جداً، إلا أن هذه العملية لن تحقق في نظرنا الغاية المرجوة منها، بالنظر إلى الطبيعة النظرية الصرف للمصادر اللسانية الأساس من جهة، وإلى معالجة حالات وظواهر لغوية باعتماد وقائع من لغات غير اللغة العربية من جهة ثانية؛
- ثانيا: التعريف ببعض الكتابات اللسانية العربية الحديثة التي تساير جادة ما وصل إليه البحث اللساني التوليدي في آخر نماذجه، والعمل على تقريبها من القارئ العربي المهتم بالدرس اللساني التوليدي ومعالجته لبنيات اللغة العربية. وقد قدمنا العديد من المفاهيم والأمثلة المتعلقة بالنظرية التوليدية من هذه الكتابات اللسانية العربية لأسباب علمية محضة لا علاقة لها بأي اعتبار قطري أو شخصي.

إن هـذا الكـتاب لا يدعـي، مـن قـريب أو مـن بعـيد، تجـاوز المؤلفات السابقة في اللسانيات التولـيدية أو غيرهـا، بـل إنه بكل تواضع، خطوة أولى نحو تعميم ثقافة لسانية معاصرة سليمة وإرسائها بكيفـية علمـية رصينة تكون في خدمة اللغة العربية. لذا حرصنا على توضيح جل المفاهيم المستعملة في الأدبيات التوليدية ساعين إلى كشف الجوانب النظرية والمنهجية التي يمكن أن تسهم بها النظرية التوليدية في مقاربة بنيات اللغة العربية.

والكـتاب يـدين في وجـوده الفعلـي ومادتـه لأصحاب الدراسات التوليدية العربية والأجنبية الـواردة في ثـناياه الـتي اعـتمدناها لتوضـيح الإطار النظري المتحدث عنه في هذا الكتاب، والمشار إليها ضـمن قائمة المصادر، وفي مقدمتهم الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري الذي أسهم بقسط وافر في نشر أصول نظرية النحو التوليدي من خلال تطبيقاته على اللغة العربية في الوسط الجامعي المغربي والعربي، ولمجموعة من الشباب اللسانيين المغاربة الذين نذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر السادة الأساتذة: عـبد اللطـيف شـوطا وعـبد المجـيد جحفـة ومحمد غاليم وأحمد عقال وعبد القادر كنكاي وعبد الواحد خيري وأحمد باهي ومصطفى رشاد ومحمد الرحالي والمصطفى الحسوني ومحمد غنايم وغيرهم.

ولا يفـوتني أن أشـكر العديـد مـن أفـواج طلـبة السنة الرابعة، تخصص لسانيات بشعبة اللغة العـربية/ كلـية الآداب عـين الشق حوالي (22فوجا) الذين تلقوا المادة الأساس لهذا الكتاب، فكان أن أسـهموا جميعا في تنمـية هـذه المادة سواء من خلال فكرة ما راودتهم فرادى أو جماعات، أو من خلال سـؤال طـرحه هـذا الطالب أو ذاك، وشَكَّلَ بالنسبة إلي بداية التفكير في موضوع تناولته هنا بكيفية من الكيفـيات أو قدمت توضيحاً عنه مستلهماً أو موظفاً أو شارحاً الملاحظات والتساؤلات أو الأمثلة التي قدمها هؤلاء الطلبة.

كمـا أتـوجه بالـشكر للـزملاء الـسادة الأساتذة عبد القادر كنكاي (كلية الآداب ابن مسيك) وحـافظ إسماعيلـي علـوي (كلـية الآداب بأكاديـر) والأستاذ الباحث امحمد الملاخ الذين اطَّلَعوا على مسودة هذا العمل وقدَّموا مجموعة من التصويبات والملاحظات المنهجية والنظرية.

وقـد تحمـس الأسـتاذ حـافظ اسماعيلـي علوي لما جاء في مضامين الكتاب، فألح مرارا على ضـرورة إخـراجه إلى حيز الوجود نظرا إلى حاجة القارئ العربي لهذا النوع من الكتب، وكان من نتائج هـذا الإلحـاح أن تحمـل هـو والزميل الأستاذ امحمد الملاخ عبء مراجعة فصول الكتاب وإغناء بعضها بمـباحث جديدة وإضافة فصل كامل عن قيود ومبادئ نظرية العمل والربط، علاوة على كتابة الفصلين الأخيريـن المـتعلقين بالـبرنامج الأدنـوي، ووضع التمارين واقتراح أجوبة عنها حتى يتمرن الطالب أو القارئ على المضامين النظرية ويستوعب بشكل عملي أبعاد المفاهيم المقترحة، كما قام الأستاذان بإعداد

معجـم المصطلحات وتعريفها، وأخيرا فهرسة الكتاب وإعادة تصحيحه وترتيب صفحاته وترقيم فقراته وتوضـيح صـياغة بعـض العبارات وما إلى ذلك من عمل ولمسات نهائية ما كان لهذا العمل أن يستقيم بدونها. فإليهما مني الشكر والامتنان.

مصطفى غلفان

الدار البيضاء دجنبر 2009م

المملكة المغربية

الفصل الأول

الأسس الفلسفية والعلمية

إن الدراسات التي أفردت للنحو التوليدي لم تحظ بها أي نظرية لسانية أخرى. ويعود هذا الإقبال المنقطع النظير إلى المنطلقات الفكرية والعلمية المتميزة التي قام عليها النحو التوليدي؛ وهي في مجملها منطلقات جديدة بالقياس إلى اللسانيات البنيوية الأمريكية التي ظهر النحو التوليدي في أحضانها [(تتلمذ تشومسكي (*1928-*) على يد هاريس *Z.S.Harris* (*1909-1999*)]. فما هي المنطلقات الجديدة التي قام عليها النحو التوليدي؟

يمكن أن نميز في هذا الخصوص بين ما هو فلسفي وما هو علمي

1 - 1 - المنطلقات الفلسفية للنحو التوليدي:

وجد تشومسكي في الفلسفة العقلانية[1] ركيزة هامة لرفض جملة هامة من التصورات والمبادئ الفكرية والنظرية العامة التي قامت عليها الدراسات اللسانية البنيوية في أمريكا. وبالفعل عاد تشومسكي في تصوره لطبيعة اللغة البشرية إلى آراء الفلاسفة والنحاة العقلانيين ولاسيما آراء الفيلسوف الفرنسي رونيه ديكارت *René Descartes* (*1596- 1650*) وتحليلات النحاة المعروفين بنحاة بور رويال *Port- royal*[2] وآراء المفكر الألماني ويليام فون همبولدت[3] *Wilhem Von Humboldt* (*1767-1835*).

1-1-1- ديكارت

أخذ تشومسكي عن ديكارت الفكرة المتعلقة بفطرية اللغة *Innéisme linguistique* (وهو ما يعرف أيضا بالفطرية اللغوية) أي وجود بنيات لغوية تصورية مجردة جاهزة للاستعمال عند الإنسان. فاللغة البشرية عند ديكارت كما عند تشومسكي صفة ملازمة للجنس البشري تميزه عن غيره من الكائنات الأخرى. يؤكد ديكارت، أولاً، على أهمية التفكير المجرد عند الإنسان بواسطة العقل باعتباره

---

(1) للوقوف على الأصول العقلانية للنحو التوليدي يمكن الرجوع لمؤلف تشومسكي: *Linguistique cartésienne* . وقد قيل الكثير في موضوع عودة تشومسكي إلى العقلانية فاعتبر البعض ذلك بمثابة هروب وليس لها أي قيمة علمية أو منهجية. يقول جان كلود شوفالييه: *J.C.Chevalier* «إن اللجوء للقرن الثامن عشر يعد هروبا مثاليا».

(2) *A.Arnauld et N.Lancelot, Grammaire générale et raisonnée.*

(3) *W.Von Humboldt, Introduction à l'œuvre du Kavi.*

آلـة عامـة يمكـن استخدامها في كل أنواع الطوارئ[1]، ليخلص أنه بفضل هذا العقل يمكن للإنسان أن يتصرف حيث تعجز كائنات أخرى عن القيام بذلك. يقول ديكارت: «**إن هذه الأعضاء (غير العقل) في حاجة إلى وضع خاص بكل عمل على حدة. ومن ثم ينتج أنه من المستحيل أخلاقيا أن يكون في آلة من تنوع الأعضاء ما يكفي لجعلها تعمل في كل ظروف الحياة على نحو ما يبعثنا عقلنا للعمل**»[2].

وفي تصور ديكارت فإن هذا العقل، بكل تبعاته وما يسمح به، عمليات ذهنية ومهارات تابعة، يـشكل في العمـق جوهـر الـذات البشرية وهويتها الثابتة وخصوصيتها؛ أي أن التفكير المجرد هو حقيقة الفـرق الجوهـري بـين الإنـسان والحـيوان. بالنسبة إلى ديكارت أن «هذه الآلات (غير العقل) لن تقدر مطلقـا علـى أن تـستعمل الكلمـات أو أي إشـارات أخـرى تـؤلفها كمـا نفعل نحن لنصرح للآخرين بأفكارنا»[3]. قد تتمكن بعض الكائنات غير الإنسان من نطق بعض الأصوات؛ لكنها لن تتمكن إطلاقا مـن القـدرة علـى تـنويع الألفاظ «لتجيب إجابة مطابقة عن كل ما يقال لها في حضرتها كما يستطيع أن يفعل أغبى الناس»[4].

وتأسيساً علـى مـا سـبق، اعتـبر ديكارت اللغة عند الإنسان من مميزات الجنس البشري. وقد عبَّر عن موقفه هذا من طبيعة اللغة، بكل وضوح، قائلا: «مما يستحق الذكر أنه ليس من الناس الأغبياء والـبلداء حتـى دون اسـتثناء الـبلهاء مـنهم، من لا يقدرون على تأليف كلمات مختلفة وأن يركبوا منها كلامـا بـه يجعلـون أفكـارهم مفهومة. وبالعكس ليس من حيوان آخر مهما كان كاملا ومهما نشأ نشأة سعيدة يستطيع أن يفعل ذلك»[5].

ويلاحـظ ديكـارت أن هذه القدرة على اللغة لا ترجع إلى وجود الجهاز الناطق عند الإنسان. فبعض الكائنات غير الإنسان تكون قادرة هي الأخرى على إنتاج أصوات معينة حتى ولو كانت قليلة. إن العقعـق (طائـر) والـببغاء تستطيع أن تنطق مثلا؛ أي نطقا يشهد أنها تعي ما تقول[6]. فما يميز اللغة عند الإنسان في نظر ديكارت هو ارتباط الفعل اللغوي بالعقل. «**إن معرفة الكلام لا يحتاج إلا إلى شيء مـن العقـل جـد قليل**»[7] إذ إن بعض الكائنات القادرة على إصدار بعض الأصوات لا تعي حقيقة ما تفعل وليس لها القدرة على استعمال هذه الأصوات في سياقات مختلفة ومتنوعة.

---

(1) ديكارت، مقال عن المنهج، القسم الخامس، ص259 وما بعدها. هذا الكتيب المشهور ألف أصلا باللغة اللاتينية سنة *1644* ثم ترجم إلى الفرنسية سنة *1647* (انظر مقدمة الترجمة العربية).

(2) المرجع نفسه، ص 260.

(3) المرجع نفسه، ص 259.

(4) المرجع نفسه، ص 260.

(5) المرجع نفسه، ص 261-262.

(6) المرجع نفسه، ص 261.

(7) المرجع نفسه، ص 261.

بهـذا الموقف الفكري كان ديكارت سباقا إلى القول بفطرية اللغة التي تعد من الأفكار اللغوية التي كـان لها تـأثير كـبير علـى مـسار الدرس اللغوي منذ القرن السابع عشر عامة وعلى تطور نظرية تشومـسكي في الـنحو التولـيدي التحويلـي ابتداء من سنة *(1957)* على وجه الخصوص. ومعلوم أن تشومسكي قوض صرح النظرية السلوكية عند سكينر *B.F.Skinner (1990-1904)* واستعاض عنه بدراسة اكتساب اللغة وتعلمها انطلاقا من تصور عقلاني يقوم على فطرية اللغة عند الإنسان.

1-1-2- نحو بوريال

وجـدت أفكـار ديكارت مجالا رحبا في بعض الأوساط التعليمية على نحو ما نجد عند نحاة بور رويـال *Port Royal* مـع صدور كتابهم الذائع الصيت "**النحو العام والعقلي**" *Grammaire générale et raisonnée* الـذي كتـبه **أنطوان أرنولد** *Antoine Arnauld (1694-1612)* وكلود **لانسلو** *(1615-1694) Claude Lancelot (1660)*[1].

ونحـو بـور رويـال نموذج واضح لتأثير الفلسفة العقلانية في الدراسة اللغوية عامة، وفي النحو التولـيدي بـشكل خـاص. ويندرج هذا التصور النحوي في إطار افتراض فكري عام يستمد أصوله من الفلـسفة العقلانـية عند ديكارت ومفاده وجود تطابق تام وكامل بين البنيات المنطقية والبنيات اللغوية. إن اللغـة في عرف التصور العقلاني ليست سوى تعبير منطقي عن الفكر. فاللغات رغم اختلافها على مـستوى القـواعد التركيبـية تشترك في كونها تتوافر على بنيات منطقية وعقلية عامة مشتركة بين البشر. ومـن هـذا المـنطلق، سـعى نحـاة بور رويال إلى وضع قواعد **نحو عام** ينطبق على جميع اللغات البشرية؛ لأنهـا مهمـا اخـتلفت وتـنوعت وتعـددت تلتقي في كونها تخضع للقواعد نفسها التي تجسدها المقولات العقلية العامة عند الإنسان، التي تعد من منظور نحاة بور رويال أساسا صالحا لبناء نحو اللغات وصياغة قـواعدها. إن المقـولات الـنحوية جـزء مـن المقولات الفكرية العامة، بل إنها مرآة لها، نظرا إلى التطابق التام بين البنية اللغوية والبنية المنطقية. هذا الطابع العقلي العام للبحث اللغوي عند بور رويال يفسر لنا استعمالهم العـنوان الفرعـي لكـتابهم **الـنحو العـام والعقلـي يحتوي على أسس فن الكلام والأشياء المشتركة بين اللغات.**

---

(1) لقيت هـذه الـرؤية العقلانـية عـند ديكـارت لقضايا اللغة والنحو كثيرا من المؤيدين لها قديما وحديثا. فقد أخذ بها الفيلسوف الفرنـسي دومارسـي 1676-1756 *Dumarsais* في القرن الثامن عشر، والفيلسوف الإنجليزي **جيمس هاريس** *James Harris* (1709-1780) وجعلها منطلقا لكتابه الهام "هيرمس أو أبحاث فلسفية حول النحو الكلي".
Hèrmes ou Recherches Philosophique sur la grammaire universelle..

وجدير بالذكر أن طبيعة العلاقة بين اللغة والفكر ووجود قواسم مشتركة مادية [وجود الأصوات نفسها تقريبا في عدد من اللغات ووجود مقولات ووظائف نحوية متطابقة من فاعلية ومفعولية إلخ)] وصورية [اشتراك اللغات البشرية في عدد من القواعد التركيبية والدلالية العامة] قضايا فكرية حاضرة بقوة في أعمال تشومسكي دافع عنها تحت ما أصبح يعرف في الأدبيات التوليدية **بالكليات اللغوية** *Universaux linguistiques* [1] وهي المواد اللغوية والخصائص الشكلية المشتركة بين اللغات البشرية مهما بدت لنا هذه اللغات متباعدة ومختلفة في بنياتها السطحية.

ويبدو تأثير ديكارت في نحاة بور رويال واضحاً من خلال تأكيدهم على تفرد الإنسان بالقدرة على اللغة رغم بعض التشابه بلغة الحيوانات. إن الجانب المادي للكلام وهو الأصوات مشترك بين الإنسان وبعض الحيوانات. «**ففي الكلام، بحسب بور رويال ما هو مادي مشترك على الأقل في جانبه الصوتي بين الإنسان والببغاء**»[2]. ولعل أهم ما يميز فعل اللغة عند الإنسان «الجانب الروحي *Spirituel* للكلام؛ لأن أكبر مزايا الإنسان بالقياس لباقي الحيوانات الأخرى- وهو من أكبر البراهين على وجود العقل، هو الاستعمال الذي نقوم به للدلالة على أفكارنا»[3]. إن الإنسان يحتاج للرموز اللغوية ليسجل كل ما يمر بفكره ويود التعبير عنه. ومن ثم فإن دلالة اللغة هي الدلالة عن الفكر[4].

من جهة ثانية تتميز اللغة، في نظر نحاة بور رويال، بالتوليد والاقتصاد. فهي من الناحية المادية اختراع مذهل يتكون من أصوات قليلة تمكن من التعبير عن تنوع لا متناه من الكلمات[5]. واللغة عند بور رويال كما هو الشأن عند ديكارت صورة تعبر عن العقل البشري في شموليته؛ وبذلك يشكل النحو من عدة أوجه، البناء المنطقي العام الذي يمكن أن ترد إليه اللغة في جميع مظاهرها.

وانطلاقا من تحليل القضية *Proposition*، (مفهوم منطقي في الأصل) باعتبارها حكما *jugement*، يؤكد المتكلم من خلال ذلك شيئا ما إزاء شيء آخر. فالتعبير اللغوي عن القضية يتم باللجوء إلى ما يعرف عادة بالمسند والمسند إليه أو المحمول والموضوع. فالمسند هو ما نحكم به أو نسنده من صفات، والمسند إليه هو من نحكم عليه أو نسد إليه هذه الصفات. وقد يكون الحكم مركبا من لفظين فقط فيكون حكما بسيطا (قضية/ جملة بسيطة) كما في: "**الشمس طالعة**"، أو يكون الحكم مركبا من لفظين أو أكثر؛ حيث المسند مركبا والمسند إليه مركبا كذلك؛ كما في الجملة الشهيرة عند بور رويال:

---

(1) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, pp 46-49.*

(2) *A.Arnauld et N.Lancelot, Grammaire Générale et raisonnée, p 2.*

(3) *Ibidem.*

(4) *Ibidem.*

(5) *Ibidem.*

1- الله اللامرئي خلق العالم المرئي.

إن الجملة الأخيرة المكونة من مسند مركب ومسند إليه مركب تتضمن في ذهننا عدة أحكام يشكل كل حكم منها قضية أخرى (جملة) وهو ما يعبر عنه في النحو التقليدي الغربي بالقضية الأساس والقضية العرضية. فالجملة:

1- الله اللامرئي خلق العالم المرئي

تتضمن قضية أساسية هي: "الله خلق العالم". أما القضيتان الفرعيتان "الله لا مرئي/"العالم مرئي" المفهومتان ضمنيا؛ فليستا سوى قضيتين عرضيتين، تشكل الأولى جزءا مكملاً للمسند إليه، بينما تشكل الثانية طرفا زائدا في المسند؛ وبالتالي فإن الجملة (1) تحتوي على ثلاث بنيات ضمنية تعبر كل واحدة منها -في ذهننا وليس لغويا- على حكم بسيط.

فمن تحليل نحاة بول رويال العميق للجملة، استلهم تشومسكي تصوره الجديد في الربط بين الجمل بواسطة التحويل، *Transformation* كما يظهر من خلال تحليل بور رويال[1] السابق للجملة:

1- الله اللامرئي خلق العالم المرئي

التي يمكن الربط بينها وبين الجملة الموصولة العميقة التالية:

1- أ) - الله [الذي هو] لا مرئي [هو الذي] خلق العالم [الذي هو عالم] مرئي.

ووجد تشومسكي أيضا في تحليل نحاة بور رويال أصلا لأفكاره الأولى المتعلقة بالتمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية[2]. وانطلاقا من هذا التصور العقلاني الوارد في نحو بور رويال أصبحت الجمل في التحليل اللساني التوليدي في تصوراته الأولى تقسم إلى جمل نواة أو جمل أساسية *Phrase de base /Phrase noyau* (ما يسميه نحاة بور رويال قضية أساسية *Proposition principale*) وجمل فرعية *Phrase dérivée* (يسميها نحاة بور رويال قضايا عرضية *Propositions accidentelles*) يتم الربط بينها تحويليا، كما يتبين من تحليل الجملة السابقة (1) التي نحصل انطلاقا منها على الجملتين الفرعيتين التاليتين:

1 ب)- الله لا مرئي

1 ج) - العالم مرئي

---

(1) *A.Arnauld et N.Lancelot, grammaire générale et raisonnée, p 50 et suivantes.*

(2) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 32, note12 et p 61.*

وبالنظر إلى تشابه تحليله اللساني الحديث بتحليلات بور رويال، اعتبر تشومسكي نظريته التوليدية التحويلية صيغة عصرية أكثر وضوحا للنحو التقليدي مع بعض الاختلافات المتعلقة بطبيعة القواعد وما يعتريها من استثناء[1].

واستوحى تشومسكي من فيلسوف ألمانيا الكبير ويليام فون همبولدت(*1767-1835*) فكرته المتعلقة بالإبداع أو الخلق اللغوي *La Créativité linguistique*، وكيف أن المتكلم بواسطة اللغة، يستطيع أن يولد ما لا حصر له من الجمل انطلاقا من قواعد محدودة العدد؛ وذلك لأن اللغة في حد ذاتها ليست بناء تاما *Ergon* ولكنها نشاط *Energeia* في مرحلة الإنجاز وأن تعريفها لن يكون إلا تكوينياً[2].

ويذكر تشومسكي نفسه في كتابه **مظاهر النظرية التركيبية**[3](*1965*) أن مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية قريب جدا من مفهوم البنية الداخلية والبنية الخارجية عند همبولدت.

إن تعاطف تشومسكي مع الفلسفة العقلانية وتبنيه لها في مؤلفه **اللسانيات الديكارتية** (*1966*)، كان الدعامة الفكرية الأوضح والحجة الأقوى في رفضه لطروحات اللسانيات البنيوية ذات المنحى التجريبي، القائم على تبني تصورات علم النفس السلوكي *Béhaviorisme* في مجال تعلم اللغة واكتسابها، وتأثير كل ذلك على تحليلها اللساني العلمي. وبفضل هذا الفهم العقلاني للظاهرة اللغوية، بيَّن تشومسكي كيف أن السلوكية لا تستطيع أن توضح لنا حقيقة السلوك اللغوي البشري؛ لأنها تسقط من حساباتها النظرية اعتبار الخصوصية اللغوية عند البشر والمتمثلة في كون اللغة البشرية نشاطا ذهنيا وعقليا بامتياز مرتبطا بالعقل والإرادة[4].

إن المهم في تحليل اللغة في تصور النحو التوليدي ليس هو الجانب السلوكي الظاهر الذي لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يقدم صورة حقيقية عن السلوك اللغوي مهما كانت دقة التحليل وموضوعيته، ولكن المهم هو البحث في العمليات الذهنية الضمنية المتبعة في اكتساب اللغة وتعلمها واستعمالها. فهذا التحليل القائم على مراعاة الجانب الذهني في النشاط اللغوي عند البشر موجود جليا في مجمل الأفكار التي عبر عنها اللغويون القدماء المتأثرون بالفلسفة العقلانية ولاسيما بور رويال

---

(1) *N.Chomsky, La linguistique cartésienne.*

(2) *W.Von Humboldt, Introduction à l'œuvre sur le Kawi, p 183.*

(3) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 32.*

(4) انظر: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة (قيد الطبع).

أو ما أصبح معروفا في الأدبيات اللسانية الحديثة باللسانيات الديكارتية[1].

ويؤكد تشومسكي على التصور العقلاني للغة سواء عند ديكارت أو بور رويال أو جيمس هاريس (1709-1780) في كتابه هيرميس الذي أكد فيه أن الفرد عندما يقوم بفعل لغوي، فإنه يصدر نوعا من الطاقة أو الحركة التي يعبر بها عن روحه. إن قدرة الذات البشرية صنفان:

- الإدراك (*perception*) الذي يقوم بالربط بين المعاني والفكر (*intelect*)
- الإرادة التي تعبر عن مختلف المكنونات النفسية التي تدفع للفعل العقلاني أو غير العقلاني.

وبالمثل تعكس جمل اللغة عند الإنسان صنفين من الأفعال اللغوية:

- التعبير عن إدراك الذات للمعاني أو الفكر أي فعل الإثبات؛
- التعبير عن إرادات الفرد مثل عمليات الاستفهام والأمر والطلب والرجاء والتمني.

فالجمل الإخبارية *Déclaratives* تجعلنا نعلن / نخبر عن جوانية أنفسنا وذاتنا للآخر.

أما النوع الثاني من الجملة؛ فإنه يجعل الفرد الآخر يلبي حاجياتنا، وبعبارة أخرى؛ فإن الجمل المتعلقة بالإرادة *volition* إما إبلاغ الإرادة، أو أنها تلبي حاجيات الإرادة. ويتجسد هذا التعبير تباعا في صيغ الاستفهام والالتماس التي يمكن تحليلها بألفاظ الأمر والطلب بحسب مكانة المخاطب[2].

وعموما؛ فإن ما يبدو من هذا التحليل الذهني للجمل وأنواعها عند بور رويال وجيمس هاريس؛ أنه تحليل لا يقف عند حدود ما هو لفظي ظاهر في الفعل اللغوي الذي تنقله الجملة، بل هو تشريح مفصل ودقيق للطرائق الذهنية التي تتضمنها أنواع الجمل للتعبير عما يدور في ذهننا. وتأسيسا على هذا التصور؛ يمكن مثلاً فهم الارتباط الوثيق بين الجملة الاستفهامية والجملة الخبرية التي تكون جوابا لها في مستوى بنيتهما العميقة؛ حيث يحافظ الفعل عامة على صيغته مع إضافة بعض الأدوات أو حذفها وأحيانا تغيير في رتبة الوحدات المكونة للجملتين أو بتغيير نبر الجملة فقط.

ومن جهة ثانية؛ حافظت اللسانيات الديكارتية في نقاشها وتحليلاتها اللغوية (كما عند بور رويال) على التقسيم الفلسفي القديم بين المادة الروح أو بين الجسد والروح (*corps vs esprit*)[3].. فاللغة بوصفها علامات (*signes*) في تحليل بور رويال تملك مظهرين:

---

(1) يعتبر تشومسكي أن عبارة "اللسانيات الديكارتية" مفهوم يتعلق بمجموع الدراسات والأفكار والاهتمامات التي ظهرت أولا في إطار التقليد الفكري المعروف بالنحو العام أو النحو الفلسفي الذي بدأ مع نحاة بور رويال سنة 1660" تشومسكي: اللسانيات الديكارتية (بالفرنسية ص 15 والهوامش المصاحبة لها).

(2) *N.Chomsky, La linguistique cartésienne, p 61.*

(3) كل إحالات هذه الفقرات عن:

N. Chomsky, La linguistique cartésienne, p 61

- مظهر مادي يتمثل في الأصوات ثم الحروف المكتوبة التي تجسد هذه الأصوات؛
- مظهر معنوي وهو دراسة معنى العلامات الذي يُكشَف فيه عن الجانب أو الكيفية التي يستعملها البشر للتعبير عن أفكارهم[1].

ومن المنطلق ذاته؛ وعلى الهدي نفسه يرى تشومسكي أن للغة جانبين: داخلي وخارجي، إذ يمكن دراسة جملة من ناحية تعبيرها عن مضمون معين (فكر) أو دراستها من الناحية المادية والفيزيائية وهو تأويلها الصوتي. وباستعمال الاصطلاح التوليدي؛ يمكننا التمييز بين البنية العميقة لجملة ما وبنيتها السطحية. فالأولى هي البنية المجردة العميقة التي تحدد التأويل الدلالي، بينما تتعلق الثانية بتنظيم وحدات الجملة على المستوى السطحي الذي يحدد التأويل الصوتي؛ أي على الشكل النهائي للجملة. وليس ضروريا أن تكون بنية الجملة العميقة وبنيتها السطحية متطابقتين، ذلك أن التأويل الدلالي لجملة ما الذي يوجد في مستواها التحتي العميق؛ ليس بالضرورة محصلة مباشرة وتامة لمواقع الوحدات المكونة للجملة المنجزة بالفعل[2].

من هذه المنطلقات العقلانية وتحديدا أفكار ديكارت وتحليلات بور رويال وهمبولدت، استطاع تشومسكي تجاوز التحليل اللساني البنيوي التي دأب اللسانيون الأمريكيون على القيام به قبل ظهور النحو التوليدي، وبفضل هذه الرؤية الداخلية للفعل اللغوي في علاقته بالفكر والعقل؛ وجَّه تشومسكي انتقاداته العنيفة للسلوكية التي تبناها كثير من اللسانيين الأمريكيين بتأثير واضح وقوي من عالم النفس السلوكي سكينر *Skinner (1990-1904)* الذي يعد قمة المدرسة السلوكية ورائدها، من خلال كتابه الشهير **السلوك اللفظي**[3].

فلا غرو إذا أن يشكل تشومسكي ونظريته الجديدة في النحو التوليدي التحويلي بداية منعطف غير مسبوق في الدرس اللساني الحديث.

---

(1) *A.Arnauld et N.Lancelot, Grammaire générale et raisonnée, p 5.*

(2) *N.Chomsky, La linguistique cartésienne, p 60 et suivantes.*

(3) قدم تشومسكي في مطلع حياته العلمية عرضا نقديا للسلوكية عامة ولتصورات سكينر الواردة في كتابه *Verbal behavior* (1957). للاطلاع على فحوى نقد تشومسكي لسكينر يمكن الرجوع إلى:
- *N.Chomsky, Compte rendu de comportement verbal de Skinner,* pp 16-49.

ويمكن أن يجد القارئ الكريم تفاصيل أدق في الفصل الأول من: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، (قيد الطبع).

1 -2 - المنطلقات العلمية للنحو التوليدي

تميز النحو التوليدي منذ بدايته بارتكازه على مجموعة من المبادئ العلمية العامة الشبيهة بما هو متداول في مجالات علمية أخرى. وكان تشومسكي واعيا تمام الوعي بالأسس الإبستمولوجية التي أقام عليها صرح نظريته الجديدة. ومن خلال هذه الأسس العلمية الجديدة في حقل اللسانيات؛ تمكّن النحو التوليدي التحويلي منذ انطلاقته سنة (*1957*) من تجاوز كثير من مظاهر القصور النظري والمنهجي الذي ميز المقاربة اللسانية البنيوية؛ لاسيما في صورتها الأمريكية[1]. كما أسهمت هذه الأسس العلمية في إضفاء طابع الدقة والضبط والموضوعية على الممارسة اللسانية.

وللوقوف على القيمة النظرية والمنهجية للنحو التوليدي، وعلى التجاوز النظري الحاصل بينه وبين المقاربة اللسانية البنيوية الأمريكية، سنعرض بإيجاز لبعض سمات التفكير العلمي الحديث وخصائصه؛ ذلك أنه لا يمكن إدراك الأهمية النظرية والمنهجية والإبستمولوجية إلا بوضع نظرية النحو التوليدي في إطار الممارسة العلمية ككل.

1-2-1- أي تصور للنشاط العلمي؟

النشاط العلمي محاولة مستمرة من لدن الإنسان لفهم أعمق وأشمل للظواهر المحيطة به؛ وذلك قصد السيطرة عليها والتحكم فيها ولو عن طريق المعرفة المجردة. ومن الخطأ الاعتقاد أن تصور العلماء للنشاط العلمي وللمعرفة العلمية تصور واحد وموحد يتفق عليه الجميع؛ فهناك تباين بين العلماء في كيفية معالجة الظواهر وتحليلها علميا؛ سواء من الناحية العامة للممارسة العلمية ذاتها، أو من حيث المنهج المتبع في التعامل مع الظواهر التي يتم رصدها. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين تصورين في تاريخ الفكر العلمي:

- تصور تصنيفي؛
- تصور تفسيري.

بالنسبة إلى التصور الأول، ويطلق عليه التصور البيكوني[2]، فإن هدف العلم هو جمع المعطيات الموضوعية الممحصة أو القابلة للتمحيص *Verification*. إن العلم استخلاص للقوانين

---

(1) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب المتعلق بالنموذج المركبي وقصوره في تناول الظواهر اللغوية.

(2) نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي *فرانسيس بيكون Francis Bacon -1561-1626* أحد مؤسسي العلم التجريبي الحديث. كما يظهر من رسالته المعروفة "الأرغانون الجديد" التي عرض فيها تصوره بشأن الممارسة العلمية السليمة ولمفهوم العلم ودوره وأسسه الصحيحة لاسيما ما يتعلق بالاستقراء العلمي. وقد حدد بيكون هدف العلم والتعلم في السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لصالح الإنسان. وينسب لبيكون قوله: "إن كل معرفة صحيحة يجب أن تبدأ بإزالة كل الأوهام والمفاهيم والأحكام المسبقة مهما كانت طبيعتها. والعلم في نظر بيكون يجب أن يكون توضيحا عقليا لواقع التجربة حيث تكون المقدمات المفضية للنتائج قضايا مبنية على أساس مفاهيم تم التوصل إليها عن طريق التعميم المنهجي أو الاستقراء" (روزنتال: الموسوعة الفلسفية، ص 100).

العامة، انطلاقا من المعطيات. فترتيب المعطيات وتصنيفها *Taxinomie* يعد من أولى الخطوات نحو محاولة فهم موضوعي للعالم المحيط بنا. وبذلك يصبح العلم معرفة موضوعية للعالم الخارجي[1].

ويعتمد التصور التصنيفي على جملة من المفاهيم الأساس المعروفة في التفكير العلمي التجريبي مثل: الملاحظة *observation* والتجربة *Expérience* والاستقراء *induction*[2].

أما التصور الافتراضي فينسب عادة، للفلكي كيبلر[3] *J.Kepler (1630-1571)* ويقوم على فكرة مفادها أن تطور العلم رهين بوضع فرضيات عامة كلية وشاملة يتم التحقق منها على ضوء المعطيات الواقعية. إن هدف العلم ليس جمع المعطيات الموضوعية وترتيبها ووصفها؛ بل ينبغي تفسيرها في ضوء فرضيات عامة. من هنا كان للفرضيات دور حاسم في النشاط العلمي وتقدمه المثمر. إن تقدم العلوم لا يرجع أساساً للتجارب المخبرية التجريبية والتحليلات التكنولوجية فحسب، بل إن النضج العلمي الذي وصلته كثير من العلوم البحتة راجع لكونها تقوم على تصور افتراضي في تفسير الظواهر المعروضة للتحليل العلمي. إن المقاربة العلمية الافتراضية لا تقوم على جمع الوقائع والأحداث وملاحظتها موضوعيا بترتيبها وتصنيفها.

يقوم التصور الافتراضي على ركيزتين:

أولا: الافتراض الكلي والشمولي؛

ثانيا: التنبؤ بوقوع ظواهر جديدة مماثلة في ضوء الظواهر المدروسة.

وليس معنى التفسير العلمي جعل الأشياء المعروضة للتحليل معقولة أو مقبولة عمليا فحسب، بل «إن العالم حين يفسر الظواهر لا يكون تفسيره مقصورا على تلك الظواهر بعينها، وإنما يأتي تفسيره عاما، يجب أن ينطبق على غيرها من الظواهر المماثلة، بمعنى أن العالم يستطيع بناء على التعميمات التي ينتهي إليها، أن يتنبأ بأن الظواهر المقبلة سوف تأتي على غرار الظواهر التي عرفها من قبل. إن التعميم *généralisation* في التفسير هو الذي يسمح لنا بالتنبؤ في العلم»[4].

إن تطور العلوم يقتضي الابتعاد أقصى ما يمكن عن المعطيات والوقائع المحسوسة وذلك بوضع نماذج نظرية شاملة وعامة. وليس ضروريا أن تكون النظرية مرتبطة بالتجربة؛ أي الواقع المحسوس، بل

---

(1) *E. Bach, Linguistique et philosophie des sciences in Problèmes du langage, p 196.*

(2) الاستقراء عملية ذهنية تهدف إلى الانتقال من عدد من القضايا الجزئية التي غالبا ما تكون منفردة أو جزئية إلى عدد أقل من القضايا الأولية والعامة...

(3) جوهانس كيبلر *1571-1630* أحد أقطاب علم الفلك الحديث، وهو أول من صاغ مجموعة من الفرضيات حول عدد الحركات الدائرية الضرورية في نظام الكواكب.

(4) محمود عزمي، التفسير في العلم، ص10.

يستحسن دائما أن يكون ثمة فصل بينهما؛ إذ «لا يمكن وجود نظرية إلا بعملية استنباط[1]، ولا بد من قفزة نوعية تجعلنا نتجرد عن الواقع المباشر على حد قول كارل بوبر»[2]. إن الملاحظة وحدها لا تكفي لتفسير الواقع المدروس ولا تسمح بالتعميم المطلوب.

إن التصور الافتراضي يعكس العلاقة بين الافتراض والتجربة. ففي المنهج التجريبي تعطى الأولوية للمعطيات التي تمكن من الوصول إلى القوانين. أما في التصور الافتراضي، فالأولوية والحسم يكونان للمبادئ العامة التي تقوم على افتراض عام يفسر الظواهر المعروضة للدراسة. وطبيعي أن أسبقية الافتراض لا تقلل من أهمية التجربة والمعطيات في كل نشاط علمي مهما كانت درجة إتقانه ومستواه التجريدي.

ومما لاشك فيه أن كل "علم" في صيرورته التاريخية يمر بمرحلتين:

- مرحلة جمع المعطيات وترتيبها ووصفها؛
- مرحلة التنظير.

يحتاج كل نشاط علمي إلى إجراء "تنظيم" *Organisation* أولي للوقائع التي يدرسها والتي بدونها يستحيل لاحقا وضع أي افتراض. ويذكر موريس كروس *Maurice Gross (2001-1934)* في السياق نفسه أنه لم يكن بالإمكان وجود قوانين كيبلر *J.Kepler (1630-1571)* دون وصف تيكو براهي *Tycho-Brahé (1601-1546)* لحركة الكواكب، أو للميكانيكا الكوانطية دون عدد هائل من المعطيات المطيافية *Spectroscopiques*، على عكس الانطباع الساذج لدى كثير من المتحمسين الذين يرون أن «نجاح نظرية ما لا يتأتى من كونها تكشف عن ظواهر جديدة»[3].

إن الممارسة التصنيفية، في شكلها الأولي، تتطلب تسلح الباحث بنظرية معينة تكون قادرة على مده بتصور واضح وبفكرة محددة عن التصنيف الملائم والتصنيف غير الملائم؛ أي عما يمكن تصنيفه وما لا يمكن تصنيفه. فكل تصنيف ليس معزولا عن التصور العام الذي يحرك النشاط العلمي. إننا ننطلق دائما من "فكرة أولية" حول الموضوع المبحوث فيه. ما مصدر هذه الفكرة الأولية[4]؟ هل هي الملاحظة البسيطة أو الحدس أو التجربة أو الاستدلال المنطقي أو التشابه بين الموضوعات؟ هذا ما ليس في المتناول الإجابة عنه.

---

(1) الاستنباط عملية نخلص بها من قضية أو عدة قضايا، تعتبر مقدمات منطقية، إلى قضية تعتبر بمقتضى القواعد المستعملة نتيجة حتمية.

(2) كل آراء بوبر *Popper* مأخوذة عن كتابه "منطق الاكتشاف العلمي" بالفرنسية.

(3) *M. Gross, Méthode en syntaxe, p 10.*

(4) يعتبر كلود برنارد *Claude Bernard* أن هذه الفكرة الأولية فكرة مسبقة يمكن تحديدها بالرجوع أساسا للملاحظة والتجربة.

ويبدو مبدئيا أنه ليس هناك مرحلة تصنيفية *Taxinomique* خالصة باستقلال عن تصور الأشياء في إطار نظري معين قائم على جملة من الافتراضات. كل تصنيف أو تفسير هو قيمة نسبية؛ وليس تعبيرا عن حقائق واقعية أو تصورية مطلقة. إن افتراضا ما أو مبدأ معينا يسمح بتفسير بعض الأحداث *Faits/Fact*؛ عندما يتمكن من إقامة علاقة مطردة بين الأشياء التي ظلت بدون رابط واضح بينها؛ أي بدون علاقة تفسر الارتباط الحاصل بين الأشياء المدروسة[1]. إن الكشف عن هذه العلاقة المطردة الذي شكل، في مرحلة معينة من النشاط العلمي، تفسيرا قد يصبح في مرحلة لاحقة بدون قيمة وهكذا.

ومن الخطإ الاعتقاد أن الانتقال من المرحلة الأولى، أو ما يسميه نورتروب *Northtrop* *(1893-1992)* مرحلة التاريخ الطبيعي، إلى مرحلة التنظير *Théorisation* مسألة طبيعية وعادية، بحيث تكون المرحلة الثانية تلقائية وخطوة مباشرة ولازمة للمرحلة الأولى[2]. إن هذا الانتقال ليس مرورا عاديا من الجمع إلى التنظير نتيجة التراكمات التي تكون قد حصلت، بل هو انتقال يتطلب دائما قفزة نوعية واعية ومجازفة علمية تشكل جوهر الثورة العلمية الحقيقية، وبتعبير آخر نحتاج إلى إحداث قطيعة إبستمولوجية بين المرحلتين. وبالنسبة إلى تشومسكي؛ فإن اللسانيات التقليدية والبنيوية قد راكمتا ما يكفي من المعلومات؛ مما يجعل من الممكن تجاوز المرحلة التصنيفية، وأن نشرع في إعداد النماذج الافتراضية حول اللغات البشرية والألسن الخاصة[3].

1 - 3 - اللسانيات الحديثة بين التصنيف والافتراض

يمكن القول بكثير من الاطمئنان إن اللسانيات البنيوية في عموميتها قد دارت في إطار تصور تصنيفي يقوم على الجمع والتنظيم والتصنيف. ومعروف كذلك أن غاية جل المدارس والاتجاهات البنيوية الوصفية كانت ملاحظة الواقع اللغوي الخاص بلسان معين أو بعشيرة لسانية محددة ملاحظة مباشرة، ثم القيام بوصف هذا الواقع اللغوي وفق خطوات إجرائية محددة مسبقا.

والوصف في اللسانيات البنيوية عموما ليس سوى إعادة تنظيم المعطيات اللغوية المتوافرة بشكل مختصر بحسب معايير وصفية تهدف في نهاية الأمر إلى إعادة ترتيب ما هو موجود فعلا ضمن المعطيات المحصل عليها. وبعبارة أخرى، فإن التحليل البنيوي الوصفي يروم اتباع مجموعة من

---

(1) الهدف من التفسير المقبول هو الكشف عن اطراد *régularités* بعض أشكال العلاقات القائمة بين الموضوعات المبحوث فيها التي تبدو لأول وهلة مستقلة عن طبيعة هذه الموضوعات.

(2) *N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative, p 12.*

(3) *Ibid, p 6.*

الإجـراءات العملـية من أجل معرفة مضبوطة ودقيقة للظواهر التي تمت ملاحظتها، لرد بعض الجوانب اللغـوية التي تبدو متغيرة ومتباينة إلى عناصر أولية ثابتة تمثلها وتختزلها في فئات وزمر. فهدف اللسانيات الوصـفية هـو الكـشف عـن الـثوابت *Constantes* المتحكمة في الوقائع اللغوية مهما تعددت أشكالها واختلفت مظاهرها.

إن عـددا مـن أقطـاب اللـسانيات البنـيوية مـا فتئوا يؤكدون على تجريبية اللسانيات وطابعها التـصنيفي بـشكل عـام. يقـول روبـنس *J.H. Robins (2000-1912)*: «**مـن الممكن أن نجعل مكانة اللـسانيات بـين العلـوم الأكثـر وضـوحا. إنهـا علم تجريبي**»[1]. وفي الاتجاه نفسه يسير أندري مارتيني *A.Martinet (1999 -1908)* **إن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة البشرية.ويقال عن دراسة ما إنها علمية عندما ترتكز على ملاحظة الوقائع**[2].

إن مـا سـعى إلـيه اللـسانيون البنـيويون- إلا في حـالات جـد معـدودة- هو الوصف الدقيق للمعطـيات وتحديدا المتن اللغوي *Corpus*. يشير مارتن جوس *Martin Joos (1985-1906)* إلى أن هـدف الـبحث اللساني ليس هو التساؤل: "لماذا" ولكن فقط "كيف" (على نحو ما هو معمول به في النظرية التولـيدية). يقول جوس موضحا موقفه هذا: «**إذا تم وضع الأحداث وضبطها، فمن العبث أن نطالب بالتفـسير. نحـن نـسعى إلى الوصف بكل دقة. نحن لا نحاول أن نفسر. فكل ما هو من قبيل التفسير في الوصف يعتبر بكل بساطة مضيعة للوقت، ولا يجب أن يعتد به في إطار النظرية اللسانية العادية**»[3].

إن هـذا الموقـف المنهجـي يعتبر «**أن البحث في نحو لغة معينة هو بكيفية بسيطة وصف ممنهج للطريقة التي يتكلم بها الأفراد في مجتمع معين. إن اللساني عالم مهتم باللسان حيث إن مهمته هي تحليل وترتيب أحداث الكلام**»[4].

بهـذه الكيفـية؛ تـرفض اللسانيات الوصفية، لاسيما في اتجاهاتها الأمريكية المتعددة، كل طابع افتراضـي أو تفـسيري للـبحث اللـساني. وقد نتج عن هذا التصور رفض يكاد يكون مطلقا لكل نسق افتراضـي عـام يـتعلق بقـضايا اللغـات البـشرية، وتجـاوز مجـال الأحـداث اللغـوية المحددة؛ أي القابلة للملاحظـة والاختـبار في الـزمان والمكـان.«إن اللسانيات تبدو صالحة لأن تأخذ بعين الاعتبار الظواهر اللغوية قصد استخراج المنظومة التي تتحكم فيها، وليس **انطلاقا من منظومة جاهزة ومعدة من قبل؛ أي**

---

(1) *H.R.Robins, La linguistique générale: Une introduction, p 21.*

(2) *A .Martinet, Eléments de linguistique général, p 6.*

(3) *J.P.Corneille, La linguistique structurale: ses portées et ses limites, p 21.*

(4) *Ibidem.*

ملاحظـة الأحـداث مـا يجـبرنا على تنظيم هذه الوقائع بحسب الطريقة المهيأة (النظرية)، بدل تنظيمها بحسب قوانينها الداخلية الخاصة بها»[1].

وواضـح أن التصور البنيوي لا يصمد طويلاً أمام النقد العلمي ونظرية العلم كما هو معمول بهـا في مجـالات علمـية ومعـرفية أخـرى. فالعلمـاء في العلـوم الدقيقة يربطون بين قيمة النظرية ومدى قـدرتها التفسيرية. إن أفضل نظرية أو فكرة أو فرضية أو أحسن نسق نظري هو ذلك الذي يتوافر على إمكانية تفسيرية كبرى[2]. ويربط العلماء أيضا بين الطابع التفسيري للنظرية وبين التنبؤ. فالتفسير يكون إيجابـياً و يحقـق هدفـه عـندما يمكـن من تنبؤات عديدة[3]. وقد جعل كارل بوبر (*1902-1994*) من القـيمة التفـسيرية لنظـرية معيـنة في مقدمة المعايير للحكم على القيمة العلمية للنظرية منطق الاكتشاف العلمي.

وبالفعل حاول تشومسكي منذ **نموذج البنيات التركيبية** (*1957*) أن يسير بالبحث اللساني في هـذا الاتجـاه العلمي متجاوزا حدود الوصف اللساني التصنيفي الذي اعتمده الدرس اللساني البنيوي القـائم أساسـاً على الملاحظة المباشرة ثم التصنيف. **«إن كل نظرية تعتمد عدداً محدوداً من الملاحظات، وتـسعى إلى تفسير الظواهر التي يتم ملاحظتها والتنبؤ بأخرى عن طريق قوانين عامة في صيغة مفاهيم فرضية كما هو الحال بالنسبة إلى الإلكترون والكتلة»**[4]. ولنا عودة للموضوع في فصل لا حق من هذا الكتاب.

---

(1) *C.Bureau, Syntaxe fonctionnelle, p 10.*

(2) *S .Toulmine, l'explication scientifique, p 22.*

(3) *Ibidem.*

(4) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 55.*

الفصل الثاني

خصائص النظرية وتبرير اختيار الأنحاء

2 -1 - تعريف النظرية وخصائصها

لم تعد دراسة اللغة وتحليلها تحليلا علميا تتم اليوم دون تحديد الإطار النظري والمنهجي الذي يندرج فيه هذا التحليل أو ذاك، إذ يتعين على كل مقاربة تريد لنفسها صفة العلمية والمنهجية، أن تنطلق من تحديد أولي للافتراضات العامة وللمفاهيم والأدوات الإجرائية المستعملة في هذا النسق النظري أو ذاك، وبالتالي فإن معالجة قضايا اللغة لا تتحصل بشكل اعتباطي في صورة تأملات أو ملاحظات ذاتية، وإنما تخضع لمجموعة من القيود الشكلية المتعلقة بالنظرية اللسانية العامة.

إن النحو الذي يقوم اللساني بإعداده وبنائه يجب أن يستجيب لمجموعة من الشروط والمواصفات. فكل ممارسة فكرية تريد أن ترقى لمستوى النشاط العلمي الجاد والمقبول يجب أن تحقق جملة من الخصائص الداخلية والخارجية، ومن بين الشروط العامة التي ينبغي توافرها نذكر:

- تحديد مجال البحث الاستقصائي الخاص بنظرية معينة من حيث طبيعته وحدوده؛
- دراسة هذا المجال من وجهة نظرية معينة بواسطة منهجية نوعية ومحددة؛
- التسليم بصحة بعض المفاهيم الأولية والمسلمات الأساس(1).

إن النظرية نسق من المعرفة المعممة لتفسير مختلف الجوانب الغامضة أو غير المدركة عقليا في الواقع. وتتكون كل نظرية من جزأين:

- جزء موضوعي يتعلق بالتفسير المعمم *Explication généralisée* للواقع أو الظاهرة المدروسة. ويعتمد هذا التفسير على جملة من المقولات والقوانين والمبادئ العامة. ويرتبط الجزء الموضوعي من النظرية بفلسفة العالِم؛ أي تصوره الخالص للكون وبمنهجية معينة في تناول الظواهر المدروسة؛
- جزء صوري يتضمن مجموعة من الحسابات والمعادلات الرياضية وكذلك زمرة من القواعد المجردة والرموز المنطقية؛

---

(1) *J.P.Corneille, La linguistique structurale, ses portées et ses limite, p 21.*

وللنظرية شروط أخرى نذكر منها: «أن تكون صورية وواضحة وبسيطة وشاملة. وهي شروط أقل ما يقال عنها أنها مثالية، ولا يمكن تحقيقها بالمستوى نفسه والدرجة نفسها»[1].

والمقصود بالصورية، أن تكتفي النظرية بالتعبير عن الظواهر المدروسة بطريقة شكلية؛ أي من خلال الأشكال اللغوية وليس من خلال مضمونها الدلالي، أو المفهومي؛ بحيث يجب أن يكون لكل رمز تعريف واحد قار وثابت تتحدد قيمته بالنسبة إلى القواعد التي تضبطه وتتحكم في اشتغاله. يقول تشومسكي: «**يجب أن يكون نحو لسان معين منسجما مع نظرية محددة للتركيب اللغوي حيث تكون المصطلحات مثل الفونيم والمركب محددة بشكل مستقل عن المعنى**»[2]. فالمصطلحات مثل: الفونيم (وحدة صوتية) والجملة والبنية وغيرها مصطلحات عامة ليس لها علاقة بما تدل عليه في الواقع اللغوي.

وعلى عكس ذلك، فإن تعابير مثل: **الفاعل والمفعول**، أو الأفعال الشعورية، أو أفعال القلوب، أو ما يماثلها، يصعب وضعها ضمن مفاهيم نظرية صورية، نظرا إلى ما تحمله من دلالات هامشية مصاحبة للدلالة التي يدل عليها المصطلح في البداية.

أما الوضوح في النظرية، فيعني ربط الظواهر المدروسة ربطا محكما وآليا، يمكن من استنتاج الأشياء، انطلاقا من القواعد المطروحة، مع تجنب كل تأويل خارجي عن القواعد ذاتها. وتكون النظرية شاملة حين تكون قادرة على الإحاطة بجميع المعطيات المتعلقة بموضوعها في أقل عدد من القواعد.

وإذا كان من الصعب صياغة نظرية علمية كما تقتضيها شروط الممارسة العلمية السليمة، فمن الصعب كذلك، فحص أي نظرية بشكل دقيق للحكم على صحتها. «**فلا يمكن أبدا البرهنة على صحة نظرية، كل ما يمكن القيام به هو البرهنة على خطئها؛ أي أنها لا تفسر المعطيات بشكل مرض أو كأن تكون غير عامة**»[3]، ويتم الحكم على نظرية ما بالرجوع إلى مجموعة من الخصائص التي ينبغي توافرها في كل نظرية ومنها:

- القيمة التفسيرية للنظرية *Valeur explicative*، والمقصود بذلك خصوبتها التفسيرية وقوتها في تفسير معمم للظواهر المعروضة عليها مما يمكنها من التنبؤ بأحداث مماثلة؛
- الالتحام الداخلي؛
- الشمولية؛

---

(1) *E.Bach, Introduction aux grammaires transformationnelles, p 30.*

(2) *N. Chomsky, Structures syntaxiques, p 50.*

(3) *K. Popper, Logique de la découverte scientifique, p 79 et suivantes.*
-E. Bach, Introduction aux grammaires transformationnelles, p 24.

- البساطة؛
- الرشاقة؛
- الموافقة والملاءمة لفرضيات ونتائج العلوم المجاورة[1]؛
- إمكانية الدحض *falsifiabilité* فكل نظرية تدعي الحقيقة المطلقة أو اليقين التام تعد نظرية مرفوضة جملة وتفصيلا. إن النظريات العلمية تقدم الحقيقة النسبية والمؤقتة التي تبقى مقبولة إلى أن تبين التجربة أو نظرية أخرى عدم ملاءمتها للظواهر المدروسة[2].

2 -2 - اختيار الأنحاء وكفاياتها

كيف يتم اختيار نحو ما يكون صالحا لوصف جمل لغة معينة؟

يتم اختيار الأنحاء في إطار النظرية اللسانية العامة التي تمدنا بالمعلومات اللازمة والشروط الضرورية حول الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها النحو العلمي الخاص بلسان معين. وبصفة عامة يمكننا حصر التعاريف التي أعطيت للنحو فيما يلي[3]:

- النحو تعرف *Reconnaissance* على الجمل المنتمية للغة معينة؛
- النحو وصف بنيوي للجمل النحوية عند المتكلم؛
- النحو نسق تعرض عليه الجمل فيسند لها وصفا بنيويا،
- النحو نسق يستقبل في دخله *input* معلومات وصفية بشأن متتاليات *Suites* من اللغة، فيولد لنا جملا تستجيب لهذه الأوصاف؛
- النحو نسق يولد الجمل النحوية (القاعدية) *Phrases grammaticales* والمبنينة. وفي هذه الحالة يعتبر النحو نموذجا للقدرة *Compétence* التي يتوفر عليها المتكلم.

وعندما نتحدث عن النحو في مفهومه التوليدي نتحدث عن قدرته التوليدية *Capacité générative*. وقدرة النحو نوعان[4]:

قوة توليدية ضعيفة *Capacité générative faible* حين يكتفي النحو بتعداد الجمل النحوية؛

---

(1) *Ibid, p 30-31.*

(2) *K.Popper, Logique de la découverte scientifique, p 76 et suivantes.*

(3) *M. Hughes, Initiation mathématique aux grammaires formelles, p 9, Cf aussi Chomsky et G.A.Miller, L'analyse formelle des langues naturelles.*

(4) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 86-87.*

قوة توليدية قوية *Capacité générative forte* حين يكون النحو قادرا على تعداد الجمل النحوية وتقديم الوصف البنيوي الملائم لها، والوصف البنيوي *Description structurale*. عبارة عن مجموعة من المعلومات المتعلقة بالجمل موضوع الوصف من حيث طبيعة الوحدات المكونة للجمل وتنظيم هذه الوحدات والعلاقات الصورية القائمة بين الجمل ووحداتها[(1)].

كما يتعين على النحو أن يستجيب لجملة من الشروط أهمها:

- أن يكون النحو آلية متناهية من القواعد، انطلاقا من ملاحظة الواقع اللغوي نفسه عند الفرد المتكلم الذي يتوافر على عدد محدود من المواد الصوتية، والصرفية، والتركيبية، وعدد محدود من القواعد التي تنظم هذه المواد؛
- أن يكون النحو قادرا على توليد ما لانهاية له من الجمل النحوية؛
- أن يولد النحو جملة تكون مطابقة لما هو موجود في الاستعمال.

ولكل نحو غايات يسعى إلى تحقيقها وهو ما يعرف بالكفاية *Adéquation*[(2)].

هناك مستويات عدة من الكفاية التي يتعين على النحو الوصول إليها أو يحققها وهي:

- **كفاية الملاحظة** *Adéquation d'observation*؛ حين يستطيع النحو أن يعطي وصفا صحيحا عن المعلومات اللغوية الأولية كالتمييز بين ما هو نحوي *grammaticale* وما هو غير نحوي *agrammaticale* وذلك بناء على الملاحظة والمعاينة المباشرة لجمل اللغة؛
- **الكفاية الوصفية** *Adéquation de description* حين يقدم النحو وصفا تاما للقدرة اللغوية الكامنة وراء توليد الجمل النحوية في لغة معينة؛ «**والنحو الكافي وصفيا يجب أن يكون قادرا على توليد مجموع الأوصاف البنيوية الصحيحة. وتكون النظرية كافية وصفيا عندما تكون قادرة على إمدادنا بنسق من الأوصاف البنيوية بالنسبة إلى كل لغة طبيعية وإلا فإنها لا تعد كافية وصفيا**»[(3)]. وواضح أن القوة التوليدية الضعيفة للأنحاء ليس لها سوى قيمة جانبية بالنسبة إلى النظرية اللسانية العامة؛
- **الكفاية التفسيرية** *Adéquation explicative* حينما يسعى النحو إلى تقديم تفسير عام للآلية اللغوية التي تمكن من إنتاج الجمل وتأويليها. والكفاية التفسيرية تخص النظرية اللسانية المرتبطة بالنحو الكلي *Grammaire universelle* ولا تخص نحو لغة خاصة *Grammaire*

---

(1) *N.Chomsky, Modèles explicatifs en linguistique, in Georges Noizet: Textes pour une psycholinguistique, p 74.*

(2) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 42-45.*

(3) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 87.*

particulière. وتحقيق الكفاية التفسيرية يعني أن يكون النحو قادرا على تفسير بعض خصائص اللغات البشرية؛ لاسيما ما يتعلق بالجانب الإبداعي أو الخلق اللغوي الذي تتميز به اللغة البشرية عند كل الأفراد؛ أي أن يكون النحو قادرا على تفسير لماذا يكون باستطاعة كل فرد متكلم انطلاقا من مادة لغوية محدودة، وقواعد محدودة في لسان معين، أن ينتج ويؤول ما لا حصر له من الجمل النحوية ولاشيء غير الجملة النحوية. والنحو ذو الكفاية التفسيرية هو النحو القادر على تفسير جانب الاكتساب اللغوي عند الطفل، والمقصود بذلك القدرة على اكتساب نظام معقد من القواعد في ظروف استثنائية ودون بذل مجهود يذكر.

وفي مستوى تحليل البنيات اللغوية، يحقق النحو الكفاية التفسيرية عندما يكون قادرا على تفسير مظاهر التشابه والاختلاف بين البنيات اللغوية وجوانب الالتباس فيها؛ أي أن يفسر كيف أن البنية التركيبية الواحدة تكون قابلة لأكثر من تأويل دلالي، أو كيف يكون لبنيتين مختلفتين التأويل الدلالي نفسه في البنية العميقة.

وليس لهذه الكفايات قيمة مطلقة، بل لا بد أن يخضع النحو لمجموعة من الشروط والمعايير الداخلية والخارجية. وأول شرط يتعين توفره في النحو أن تكون الجمل التي يولدها النحو (أو النظرية النحوية) بكيفية آلية مطابقة للجمل التي يستعملها المتكلم السليقي. أما الشروط الداخلية فأهمها شرط التعميم وشرط البساطة.

2 -3 - شرط التعميم

إن المفاهيم والتصورات النظرية يجب أن توضع باستقلال تام عن اللغة الخاصة المقعَّد لها. غير أن هذا لا يعني عدم وجود علاقة بين النحو الخاص والنظرية اللسانية العامة التي تحدد لنا صورة النحو الخاص من حيث طبيعته وهدفه وشروط تحققه. ثم إن النظرية اللسانية ليست ثابتة. كما أن النحو الخاص ليس نهائيا، بل إن كليهما خاضع للتطور والتغير عن طريق التجاوز النظري والتطبيقي، وبالتالي؛ فكلما اكتشفنا أحداثا جديدة تتعلق بالنحو الخاص، كلما وجب علينا أن نعيد النظر في النظرية العامة أو العكس. إن المطلوب هو قيام علاقة تبادل مستمرة بين العام (النظرية) والخاص (النحو) تمكن من الوصول إلى نظرية أكثر فاعلية وقوة في معالجة قضايا اللغة[1].

إن النظرية العامة بإمكانها أن تجيب عن الأسئلة المتعلقة بالاختلافات الحاصلة بين الأنحاء المقترحة، فتحدد لنا أفضل التقنيات وأحسن الإجراءات التي ينبغي اتباعها عندما يتعلق الأمر بوجود

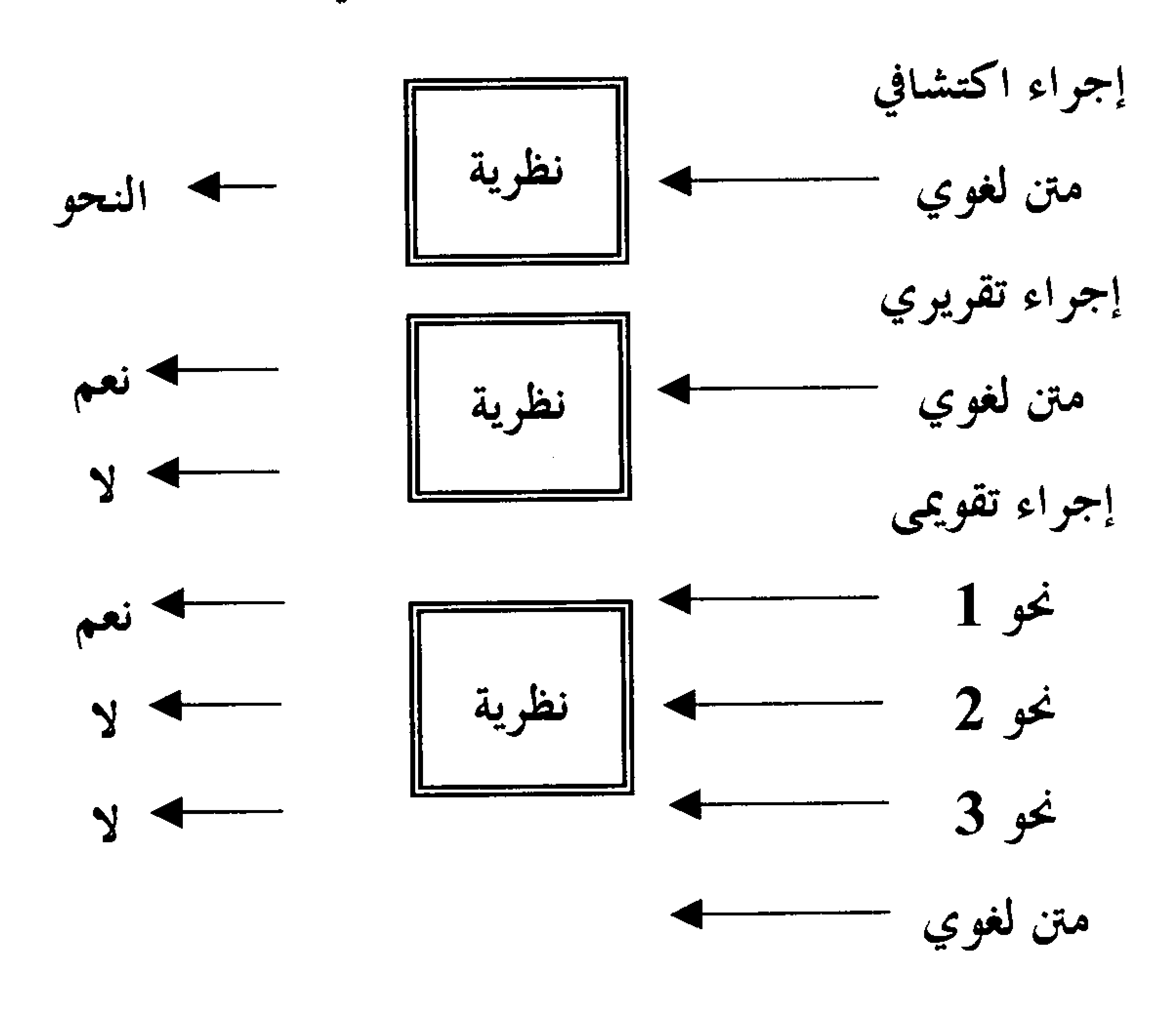
---

(1) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 56.*

عـدة تقنـيات لتفسـير الظاهـرة اللغـوية الـواحدة. وعلـى هـذا الأسـاس، يميـز تشومـسكي بـين ثلاثة إجراءات[1]:

- الإجـراء الاكتشافي *Procédure de découverte* ويتعلق الأمر بالنظرية التي تسعى إلى تقديم منهج وطـريقة علمـية لبـناء نحـو ملائم لمادة لغوية معينة؛ أي أنه انطلاقا من مادة لغوية معينة تقدم لنا النظرية النحو الملائم الخاص بهذه المادة؛
- الإجراء التقريري *Procédure de décision* وذلك حين تقدم لنا النظرية طريقة عملية وآلية تسمح لنا بتحديد ما إذا كان النحو المقترح لدراسة مادة لسانية معينة هو النحو الأفضل أم لا؛ وبالتالي تبحث النظرية في معرفة الكيفية التي تم بها بناء هذا النحو وإيجاده؛
- الإجـراء التقويـمي *Procédure d'évaluation* ويـتعلق الأمـر بالـدور الذي تقوم به النظرية حين تـسعى لـتحديد أفضل الأنحاء لمعالجة مادة معينة عن طريق المقارنة بين نوعين مختلفين من الأنحاء أو أكثر يدرسان المادة اللغوية نفسها.

ويمكننا أن نتصور هذه الإجراءات الثلاثة على النحو التالي[2]:



وقد تبنى تشومسكي الطريقة الثالثة؛ أي الإجراء التقويمي.

---

(1) *Ibid, p 57.*

(2) *Ibidem.*

2 -4- شرط البساطة

يعني تشومسكي بشرط البساطة مجموع الخصائص الشكلية التي ينبغي أن تتميز بها الأنحاء التي يتم اختيار النحو المناسب منها. والبساطة تعني كذلك خلو النحو من كل أشكال التعقيد. وكلما كان النحو بسيطا كلما كان التفسير أفيد وأكثر إيجابية. وتحديد شرط البساطة هو من مهام النظرية اللسانية العامة[1]. وتتجلى البساطة فيما يلي:

- عدد العناصر؛
- البساطة الشاملة؛
- عدد القوانين (القواعد).
- بساطة القوانين؛
- قوة القوانين (القواعد)؛
- تجنب القواعد الاعتباطية.

وهكذا «كلما قل عدد العناصر أي المكونات اللغوية؛ كان ذلك أفضل بشرط ألا يؤثر ذلك على شروط الكفاية والوضوح وغيرها من الشروط الواجب توافرها في القواعد (...)؛ وكلما ازداد عدد العناصر ازدادت القواعد تعقيدا؛ لأنها تجعل القواعد ملتصقة بلغة معينة وذات صبغة لغوية خاصة»، و«كلما قل عدد القوانين الباطنية (العميقة) والتحويلية كان ذلك أفضل بشرط عدم الإخلال بالشروط اللازمة للقواعد السليمة» والبساطة لا تعني أن نبسط القوانين الباطنية (القواعد العميقة) لتكون النتيجة تعقيد القوانين التحويلية؛ بالعكس يجب أن يؤدي تبسيط جزء من القواعد إلى تبسيط الأجزاء الأخرى وإلا فإن هذا التبسيط الجزئي ينقلب في النهاية إلى تعقيد كلي.(...) وينبغي بذل الجهد ليكون القانون الواحد (القاعدة) معقولا من حيث طوله وشروط تطبيقه. فإذا كانت القاعدة غاية في الطول أو مصحوبة بقائمة طويلة من شروط التطبيق؛ فإن هذا يجعلها صعبة الفهم وصعبة التطبيق.. وفي السياق نفسه «يستحسن دمج قاعدتين أو أكثر في قاعدة واحدة مما يجعل الناتج أشمل وأقوى كما أن هذا يختصر عدد القوانين (القواعد) من وجهة عامة؛ وبالتالي يجعل القواعد أبسط وأشمل. وفي الأخير فإن البساطة تتجلى في تجنب القواعد الاعتباطية؛ أي أن يتجنب تبني القواعد من أجل التخلص من مشكلة دون النظر في تأثير ذلك على القواعد بوجه عام أو على البساطة الشاملة»[2]، لذلك يجب النظر إلى مبدإ البساطة في إطار النظرية المقترحة ككل. فعندما تغطي نظريتان ما الأحداث نفسها، فإن

---

(1) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 59.*

(2) محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 30-31.

التي تفعل ذلك بأقل عدد من الافتراضات هي الأبسط، وبالتالي فإن النظرية الأفضل هي التي تتكون من أكبر عدد من الافتراضات العامة وأقل عدد من الافتراضات الخاصة (المتعلقة بلغة محددة) [1].

إلا أنه لا ينبغي أن تفهم البساطة في مدلولها التربوي أو الدلالي العام، بل من الناحية الصورية المحضة باعتبارها «**القدرة على تحقيق أقصى درجات التجريد؛ أي القدرة على تفسير ظواهر كثيرة بجهاز مفهومي يسير**»[2].

وبعبارة أخرى تكون البساطة هي القدرة على تفسير أكبر قدر من المعطيات بأقل عدد ممكن من القواعد والرموز. وعليه فإن البساطة هي قدرة نظرية علمية بمساعدة شفرة محدودة من المفاهيم القادرة على استيعاب مجال واسع من الحقائق والتقدم إلى مجال ما هو غير معروف. إن ذلك لم يعد شكليا فحسب بل متطابقا آخر الأمر مع عمق التفسير[3].

ومع ذلك يظل معيار البساطة كما قدمه تشومسكي غير واضح سواء من حيث طبيعته الصورية أو من حيث وظيفته ودوره في البناء النظري. في هذا الصدد يشير جورج مونان *(1910-1993) Georges Mounin* إلى غموض معيار البساطة واستعمال تشومسكي له بكيفية دائرية: «**إن معيار البساطة يسمح بإقصاء الأنحاء المعقدة جدا، لأنها تكون غير صالحة للاستعمال، أو بكل بساطة ثقيلة. ولكن المشكل النظري يكمن في معرفة ما يتعين القيام به. هل هو بناء الأنحاء المناسبة أم الصالحة للاستعمال أو الأنحاء الحقيقية، أي الملائمة للموضوع**»[4].

إن الاعتماد على معيار البساطة بالكيفية الواردة عند تشومسكي يقود إلى الدوران في حلقة مفرغة، بسبب عدم الحسم في طبيعة القضايا التصورية المرتبطة بهذا المعيار وبطبيعة أجرأته في اختيار الأنحاء البسيطة. يتساءل مونان: «**هل تكشف لا بساطة** *Non simplicité* **نحو ما عن عدم ملاءمة هذا النحو؟ لكن هل العكس صحيح، يعني هل يكون نحو ما أبسط لأنه أكثر ملاءمة؟ وهل تكون الأنحاء البسيطة أكثر كشفا وتوضيحا من الأنحاء المعقدة؟**»[5]. ويخلص مونان إلى الوضع الملتبس لوظيفة معيار البساطة فهو أحيانا معيار أو شرط خارجي يقصي الأنحاء غير الملائمة *Inadéquate*، ويصير أحيانا أخرى معيارا داخليا يبرهن على تماسك اللغة النظرية الفرعية[6].

---

(1) *E. Bach, introduction aux grammaires transformationnelles, p 33.*

(2) جيراهرد هيلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ص 492.

(3) المرجع نفسه، ص 154.

(4) *G.Mounin, La linguistique au XX ème siècle, p 221.*

(5) *Ibidem.*

(6) *Ibidem.*

الفصل الثالث

مفاهيم أساس في النحو التوليدي

3 - 1 - مفهوم النحو

3-1-1- تطور المفهوم

تدل كلمة نحو *Grammaire* على معان متعددة تختلف باختلاف الثقافات والأزمنة. إن الكلمة مأخوذة من الأصل اليوناني *Grammé* الذي يعني الحرف المكتوب، وهذا يدل على ارتباط مفهوم "النحو" في بداية الثقافة اليونانية بمستوى الكتابة والقراءة. كما ارتبط النحو بدراسة اللغة المكتوبة عند لغويي مدرسة الإسكندرية، خلال القرن الثالث قبل الميلاد، الذين كانوا يسعون إلى وضع تقنين ثابت لكتابة اللغة اليونانية لا تتغير بتغير الزمن، انطلاقا من تأويلهم الخاص للتطور اللغوي الذي عرفته اللغة اليونانية، وهو التطور الذي اعتبروه اضمحلالا وانحلالا في استعمال اللغة اليونانية.

وفي القرون الوسطى ظل مفهوم النحو قريبا من معناه الأصلي، حيث ارتبط بالإنشاء والكتابة في دواوين الإدارات العمومية الناشئة. حيث كان يقصد به "**فن الكتابة والقول الجيدين**" *l'art de bien dire et écrire*. وتطور المفهوم بعد ذلك ليشمل وضع القواعد والأساليب التي ينبغي اتباعها للتمكن جيدا من معرفة لغة معينة نطقا واستعمالا وكتابة.

وقد كانت الدراسات النحوية في فترة النهضة الأوروبية تتجه أساسا نحو تعليم اللغتين الإغريقية واللاتينية. ويبدو أن جل مؤلفات النحو حتى حدود القرن السابع عشر كانت تربوية بالأساس غايتها تعليم اللغتين المذكورتين للناشئة بصفة عامة. وقد تميز بينها تعليم نحو اللغات بظهور المنهجية الجديدة التي أصبحت متبعة في هذا التلقين والتي كانت تعتمد على المبادئ العامة والعقلية التي مهدت لظهور النحو العام في القرن السابع عشر بصفة عامة ومع نحو بور رويال سنة *(1660)* على وجه التحديد؛ الذي سيتناول اللغة الفرنسية وهو أمر لم يكن مألوفا من ذي قبل؛ نظرا إلى مكانة اللغتين العريقتين (اليونانية واللاتينية). وقد تقوى هذا النهج التجديدي بعد ذلك ليشمل مجمل المؤلفات والدراسات النحوية واللغوية.

وفي كل هذه الحالات، وإلى حدود القرن التاسع عشر الميلادي، ظل النحو جزءا من الفلسفة؛ وبالتالي لم يكن "النحو" أو التفكير فيه عبر تاريخه الطويل موضوع بحث في ذاته ومستقلاً عن التيارات الفكرية والمواقف الفلسفية التي كان يتعايش معها. وهكذا اشتهر مفهوم "النحو العام *Grammaire*

عـند بـور رويـال بـتأثير مـن الفلسفة العقلانية الديكارتية و "النحو الفلسفي" *générale philosophique* أو الكلي عند جيمس هاريس (*1780-1709*) *Grammaire*.

والتصقت كلمة "النحو" في القرن التاسع عشر بصفات وسمات التحليل الفيلولوجي ومناهجه، كمـا تدل على ذلك تسميات من قبيل: "**النحو المقارن**" و"**النحو التاريخي**"؛ وهي تسميات كانت تحيل على خلـيط مـن الممارسـات اللغوية بعضها لغوي وبعضها الآخر فيلولوجي يتجاوز حدود الدرس اللغوي الـنحوي بالمعنـى التقلـيدي الدقـيق. كما استعمل مصطلح النحو عند بعض الغربيين أنفسهم كمرادف للسانيات الجديدة كما في تعبير المدرسة الفرنسية مع أنطوان مايي (*Antoine Meillet (1936-1866*، وهـو اسـتعمال فيه كثير من الخلط والالتباس، نظرا إلى اختلاف طبيعة الممارسة اللسانية في الاستعمال الحديث عن الممارسة النحوية بمعناها الدقيق.

ومـع بـزوغ اللـسانيات في بدايـة القـرن العشرين تغيرت النظرة الجديدة للنحو وكيفية وضعه والتقنـية المتـبعة في ذلـك. ويعـد النحو، من وجهة نظر "اللسانيات السانكرونية"، تمثيلا لمجموع العلاقات *Relations* الموجـودة بـين الـوحدات *Unités* المكـونة للجملة. وقد تضاف للنحو صفة الوصفي فيقال "**النحو الوصفي**" لتمييز الدرس النحوي الجديد الناشئ مع اللسانيات عن النحو بمفهومه التقليدي القائم على التحليل المنطقي للجملة *Analyse logique*.

ورغـم كـل التطورات التي عرفها الدرس اللغوي، **فإن** مصطلح النحو ظل محافظا على معناه الأصلي العام المتمثل في اتباع الجيد من القواعد التي ينبغي أن تسير عليها لغة من اللغات.

3 -2 - مفهوم النحو التوليدي

يـستعمل مـصطلح الـنحو الـوارد في عـبارة الـنحو التولـيدي *Grammaire générative* عـند تشومسكي وأتباعه للدلالة على معنيين:

3-2-1- من النحو إلى النظرية

- معنى عـام حـيث يقـصد بالـنحو مجمـوع القـواعد اللغـوية الموجـودة في ذهـن المـتكلم. يقول تشومـسكي: «إن نحـو لغـة معيـنة هـو آلـية *Mécanisme* تقوم بتعداد *énumérer* جمل هذه اللغة بكيفـية يكـون الوصـف البنيوي مشتقا آليا بالنسبة إلى كل جملة معددة»(1). ويعرف تشومسكي، الـنحو في سياق آخـر، بأنـه "الآلـية *mécanisme*؛ أي مجمـوع القـواعد الـتي تعطي، على الأقل،

---

(1) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p15, cf aussi N. Chomsky:* **Une conception transformationnelle de la grammaire,** *et: Aspects de la théorie syntaxique, p 14-19.*

الخصوصية التامة والأوصاف البنيوية *Descriptions structurales* لمجموعة لا محدودة من الجمل النحوية *Grammaticales* ولا شيء غير الجمل النحوية في لغة معينة..

إن النحو هو المعرفة اللغوية التي يملكها ضمنيا كل فرد متكلم تمكنه من الربط بين الصوت والمعنى. فالنحو بهذا المعنى هو حصيلة جميع القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية[1] (ابتداء من *1963*) عند متكلم لغة معينة. ويقصد تشومسكي بالنحو التوليدي أيضا «ذلك النسق من القواعد التي تسند وصفا بنيويا للجمل بكيفية واضحة ومحددة»[2]. والمقصود بالوصف البنيوي تحليل الوحدات المكونة للجملة والعلاقات القائمة بينها وشروط الاستعمال الصحيح[3]. ولا ينبغي أن يفهم من صفة توليدي *générative/to generate* ما له علاقة بالإنتاج أو التوليد فحسب، وإنما المقصود هو المعنى الرياضي للكلمة؛ أي التعداد الواضح بواسطة القواعد وبمعنى محايد فيما يتعلق بالتمييز بين المتكلم (الإرسال) أو المتلقي (الاستقبال)[4]؛ فتشومسكي يعني بالنحو التوليدي ببساطة «**ذلك النسق من القواعد الذي يسند للجمل وصفا بنيويا بكيفية واضحة** *explicite* **ومحددة جيداً**»[5]. إن النحو هو المعرفة اللغوية الضمنية المشتركة بين المتكلم والسامع ولا تقتصر على أحدهما دون الآخر.

- معنى خاص حيث يستعمل تشومسكي لفظ النحو قاصدا به النظرية التي يسعى اللساني إلى بنائها، والقادرة على وصف الملكة اللغوية عند المتكلم بلسان معين وتوضيحها. والهدف الأساس للنحو بوصفه نظرية، هو القدرة على وصف القواعد التي يتوافر عليها المتكلم ومعالجتها بكيفية صورية تمكن من إبراز خصائصها وسماتها وكيفية بنائها. وبعبارة أدق، فإن هدف النحو/ النظرية عند تشومسكي هو بناء نموذج صوري *Modèle formel* بإمكانه أن يأخذ بعين الاعتبار القواعد التي تجعل إنتاج وتأويل الجمل النحوية، ولا شيء غير الجمل النحوية، أمرا ممكنا. يقول تشومسكي: «**من الواضح أنه ينبغي أن نسند للنحو وضع نظرية قائمة على الاطرادات التي نسميها البنية التركيبية للغة. وبما أن النحو مصاغ صوريا، فإنه يشكل نظرية رياضية لبنية لغة طبيعية خاصة**»[6].

---

(1) الاعتبارات الدلالية في النحو غير واردة في البنيات التركيبية الصادر 1957.

(2) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 19.*

(3) *N.Chomsky, Structures syntaxiques*

(4) *N.Ruwet, Introduction à la Grammaire générative, p 33.*

(5) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 19.*

(6) *N.Chomsky et G.A.Miller, L'analyse formelle des langues naturelles, p 17. voir aussi N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 42.*

إن النحو بالمعنى الخاص يهدف الوصول إلى توضيح حقيقة الإبداع اللغوي الذي يتميز به كل فرد متكلم؛ والمتمثل في كونه قادرا على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية مستعملا في ذلك عددا محدودا من القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية. ويهدف النحو إلى أن يسند إلى كل جملة من الجمل النحوية وصفا بنيويا يبين الكيفية التي يتم بها توليد هذه الجمل وتأويلها من قبل المتكلم- المستمع. إن النحو تمثيل صوري للأساليب التي تمكن من توليد وتأويل عدد لا محدود من الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية.

وفي الحالتين معا، فإن النحو التوليدي «ليس نموذجا للمعرفة اللغوية عند المتكلم وحده أو عند السامع، إنه يسعى إلى أن يحدد بكيفية محايدة سمات المعرفة باللغة التي تعتبر المنطلق لوضع نماذج لغوية فعلية لكلام المتكلم والسامع»[1].

ولا يخرج تعريف النحو عند تشومسكي ما بين (*1957* و *1965*) عن هذين المعنيين. قد نلاحظ تغيرا في بعض التعابير التي تختلف هنا أو هناك بهذه الكيفية أو تلك، لكن جوهر التعريف يظل هو نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من باحث أشار لغموض مصطلح النحو عند تشومسكي. وفي هذا السياق؛ يقول روفي *Ruwet*: «لمفهوم النحو عند تشومسكي دلالة غير الدلالة التقليدية للكلمة، حيث يدل النحو على النسق الصوتي والتركيبي والدلالي في لسان معين. غير أن تشومسكي استعمل مصطلح "نحو" للإشارة إلى مجموع القواعد الصوتية والتركيبية مقابل الدلالة»[2]. والحقيقة أن تشومسكي نفسه لم يخف استعماله المزدوج لمفهوم النحو[3].

واستعمل بعض التوليديين عبارة الوصف اللساني *Description linguistique*[4] بدل مصطلح النحو تجنبا للالتباس. يقول كاتز وبوسطال «إن مفهوم الوصف اللساني المقترح هنا (يقصدان عملها المشار إليه) يؤالف بين تصور النحو التوليدي كما يطوره تشومسكي وبين تصور الدلالة مثلما يقترحها فودور وكاتز في (*1963*)، بالنسبة إلينا يقوم هذا التصور على دمج النحو والدلالة»[5]. لكن تسمية

---

(1) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 19.*

(2) *N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative.*

(3) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 43.*

(4) *J. Katz- et P.M.Postal, Théorie intégrale de description linguistique (An Integrated theory of Linguistic Description).*

(5) *Ibid, p 16-17.*

(الوصف اللساني) لم تعمر طويلا ولم يأخذ اللسانيون بها التوليديون أنفسهم. وتجدر بالإشارة إلى أن هذا الموقف من الدلالة وقضاياها ومنها إدماج المكون الدلالي ضمن هيكل النموذج التوليدي سيعرف تغييرات متتالية بفضل دراسات كاتز وفودور (*1963*) وكاتز وبوسطال (*1964*) [1].

3 -3 - النحو وحدس المتكلم

نحو لغة معينة هو إذن، مجموعة محدودة من القواعد التي تربط الصوت بالمعنى؛ وتمكن المتكلم في هذه اللغة من تكوين الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية، والتي يمكن مقارنتها ومطابقتها بما هو موجود في الاستعمال. ويتم التأكد من هذه المطابقة بالرجوع لحدس *Intuition* المتكلم، وليس بالاستناد للمتن اللغوي المشكل من مجموع الأقوال المنتجة فعلا في لغة معينة.

ومعلوم أن موضوع اللسانيات عند اللسانيين الوصفيين ينطلق من المتن *corpus* بوصفه مادة للملاحظة والوصف والتقنين خلافا لتشومسكي الذي يرفض كل اشتغال على المتن اللغوي؛ لأنه يتعارض بكل بساطة والمبدأ التصوري المركزي الذي أُسِّسَ عليه النحو التوليدي وهو جانب الإبداع اللغوي *créativité linguistique* المتمثل في مجمل الإمكانات اللغوية التي يتوافر عليها كل متكلم-مستمع بلسان معين؛ وتجعله في كل وقت وحين قادرا على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية الجديدة. إن كل جملة يصدرها المتكلم أو يفهمها هي بالفعل جملة جديدة لأنه يخلقها في سياق تواصلي جديد.

إن السلوك اللغوي عند البشر ليس تكرارا أو تقليدا لمجموعة من العادات اللفظية أو بناء على منوال تركيبي *patterns* جاهز أو اعتماد القياس *Analogie* أساسا لتكوين جمل جديدة وفهمها كما تقول بذلك السلوكية واللسانيات الوصفية الأمريكية التي حذت حذوها[2]. إن قدرة الفرد على الكلام باستمرار، وفي سياقات جديدة باستعمال عدد من القواعد المحدودة دليل فعلي على وجود هذه الطاقة اللغوية المبدعة[3] والخلاقة التي تسمح لجميع الأفراد، وفي كل اللغات بعدد لا محدود من الجمل النحوية إنتاجا وتأويلا.

---

(1) للاطلاع على تفاصيل هذه التطورات الدلالية المتلاحقة يمكن الرجوع إلى كتاب: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة.

(2) انظر نقد تشومسكي لكل من سوسور وبلومفيلد وهوكيت بشأن هذه المسألة في:

N.Chomsky, Linguistique cartésienne, p 31, note 20-21.

(3) لا علاقة بين الإبداع اللغوي الذي نتحدث عنه هنا والإبداع بمعناه الفني.

ويبرر تشومسكي رفضه الرجوع للمتن اللغوي *Corpus* في صورته العامة عند اللسانيين الوصفيين بالنظر إلى احتمال عدم وجود الكثير من الجمل النحوية في لسان معين ضمن هذا المتن. فقد لا تظهر العديد من الجمل النحوية في المتن مهما كانت درجة شموليته، وتمثيليته للغة المدروسة. ويعد الاستبطان *introspection* في نظر تشومسكي والتوليديين، الطريقة المثلى للوقوف على طبيعة الحدس اللغوي. فالمتن اللغوي، مهما كان شاملا، لن يعكس بصدق حقيقة الملكة اللغوية وخصائصها والبنيات الضمنية المتحكمة فيها. فالمفروض في النحو/ النظرية أن يدرس كل الجمل النحوية الغائبة والحاضرة على حد سواء، وبالأهمية نفسها. إن الشمولية التي يجب السعي إلى تحقيقها لا تتأتى باعتماد المتن اللغوي أيا كانت درجة ومستوى اتساعه وشموليته كماً وكيفاً، بل بواسطة حدس المتكلم- المستمع الذي يتيح الوصول إلى معرفة دقيقة وشاملة بالملكة اللغوية عند الأفراد؛ وهي مجموع القواعد التي يتوافرون عليها ضمنيا بطريقة واعية أو غير واعية. إن هدف النحو بمعناه العام والخاص تصوير حدس المتكلم بشكل دقيق وصادق لهذه المعرفة التي يجعل كل فرد متكلم-مستمع قادرا على إنتاج الجمل وتأويلها من جهة، وعلى التمييز بين ما ينتمي للغة المدروسة من جمل وما لا ينتمي إليها.

3-3-1- دور الحدس في النحو

لا ينبغي أن يكتفي النحو/ النظرية بتحليل الجوانب المتعلقة بنحوية الجمل *Grammaticalité* ولانحويتها *Agrammaticalité* فقط، ولكن عليه أيضا أن يقدم التفسير الكامل والواضح للنشاط اللغوي الذي يبذله الفرد المتكلم. ومن هذا المنطلق تعتبر النظرية التوليدية نظرية ذهنية؛ لأنها تهدف إلى توضيح الطبيعة الذهنية للنشاط اللغوي عند المتكلمين بلغة معينة.

إن حدس المتكلم باللغة العربية هو الذي يجعله قادرا دون شك على أن يعتبر جملة مثل الجملة (3) جملة نحوية *grammaticale* مقابل لا نحوية الجملة (4):

3)- جاء الولد ضاحكا

4)- *إلى ذهب المدرسة ولد باكرا ال.

وأن جملة مثل:

5)- حنكف المحنكف بسقاخته في الكمظ، فحزب الخسيل حزبا قليفاً

جملة غير مقبولة *non acceptable*. وأنها وإن كانت من قبيل الهراء الذي لا معنى له، فهي حافظت على العديد من ثوابت اللغة العربية. فعلاوة على أصواتها العربية وما تتضمنه من إدغام، فإن كلماتها تقع في قوالب وصيغ تنتمي للعربية وليس لغيرها. وتتضمن الجملة (5) العلاقات السياقية

كالإسناد والتعدية والإضافة وبيان النوع من التبعية "وعلامات الإعراب والربط بالضمير العائد ومثلهما بقية القرائن اللفظية". ولو كان بإمكاننا أن نتعامل معها من الناحية النحوية المحضة فقط، لقلنا إنها ورغم غرابة مفرداتها، جملة (نحوية *grammaticale*) تسير وفق قواعد تركيب الجملة في اللغة العربية ولها تتضمن فعلين: (حنكف/ حزب) وفاعلا (المحنكف) وصفة (الخسيل) ومركبين حرفين (بسقاحته/ في الكمظ وهكذا[1].

ولا تقف وظيفة الحدس في النحو التوليدي عند التمييز بين ما هو نحوي *grammaticale* ، وما هو غير نحوي *agrammaticale*، بل إن لحدس المتكلم وظائف لغوية أخرى هامة جدا. فهو يستطيع أن يبين لنا أن الجمل النحوية ليس لها الدرجة نفسها في سلم النحوية *Degré de grammaticalité*، والمقصود بذلك أن هناك سلمية في نحوية الجمل. إن كل متكلم في اللغة العربية يكون قادرا على ترتيب درجة نحوية مجموعة من الجمل بالقياس للنحوية المثلى أو المعيار.

إن دور النحو ليس فقط معرفة كيفية إنتاج الجمل وتأويلها، وإنما كذلك تقديم التفسيرات والشروح اللازمة لوجود الجمل غير النحوية وتوضيح طبيعة الخرق الحاصل فيها. إن النحو يجب أن يكون قادرا على عدم توليد الجمل التي تخرق قواعد النحو العربي كما يتضح في الجمل اللاحنة *Asémantique* التالية:

طبيعة الخرق[2]	الجملة
عدم التلاؤم الدلالي بين الفعل وفاعله	5)- يهطل الشرطي
عدم التلاؤم الصرفي والدلالي بين الفعل والفاعل	6)- موت الصياد الأرنب
عدم احترام الرتبة	7)- الناس الورد يجمعون

وبإمكان حدس المتكلم أن يصدر أحكاما لغوية بشأن القضايا التركيبية مثل:

- العلاقة التركيبية بين بنيات الجمل التي تبدو سطحيا مختلفة أو متساوية:

8)- علمت نجاحك ⟵ علمت أنك نجحت

- رفع الالتباس *Ambiguité* الحاصل في بعض البنيات التركيبية مثل:

(1) هذه الجملة من وضع تمام حسان، *تعليم النحو بين النظرية والتطبيق*، ص 110-112.

(2) ستتحدث بتفصيل عن هذه القضايا في الفصلين السابع والثامن المتعلقين بالنموذج المعيار وبالدلالة التوليدية

9)- صيد الأسود مهول

10)- كتاب زيد

وطبيعي أن التباس بعض الجمل غالبا ما يزول عندما يوضع الكلام في السياق المناسب أو في مقام تواصلي محدد.

وباسم الموضوعية شكك كثير من الدارسين في جدوى بناء نظرية لسانية على أساس مفهوم غامض جدا مثل مفهوم الحدس. «**هل يمكن إخضاع القواعد المدخلنة للتجريب؟**»[1]. لقد تعددت مثل هذه الأسئلة منذ ظهور النحو التوليدي. أما تشومسكي فيرى أنه يجب عدم الخلط بين نظرية قائمة على الحدس ونظرية صورية واضحة مثل نظرية النحو التوليدي التي تسعى إلى تصوير شامل ودقيق لهذا الحدس[2].

3 - 4 - النحوية[3] والمقبولية

قبل الحديث عن هذه الثنائية الهامة في نظرية النحو التوليدي، نود أن نشير إلى أن النموذج التوليدي كما عرضه تشومسكي في كتابه البنيات التركيبية لم يكن يعير أدنى اهتمام لدلالة الجملة، وهذا راجع للموقف العام الذي اتخذته الدراسات اللسانية الوصفية الأمريكية تجاه قضايا علم الدلالة *Sémantique* التي اعتبرها بلومفيلد في كتابه اللغة «**نقطة الضعف في التحليل اللساني**»[4].

3-4-1- النحوية بين الدلالة والتركيب

تميزت الدراسات اللسانية الأمريكية باهتمامها الشديد بالدراسات الصوتية والصرفية والتركيبية، مقابل إغفال تام لقضايا الدلالة *Signification* والمعنى *Sens*. ومعلوم أن هاريس (*1909-1993*) تلميذ بلومفيلد (*1887-1949*) وأستاذ تشومسكي، كان هو الآخر يرفض كل إحالة على المعنى في التحليل اللغوي نظرا إلى صعوبة التحقق العلمي من ماهية الحقائق الدلالية للوحدات اللغوية. إن دلالة الخطاب *Discours* لا يمكن أن تحدد بطريقة إيجابية إلا عن طريق المقام التواصلي

---

(1) *C. Hagège, La grammaire générative, réflexions critiques, p 64 .*

(2) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 103, cf aussi N. Ruwet, Langages 4, p 27.*

(3) ترجم هذا المفهوم في الأدبيات اللغوية العربية الحديثة (كالعادة) بالعديد من المصطلحات منها: القاعدية والأصولية والسلامة النحوية والصحة التركيبية/ النحوية.

(4) صدر كتاب اللغة *Language* سنة *1933* وترجم إلى الفرنسية سنة *1970*.

الـذي يـصدر فـيه المـتكلم أقـواله *Enoncés* أو يـتم فـيه الـتأويل الدلالـي، بواسـطة المثير *Stimulus* والاسـتجابة *Réaction*. غير أن الرجوع للمقام التواصلي لا يمكن ضبطه إلا في إطار علم عام للظواهر الاجتماعية في محيطها الفيزيائي، وهو أمر لم يتيسر بعد. وفي غياب نظرية علمية عامة للمحيط الخارجي الـذي تـستعمل فـيه اللغـة في شموليته، تبدو دراسة المعنى في نظر التوزيعيين دراسة علمية أمرا صعب المنال إن لم يكن مستحيلا.

مـن هـذا المنطلق حـاول الـدرس الوصفي الأمريكي معالجة تركيب جمل اللغة باستقلال عن دلالـتها ومعـناها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإشكالية ليست وليدة اليوم؛ فقد شكلت موضوع نقاش مـستفيض في الفكـر اللغـوي العربي والفكر اللغوي الفلسفي في القرون الوسطى والحديثة. لقد ناقش فلاسـفة اللغـة والمـنطق مخـتلف أوجـه العلاقة القائمة بين المستوى الدلالي والمستوى التركيبي في اللغة نـتجت عـنه تصورات لغوية هامة استفادت منها الفلسفة والمنطق واللسانيات على حد سواء. وقد بدا التحليل المنطقي للغة في العصر الحديث مع رواد التحليل المنطقي، ولاسيما الفيلسوف فريجه *(1925-1848) G Frege* وراسـل *(1970- 1872)* B. *Russel* وكلـين *(1994-1909) Stephene Kleene Cole*. وجعـل فتجنـشتاين *(1951 -1889) Wittgenstein Ludwig* مـن التحلـيل التركـيبي المنطقي للعبارات اللغوية واحدا من أهم الإشكالات المنطقية والفلسفية التي تناولها في كتاباته الفلسفية والمنطقية وتـبعه في ذلـك مـناطقة العصر الحديث وفلاسفة اللغة بدون استثناء تقريبا. والحقيقة أن هذا النوع من التحلـيل بلغ قمته مع ردولف كارناب *(1970-1891) R.Carnap* في **التركيب المنطقي للغة** *(1938) Logical syntax of language* يهدف التحليل المنطقي للغة إلى وضع مجموعة من القواعد التي تحكم بناء العـبارات اللغوية؛ أي الجمل بالمعنى اللغوي العادي وتحولها إلى عمليات حسابية دقيقة. وتكون الجمل اللغـوية في هذا النمط من التحليل عبارة عن بنيات منطقية مجردة غير مؤولة دلاليا. ويسعى عالم المنطق إلى الكـشف عـن المشكلات المنطقية والفلسفية التي تنجم عن هذا التحول من بناء لغوي عادي إلى بناء رمزي تتحكم فيه بعض المبادئ المنطقية العامة مثل عدم التناقض والالتباس والقابلية للبرهنة؛ أي إيجاد الحساب اللوغاريتمي الذي يعطي البرهان لما هو قابل لأن يبرهن عليه[1].

3-4-2- الدلالة الغائبة الحاضرة

لم يخـرج الـنحو التولـيدي في بدايـته عـن أهم التصورات المتعلقة بموضوع العلاقة بين الدلالة والتركـيب، وضـرورة دراسـة كـل مـستوى في استقلال عـن الآخر. ويتجلى عدم اهتمام تشومسكي

---

(1) روزنتال، الموسوعة الفلسفية، ص 582 (ترجمة سمير كرم)

بالدلالـة مـن خلال تأكيده في النموذج التوليدي الأول سنة (1957) على ما هو تركيبي فقط واعتقاده بـأن الـنحو مستقل عن الدلالة ولا يعتمد عليها، وأنه لا يمكن التعبير عن حدس المتكلم بمفاهيم دلالية أو معنوية. يقول تشومسكي: «إن البحث في مثل هذه المقترحات (بناء نحو على أسس دلالية) يؤدي بنا دائما على ما يبدو إلى نتيجة مفادها أن الأساس الشكلي المحض فقط يمكن أن يوفر لنا ركيزة ثابتة مثمرة لبناء نظرية القواعد (نظرية في النحو) إن البحث المفصل في جميع المقترحات التي تؤيد استخدام الدلالة في نظام القواعد أمر يقع خارج هذه الدراسة ولا أرى أية فائدة منه»[1].

في كـتابه البنـيات التركيبـية[2]، انطلـق تشومسكي من افتراض مفاده أن معنى الجمل وفهمها يعـتمد أساسـا على البناء التركيبي. فالجملة المركبة تفهم بالضرورة بإرجاعها إلى الجمل النواة المكونة لها ثـم بالنظـر للبنيات المركبية لتحديد العناصر الأولية التي تتشكل منها. وينتهي تشومسكي إلى «أن البنية التركيبية يمكنها أن تلقي بعض الأضواء على مشاكل المعنى والفهم»[3]. ويقول تشومسكي أيضا «فمن أجـل أن نفهـم جملة ما من الضروري أن نعرف الجمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة وبعبارة أدق علينـا أن نعـرف الـسلاسل النهائية التي تعتمد عليها الجمل النواة هذه، والقواعد المركبية لكل من هذه المكـونات الأولـية، وكـذلك التاريخ التحويلي للجملة التي نحن بصددها وتطورها من جمل النواة هذه. وهكـذا تـصبح المـسألة العامـة لتحليل الفهم في أحد معانيها مسألة شرح كيفية الجملة النواة التي تعتبر العناصر الأساسية للمحتوى الذي تشتق منه جمل أكثر تعقيدا مألوفة»[4].

ويذهب تشومسكي إلى أن قضايا الدلالة في علاقتها بالنحو عامة، وبالتركيب خاصة، طرحت في الـدرس الـلساني بـشكل خاطـئ مركزة على العديدة من القضايا الهامشية التي لا طائل منها، وأنها تحتاج إلى التوضيح والصياغة الدقيقة نظرا إلى ما تتضمنه من إرباك وخلط، علاوة على أنها من المسائل الشائكة جدا التي صيغت بشكل غير دقيق. ومن هذه القضايا غير الدقيقة التساؤل عما إذا كنا في حاجة إلى المعلومات الدلالية لاكتشاف نحو ما أو اختياره «أو كيف يمكننا أن نبني نحوا دون اللجوء إلى المعنى؟، وكأن بإمكاننا أن نؤسس نحوا قائما على المعنى»[5].

ومـن جهـة ثانـية يجـب تمييـز دلالية الجملة *Sémanticité* عن النحوية *Grammaticalité* وعن المقبولـية *Acceptabilité* مـن جهة أخرى. فالدلالية هي إسناد قيمة حقيقة (الصدق أو الكذب) لمتوالية

(1) تشومسكي، البنى النحوية، ص 130.

(2) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 101 et suivantes.*

(3) *Ibid, p 102.*

(4) تشومسكي، البنى النحوية، ص 123.

(5) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 102.*

بحسب تطابق دلالة الألفاظ لحالة الأشياء في العالم الخارجي الدلالية هي الحكم على كلام معين بأنه صادق أو كاذب[1]، أما الجملة النحوية *Grammaticale* فهي الجملة الخاضعة لقواعد التركيب المتعارف عليها في لغة معينة.

3-4-3- المقبولية

تختلف الجمل النحوية عن الجمل المقبولة *Acceptable* وهي «الأقوال الطبيعية كليا؛ وتفهم تلقائيا ومباشرة دون تحليل مكتوب؛ وليست بأي حال من الأحوال غريبة»[2]. إن المقبولية *Acceptabilité* إذن، حكم الفرد المتكلم على ما يسمع من أقوال. وإذا كان مفهوم النحوية ينتمي لمجال القدرة، فإن ما يكون مقبولا يخضع للإنجاز *Performance* [3] ويكون مطابقا له دون التقيد المطلق بقواعد النحوية؛ أي القدرة، وبالتالي ليست كل جملة مقبولة جملة نحوية، وليست كل جملة نحوية جملة مقبولة بالضرورة، والعكس صحيح كذلك. «فقد يكون القول في درجة سفلى من سلم المقبولية ولكنه يكون في درجة عليا من سلم النحوية»[4].

تخضع المقبولية في النهاية لعوامل متعددة تقع في مستوى الإنجاز، منها ما هو لغوي، ومنها ما هو اجتماعي أو ثقافي أو نفسي، وهذا يعني أن مقبولية جملة ما ترتبط أساسا بثقافة المتكلم واستعداده النفسي ومستواه اللغوي وظروف التواصل وما إلى ذلك...

وليست المقبولية قيمة مطلقة؛ وإنما هي درجات. فكل قول مقبول يكون كذلك بالقياس لغيره. وليس التداول أو الاستعمال هو وحده العامل الحاسم في تحديد المقبولية، إذ ليس المقبول هو الأكثر استعمالا[5]. لننظر في الجملة التالية:

11)- 'الطالب المجتهد المواظب المسجل في كلية الآداب بالبيضاء المتوفرة على شعب اللغات، الموجودة في المنطقة النائية، التابعة لعمالة الحي الحسني عين الشق، التي لا تصلها المواصلات العمومية، التي تعرف ازدحاما كثيرا وقت خروج العمال في المساء، الحاصل على جائزة في الملاكمة، نجح في الامتحان'.

---

(1) R. *Martin, La notion de recevabilité en linguistique, p 7et suivantes.*

(2) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 21.*

(3) *Ibid, p 23.*

(4) *Ibidem.*

(5) للمزيد من التفاصيل انظر: *N.Chomsky, Structures syntaxiques, pp 15-16*.-

مبدئيا لا شيء يحدد طول الجملة في اللغة العربية أو أي لغة أخرى، ومع ذلك يمكن القول إن المتكلم باللغة العربية لا يقبل مثل هذه الجملة رغم نحويتها. وترجع أسباب عدم قبول هذا النوع من التراكيب في اللغة العربية إلى الصعوبة الحاصلة لدى المتكلم في فك بنياتها المتداخلة سواء أتعلق الأمر بالأوصاف المتعددة أو بالمعطوفات أو الموصولات العديدة. فطول المركبات الاسمية والعناصر المعطوفة عليها وتداخلها، رغم أنه لا مانع من التعدد والعطف والتداخل، يقابله محدودية ذاكرة المتكلم كما يتبين من هذه الجملة التي يمكن أن تطول إلى ما لانهاية كما نجد كذلك في الجملة التالية:

12)- "الطالب الذي أخوه مهندس الذي درس في فرنسا الذي يشتغل في المكتب الوطني للكهرباء الذي تمت خوصصته مؤخرا الذي أمه مريضة بداء السكري الذي ينتشر بين المغاربة الذي نجح في الامتحان بامتياز"..الذي ...

ولا تقتصر مسألة المقبولية على الجمل التي يمكن أن يتصورها النحوي كأمثلة للتحليل العقلي، دون أن يكون لها واقع فعلي في الاستعمال. وقد نجد مثل هذه الجمل التي يصعب الحكم على مقبوليتها رغم نحويتها، وهو ما يضع سلطة الأديب أحيانا موضع التساؤل كأن يتعلق الأمر بالحكم على بعض الأقوال التي تنسب لأدباء لهم قيمتهم الأدبية. لنتفحص هذه الجملة من كتاب "حديث عيسى بن هشام للمويلحي [*1868-1930*].

13)- "ذاك الذي كبُرَ وصغُرَ وعز ودلَ وعظُمَ وحقُرَ وكثُرَ وقل وصعد وهبط وعلا وسقط وصلُح وفسُد وعرف وجحد وسعد وشقي وفني وبقي وسبحان القاهر فوق عباده".

لا شك أن محدودية ذاكرة المتكلم وعدم قدرته على التركيز والمتابعة المطلوبة للوقوف على دلالة الجملة تجعل من الصعب بمكان قبول مثل هذه الجمل. إن تحديد النحوية والمقبولية بالكيفية السابقة لا يعني أن النحو التوليدي ممارسة معيارية مثل النحو التقليدي الذي يميز الأساليب الصحيحة عن غيرها.

3-4-4- النحوية بين الحدس والإجراء

أثار مفهوم النحوية *grammaticalness / grammaticalité* كما قدمه تشومسكي في البنيات التركيبية نقاشا مستفيضا بين اللسانين وذلك لأسباب عديدة منها:

- عدم تحديد تشومسكي لـ"مفهوم النحوية" ولو بطريقة جزئية[1]؛
- التباس مفهوم النحوية في حد ذاته لارتباطه بتعابير نحوية قديمة قريبة منه كالجملة الصحيحة والجملة السليمة والجملة الجائزة وغير الجائزة وما شابه هذا؛
- الخلط بين مفهوم إجرائي تقني هو مفهوم "النحوية" ومفهوم معياري يتمثل في التمييز بين ما ينتمي للغة وما لا ينتمي إليها.

إن تشومسكي، كما لاحظ روفي *Ruwet*، بوضعه مفهوم "النحوية" إنما كان يسعى إلى تحديد مضبوط ودقيق لمفهوم غامض لم يتوقف اللغويون، بما فيهم المحدثون، عن التعامل معه بكيفية ضمنية. وبحديثنا عن "الجمل النحوية" و"الجمل غير النحوية" سنجد أنفسنا مضطرين إلى عدم اللجوء إلى مفاهيم تقريبية لمفهوم النحوية والتعبير عن نحوية هذه الجملة أو تلك بالقول بأن هذه الجملة "ممكنة" *Possible* أو مستحيلة *Impossible*، محتملة *Probable* أو غير محتملة *Improbable*، صحيحة *Correcte* أو غير صحيحة *Incorrecte*، نصادفها *Se rencontre* في اللغة أو لا نصادفها *ne se rencontre pas* (موجودة أو غير موجود)[2]. ولتجنب هذا الالتباس يتعين تقديم التوضيحات التالية:

أولا:- لا ينبغي ربط مفهوم النحوية *grammaticalité* بمفهوم الصحة الدلالية؛ أي أنه لا يمكن ربط الجملة النحوية بالجملة التي لها معنى أو مغزى. إن الجملة النحوية ليست هي الجملة ذات الدلالة *Phrase sémantique*؛ أي تلك التي تملك تأويلا دلاليا محددا أو التي يمكن أن نسند إليها تأويلا دلاليا محددا يحتمل الصدق والكذب أو ما شابه ذلك. وبإيجاز لا علاقة لمفهوم النحوية بالدلالية *Sémanticité* التي أشرنا إليها في بداية هذه الفقرة. ولبيان هذا الفرق بين المفهومين يذكر تشومسكي الجملتين[3]:

1- الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة   1- *colerless green ideas sleep furiously*

2- بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار   2- *Furiously sleep ideas green coloress*

---

(1) انظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة ص 67، وكذلك:

- *Al. Bernard la notion de Grammaticalité en Grammaire générative et transformationnelle* Etude générale et appliquée *à la syntaxe de l'interrogation directe en français parlé.*

(2) *N. Ruwet, Introduction, au numéro, n°4/1966 de la Revue langages, p 27.*

ونيكولا روفي (*1934-2001*) (بلجيكي الجنسية) هو أحد اللسانيين الذين كان لهم دور بارز في إدخال نظرية النحو التوليدي التحويلي إلى فرنسا منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين. وكتابه المدخل إلى النحو التوليدي الصادر بباريس سنة *1967* (دار النشر *Plon*) خير دليل على ذلك، وما زال لهذا الكتاب قيمته التربوية العالية في الجامعات الفرنسية، بل لا نبالغ إذا قلنا بأنه لم يكتب بعد باللغة الفرنسية مؤلف يوازيه.

(3) تشومسكي، البنى النحوية، ص 19.

هـذان الجملـتان لا معنـى لهمـا البـتة، ولكـن المتكلم السليقي بالإنجليزية يستطيع أن يؤكد أن الجملـة الأولى رغـم أنهـا لا تملك أي دلالة فهي تسير وفق قواعد اللغة الإنجليزية ولا تختلف في شـيء عـن الجمـل العاديـة. لهـذا ينبغـي التمييـز بـين الانحـراف التركـيبي *Anomalies syntaxiques* والانحـراف الدلالـي *Anomalies sémantiques*. فمفهوم النحوية يرتبط بما هو تركيبي لا بما هو دلالي.

والعلاقـة بـين التركـيب والدلالـة تطرح أكثر من إشكال، وليس من السهل دائما أن نقدم لها الأجـوبة النهائـية، فـلا يكفـي أن نقـول بأن الجملة 1 رالجملة 2 السابقتين منحرفتان دلاليا، ولكـن الأهـم هو كيف يمكننا أن نصوغ صوريا هذه الأمور المتعلقة بالدلالة، بكيفية مضبوطة ودقيقة تسمح بالتحكم فيها.

إن تحديد النحوية على أساس الدلالة، كما لاحظ تشومسكي لا يقود إلى شيء[1] وهذا راجع إلى أن حـدس المـتكلم كمـا حـدده تشومـسكي في بدايـة أعماله، وتحديدا سنة (*1957*) كان حدسا يعتمد المعايير التركيبية فقط ولا دخل لما هو دلالي في تحديد نحوية الجمل.

ثانـيا:- الجملـة الـنحوية ليـست جملـة مـرتبطة بما في المتن اللغوي المعتمد في التحليل. فالجملة النحوية ليست هي القول المنجز بالفعل؛ أي التي يمكن ملاحظتها ضمن أقوال متن لغوي محدد؛ ذلك أن عـددا مـن الجمـل الـنحوية يمكـن الا يظهـر إطلاقا في متن ما أو نادرا ما تسمح له فرصة الظهـور، ثم إن القول بأن الجمل النحوية هي تلك التي تظهر في المتن المتجانس أو التمثيلي لا يعـني أكثر من الدوران في حلقة مفرغة؛ لأن السؤال المطروح هو باسم ماذا يمكننا أن نقرر أن هذا المتن أو ذاك يكون تمثيلا إذا لم يكن الأمر يتعلق بمفهوم مستقل للنحوية[2]؟

ثالـثا:- لا يمكـن ربـط الـنحوية بالنـسبة العالـية للاحـتمال الإحـصائي في لغـة من اللغات. فالجملـتان الـسالفتان لم تردا قط في أي حديث باللغة الإنجليزية (أو أي لغة أخرى)؛ ومـن الواضـح أن قـدرة المـرء علـى إنشاء الأقوال النحوية ومعرفتها لا يعتمد على فكـرة الاحـتمال الإحـصائي أو مـا شـابه ذلـك. لذلك فإن الإقرار بأن "الممكن" من الجمـل هـو الأكثـر احـتمالا؛ وأن المـستحيل مـن الأقـوال هـو ما له درجة احتمال منعدمة أو صفر إقرار غير سليم ولا معنى له في تحديد ما هو نحوي[3].

---

(1) *N.Chomsky, Structures syntaxique, p 18.*

(2) *Ibid, p 17.*

(3) *Ibid, p 18.*

إن ما سبق، لا يعني أن النحو التوليدي لا يدرس سوى مستوى النحوية باعتباره المستوى الأصح أو الأفصح. ما هو نحوي هو المتعلق فقط بما هو خاضع للقواعد. والنحو التوليدي ليس معياريا لأنه لا يقول إن هذه الجملة أفضل من الأخرى، بمعنى الحث على هذا الاستعمال دون استعمال آخر. فالجمل غير النحوية لها القيمة المنهجية نفسها التي تنسب للجمل النحوية وهي غالبا ما تكون موضوع تأمل وتحليل لمعرفة أسباب لا نحويتها. إن مفهوم النحوية مفهوم تقني إجرائي وليس حكما قيميا لما يصدر عن المتكلم.

3 - 5 - ثنائية قدرة/ إنجاز

يرتبط مفهوما النحوية والمقبولية بثنائية أخرى لها شأن كبير في النحو التوليدي هي ثنائية قدرة *Compétence* إنجاز *Performance*[1].

3-5-1-القدرة

القدرة مجموع القواعد الضمنية التي يتوافر عليها المتكلم وتجعله قادرا على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية؛ ولا شيء غير الجمل النحوية. إن القدرة هي المعرفة اللغوية التي يدخلها *intériorisé*[2] كل فرد متكلم بلغة معينة في شكل قواعد؛ وتمكنه من إنتاج ما لا حصر له من الجمل النحوية التي لم يسبق له أن أنتجها، ومن تأويل/ فهم جمل لم يسبق له أن سمعها. إن كل متكلم يملك آلية مولدة بكيفية واضحة ومحددة للجمل النحوية في لغة معينة إنتاجا وتأويلا صحيحين. إن هذه المعرفة الضمنية بقواعد اللغة هي ما يسميه تشومسكي "القدرة اللغوية" *Compétence linguistique*. وليس النحو بالمعنى التقني الذي سبق تقديمه سوى توضيح صوري للقدرة اللغوية عند الفرد وتفسير لها.

وتعمل القدرة بنوع من التجديد المستمر على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية، ويستوجب الجانب المتجدد والاستمراري ضرورة الاحتراس مما يردده اللسانيون التجريبيون، الذين يرون أن اللغة ليست أكثر من سلوك تجريبي مكرر ومعاد، وأن كلامنا في النهاية عادات وتكرار لكلام مسبوق. إن القدرة في منظور تشومسكي تتميز بخاصية الخلق والإبداع. نحن أمام حركية لغوية ودينامية متجددة على الدوام، للتعبير عن عدد لا متناه من الأفكار في مقامات تواصلية لا محدودة.

---

(1) ترجمت هذه الثنائية بكيفيات مختلفة في الأدبيات اللغوية العربية الحديثة، فهناك من يستعمل كفاءة/ كفاية/ أهلية مقابل أداء/ تحقيق/ تنفيذ وغير هذا.

(2) *N.Chomsky, La nature formelle du langage, p 126 in linguistique cartésienne.*

غير أن الإبداع اللغوي ليس متجانسا عند الفرد المتكلم؛ بل ينبغي التمييز بين نوعين من الخلق اللغوي[1]:

- الخلق اللغوي المقنن؛ *Rule gouverned creativity*.
- الخلق الخارق للقواعد. *Rule changing*.

إن الخلق المقنن هو الذي تحكمه قواعد النحو في لغة ما. ويتعلق الأمر بإمكانية إنتاج وتوليد ما لا حصر له من الجمل النحوية في إطار ما تسمح به قواعد النحو في اللغة. ويرجع هذا النوع من الخلق لطبيعة القواعد اللغوية نفسها وما تتشكل منه اللغات من مواد صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية تتسم بالتكرارية *Récursivité*، وهي الخاصية التي تسمح لعنصر لغوي ما أو لمقولة محددة أو لقاعدة نحوية أو جزء منها بالظهور أو بإعادة الاستعمال في أنسقة مختلفة بشكل لا محدود *Infini*.

أما الخلق عن طريق التغيير في القواعد أو الخلق الخارق للقواعد فهو الذي يتعلق بإحداث تغيرات متفاوتة الأهمية في القواعد اللغوية التي تتضمنها القدرة اللغوية المشتركة بين أفراد عشيرة لغوية. ومن هذا القبيل التغيرات التي تكون فردية أو مرتبطة بشخص محدد في بداية الأمر؛ مثل نطق بعض الأصوات، أو بعض الاستعمالات الطارئة على البنيات التركيبية؛ ووضع الجديد من المفردات أو إسناد معان جديدة لها أو وضع تراكيب واستعمال أساليب لم تكن معروفة من ذي قبل. إن التغييرات المستحدثة غالبا ما تكون غريبة في بداية الأمر، بعضها قد لا يلتفت إليه، وبعضها الآخر قد يعد تطورا مقبولا، وجزء منها قد ينظر إليه أحيانا كثيرة على أنه مجرد اضمحلال لساني ليس إلا. ويكون الحسم في أمر هذه "المستجدات اللغوية" في نهاية المطاف للمجتمع اللغوي ومدى قدرته على التجاوب معها. فالاستعمال الجمعي المكثف لهذه المظاهر الطارئة على القواعد اللغوية، قد يحولها إلى قواعد عادية، وبالتالي تصبح الاستعمالات التي اعتبرت في فترة ما أخطاء أو تجاوزات بالنسبة إلى النحو المقنن (المعيار) قواعد ثابتة ومألوفة. وقد أشرنا سابقا إلى أنه لكي يصبح النحو مقبولا من الناحية المنهجية؛ يجب أن يستجيب لشرط المطابقة بين القواعد التي يضعها والأقوال الموجودة بالفعل في الاستعمال اللغوي؛ فالنحو المقبول هو النحو المطابق للقدرة اللغوية عند الفرد المتكلم، وذلك من خلال الحرص على وضع القواعد المضبوطة والدقيقة القادرة على التعبير على تكرارية *récursivité* مكونات القدرة.

---

(1) *N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative, p 51*

- *Ch. Nique, Initiation méthodique à la grammaire générative, p 15.*

3-5-2- الإنجاز

الإنجاز هو التنفيذ العملي لقواعد القدرة وآلياتها. إنه التحقيق الفعلي للقواعد الضمنية التي يملكها الفرد المتكلم عن لغته. غير أن الإنجاز ليس دائما صورة مطابقة للقدرة الضمنية التي تتسم بطابع التجريد العام، فهناك مجموعة من العوامل التي تتدخل في الإنجاز مما يقود إلى عدد من التغييرات المتفاوتة الأهمية في بنيات الأقوال بالقياس للقدرة المتجانسة والمثالية. ومن هذه العوامل:

- المقام والظروف التي ينجر فيها القول؛
- الحالة النفسية للمتكلم وما قد يعتريه من نسيان وعياء؛
- التفاوت الحاصل في المستوى الثقافي للأفراد وتجانس لغتهم وما شابه ذلك من المظاهر التي تميز إنجازات الأفراد رغم اشتراكهم في القدرة اللغوية الواحدة. ولهذا العوامل الخارجية أهمية قصوى في تحليل الإنجاز. وبالنظر إلى ما يحتويه الإنجاز من معلومات هامة تتعلق بثقافة الفرد وسلوكه النفسي ووضعه الاجتماعي، فإنه يحمل مؤشرات حقيقية مساعدة على دراسة السلوك البشري في محيط وبيئة معينة[1].

ومع ذلك؛ فإن هذه المعلومات المفيدة ولا شك؛ ليست كافية لمعرفة الوضع اللغوي الحقيقي المتعلق بالفرد أو بالجماعة اللغوية. كما أن المعلومات المتعلقة بالإنجاز ليست متجانسة. فما يهم عالم النفس منها قد لا يهم عالم اللسانيات أو عالم الاجتماع أو الأنتربولوجي. ويفضل تشومسكي[2] الاهتمام بالقدرة لأن نضج الدراسات الإنجازية متعلق أساسا بتقدم البحوث في مجال القدرة أولاً وليس العكس. فلن تتأتى لنا المعرفة الدقيقة بالإنجاز قبل حصولنا على دراسة معمقة ودقيقة وشاملة للقدرة اللغوية التي تعتبر النظام الضمني الذي يسير عليه الإنجاز ويتبعه المتكلم في أداء قواعد لغته، رغم تدخل العوامل الخارجية المشار إليها سابقا.

وإذا كانت القدرة اللغوية نموذجا مثاليا ومتعاليا عما هو مشترك بين المتكلمين بلغة معينة، فإن الإنجاز ممارسة فردية وصورة واقعية وملموسة للاختلافات وللتنوع بجميع أصنافه، نظرا إلى تعدد المعطيات والعوامل غير اللغوية التي تتدخل فيه، يضاف إلى هذا ما يتميز به الفرد المتكلم من حرية في انتقاء الكلمات، والتراكيب، وإسناد الدلالات، والمعاني الحقيقية والمجازية، في إطار شبكة من العلاقات اللغوية الخاصة داخل ثقافة كل مجتمع. ويكفي تسجيل عينة من الإنجازات ليتضح لنا بجلاء عفوية

---

(1) *N.Chomsky, Nature formelle du langage, in Linguistique cartésienne, p 126.*

(2) *N.Chomsky, La linguistique cartésienne, p 21.*

الإنجاز الفردي وابتعاده النسبي عن ضوابط القدرة اللغوية المشتركة والعامة، حيث يساعد تداخل المعطى اللغوي وغير اللغوي، وحضور الإشاريات *Diectiques* والتضمنات وغيرها من عناصر المقام، على خلق مستوى لغوي يكون بعيدا نسبيا عن الصورة المثلى للقدرة[1].

3 - 6 - حول القدرة والإنجاز

يمكن ربط ثنائية قدرة/ إنجاز في النحو التوليدي بثنائية أخرى لا تقل عنها أهمية في الدرس اللساني الحديث. يتعلق الأمر بثنائية لسان/ كلام *Langue/Parole*[2] عند سوسور (*1857 -1913*). يقول نيكولا روفي *Ruwet*: «**إن التمييز بين القدرة والإنجاز عند تشومسكي قريب جدا من التمييز بين اللسان والكلام عند سوسور**»[3]. ويشير تشومسكي نفسه إلى الفرق الحاصل بين الثنائيتين: «**إن التمييز الذي أشير إليه (يقصد التمييز بين قدرة والإنجاز) يقترب من ثنائية لسان/ كلام. غير أنه من الضروري رفض تصور سوسور للسان**»[4]. ويرجع تشومسكي رفضه إلى أن سوسور يعتبر اللسان جردا ثابتا من العناصر، بينما يؤكد هو على أن القدرة نسق ضمني من القواعد التوليدية المتسمة بالديناميكية[5].

وفي سياق آخر، يؤكد تشومسكي على أن وجهة نظره حول طبيعة اللسان تختلف مع وجهة نظر سوسور الواردة في ثنائية لسان/ كلام. ووجه الاختلاف يتعلق أساسا، بوجوب النظر إلى اللغة على أنها سيرورة توليدية قائمة على قواعد تكرارية[6]، بينما يبدو أن سوسور أقام تصوره، في نظر تشومسكي، على اعتبار اللسان حشدا *Nomenclature* من العلامات المخزنة، مثل الكلمات والمركبات الثابتة مع خصائصها النحوية. إن تصور سوسور يفضي إلى أنه لا يتيح معالجة قضايا بنية الجمل بشكل جدي، لأن تكوينها في نظره، من اختصاص الكلام؛ أي أن بنية الجملة والقواعد المتحكمة فيها يتم في إطار إبداع حر وإرادي مرتبط بالفرد المتكلم أكثر مما هو مرتبط بقواعد تنظيمية ونسقية[7].

وقد أثارت مسألة سمات القدرة اللغوية (المثالية والتجانس) وعلاقتها بالإنجاز وأسبقية دراسة القدرة على الإنجاز نقاشا واسعا بين المهتمين بالقضايا اللغوية. وخرج هذا النقاش عن دائرة ما هو

---

(1) *N.Chomsky, Nature formelle du langage, p 126 in La linguistique cartésienne.*

(2) انظر: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة.

(3) *N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative, p 18.*

(4) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 12.*

(5) *Ibidem.*

(6) *N.Chomsky et G.A.Miller, L'analyse formelle des langues naturelles, p 63.*

(7) *Ibidem.*

لساني محض ليشمل مجالات أخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا ومجالات أخرى من العلوم الإنسانية. كما أسهم هذا النقاش في بروز تيارات لغوية جديدة سعت إلى تقديم بديل نظري لمفهوم القدرة عند تشومسكي.

أكد تشومسكي غير ما مرة أن موضوع اللسانيات هو القدرة وليس الإنجاز. يقول: «**إن الموضوع الأول للنظرية اللسانية هو المتكلم المستمع المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كليا والذي يعرف لغته، وعندما يطبق معرفته هذه في إنجاز فعلي فإنه لا يخضع للشروط النحوية غير الملائمة كقصور الذاكرة أو عدم الانتباه أو الأخطاء**»[1]. ويذكرنا هذا الكلام بقولة سوسور الشهيرة «**إن موضوع اللسانيات الوحيد والحقيقي هو اللسان في حد ذاته ومن أجل ذاته**»[2].

وينبني موقف تشومسكي بشأن أولوية القدرة كموضوع للسانيات على افتراض آخر مفاده أن القدرة المثالية تضمن للدرس اللساني التجانس المطلوب في كل نشاط علمي. فمن المعروف أنه لا بد من التجريد في التعامل مع الظواهر أيا كان المجال العلمي الذي نباشره. والملاحظ أنها الحجة نفسها التي نجدها عند سوسور وهو يبرهن على أسبقية دراسة اللسان على الكلام.

إن تشومسكي لا ينكر قيمة الإنجاز من حيث كونه يشكل رصيدا هائلا من المعلومات اللغوية وغير اللغوية التي يمكن أن تهم كل العلوم الإنسانية وليس اللسانيات وحدها. إن الإنجاز يقدم لدارس لغة معينة المعطيات الضرورية، المكتوبة والشفوية المتعلقة بهذه اللغة. ومع ذلك ليس الإنجاز في نظر تشومسكي سوى انعكاس للقدرة اللغوية وصورة تقريبية لها[3]. ونظرا إلى ارتباط الإنجاز بعوامل أخرى نفسية واجتماعية جماعية وفردية، وبقنوات الإرسال والاستقبال اللغويين، فإن معطيات الإنجاز غير قادرة على أن تضمن للبحث اللساني التجريدَ والتعميمَ في وضع قواعد القدرة. إن الوقوف على حقيقة الإنجاز يتطلب اللجوء إلى علوم إنسانية واجتماعية أخرى. وعلاوة على كل هذه الحيثيات التي تعقد التعامل الموضوعي مع "الواقع اللغوي" في شكله الفعلي، فإن دراسة الإنجاز؛ أي استعمال اللغة، بحسب تشومسكي، لن تكون ممكنة، من الناحية اللسانية على الأقل، قبل دراسة شاملة وتامة لطبيعة القدرة وخصائصها. كما أنه لا يمكن انتظار الشيء الكثير من دراسة "الإنجاز" دون اعتماد دراسة شاملة ومعمقة للمعرفة الضمنية التي يتوافر عليها مستعمل اللغة[4].

---

(1) *N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 12*.

(2) *F.De Saussure, Cours de linguistique générale, p 317.*

(3) *N.Chomsky, Nature formelle du langage, p 126 in la linguistique cartésienne.*

(4) *N.Chomsky et G. Miller, L'analyse formelle de langues naturelles, p 61.*

إن الفرق بين النظريات اللسانية التي تتخذ القدرة موضوعا لها والنظريات المهتمة بالإنجاز شبيه بالفرق الحاصل بين المنطق الذي يكتشف قواعد الاستدلال الصحيح والتعبير عنه بطريقة واضحة، بينما يحيد كثير من الناس في سلوكهم العادي، تحت ضغط العديد من العوامل النفسية والاجتماعية الخاصة بكل واحد منهم على حدة، عن جوانب كثيرة من قوانين هذا المنطق رغم وضوحها. ويمكن لعالم النفس أو عالم الاجتماع أن يدرس هذا السلوك المتجاوز للمنطق دون أن يمس في شيء عمق القوانين المنطقية. كما أن المنطقي حينما يقوم ببناء نظرياته والاستدلال عليها لا يعير أدنى اهتمام لسلوك الناس وتصرفاتهم غير المنطقية.

إن تعامل اللساني مع القدرة يشبه عمل المنطقي، بينما يماثل عمل عالم الاجتماع أو عالم النفس أو غيرهما عمل كل مهتم بالإنجاز. ويختلف الفريقان في الأهداف كما في الوسائل. فاللساني غالبا ما يستعين بالطرائق المتبعة في التحليل الرياضي، بينما تتبع الأبحاث المتعلقة بالإنجاز الطرائق المتبعة في علم الاجتماع وعلم النفس والأنتروبولوجيا. إن هناك فرقا بين وصف ما يمكن أن يفعله أي جهاز (القدرة) ووصف ما يفعله الجهاز نفسه (الإنجاز) في لحظة معينة[1].

يهدف النحو التوليدي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى وضع نموذج للقدرة وليس للإنجاز. إن وضع نموذج للإنجاز يعني وضع نموذج أو نماذج للسماع تتضمن الموقف التواصلي الذي تنجز فيه الأقوال وطريقة استعمال المتكلمين لقدرتهم اللغوية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية العلاقة بين القدرة والإنجاز لا تكمن في إقصاء هذا الجانب (الإنجاز) والإبقاء على الآخر (القدرة). إنها مسألة ذات بعد إبستمولوجي مرتبط بتحديد الإطار التصوري العام لمجال البحث اللساني الذي هو اللسانيات وليس شيئا آخر. إن الأمر يتعلق بتحديد طبيعة موضوع اللسانيات دون غيرها. إن من مهام كل علم أن يتساءل عن طبيعة الموضوع الذي يشتغل عليه، ويحدده من وجهة نظر معينة بكيفية لا لبس فيها. ما طبيعة الوقائع التي يتعين على النموذج اللساني أن يصفها ويفسرها؟ «فإذا أردنا أن نستخرج الوقائع المتعلقة بالنسق النحوي أي القدرة، فلا يمكن أن نختصر هذه الوقائع في تصنيف بسيط للمعطيات الملاحظة، وإذا أردنا أن نعمق معرفتنا بآليات لغة، يتعين علينا صياغة افتراضات تمثل بالصورة نوعا من التجريد بالقياس لمعطيات الإنجاز المباشرة»[2]. هذا هو جوهر الخلاف بين تشومسكي، وكل الذين بحثوا إشكالية العلاقة بين القدرة والإنجاز من منظور مغاير. فمن خلال معاينة مباشرة للواقع اللغوي، كما سبقت الإشارة إلى

---

(1) *Ibid, p 61.*

(2) *N. Ruwet, Introduction au numéro 4/1966 de la revue Langages, p 8.*

ذلك، يتوافر كل فرد متكلم بلغة معينة على إمكانات معرفية متميزة تسمح له بإنتاج وتأويل عدد لا متناه من الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية؛ أي ما سماه تشومسكي بالقدرة اللغوية. إن المطلوب في كل نظرية لسانية أن تجيب عن عدد من التساؤلات المتعلقة بطبيعة هذه القدرات اللغوية من قبيل:

- ما طبيعة هذه الإمكانات اللغوية، وهذه القدرة اللغوية التي يتوافر عليها الأفراد المتكلمون؟
- كيف يستعمل الأفراد المتكلمون هذه الإمكانات المتوافرة لديهم؟
- كيف تكتسب هذه الإمكانات؟

الإجابة عن السؤال الأول يعني وضع نموذج للقدرة اللغوية بالمعنى الذي سبق الحديث عنه خلال حديثنا عن مفهومي النحو والقدرة. وللتذكير ليست القدرة أكثر من نحو للغة التي يتكلمها الفرد. والنحو عبارة عن نسق من القواعد التي تربط الصوت بالمعنى. وهذا هو مجال اللسانيات عموما واللسانيات التوليدية على وجه الخصوص. أما الإجابة عن السؤال الثاني فتعني بناء نموذج للإنجاز عند الأفراد يوضح الكيفية التي تتحقق بها القدرة اللغوية على شكل أفعال كلام فعلية. وليس الإنجاز معطى متجانسا، بل ينبغي التمييز داخل نموذج الإنجاز بين مستويين:

- مستوى الإرسال (نموذج المتكلم).
- مستوى الاستقبال (نموذج السامع).

ويتعين داخل نموذج الإنجاز أيضا بناء نموذج يتعلق بالسياق اللغوي وبمقامات التواصل المتنوعة وهي أمور ليست لدينا عنها في الوقت الراهن إلا النزر القليل من المعلومات. أما الإجابة عن السؤال الثالث فيقتضي بناء نموذج للاكتساب اللغوي عند الطفل يكون هدفه وضع أنساق امتلاك الطفل للبنيات اللغوية. ويطرح نموذج الاكتساب هو الآخر بعض الإشكالات منها:

- ما الجانب المكتسب/ المتعلم في اللغة؟
- ما الجانب الفطري في اكتسابها؟

هذه بعض الإشكالات العامة التي تطرحها ثنائية قدرة/ إنجاز في النحو التوليدي، وهي تقتضي اتخاذ الموقف التصوري المحدد، للتعامل مع موضوع اللسانيات. فلكل اختيار تصوري نتائجه النظرية والمنهجية. وبديهي أن إجابات علمية ودقيقة عن هذه القضايا، يتطلب بناء نظرية لسانية ذات أسس واضحة وعامة، لا تتعلق بلغة معينة، وإنما بالوقوف على العناصر اللغوية التي ينظر إليها على

أنها خصائص مشتركة بين اللغات الإنسانية؛ أي ما يعرف بالكليات اللغوية[1] *Universaux linguistiques*.

ومعلوم أن اللسانيات الوصفية بمختلف مشاربها الفكرية واتجاهاتها، وكذلك اللسانيات التوليدية تحصر موضوع بحثها في اللسان/ القدرة، ولا تهتم بدراسة الكلام أو الإنجاز في المقام التواصلي ماديا كان أو لغويا؛ لأنه من المجالات التي لا تدخل في اختصاص اللسانيات.

3-6-1- نحو قدرة اجتماعية تواصلية

أثار موقف تشومسكي واهتمامه بالقدرة جملة من الردود أهمها ما ورد عند ويليام لابيوف *William Labov* (*1927*_)[2] الذي تزعَّم مناهضة مواقف تشومسكي بشأن أسبقية القدرة على الإنجاز. يؤكد لابيوف ومعه تيار السوسيولسانيات *Sociolinguistique* على ضرورة العناية بالعنصر الاجتماعي في اللغة من خلال الاهتمام بالإنجاز.

يرفض لابيوف تسمية ما يقوم به بالسوسيولسانيات لأن هذه التسمية في نظره توحي أنه بالإمكان تصور وجود نظرية أو ممارسة لسانية ذات جدوى تكون غير اجتماعية[3]. إن اللسانيات الحقيقية عند لابيوف يجب أن تنصب على الكلام في واقعه الاجتماعي عكس ما قامت به كل الدراسات اللسانية الحديثة التي أهملت بشكل متعمد وواضح البحث الاختباري *empirique* للحدث الكلامي مثل ما قام به سوسور من تمييز بين دراسة النسق ودراسة التطور التاريخي. ويرى لابيوف كذلك أن البنيويين رفضوا اعتبار عدم تجانس البنية اللغوية المدروسة، لأن ذلك يضر بالبنية في نظرهم. لقد حان الوقت، بحسب لابيوف، لوضع منطلقات جديدة للبحث اللساني الحديث تقوم على افتراضات جديدة منها:

- ليس هناك بنية لسانية متجانسة *Homogène*، كما يقول تشومسكي وقبله كل اللسانيين الوصفيين. إن وصف البنية اللسانية بالتجانس لا قيمة له، لأنه لا يوجد في الواقع اللغوي شيء اسمه التجانس؛
- يجب وضع تصور عقلاني للتغيير والتطور اللغوي ينطلق من كون الامتلاك الشبه فطري لبنيات غير متجانسة عند فرد معين لا علاقة له بمعرفة عدة لغات أو لهجات أو بالإنجاز البسيط، ولكنه يشكل جزءا من القدرة اللغوية حتى عند الفرد الأحادي القدرة/ اللسان.

---

(1) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, pp 46-49.*

(2) *W. Labov, Sociolinguistique.*

(3) *Ibid, p 37.*

كما لاحظ لايبوف وجود مفارقة في موقف اللسانيين المحدثين حين يتحدثون عن الطابع الاجتماعي للسان كما هو الشأن عند سوسور. إلا أن أتباعه أمثال مارتيني يرفضون وصف الظواهر اللغوية في ارتباط مع جوانبها الاجتماعية؛ وهو ما كان منتظرا كنتيجة للمقدمات النظرية التي انطلق منها اللسانيون الوصفيون في تصورهم لطبيعة اللسان. والحقيقة أن استعمال لفظة اجتماعي *social* عند سوسور وغيره لا يشير إلى الواقع الاجتماعي أو إلى التفاعل الاجتماعي بمعناه الواسع، بقدر ما يشير إلى تعدد الأفراد[1].

إن موضوع اللسانيات بحسب لايبوف ليس هو القدرة اللغوية كما يحددها تشومسكي، وإنما هو دراسة البنية اللغوية وتطورها في خضم السياق الاجتماعي الذي تشكله العشيرة اللغوية. إن اللسانيات العامة مهما كان محتواها يجب أن تقوم أولا على اللغة كما يستعملها المتكلمون الذين يتواصلون بينهم في الحياة اليومية. وينتهي لايبوف إلى أن **السوسيولسانيات ليست جزءا أو فرعا من اللسانيات كما جرت العادة أن يقال، ولكنها اللسانيات قائمة على قدميها**[2].

ويرى بعض الدارسين أن هذا التمييز بين القدرة والإنجاز لا يستند إلى أي مبرر علمي؛ فمن الناحية المبدئية لا يمكن رد جوانب الإنجاز إلى نظام قواعدي مختلف ومستقل عنه. والاختلافات الواردة في الإنجاز تقابلها وظائف لسانية معينة. ومن جهة ثانية لا يمكننا أن نقوم ببناء نظرية على أساس قدرة مثالية ومجردة؛ لأن هذه القدرة اللسانية المثالية لن يكون بإمكانها الإحاطة بجميع جوانب التفاعل اللغوي؛ وهو ما يعني أنه من المستبعد أن نتصور نظرية مستقلة عن المحيط النفسي والاجتماعي الذي تندرج فيه. ويعتبر ديل هايمز *Dell Hymes*[3] أن ما يتميز به الفرد المتكلم هو امتلاكه لقدرة أكبر وأشمل وأكثر وظيفية مما يقترحه النحو التوليدي، وهي القدرة التواصلية *Compétence communicative* التي لا تمكن من القدرة على إنتاج وفهم ما لا حصر له من الجمل النحوية، بل تتعلق باشتغال السلوك اللغوي في شموليته وواقعيته وهي مختلف السياقات والمقامات الممكنة لتحقيق كل أغراضه التواصلية في أبعادها الفردية والجماعية.

---

(1) *W. Labov, Sociolinguistique, p 259.*

(2) *Ibid, p 258.*

(3) *D. Hymes, Vers la compétence de communication, pp 82 – 130 –131.*

الفصل الرابع

النموذج المركبي

4 - 1 - اللسانيات والرياضيات

لاحظ كثير من المهتمين بالرياضيات والتحليل اللساني للغة أن ثمة أوجه تشابه عديدة بين الأنساق الاستنباطية في المنطق والرياضيات، والنسق اللغوي، لذلك فإن النماذج اللسانية المقترحة في النصف الأول من القرن العشرين في الولايات المتحدة، وخاصة تلك التي تدرج عادة تحت اسم النموذج المركبي، كانت تستند إلى أرضية ومبادئ رياضية عامة. فالنحو ذو الحالات المنتهية *Grammaire à états* يعتمد رياضيات العلائق، بينما يعتمد التحليل للمكونات المباشرة *Analyse en constituants immédiats* نظرية العلائق والأصناف. ولجأ النحو التوليدي وغيره من النظريات اللسانية إلى استغلال مبادئ نسق المنطق الصوري في البحث اللساني، كما سنبين ذلك في فصل لاحق عن النسق الصوري في النحو التوليدي.

إن العلاقة بين الرياضيات واللسانيات وليدة فترة بداية الأربعينيات من القرن العشرين؛ فكلمة توليد المستعملة في عبارة النحو التوليدي مأخوذة عن الرياضيات. ومفهوم النحو كما حصرنا بعض تعاريفه سابقا يأخذ الشيء الكثير عن الرياضيين وتصورهم لمفهوم اللغة.

تحدد اللسانيات الصورية *linguistique formelle* مهمة نحو *Grammaire* لغة معين في وصف كل المتتاليات *(séquence /suite)* المشكلة للغة. إن اللغة في نهاية الأمر متتالية من الرموز. وللوقوف صوريا على خصائص اللغة يمكن الاستعانة بنظرية المجموعات المتداولة في الرياضيات. فإذا اعتبرنا اللغة مجموعة من الجمل النحوية، فإن نظرية المجموعات يمكنها أن تحدد سمات هذه اللغة بواسطة وسيلتين:

أ- تقديم لائحة كاملة بالجمل الممكنة، ويتم ذلك بواسطة استعمال الرموز المتغيرة بالنسبة إلى مجموعة مفتوحة تضم العناصر التي تحتل موقعا معينا. هذه الوسيلة البسيطة جدا هي التي استعملتها اللسانيات الوصفية الأمريكية؛

ب- إيجاد حساب اللوغاريتمات لإنتاج كل عناصر المجموعة. ويتم تحديد خصائص هذه اللوغاريتمات بصفة أولية وآلية. غير أن اللغة البشرية ليست مجموعة من الجمل المنتهية، بل هي على عكس ذلك لا منتهية (غير محدودة) *infinie*، وبالتالي يمكن تطبيق بعض مبادئ الرياضيات

عليها لتحديد مجموع هذه العناصر (تطبيق خاصية التكرارية *Récurrence*). وكان للرياضيات الحديثة دور كبير في وضع ما يعرف بالأنحاء الصورية مثل الأنحاء السياقية والأنحاء غير السياقية وتحديد طبيعة القواعد ورسم ملامحها الصورية وطرائق اشتغالها آليا.

4-1-2- نظرية التواصل

اهتم بعض الباحثين الرياضيين والمهندسين في تقنيات الاتصال السلكي واللاسلكي خلال الأربعينيات من القرن العشرين بقضايا اللغة؛ فحاولوا تطبيق نتائج نظرية التواصل *théorie de la communication* على اللغة الطبيعية. وقد تم الإقرار بأن بنية التواصل اللغوي العادي لا تختلف تقنياً عن بنية التواصل عامة. وتعتمد هذه البنية على المرسل والمستقبل والرسالة والشفرة *code*.

من الناحية الصورية فإن البحث في تواصلية اللغة كما عند كلود شانون *(1916-2001)* *Claude Shanonn* ووارن ويفر *(1894-1974)* *Warren Weaver* **النظرية الرياضية للتواصل** *The mathematical theory of communication* **(***1949***)**]، لم يكن يهدف إلى تحليل البنيات اللغوية في حد ذاتها، أو تحليل مضمون الرسالة كما هو الحال في التحليل اللساني، وإنما كان يروم رصد احتمال إرسال هذه الرسالة أو تلك؛ بحيث إن خرج *out put* مستخدمي اللغة ينظر إليه بوصفه مجموعة من تتابع الرسالة التي يكون لكل كلمة فيها احتمال يمكن تحديده فيما يتعلق بورودها والمعنى المتضمن. إن هذه الاحتمالات هي التي تحكم خرج المتكلمين الأفراد ومقدرتهم على معالجة اللغة[1]. وبعبارة أخرى تهتم نظرية التواصل بجوانب أخرى غير لغوية تتعلق بدراسة احتمال ورود الخبر؛ أي كل ما يتناول دراسة تقدير معدل كمية المعلومات التي يمكن للغات البشرية أن تنقلها مع الأخذ بعين الاعتبار درجة اللايقين *incertitudes* المتعلقة بترميز الشفرات *code* الفرعية. فاختلاف احتمالات ورود بعض الكلمات في سياقات مختلفة يلعب دوراً هاماً في الأداء اللغوي عند الفرد المتكلم.

وفي هذا الإطار العام للبحث الرياضي والصوري في مجال اللغة الطبيعية، كان الاهتمام بما يعرف بالآليات *Les automates*، وهي مجموعة من النماذج الرياضية المصاغة صوريا التي حاولت توليد الجمل اللغوية عن طريق القواعد الاستنباطية الصورية بطريقة آلية. و يميز في هذا المجال بين ثلاثة أصناف من الآلات هي:

- آلة الحالات المتناهية *Finite state grammar - Machine à états finis*
- آلة ذات ذاكرة *Automate à pile de mémoire*

---

(1) جودت جرين، تشومسكي وعلم النفس اللغوي، ص 22.

- آلة تورينغ *Machine de Turing*[1]

للوقوف على النموذج المناسب لتوليد المتتاليات التي تمكن من توليد الجمل في لغة ما، قام تشومسكي في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين بالبحث في البنية العامة لثلاثة نماذج لسانية وكيفية اشتغال مكوناتها[2]. وقد رتب تشومسكي هذه النماذج بحسب فعاليتها الوصفية (قوتها التوليدية). وهذه النماذج هي:

- نحو كلين *Grammaire de Kleene* وأبرز ما يمثله نموذج ماركوف المرتبط بنظرية التواصل؛ وقد استعمله أيضا هوكيت *Hockett*؛
- نموذج المركبات *Grammaires de constituants* أو النموذج المركبي؛ ويشمل أنساق الوصف المختلفة والمعروفة عامة بالتحليل إلى المكونات المباشرة؛
- نموذج التحويلات وهو نموذج أكثر تجريدا من النموذج التحويلي عند هاريس.

ويلاحظ في هذا الشأن أن ما يعجز عن القيام به النموذج الأول من هذه النماذج الثلاثة في معالجة القضايا اللغوية؛ يقوم به النموذج الثاني؛ وما يعجز عنه النموذج الثاني يقوم به النموذج الثالث.

4 - 2 - نموذج ماركوف[3]

يعد نموذج ماركوف *A.Markov* (*1856 - 1922*) حالة خاصة من نموذج عام هو النموذج المركبي وذلك من خلال تقييده بمجموعة من القيود الصارمة على القواعد التي يقترحها لإنتاج جمل اللغة. وينطلق نموذج ماركوف من النتائج المتوصل إليها في الرياضيات، ولاسيما في الجانب المتعلق بحوسبة *Computation* البنيات اللغوية، ومحاولة إعادة إنتاجها آليا. وكان للنتائج التي حققتها نظرية التواصل عند شانون ووارن ويفر أثر كبير في اهتمام علماء الرياضيات بالقضايا اللغوية، حيث كان هذا النموذج معروفا ومتداولا لدى علماء الرياضيات والتواصل واللسانيات على حد سواء.

---

(1) *M .Hughes: Initiation mathématique aux grammaires formelles, P 14-15. cf aussi - N.Chomsky et G.Miller: L'analyse formelle des langues naturelles.*

(2) *N.Chomsky,* **Trois modèles de description du langage.**

(3) ننقل المعلومات المتعلقة بنحو الحالات المتناهية عن:

- *N.Chomsky, Structures syntaxiques, pp 21-28.*
- *N.Ruwet, Introduction à la grammaire générative, p 90 et sv 1967.*
- *J. Nivette, Principes de grammaire générative, pp 17-25.*

يقـوم نحـو الحـالات المتناهـية علـى نظـرية العلائـق الرياضـية. وهو صوريا عبارة عن آلة *machine* تمـر عـبر عـدد محـدد مـن الحالات، بحيث ترسل الآلة في كل طور أو نقلة *Transition* رمزاً واحـداً لا أكثـر، وتطابـق كل نقلة من حالة إلى أخرى موقعا ما في الجملة. وتتكون بنية الآلة في مجملها مـن حالة أولية وحالة نهائية. وللمرور من الحالة الأولية *Etat initial* إلى الحالة النهائية *Etat final* تمر الآلة عبر سلسلة من الحالات نحصل في كل واحدة فيها على رمز (كلمة) واحد فقط.

أمـا أثـر نظـرية التواصـل وعلاقـتها بهذا النموذج؛ فتتمثل في قياس درجة احتمال ورود هذا الرمـز أو ذاك انطلاقا من الحالة الأولية إلى الحالة النهائية؛ وهذا يعني أنه يمكننا أن نسند إلى كل نقلة من حالـة إلى حالـة أخرى قيمة احتمالية معينة. في البداية (الحالة الأولية)، وقبل اشتغال الآلة، تكون لدينا نـسبة عالـية مـن الاحـتمالات المتعلقة بإصدار الرموز لاحقا، إن إصدار الكلمة الأولى الذي يتم بحرية كـبيرة يحدد بالضرورة، وبنسبة معينة، طبيعة الكلمة التي ستلي في الحالة الثانية. وبتوالي إنتاج الرموز في الحـالات المتتالـية تقـل نسبة الصدفة لترتفع نسبة احتمال ورود هذا الرمز في حالة معينة، بحسب طبيعة الكلمة الموجودة في الحالة التي سبقتها.

إن كـل متتالـية *suite* تنـتجها الآلـة بالكيفية السالفة تشكل جملة، وكل آلة من هذا النوع تنتج بهـذه الطـريقة تحـدد لغـة معيـنة بوصـفها مجموعة مـن المتتالـيات. وتـسمى اللغات التي تنتجها الآلة (الـنموذج) اللغـات ذات الحالـة المتنهـية. والآلات الـتي أنتجـتها هـذه اللغـات أنحـاء ذات حـالات منتهية.

ويوضـح الرسـم المبيانـي التالـي[1] آلـة ماركـوف ويطلق عليها *State diagram*، مع التمثيل لجملتين من العربية:

1)- الطفل أصبح مريضاً.

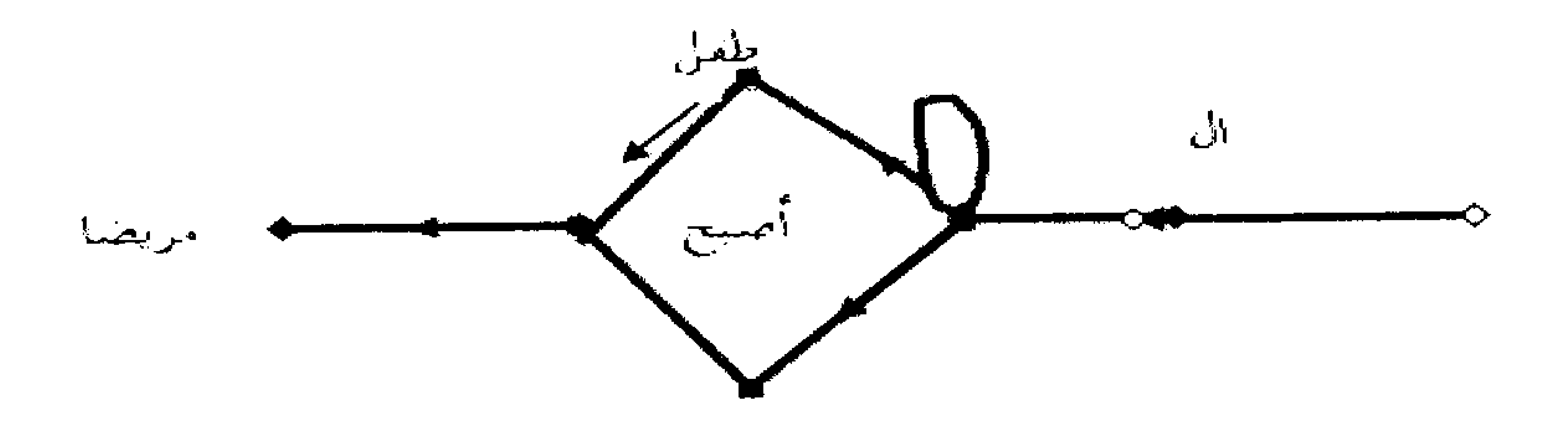
2)- البنت أصبحت مريضة.

---

[1] إن الرسـم الذي تتداوله مختلف الكتابات اللغوية العربية الحديثة بشأن نموذج الحالات النهائية لا يناسب اللغة العربية. ففي مثل هذا الجهاز نظام القواعد يجب أن تأتي الصفة بعد الموصوف وتتبعه في العدد والتذكير والتأنيث فيكون الرسم كالتالي مع الحفاظ على الاتجاه من اليسار إلى اليمين (مترجم البنى التركيبية إلى اللغة العربية، ص 27-28)



:



وعـندما نـريد إضـافة كلمة جديدة، فإننا نضيف عقدة جديدة للرسم السابق. والعقد *boucles* تمثيل للمواقع غير الثابتة (في بنية الجملة) التي تقبل الحذف أو الزيادة دون أن يختل بناء الجملة الأساس، ويمكننا أن نتصور إضافة ما لا حصر له عدديا من العقد.

مـن الناحـية الصورية يستجيب نموذج ماركوف لبعض السمات التي تشترط في نموذج صوري معـين لتولـيد جمـل اللغة، فهو نموذج منته. ومعلوم أن من سمات النحو أن يكون منتهيا *fini* من حيث عدد قواعده. إلا أن تشومسكي يرفض هذا النموذج لعدة أسباب منها[1]:

- عـدم استجابته لمجمـوعة مـن الـشروط الأساسـية والضرورية في النموذج النحوي القادر على معالجة البنيات اللغوية بشكل ملائم ومقبول؛
إن اللغـة الإنجليـزية (أو أي لغـة طبيعـية أخرى) ليست لغة ذات حالة متناهية انطلاقاً من كون عـدد الجمل فيها كما هو معروف لا حصر له بالرغم من أن قواعد النحو فيها (وفي كل اللغات كذلك) محدودة، وأن العناصر اللغوية ذاتها من فونيمات وصرفات هي أيضاً محدودة[2]؛
- نمـوذج ماركـوف نمـوذج غـير اقتـصادي؛ لأنه لا يراعي طبيعة العناصر اللغوية من حيث النوع والعدد. إن حساب اللوغاريتمات الضابط للآلة لا يمكنه -وهو ينتج الوحدات المكونة للجملة- أن يميز بين المذكر والمؤنث، وبين المفرد والمثنى، أو يطابق بين الفعل وفاعله. تحتاج الآلة مثلاً، إلى قاعـدتين مختلفـتين لتولـيد الجملـتين الـسابقتين (1) و(2)، واحـدة فـيها مفردة تدل على مذكر "مريضاً"، والثانية فيها مفردة تدل على مؤنث "مريضة"، وفي هذا تكثير للقواعد لا مبرر له. إن عدم الاقتصاد في القواعد يجعل نموذج ماركوف ذا قدرة توليدية ضعيفة؛
- نحـو الحـالات المنتهـية لـه قـدرة تولـيدية ضـعيفة *capacité générative faible* لأنه يكتفي بتوليد الجمـل ولـيس لـه القدرة التوليدية القوية *capacité générative forte* لأنه ليس قادرا على توليد الجمـل الـنحوية وتقـديم وصـف بنـيوي لهـذه الجمل في الوقت نفسه؛ فهو مثلا، لا يستطيع أن

(1) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 24-28.*

(2) *Ibidem.*

يعالج، على سبيل التمثيل لا الحصر؛ مسألة بسيطة في اللغة مثل مطابقة الفعل لفاعله في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، أو مطابقة الصفة لموصوفها كما في المثال السابق.

- لا يستجيب نموذج ماركوف للشرط المطلوب توفره في كل نحو، والمتمثل في ضرورة توليد الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية.

لذلك كله يبقى نحو الحالات المنتهية لماركوف ، بحسب تشومسكي، أبسط نمط نحو مزود بجهاز متناه يكون قادراً على توليد عدد لا منته من الجمل[1]؛ لكنه غير كاف لدراسة بنيات اللغات الطبيعية.

4 -3 - النموذج المركبي

يندرج تحت اسم النموذج المركبي *Modèle syntagmatique / Phrase structure Rules* أو النحو المركبي *Grammaire syntagmatique* أو نحو المركبات *Grammaires des constituant* مجموعة من الاتجاهات اللسانية التي عرفت في الولايات المتحدة الأميركية إبان ظهور النحو التوليدي.

ويعتبر النموذج المركبي، من حيث تصوراته النظرية الكبرى ومفاهيمه الإجرائية التي تتحكم في التحليل اللساني، صورة عامة للممارسة اللسانية عند اللسانيين التوزيعيين، في إطار التحليل اللساني البنيوي القائم على بعض العمليات الإجرائية مثل:

- التقطيع *Segmentation* .
- التعاقب *Substitution*.
- الاستبدال *Commutation*.

وتتلخص المبادئ العامة للنحو المركبي في تمثيل بنية الجملة على شكل بناء تراتبي. وباعتباره مقاربة بنيوية توزيعية، يعتمد النحو المركبي تقسيم الجملة إلى مكوناتها الأساس، وتحديد مقولاتها ووظائفها النحوية وتصنيفها في فئات محددة صوريا دون أي إحالة على المعنى، على نحو ما نجد فيما يعرف بالإعراب *Parsing* أو التحليل المنطقي للجملة في الأنحاء الغربية التقليدية[2].

ويعرف هذا التصور في الدرس اللساني عامة، والأمريكي خاصة، بالتحليل إلى المكونات المباشرة *Analyse en constituants immédiats* الذي ينطلق من تصورات بلومفيلد (*1887-1949*) اللسانية[3] التي تمت صياغتها بدقة على يد مجموعة من اللسانيين نذكر منهم على وجه التحديد:

---

(1) *N.Chomsky, Structures syntaxiques, p 27.*

(2) *P.M.Postal, Constituant structure:a study of contempory models of syntactic description, p 7.*

(3) *L.Bloomfield, Le langage, pp 160-209-212.*

- هاريس (1909-1992) Zellig Sabattei Harris.
- ويلس (1918-2008) Rulon.S. Wells.
- نيدا (1914 -) Eugene Nida.
- بيرنارد بلوك (1907-1965) Bernard Bloch .
- طراجر (1906 -1992) G.L .Trager.
- شارل فرانسيس هوكيت (1916 -2000) Charles Francis Hockett.

ومن مزايا النحو المركبي أنه تمكن من وضع صياغة صورية *formalisation* دقيقة للتصورات النحوية القديمة، كما نجح في اقتراح تحليل موحد لتحليل بنية الجملة بتجزيئها إلى المكونات المباشرة الأولى رغم وجود عدد من الاختلافات النظرية المتعلقة بطبيعة بعض الإجراءات العملية وكيفية تسميتها. وقد اعتبره تشومسكي نموذجا أفضل وأقوى من نموذج ماركوف؛ وأنه صالح لأن يكون نظرية صورية لتحليل بنيات اللغات الطبيعية إذا أدخلت عليه بعض التصويبات.

4-3-1- التحليل للمكونات المباشرة

ينطلق اللسانيون التوزيعيون من فكرة أساسية مفادها أن الجملة تناسق وتآلف وارتباط بين وحدات صغرى هي الصرفات *morphèmes*. فداخل متتالية (جملة) معينة من الوحدات الصرفية تكبر المكونات على شكل بناء تراتبي من أصغر وحدة، التي هي الصرفة، إلى الوحدة الكبرى، وهي الجملة، وهذا يعني أن ترتيب *Arrangement* الصرفات لايرد في الجملة بكيفية اعتباطية، وإنما يكون خاضعا لعدد من القيود والضوابط العامة الخاصة بكل لغة على حدة. وبعبارة أخرى يبين التحليل للمكونات المباشرة أن الجملة ليست متوالية بسيطة من العناصر المتراصة أو التي يتم ضمها بشكل اعتباطي.

إن الجملة سلمية *Hiérarchie* من المكونات الكبرى والمكونات الفرعية المتداخلة *emboité* فيما بينها تكوّن تدريجياً وحدات أكثر اتساعاً تلتقي كلها في الجملة. فالمكون المباشر هو مجموع الوحدات اللغوية التي تعمل باعتبارها جزءا من مجموعة كبرى. إن الأساس في التحليل للمكونات المباشرة كما تشير إلى ذلك التسمية، هو تحديد نقط الفصل *points de coupe*؛ أي المواقع التي يمكن أن تعين فيها المكونات المباشرة المؤلفة للجملة في إطار سلمي، حيث يتم أولاً تمييز المكونات المباشرة الأولى، ثم تقسيمها بدورها إلى مكونات مباشرة ثانية وهكذا. مع بيان طبيعة كل مكون وسماته وخصائصه الشكلية المقولية والوظيفية التي تميزه عن غيره من المكونات الموجودة معه.

إن تحليلاً أولياً لجملة مثل:

3)- الشباب ذكوراً وإناثاً مستقبل هذه البلاد

يبين بوضوح أن المركب الوصفي (ذكوراً وإناثاً) ليس مكوناً مباشراً للجملة؛ لأنه مرتبط بمكون أكبر هو المركب الاسمي (الشباب ذكورا وإناثا). وأن هذه الجملة تتكون من مكونين مباشرين هما:

الشباب ذكورا وإناثا

مستقبل هذه البلاد

التحليل نفسه يصدق على المركب الإضافي (هذه البلاد) الذي هو جزء من مركب اسمي أكبر هو (مستقبل هذه البلاد).

وعلى الرغم من هذه الواجهة التقنية للتحليل إلى المكونات المباشرة، فهو في نهاية الأمر، ليس إلا صياغة جديدة للطريقة المعروفة في الأنحاء التقليدية الغربية باسم التحليل المنطقي أو الإعراب *parsing*[(1)]. والإعراب بمعناه النحوي القديم **تغيير أواخر الكلمات بفعل عامل مادي أو معنوي، هو أيضاً حديث عن مواقع الأسماء في الجملة، وكيف تكون من ناحية شكلها الصرفي، وما يلحقها من تغيرات معنوية** في علاقتها بالخصائص الصرفية للمقولة المجاورة، و«الإعراب ليس أكثر من آلية منطقية لتفتيت الجملة إلى أجزاء ثم إعادة تصفيفها»[(2)].

والفرق بين التحليل اللغوي القديم والتحليل اللساني الحديث للمكونات المباشرة، يكمن في أن الأول يعتمد على مفاهيم وأدوات دلالية مرتبطة بوظيفة كل وحدة داخل الجملة لا ببنية الجملة ككل. أما التحليل للمكونات المباشرة، فإنه يعيد صياغة هذه الأمور باعتماد معايير صورية محضة لا علاقة لها بمعنى المقولات المحددة للوحدات المكونة للجملة على الأقل من الناحية المبدئية.

بينت بعض الدراسات أن التحليل المنطقي، المعتمد كأساس في التحليل إلى المكونات المباشرة، والمتمثل في تقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول لا يناسب كليا كل اللغات، سواء في أبعاده النظرية أو التطبيقية. فإذا كان التقسيم الثنائي للجملة يصدق على اللغات الهندو- أوروبية، ويناسبها فهو لا يصدق بالضرورة على فصائل لغوية مغايرة كاللغات السامية ومنها اللغة العربية. ومعروف أن اللغة العربية تتوفر على بنية فعلية لا تتحقق بالكيفية نفسها في اللغات اللاتينية. وقد حاول بعض اللسانيين المحدثين (مثلاً طنيير *Tesniere* (*1954 - 1893*)[(3)]) تجاوز تقسيم الجملة المتداول إلى موضوع ومحمول، وهو التقسيم الموروث عن التقليد الأرسطي.

---

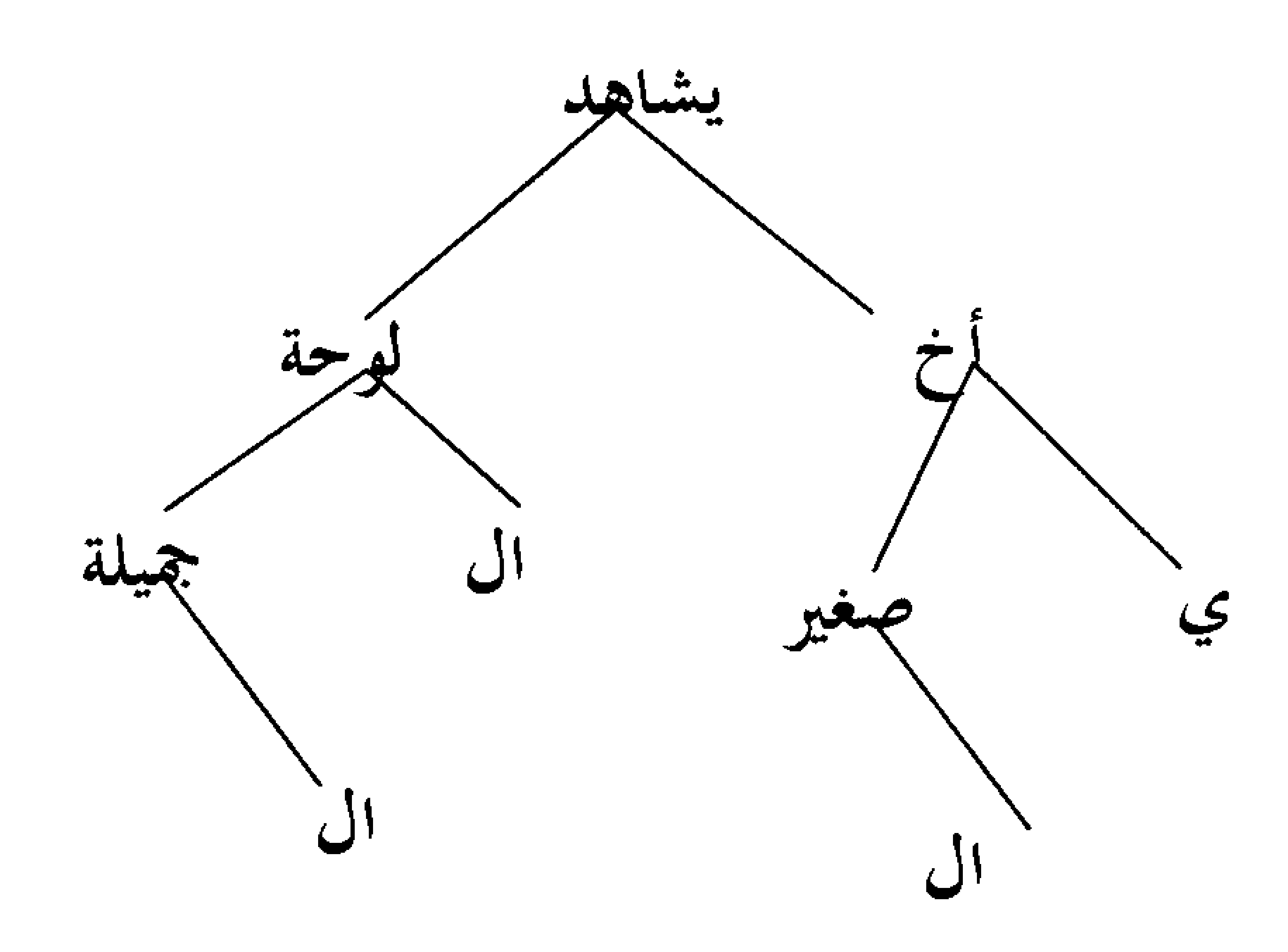
(1) *P.M.Postal, Constituant structure:a study of contempory models of syntactic description, p 7.*

(2) دافيد كريسطل، التعريف بعلم اللغة، ص109 (ترجمة حلمي خليل).

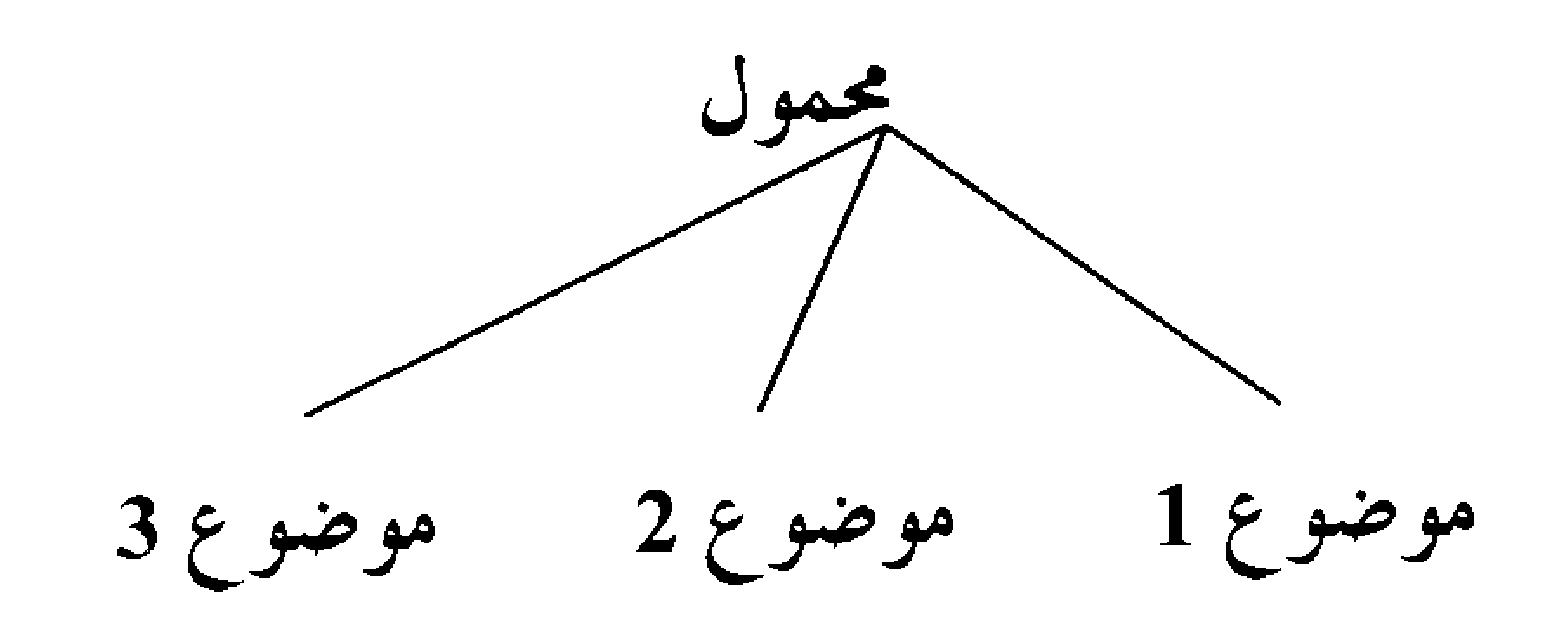
(3) *L.Tesniere, Eléments de syntaxe structurale.*

يـصور طنـيير *Lucien Tesnière* العلاقـة بـين مكـونات الجملة بشكل مغاير في شكل شجيرة *Stemma*، يعتبر الفعل فيها مركزاً تتمحور حوله باقي مكونات الجملة كما يوضح ذلك التمثيل التالي للجملة رقم (35):

4)- يشاهد أخي الصغير اللوحة الجميلة



ويقـترب هـذا التـصور مـن تـصور آخـر عـرف في إطـار التحلـيل المنطقـي المعـروف بمنطق المحمـولات، حيث يظهر الفعل في رأس القضية متبوعاً بعدد من الموضوعات التي يقتضيها هذا المحمول، كما يوضح ذلك الرسم التالي:



4-3-2- التمثيل المبياني للوصف البنيوي

بعد أن يقوم الواصف اللساني بجمع المتن وفرزه وتحليله للوقوف على الاطرادات التوزيعية في مـستوى الأصـوات والـصرفات والبنـيات التركيبـية (الجملـة) ووضـعها في فـئات *Classe* (فعـل/ اسـم/ حـرف/ ...)، ينتهـي إلى وضع تمثيلات مبيانية *Représentations graphiques* تسمح له

بتجسيد مختلف التقسيمات وتوضيح العلاقات الموجودة بين مكونات الجملة؛ أي تقديم صورة إجمالية للشبكة العلائقية المتحكمة في بنية الجملة. ومن أشهر هذه التمثيلات نذكر:

4-3-2-1- أقواس ويلس *Parenthèsation de Wells*

في تمثيلات ويلس المعروفة بالأقواس أو التقويسات، توضع مكونات الجملة في أقواس من المكون الأعلى الذي هو الجملة، إلى أصغر مكون الذي هو الوحدة الصرفية.

يمكن تقويس الجملة (5):

5)- يأكل الولد التفاحة

على الشكل التالي:

(يأكل الولد التفاحة)

((يأكل)(الولد التفاحة))

(((ي)(أكل)(الولد التفاحة)))

(((ي)(أكل)) (الولد) التفاحة))

(((ي) (أكل))((الولد))(التفاحة)))

(((ي)(أكل))(((ال(ولد))(التفاحة))))

(((ي)(أكل))(((ال(ولد)))((ال((تفاحة)))))

4-3-2-2- خانات هوكيت *Cases de Hockett*

هذا التمثيل المبياني من أكثر التمثيلات تداولا في الدراسات اللسانية الوصفية الأمريكية، وهو قريب جداً من التمثيل السابق، إلا أنه أكثر وضوحاً منه، من حيث تبيانه للعلاقات القائمة بين المكونات المباشرة للجملة. ويقدم تمثيل هوكيت في شكل خانات تحمل كل منها وحدة لغوية محددة، بحسب المستويات الممكنة، انطلاقا من المستوى الأعلى، وهو الجملة إلى أصغر وحدة مستقلة بذاتها (صرفيا و نحويا)، وهي الصرفات. ويمكن تقديم الجملة السابقة:

5)- يأكل الولد التفاحة

في خانات هوكيت على الشكل التالي:

6	اسم	محدد	اسم	محدد	فعل	سابقة
5	تفاحة	ال	ولد	ال	أكل	يـــ
4	الــــتفاحة		ولد	ال	أكل	يـــ
3	الــــتفاحة		الـــولد		أكل	يـــ
2	التفاحـــة		الـــولد		يأكـــل	
1	يأكـــل الولـــد التفاحـــة					

حيث تشير كل خانة، باستثناء الخانة الأولى، إلى الوحدات المستبدلة تباعاً، ويشير كل رقم جديد إلى المستوى الجديد في بنية الجملة.

4-3-2-3- معادلات هاريس *Equations*

تمثيل مبياني اقترحه اللساني هاريس *Harris* وهو على الشكل التالي:

- ج ← ف+ مركب اسمي+ (مركب اسمي)
- ف ← أكل
- م س ← معرف+ اسم
- معرف ← أل
- اسم ← ولد/ تفاحة

ويعرف أيضا في الأدبيات اللسانية بقواعد إعادة الكتابة. وقد تم توظيفها في النحو التوليدي مع ظهور أولى نماذجه سنة *(1957)*.

4-3-2-4- شجرة تشومسكي

ويطلق عليها أيضاً:

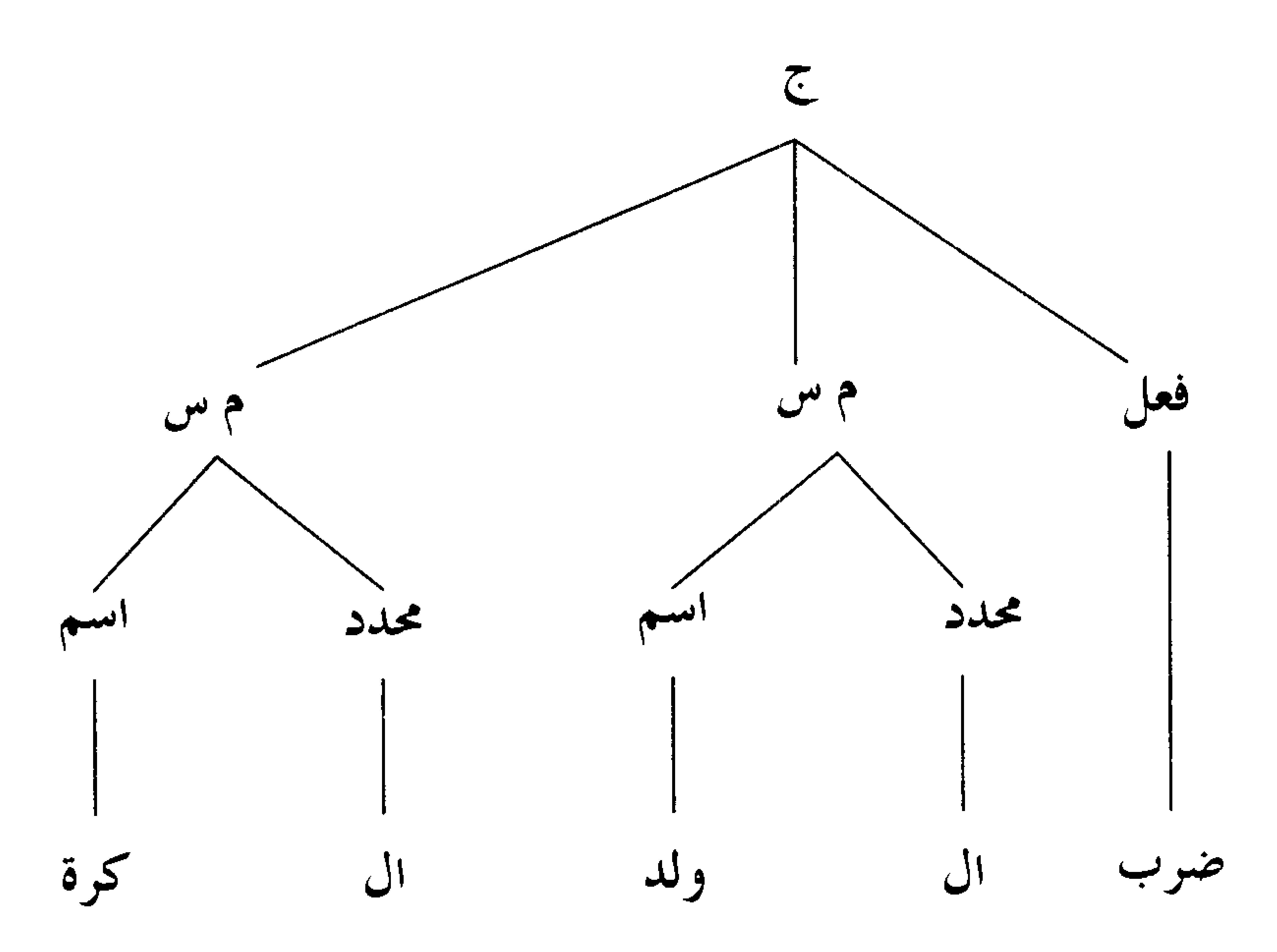
- علامة الجملة *Marqueur de phrase*.

- الشجرة الموسومة *Arbre étiquité* .
- المؤشر المركبي *Indicateur syntagmatique*.

ويمكن التمثيل لجملة مثل (6):

6)- ضرب الولد الكرة

بواسطة الشجرة على الشكل التالي:



4 -4 - التصوير الشجري للجملة

شجرة تشومسكي هي أشهر التمثيلات المبيانية؛ لأنها أكثرها وضوحاً وبساطة وشمولية. وهي متساوية مع التمثيلات الأخرى التي سبق الحديث عنها؛ مثل: أقواس ويلس وخانات هوكيت ومعادلات هاريس، من حيث إنها جميعها ترمي إلى توضيح أوجه العلاقة الرابطة بين مكونات الجملة بشكل تراتبي.

وشجرة تشومسكي ليست توليدية في حد ذاتها، ولكنها تمثل الرسم البياني الأكثر وضوحاً ودقة. إن الشجرة تحتوي التحليل القديم والتحليل للمكونات المباشرة، باعتماد القواعد المعروفة عند هاريس في المعادلة أو ما يعرف أيضا بقواعد إعادة الكتابة.

يمكـن قـراءة الشجرة من فوق إلى أسفل أو العكس. والمشجر يظهر سلمية *Hiérarchie* تدرج المكونات المؤلفة للجملة. ويعد مفهوم الشجرة من أهم المفاهيم والأدوات الإجرائية الأكثر استعمالا في أدبيات الـنحو التولـيد التحويلـي. والـشجرة ليست واقعاً لغوياً، وإنما هي فكرة مجردة تمثل للعلاقة أو العلاقـات القائمـة صوريا بين مكونات الجملة. إنها ليست أكثر من مجموعة مجردة من الرموز التي تمثل مجمـوعات توزيعـية مختلفة. والشجرة الواحدة تمثيل لجميع الجمل التي لها البنية التركيبية نفسها. ولكي يـصير لهـا دلالـة لغـوية فـلا بـد أن نعطي للمتغيرات *variables* ما يقابلها من الرموز اللغوية الفعلية: أكل/ ال/ ولد/ ال/ تفاحة.

4-1-4- شروط الشجرة

تحمل شجرة تشومسكي في طياتها قدرا هاما من المعلومات عن الجملة. إنها:

- تبين المستويات السلمية لمكونات الجملة من أصغر إلى أكبر مكون؛
- تبين المكونات المباشرة للجملة والمكونات المباشرة للمكونات المباشرة وهكذا؛
- تبين المقولات التي تنتمي إليها مختلف المكونات:

فعل ← ضرب

اسم ← ولد

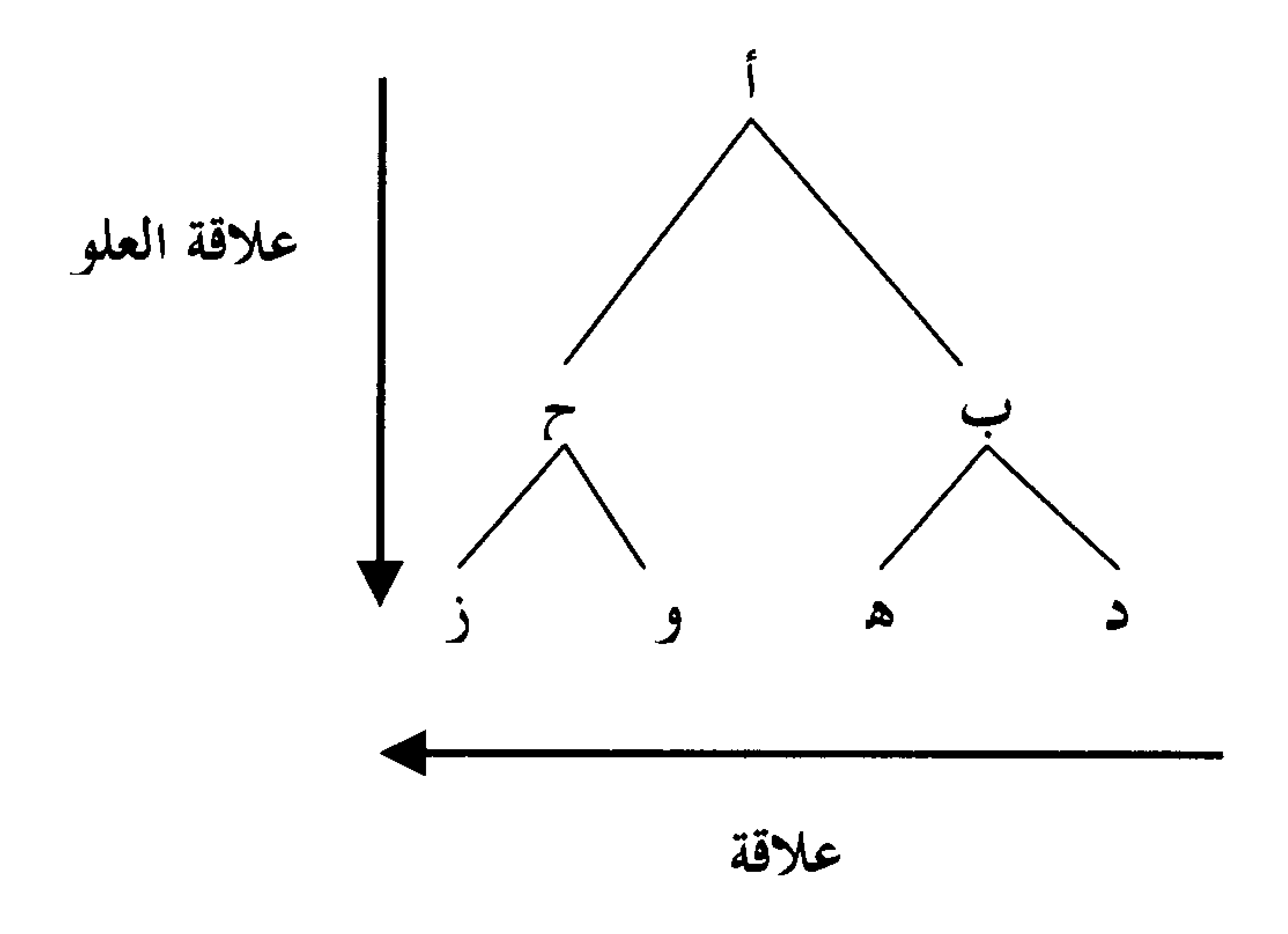
- تمثل للوظائف النحوية التي تسند لهذه المقولات

وينبغـي عـدم الخلـط بين المقولات التركيبية والوظائف النحوية. فالوظيفة النحوية هي الدور الـذي يلعبه مكون ما داخل الجملة، مثل الفاعلية والمفعولية. والوظائف النحوية محدودة العدد. ويمكن للمقولة الواحدة أن يكون لها عدة وظائف كما هو الشأن بالنسبة إلى مقولة الاسم التي يمكن أن تسند لها وظائف نحوية متعددة مثل الفاعلية والمفعولية.

ويشترط في الشجرة ما يلي:

- أولاً: أن تتكون من مجموعة من العجر *nœuds*؛
- ثانـياً: أن تكـون لها مجموعة من الأوسام المحددة *Etiquettes* مثل المركب الاسمي *SN* والمركب الفعلي *SV* والفعل *Verbe* والاسم *Nom* وغيرها...
- ثالثاً: أن تتوافر على علاقات معينة تربط العجر بالأوسام. ومن هذه العلاقات نذكر:
  - علاقة موسوم بـ *Etiquité par*
  - علاقـة العلـو أو الإشراف *Relation de dominance* وهي أن عجرة ما تعلو عجرة أخرى.

ويوضح التمثيل الشجري التالي علاقتي العلو والسبق:



يمكن قراءة المشجر على النحو الآتي:

أ تعلو ب

أ تعلو حـ

ب تعلو د

ح تعلو و.

إن علاقـة العلو هي علاقة مباشرة بين العجر، ومن الممكن أن نعيد قراءة علاقة العلو بطريقة غير مباشرة كأن نقول: إذا كانت: أ تعلو ب و ب تعلو د فإن أ تعلو د.

وعلاقة العلو أو الإشراف *Relation de dominance* علاقة غير متناظرة *non symétrique* ولها ترتيب جزئي وهي تصور العلاقة العمودية بين أوسام العجر.

أمـا علاقة السبق *Relation de précédence* فمفادها أن عجرة معينة تسبق عجرة غيرها. ففي التشجير السابق، يمكننا أن نقول:

ب تسبق ح

د تسبق هـ

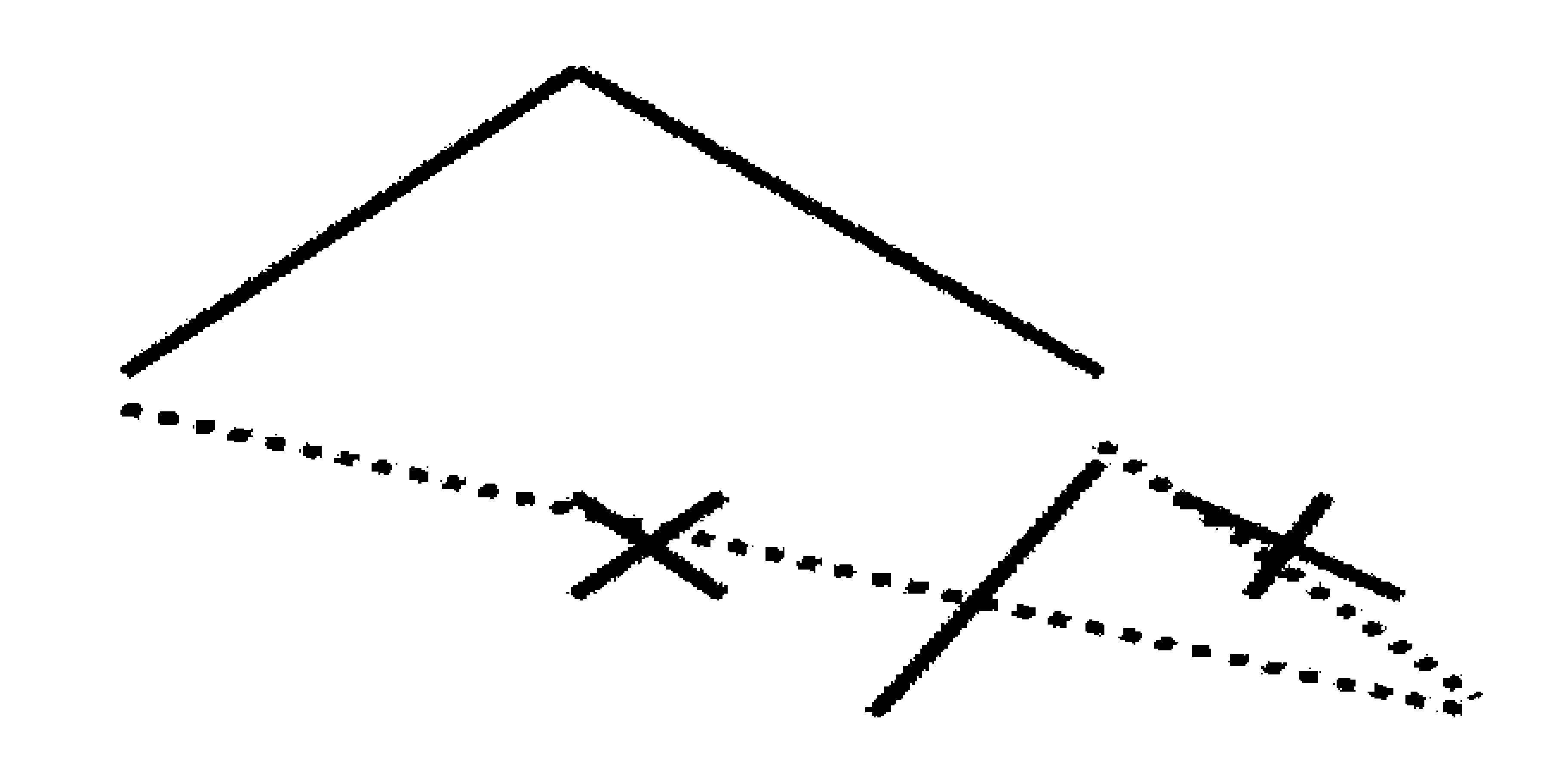
و تسبق ز

وعلاقة السبق علاقة غير متناظرة أيضا، بمعنى أنه إذا كانت ب تسبق ح، فلا يمكن أن تسبق ح ب. وتخضع هذه العلاقة لترتيب جزئي، بحيث إن أوسام الشجرة، إما سابقة وإما مسبوقة، وعلاقة السبق تجري على الأوسام أفقياً(←―).

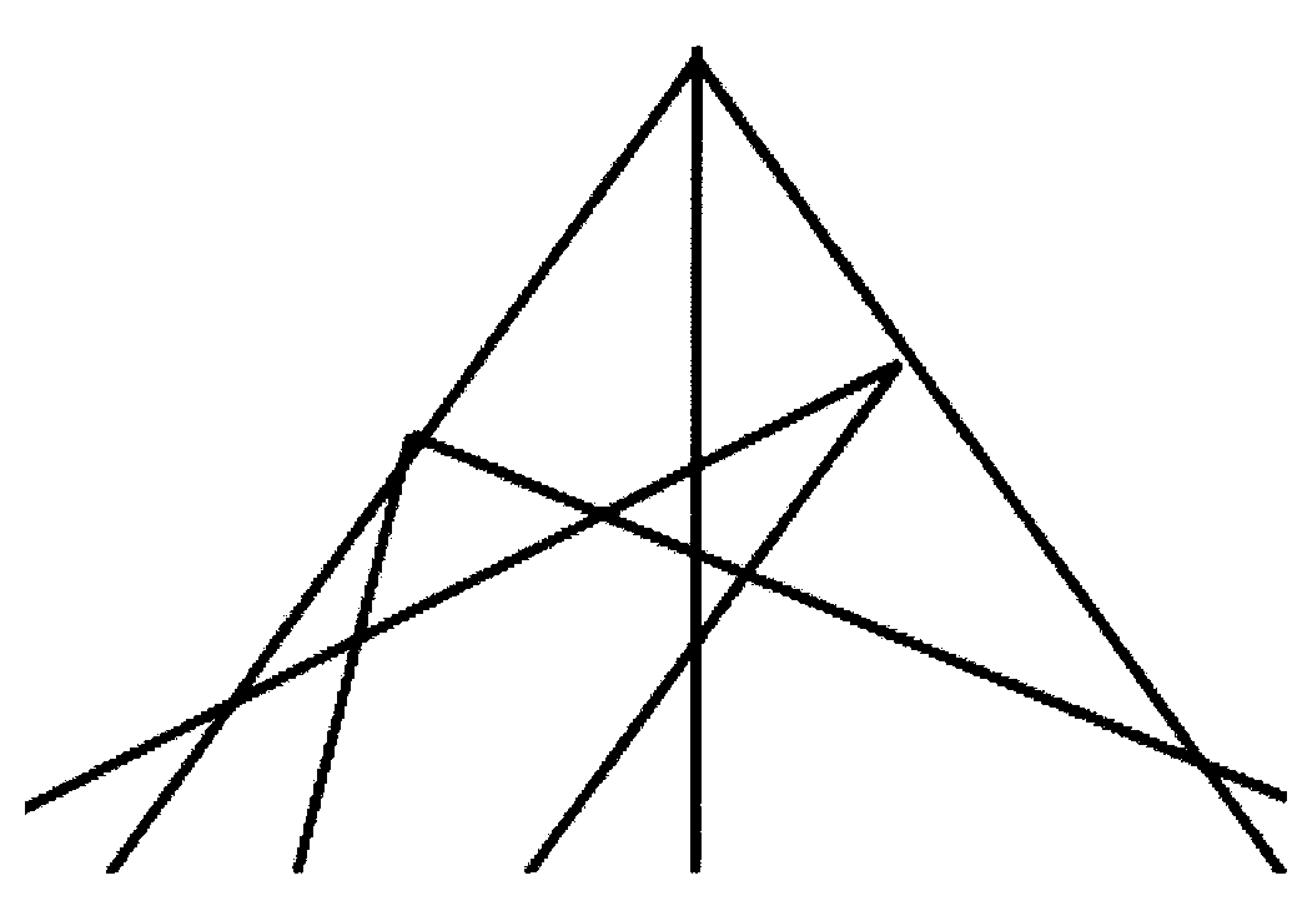
4-4-2- القيود على الشجرة

إذا جمعنا بين العلو والسبق، نحصل على ترتيب تام يتعين الحفاظ عليه، إذ لا بد للشجرة من ترتيب محدد. إن وجود هذه العلاقات يفرض على الشجرة نوعاً من القيود التي تسمى قيود الشجرة ومنها:

أن العجرة الواحدة لا يمكنها أن تخضع لأكثر من عجرة، وبالتالي فإنه من غير الممكن وجود شجرة من هذا الصنف:



- في المنطلق هناك عقدة واحدة لا تخضع للعلو وهي ج التي ترمز للجملة.
- إن التقاطع *croisement* أو التشابك بين عجر الشجرة كما في الرسم الموالي على سبيل التمثيل غير ممكن:



إجمـالا نقول إن الشجرة يجب أن تكون واضحة وضوحا تاما، ولحصول ذلك لا بد من تحديد كـل مـن علاقـتي العلـو والـسبق، حتـى لا يظـل هـناك مجال للالتباس أو الاعتباطية في وضع الرموز، وبالتالـي لا يبقى للتمثيل الشجري مدلوله الأساس، وهو تجسيد مختلف العلاقات البنيوية بين العناصر المكونة للجملة.

4 -5 - قصور النموذج المركبي

صـحيح أن الـنحو المـركبي يتـسم بمجمـوعة من الخصائص الصورية المقبولة نظريا بالنسبة إلى تحلـيل البنـيات اللغـوية. إلا أن ثمـة مجموعة من الظواهر اللسانية التي تطرح مشاكل محددة لا يستطيع التحليل للمكونات المباشرة أن يقدم لها الحلول الملائمة والكافية.

حـاول تشومـسكي في بدايـة الأمر[1] تقديم صياغة صورية جديدة للنموذج المركبي تقوم على إمكانـية خلـق نـوع مـن الـتوافق النظـري والمنهجـي بـين البنية التركيبية التي يتوفر عليها النحو المركبي والتحليل التحويلي الذي وضعه هاريس ابتداء من *(1952)*.

ومعـروف أن تـصور هاريس يؤكد على ضرورة التخلي عن التحليل المكوني لصالح التحليل التحويلـي باعتـبار الجمـع بـين الـتحويل والبنـية المركبية يجعل القواعد المركبية غير مفيدة، لاسيما وأنه سيكون بإمكاننا، التنبؤ بالبنية المركبية للجملة، وأن نضع القيود الانتقائية اللازمة لكل جملة، انطلاقا من الجمل النواة وتفريعها مباشرة بحسب طبيعة الوحدات المعجمية المكونة لها.

ومـن هذا المنطلق، كانت الحاجة إلى إعادة النظر في النموذج المركبي، ليس بتقديم بديل لساني عـنه، وإنمـا بتطعيمه بالمكون التحويلي. كان هذا، على الأقل، هو هدف تشومسكي في بداية الأمر، كما يتـضح جليا في كتابه البنيات التركيبية *(1957)*. فما هي الظواهر التركيبية التي لا يستطيع التحليل إلى المكونات المباشرة أن يجد لها جوابا بحسب ما تتوافر عليه قواعده من إجراءات ومفاهيم؟

4-5-1- العلاقة بين الترتيب البنيوي والترتيب الخطي

لا يمكـن للتحلـيل للمكـونات المباشـرة أن يأخـذ بعـين الاعتـبار بشكل واضح التعارض بين الـوحدات المكونة للجملة على المستوى الخطي؛ أي في الترتيب التتابعي الذي يتم التلفظ به فعلا، وبين الترتـيب البنـيوي *l'ordre structural* العمـيق الـذي يمكـن أن يـربط بـين مكونات الجملة. إن الترتيب

(1) N. Chomsky Structures syntaxiques, pp 54 -59.

الخطي l'ordre linéaire أو السطحي ليس دائما مطابقا للترتيب الذي تكون عليه وحدات الجملة في البنية العميقة.

إن التحليل السليم لتركيب الجملة هو التحليل القادر على كشف هذا التعارض بين الترتيبين. إن التعارض بين عجر *Noeuds* المؤشرات المركيبية *Indicateurs syntagmatiques* غير مقبول في التحليل، وهو ما يجب أن يعكسه الوصف البنيوي بوصفه يقدم كافة المعلومات الضرورة المتعلقة بمختلف العلاقات القائمة بين وحدات البنية المركبية للجملة.

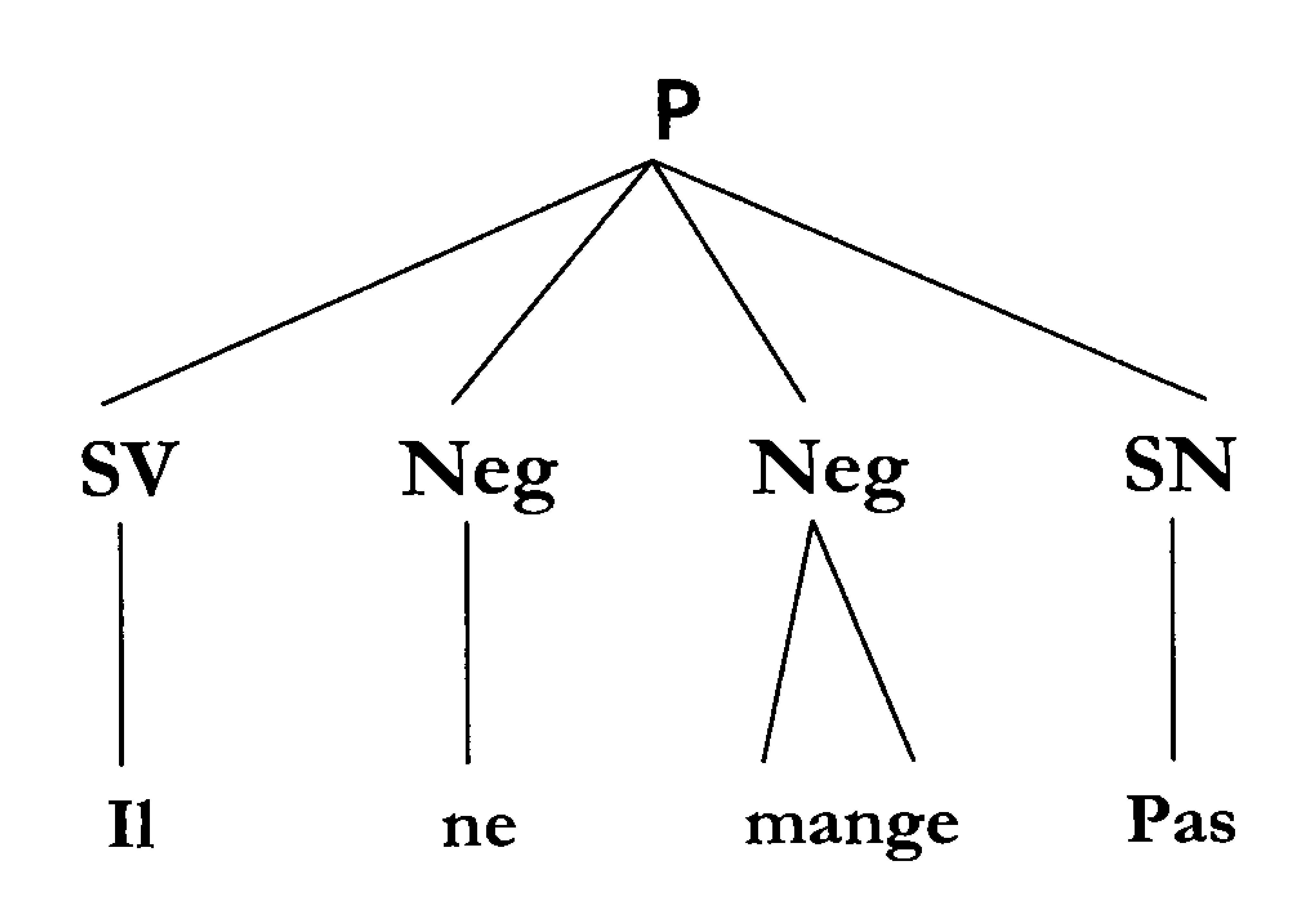
إن التحليل للمكونات المباشرة وجد نفسه بالفعل أمام صعوبات من هذا القبيل، بحيث وقف عاجزا عن تصوير العلاقة القائمة بين الترتيب الخطي والترتيب البنيوي في الجمل، التي ترد فيها الوحدات التي يطلق عليها الدوال المتقطعة *Signifiants discontinus*.

لنلاحظ الجملة الفرنسية التالية:

7)-Il ne mange pas

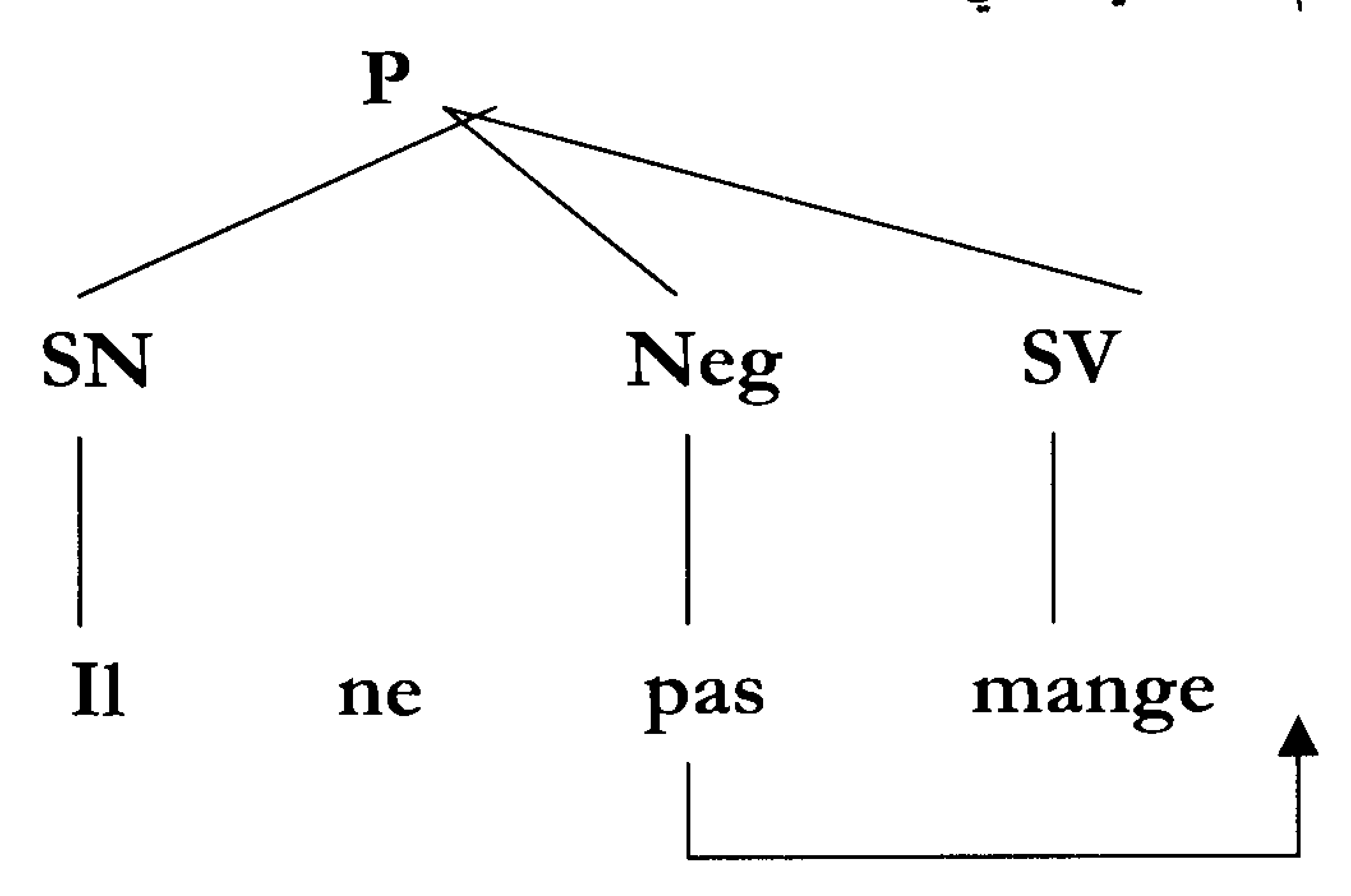
إن النموذج المركبي لا يمكنه أن يقدم تحليلا ملائما لعلاقة النفي *Négation* التي تعبر عنه هذه الجملة. يقدم التحليل المركبي النفي الوارد في الجملة (7) على شكل دال متقطع؛ أي أنه ليس وحدة دالة قائمة الذات، ولكنه وحدتان تردان في موقعين مختلفين على مستوى التتابع الظاهر (الترتيب الخطي) لوحدات الجملة؛ أي تتابع الوحدات اللغوية وفق المحور السياقي، لكنهما تدلان مجتمعتين عن النفي في الترتيب البنيوي العميق.

إن التحليل المركبي غير قادر على الوصف المناسب لحقيقة مقولة النفي التي هي مقولة واحدة، وبالتالي فهو لا يعبر سوى عن الترتيب الخطي الذي يعكسه البناء السطحي للجملة المتضمنة للنفي، وهو ما يمكن التعبير عنه شجريا على النحو الآتي:



إن التصوير الشجري السابق خاطئ لأنه لا يمكّن من وصف البنية الداخلية للجملة حيث يمثل للنفي، كما هو معروف مقولة واحدة هي (*ne pas*) وليس بعنصرين متفرقين، كما يوحي بذلك الترتيب الخطي للجملة.

أما في النموذج التوليدي التحويلي، فإن الأمر يختلف كليا؛ إذ يشغل النفي مكانا (موقعا) واحدا في الترتيب البنيوي (البنية العميقة) لوحدات الجملة. ولكي نحصل على الجملة السابقة (*il ne mange pas*) يتم نقل العنصر *Pas* من موقعه الأصلي داخل مقولة النفي *Neg* إلى الموقع الملائم سطحيا بواسطة قاعدة تحويلية تجعل المطابقة تامة بين الترتيب الداخلي العميق والترتيب الخطي، كما يوضح ذلك الرسم الشجري التالي:

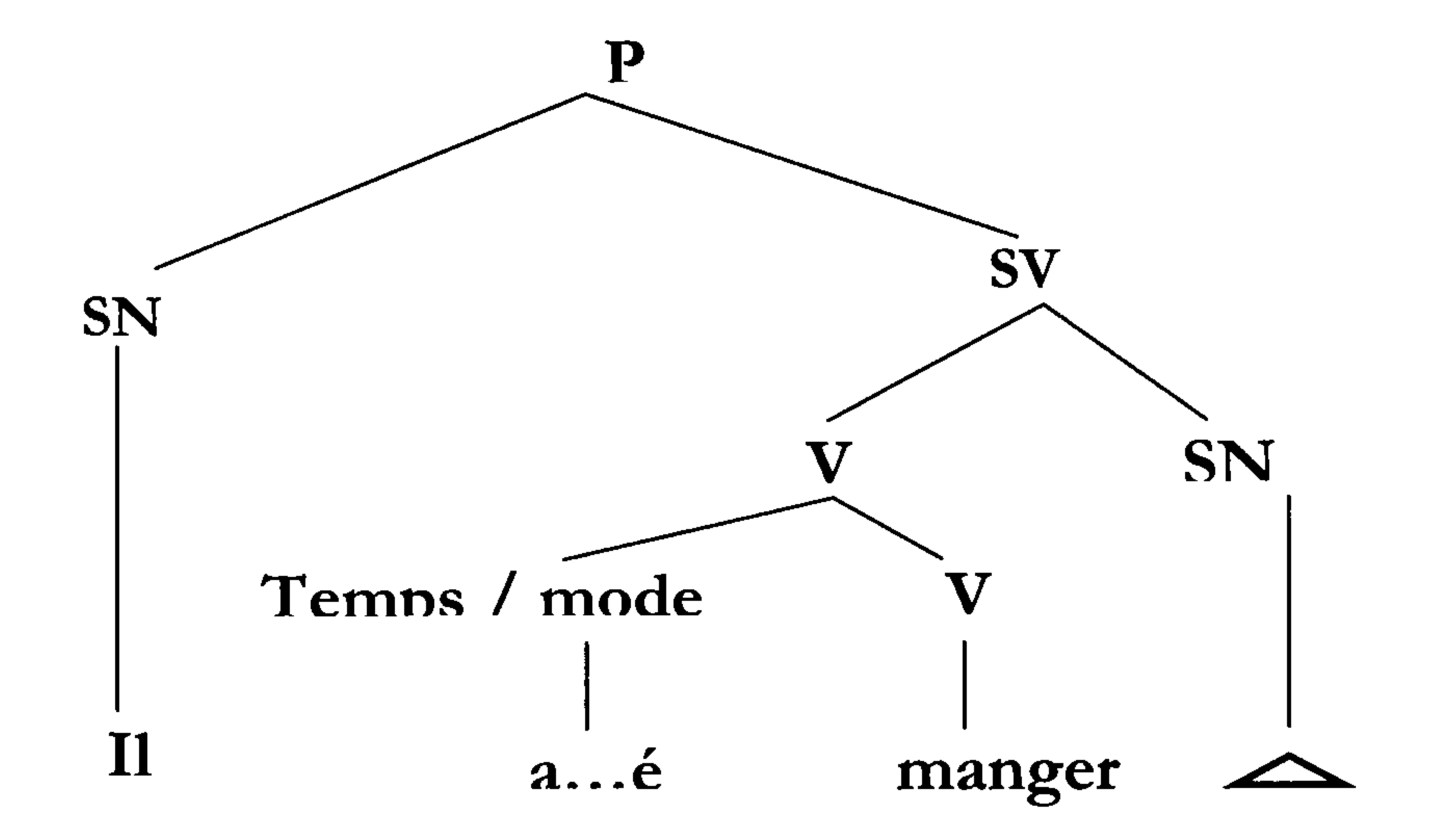


وبالطريقة نفسها يمكن تفسير التعارض الحاصل بين الترتيب الخطي والترتيب البنيوي الذي يمكن ملاحظته فيما يعرف بصيغة الماضي التام: *Accompli*

إن النموذج المركبي لا يملك الوسائل اللازمة لتفسير بنية هذا النوع من الجمل بحيث يقدم لنا وصفا سطحيا لمكونات الجملة لا تتعدى مستوى الترتيب الخطي مما يعطينا جملا من قبيل:

- *Il aé manger*

إن القواعد المركبية التي يقترحها النموذج المركبي غير كافية لتحليل هذا النوع من المكونات، لأنها لا تستطيع القيام بوظيفتين مختلفتين: التقسيم الخطي وضبط الترتيب البنيوي العميق الذي تقيمه الوحدات المكونة للجملة فيما بينها. وبواسطة التحويلات؛ فإن النموذج التوليدي يمكنه أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة مثل هذه الجمل الدالة على الماضي التام، وذلك بتقديم الوصف البنيوي الملائم لما تتوافر عليه من دوال متقطعة، كما نوضح ذلك في الرسم الشجري التالي:

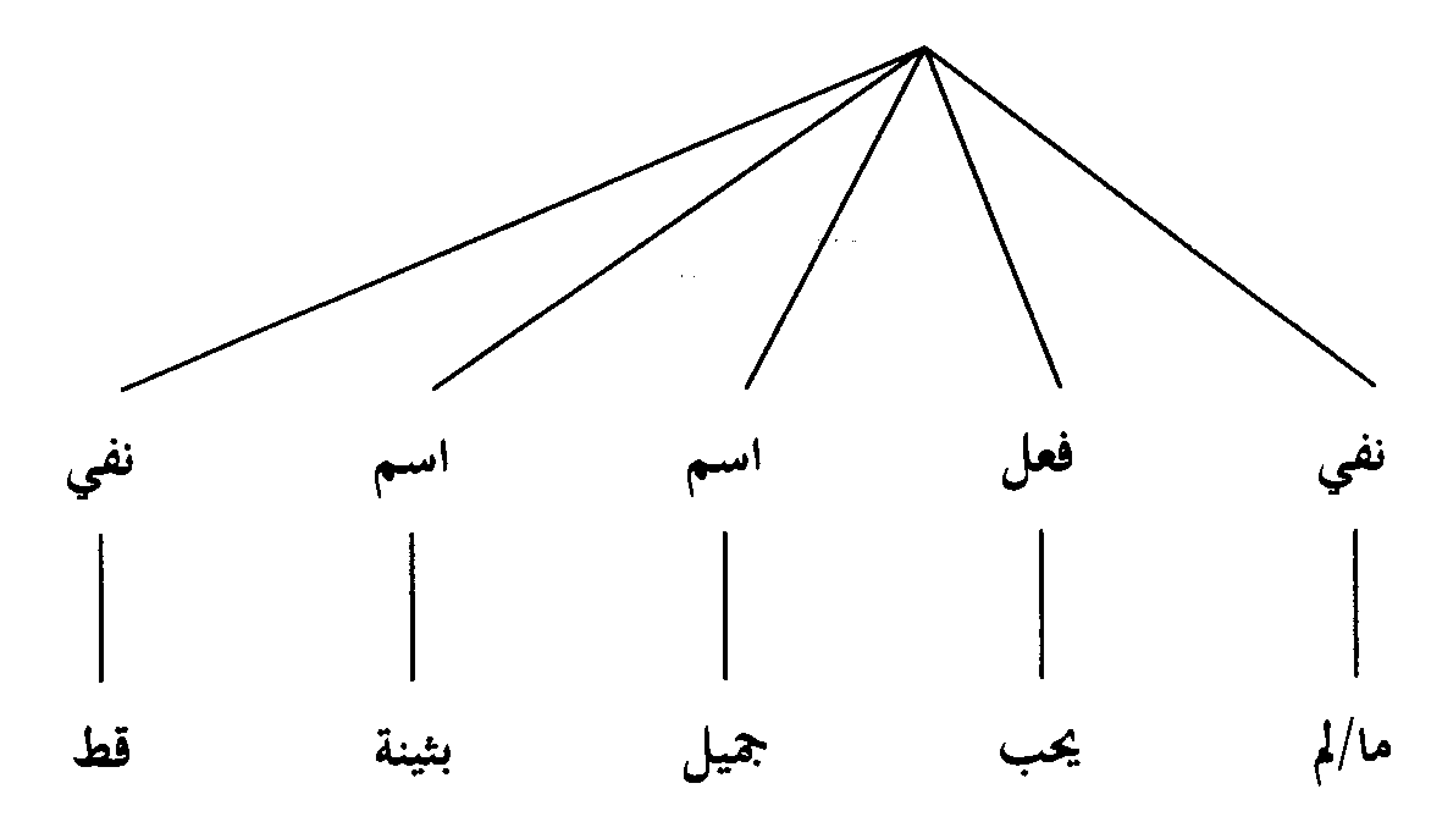


ويتم نقل العنصر (é) الدال على صيغة التمام الفعلية *accompli* بواسطة تحويلة الإلصاق *Transformation d'affixation* الإجبارية لكي تستقيم الجملة ويتم التطابق بين الترتيب الخطي والترتيب البنيوي.

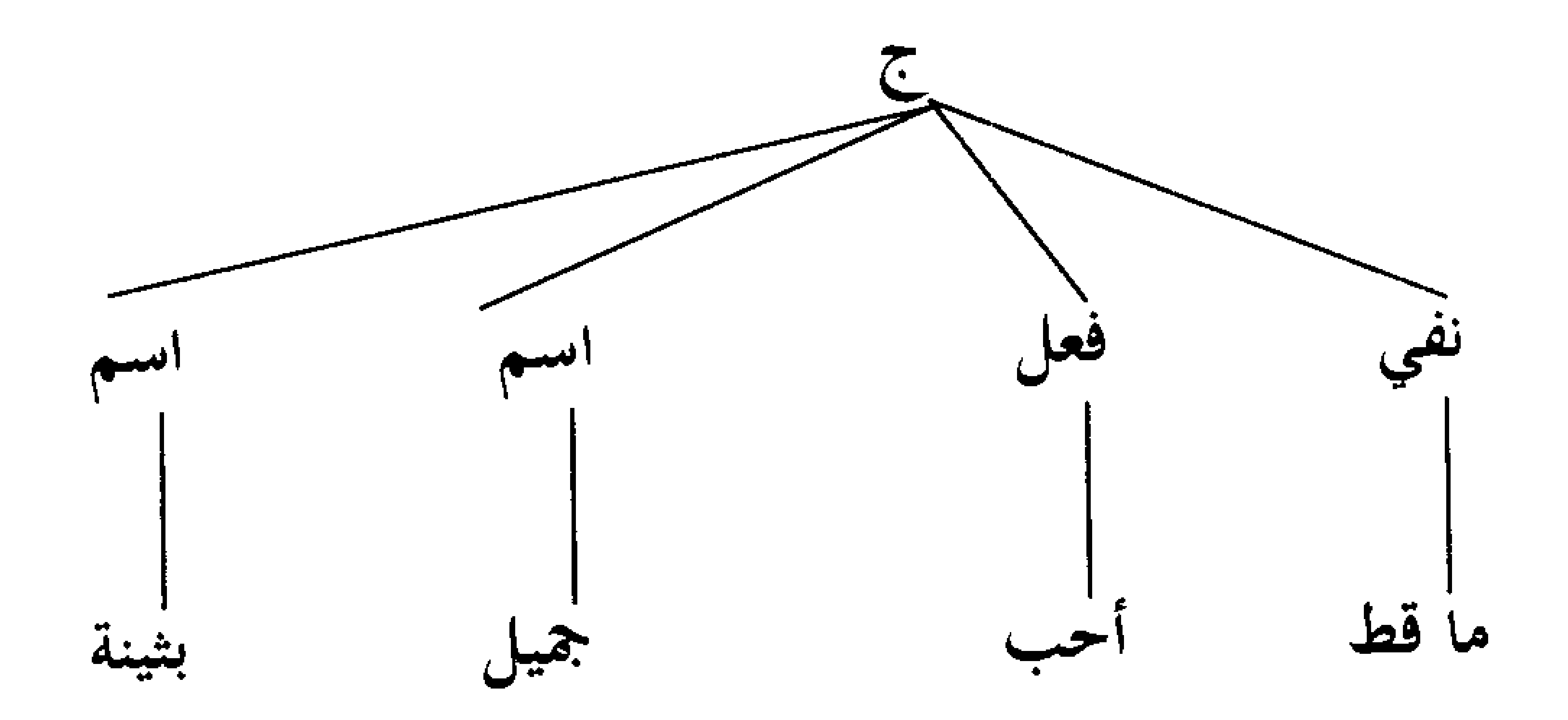
تعبر اللغة العربية عن ظاهرة النفي إما في الماضي أو في المستقبل بواسطة جمل ترد فيها الدوال المتقطعة مثل (لم / ما + قط) أو (لن + أبدا) كما يظهر من خلال تحليل الجملة التالية:

8)- ما أحب جميل بثينة قط

التي نصورها بالطريقة المركبية كما يلي:



أما النحو التحويلي فإنه يسند للجملة نفسها التصوير الشجري (8) لأنه يمثل البنية العميقة للجملة السابقة، ثم يتم إدخال القاعدة التحويلية في مرحلة ثانية:



بموجب هذه القاعدة التحويلية الاختيارية نقل قط / أبدا إلى الموقع التي تحتله سطحيا.

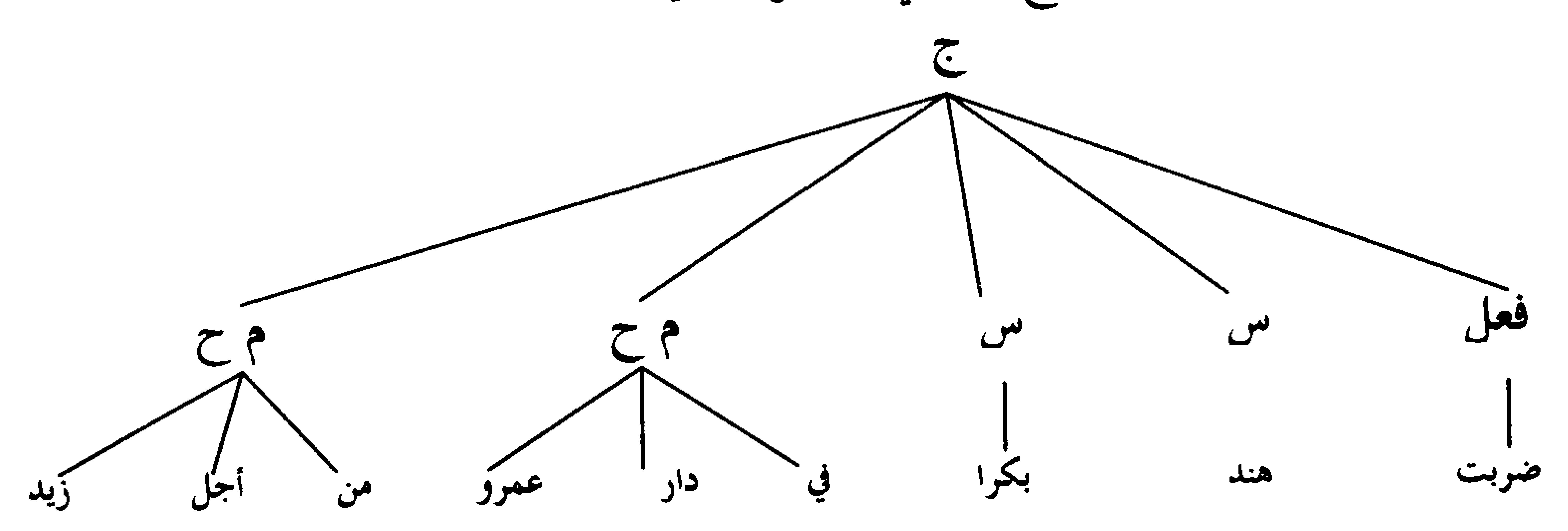
إن المعالجة التي يقدمها النموذج المركبي لمثل هذه الظواهر تبقى ناقصة؛ لأنه لا يميز بين ما هو سطحي وما هو عميق، في الوقت الذي يولي النحو التوليدي لهذين المستويين من الترتيب أهمية كبرى، فهو يربط بينهما بواسطة القواعد التحويلية.

ولهذه المسألة أهمية كبرى بالنظر إلى وجود كثير من البنيات اللغوية التي يختلف فيها البناء السطحي للجملة عن بنائها العميق. وأمام مثل هذه الظواهر فإن ما يحتاجه المحلل اللساني هو مجموعة من القواعد التحويلية القادرة على تقديم حل موحد لمثل هذه القضايا اللغوية يحترم فيها حدس المتكلم.

لنتأمل الجملة التالية المأخوذة عن المبرد في المقتضب:

9) - زيد عمرو بكر هند ضاربته في داره من أجله.

في هذه الجملة علائق بنيوية متنوعة بين عدد من مكونات الجملة بعضها أسماء وبعضها ضمائر لا بد أن تتوافر على ما يناسبها من سوابق. إن التحليل المركبي باعتماده على الترتيب الخطي لوحدات الجملة لا يقدم معلومات مضبوطة وكافية عن هذه العلاقات البنيوية بين الضمائر والأسماء التي ترتبط بها؛ في حين تمكن المقاربة التحويلية من الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية، فيسند لكل ضمير ما يناسبه من سابق. نوضح ذلك في الشجرة التالية:



4-5-2- العلاقة بين الجمل

في النموذج المركبي ولاسيما في أعمال هاريس نجد تصنيفا توزيعيا للوحدات انطلاقا من موقعها داخل سلسلة القول، غير أن هذه التصنيفات لا توصلنا دائما إلى أقوال مقبولة حتى ولو كانت تبدو نحوية. فالأفعال لا تقبل كل الأسماء بعدها. إن وصفا ترتيبيا في مستوى السطح من نوع:

10)- ف+ م س 1 + م س 2

غير كاف لوصف جمل اللغة وصفا دقيقا، ومن شأنه كذلك أن يمدنا بجمل صحيحة التركيب لكنها غير مقبولة دلاليا مثل:

11)- شرب الولد الفيل.

12)- قرأ الرجلُ السيارة.

والوصف السطحي القائم على تعداد مواقع الوحدات لا يمكن من معرفة العلاقة أو العلاقات القائمة بين الوحدات المكونة للجملة.

لنتمعن في الجمل التالية:

13)- يقرأ أحمد كتب الأدب.

14)- أحمد قارئ لكتب الأدب.

15)- قراءة أحمد لكتب الأدب.

16)- زيد كريم النسب.

17)- نسب زيد كبير.

18)- زيد نسبه كريم.

يدرك المتكلم باللغة العربية التشابه القوي الذي يجمع بين كل جملة من الجمل الثلاثة الأولى تركيبيا ودلاليا، غير أن النموذج المركبي لا يملك الأدوات الإجرائية التي يستطيع من خلالها أن يقدم وصفا مناسبا لنوعية العلاقة القائمة بين الجمل (13-14-15)، مهما كانت بسيطة في بنيتها. فهو يسند لكل جملة منها أوصافا بنيوية مختلفة، رغم أنها في الواقع تتوافر على بنية عميقة موحدة، أو يمكن الربط بينها بواسطة القواعد التحويلية بسهولة. إن بين هذه الجمل (13-15) و(16-18) علاقة ترادف جملي. فحدس المتكلم يمكنه من الوصول بسهولة إلى الكشف عن التشابه الدلالي بين الجمل رغم

وجود البنية التركيبية نفسها أو اختلافها، بينما يلاحظ أن النموذج المركبي يعالج هذه الجمل معتبرا إياها بنية واحدة. لننظر إلى المثال التالي[1]:

19) - زيد كبير الرأس

20)- زيد كبير الإخوة

21)-*دفع المال من زيد

22)- سرق المال من زيد

يعتبر النموذج المركبي بنية الجملة (19) مماثلة لبنية الجملة (20) وبنية الجملة (21) مماثلة للبنية (22). غير أن هذا التحليل ليس مناسبا؛ لأنه يقوم على التحليل السطحي لبنية الجملة؛ ويكفي أن نخضع الجملتين (19) و(20) لبعض التحويلات من تقديم أو تأخير أو حذف ليظهر لنا التغيير الحاصل بين هذين البنيتين رغم التشابه السطحي بينهما. إن جملة:

(19) زيد كبير الرأس

يمكن تحويلها إلى جملة أخرى قريبة منها هي:

23)- رأس زيد كبير

دون أي تغيير جوهري. لكن هذا الضرب من التحويل لا يصلح مع الجملة الثانية إذ إن الجملة:

24)- إخوة زيد كبار

لا تعادل جملة:

25)- زيد كبير الإخوة

ويصدق التحليل نفسه على الجملتين 21 و22.

4-5-3- الالتباس

ومعناه أن يكون للتركيب الواحد أو للجملة الواحدة أكثر من دلالة أو معنى. أو أن البنية التركيبية الواحدة لها دلالتان. إذا اعتبرنا جملا مثل:

26)- صيد الأسود مروع

27)- نقد المعري لاذع

(1) عادل فاخوري، اللسانية التوليدية والتحويلية، ص 22.

28)- كتاب زيد

تبين لنا أنها تتوافر على بنية مركبية متشابهة هي:

م س 1+ م س 2

غير أن التحليل العميق للجمل السابقة (26-27-28) يبين أننا أمام بنيتين تركيبيتين على الأقل انطلاقا من الدلالة التي يمكن أن تسند لكل جملة على حدة وبشكل مستقل عن أي سياق يمكن أن توجد فيه هذه الجمل. إن النموذج المركبي لا يمكنه أن يميز بين الدلالتين المختلفتين اللتين تعبر عنهما البنيتان التركيبيتان المختلفتان اللتان تحتملهما كل جملة على حدة. لننظر إلى الجمل الآتية:

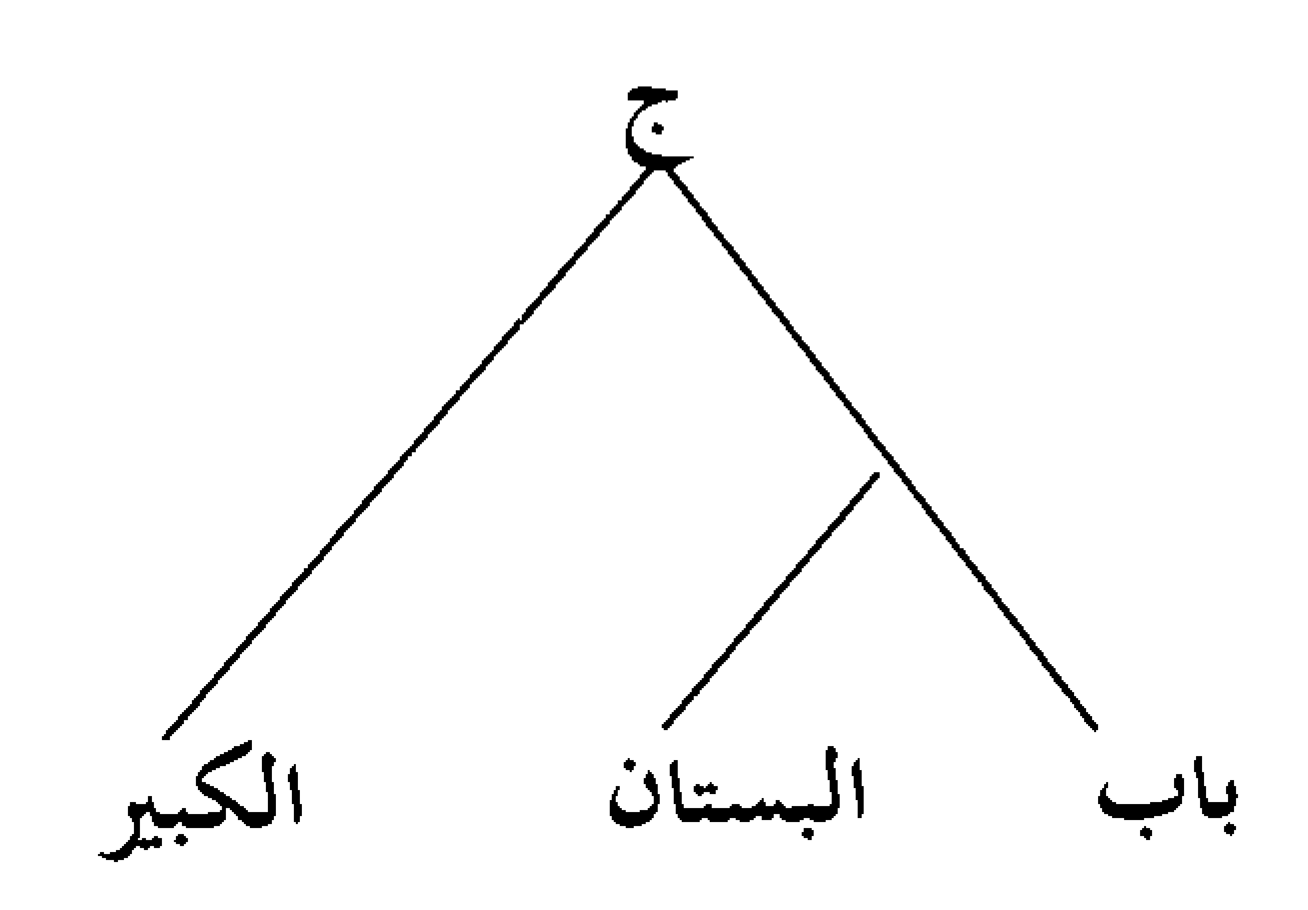
29)- باب البستان الكبير

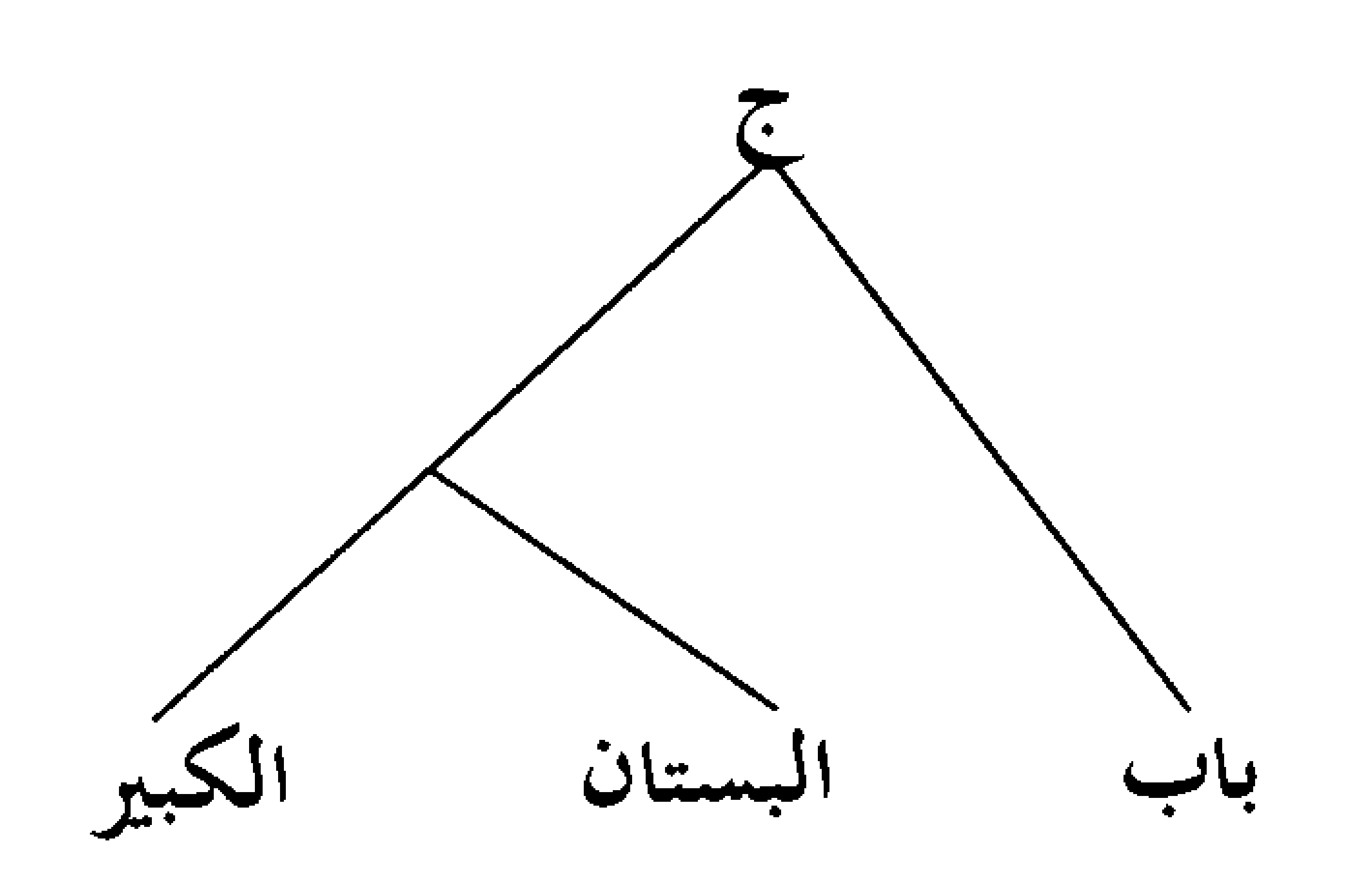
[حيث يمكن أن تسند الصفة "كبير" للباب أو للبستان]

30)- الأطفال والرجال الأقوياء

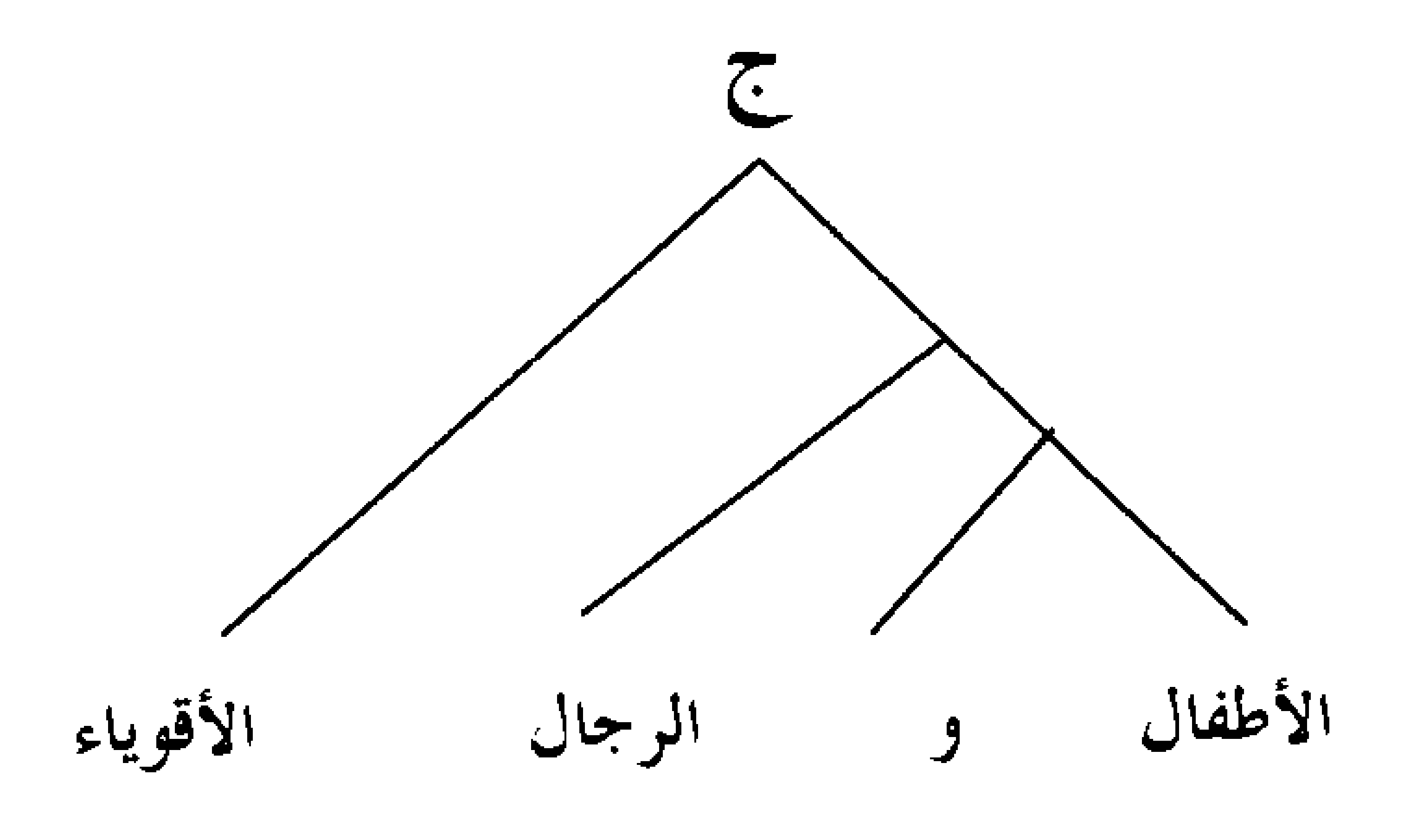
[يمكن إسناد صفة القوة للرجال أو للأطفال والرجال مجتمعين]

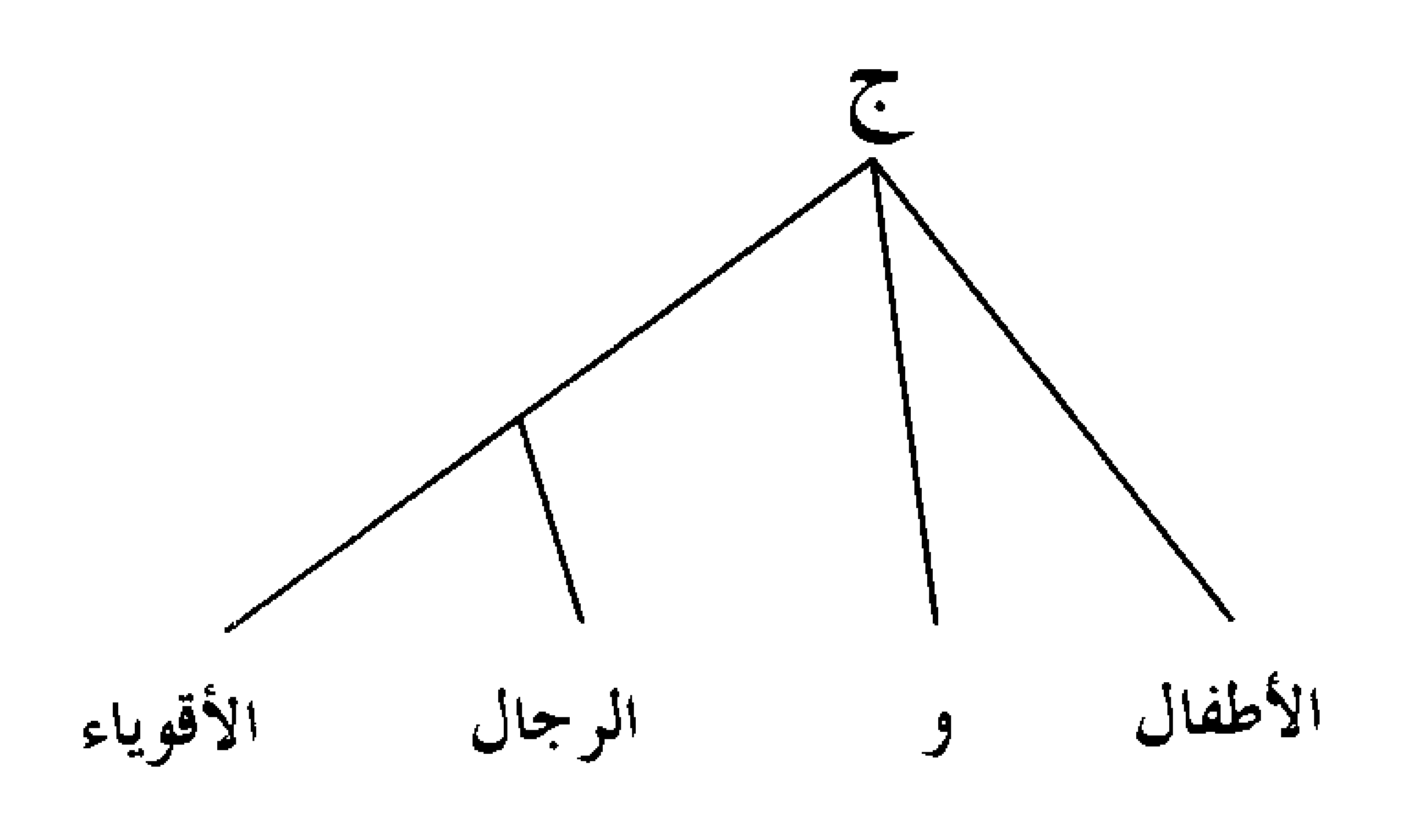
وباللجوء للقواعد التحويلية يمكن الكشف عن هذا التعدد في البنيات العميقة رغم التشابه في البنيات السطحية، كما تبين ذلك التشجيرات التالية:





30)- الأطفال والرجال الأقوياء[1]





(1) عادل فاخوري، اللسانية التوليدية والتحويلية، ص 21.

ومن خلال اقتراح القواعد التحويلية التي تربط بين البنيات السطحية والبنيات العميقة، أو بين الترتيب الخطي والترتيب البنيوي الذي يربط بين مكونات الجملة، حاول تشومسكي أن يتجاوز قصور النحو المركبي بعد إعادة صياغته صوريا على النحو الذي قدمناه سابقا.

والتراكيب الملتبسة موجودة في كل اللغات، بل يكاد وجودها يكون أمرا عاديا بالنسبة إلى مستعملي هذه اللغة، إذ تتضافر الاعتبارات المقامية والسياقية فتسهل عملية التأويل ويختار المتكلم/ القارئ القراءة الدلالية المناسبة. بالنسبة إلى اللغة العربية تتضمن مجموعة من العبارات بطبيعتها التركيبية التباسا بينا. وأبرز التراكيب الملبسة في العربية[1]:

- أ- المصدر المضاف:

31)- مساعدة الوالدين (الوالدان يساعدان أو ينبغي أن نساعدهما).

ب- التشبيه بعد النفي:

32)- لا يكتب الولد مثل أخيه (3 قراءات محتملة).

ج- الجار والمجرور:

33)-تأثر التمرين على الاختبار.

د- الموصوف والصفة المنسوبة:

34)- التعاون الجماعي (تعاون بين جماعتين أو تعاون بين أفراد الجماعة الواحدة).

هـ- العطف بالواو أو بأو:

35)- ينتجون الصواريخ المضادة للطائرات والمصفحات.

و- المضاف والمضاف إليه والصفة:

36)- بناء الصف الاجتماعي (البناء اجتماعي أو الصف).

---

(1) محمد على الخولي، دراسات لغوية، ص ص 115-127.

الفصل الخامس

النسق الصوري في النحو التوليدي

5 -1 - اللسانيات والنسق المنطقي[1]

يسعى عموم اللسانيين الوصفيين على اختلاف مشاربهم واهتماماتهم من خلال تحليلاتهم إلى غايتين:

أ- وصف العلاقات التي تؤلف بين وحدات اللغة وتجمع بينها في المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية؛

ب- التعبير عن هذه العلاقات في شكل تمثيلات بيانية توضح مختلف العلاقات التي تم الكشف عنها في (أ).

بخلاف ذلك، يسعى النحو التوليدي بالإضافة إلى الغايتين السابقتين، إلى تحقيق هدفين آخرين هما:

- وضع النموذج الصوري القادر على توليد جمل اللغة؛
- إسناد الوصف البنيوي الملائم آليا لهذه الجمل.

وحتى يتمتع النموذج بكافة المتطلبات العلمية التي يحتاجها، استعار النحو التوليدي كثيرا من آليات اشتغاله من المنطق الصوري ومن الرياضيات، بل إن الأنحاء التي صاغها تشومسكي صوريا، هي في الواقع أنساق خاصة من النسق الصوري العام المستخدم في الرياضيات. **«فمن المنطق الحديث استلهمت النظرية اللسانية (يقصد اللسانيات في أمريكا عامة بما فيها اللسانيات الوصفية) وله تدين بلونها الخاص»**[2] غير أن هذا لا يعني أن التحليل اللساني يجب أن يصير نوعا من الاستقصاء المنطقي

---

(1) يمكننا هنا أن نحيل على العديد من كتابات تشومسكي التي انجزها في إطار اللسانيات الصورية التي تستمد أدواتها ومفاهيمها من الرياضيات بالأساس، ومن دراسات تشومسكي في هذا الباب:

- *N.Chomsky, The Logical Structure of Linguistic Theory, document miméographié.*
- *On Certain Formal Properties of Grammars, In Information and control.*
- *Three Models for the Description of Language, 1956, trad. Franç. Trois modèles de description du langage, dans Langages, 9, pp 51-76.*
- *N.Chomsky et M. George A, l'Analyse formelle des langues naturelles, p 174.*
- *N.Chomsky et M.P.Schutzenberger, Théorie algébrique des langages context- free, trad in Langages n°9, pp 77-118.*
- *E. Bach, Introduction aux grammaires transformationnelles.*

(2) *E.Bach Introduction aux grammaires transformationnelles, p 29.*

أو فرعا منه. فلكل ممارسة فكرية غاياتها. والتحليل اللساني هو تحليل للبنية اللغوية أساسا ونظرية عامة للغات. إن لجوء اللساني للمنطق لا يعدو أن يكون في نهاية الأمر استعانة بوسيلة فعالة لها من المزايا ما لا يمكن إنكاره دون أن يتحول ذلك إلى غاية في حد ذاتها.

5-1-1- عناصر النسق الصوري

يلجأ التوليديون إلى استعمال لغة صورية ذات مستوى عال من الضبط والدقة، هي نفسها المستعملة في المنطق الصوري، التي تهدف استنباط قضية صحيحة، أو توضع على أنها صحيحة من قضية أخرى صحيحة أو يفترض أنها كذلك، عن طريق قاعدة استنباط. ويتمتع النسق الصوري بمستوى مثالي من الموضوعية باعتباره مستقلا عن المستعمل وعن التأويل المرتبط بالمادة المدروسة، وهو ما يفسر فعالية هذا النسق وكشف جدواه في كل العلوم التي استعمل فيها[1].

يتكون النسق الصوري من العناصر التالية:

أ- **مجموعة من الرموز** *Symboles* وهي الكلمات والوحدات التي يتم التنسيق بينها مما يسمح بتكوين الجمل. وكما هو الأمر في الآليات الصورية، فإن قواعد النحو تضمن التفريع المتتالي لقواعد التكوين بشكل آلي انطلاقا من المصادرة الأولية(ج)؛

ب- **قواعد التكوين** *Règles de formation* وتصلح لبناء تعابير سليمة التركيب، *Expressions bien formées* من الناحية الصورية عن طريق رموز النسق؛

ج- **المصادرات** *Axiomes* وهي العبارة الصحيحة الأولى التي ينطلق منها أو التي يفترض أنها كذلك، وتكون بمثابة عناصر اعتباطية تطرح كأوليات كما لو أنه تم البرهنة عليها من قبل. ويمكن للنسق الصوري أن يتوافر على أكثر من مصادرة؛

د- **قواعد التفريع** *Règles de dérivation* وتمكن من استنباط عبارة سليمة من عبارة أخرى سليمة كذلك أو تفترض على أنها سليمة؛[2]

وفي الفقرات التالية نحاول أن نوضح طبيعة اللغة الصورية المستعملة من النماذج التوليدية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

---

(1) ترجع بداية التفكير في وضع النسق الصوري إلى الأسئلة الفلسفية والعملية التي طرحتها الأسس المنطقية، المستعملة في الرياضيات. إلى أي حد يمكن القول بأن قواعد الاستنباط لن تقودنا إلى البرهنة على قضايا متناقضة؟ أجاب عن هذا السؤال الرياضي الألماني دافيد هيلبرت (1862-1943) *Hilbert David* الذي اقترح ما أصبح يعرف بالنسق الصوري.

(2) *M. Hughes, Initiation mathématique aux grammaires formelles, p 11.*

- كيف تعمل هذه العناصر المكونة للنسق الصوري؟
- كيف يشتغل عمليا في توليد الجمل؟

تضم المنظومة الصورية التوليدية أساساً ما يعرف بقواعد إعادة الكتابة *Règles de reécriture* التي تتكون من:

أولا - مجموعة من الرموز التي تقدمها النظرية العامة للنظريات حول اللغة أو ما يعرف بالميتانظرية *Métathéorie* مجموعة من العناصر المحددة سلفا لكل منها دور محدد وهي[1]

- + ⁀
- ←
- ( )
- { }
- #
- / —

ثانيا - مفردات محدودة مثل: أ، ب، ت، ح، و،

يشير الرمز + أو ⁀ إلى عملية الضم ويطلق عليه علامة السَّلْسَلة *Concaténation*. إن مجموعة المفردات:

أ+ ب + هـ + د +

أو أ ⁀ ب ⁀ د ⁀ هـ

يمكن الحصول عليها تسلسليا بواسطة الرمز + الذي لا علاقة له برمز الجمع في العمليات الرياضية. فالعناصر المحصل عليها بواسطة الرمز + تعتبر متتالية ولو كانت تتضمن عنصرا وحيدا فقط[2]. كما يدل رمز السلسلة على الحدود الفاصلة بين العناصر المكونة للمتتالية عنصر. وتعتبر المتوالية المحصل عليها بواسطة الرمز +أو ⁀ كما في: أ+ب+ د + هـ أو أ ⁀ ب ⁀ د ⁀ هـ لغة، وهي إما محدودة أو غير محدودة. وفي حالة كونها محدودة، فإنها تشكل مجموعة جزئية بالقياس إلى مجموع المتتاليات الممكنة.

---

(1) *E. Bach, Introduction aux grammaires transformationnelles, p 34.*

(2) *Ibid, p 32-33.*

غـير أن تحديـد كـل متتاليـات اللغـة لا يمكـن أن يـتم بواسطة عملية جرد مباشرة تضع جميع مفـردات لغـة معينة في شكل لائحة، مثلما تفعل اللسانيات الوصفية الأمريكية، وإنما يجب أن يتم ذلك بواسطة قواعد محدودة ولكنها عامة.

ولهذه القواعد بنية عامة على الشكل التالي:

ص ← س

وتقرأ هذه المعادلة على النحو الآتي: يعاد كتابة العنصر ص *se réécrit* س.

إن القاعدة السابقة عملية تعويض تهدف إعادة تحليل العنصر الموجود في يمين السهم بالعنصر الموجود في شماله. ويطلق على هذا النوع من القواعد قواعد إعادة الكتابة.

إن العنـصر ص في القاعـدة الـسابقة يسمى الدخل *Input*، بينما يطلق على س الخرج *Out put*. أمـا معامـل إعـادة الكـتابة فهـو الـسهم المتجه بالنسبة إلى اللغة العربية من اليمين إلى اليسار. ← وينبغي تمييز هذا السهم المنفرد عن السهم المزدوج: ⇐ الذي يستعمل في القواعد التحويلية.

- ( ) القوسـان: يـشيران إلى كـون العنصر الموجود بداخلهما عنصرا اختياريا، وهذا يعني أنه يمكن أن يوجد أو ألا يوجد. يمكننا أن نصور البنية المركبية الأساس للجملة العربية على الشكل التالي:

ج ← ف + م س 1 + (م س 2)

ويعـني أن م س 2 (المـركب الاسمـي الثانـي) المفعـول به الموجود بين قوسين عنصر اختياري يمكن أن يوجد حين يكون الفعل متعديا؛ أو لا يوجد، في حالة لزوم الفعل.

صوريا يمكن القول بأن كل قاعدة من نوع:

أ ← ب + (ن)   أو ب (ن)

هي بمثابة اختزال لقاعدتين هما:

أ ← ب + ن

و   أ ← ب

{ } اللامـة أو الحاضـنة ويـراد بهـا الاختـيار بـين الـوحدات الموجـودة بداخلها كما في القاعدة التالية:

أ ← { ب / س }

أو:

أ {ب، س}

ويفصل في القاعدة الثانية بين ب و س بواسطة علامة فاصلة (،).

وتقرأ القاعدتان السابقتان كما يلي: يختار في إعادة كتابة العنصر"أ" بين ب أو "س". أو يعاد كتابة العنصر أ إما ب أو س.

والقاعدتان السابقتان هما تجميع لقاعدتين هما:

أ ← ب

أ ← س

وتسمح علامة { } بأن نجمع عدة قواعد داخل القاعدة الواحدة يمكن الاختيار بينها.

لنأخذ القاعدة التالية:

فهذه القواعد تعطينا الاختيار بين خمسة أصناف من التراكيب في اللغة العربية وهي:

ج ← {
ف + م س + (م س)
م س {
م س
م و ص
م ح
م ظ
}
}

ج ← ف + م س 1 + (م س 2)

وبها نحصل على الجملتين:

1)- جاء المدير

2)- قرأ الولد الرسالة

- ج ← م س 1 + م س 2

وبإمكان هذه القاعدة أن تعطينا جملا من قبيل:

3)- الكلب حيوان.

- ج ← م س 1 + م ص

وتعطينا جملا مثل:

4)- الطالب مفيد.

- ج ← م س + م ح

وتعطينا:

5)- الرجل في السيارة.

- ج ← م س + م ظ

وتمدنا بجمل مثل:

6)- الذهاب غدا[1]

#: رمز الحدود، ويقوم بتعيين حدود الجملة الواحدة أو مواقع الوحدات المكونة لها كما يتبين من الرسم التالي:

- # ج # ← # ف + # م س 1 # + # م س 2 #

- ج ← # ف + م س + (م س 2) #

- ج ← # ف + # م س # م س 2 #

/: وترمز هذه العلامة إلى أن إعادة الكتابة تكون خاضعة لشروط محددة كما في القاعدة التالية:

د ← و / ـــ ب

وتقرأ على النحو التالي: تعاد كتابة العنصر د "و" في سياق محدد هو أن يكون متبوعا بالعنصر ب. فهذه القاعدة تكون مشروطة بالسياق وخاضعة له وليست حرة مثلما هو الأمر في القواعد السابقة.

من الناحية الصورية فإن القواعد غير السياقية هي قواعد سياقية خاصة حيث السياق مكون من عناصر فارغة كما يوضح ذلك القاعدة التالية[2]:

- Ø1 Ø ← Ø ب Ø

---

(1) ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، ص 45.

(2) *G. Fauconnier, La grammaire générative, Description d'un mécanisme, p 224, in Comprendre la linguistique, Sous la direction De Bernard Pottier.*

أو

- أ ← Øب Ø

ومن الرموز الكثيرة الاستعمال في أدبيات اللسانية الصورية؛ ولاسيما التوليدية منها وهي:

*- توضع النجيمة في بداية الجملة للدلالة على أنها غير نحوية؛ أي لا تسير وفق قواعد النحو.

؟- توضع علامة الاستفهام في نهاية الجملة للدلالة على أن الجملة مشكوك في نحويتها.

5 -1-2- المفردات المحدودة

المفردات المحدودة التي تتشكل منها قواعد إعادة الكتابة نوعان:

- **مفردات نهائية** *Vocabulaire terminale* ويطلق عليها الأبجدية *Alphabet*.
- **مفردات مساعدة** *Vocabulaire auxiliaire* وتسمى أيضا الأبجدية المساعدة.

إن المفـردات النهائـية مجموعة من المتتاليات التي تمثل الوحدات الصوتية والصرفية والمعجمية. وهذه الأخيرة بعضها له دلالة معجمية وبعضها له دلالة نحوية. فالمفردات المعجمية مثل: ولد/ أكل.

أمـا العناصـر مثل: صيغة/ مفرد/ حاضر/ مؤنث فتحمل دلالة نحوية وتستعمل في تفريع بعض الوحدات المعجمية.

فعل ← {ضرب، خرج، وصل، أكل}

معرف ← {ال، Ø}

اسم ← {ولد، كتاب، فيل، خبز}

حرف ← {على، في، من}

ظرف ← { تحت، فوق}...

والمفـردات النهائـية المنتمـية لمعجـم اللغـة لا يمكنها أن توجد إلا على يسار السهم. (العكس بالنسبة إلى اللغات الهندو أوروبية)[1]، وبالتالي لا يمكننا أن نتصور قاعدة من هذا النوع:

- ولد ←

ولهـذا تـسمى مفـردات مـثل ولـد مفردات نهائية؛ لأنها غير قابلة لأن تعاد كتابتها من جديد وتجليها إلى عناصر أخرى.

أما المفردات المساعدة فهي مجموعة من الرموز التي تمثل المقولات النحوية والوظائف التركيبية المسـاهمة في تولـيد الجمـل مـثل: فـ(فعـل)، م س (مركب اسمي)، م ح (مركب حرفي) م ظ (مركب

---

(1) E. Bach, *Introduction aux grammaires transformationnelles*, p 34.

ظرفي)، ويمكنها أن توجد على يمين أو يسار السهم. وقد يطلق على المفردات المساعدة الرموز المقولية *Symboles catégoriels*، وهي تطابق المقولات التي تم وضعها في الأنحاء التقليدية واللسانيات الحديثة على حد سواء مثل: فعل – اسم – صفة – حرف – ظرف. أو المركبات التي تتشكل منها مثل: المركب الفعلي، المركب الاسمي، المركب الحرفي، المركب الظرفي....

وتتكون المتتاليات غير النهائية من عناصر تنتمي إلى مجموعة المفردات المساعدة، بينما تنتمي وحدات المتتاليات النهائية إلى المفردات النهائية.

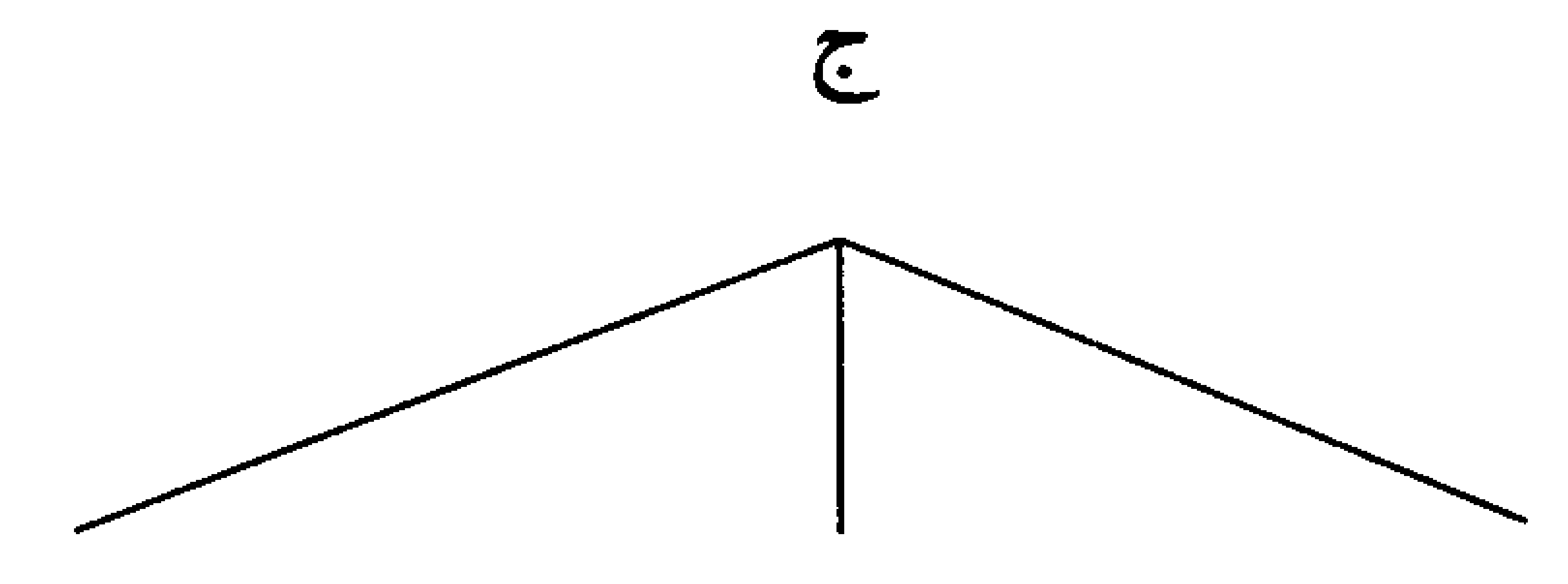
5-1-3- القيود على قواعد إعادة الكتابة

تخضع قواعد إعادة الكتابة لمجموعة من القيود نذكر منها[1]:

- **أولاً**: إن ج رمز الجملة لا يخضع لقواعد إعادة الكتابة. إنها رمز أولي *symbole initial* معطى مباشر في دخل القواعد المركبية. وج (جملة) غير مشرف عليها على الأقل في النماذج التوليدية الأولى وتعد منطلقا لكل قواعد إعادة الكتابة الأخرى[2].

ج ⟵ ف + م س1 + م س 2

وهو ما يمكن توضيحه شجريا:



- **ثانياً**: إن الرمز ص في القاعدة التالية يجب أن يكون غير فارغ:

- ص ⟵ س

إنه دخل القاعدة، وبالتالي لا يمكنه أن يكون متتالية، (أ+ ب) أو رمزا واحدا فارغا، بل يجب أن يكون عنصرا واحد ا غير فارغ. إن قاعدتين مثل:

- أ + ب ⟵ ن

أو

---

(1) *Ibid, p 54.*

(2) تجدر الإشارة إلى أن ج ستصبح بدورها عنصرا تكراريا؛ وبالتالي ستصبح قابلة لأن تظهر يشرف عليها هي الأخرى مثل باقي الرموز المقولية؛ سواء في قواعد إعادة الكتابة أو في التصوير الشجري الواحد. (انظر الفصل المتعلق ببنية الجملة في النماذج التوليدية).

- أ + ب ⟵ د + هـ

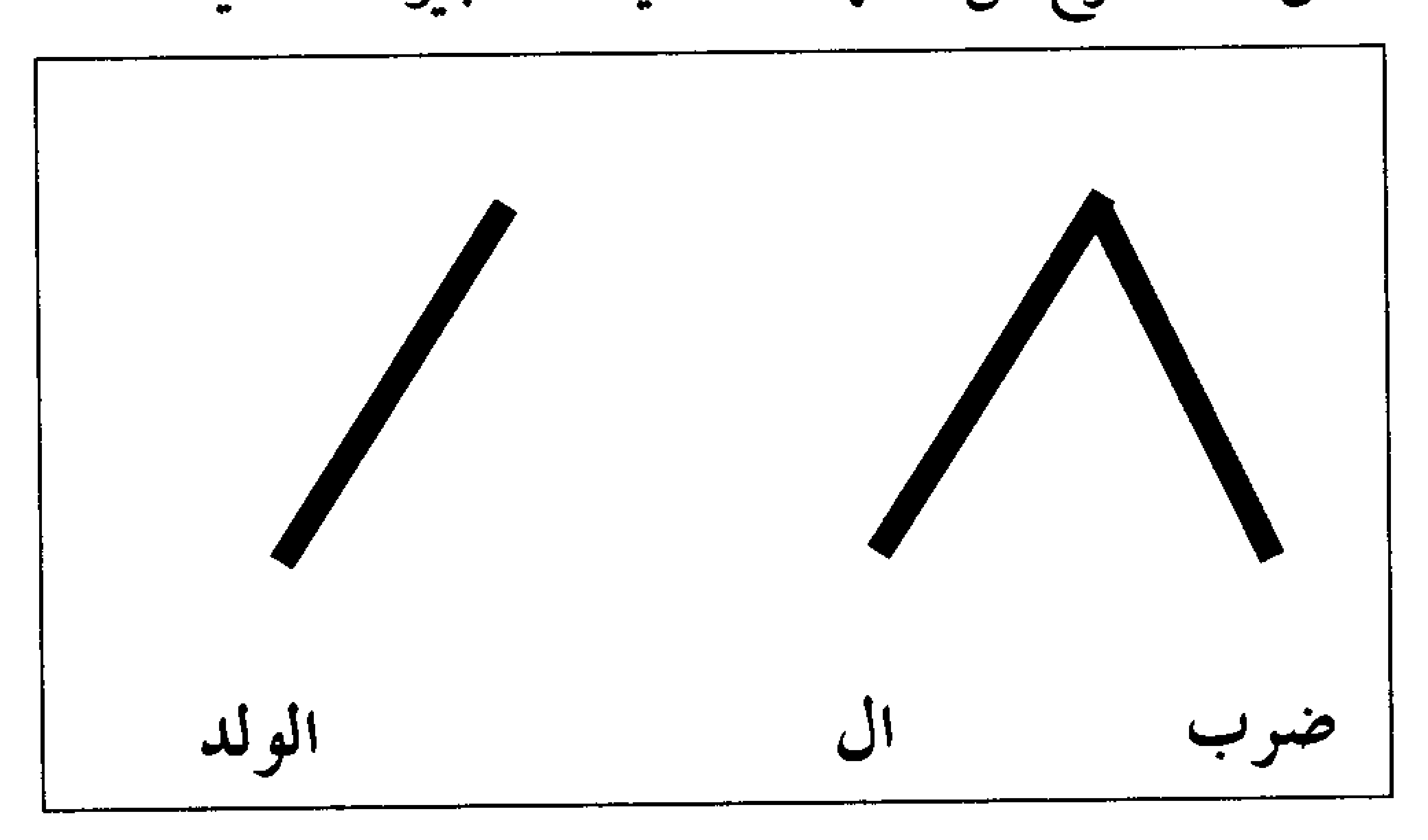
أو

- أ + ب ⟵ د

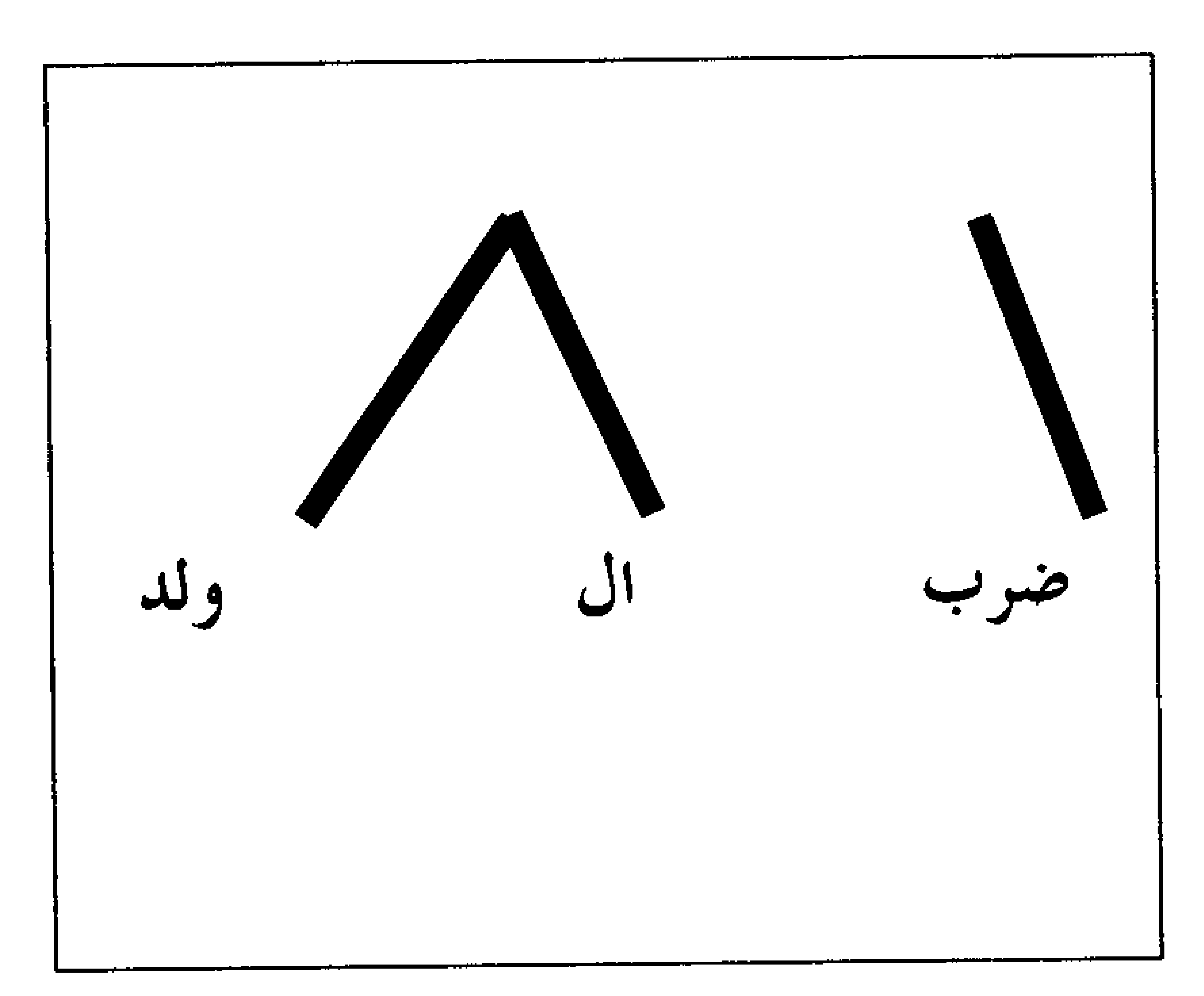
غير ممكنة، إذ لا يمكن تفريع أو إعادة كتابة أكثر من رمز واحد في القاعدة الواحدة. لنفرض لغويا هذه القاعدة وهي غير ممكنة من حيث المبدأ:

- ف + س ⟵ ضرب + ال + ولد

إن قاعدة من هذا النوع من شأنها أن تعطينا التشجيرات التالية:



وكذلك:



ولا شك أن في هذا النوع من التشجير كثيرا من الالتباس ولا يقدم التوضيحات الكافية؛ فهو لا يحدد، مثلا، مسألة الإشراف بكيفية دقيقة.

- رابعاً: إن التبادلات من نوع:

أ ← ب+ ن أو ن + ب

غير مسموح بها في المستوى اللغوي أو لنقل إنهما بنيتان مختلفتان. إن البنية:

- م ح ← ح+ م س

مختلفة عن البنية:

- م ح ← م س+ح

وغير متساوية معها. فوجود حرف الجر قبل الاسم ليس هو وجوده بعده. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المضاف والمضاف إليه للصفة والموصوف وللمعطوف والمعطوف عليه وهكذا.

- خامساً: إن س في القاعدة: ص ← س يمكنها أن تكون رمزاً واحداً أو متتالية من الرموز ولا يمكنها أن تكون فارغة؛ ذلك أن قواعد إعادة الكتابة بطبيعتها قواعد توسيع وامتداد؛ أي أنها تهدف إلى تعويض عنصر بآخر، وبالتالي لا يمكن لقواعد إعادة الكتابة أن تؤدي إلى محو أو إزالة عنصر من العناصر مهما كانت طبيعته[1].

ويختلف الأمر بالنسبة إلى القواعد التحويلية التي يمكن أن تحذف عنصراً أو أكثر من البنية وفق شروط محددة. وعموماً فإن القيود السابقة تسهم بالإضافة إلى القيود على الشجرة في جعل التمثيل المبياني شكلاً واضحاً يزول معه كل التباس أو غموض في القراءة.

5-1-4- القواعد السياقية والقواعد غير السياقية

إن القيود السالفة تظل غير عملية إذا لم نضف إليها تمييزا آخر يتعلق بطبيعة قواعد إعادة الكتابة نفسها، ذلك أن قواعد إعادة الكتابة نوعان[2]:

- قواعد مستقلة عن السياق *Contexte- free* (CF)
- قواعد خاضعة للسياق *Contexte- sensitive* (CS)

يقوم التمييز بين هذين الصنفين من القواعد على أساس واحد هو مراعاة قواعد الكتابة لما يحيط بالرموز المعاد كتابتها من رموز؛ والمقصود تحديدا ما يجاورها من رموز أثناء إعادة الكتابة حتى

---

(1) *Ibid, p 53.*

(2) الواقع أن هذا التقسيم يصدق أيضا على الأنحاء التي قسمت إلى نوعين: أنحاء سياقية أي أن قواعدها تراعي السياق اللغوي التي ترد فيه الوحدات المكونة للجملة التي يعاد كتابتها، وأنحاء غير سياقية، وهي التي لا يراعى في توليد جملها السياق اللغوي الذي ترد فيه الوحدات. نقول مثلا إن نحو الحالات المتناهية نحو غير خاضع للسياق، وهذا ما يسمح بتوليد جمل غير نحوية...

يمكن للقواعد أن تنتج جملاً مطابقة للاستعمال في لغة معينة. وعلى هذا الأساس نقول إن القواعد المستقلة[1] عن السياق *Règles indépendantes du contexte* قواعد يتم إجراؤها بصرف النظر عن السياق الذي نعيد فيه كتابة هذه القواعد ودون أدنى اهتمام بالعناصر المتواجدة في سياق العنصر المعاد كتابته. أما القواعد الخاضعة للسياق فتأخذ بعين الاعتبار إطار السياق الذي سيدرج فيه العنصر المعاد كتابته. وقد مر بنا ضمن رموز النسق الصوري زمر تفريع عنصر ما في سياق عنصر آخر. فالقاعدة:

- أ ← ب

قاعدة مستقلة عن السياق إذ يمكن إعادة كتابة الرمز أ بالرمز ب بصرف النظر عن المحيط الذي يمكن أن يظهر فيه الرمز ب. أما القاعدة:

- أ ←ب / — س

فهي قاعدة سياقية لأنها تشترط تفريع أ إلى ب في سياق محدد يكون فيه ب متبوعا بـ س، أما القاعدة المتعلقة بالفعل المتعدي فهي قاعدة خاضعة للسياق ويمكن كتابتها على الشكل التالي:

- ف ← ف ع $_1$/ ــ م س $_1$+ م س$_2$

(ف ع = ف متعدي والرقم 1 يشير للفعل المتعدي للمفعول الواحد)

تقرأ هذه القاعدة على النحو الآتي: في السياق الذي يكون فيه الفعل متبوعاً بالمركب الاسمي 1 والمركب الاسمي 2، وذلك في حالة تعدي الفعل لمفعول به واحد. (ـــ: يجب إبداله ب فعل متعدي).

أما قاعدة الفعل اللازم فهي قاعدة مستقلة عن السياق ويمكن كتابتها على النحو التالي:

- ف ← ف ل+ م س+ م س2 +(م س 3)

وتبدو القواعد الخاضعة للسياق ذات أهمية قصوى في توليد الجمل الصحيحة تركيبياً ودلالياً؛ لأنها تمكن من التطابق التام بين مكونات الجملة كالمطابقة بين الفعل وفاعله في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع وما شابه؛ ذلك لأن هدف النحو هو أن يولد الجمل النحوية فقط.

من القواعد الخاضعة للسياق في اللغة العربية تلك التي نلاحظها في سلوك بعض الأفعال. فالفعل إذا تقدم على فاعله وجب أن يطابقه في النوع:

7)- قام الأولاد

8)- قامت البنت

9)- قامت البنات

---

(1) *N.Chomsky et Miller, L'analyse formelle des langues naturelles, p 49.*

10)- قام الولد

وبالتالي فإن نحوا توليديا للغة العربية يجب أن يراعي مثل هذه الأمور. والواقع أن هذا القيد على قواعد إعادة الكتابة يجعل من النحو الذي يقدم قواعد سياقية نحواً ذا قوة توليدية أكثر من النحو غير الخاضع للسياق الذي لا يمكنه أن يأخذ بعين الاعتبار كليا وصف خصائص البناء التركيبي في اللغة الطبيعية، وبالتالي فإن النحو السياقي له قدرة توليدية أقوى.

5-1-5- تكرارية القواعد

يؤكد التوليديون على الطابع الإبداعي والخلاق للغة وذلك بالرجوع إلى الملكة اللغوية التي تجعل كل فرد متكلم قادرا على توليد وتأويل مالا حصر له من الجمل، بواسطة قواعد محدودة العدد. إن النحو بهذا المعنى، آلية تتصف بتكرارية قواعده؛ أي بإمكانية توليد جمل من اللغة تكون دائماً جديدة. ويراد بتكرارية القاعدة *récursivité des règles* استعمالها اللامنتهي.

يمكن تلخيص هذه التكرارية داخل البنيات اللغوية في كون العنصر الواحد يكون قابلا للاستعمال أكثر من مرة، وأن الرمز المقولي الواحد (ف/ م س/ حرف/ صفة) يمكن استعماله داخل القواعد بكيفية لامتناهية، وبالتالي يمكنه أن يظهر في يمين السهم ويساره داخل المجموعة نفسها من قواعد إعادة الكتابة.

- م س ← معرف+ س+ مركب حرفي
- م ح ← حرف+ م س
- م س ← معرف + س

من خلال هذه القواعد يتضح الاستعمال التكراري لمقولتي الاسم والحرف. فهما قابلتان للاستعمال بكيفية لامتناهية. فهذه التكرارية في القواعد تطابق ما يلاحظ حدسيا في البنيات اللغوية نفسها، حيث إن بعض مكونات الجمل، يمكن أن تتكرر بكيفية لا محدودة كما هو الحال في الصفات والموصولات والمعطوفات والجمل المدمجة.

لنلاحظ المثال التالي:

11)- سرق ناقوس كلب حارس العمارة الكائنة بالحي الحسني الموجود بالدار البيضاء بالمغرب بإفريقيا الشمالية بالعالم العربي.

فالتكـرارية في هذا المثال تتعلق بالمركب الحرفي الذي يمكن إعادته في اللغة العربية إلى مالا نهاية؛ إذ لا يوجد من حيث المبدأ قاعدة تركيبية تمنع إطالة المركب الحرفي في اللغة العربية. وكما تتكرر المركبات الحرفية والوصفية.

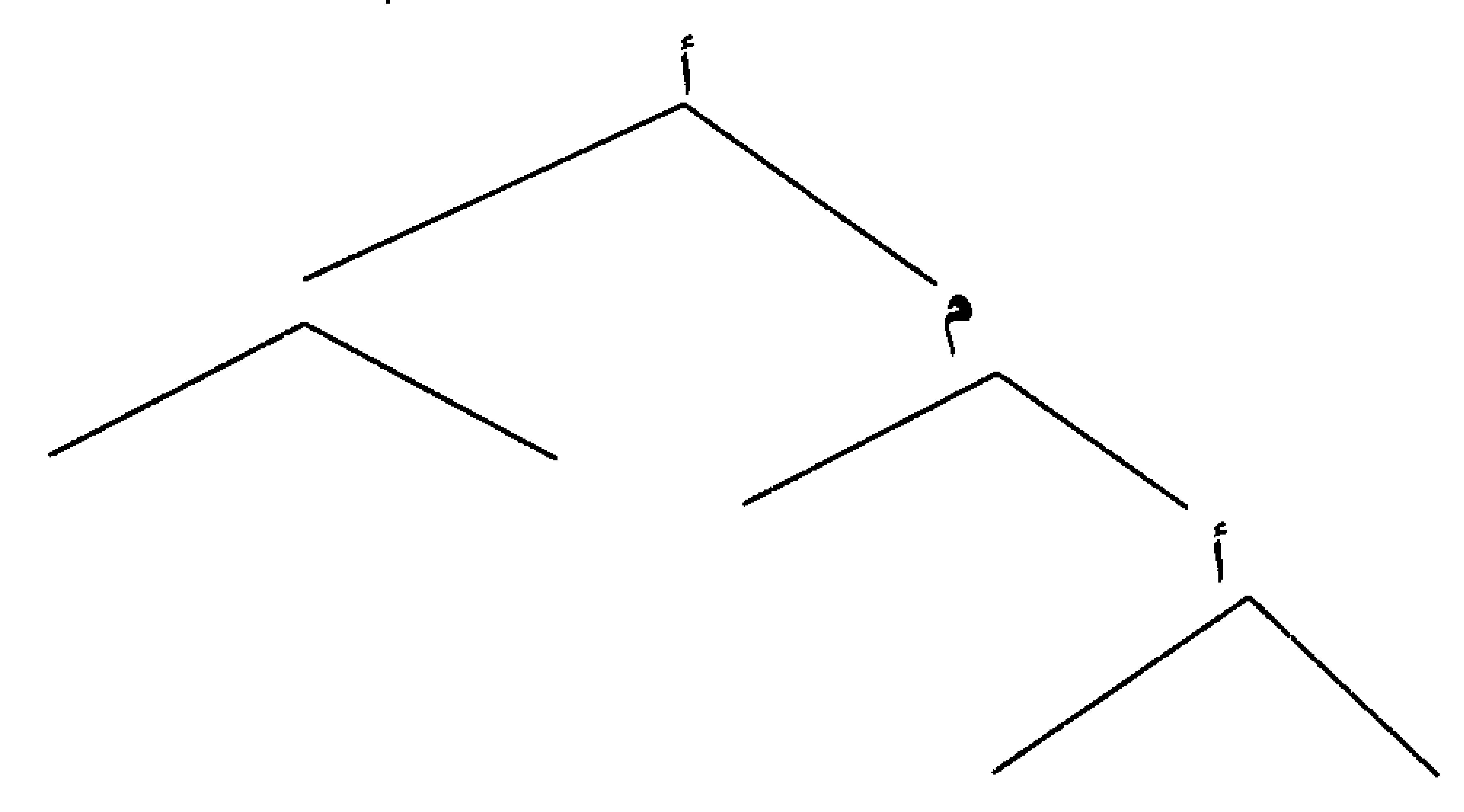
وفي المـثال 12 نجـد تكـرارية قد تكون لا محدودة للموصول. ويمكن للجمل الموصولة أن تتكرر داخل البناء الأساس الواحد أو الجملة النواة المنطلق منها، مما يجعل التركيب متداخلاً:

12)- جاء الولد الذي أبوه يعمل في فرنسا الذي نجح أخوه في الامتحان المؤهل لوظيفة عامل بالجماعة الحضرية الواقعة في تراب عمالة الفداء.

نلاحـظ الظاهـرة نفـسها في روايـة الحديث النبوي الشريف وكيف أن العنعنة في إسناد الحديث يمكن أن تطول دون أن يكون هناك حد مضبوط للعدد المروي عنه.

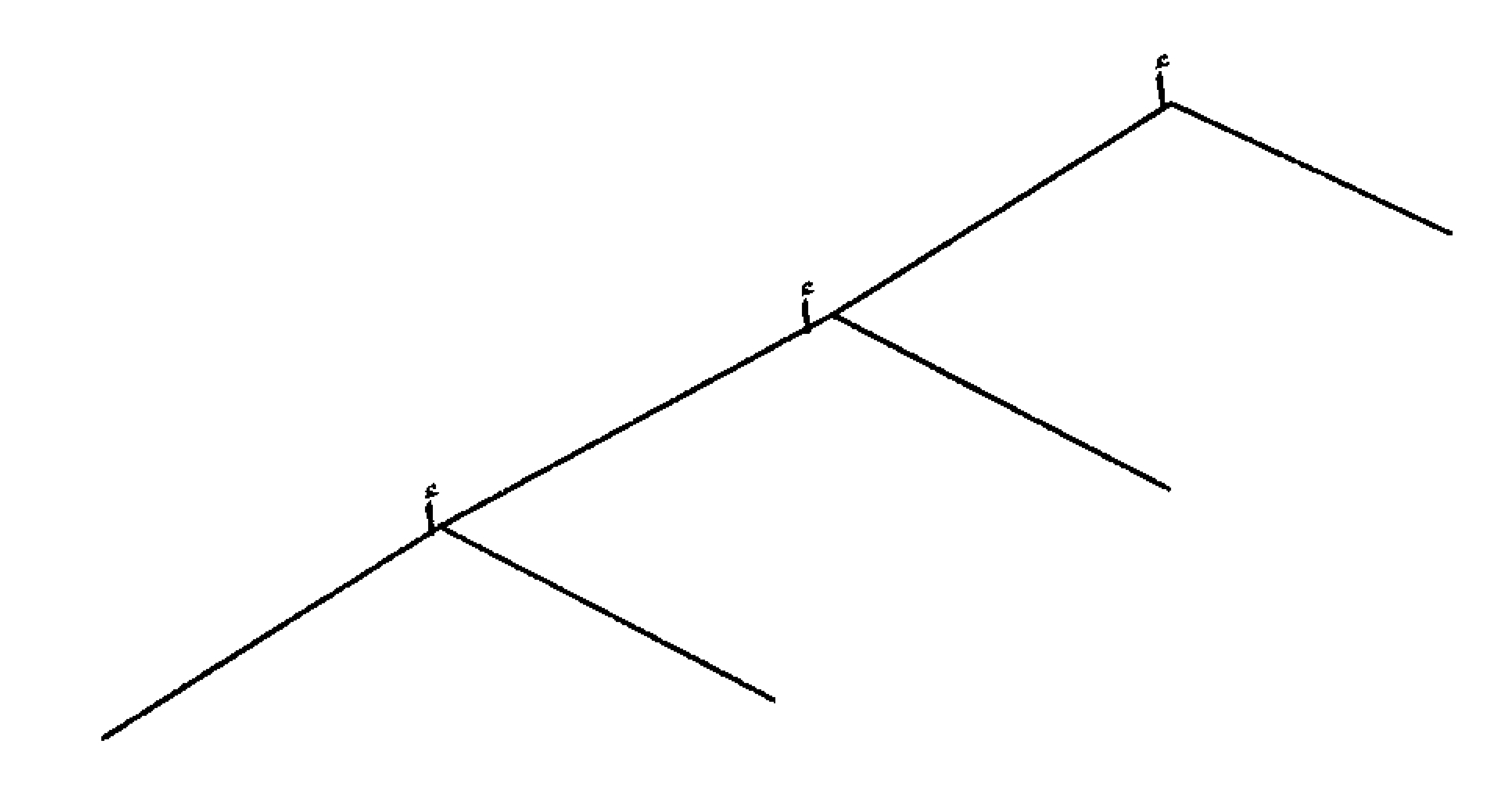
يفترض تشومسكي[1] وجود ثلاثة أنواع من التكرارية:

- التكرارية على اليمين *à droite récursivité* ويصورها الرسم:



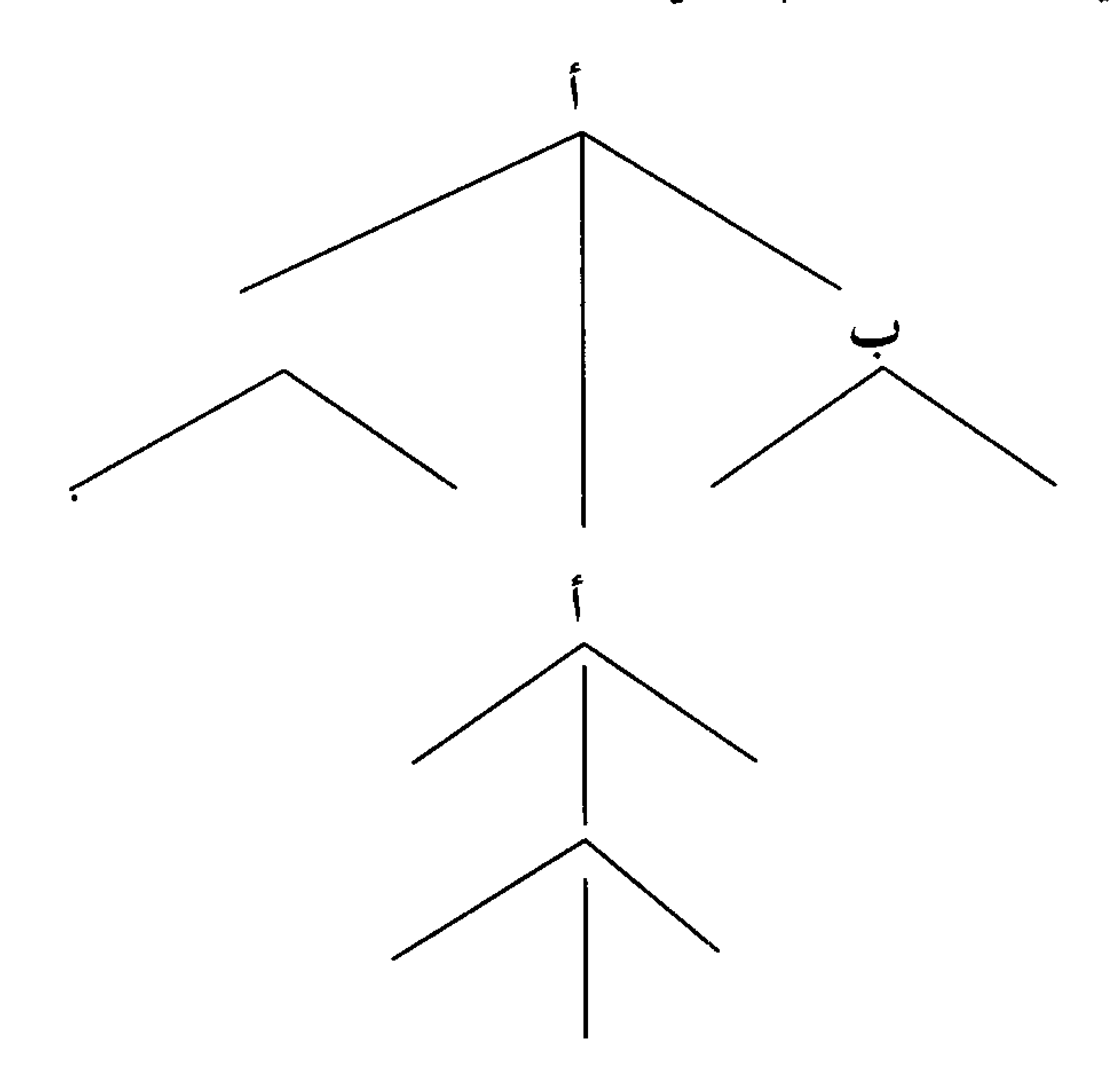
فالمقولة المكررة هي: أ

- التكرارية يسارا ويصورها الرسم التالي:



(1) *N.Chomsky et Miller, L'analyse formelle des langues naturelles, p 24.*

-التداخل الذاتي ويجسدها الرسم التالي:



5- 1-6- التفريع

تنتج قواعد إعادة الكتابة متتاليات مرتبطة بتشجير أو مشجر معين. إن هذا الإنتاج هو ما يطلق عليه التفريع أو الاشتقاق *dérivation*؛ أي التطبيق الفعلي للمؤشرات المركبية *indicateurs syntagmatiques*، وبعبارة أخرى؛ فإن التفريع هو تتابع سلاسل الرموز التي تنتجها قواعد إعادة الكتابة، آلياً انطلاقاً من الرمز الأولي ج (جملة) إلى المتتالية المطلوبة وذلك بالتطبيق المتتابع والمتتالي للقواعد الواحدة تلو الأخرى مع الحرص على عدم تطبيق أكثر من قاعدة واحدة في كل مرة. ومن قاعدة مركبية على أخرى لا يؤخذ بعين الاعتبار القواعد السابقة. إن مجموع التفريعات يشكل ما يمكن تسميته بالمسار التفريعي *Parcours dérivationnel* أو التاريخ التفريعي *Histoire dérivationnelle* للجملة.

ويمكننا أن نطبق مجمل الأفكار والمفاهيم التي تحدثنا عنها في هذا الفصل من خلال قواعد إعادة الكتابة التالية: جملة بسيطة من اللغة العربية:

13)- ودع الأب ابنه

لدينا:

- أولا: المفردات النهائية التالية:

ودع، أب، ابن، ال، هـ،

- ثانيا: المفردات المساعدة أو الرموز المقولية:

فعل، اسم، معرف، ضمير، م س

- ثالثا: رمز السلسلة +

- رابعا: ≠ رمز الحدود الفاصلة بين الجملة أو بين وحداتها.

- خامسا: من الرمز الأولي ج.

- سادسا: يمكننا أن نضع القواعد المركبية التالية (دون الدخول في التفاصيل والجزئيات التي تتطلب دراسات معمقة وليس تحليلا بسيطا وتقريبيا كما نفعل هنا.

1)- ج ← ف + م س1 + م س 2

2)- ف ← مادة { زمن / عدد / جنس }

3)- مادة ← و/ د/ ع

4)- زمن ← ماضي

5)- جنس ← مذكر

6)- عدد ← مفرد

7)- م س ← معرف + س

8)- س ← { س / ضمير } { جنس / عدد }

9)- اسم ← { س / ضمير }

10)- جنس ← مذكر

11) - عدد ← مفرد

12)- معرف ← ال

13)- س ← أب

14)- س ← ابن

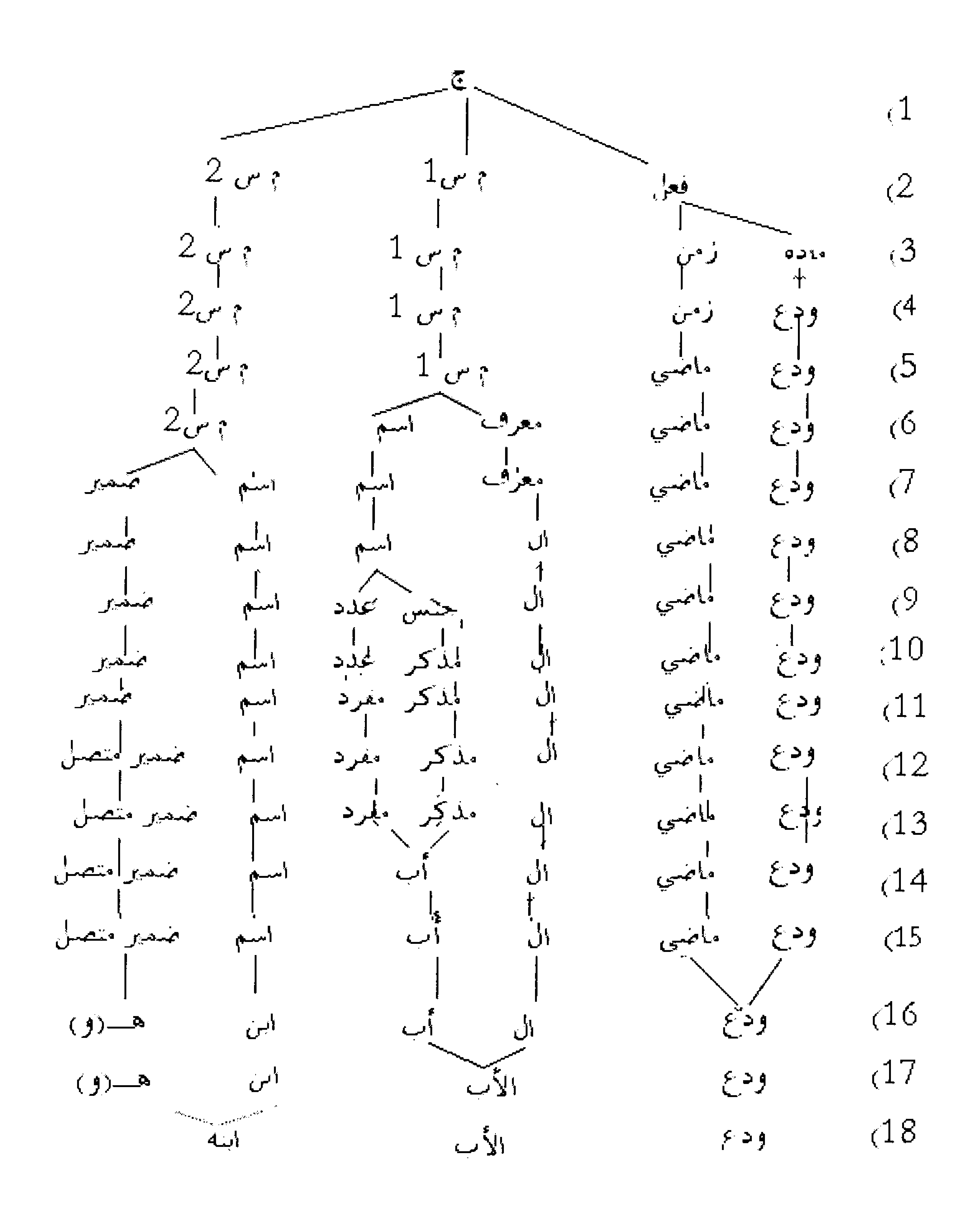
15)- ضمير ← هو

- سابعا: نقوم بتطبيق القواعد المركبية بكيفية تدريجية:

1- ج
2- ف+ م س 1+ مس 2
3- مادة + م س 1 + م س 2
4- ودع + زمن + جنس + عدد + م س 1 + م س 2
5- ودع + ماضي + جنس + عدد + م س 1 + م س 2
6- ودع + ماضي + مذكر + عدد + م س 1 + م س 2
7- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + م س 1 + م س 2
8- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + معرف + س + م س 2
9- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + ال + س + م س 2
10- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أب + م س 2
11- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أب + معرف + س 2 + م س
12- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أب + (نسبة) + س 2 + م س
13- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أب + (نسبة) + ابن + ضمير
14- ودع + ماضي + مذكر + مفرد + ال + أب + (نسبة) + ابن + هو

- ثامنا: نضع التشجير المناسب للقواعد المركبية السابقة، مع مراعاة أننا نطبق تباعا قاعدة إعادة كتابة واحدة فقط. وفيما يلي صورة تقريبية لما يمكن أن تكون عليه القواعد السابقة[1]:

(1) الأمثلة المقدمة من اللغة العربية هي صورة تقريبية للتوضيح وليس لها أي بعد نظري؛ لأن هذا البعد يتطلب دراسات معمقة ودقيقة، تبين بالتحديد طبيعة المقولات والقواعد المناسبة لإعادة كتابتها وتفريعها، وهذا ما لا نتوفر عليه راهنا. ويلاحظ أن هناك اختلافات كبيرة بين الدارسين العرب في هذا الشأن. ولعل أبرز اختلاف في هذا السياق على وجه التحديد هو الإجابة عن السؤال التالي: هل تتوفر اللغة العربية عل المركب الفعلي؟ ما أوجه الاختلاف بينه وبين المركب الفعلي في اللغات الهندو أوروبية؟ كيف نمثل للضمائر المتصلة بالفعل في جمل مثل الأولاد جاؤوا؟ ما الفرق بين الفاعل والمبتدإ في جملتين مثل جاء الولد والولد جاء. كل هذه القضايا وغيرها ليس حولها إجماع؛ وإنما هناك افتراضات جزئية هنا وهناك. والأمل معقود على الأجيال القادمة للحسم في مثل هذه المنطلقات الأساس.



- **ملحوظة: بنية الكلمة وكيفية التمثيل لها**

ليس في الأدبيات اللغوية العربية الحديثة أي اتفاق حول تصوير بنية الكلمة والكيفية التي يمكن أن «تعالج بها الكلمة العربية وصورتها والمبادئ التي تضبط سلامة تكوينها. وهذه الثغرة في علم العربية (...) يوازيها كثير من الخلط وعدم الوضوح في التنظير للكلمة في البحث اللساني بصفة عامة

وعدم الاتفاق على مسلمات في خصوص التمثيل لها»[1] لهذه الأسباب ولكي نجنب القارئ هذه الاختلافات التصورية التي ليس هنا مجال عرضها، نكتفي بتقديم أمثلة مبسطة جدا، دون مراعاة للجانب النظري[2] المتعلق بالطبيعة الصرفية للكلمة العربية، رغم ما في ذلك من أثر سلبي على المهتم بتطبيق اللسانيات على اللغة العربية.

بصفة عامة، ودون الدخول في التفاصيل يمر تكوين الكلمة العربية في أبسط صورها ولتكن اسما أو فعلا أو صفة عبر مراحل: الجذر والجذع والكلمة. يتكون الجذر من ثلاثة صوامت وهي عبارة عن مادة ذات دلالة عامة نجدها في كل الكلمات المشتقة من هذا الجذر. وحين يفرغ الجذر في قالب صرفي أو ما يعرف بالوزن نحصل على الجذع أو ما يسميه البعض الصوغ أو "الصياغة" وهو وضع جذر الكلمة في صيغة صرفية للدلالة على معنى صرفي معين[3]. ويصبح الجذع كلمة إذا كان متصرفا (ضَرَبَ) بمفردها تدل على الماضي والمبني للمعلوم. وقد تلصق بالجذع عناصر أخرى تكون سابقة عليه أو لاحقة به أو تتوسطه للدلالة على التحديد أو النوع والعدد وغير ذلك وهو ما نطلق عليه بصفة عامة الإلصاق *Affixation*. ومن العلامات (سوابق ولواحق) التي تلصق بصفة عامة بالكلمة "الاسم" في اللغة العربية:

± ال = [التعريف] أو [التنكير] كما تدل على العهد والجنس والاستغراق وعلى العدد المفرد.

{ ان ، ين ، ون، ين ات } = [مثنى] للدلالة تباعا على العدد مثنى وجمعا للمذكر والمؤنث السالمين في حالة الرفع والنصب والجر.

± ة = الجنس المؤنث

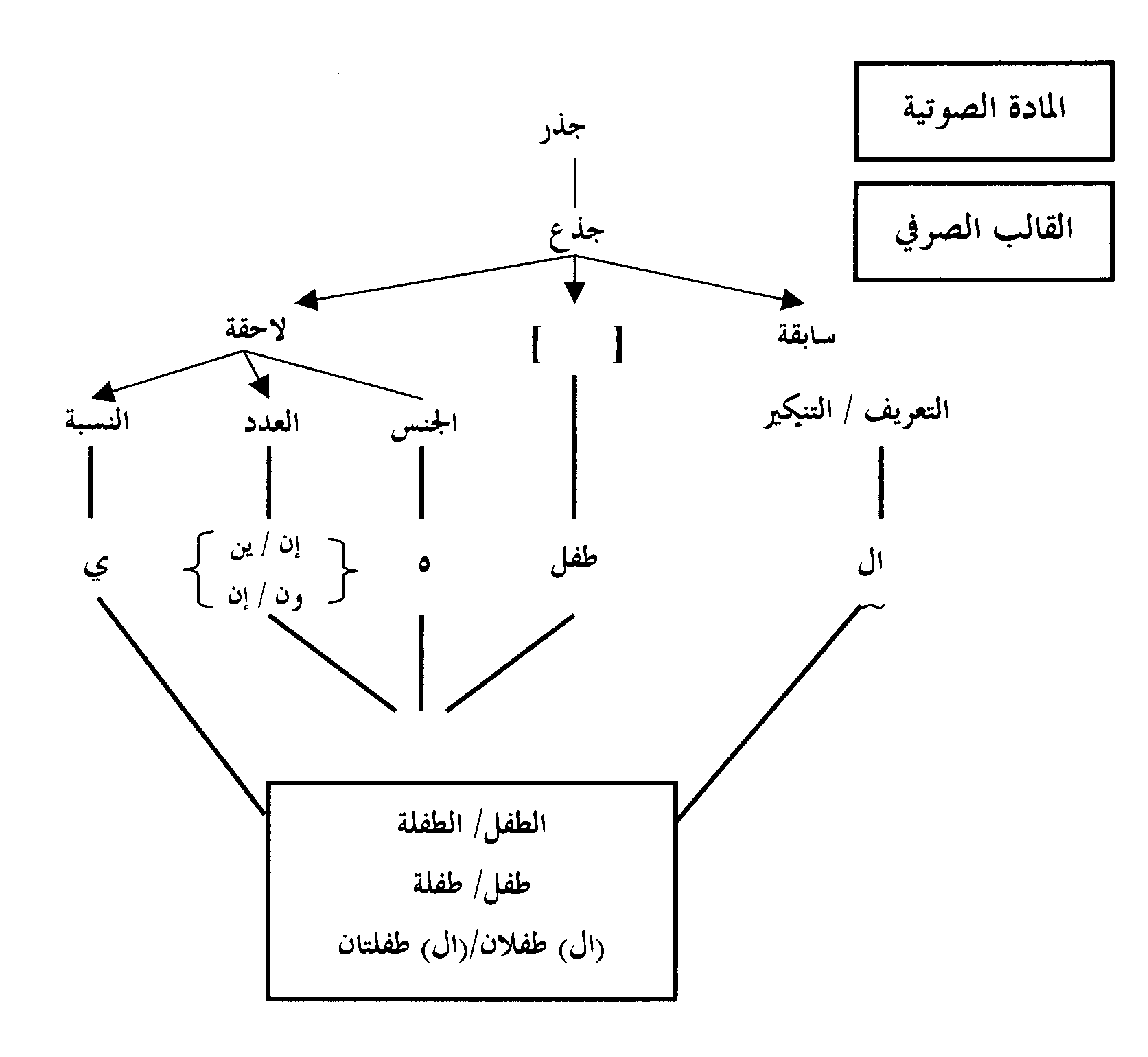
ياء النسبة

ويوضح الرسم التالي هذه الأمور مجتمعة:

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 37.

(2) للاطلاع على رؤية متكاملة عن بناء الكلمة في اللغة العربية من منظور توليدي يمكن الرجوع إلى: عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، وخصوصا الفصل الثاني ص 37 وما بعدها.

(3) محمد محمد يونس علي، الميسر في فقه اللغة المطور، ص 42.



وواضح أن هذا البناء لا يتم بطريقة خطية تسلسلية (الصرف السلسلي) كما أنه ليس من الضروري أن تتحقق كل السوابق واللواحق مرة واحدة وبالنسبة إلى كل الجذوع، بل يمكنها أن تكون في توزيع تكاملي أو أن يكون الجمع بالزيادة في المفرد بل أحيانا بكسر البنية (طفل / أطفال).

ما يهمنا من هذا أن نمثل بكيفية مبسطة وواضحة للكيفية التي يتم بها تفريع القواعد المركبية التي تتضمن بعض الكلمات مثل الأسماء والأفعال والصفات والتمثيل الشجري لها. أما الحروف والظروف فلا تطرح فيما يبدو أي مشكل يذكر. ما يهمنا كذلك من هذا التقديم هو أن القواعد التي كانت تقوم بدور الإلصاق في هذه الفترة من تاريخ النظرية اللسانية التوليدية؛ أي إضافة الملحقات من سوابق ولواحق وأواسط إلى الكلمة هي قواعد تحويلية تسمى تحويلة الإلصاق التي حدد دورها في تكوين الكلمة/ ات التي بدونها لا يستقيم البناء التركيبي[1].

---

(1) نشير مرة أخرى إلى أن تحاليل عبد القادر الفاسي الفهري حول بناء الكلمة في اللغة العربية تقع في إطار توليدي متطور قياسا إلى ما نحن بصدده الآن. فهذا التقديم لبنية الكلمة ومحاولة التمثيل لها محكوم بالإطار التوليدي التحويلي الذي كان معروفا ما بين *1957* و *1965*. لذا وجب التنبيه.

الفصل السادس

النماذج التوليدية الأولى

1- نموذج البنيات التركيبية

6 - 1 - البنيات التركيبية

الحديث عن النظرية التوليدية لا يعني الحديث عن نموذج واحد وموحد متجانس ومتكامل. فالنحو التوليدي ليس نموذجا واحدا، بل هو نماذج وتيارات وتصورات مختلفة داخل التصور نفسه، تبلورت في كتابات مختلفة غير كتابات تشومسكي. وحتى يتسنى للقارئ متابعة التطورات التي عرفها النحو التوليدي وإدراك أبعادها النظرية والمنهجية على الوجه الأكمل، نقترح تحليلا أوليا للتحولات التصورية في النظرية التوليدية ما بين (*1957* و*1965*) على أن نعود في فصول لاحقة لمتابعة تفاصيل هذه التحولات في مستوى المفاهيم وأساليب التحليل اللساني الذي اتبعه التوليديون.

يعد كتابه "**البنيات التركيبية**" الصادر سنة (*1957*) انطلاقة ما سمي في الأدبيات اللسانية المعاصرة بالنحو التوليدي التحويلي؛ سعى فيه صاحبه إلى تجاوز قصور النحو المركبي الذي كان سائدا في الخمسينيات من القرن العشرين؛ وتطعيمه بمكون جديد هو المكون التحويلي.

يطرح تشومسكي في كتاب البنيات التركيبية جملة من الأسئلة والأجوبة عن طبيعة المعرفة عند المتكلم، وعن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها النحو ليتمكن من وصف ما يملكه المتكلم من قدرة لسانية تتميز بالإبداع والتجدد.

ويمكن القول بأننا قدمنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب نظرة عامة وكافية عن الأسس النظرية والمنهجية التي قامت عليها النظرية التوليدية وموقفها من جملة من القضايا المحورية التي كانت سائدة في الدرس اللساني الوصفي الأمريكي إبان منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. غير أن ثمة جملة من القضايا النظرية التي ظلت معلقة لم يتمكن نموذج البنيات التركيبية من الإجابة عنها، لأنها طرحت بكيفية غير واضحة وغير شاملة؛ وهذا ما أثار جدلا نظريا واسعا في الأوساط اللسانية التوليدية نفسها. وقد أسهم النقاش الذي تبع ظهور كتاب تشومسكي سنة (*1957*) في توضيح جوانب هامة من النظرية التوليدية جمعها كتاب تشومسكي الهام: **مظاهر من النظرية التركيبية** الصادر سنة (*1965*) وهو الكتاب الذي يشار إليه بالنموذج المعيار.

وقياسا إلى نموذج البنيات التركيبية يعد النموذج المعيار أكثر وضوحا وعمقا في تناول القضايا اللسانية من وجهة نظر توليدية تحويلية، بل إنه أكثر نضجا من الناحية التصورية العامة، لأنه يتضمن الإطار العام للنظرية التوليدية في أبعادها المختلفة وعلاقاتها وموقفها من العديد من القضايا اللسانية الجوهرية، علاوة على جملة من المفاهيم النظرية والإجرائية التي ستشكل أساس التصور التوليدي؛ وبه عرفت واشتهرت مثل التقسيمات المعروفة: **قدرة إنجاز وبنية عميقة بنية سطحية والكليات اللغوية وعلاقة الدلالة بالتركيب** ودور **التركيب في توليد الجمل واستقلالية التركيب** وغيرها من القضايا الهامة التي تسم المقاربة التوليدية إلى اليوم.

وسنحاول فيما يلي أن نعرض لمجموعة من هذه التصورات الأساسية الواردة في كل من **البنيات التركيبية ومظاهر من النظرية التركيبية:**

- ما هي أهم المضامين التصورية في النموذجين؟
- ما الفرق بين التصورات الواردة فيهما؟
- ما مبررات الانتقال من نموذج الأول إلى النموذج الثاني؟

6-1-1- قواعد إعادة الكتابة

يعد النحو المقترح في النموذج الأول في النظرية التوليدية نحوا تركيبيا صرفا سار فيه تشومسكي على نهج النحو المركبي- المعروف بالتحليل إلى المكونات المباشرة- في كثير من الأمور النظرية والإجرائية. ويكمن إسهام تشومسكي في هذا النموذج في أمرين اثنين على الأقل:

- أولا: الصياغة الصورية التي اقترحها تشومسكي لمختلف الاتجاهات اللسانية الوصفية الأمريكية.
- ثانيا: تجاوز مظاهر قصور النموذج المركبي؛ وذلك بإدماج القواعد التحويلية في تحليل بنيات الجملة.

من المعلوم أن "النموذج المركبي" يجعل من الجملة المستوى الأفضل لكل تحليل لساني بحيث يحللها، كما مر بنا، وفق مجموعة من الإجراءات المضبوطة ويصور علاقاتها في تمثيلات مبيانية محددة. إلا أن هذا النوع من الأنحاء لا يقدم معلومات كافية عن البنية الداخلية للجملة؛ لأنه يكتفي بدراسة ما هو ظاهر في البنية. ومن هنا نفهم قصوره في الوقوف على طبيعة ظواهر لغوية عامة مثل:

- **الالتباس**
- **نوع الجملة**
- **العلاقة بين الجمل**

وغيرها من الظواهر اللغوية.

لقد حافظ نموذج البنيات التركيبية على كثير من سمات وخصائص النموذج المركبي مع تغيير جذري في بعض وظائف ومهام القواعد المركبية التي يتضمنها، ومن ذلك مثلا ما سمي بقواعد إعادة الكتابة. فمن المعروف أن مهمة هذه القواعد تنحصر عند اللسانيين الوصفين، في وصف الجمل المحققة فقط؛ أي أن هناك مطابقة تامة بين القاعدة التركيبية والجملة الموصوفة التي تنتمي لمتن لغوي محدد. أما في النموذج التوليدي فقد أصبح هدف قواعد إعادة الكتابة وصف كل الجمل المتوافرة على البنية نفسها دون تحديد للمتن اللغوي الذي تنتمي إليه، بل بالرجوع إلى حدس المتكلم للكشف عن طاقة اللغوية المتجددة. إن التقعيد الجديد للمركب الاسمي لا يمدنا بقواعد محددة تنحصر في مركب اسمي بعينه، بل يجب أن تكون القواعد المقترحة قادرة على تحليل كل المركبات الاسمية الممكنة في اللغة الموصوفة، وهذا يعني مبدئيا أن بإمكانها أن تحلل عددا لامنتهيا (لا محدودا) من المركبات الاسمية. وبعبارة أخرى، فإن القواعد ينبغي أن تتسم بطابع التعميم الذي يفرض على النظرية النحوية مراعاة حدس المتكلم، الذي يمكن صاحبه من القدرة على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية، وليس المتن المحدد في الزمان والمكان. ويلاحظ في هذا التوظيف الجديد للقواعد تأثير مفهوم التكرارية (البرهنة بالخلف *(démonstration par absurdité* المستعمل في الرياضيات، والذي يمكن تطبيقه على قواعد اللغة حيث يمكن للقاعدة الواحدة أن تولد عددا لا متناهيا من الجمل على شكل تكرار (**ما يصدق على الخاصية1 يصدق على الخاصية ن**).

ومن وظائف قواعد إعادة الكتابة في نموذج البنيات التركيبية أيضا أنها أصبحت تقوم بوظيفة الملء المعجمي *insertion lexicale*، الذي يقضي بإعطاء الرموز المقولية ما يلائمها من مفردات نهائية؛ أي الوحدات المعجمية المناسبة.

ويتم الملء المعجمي في البنيات التركيبية بواسطة قاعدة من نوع:

- محدد ← ال
- اسم ← {ولد، كتاب ، قلم }
- فعل ← { أكل ، قرأ، كتب}
- حرف ← {في ، من ، على}

وقد سبق لنا تحليل هذا النوع من القواعد في الفصل المتعلق باللغة الصورية.

6-1-2- المكون الجديد: التحويلات

إن هدف التحليل للمكونات المباشرة ينبغي أن يصبح، بحسب تشومسكي، صياغة مجموعة من القواعد التفسيرية القادرة على توليد الجمل النحوية والمقبولة، كما يستطيع أن يفعل ذلك كل متكلم أو مستعمل عادي للغته. إن هدف النحو لم يعد يقف عند حدود إحصاء دقيق لمكونات الجملة وتجزيئها من أكبر مكوناتها المباشرة إلى أصغرها، بل بالقدرة على تقديم وصف دقيق وشامل لبنيات الجمل اللغوية في مختلف حالاتها. يتعلق الأمر إذن، بتصوير الآليات التي يسير عليها المتكلم في استعماله للغته بشكل عادي. إنها القدرة على توليد كل الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية. ولتحقيق هذه الغاية، ضمَّن تشومسكي نموذج البنيات التركيبية مكونا جديدا هو المكون التحويلي.

6-1-2-1- اتجاهان في التحويلات

عندما تثار مسألة التحويلات في النحو التوليدي يجب التمييز بين اتجاهين رئيسيين يختلفان في استعمال مفهوم التحويل وهما:

- الاتجاه التحويلي الذي قاده اللساني التوزيعي هاريس؛
- الاتجاه التحويلي الذي تزعمه تشومسكي في إطار النحو التوليدي التحويلي[1].

وهذا ما يعني كذلك أن النحو التحويلي عند تشومسكي ليس استمرارا أو تعميقا للنحو التحويلي عند هاريس. ومن المؤكد أن بين التصورين علاقة عامة تكمن في تصورهما معا للتحويلات على أنها علاقة بين الجمل ليختلف الرجلان بعد ذلك في صياغة طبيعة هذه القواعد ودورها في التحليل اللساني وآليات اشتغالها. وقد أشار تشومسكي منذ البداية إلى هذا التقارب الاصطلاحي بينه وبين أستاذه هاريس. يقول:[2] «إن التصور الذي أعرضه هنا هو تطوير لأفكار هاريس ولكن في اتجاهات أخرى مختلفة نسبيا». لذلك «لا يجوز أن يتطابق النحو التوليدي ومنهج التحويل لأن النحو التوليدي يمكن أن يوجد دون قواعد تحويلية أيضا وهذا ما يوضحه نموذج شوميان *S.K. Saumjan*[3]، والتحليل التحويلي قادر على اكتشاف علاقات نحوية معينة دون وجوب وضعه في إطار توليدي»[4].

---

(1) ميز ميلنر بين مدرستين في التحويلات: مدرسة كمبريدج ويمثلها تشومسكي وتلامذته، ومدرسة بنسيلفانيا ويمثلها هاريس وأتباعه لا سيما هيز *Hiz*. للوقوف على الاختلافات النظرية والمنهجية بين هاريس وتشومسكي يمكن الرجوع إلى:

J.C .Milner, Arguments linguistiques.

(2) *N.Chomsky,* ***Une conception transformationnelle de la grammaire****, p 40.*

(3) لساني روسي صاحب نظرية النحو التطبيقي الذي يشابه إلى حد بعيد النحو التوليدي عند تشومسكي. للاطلاع على تصور شوميان ينظر في:

Langages n° 33, ***Saumjan et la grammaire générative applicative****.*

Z. Guentcheva- Desclés, Présentation critique du modèle applicationnel de S.K.Saumja.

(4) جيرهارد هيلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ص 501.

تـربط الـتحويلات عـند هاريس بين الجمل داخل إطار عام هو العلاقة بين مكونات الخطاب (أي الجمـل) من حيث ترادفها وشرح بعضها البعض. ويقوم التحليل التحويلي للخطاب عند هاريس على أسس تركيبية ذات طابع صوري (شكلي).

فالخطـاب عـند هاريس ليس أكثر من قول طويل أو متتابع *Enoncé suivi* وهو يعني عنده كل تعـبير لغـوي يـتجاوز الجملـة. فالخطاب «كل متوالية من اللسان يمكن تقطيعها إلى أجزاء صوتية تتميز بنيـتها باعتـبارها قطعة من الجملة ترتبط بغيرها»[1]. كل خطاب هو فئة من الأجزاء التي تتميز بتكرارها وهـي ليـست دائمـا جملـة ولكنها قد تكون أيضاً مكونات جمل[2]. وللكشف عن هذه العناصر المكررة يلجـأ هـاريس لعلاقـة التكافؤ *Relations d'équivalence* وهي العلاقة المتبعة لرصد مكونات الجملة في التحلـيل التوزيعي. ومعنى التكافؤ بين الوحدات اللغوية الارتباطات المتعددة التي تكون فيها الوحدات اللغوية متطابقة فيما بينها أو ذات سياقات لغوية متماثلة. إن علاقة التكافؤ بين جمل الخطاب في المنظور الهاريسي علاقة تحويلية بالدرجة الأولى تطابق بين نوع محدد من العلاقات الدلالية القائمة بين الجمل أو ما يطلق عليه الترادف الجملي *Paraphrase*. والعلاقة القائمة بين مجموع الجمل ذات طبيعة محافظة على المعنـى بـين الجمـل الـتي تدخل في علاقات ترادفية. ويتم الفرز ضمن علاقات الترادف بين ما يقود إلى علاقـة تحويلـية تغير معنـى الجمـل أو التي تسهم في هذا التغيير، وبين التحويلات التي لا تقوم بذلك. ويـسعى هـاريس إلى الـتحقق مـن فكرة أساسية هي إمكانية اختصار بنيات الجمل إلى فئات أساسية أو نـووية قلـيلة العـدد وذات طبيعة تكرارية، قابلة للإبدال *Permutation* فيما بينها مثل الصفات وأسماء المصادر والجمل التابعة الموصولة دون تغيير ملحوظ في المعنى[3].

يـستعمل هـاريس "الـتحويلات" بوصفها تقنية مساعدة في إطار التحليل التوزيعي محاولا بذلك تجـاوز مـستوى الجملـة إلى مـستوى الخطاب. وكان هاريس ينظر للتحويلات على أنها وسيلة للتعاقب *Substitution* بـين جملـة واردة ضـمن خطـاب/ نـص محدد، بجملة أخرى تتضمن فئات *classe* التكافؤ نفسها.

إن التحويلات بهذا المعنى علاقة تكافؤ بين الجمل التي يتم وضعها انطلاقا من تحليل الجوانب المختلفة لتوارد *Co-occurrences* الجمل. والتحويلات تعميم لمبدإ علاقة التكافؤ بين الجمل. إذ تم تطبيـق

---

(1) *Z. S. Harris, Structure mathématique du langage, p 164.*

(2) *Ibid, p 165.*

(3) *G. Mounin, La linguistique au XX siècle, p 173.*

مفهوم التكافؤ بفعالية ملحوظة على العناصر المكونة للجملة في مستوى العناصر الصرفية *Morphèmes* والمتتاليات منها، المتواجدة في المحيط نفسه داخل مجموعة من الجمل. وقد حاول هاريس تطبيق المبدإ نفسه في مجال النص/ الخطاب ابتداء من *(1952)* في مقاله الشهير حول تحليل الخطاب.

والتكافؤ بين الجمل كما هو الأمر بالنسبة إلى الوحدات الصرفية داخل الجملة الواحدة، يعني أن هذه الجمل تتوافر على خصائص بنيوية متشابهة داخل النص، وأن الوحدات الصرفية المشكلة لجمل النص/ الخطاب، لها علاقات تركيبية متماثلة رغم أنها أشكال نحوية مغايرة. ويميز هاريس بين نوعين من التحويلات:

- ***تحويلات نصية وتقوم على تكافؤ بين جمل نص معين؛***
- ***تحويلات نحوية وتقوم على التكافؤ بين جمل اللسان ويلجأ فيها للتحويلات النصية.***

ويستعمل الترادف الجملي كرائز *Test* لتحديد العلاقة بين مجموعة من الجمل. والعلاقة الترادفية التحويلية تكشف عن ورود الجمل المركبة *Phrase complexe* انطلاقا من جمل نواة *Phrase noyeau*.

أما بالنسبة إلى تشومسكي، فإن الأمر يتعلق بالتحولات والاختلافات التي قد تعرفها الجملة الواحدة. وبعبارة أدق، فإن التحويلات تربط البنية العميقة للجملة (الترتيب البنيوي) ببنيتها السطحية. وقد يكون للجملة الواحدة بنية واحدة مقابل بنيتين عميقتين أو أكثر، أو بنية عميقة واحدة تقابلها عدة بنيات سطحية، كما مر بنا في الفقرة المتعلقة بقصور النموذج المركبي في الكشف عن طبيعة العلاقة أو العلاقات القائمة بين الجملة.

كما ينبغي عدم خلط مفهوم التحويل في دلالته التوليدية؛ أي الربط بين البنيات وما يمكن أن يفهم على أنه تحويلات، بمفهوم مثل النقل *Transposition* عند شارل بالي *Charles Bally*[1] و *Translation* عند طنير *Lucien Tesnière*[2].

إن أقرب تصور بنيوي لمفهوم التحويل هو مفهوم النقل عند اللساني الفرنسي لوسيان طنير الذي اعتبر النقل والروابط *jonctions* يشكلان أهم الظواهر التي تسهم في تقعيد الجملة البسيطة وتحويلها إلى جملة مركبة. إن الجمل المركبة، وكل ما يعتري الجمل من تعقيد في بنيتها، يتحقق بواسطة النقل والروابط. فالنقل يقتضي نقل كلمة تامة تنتمي لمقولة نحوية معينة إلى مقولة نحوية أخرى. ومن

---

(1) *Ch. Bally, Linguistique générale et linguistique française.*

(2) *L. Tesnière, Eléments de syntaxe structurale.*

هذا النوع نقل مقولة الفعل إلى مقولة الاسم (كتب/ كاتب). تنقل المقولة الاسمية "أحمد" إلى مقولة أخرى هـي مقـولة النسبة كأن نقول: "كتاب أحمد" والفعل "أكل" يمكن أن يصبح مقولة اسمية مثل: "الأكل" أو "آكل" أو "مأكول"[1].

وبالـرغم مما في هـذا التـصور مـن بساطة في تفسير المظاهر الطارئة على البنيات الجملية، فإن أفكـار طنـيير تعـد بمـثابة إرهاصـات مبكرة سمحت بلفت نظر اللغويين المعاصرين إلى الديناميكية التي تعرفها الجمل وتحولها من مستوى البناء البسيط إلى مستوى البناء المركب.

6-1-2-2- تحويلات أولية

لقد سعى تشومسكي في أعماله الأولى إلى التوفيق بين التحليل المركبي والتحليل التحويلي عند أستاذه هـاريس، الـذي كـان ينظر إلى التحويلات على أنها بناءات وتركيبات تجرى عليها مجموعة من عملـيات الـتعويض والحـذف والـزيادة والإدمـاج والـنقل. وهـذه الـتحويلات جـميعها من العمليات التحويلية الأولية التي طبقها كثير من اللسانيين التوزيعيين لاسيما هاريس وهيس *Hiz*.

ويمكن التمثيل لهذه التحويلات الأولية كما يلي:

- **الحذف** *Effacement* حيث يتم حذف عنصر ما (أو عدة عناصر) في سطح الجملة كما في الجملة التالية:

105)- زيد جوابا عن سؤال: من حضر؟ والأصل [حضر زيد]

106)- قويا كان الرجل أو ضعيفا وأصلها [قويا كان الرجل أو كان الرجل ضعيفا]

- **الإبـدال** *Permutation*: عملـية تقتـضي إبـدال عنـصر أو مكون من مكونات الجملة بعنصر أو مكـون آخـر. مـن هـذا الـنوع تحويلة الإضمار *Pronominalisation* وهي قاعدة تعوض الاسم بضمير مثل:

107)- [أفكر في الأمر] ⟸ أفكر فيه [أفكر في زيد أو في عمرو]

- **الـزيادة** *Addition* وذلك بإضافة عنصر في البنية السطحية للجملة ليس له أي موقع أو أي دور في البنية العميقة مثل:

108)- عانى من انقطاعين اثنين ⟸ عانى انقطاعين اثنين

وقد ينظر إلى العلاقة بين هذين الجملتين على أنها نوع من الحذف (حذف حرف الجر)

---

(1) *Ibidem.*

وفي صيغة المبني للمجهول زيادة غير ضرورية:

- 109)- سجلت الإصابة ⇐ سجلت الإصابة من طرف اللاعب

- النقل *Déplacement* وتظهر هذه العملية في نقل عنصر من موقع في الجملة إلى موقع آخر سواء كان ذلك تقديما أو تأخيرا. انطلاقا من هذه الجملة(110)

110)- عاد أبي اليوم من السفر

يمكن أن نحصل عن طريق تحويلة النقل على الجمل التالية:

111)- ⇐ اليوم، عاد أبي من السفر

112)- ⇐ أبي، عاد اليوم من السفر

113)- ⇐ أبي، اليوم، عاد من السفر

114)- ⇐ من السفر، عاد أبي اليوم

- الدمج *Enchâssement* يتعلق الأمر بدمج عنصر أو مكون أو جملة بكاملها داخل بنية الجملة. من هذا الصنف بنيات العطف والصلة. فالجملة:

115)- شاهدت الرجل الذي يحمل الحقيبة أصلها: [ج 1شاهدت الرجل] و[ج2 الرجل يحمل الحقيبة]

6 -2 - التحويلات ودورها

تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي عدم الخلط بين قواعد إعادة الكتابة والقواعد التحويلية. وتتجلى مظاهر الاختلاف بين هذه النوعين من القواعد فيما يلي:

- قواعد إعادة الكتابة تقوم بتحليل سلسلة خطية من الرموز إلى سلسلة أخرى

1- ج ← ف+ م س

2- ف ← مادة + زمن+

3- م س ← معرف + س

أما القواعد التحويلية فتقوم بتحويل مؤشر تركيبي *Indicateur syntagmatique* إلى آخر مفرع عنه، وبالتالي لا تطبق التحويلات على المتتاليات إلا في الحالة التي تكون فيها هذه المتتاليات متوافرة على بعض الخصائص البنيوية وأهمها توافرها على مفردات نهائية.

- تتعلق قواعد إعادة الكتابة بمتتالية واحدة محددة، بينما يمكن للقواعد التحويلية أن تطبق على متتالية واحدة أو على متتاليتين.

تقترح القواعد التحويلية تمثيلا أكثر تجريدا لبنية الجملة. إنها ليست متتالية من الرموز المرتبة كما هو حال قواعد إعادة الكتابة.

وتتسم التحويلات ببعض السمات وهي:

- **مجال التحويلة** *Domaine de la transformation* إن التحويلات يجب أن تكون قادرة على تحديد المؤشرات المركبية التي تنتمي لمجال التحويلات المصدر. ويتعين على النحو أن يتوفر على طريقة تمكنه من أن يقول لنا بوضوح مدى وقوع هذه المؤشرات المركبية في حيز هذه التحويلة أو تلك[1]. إن تحديد مجال التحويلات يجب أن يبين الجزء الأول منها وهو ما يطلق عليه القرينة البنيوية *indice structural* وهي عبارة عن صياغة للمعايير التي يتم بموجبها القول بأن هذه المؤشرات تنتمي إلى حيز هذه التحويلة أو لا تنتمي إليه.
- **الوصف البنيوي** : *Description structurale*
- **التغيير البنيوي** *Changement structural* ويتعلق الأمر بوجود تباين بنيوي بين التحويلة المصدر والتحويلة الهدف يظهر في شكل بعض الاختلافات المركبية بينهما؛ أي ما يمكن أن يطرأ على البنية المركبية من تعديلات سواء تعلق الأمر بزيادة بعض العناصر أو حذفها أو إبدالها بغيرها أو تغيير موقعها. وللوقوف على التغيير البنياني يجب تعيين المؤشر المركبي الذي تقع فيه التحويلة وضبط مكوناته. وتهدف هذه العملية إلى تحديد الوصف البنيوي للتحويلة للكشف بوضوح عن كل المظاهر الطارئة على بنية المؤشر بعد إجراء التحويلة.

وتطبق القواعد التحويلية الواحدة تلو الأخرى، حيث إن تطبيق القاعدة التحويلية الأولى يؤدي بالضرورة إلى نوع من التغيير البنيوي الذي ستعمل انطلاقا منه قاعدة تحويلية أخرى. إن خرج *out put* قاعدة تحويلية ما هو دخل القاعدة التحويلية اللاحقة وهكذا. وعند نهاية إجراء القواعد التحويلية كاملة، فإن ما توفره من معلومات عن المتتاليات النهائية تعد دخلا للقواعد الصرفية الصوتية.

يقترح نموذج البنيات التركيبية علاقة تحويلية[2] بين الجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمجهول مبينا أن الثانية تشتق تحويليا من الأولى. ولتبيان هذه العلاقة التحويلية ينبغي القيام بعمليتين:

---

(1) لتجنب الالتباس بين التحويلات كمكون أو كمفهوم عام وبين التحويلات كتطبيق وإجراء لها، نفضل استعمال المصطلح تحويلة للدلالة على تحويلة محددة كتحويلة المبني للمجهول أو تحويلة المطابقة.

(2) ويعطي النموذج المركبي حلا بسيطا لهذه العلاقة يتلخص في تقديم كل الأسيقة الممكنة بالنسبة إلى الفعل المبني للمعلوم، وكل أسيقة الفعل المبني للمجهول.

-أ- تحديد الوصف البنيوي للجملة المصدر؛ أي الجملة المبنية للمعلوم؛

-ب- تبيان التغيير البنيوي الطارئ.

فالجملة:

116)- سرق اللص الدراجة

لها الوصف البنيوي: ف+ م س1 + م س2

وفيه تتحدد مجمل العلائق التركيبية القائمة بين وحدات الجملة.

أما التغيير البنيوي فيظهر في الجملة المبنية للمجهول:

117)- سرقت الدراجة

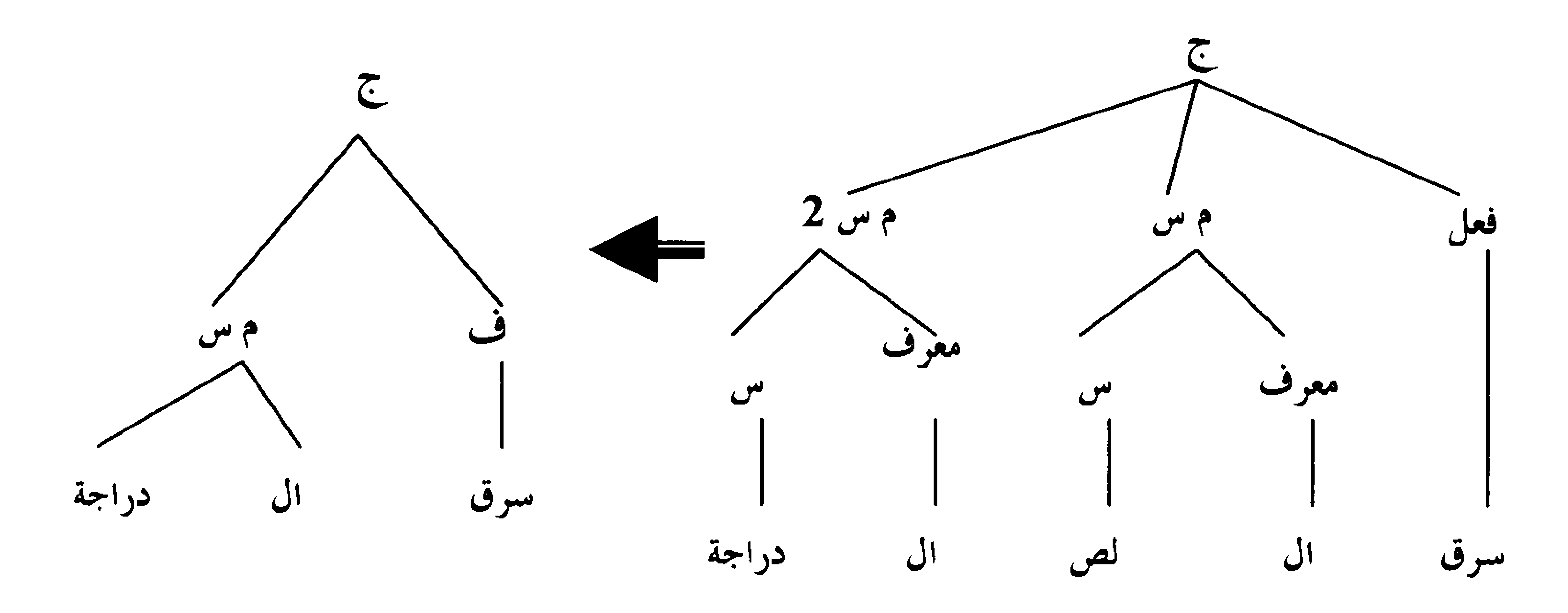
على الشكل التالي:

التغيير البنيوي: ف + Ø + م س2

حيث يتضح لنا التعديل الطارئ على البنية المركبية وذلك من خلال حذف م س1 وهو ما يرمز إليه العنصر الفارغ Ø وإبدال م س 2 إلى م س 1 علاوة على التغيير في البنية الصرفية للفعل (سُرِق)[1].

ويتضح الاختلاف بين الوصف البنيوي والتغيير الذي نتج عن تطبيق التحويلة من خلال المقارنة بين التصورين الشجري (118) و(119):

118) الوصف البنيوي 119)- التغيير البنيوي



(1) لمزيد من الأمثلة حول التحويلات في اللغة العربية يمكن الاطلاع على:

- مازن الوعر، قضايا في علم اللسانيات الحديث.

- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية.

يميز تشومسكي في نموذج البنيات التركيبية بين نوعين من التحويلات[1]:

- تحويلات اختيارية *Transformations facultatives*.
- تحويلات إجبارية *Transformations obligatoires*.

التحويلات الاختيارية هي التي لا يؤثر عدم تطبيقها على المتتاليات النهائية استقامة الجملة. إن الجملة تكون سليمة التكوين *bien formée* قبل أن تجرى عليها التحويلة. فتحويلة المبني للمجهول مثلا تحويلة اختيارية، لأن تطبيقها يتعلق برغبة الفرد المتكلم وحده في اللجوء إليها، وبالتالي ليس في اللغة ما يدعو إليها ضرورة. والتحويلات الاختيارية في نموذج البنيات التركيبية هي: النفي والمبني للمجهول والاستفهام والعطف والدمج.

أما التحويلة الإجبارية فهي التي تسهم في جعل متتالية نهائية جملة سليمة التركيب، وبالتالي لا بد من تطبيقها على المتتالية النهائية. ومن هذا النوع:

- تحويلة الإلصاق *Transformation Affixation*
- تحويلة المطابقة *Transformation d'accord*
- تحويلة إزالة الحدود الفاصلة بين الوحدات؛ أي إزالة #.

وتخضع التحويلات الإجبارية والتحويلات الاختيارية إلى ترتيب معين في التطبيق: تجرى التحويلات الاختيارية قبل التحويلات الإجبارية.

ولتشومسكي في هذا نموذج تقسيم آخر للتحويلات من حيث طبيعة المجال الذي تقع فيه، إذ يقسمها إلى نوعين من التحويلات:

- تحويلات أحادية *T.singulières*
- تحويلات معممة *T.généralisées*

التحويلات الأحادية هي التي تطبق على مؤشر مركبي واحد (شجرة واحدة) مثل: تحويلة البناء للمجهول وتحويلة الاستفهام وتحويلة النفي.

أما التحويلات المعممة فهي التي تطبق على أكثر من شجرة وذلك عن طريق الربط بينها كما هو الحال في تحويلة الموصول وتحويلة العطف. تقوم التحويلات المعممة بوظيفة تكرارية تسمح بتوليد عدد لا منته من الجمل. ويعتبر التمييز بين التحويلات تمييزا منهجيا؛ لأنه يرتبط، بحسب تشومسكي، بوجود نوعين من الجمل[2]:

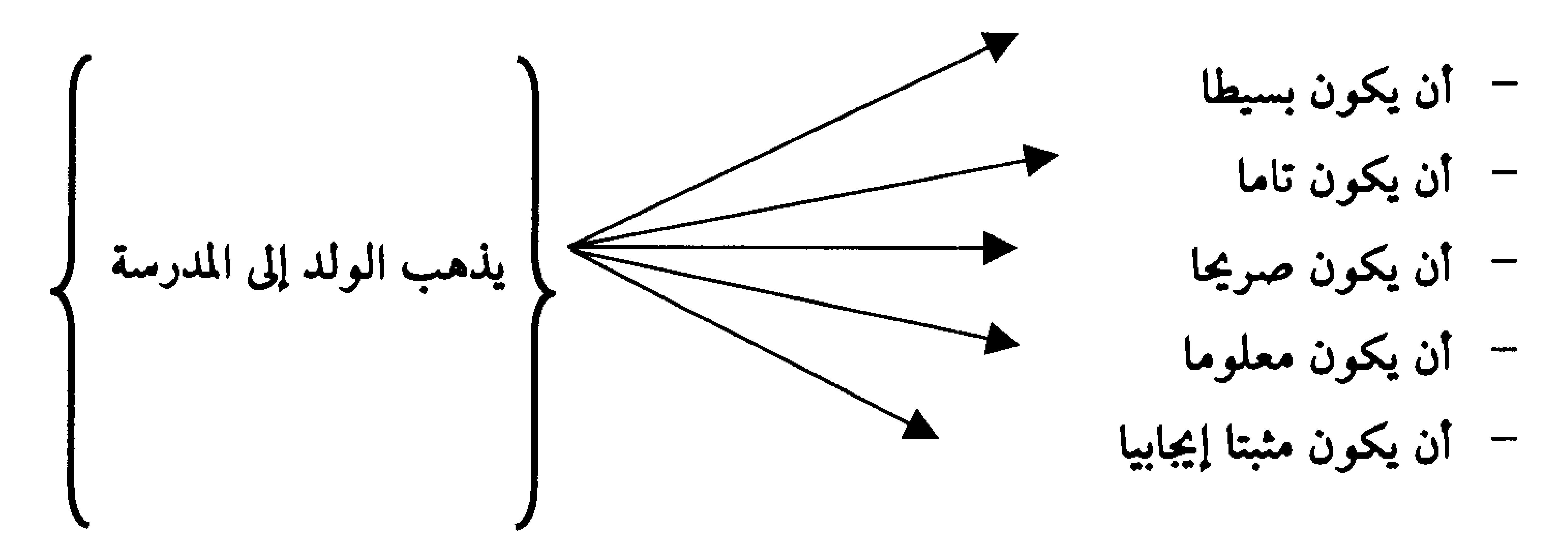
---

(1) N.Chomsky, **Une conception transformationnelle de la syntaxe**,p 54.

(2) N.Chomsky, *Une conception transformationnelle de la syntaxe, p 84.*

- الجمل النواة أو الجمل الأساس *(Phrases noyaux/Phrases de base)*
- الجمل المفرعة *Phrases dérivées*

والجمل النواة أو الأساس هو كل تركيب يتصف بالصفات الخمس التالية[1]:



وتكون الجمل النواة وليدة تحويلات إجبارية، بينما تخضع الجمل المشتقة أو المركبة علاوة على التحويلات الإجبارية للتحويلات الاختيارية.

ويمكننا أن نلخص القواعد التحويلية كما وردت في البنيات التركيبية في الخطاطة التالية[2]:

التحويلات

تحويلات

تحويلات

العطف

الدمج

تحويلات

المبنى

النفى

الأمر

الزمن

الحدود

تحويلات

إضافة Do

---

(1) مازن الوعر، قضايا في علم اللسانيات الحديث، ص 143.

(2) مازن الوعر، قضايا في علم اللسانيات الحديث، ص 146 (وقد تصرفنا في المصطلحات).

6 -3 - التحويلات في البنيات التركيبية

يميز نموذج البنيات بصفة عامة بين مستويات التحليل التالية:

- مستوى تركيبي؛
- مستوى تحويلي؛
- مستوى صوتي.

يضم المستوى الأول ما يعرف بقواعد إعادة الكتابة التي سبقت الإشارة إلى أنها تتكون من مفردات نهائية ومفردات مساعدة ومجموعة من عمليات العلاقات (علامة الضم أو الموالاة وعمليات الاستبدال).

أما المكون التحويلي فيقوم بتحويل الجملة النواة إلى جمل مفرعة عنها بسيطة أو مركبة. نحصل مثلا على **جملة الاستفهام**، والنفي، والتعجب، والمبني **للمجهول** انطلاقا من جملة نواة واحدة، هي الجملة الخبرية المثبتة. والتحويلات هي التي تجعل الجملة البسيطة جملة مركبة بإجراء تحويلتي العطف والدمج.

فمثلا، انطلاقا من جملة:

120)- جاء الولد

يمكن الحصول على المجموعة التالية من الجمل:

121)- هل جاء الولد؟ أجاء الولد؟

122)- هلا جاء الولد؟

123)- ما جاء الولد

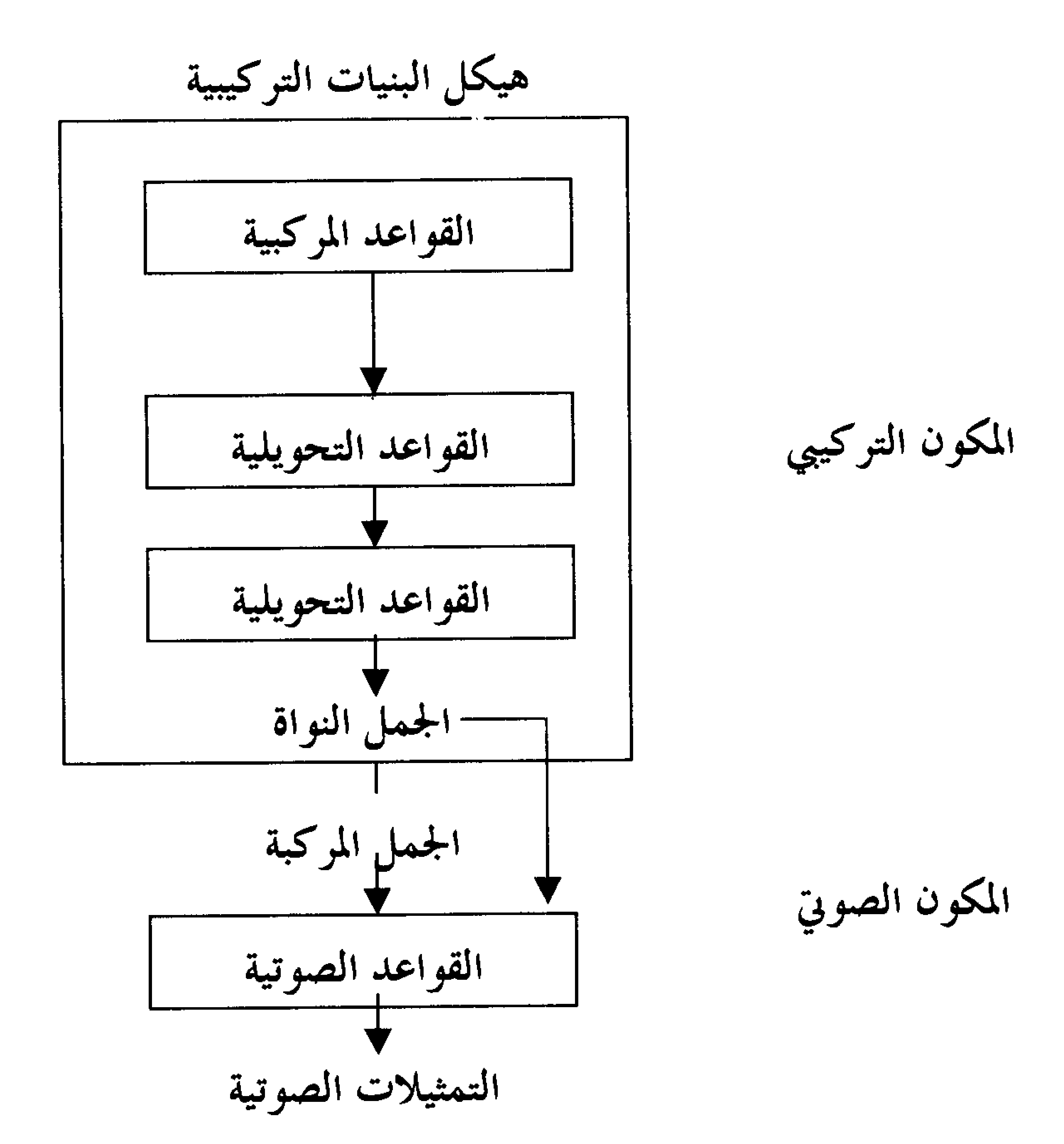
124)- جيء بالولد

أما المكون الصوتي أو القواعد الصواتية فإنها تتكلف بوضع القواعد الصوتية المناسبة للمتواليات في مرحلتها النهائية قبل أن تصبح جملا محققة بالفعل. وتطبق القواعد الصوتية الصرفية على ما تقدمه القواعد التحويلية من متتاليات نهائية لها وحدات صرفية في شكل غير نهائي وتكون في حاجة إلى ما يعطيها صيغتها النهائية والتامة صرفيا وصوتيا. فالقواعد من قبيل: + ماضي+ أو مذكر+ مفرد+ التي نحصل عليها نتيجة تطبيق القواعد الاشتقاقية لها دلالة نحوية أو صرفية مجردة؛ بينما الوحدات مثل: ال + ولد لها دلالة معجمية؛ ولكنها لا تعطينا وحدة تامة ونهائية وهذا هو دور القواعد الصوتية

والـصرفية. ويـتم تطبـيق القـواعد الـصرفية الصوتية دفعة واحدة لأن خرجها يجب أن يقود إلى سلسلة ملموسة ومحققة أي الجملة في صيغتها النهائية.

ويمكننا أن نرسم هيكل النموذج الوارد في البنيات التركيبية كما يلي:

(126



الفصل السابع

تطور النماذج التوليدية الأولى

2- النموذج المعيار

7 - 1 - آفاق جديدة

أشرنا في الفصل السابق إلى أن كتاب تشومسكي مظاهر النظرية التركيبية الصادر سنة *(1965)* هـو ثمـرة الـنقاش الـذي تـلا ظهـور الـنموذج الأول في النظرية التوليدية، ونعني بذلك كتاب البنيات التركيبـية الـصادر سـنة *(1957)*. وقـد حـاول تشومـسكي أن يوفـق بين مجموعة من الآراء المعروضة للـنقاش بـصدد الـنموذج التولـيدي وآلـيات اشـتغاله، مستفيدا في ذلك من الدراسات الهامة التي تلت ظهـور البنـيات التركيبية على يد كاتز وفودور *Katz et Fodor* سنة *(1963)* حول بنية المكون الدلالي في النظـرية التولـيدية، وهـي أول دراسـة فـيما يبدو، تقترح إدخال المكون الدلالي ضمن هيكل الجهاز التولـيدي. يـضاف إلى هـذا دراسـة كاتـز وبوسـطال *Katz et Postal* سنة *(1964)* التي تحمل عنوان: النظـرية العامـة للوصف اللساني وهي دراسة اهتمت أساسا بتعميق البحث في العلاقة بين التحويلات والمعنى.

عمـوما يتـصف نمـوذج المظاهـر بوضوح التصور النظري والمنهجي وتقديم شبكة من المفاهيم الأسـاس في النظـرية التولـيدية وعرض جملة من القضايا اللسانية التي لم يتم الحسم فيها لاسيما العلاقة الشائكة بين التركيب والدلالة. ويطلق على النموذج المقترح في هذا الكتاب النموذج المعيار.

ومن المفاهيم التي حفل بها مؤلف تشومسكي مظاهر النظرية التركيبية

- ثنائية قدرة/ إنجاز.
- ثنائية البنية العميقة/ البنية السطحية.
- مفهوم الكليات اللغوية.
- القواعد المقولية التفريعية الانتقائية والصارمة.
- اعتبار الدلالة مكونا تأويليا.
- طبيعة القيود الانتقائية.

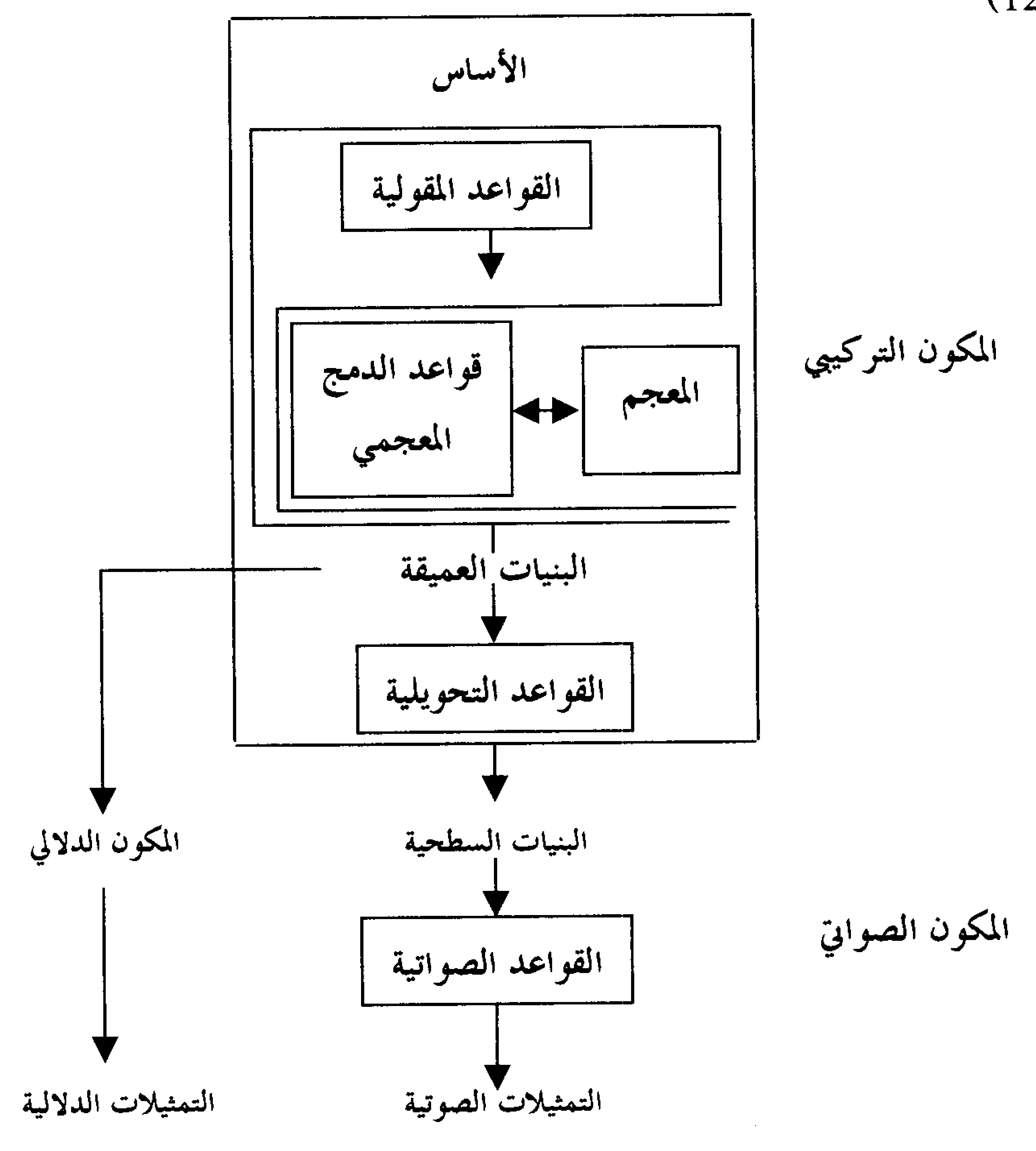
7-1-1- هيكل النموذج المعيار

ينطلق تشومسكي في مؤلفه هذا من الفرضية الأساس التالية:

إن كل جملة تتوافر على بنيتين: بنية عميقة وبنية سطحية يتم الربط بينهما بواسطة مجموعة من القواعد التحويلية، حيث إن كل زوج (بنية عميقة وبنية سطحية) يتوافر على تأويل دلالي وتأويل صوتي[(1)].

إن المعرفة الضمنية بقواعد اللغة عند كل فرد متكلم، أو ما يسمى عادة بسليقة المتكلم، يمكن اعتبارها متتالية من الدخلات *input* والخرجات *output* التي يمكن أن يجسدها الرسم المبياني التالي:

(128



يتبين من الرسم أعلاه أن المكون التركيبي هو المكون المولد؛ لأنه ينطلق من الجملة ليصل عبر آلية من القواعد إلى أقوال منجزة بالفعل. أما المستوى الثاني فهو مستوى التأويل الدلالي والتأويل

---

(1) *N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, pp 30-34.*

الـصوتي. ويعتـبر هـذان المكـونان تأويلـيين لأنهما يقومان بالتأويل الدلالي والصوتي لما يقدمه المكون التركيبي من معلومات.

يتكون النحو في النموذج المعيار من ثلاثة مكونات[1]:

- مكون تركيبي *Composante syntaxique*؛
- مكون دلالي *Composante sémantique*؛
- مكون صوتي *Composante phonologique*.

7-1-1-1- المكون التركيبي

يعتبر المكون التركيبي مكونا مركزيا في كل النماذج التوليدية وفي النموذج المعيار بصفة خاصة. ويتألف هذا المكون من مكونين فرعين هما:

- الأساس *La base*.
- القواعد التحويلية.

إن البنـيات العمـيقة الـتي يـولدها الأسـاس تكون دخلا للمكون التحويلي والمكون الدلالي، بينما تستعمل البنيات السطحية التي يولدها المكون التحويلي دخلا للمكون الصوتي[2].

7-1-1-2- الأساس[3]

يتألف من مكونين فرعيين:

- المكون المقولي
- المعجم

يشتمل المكون المقولي *composante catégorielle* على نوعين من القواعد:

- قواعد إعادة الكتابة بالمعنى الذي سبق توضيحه في الفقرة المتعلقة بالنسق الصوري.
- قواعد التفريع المقولي *règles de sous catégorisation*.

تعتـبر القـواعد الأولى قـواعد حرة لا تخضع للسياق وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن وظيفة قـواعد إعادة الكتابة هي إعادة كتابة الرموز المقولية إلى رمز واحد أو رموز عدة، بعضها له دلالة نحوية،

---

(1) *Ibid, p 31.*

(2) *Ibid, p 185.*

(3) *Ibid, pp 118-150.*

مثل: مذكر/ مفرد/ ماضي/ صيغة الخ، وبعضها الآخر له دلالة معجمية محددة. وبواسطة قواعد إعادة الكتابة يمكننا القيام بالاشتقاق *Dérivation* الذي يقود إلى متتالية نهائية.

وتطبق قواعد إعادة الكتابة بصفة رجعية وطورية. ومع نموذج المظاهر أصبحت الجملة المصادرة الأولى في النسق الصوري بدورها قابلة للتكرار. وينتج عن تطبيق قواعد إعادة الكتابة ما يسمى بالبنية العميقة *Structure profonde* .

ولقواعد إعادة الكتابة دوران:

أولاً- ضبط العلاقات النحوية المتحكمة في البنيات العميقة. ويتعلق الأمر بوضع العلاقات الوظيفية وتحديد دورها. كما تعد العلاقات الوظيفية بمثابة تشكيلات صورية تحدد وتضبط وظائف المقولات النحوية في إطار العلاقات البنيوية التي تعكسها المؤشرات المركبية مثل علاقات العلو والسبق. وتكون العلاقات الوظيفية منطلقا لتحديد المعنى بواسطة التأويل الدلالي، بحيث إن كل المعلومات الدلالية التي تقدمها التشكيلات الصورية في المستوى العميق للجملة بالنسبة إلى مقولة نحوية معينة، أو بالنسبة إلى مختلف العلائق القائمة بين مكونات الجملة، تكون هي المعلومات الأساس والضرورية لتحقيق الجملة في المستوى السطحي.

ثانياً- ضبط الرتبة التحتية المجردة لعناصر ومكونات الجملة، وتجعل هذه المعلومات وظيفة المكون التحويلي أمرا ممكنا[1].

أما القواعد المقولية الفرعية فهي قواعد إعادة كتابة من نوع خاص تطبق على رموز مركبة وهي عناصر معجمية تتكون من خصائص وسمات صوتية وتركيبية ومعجمية. والقواعد المقولية الفرعية نوعان:

- قواعد مقولية فرعية حرة (غير خاضعة للسياق)؛
- قواعد مقولية فرعية خاضعة للسياق.

تربط القواعد الأولى وحدة معجمية بمادة *Matrice* من الخصائص المميزة لها. وقد قدم نموذج المظاهر مثالا لهذا النوع من القواعد يتعلق بمقولة الاسم[2]:

اسم ← رمز مركب

رمز مركب ← اسم + [+ عام] + [إنسان] + ...

---

(1) *Ibid , p 193 et p 186.*

(2) *Ibid, p 118.*

بينما تقوم القواعد المقولية الفرعية الخاضعة للسياق بتحليل مقولة ما إلى رمز مركب على أساس الموقع الذي يمكن لهذه الوحدة أن تظهر فيه.

والقواعد الخاضعة للسياق نوعان[1]:

- قواعد مقولية فرعية صارمة *Règles de sous catégorisation strictes*.
- قواعد مقولية فرعية انتقائية *Règles de sous catégorisation sélectionnelles*.

تقوم القواعد الأولى بتحليل مقولة معينة على أساس السياق المقولي العام. يتطلب كل فعل مركبا اسميا عاما يليه مباشرة، وقد يتطلب مركبا اسميا ثانيا إذا كان متعديا وهو ما يمكن أن تبينه القاعدة التالية:

فعل ← م س 1 + م س 2

فعل ← ف + متعدي / ــ +/ م س 1 + م س 2

ولكل مقولة من المقولات المعروفة في الأنحاء، مثل "الفعل" و"الاسم" و"الصفة" و"الحرف"، مجموعة من الخصائص العامة بصرف النظر عن ورودها في سياق ما.

أما القواعد المقولية الفرعية الانتقائية فتقوم بتحليل رمز مقولي على أساس الخصائص السياقية الخاصة بالمواقع التي يمكنه أن يظهر فيها، مما يسمح بالتمييز بين الدلالات المتعددة التي يمكن أن تتوافر عليها هذه المقولة أو تلك في استعمال خاص.

إن الفعل "أكل" يمكن استعماله في تراكيب متنوعة مثل:

129)- أكل الولد التفاحة

130)- أكل الحمار الشعير

131)- أكل الدهر عليه وشرب

علاوة على الخصائص العامة التي ينبغي أن تتوافر في المقولة الفعل، فإن الفعل "أكل" في الجملة الأولى له بعض الخصائص السياقية التي تميزه عن الفعل "أكل" في الجملة الثانية:

- أكل ← [+حي] [+عاقل] [+قابل للأكل]

أما "أكل" في الجملة الثالثة، فيمكن أن نتصور خصائصه السياقية على الشكل التالي:

- ف ← ف لازم — [+مجرد] [+زمن مطلق]

---

(1) *Ibid, p 135.*

والفرق بين الفعل "أكل" في الجملتين (129) و(130) فرق في السياق الخاص الذي سيظهر فيه الفعل "أكل" في الجملتين، علما أن القواعد الصارمة هي نفسها في الجملتين.

- ف ← / ـــ م س 1 + م س2

لكـن الذي يختلف هو بعض القواعد الانتقائية التي يمكن أن تضاف للخصائص العامة للفعل "أكل" مثلا:

- ف 1 ← — [+حي]+ [+عاقل]
- ف 2 ← — [+حي]+ [-عاقل]

7-1-1-3- المعجم[1]

المعجـم مجمـوعة غـير منـتظمة من المداخل المعجمية، حيث إن كل مدخل معجمي عبارة عن زوج مـن الـسمات الصوتية والسمات التركيبية (ص، ت). إن "ص" مادة مركبة من الخصائص الصوتية و"ت" مادة من الخصائص التركيبية في شكل قواعد مركبية سياقية وغير سياقية. وتدمج الأجزاء المعجمية *formants lexicaux* في المتتالـية قـبل النهائـية *pré-terminale* التي يولدها المكون المقولي بواسطة قاعدة يطلـق علـيها قاعـدة الملء المعجمي *insertion lexicale* التي تقوم باستبدال المدخل المعجمي [ص، ت] برمز مركب في السلسلة قبل النهائية.

ويـشترط في الأجـزاء المعجمـية أن تنتمي للمقولة نفسها التي يمثلها الرمز المركبي. وعلى هذا الأساس، لكي نعوض المقولة (فعل)، يجب أن تكون الأسيقة المقولية مطابقة لمقولة فعل، بحيث يجب أن نأخـذ بعين الاعتبار القواعد السياقية والقواعد غير السياقية الملائمة، وذلك حتى تتمكن كل مقولة من مجـاورة ما تتطلبه من مقولات أخرى مناسبة بشكل لا يمكن معه توليد جمل لا يقبلها حدس المتكلم. لا بـد مـن مراعاة التوافق والتلاؤم بين الرمز المركب وما يعوضه من المفردات المعجمية حتى لا يتم توليد جملة من نوع:

132)-* يأكل الولد الحائط.

ومن الممكن أن تولد القواعد المقولية، في صورتها الأولى، هذا النوع من الجمل. غير أن قواعد المـلء المعجمـي بقـيودها علـى الـرموز المركبة ستقوم آليا بحصرها. وقد سمح المعجم في نموذج المظاهر بتبسيط قواعد إعادة الكتابة.

---

(1) *Ibid, p 194.*

المعجم في نموذج المظاهر ليس نظرية أو تصورا قائم الذات يهدف إلى تحديد الفروق والاختلاف بين الوحدات اللغوية، بل إن الهدف منه هو وضع السمات الدلالية العامة المستقلة عن كل استعمال خاص[1]؛ والمقصود بذلك الحقائق الدلالية العامة المشتركة بين جميع الألسن الطبيعية.

ويشبه التحليل المعجمي في النموذج المعيار، إلى حد كبير، التحليل الصوتي المعتمد في الدراسات البنيوية أو التحليل الدلالي القائمين معا على التحليل إلى الوحدات المحددة للسمات المميزة *Traits distinctifs*[2].

يمكن لقواعد التحليل المعجمي للوحدات اللغوية أن تقدم على شكل قواعد إعادة الكتابة كما هو الحال في التحليل التركيبي:

بالنسبة إلى المقولة الاسم يمكننا أن نتصور التحليل المعجمي التالي[3]:

اسم ⟵ [+ اسم] + [± محدد]

+ محدد ⟵ ± قابل للعدد

+ قابل للعدد ⟵ + حي

- محدد ⟵ ± حي

+ حي ⟵ ± إنسان

- قابل للعدد ⟵ ± مجرد

(تشير العلامة + و– إلى حضور القيمة أو غيابها).

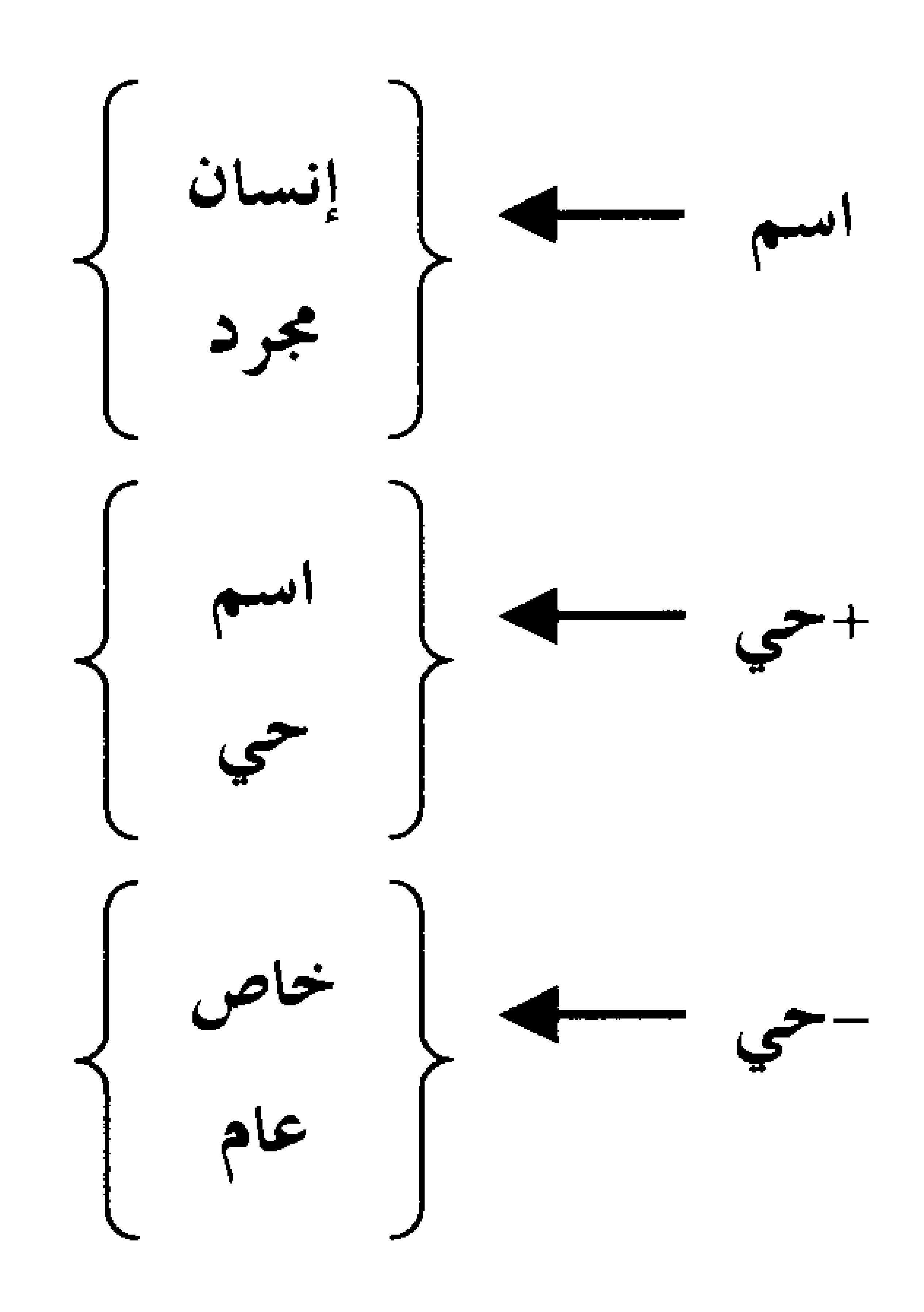
والحقيقة أن تحديد سمات المقولات لا يمكن تفكيكها إلى وحدات دلالية صغرى بكيفية موحدة ووحيدة. ويمكن القول بأن للثقافة دورها في تحديد هذه السمات رغم وجود نوع من التجريد العام. بالنسبة إلى الاسم يمكننا أن نتصور السمات التالية:

---

(1) *Ibid, pp 123-124*

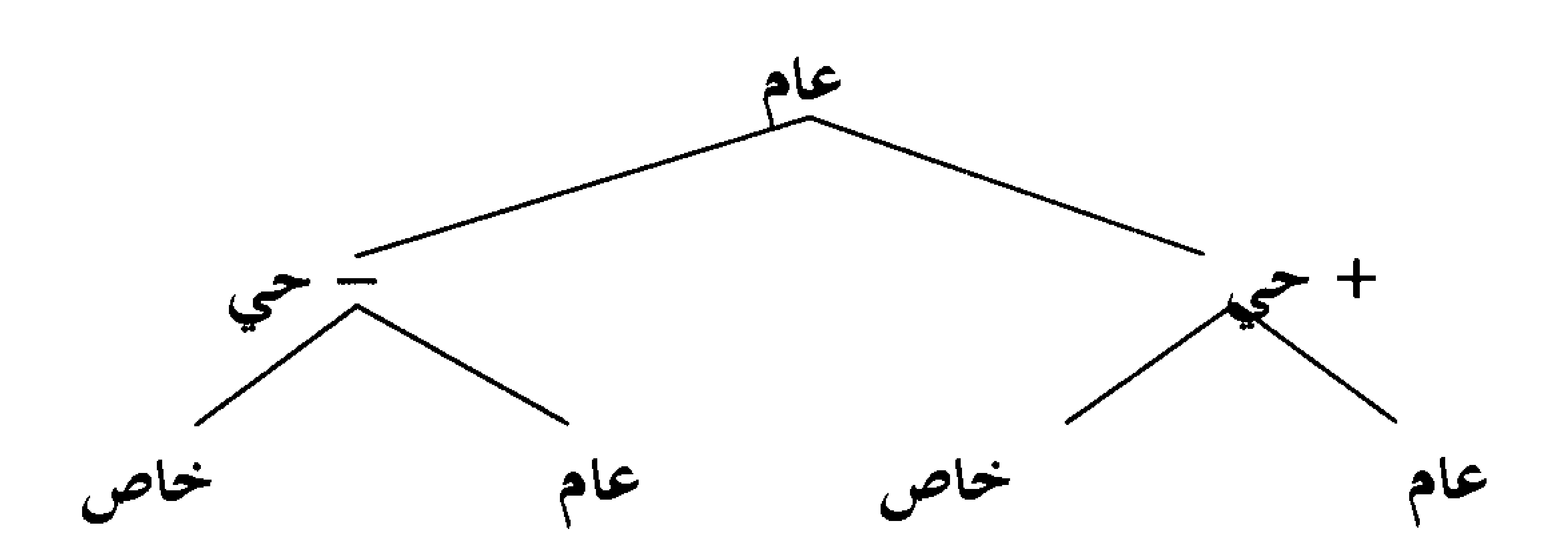
(2) المعروف باسم التحليل الجزيئي *Analys componentielle* كما يسميه الأمريكيون أو التحليل السيمي *Analyse sémique* كما يسميه الأوروبيون.

(3) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 118 et sv.*



ويمكن تقديم البنية العامة لخصائص مقولة الاسم كما يلي[1]:

(133



هذه السمات يمكن التمثيل لها بالمفردات اللغوية كما يلي:

اسم + حي عام ⟵ رجل/ حصان

اسم + حي خاص ⟵ أحمد

اسم – حي عام ⟵ حجرة/ دراجة

اسم – حي خاص ⟵ القاهرة/ مراكش

(1) *Ibid, p 119.*

ويمكننا أن نتصور سمات المفردة "ولد" في جدول بسيط على الشكل التالي:

ولد ← { + اسم، + إنسان، + معدود، + ذكر، +_ بالغ }

لغويا يمكن تحديد سمات المفردة أحمد كما يلي:

أحمد ← [+اسم + إنسان – مشترك]

ويمكن تقديم السمات المتعلقة بالمفردات مثل سمير-ولد-كتاب-كتابة.كما يلي*:

سمير ← [+اسم – ضمير + حي+ إنسان + محسوس + عام + معدود – مفرد + معرفة + مذكر + غائب + معرب + منفصل + – رفع]

ولد ← [+اسم – ضمير + حي + إنسان + محسوس + عام + معدود– مفرد + معرفة + مذكر + غائب + معرب + منفصل + – رفع]

كتاب ← [+اسم – ضمير – حي – إنسان + محسوس + عام + معدود– مفرد – معرفة + مذكر + معرب + منفصل + – رفع]

كتابة ← [+اسم – ضمير – حي – إنسان + محسوس + عام – معدود+مفرد – معرفة – مذكر + غائب + معرب + منفصل + – رفع]

ويتضح من خلال المقارنة بين هذه السمات أن الاختلاف بين هذه المفردات يكمن في غياب أو حضور هذه القيمة أو تلك. فالفرق بين "سمير" و"ولد" يكمن في [± معرفة]، وأن الاختلاف بين "كتاب" و"كتابة" يكمن في [± معدود]. صوريا إذا كانت المفردة س تتوافر على السمات: أ، ب، ح، ولا تتوافر على السمات: د، ن، ت ، يمكننا أن نكتب صوريا هذه السمات كما يلي:

* – محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، 72–77. في هذا الكتاب نجد تقديما ضافيا لسمات العديد من المفردات العربية على اختلاف أنواعها (أسماء وأفعال وحروف).

س ⟵ [+أ، + ب، + ج – د، – ن، – ت]

وبديهي أن هذه المميزات تحتاج إلى تدقيق وتحديد؛ إذ يتضمن بعضها البعض. فالسمة [+ إنسان] تتضمن السمات [+ حي] و[+ حي] و[+ عاقل] والسمة [+ حي] تتضمن سمة [– إنسان] والسمة [+ محسوس] تتضمن السمة [– معدود] والسمة [+ عام] تتضمن السمة [– معرفة] وهكذا؛ وهو ما يعرف بالسمات الحشوية *traits redondants*.

ويدون هذا التضمن صوريا كما يلي

[+ إنسان] C [+ حي]

[+ عام] C [– معرفة]

7-1-1-4- قواعد الملء المعجمي

يتم إعجام *lexicalisation* المفردات في نموذج "المظاهر" على النحو الآتي:

تنتهي قواعد الكتابة بوضع نوعين من الرموز النهائية:

- الرموز النحوية مثل: ماضي/ مفرد/ جمع/ صيغة؛
- الرموز المركبة *symboles complexes* مثل: س –ف– ح

ويكون للرمز المركب قاعدة ذات الشكل:

س ⟵ ▲

- إن كل رمز مركب يمكن تعويضه برمز آخر تولده القواعد التفريعية تكون وظيفتها إسناد الخصائص والمميزات اللازمة للعنصر المذكور مع مراعاة ما يتطلبه هذا العنصر من معلومات تتعلق بالسياق المقولي والدلالي.
- تأتي بعد ذلك قاعدة تحويلية الملء المعجمي، وهي تحويلة تطبق قبل التحويلات الأخرى. وتقتضي تعويض كل رمز مركب *Postishe* أو *Dummy* باللفظ الملائم مقوليا وسياقيا.

وبهذه الطريقة في وضع خصائص الوحدات وما يلائمها سياقيا، أمكن حل مشكل الملء المعجمي الذي طرحه نموذج البنيات التركيبية، وأصبح من الممكن تفادي توليد جمل لاحنة من نوع:

134)- ضحك الكلب

135)- غنى الفيل كتابا.

وبتحديد القيود الصارمة والانتقائية أصبح بالإمكان تبرير اللحن الوارد في الجمل كما يفعل ذلك حدس المتكلم.

7 -2 - وظيفة المكون الأساس

إن الأساس بمكونيه المقولي والمعجمي يولد متتاليات مجردة ومؤشرات مركبية تحدد المقولات النحوية والرتبة التحتية للمكونات. إن الأساس يولد ما يسمى بالبنية العميقة التي تقوم بدورها بالوظائف التالية:

- تحديد المعنى باستقلال عن التحويلات؛ أي أن كل ما يتعلق بمعنى الجملة ودلالتها، يجب أن يتم بحسب نموذج المظاهر في البنية العميقة التي تحدد ما يسمى بالتأويل الدلالي؛
- تكون البنية العميقة وسيطا بين الأساس والبنية السطحية. وتمد التحويلات بكل المعلومات التي تنتهي إلى البنية السطحية. ولا ينبغي خلط هذا المفهوم بالجملة المحققة فعلا.. فالبنية السطحية هي الشكل المحصل عليه بعد تطبيق كل التحويلات وتكون محصلتها مدخلا للقواعد الصوتية الصرفية قبل أن تصبح جملة فعلية ...
- تلعب البنية العميقة دورا هاما في تحديد بنيات كثير من المظاهر اللغوية وحل المشاكل المرتبطة بها مثل الالتباس والترادف الجملي وغيرها.

7 - 3 - المكون التحويلي في نموذج المظاهر[1]

أعطى النموذج المعيار اهتماما كبيرا للتحويلات حيث إنه حدد بشكل واضح طبيعة بعض التحويلات وضبطها صوريا. ومن هذه الزاوية، يعتبر هذا النموذج تجاوزا هاما لنموذج البنيات التركيبية فيما يتعلق بالصياغة الصورية للتحويلات، إضافة إلى التعديلات التي أجراها تشومسكي على نظام القواعد التحويلية، بحذف بعضها أو بوضع بعض القيود عليها.

في نموذج المظاهر عوضت التحويلات الأحادية بالمؤشرات المعممة، *Indicateurs généralisés* وأصبحت ج (جملة) ذات طابع تكراري؛ أي يمكن أن تقع في شمال السهم ويمينه كما يظهر ذلك في القاعدة المتعلقة بالعطف:

(136)- ج ← ج عطف ج

لتوليد جملة مثل:

(137)- جاء محمد وعمرو.

وأصلها:

-[جاء محمد] و[جاء عمرو]

---

(1) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 180 et sv.*

كمـا قلّـص نمـوذج المظاهـر مـن دور المكون التحويلي بالقياس لما كان عليه الحال في "البنيات التركيبية"، حينما افترض تشومسكي أن التحويلات لا تلعب أي دور في إضافة المعنى للجملة أو حذفه.

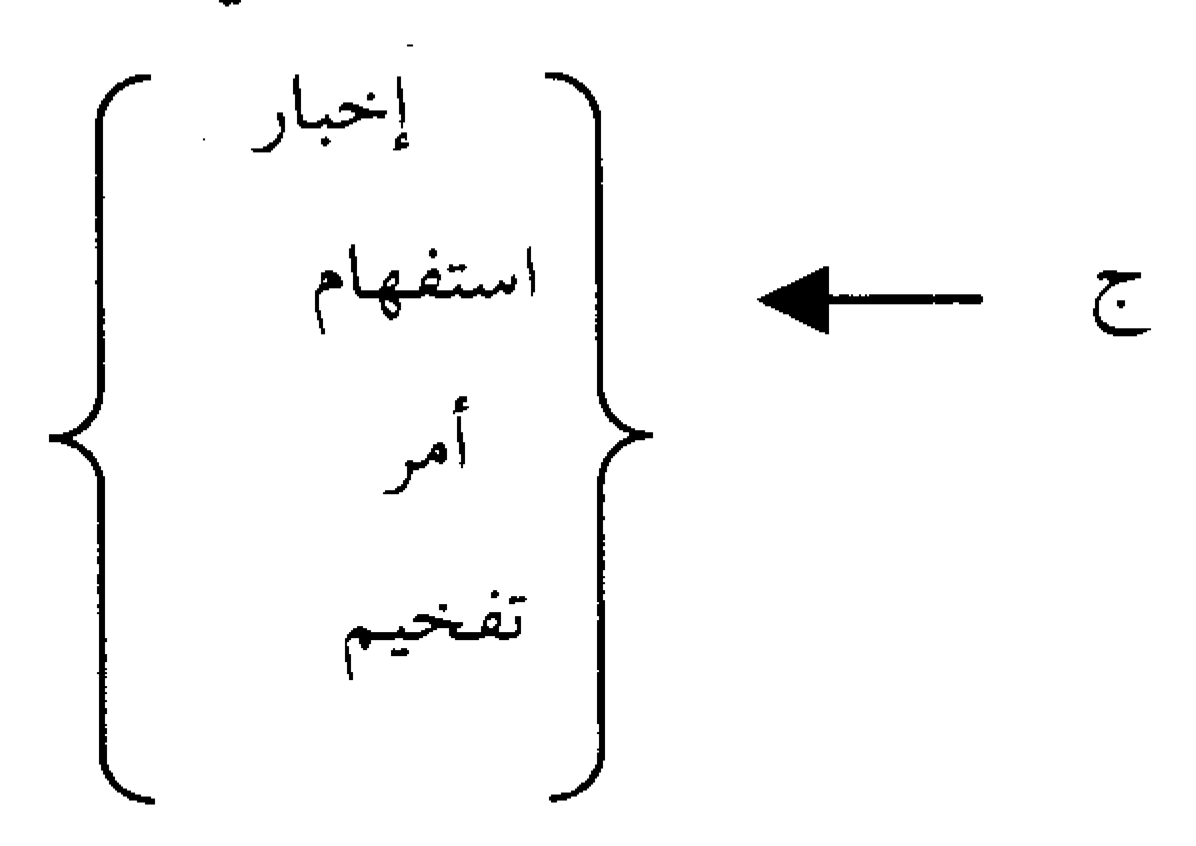
وعلـى هـذا الأساس غير تشومسكي تصوره للجملة النواة، فلم تعد الجملة المثبتة هي الجملة الـنواة الـتي تـشتق مـنها وتتفـرع عنها تحويليا باقي الجمل مثل الاستفهام والنفي والتعجب على النحو الـذي مـر بنا سابقا في "البنيات التركيبية". ولأخذ هذه التعديلات بعين الاعتبار، أدمج تشومسكي مكون الجملـة *Constituant* ورمـوز التداخل التركيبي ضمن قواعد إعادة الكتابة الأساس التي باتت تولد آليا مـا يناسبها من مؤشرات مركبية. وهكذا أصبحت الجملة تتكون من نواة ومكون أو عدة مكونات تبين كيفية ظهور هذا النواة على مستوى سطح الجملة.

ويحـدد المكـون نوعية الجملة بتبيان ما إذا كانت هذه الجملة استفهامية أو منفية أو تفخيمية أو غير ذلك.

والمكونات التي يحددها تشومسكي في نموذج المظاهر في إطار قواعد إعادة الكتابة هي:

- الاستفهام
- الإخبار
- الأمر
- التفخيم
- النفي
- التأكيد.

وتكتب هذه المكونات كما يلي:



وبالقياس إلى نموذج البنيات التركيبية، فإن تحويلة الاستفهام مثلا لن تعتبر في نموذج المظاهر[1] تحويلة زيادة، بل أصبحت تحويلة يراد بها إعادة تنظيم مكونات الجملة، فهي تعيد ترتيب أداة الاستفهام

---

(1) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 180.*

بطريقة يطابق فيها الترتيب العميق الترتيب السطحي للجملة. وبالتالي لم تعد اختيارية إلا التحويلات الأسلوبية ومنها تحويلة المبني للمجهول.

لهذه الاعتبارات كذلك لم تعد تحويلات النفي والاستفهام تحويلات اختيارية، وإنما أصبحت جميع التحويلات إجبارية. وأصبح مكون الجملة وهو موجهها، يوجد في البنية العميقة، ويدمج ولو بشكل اختياري ضمن قواعد إعادة الكتابة كما يرمز إلى ذلك الرمز ( ) في القاعدة السابقة.

يفترض نموذج المظاهر أن التحويلات لا تلعب أي دور في التأويل الدلالي للجملة، ولا يمكنها أن تغير معنى الجملة، بحيث إن كل ما يتعلق بالمعنى، يجب أن يحدد سلفا في البنية العميقة، وأن كل عنصر له دلالة معينة يجب أن يوجد في الأساس.

وتسمح التحويلات في نموذج المظاهر بمعالجة أكثر شمولية ودقة للجمل المركبة وذلك بتبيان حقيقة بنيتها المركبية لاسيما عندما يتعلق الأمر بالجمل الملتبسة.

والواقع أن هذا الموقف من التحويلات في علاقتها بالمعنى ليس جديدا في الأدبيات التوليدية إذ ورد أساسا عند كاتز وبوسطال[1]. ومع ذلك يمكن القول بأن التحويلات طرحت جملة من القضايا التي لم يتمكن نموذج المظاهر من حلها بصفة نهائية، لاسيما ما يتعلق بالتحويلات المعممة.

من المعلوم أن وظيفة التحويلات في "البنيات التركيبية" هو الربط بين مؤشرين مركبين أو أكثر بحيث يصبحان في المستوى السطحي مؤشرا مركبيا واحدا؛ أي جملة أساسا وجملا فرعية تابعة لها، أو متعلقة بها.

ويفترض نموذج المظاهر تبعا لافتراض كاتز وبوسطال (*1964*) "فإن التحويلات لا تغير شيئا في معاني الجمل المحولة، حتى عندما يتعلق الأمر بالجمل المركبة". و«أن مساهمة التحويلات في التأويل الدلالي تقتصر على ربط المؤشرات المركبية؛ أي تآلف بين التأويلات الدلالية للمؤشرات التي تم تأويلها من قبل بكيفية محددة»[2]. إلا أن هذا الافتراض لا يتطابق دائما والواقع اللغوي كما نرى من خلال المثال التالي:

138)- الرجل الذي رأيت هذا الصباح يحمل حقيبة سوداء

139)- رأيت هذا الصباح الرجل الذي يحمل حقيبة سوداء.

وبحسب المنطلقات النظرية في النموذج المعيار فإن هاتين الجملتين تتفرعان عن جملتين بسيطتين هما:

---

(1) في دراستهما الصادرة سنة *An Integrated theory of Linguistic Description 1964*.

(2) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p181.*

140)- رأيت هذا الصباح رجلا

141)- يحمل رجل حقيبة سوداء

إلا أن الربط بين (140) و(141) (تحويلة معممة) يقود إلى جملتين لا يمكن القول عنهما إنهما متساويتان دلاليا. ولحل هذا الإشكال أدخل تشومسكي ضمن قواعد إعادة الكتابة، رموزا مثل: *Qu* (*Wh*) [الموصولات]+ ج،

هناك جملة يجب أن تدمج في المكان التي تحتله المقولة (*Qu*)ويتحقق هذا الإدماج بواسطة تحويلات معينة، هي هنا تحويلة الموصول.

يصدق التحليل نفسه على الجمل من صنف:

142)- إنه أحمد الذي فاز بالجائزة.

التي يبأر فيها الاسم "أحمد" بواسطة قاعدة تحويلية خاصة.

وبهذا يتضح أن التحويلات المعممة تحمل معها بالفعل معان جديدة، الأمر الذي سيطرح على النظرية مشاكل جديدة لعل أهمها أن الافتراض القائل بأن التحويلات لا تسهم في البنية الدلالية للجملة، كما تقول بذلك النظرية المعيار، وأن البنية العميقة وحدها هي التي تحدد دلالة الجملة، ليس صحيحا كليا.

وستبين دراسات توليدية عديدة بعد (*1965*) أن للبنية السطحية دورا أساسيا في التأويل الدلالي للجمل. وستفتح هذه القضايا والإشكاليات والتساؤلات آفاقا جديدة أمام النظرية التوليدية التي ستعرف جملة من التعديلات ستقود إلى نماذج توليدية جديدة. هذه التطورات والتحولات التي عرفتها النظرية التوليدية ستكون موضوع الفصول المقبلة من هذا الكتاب.

الفصل الثامن

الدلالة التوليدية

8 -1 - الإطار العام للنظرية التوليدية

"مع هذا النموذج (أي نموذج مظاهر النظرية التركيبية) اتضحت الأجوبة عن أسئلة عديدة منها ما يتعلق باعتبار الدلالة مكونا من مكونات النحو، واستقلالية التركيب عن المعنى، والقول بتوليدية التركيب وتأويلية الدلالة ووجود مستوى تركيبي هو البنية العميقة، والقول أيضا بارتباط الدلالة بالبنية العميقة فقط. وهي أسئلة وأجوبة فجرت خلافات كثيرة قادت إلى إنشاء نظريات جديدة"[1]. وبالفعل أدت الإشكالات المشار إليها إلى ظهور خلافات جوهرية بين أتباع النحو التوليدي، وهي الخلافات التي قادت في النهاية إلى بروز تصورين جديدين هما:

- **الدلالة التأويلية**[2]، ويمثلها كل من تشومسكي وكاتز *Katz* وجاكندوف *Rey Jackendoff*؛
- **الدلالة التوليدية**.

يمكن اعتبار سنة *(1968)* بداية ظهور التصورات التي تنسب لأصحاب الدلالة التوليدية، وهي التصورات التي تكاثرت وتنوعت لاحقاً، وتفرعت عنها مواقف عديدة مناهضة في مجملها للأصول النظرية والمنهجية الواردة في النظرية التوليدية الأم وتحديدا ما ورد من اقتراحات في النموذج المعيار. ورغم تنوع تصورات الدلالة التوليدية وتباينها واختلاف مجالاتها، فجميعها كان يصب في اتجاه واحد، هو التأكيد على أولوية الدلالة، وأسبقيتها في توليد الجمل مع ما يترتب على ذلك من تغيير وتعديل هام في تصور طبيعة مكونات النظرية اللسانية من تركيب ودلالة وآليات اشتغالها كما قدمها تشومسكي في النموذج المعيار.

تُعَدُّ الدلالة التوليدية خلاصة أعمال كثير من اللسانيين التوليديين التحويليين الذين انتقدوا بشدة بعض الأسس النظرية الواردة في كتاب تشومسكي "المظاهر".

ويضم تيار الدلالة التوليدية مجموعة من الأسماء منها:

- بول بوسطال.

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1 ص 68.

(2) انظر عبد الجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 78 وما بعدها.

- شارل فيلمور *Charles Fillmore*.
- جون روس *John Ross*
- جورج ماكولي *George McCawley*
- إيمون باخ *Emmon Bach*
- جورج لاكوف *George Lakoff*

وغيرهم.

وجدير بالملاحظة أن أقطاب هذا التيار لم تكن لهم مواقف موحدة إزاء القضايا اللسانية التي تمت مناقشتها، كما أنهم لم يتوصلوا إلى النتائج نفسها في معالجتهم وتحليلاتهم اللغوية[1]، إلا أنهم جميعا يؤكدون، كما ذكرنا ذلك سابقا، على أهمية الدلالة في التحليل التركيبي، وأسبقية المؤشرات الدلالية في تحليل قضايا اللغة البشرية.

انطلقت الدلالة التوليدية في بداية أمرها من بعض الأفكار التي كانت ترى بأنه لا وجود لمستوى اسمه "البنية العميقة"، على الأقل بالصورة التي اقترحها تشومسكي في "النموذج المعيار". إن البنيات المولدة في المكون الأساس *La base* -حسب الدلالة التوليدية- تمثيلات دلالية، وبالتالي لا وجود- كما يفترض ذلك تشومسكي في النموذج المعيار- لنوعين من القواعد:

- القواعد التحويلية؛
- القواعد الدلالية.

تقوم الأولى بربط البنيات العميقة بالبنيات السطحية. ما يوجد في منظور الدلالة التوليدية نوع واحد من القواعد، وهو ما سُمِّيَ في النموذج المعيار بالقواعد التحويلية التي باتت تعرف في تصور الدلالة التوليدية بالقواعد الاشتقاقية *règles dérivationnelles*، يكون دورها ربط التمثيل الدلالي (البنية العميقة عند تشومسكي) بالبنيات السطحية[2].

وتعتبر الدلالة التوليدية الفصل[3] الذي أقامه النموذج المعيار بين التركيب والدلالة فصلا اصطناعيا، ولا قيمة له، سواء من الناحية الواقعية (معطيات اللغة ذاتها)، أو من الناحية النظرية

---

(1) G. Lakoff, **on generative semantics**, *p 232, (note*).*

(2) *Ibid, p 232.*

(3) *Ibidem.*

الصرف. ففي كل اللغات الطبيعية، لا يوجد أي مستوى تركيبيا مستقلا بنفسه عن الدلالة. والقواعد التي تحدد ما هو دلالي في جملة معينة هي نفسها القواعد التي تحدد نحوية هذه الجملة من الناحية التركيبية.

وتميزت أعمال الدلاليين التوليديين أيضا برؤية واسعة وشمولية للعمل اللساني؛ استطاعت إلى حد كبير، وفي صورة مغايرة لما كان عليه الأمر سابقا، معانقة الفعل اللغوي في أبعاده الواقعية المتنوعة. وفي هذا السياق اقترح لايكوف الربط بين النظرية اللسانية والمنطق الطبيعي[1] الذي يأخذ بعين الاعتبار في تحليله الطبيعة المعقدة للقضايا اللغوية جملة من الظواهر الشائكة التي أهملها التحليل اللساني التوليدي في صورته المعيارية، مثل:

- التضمنات *présuppositions*.
- الاقتضاء *implications*.
- مسلمات المعنى *les postulats du sens*.
- منطق العوالم الممكنة *la logique des mondes possibles*.

وغيرها من القضايا اللغوية المعقدة التي كانت في السابق حكراً على دارسي المنطق وفلسفة اللغة. إن المنطق الطبيعي هو الدراسة الأمبريقية لطبيعة اللغة وللاستدلالات البشرية[2].

8 -2 - نقد البنية العميقة

تعرض مفهوم البنية العميقة لجملة من الانتقادات أبرزها ما ورد في مقال لاكوف *G.Lakoff* الصادر سنة (*1968*) بعنوان **الظروف الأدواتية ومفهوم البنية العميقة**[3].

يعد جورج لاكوف من الأوائل الذين استعملوا عبارة '**الدلالة التوليدية**'[4] وأحد أبرز وأقوى اللسانيين نقدا للنموذج المعيار. لم يرفض لاكوف في بداية الأمر مفهوم البنية العميقة كمفهوم، في حد ذاته، ولكنه انتقد تصورا معينا لهذه البنية[5]؛ بل سعى إلى إدخال مجموعة من التعديلات على

---

(1) *G .Lakoff, Linguistique et logique naturelle.*

(2) *Ibid, p 132.*

(3) *G.Lakoff,* ***Instrumental adverbials and the concept of the deep structure****, pp 4-29.*

(4) *G.Lakoff,* ***Towards generative semantics****, p 43.*

(5) ستتخلى الدلالة التوليدية لاحقا عن مفهوم البنية العميقة جملة وتفصيلا ليحل محله مفهوم 'التمثيلات الدلالية' ذات الطبيعة المنطقية. يقول لايكوف 'إن البنية النحوية التحتية لجملة ما هي الصورة المنطقية لهذه الجملة وبالتالي فإن القواعد التي تربط الصورة المنطقية بالصورة السطحية (للجملة هي بالتحديد قواعد النحو) *Linguistique et logique naturelle, p20* وكان لايكوف بمعية جون روس قد نشرا سنة 1968 مقالا يسير في اتجاه رفض مفهوم البنية العميقة أنظر:

- *G.Lakoff and J.Robert Ross,* ***Is deep structure necessary****? pp 159-164*

طبيعة البنية العميقة كما حددها تشومسكي في النظرية المعيار. ويَخْلُصُ لاكوف في هذه الدراسة إلى أن البنية العميقة في (*1965*) لا يمكنها أن تصف وتفسر كل القضايا اللغوية وتحتاج إلى إدخال تعديلات عليها.

8-2-1- نحو سمات أخرى للبنية العميقة

ركز لاكوف في نقد تصور تشومسكي البنية العميقة على خصائص هذه البنية والتي يُلَخِّصُهَا فيما يلي:

أ- في هذا المستوى يمثل للعلاقات النحوية [فاعل، مفعول به] في صيغة مقولات نحوية أساسية[ج (جملة – م س (مركب اسمي)– ف(فعل)]. ولما كانت البنية العميقة تتضمن ج (جملة)، فإن تصورها يحدد مفهوم الجملة البسيطة أو الجملة النواة وهي الجملة التي لا تحتوي جملة أخرى مدمجة؛

ب- مستوى البنية العميقة يمكننا من أن نصوغ التعميمات الملائمة المتعلقة بقيود الانتقاء والتوارد *Contraintes séléctionnelles*؛

ج- في هذا المستوى يتم الملء المعجمي *Linsertion lexicale* للوحدات. إن العناصر المعجمية تأخذ ما يطابقها من وحدات معجمية، وهو ما يتطابق مع الفرضية الواردة في النموذج المعيار التي تقول إن التمثيل الدلالي *Représentation sémantique* للجملة يُحَدَّدُ في مستوى البنية العميقة، وأن قواعد التأويل الدلالي تَتَحَدَّدُ في صورة المحتوى الدلالي المعجمي والعلاقات النحوية [الواردة في الخاصية أ]، لأن قيود الانتقاء متعلقة بالوحدات المعجمية؛

د- إن البنيات المحددة في مستوى البنية العميقة ستكون دخلاً *input* للقواعد التحويلية التي ستنطبق عليها[1].

يرى لاكوف أن مفهوم البنية العميقة كما حدده تشومسكي تعتريه بعض النواقص ومنها:

- الاستقلال الحاصل بين الخصيصة (أ) والخصيصة (ب). وعدم الربط بينهما لا يسمح بالكشف عن الدور الذي تقوم به التعميمات وأثرها على قيود الانتقاء والتوارد في تحديد المقولات والعلاقات النحوية الأساسية، فلا يمكننا أن نطبق الخصيصة "أ" دون أن نأخذ الخصيصة "ب" بعين الاعتبار، وهو ما يعني في رأي لاكوف، أن صياغة البنية العميقة بهذه الطريقة، وكون الخصيصة "أ" سابقة على الخصيصة "ب" ومستقلة عنها يقوم دليلا على أن تصور تشومسكي البنية العميقة غير تام.

---

(1) *G.Lakoff,* ***Instrumental adverbials and the concept of the deep structure****, p 4-5.*

وبعد أن حلل عددا من الأمثلة اللغوية المتضمنة "للظروف الأدواتية"، انتهى إلى عدم كفاية مفهوم البنية العميقة مؤكدا أن:

- البنيات العميقة للجمل "ذات الظروف" ينبغي أن تكون أكثر تجريداً؛ بمعنى أكثر بُعْداً عن البنية السطحية؛
- إن عدد المقولات والعلاقات النحوية في البنية العميقة يجب أن يكون أقل بكثير مما هو عليه في نموذج المظاهر؛[1]

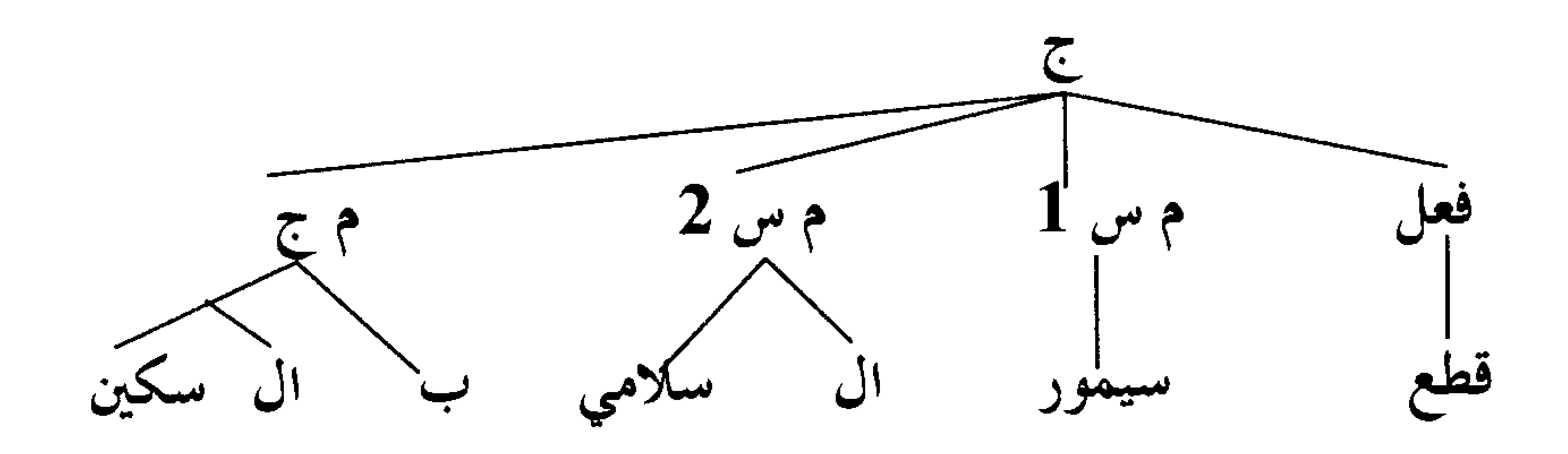
وليبرهن على صواب نقده لمفهوم البنية العميقة، قام بتحليل الجملتين التاليتين (المعربتين عن الإنجليزية):

1)- قطع سيمور السلامي بالسكين.

2)- استعمل سيمور السكين لقطع السلامي.

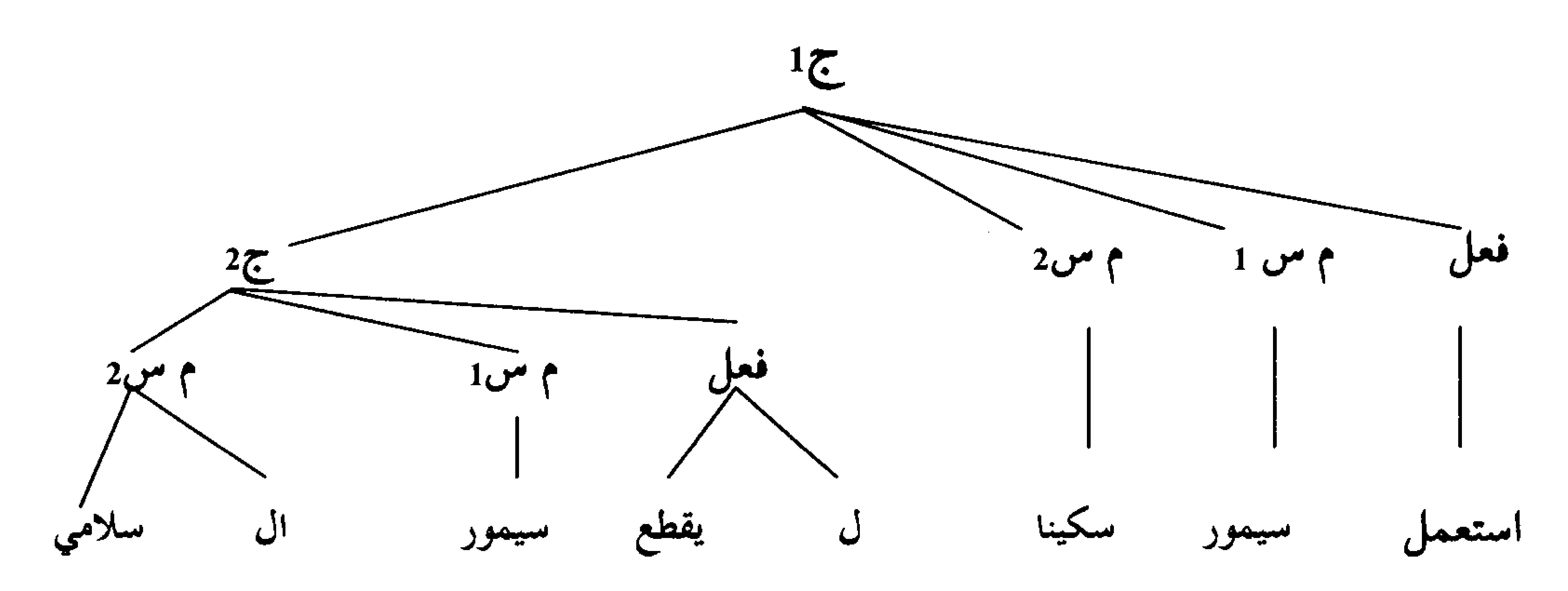
وعلى الرغم من اختلاف بنيتيهما السطحيتين، فهما جملتان تتضمنان العلاقات النحوية نفسها، وتشتركان في العديد من القيود الانتقائية. لتوضيح ذلك، أخضع لاكوف الجملتين (1-2) لمجموعة من الروائز *Tests* بَيَّنَتْ في مجملها أنهما جملتان تتقاسمان عدداً من الخصائص التركيبية، المتعلقة بحذف بعض العناصر وإمكانية زيادتها واستبدال بعضها محل البعض الآخر. ومقابل هذا، فإن العلاقات النحوية التي تسند لهذين الجملتين في البنية العميقة في النموذج المعيار، لا يمكنها أن تعبر عن الاطرادات نفسها التي نلاحظها على مستوى الانتقاء. إن النحو التوليدي في النموذج المعيار يمثل للجملتين (1 و2) تباعا على النحو الآتي:

1ب)



(1) *Ibid, p 24.*

2ب)



فالجملتان 1و2 مختلفتان سطحياً، ولكنهما متماثلتان في العمق، بينما يُسْنِدُ لهما التحليل التوليدي في صورته المعيار وصفاً تظهر فيه بنيتُهما العميقتان مختلفتين (1ب و2ب) نسبياً، رغم أن الجملتين (1-2) تشتركان في كثير من الخصائص النحوية والمقولية والتحويلية من حذف وتعويض وإضافة وخضوع مكوناتهما بكيفية مماثلة لشروط التَّوارُد ذاتها. وهذه الاختلافات الدقيقة في الطبيعة النحوية (تركيبياً ودلالياً) لا يمكن أن تفسرها وقائع لغوية بسيطة أو ما يقدمه التحليل التوليدي المعيار من ترسيمات مركبية بسيطة من نوع:

3) - ف + م س1 + م س 2 + ب + م س 3

4)- ف+ م س 1+ م س 3 + ل + ف + (م س1)+ م س 2

5)- Seymour sliced the salami with a knife

6)- Seymour used a knife to slice the salami

ويهتم لاكوف في هاتين الجملتين بتحليل المفردة الإنجليزية *With* والفعل "استعمل"*Used* مميزا عن طريق الروائز المتعددة بين المعاني المتعددة للأداة "ب + م س" التي تكون أحيانا بمعنى الاستعانة و"ب+ م س" الدالة على معاني أخرى مثل: السبب والمكان. ويلجأ لاكوف إلى الأساليب والإجراءات نفسها لتحليل معاني الفعل "استعمل".

ولتوضيح قيمة تصوره النظري الجديد، يقدم لاكوف جملة من الروائز*tests* النحوية تبين العلاقة الدلالية القائمة بين الفعل "استعمل" وأداة الجر"ب" الدالة على الاستعانة. فمن خصائصهما الدلالية*:

*- حافظنا على المقابل العربي للأمثلة الإنجليزية كلما كان ذلك ممكنا حتى يتضح الغرض من استدلال لاكوف.

أولا: إن الفعل فيهما معا له السمة الدلالية: [+ حركة] و[+ نشاط].

7)- شَكَّكَ أحمد في جودة اللحم بتقديم الحجة على ذلك

8)- استعمل أحمدُ الحجج ليُشكك في جودة اللحم.

ثانيا: يكون الفاعل متوفراً على سمة [+ حي]

9)- صدم أحمد المارةَ بسيارته

10)- استعمل أحمد السيارة لِيَصْدِمَ المارةَ

بينما لا تكون الجملة نفسها مقبولة إذا كان للفاعل سمة [- حي] كما في:

11)- *صَدَمَتِ الحادثةُ المارةَ بالسيارة

12)- *اسْتَعْمَلَتِ الحادثةُ السيارةَ لتَصْدِمِ المارةَ

ثالثا: يجب أن يختلف م س1 عن م س 2.

13)- كسَّرتُ الزجاجَ بالمطرقة

14)- استعملتُ المطرقةَ لكَسْرِ الزجاج

وإذا حصل التطابق بين المركبين الاسمين تصبح الجملتان غير نحويتين:

15)- *كسرت الزجاج بنفسه

16)- *استعملت الزجاج لكسره بنفسه

ولهذا التحليل نتائج نظرية هامة في نظر لاكوف أهمها:

- أن بعض الجمل التي تبدو بسيطة لأنها تحتوي على فعل واحد ليست كذلك في بنيتها العميقة، وأن المركب الحرفي (بالسكين) في جملة:

17)- قطع الجزار اللحم بالسكين

يمكن أن تكون مفعولا به في جملة (مع الفعل استعمل) من قبيل:

18)- استعمل الجزار السكين لقطع اللحم.

لا ينحصر هذا التحليل في الأدوات (الظروف الأدواتية)، بل يظهر أيضا في بعض المركبات الحرفية التي تعكس بنية عميقة مختلفة لا تكون فيها هذه الأدوات في المواقع التي تظهر فيها سطحيا.

وانتهى لاكوف من تحليله السابق إلى بعض النتائج الحاسمة بشأن البنية العميقة وطبيعتها داعياً إلى:

- إما اقتراح بنية عميقة من نوع:

19)- [[ج استعمل سيمور سكينا]] [ج قطع سيمور السلامي]]

وهـي بنـية يعـتقد لاكـوف أنهـا أكثـر تجـريداً وعمقاً وبُعْداً عن البنية العميقة بالشكل الوارد في الـنموذج المعـيار الـتي لا نجد فيها أثراً لموقع للظروف؛ ويلاحظ لاكوف كذلك أن البنية العميقة الجديدة تكشف عن وجود أكثر من فعل.

- وإما التخلي عن البنية العميقة كما هي واردة في النموذج المعيار[1].

8-2- 2- نحو الأحوال لفيلمور

يُعَدُّ مقال فيلمور *Charles Fillmore*[2] حالة الحالة الإعرابية من المحاولات الهادفة إلى تقويض صـرح مفهـوم البنية العميقة كما قدمه تشومسكي في النموذج المعيار. يؤكد فيلمور في الدراسة السالفة الذكر على بعض الأفكار العامة ومنها:

- الطابع الكلي للقضايا التركيبية والدلالية المرتبطة بالحالة الإعرابية؛
- ضرورة إعادة النظر في مفهوم الحالة كما ورد في الدراسات النحوية القديمة والدراسات اللسانية البنيوية والتوليدية؛
- تقـديم تـصور جديـد لطبيعة العناصر والعلاقات المكونة للبنية العميقة انطلاقا من مفهوم الحالة الإعرابية.

ويعتـبر فـيلمور على غرار باقي الدلالين التوليديين؛ أن البنية العميقة كما صاغها تشومسكي في المظاهر ليست عميقة بما فيه الكفاية. والمستوى الأعمق *Deepest level* للبنية العميقة، في نظر فيلمور، هـو المـستوى الـذي يجـب أن يمـثل فـيه للعلاقـات الـتي تعبر عن الحالة الإعرابية *Relations casuelles* بوصفها علاقات كلية *Universelle* وعلاقات أولية *Relations primitives*؛ أي غير مشتقة من غيرها في البنية العميقة[3].

يؤاخذ فيلمور الدراسات التي تناولت دراسة "الحالة الإعرابية" قبله[4]، أنها لم تهتم كثيرا بدراسة ظاهـرة حالـة (الرفع) *Le nominatif* في أبعاده ووجوهه المتعددة. لقد كانت الدراسات النحوية القديمة تتجاهل هذا النوع من الحالات لأنها كانت تعد "المركب الاسمي الفاعل" مقولة متجانسة، وبالتالي يعتبر

---

(1) *G.Lakoff,* ***Instrumental adverbials and the concept of the deep structure,*** *p 28.*

(2) *Ch-Fillmore,* ***The case for case in Bach and Harms,*** *pp 1-88.*

(3) *Ch-Fillmore, The case for case, p* 88.

(4) *Ibid, p 6.*

"فاعل" الجملة مفهوما واضحاً وشائعاً، ولا يحتاج إلى أي تحديد أو ضبط جديدين، والحال أن الأمر ليس كذلك في نظر فيلمور. فالعلاقة بين الاسم والفعل، علاقة متنوعة ومتغيرة، وليس ثمة مبرر لاختصارها في حالة إعرابية واحدة هي غالبا حالة الاسم الفاعل *agent* (المنفذ)، في حين ثمة دلالات أخرى تعبر عنها حالة الفاعل مثل: الفاعل الضحية والفاعل المستقبل والفاعل المستفيد والفاعل المعاني كما يتبين من دلالة المركب الاسمي "ولد" في الجمل التالية[1]:

20- ضرب الولد الكرة

21- تلقى الولد الكرة

22-تلقي الولد الهدية

23 - يحب الولد أمه

أما بالنسبة إلى الدراسات التوليدية التي عالجت الحالة الإعرابية، فإن إعادة النظر في النموذج المعيار عامة، وفي مفهوم البنية العميقة خاصة، بات أمراً ضرورياً. إن البنية العميقة في نموذج المعيار لا تسمح بتوليد الحالات الإعرابية بكيفية كافية وملائمة، لأنها لا تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة طبيعة الحالات الإعرابية سواء من الناحية الدلالية أو دورها في الجملة[2].

وللتذكير، فإن معالجة الحالات الإعرابية في النموذج المعيار تكتفي بالتصوير الشجري لموقع الحالة (ولتكن حالة المركب الاسمي الفاعل) بواسطة العلاقات التركيبية الخالصة، لاسيما علاقة الإشراف وعلاقة الوسم (اللجوء إلى الوسم *Syntagme Nominale*م س (مركب اسمي)، وليس للفاعل الشخص الذي لا يمكن التعبير عنه بواسطة الوسم (مركب اسمي) أي قيمة دلالية. فالفاعل من خلال علاقة الإشراف هو كل مركب اسمي تعلوه الجملة مباشرة. وحالة المفعول به هي كل مركب اسمي يعلوه مباشرة مركب فعلي (على الأقل في اللغات الهندو- أوروبية)[3].

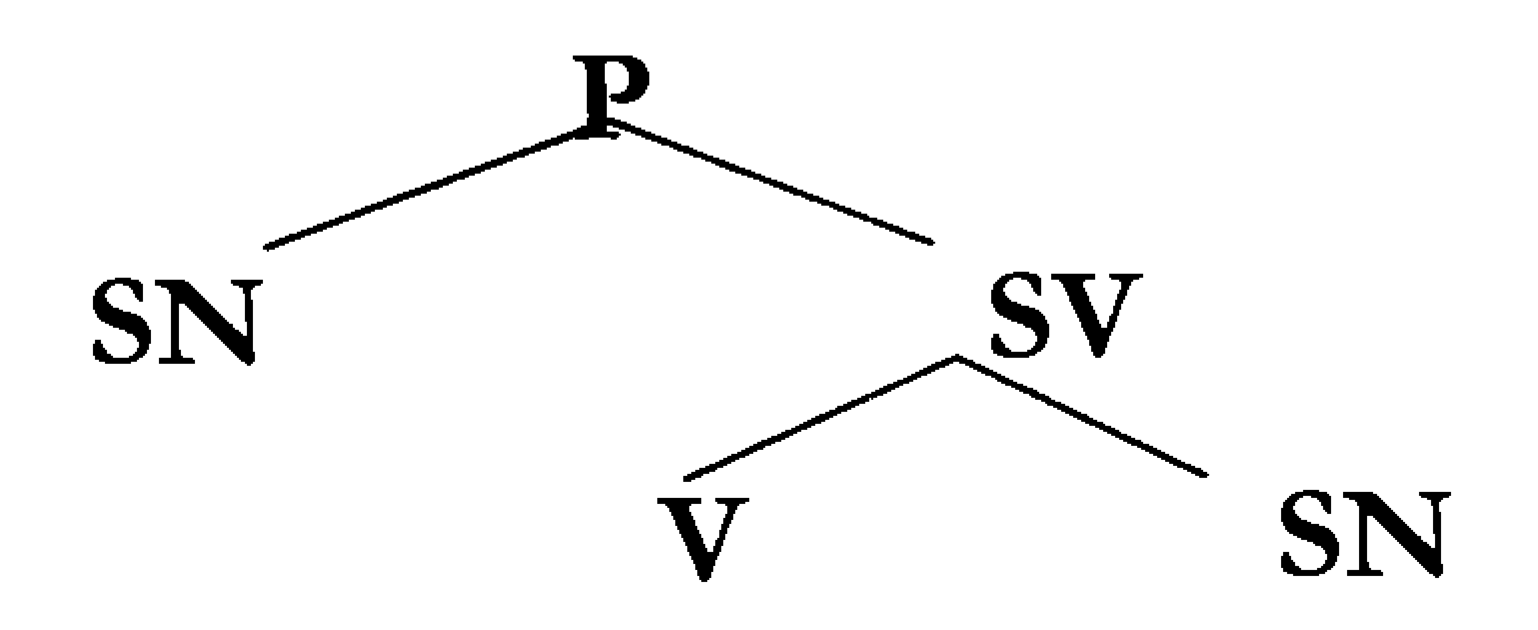
لمعالجة الحالات الإعرابية من منظور جديد، اقترح فيلمور تصويراً شجرياً جديداً للجملة وهو تصوير مخالف لما كان مألوفاً لدى اللسانيين التوليديين سابقاً. فبنية الجملة عند تشومسكي في النموذج المعيار لها الصورة التالية:

---

(1) الأمثلة معربة عن فيلمور، المصدر المذكور، ص 6. ويمكن القول بأن كثيرا من اللغويين القدماء والمحدثين أمثال جاكبسون انتبهوا إلى هذا التنوع الدلالي الذي تعبر عنه العلاقة بين الفعل والمركب الاسمي *Le nominatif*. إلا أن هذا التنوع لا يعكس كليا البنية التركيبية التي تعبر عنها العلاقة بين الفعل والمركب الاسمي المرفوع.

(2) *Fillmore, The case for case, p 14 et sv.*

(3) *Ibid, p 16.*

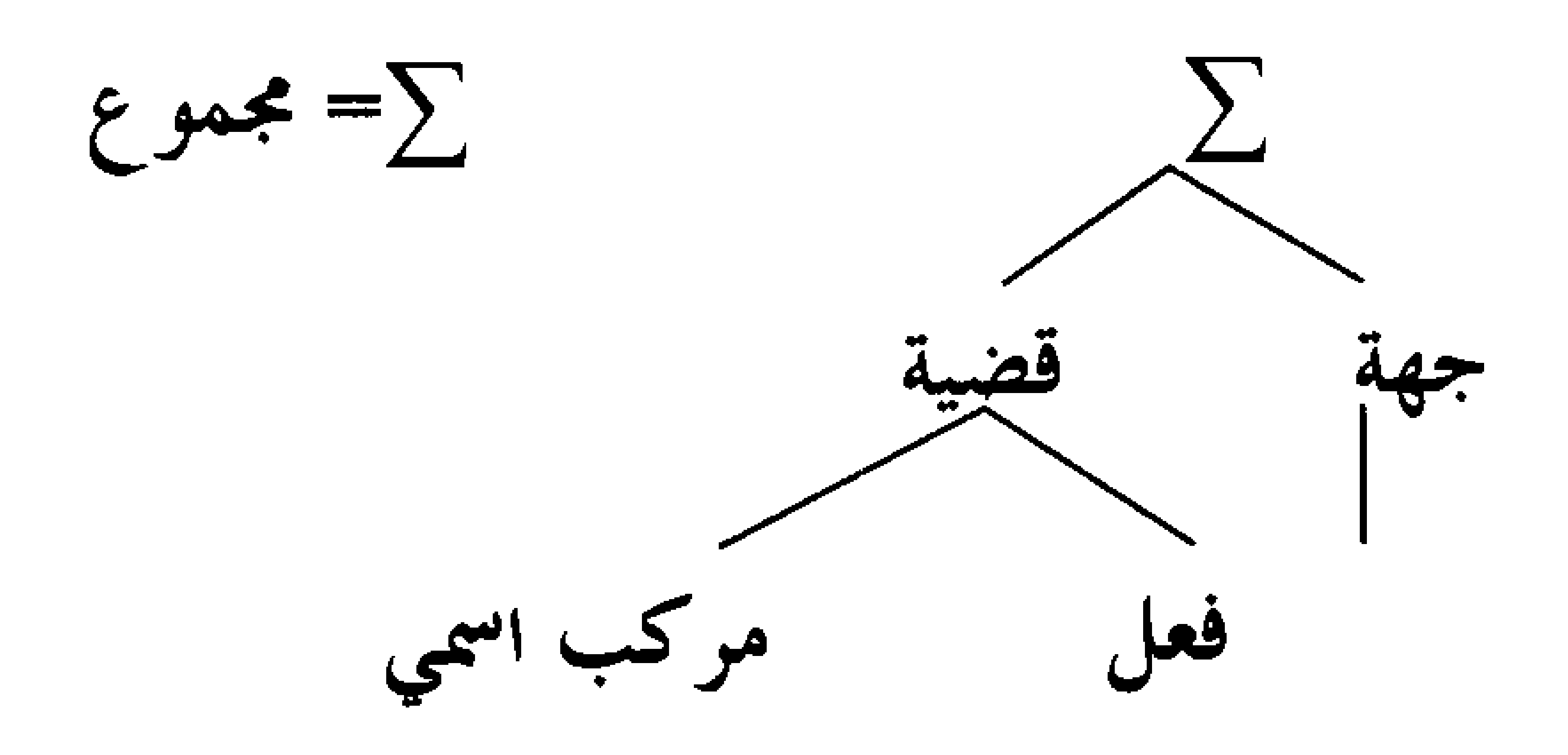


أمـا فـيلمور فقـد تبنـى تـصويرا جديـدا[1] قـريبا مـن التصور الذي اقترحه اللساني الفرنسي لوسـيان طنير *Lucien Tesnière*[2] *(1954-1893)* الذي اعتبر أن التقسيم موضوع/ محمول تقسيم منطقي لا تستجيب له الظواهر اللغوية.

وأصبحت بنية الجملة عند فيلمور[3] كالتالي:

24- جملة ← جهة + قضية *Sentence* $\rightarrow$ *Modality* + *Proposition*

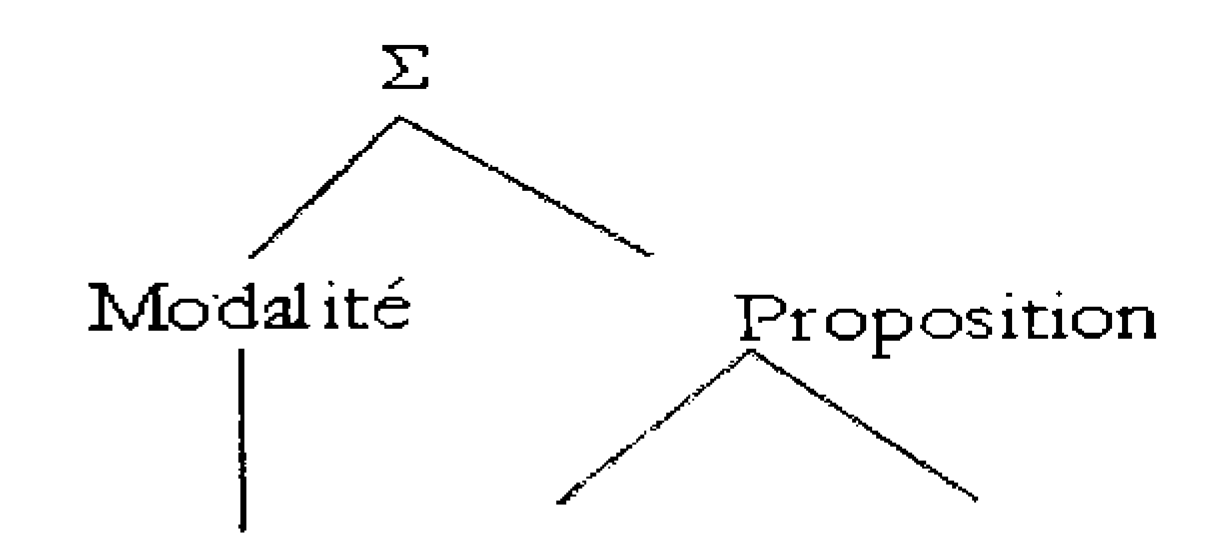
ويمكن تصوير القاعدة المركبية (24) في التصوير الشجري التالي:



(1) *Ch. Fillmore, The case for case, p 17.*

(2) *L.Tesnière, Eléments de syntaxe structurale.*

(3) *Ch. Fillmore, The case for case, p 24.*



تـدل الجهة على نوع الجملة مثل: الإثبات أو النفي أو الاستفهام أو التأكيد وغير ذلك*. ويتم تحديـد الحالـة [أو حـالات المـركب الاسمي] بربطها بالقضية التي تعلو المركب الاسمي وليس بالفعل، كمـا كـان الأمـر في التـصورات الـسابقة. ويتم الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية(1).

ويخلص فيلمور إلى جملة من الملاحظات التي يعتبرها بمثابة قواعد عامة تتعلق بالعلاقات الحالية في كل جملة، وربما في كل اللغات الطبيعية ومنها:

- ترتيب الحالات يحدد نوعية الجملة وبالتالي يؤدي إلى اختيار الفعل؛
- إن حالة معينة لا يمكنها أن تظهر إلا مرة واحدة في الجملة الواحدة؛
- ما يبدو من حالات متشابهة في الجملة الواحدة هو في البنية العميقة حالات مختلفة؛
- عـدم حـصر مفهـوم الحـالات الإعرابية في اللغات ذات الحالات الإعرابية أو العلامات إعرابية الـتي تـبين هـذه الحـالات، وبالتالي ينبغي، بحسب فيلمور دائما، التمييز بين الحالة *cas* والشكل الحالـة *forme casuelle* (2). فالحالـة علاقـة ضـمنية تحتية ذات طبيعة تركيبية دلالية تظهر سطحياً عـن طـريق أشـكال إعـرابية أو بواسـطة حـروف أو يعـبر عـنها بواسطة تقديم أو تأخير بعض العناصر داخل الجملة.
- الحالات ظاهرة كلية تعرفها كل اللغات، لكن تحققها يختلف من لغة إلى أخرى.

ويميز فيلمور بين الحالات التالية(3):

- المـنفذ *Agent* وهـي حالـة "الموضـوع الحـي" و"منفذ الحدث" الذي يعبر عنه الفعل، ومثاله المركب الاسمي "ولد" في الجملة:

---

*- يرسم محمد علي الخولي في كتابه: قواعد تحويلية للغة العربية، قاعدة الجهة أو ما يسميه المشروطية على النحو التالي: المشروطية ـــ [الروابط الخارجية/ ظروف الزمان/ أدوات الاستفهام/ أدوات النفي]. ويعلق الخولي على العناصر المتضمنة في المشروطية بقوله: "يقصد بها تلك الكلمات أو التعابير التي تأتي في أول الجملة عادة لتربط بين هذه الجملة والجملة السابقة ولتوضيح نوع العلاقة المنطقية بين الجملتين، مثال ذلك قولنا في بداية الجملة "ولهذا" و"بناء على ذلك" و"على كل حال" و"وبالرغم مـن ذلـك" و"عـلاوة على ذلـك" ص 46). والواقـع أن دلالة مفهوم "الجهة" *modalité/modality* واضح ومحدد في الدراسات المنطقية واللسانية الحديثة؛ حيث يحيل على كل ما له علاقة بموقف المتكلم من القول الذي يتلفظ به. ومنطق الجهة معروف في هـذا الـباب. لهذا لا نفهم كثيرا دوافع مصطلح "المشروطية" أو الروابط الخارجية التي أشار إليه الخولي، وهي مشيرات خطابية *indicateurs discursifs* تنتمـي لمجـال الخطـاب *Discours* أكثـر ممـا تـتعلق بمجال تحليل الجملة الواحدة وهي موضوع دراسة فيلمور والنحو التوليدي.

(1) *Ch. Fillmore, The case for case, p 24.*

(2) *Ibid, p 26-27.*

(3) *Ibid, p 24-25.*

24)- يلعب *الولد* الكرة.

- **الأداة** *instrument* حالة الشيء الموضوع غير الحي المتضمن سببا في الحدث أو الوضع الذي يعبر عنه الفعل، ومثاله المركب الاسمي "صاروخ" في الجملة:

25)- دمر *الصاروخ* القرية

- **المعاين أو المجرب** *Experiencer* وهي حالة الشخص الذي يقوم بفعل نفسي أو شعوري، كما هو الشأن في فواعل الأفعال من نوع: أحب/ كره/ مقت/ عاين، وهو ما يعبر عنه المركب الاسمي "سعيد" في الجملة:

26)- يحب *سعيد* كرة القدم

- **الممنوح**: *Datif* وهو الشخص الحي الذي تعرض للحدث أو الوضع. فالمركب الاسمي "الرجل" في الجملتين التاليتين يعبر عن حالة الممنوح:

27)- اشترى *الرجل* بيتا في الريف.

ب27)- تلقى *الرجل* حوالة بريدية.

- **الواقع** *Factitif*: وهي حالة المفعول به بوصفه الموضوع الناتج عن الحدث الذي يعبر عنه الفعل، كما في المركب الاسمي "رسالة" في الجملة:

28)- بعث الرجل *الرسالة* إلى أخيه.

- **المحلية** *Locatif* وهي حالة تحدد الموقع أو التوجه المكاني للوضع أو للحدث الذي يدل عليه الفعل.

- **الهدف** *Objectif* وهي غاية الحدث الذي يعبر عنه الفعل مثل المركب الاسمي في الجملة:

29)- تلقيت *رسالة* من أخي.

30)- كتب الولد رسالة.

غير أن الجديد الذي اقترحه فيلمور في نظرية الأحوال لا يخلو من صعوبات نظرية ومنهجية. ويتمثل المشكل الأساس في عدم وضوح الكيفية التي يتم بها تحديد العلاقة أو العلاقات بين الفعل والمركب الاسمي المرتبطين بالجملة بواسطة الحالة؛ نعني بذلك «تحديد الأسس التي تمكن من اختيار مجموعة من الأحوال وفرزها وتعريفها بطريقة غير اعتباطية»[1]. إن انتقاء الفعل لحالته الإعرابية يكون مرتبطا بالمحيط الحالي *environnement casuel* أو الإطار الحالي/ الإعرابي/ *frame case*.

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، ص 37.

لنفرض الجمل التالية:

31- تكسر الغصن

32- كسر زيد الغصن

33- كسر الريح الغصن

34- كسر زيد الريح بالمنشار

لا تتضمن الجملة (31) حالة المنفذ *(Agent)* أو حالة الأداة *(Instrument)* ولا تتضمن (32) أي أداة *(Instrument)* وليس في (33) حالة المنفذ.. يمكننا أن نسند للفعل "كسر" الإطار الحالي التالي:

- كسر: + [ـــــ ممنوح (أداة) (منفذ)]

بالنسبة إلى الفعل "فتح" في الجمل التالية:

31)- فتح الرجل الباب

32)- فتح المفتاح الباب

33) فتح الباب بالمفتاح

فيكون له الإطار الحالي التالي:

- فتح: +[ـــ مفعول به (منفذ) (أداة)]

أما بالنسبة إلى الفعل "أعطى" في الجملة:

34)- أعطى الرجل الفقير درهماً

فيمكن اقتراح الإطار الحالي:

أعطى:+ [ـــ (منفذ () ممنوح) (مفعول به)].

ويمكن أن نقترح بالنسبة إلى الفعلين "قتل" و"مات" ما يلي:

- مات: +[ـــ ممنوح]

- قتل: +[ـــ ممنوح (أداة)(منفذ)]

في هذا الإطار الحالي [ ] يدل ما بين القوسين ( ) على وجود الحالة اختياريا. أما القوسان المتداخلان) (في (قتل) فيعني أن إحدى الحالتين الاختياريتين، على الأقل، يجب أن تظهر في الإطار الحالي. فـ"قتل" قد يحتاج، زيادة على حالة "الممنوح"، إلى "أداة" قتل (مسدس/ آلة حادة/ حادثة...) أو إلى "منفذ" فعلي يقوم بالقتل؛ أو يحتاجهما معا. (قتل الشرطي المجرم بالمسدس).

ومن مزايا هذا التحليل أنه يمكن من:

- تقديم معلومات مرتبة ودقيقة عن الوحدات المعجمية
- الحصول على مدخل معجمي واحد بالنسبة إلى الاستعمالات المتعددة للعنصر الواحد. مثلا بالنسبة إلى الفعلين "تكسر" و"كسر" يقدم مدخلا معجميا واحدا للفعلين (تكسر وكسر)، بينما في تصور لا يعتمد نحو الأحوال تحدد القيود الانتقائية الخاصة بكل فعل على حدة.

إلا أن فيلمور لا يوضح منهجياً الكيفية التي يتم بها دَمْجُ الفعل صورياً في هذا الإطار الحالي أو ذاك[1]. فكيف يتم المرور من البنية العميقة التي يمثلها الإطار الحالي إلى البنية السطحية؟

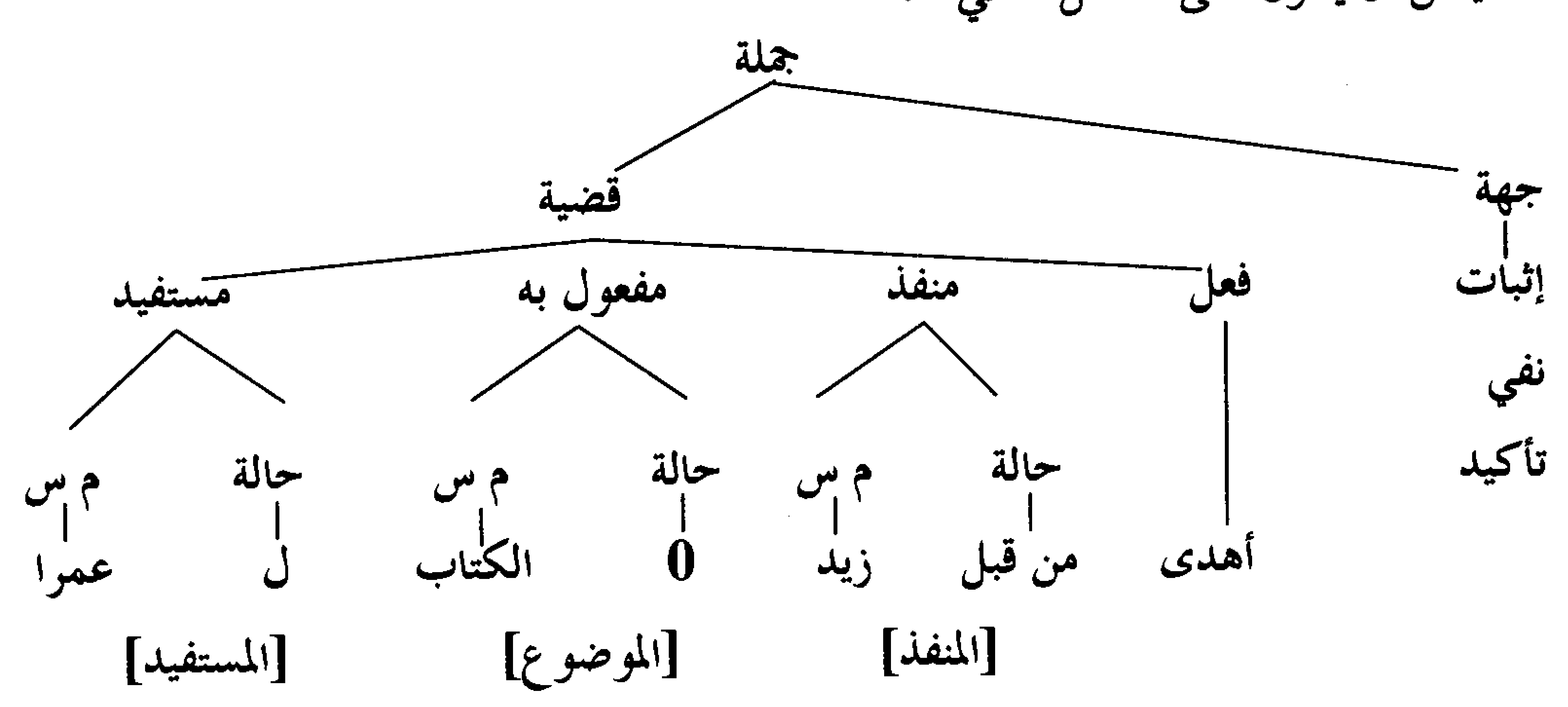
يتحقق ذلك بواسطة مجموعة من الآليات منها:

- الحالات الإعرابية؛
- خصائص الفعل الدلالية الواردة في هذه الجملة أو تلك من حيث هو تعبير عن حدث معين يتطلب مركبا اسميا ملائما.

فالمركب الاسمي في البنية العميقة بصفة عامة هو: حالة+ مجموعة اسمية (*K+GN*)، والتمثيل الشجري المحمل بالحالة المناسبة لجملة مثل:

35)- فُتِح الباب

يمكن أن يكون على الشكل التالي[2]:



لتصبح الجملة السطحية هي:

36)- فتح الباب (من قبل س)

---

(1) *Guy Serbat, Cas et foctions, p 168.*

(2) ما نقترحه هنا من أمثلة هو تصوير تقريبي يهدف توضيح تصور مفهوم الحالة عند فيلمور وبالتالي ليس لها أي بعد نظري بالنسبة إلى اللغة العربية.

وقـد يـتم حذف الحالة الإعرابية "من قبل" اختيارياً على الأقل، كما نلاحظ ذلك في الاستعمال العربي الحديث الذي يوجد فيه التعبيران:

- فُتِحَ البابُ

- فُتِحَ البابُ من طَرَفِ/ على يد س.

بالنسبة إلى الجملة الإنجليزية[1]:

7)-The door opened

يمكن أن يكون لها البنية العميقة المحملة بـالحالات الإعرابية" التالية:

8)- By John opened the door

في مرحلة أولى يتم حذف الأداة *by* فنحصل على الجملة:

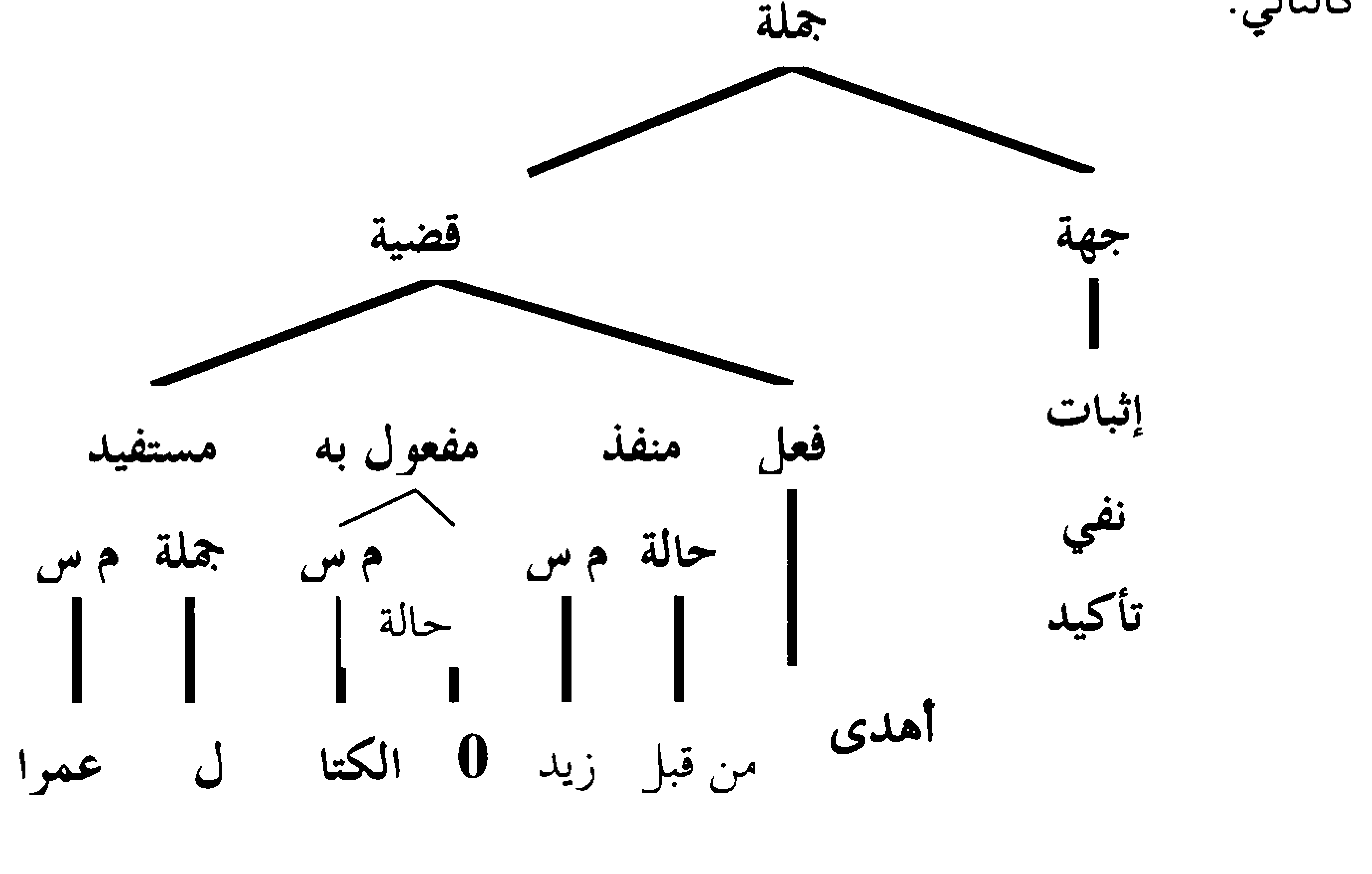
9) John opened the door–

وفي مـرحلة تالـية يُحـْذَفُ المـركب الاسمـي "جـون" *John* ثم يُنْقَلُ المركب الاسمي المفعول به (الباب) إلى موقع الموضوع (الفاعل).

يمكننا أن نقوم بالشيء نفسه وبشكل تقريبي بالنسبة إلى الجملة العربية التالية:

40)- أهْدِى زيد عمرا الكتاب

40أ)- أهـدى+ (مـنفذ مـن قـبل= زيـد)+ (مفعولا به=الكتاب)+ (مستفيد)= عمرا) وهو ما يمكن تصويره كالتالي:



---

(1) *Ch.Fillmore, Case for case, pp 27-34.*

وبهذه الكيفية يمكننا أن نفسر كذلك البنيات الأخرى التي يعبر فيها مباشرة عن هذه الحالات:

41)-أهدى زيد الكتاب لعمرو

42)- أهدى عمرو الكتاب

ويبدو تحديد الحالات أبسط وأسهل بالنسبة إلى اللغات التي تتوافر على علامات إعرابية ومنها اللغة العربية[1].

8 -3 - طبيعة القيود الانتقائية:

إذا كانت القيود الانتقائية التي اقترحها تشومسكي في مظاهر النظرية التركيبية قد أسهمت في معرفة أسباب انحراف بعض الجمل التي يولدها جهاز النحو الوارد في البنيات التركيبية فإنها أصبحت ابتداء من هذا التاريخ أيضا تشكل إحدى نقط الاختلاف بين تشومسكي وأتباع الدلالة التوليدية. وقد تولى ماكولي *Mc Cawley* دراسة طبيعة القيود الانتقائية في مقال هام *بعنوان:* حول المكون الأساس للنحو التحويلي[2].

لاحظ ماكولي أن النحو التوليدي في النموذج المعيار لجأ إلى عدد من الخصائص العامة من السمات مثل: حي/ عاقل/ مذكر/ مؤنث / مجرد / محسوس الخ لمنع جمل مثل:

43)- الطاولة تضحك.

ومعلوم أن هذه الخصائص في تصور النظرية المعيار هي خصائص سياقية تركيبية موحدة بين الاسم والفعل، و يتعلق ببعض العناصر المعجمية المنفردة؛ أي أنه ينظر لكل خصيصة على حدة، بينما يرى ماكولي ومعه الدلالة التوليدية أنه ينبغي البحث عن سلسلة موسّعة وشاملة من الخصائص اللازمة للتعبير عن كل القيود الانتقائية، وليس ثمة مبرر لأن نهتم بالجملة*:

44)- "الصدق يخيف أحمد"

ولا نهتم بالجملة:

45)- أكلت هذا الصباح أربعة فونيمات".

إن الجملة (45) وما يشابهها، تقدم مثل هذا الخرق الدلالي الذي لا يتعلق بالعناصر المعجمية منفردة، وإنما بالتأليف بين مكونات الجملة ككل؛ وبارتباط وثيق بمعتقدات المتكلم وعوالمه الممكنة وفي

---

(1) بالنسبة إلى الأمثلة الإنجليزية ينظر في فيلمور، المصدر المذكور، ص 35 وما بعدها.

(2) *J.D.Mc Cawley*, **Concerning the base component of transformational grammar**, *p 243-269.*

* بالفعل تحدث تشومسكي هذه الجملة مرات عدة في كتابيه البنيات *1957* والمظاهر *1965*.

هـذا الـسياق[1] يعـرض ماكولي مجموعة من الأمثلة "الغريبة" ولكنها تكون مقبولة إذا وضعناها في إطار الخـيال العلمـي أو الحكايـة العجائبـية أو عـالم الأحـلام ومـا يـشابه ذلـك. ومـن هـذه الأمثلة الجملة الآتية(معربة عن الإنجليزية):

46)- فرشاة أسناني على قيد الحياة وتحاول قتلي

My toothbruch is aliveand is trying to kill me.

وبهذا يعارض ماكولي التصور القائم في النظرية المعيار حول طبيعة القيود الانتقائية معتبراً أن:

- القيود الانتقائية ذات طبيعة دلالية وليست تركيبية كما يقول بذلك تشومسكي في "مظاهر النظرية التركيبية"؛
- إنهـا تتعلق بمكونات الجملة برمتها، وليس بالوحدات المعجمية؛ أي أن التمثيل الدلالي للمكون ككل هو محور القيود، وليس فقط الصفات المعجمية المرتبطة بكل عنصر على حدة[2].

وتتـضح سـلامة هـذا التـصور القـائم علـى القول بالطبيعة الدلالية للقيود الانتقالية ودورها الدلالي من خلال تفسير لحن الجملتين التاليتين وما يشابههما[3]:

47)- *أختي أصبحت أباً

47 ب)- *أختي أب لولدين[4]

47)- *يَدُ الصَّنَمِ تَنْزِفُ دَماً

مقابلة نحوية الجملة:

48)- يدي تنزف دما

إن المفردة "يد" في الجملة (48) تقتضي السمات الدلالية[+حي] و[+إنسان]

وبالتالـي فـإن لحـن الجملـة (46) مـرتبط بالـتعارض الحاصـل بـين سمـتي الـوحدتين "أخت" [+مـؤنث] و"أب" [+ذكـر]. أمـا المـركب الاسمـي "يـد الـصنم" في الجملـة (47) فله السمتان الدلالتان: [- حـي] و [-إنـسان]، وهو ما يفسر لحنها الدلالي مقابل نحوية الجملة (48) التي تتوفر فيها كلمة "يد" على السمتين: [+ حي]و[+إنسان]. وبالمثل فإن التعارض الحاصل بين الجملتين (49) و(50):

49) - عددت الأطفال

---

(1) *James.D.Mc Cawley, Where do noun phrases come from?, p 219.*

(2) *J.D.Mc Cawley,* **The role of semantics in a grammar**, *p 140.*

(3) *Fr. Dubois Charlier,* **La sémantique générative: Une nouvelle théorie linguistique**, *p 13.*

(4) *Kuroda,* **Remarques sur les présuppositions et les contraintes de sélection**, *p 55.*

50)- *عددت الرمل

يرجع إلى أن السمتين [+ معدود] أو [- معدود] لهما طبيعة دلالية، وليست تركيبية كما يذهب إلى ذلك تشومسكي في النموذج المعيار. فالفعل "عَدّ" يتطلب مفعولاً به له السمتان [+جمع] و[قابل للعد] كما في مفعول الجملة النحوية (49) مقابل لا نحوية أو على الأصح لا دلالية الجملة (50). فالسمة [+ جمع] وحدها على اعتبار أنها سمة تركيبية لا تفسر قبول الجملتين:

51)- عددت الجمهور

52)- عددت الحاضرين

إن وجود هذه السمات الدلالية يدل على أن الخصائص التي توجد في التمثيلات الدلالية *représentations sémantiques* يمكنها أن توجد في القيود الانتقائية، بل هناك ضرورة منهجية ونظرية تجعل إدماج هذه القيود في البنية العميقة أمرا ملحا[1].

والخلاصة بالنسبة إلى الدلالة التوليدية أن الخرق الدلالي مرتبط بخرق البنيات الدلالية للجملة ككل، وليس بالوحدات المعجمية فقط كما ينص على ذلك النموذج المعيار. وعلى هذا الأساس، فإن طبيعة القيود الانتقائية دلالية؛ لأنها تحيل دائما على سمات دلالية. إن صياغة دقيقة للقيود الانتقائية تبين أنه ليس ملائما الإبقاء على الفصل الذي وضعته النظرية المعيار بين الدلالة والتركيب. إن الدلالة التأويلية [يمثلها تشومسكي وفريقه كاتز وجاكندوف] لا تستطيع حل لحن الجمل من قبيل:

53)- غنى الحائط أغنية ملحة

لأنها تميز بين الدلالة والتركيب في معالجة ما يشبه الجملة (53) وتكفي القواعد الانتقائية لتفسير اللحن الوارد في هذه الجملة. أما ماكولي، فإنه يرى أن تفسير لحن جملة مثل (53) لا يرتبط بما هو تركيبي فحسب، وإنما نحتاج إلى إدماج قواعد منطقية تتعلق بالاستدلال *inférence* وغيره من الاعتبارات المنطقية الطبيعية. إن الخلف *Absurdité*/الحاصل في الجملة (53) لا يمكن تفسيره بتنافر الألفاظ أو تناقضها فحسب، وإنما بوجود تناقض بين التضمنات التي تحملها الجملة (53)ككل.

وليس بإمكان التركيب بمفرده أن يقدم لنا ما يسمح بتفادي هذا التناقض المؤدي لانحراف الجملة دلاليا، بل يكون ذلك من وظيفة المنطق الطبيعي الذي يستطيع أن يميز بين أنواع التناقض، وبالتالي يكون قادرًا على تحديد متى وكيف يحصل هذا التناقض.

وفي هذا السياق اقترحت الدلالة التوليدية في شخص لاكوف على وجه التحديد اللجوء للمنطق الطبيعي *La logique naturelle* «أي المنطق الذي يكون قادرا على تحليل كل الاستدلالات

---

(1) *J .D.Mc Cawley,* ***The role of semantics in grammar****, p 125.*

الصحيحة في اللغة الطبيعية ويقصي دونه»[1]. والمقصود بالمنطق الطبيعي «النظرية التحتية لكل الأشكال المنطقية التي يولد النحو منها اللغة الطبيعية. إن هذه الأشكال المنطقية هي البنيات الأساس للدلالة التوليدية، وبالتالي فهي لا تشكل جزءا من النحو فحسب، ولكنها ضرورية في اللغة الطبيعية. إن المنطق الطبيعي هو ميطا-نظرية للدلالة التوليدية»[2]. ويشكل القول «بالتطابق بين البنية المنطقية والبنية النحوية مُنْطَلَقاً لهذا المنطق الطبيعي»[3].

8 - 4 - التضمنات

من القضايا الجديدة التي أثارها الدلاليون التوليديون دور التضمنات في تحديد نحوية الجملة وسلامة التكوين *Bonne formation well-formedness*. ومعلوم أن مفهوم التضمنات قديم في الدراسات الفلسفية والمنطقية وحتى في الدراسات اللسانية الحديثة. لكن الجديد في أعمال الدلالة التوليدية هو أن ظاهرة التضمنات أصبحت تكتسي أهمية بالغة في التحليل اللساني عامة وفي تأويل الجمل بصفة خاصة.

يؤكد لاكوف *G.Lakoff* بعد ماكولي وفيلمور أن التكوين السليم لجملة ما تركيبيا ودلاليا لا يحدد بكيفية مطلقة بعيداً عن كل الاعتبارات العامة المتعلقة بعملية التواصل اللغوي. وترفض الدلالة التوليدية الطريقة التي يحدد بها تشومسكي نحوية جملة بعزلها عن سياقها اللغوي العام وفي استقلال تام عن طبيعة المحيط الذي يعيشه المتكلم والمستمع. إن جملة مثل:

54)- شرب الرجل كأس خمر بعد الغداء.

هي جملة غير مقبولة كليا في مجتمع تحرم تقاليده الدينية هذا النوع من السلوك، بينما تكون الجملة نفسها مقبولة كليا في مجتمع آخر لا يمنع فيه شرب الخمر.

إن التضمنات شرط أولي وسابق على كل تركيب. إن نحوية الجمل مرتبط أساساً بالتضمنات القائمة بين المتخاطبين. والتأكيد على العلاقة بين المستمع والمتكلم وعالمهما الخارجي المشترك يبين، بحسب الدلالة التوليدية، أن الفرق بين الدلالة والتركيب كما نجده في النموذج المعيار لا يساعد على فهم حقيقة التواصل اللغوي اجتماعيا وثقافيا. إلاَّ أن هذا لا يعني أن النحو يجب أن يصبح عبارة عن موسوعة معرفية بالعالم الخارجي للمتكلم والمستمع.

---

(1) *G .Lakoff, Linguistique et logique naturelle, p 59.*

(2) *C. Cortes, Introduction à la sémantique générative.*

(3) *G .Lakoff, Linguistique et logique naturelle, p 1.*

ولا يسعنا المقام لتفصيل القول في موضوع التضمنات، لكننا نود الإشارة إلى أن هذا المفهوم عام جدا ويصعب ضبطه بالدقة المطلوبة، بحيث يمكننا التمييز بين عدة أنواع من التضمنات:

- التضمنات الوجودية أو المنطقية: وهي تضمنات متعلقة بالمرجع *référent* أي الشيء الموجود فعلا في العالم الخارجي. عندما نقول:

55)-مات كيبلر فقيرا [مثال وضعه الفيلسوف والرياضي فريجه] *Frege*

فسواء تم إثبات هذه القضية بالمعنى المنطقي أو نفيها:

55ب) لم يمت كيبلر في المنفى

فإن ما يبقى متضمنا في هذا القول هو حقيقة وجود شخص كيبلر نفسه.

- التضمنات المعجمية: أي التضمنات التي ترتبط بوحدة معجمية محددة. فكل محمول يمكن أن يرتبط بتضمنات ما.

فالفعل "كتب" مثلا، يتضمن بكيفية طبيعية لدى كل متكلم مستمع فاعلا يكون قادرا على الكتابة، وبالتالي فهو [+حي] و [+عاقل] إلى آخره من السمات المرتبطة بفاعل "كتب" وهي كلها معلومات قد تتضمنها القواعد الصارمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك(1).

- التضمنات التداولية وهي التضمنات المرتبطة بالمقام التواصلي في إطار المعرفة المتبادلة بين المتخاطبين.

في هذا الصدد يمكن القول، بأن القيود الانتقائية في النظرية المعيار هي تضمنات معجمية، بينما لا تتعلق تضمنات الدلالة التوليدية بالوحدات المعجمية، وإنما بالقضية (الجملة) ككل أو على الأقل بالمكونات الأساسية فيها. والتضمنات المعجمية تتحدد دلاليا وليس تركيبيا. وتكمن أهمية هذا الضرب من التضمنات في الدرس اللساني، بحسب الدلالة التوليدية، أننا لن نكون في حاجة لنوعين من القيود؛ أي القيود الانتقائية والقيود الصارمة كما في النموذج المعيار.

وقد حاول لاكوف البرهنة على أن إعداد تركيب مستقل عن التضمنات كما هو الشأن بالنسبة إلى تشومسكي في نموذج المظاهر، لا يمكن أن يفسر بشكل ملائم كل الظواهر اللغوية. إن النظرية اللسانية مطالبة بأن تدرج ضمن مكوناتها كل ما يتعلق بالتضمنات. إن نحوية جملة معينة في نهاية التحليل ليست حكما مطلقا وإنما هو أمر نسبي وبالتالي نكون أمام نحوية نسبية *grammaticalité relative* تتوقف على محيط المتكلم- المستمع الذي تنتج وتؤول فيه، نظرا إلى ما تحفل به من أبعاد مختلفة ثقافية ونفسية واجتماعية.

(1) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

وقد بين كيرودا *Kuroda*[1] أن النوع *genre* [± ذكر] كسمة مميزة للاسم أو الصفة ذات طبيعة منطقية دلالية *Logico- sémantique* تتحكم في الشروط المحددة للنحوية. كما نبين من المثالين التاليين:

- جاءت المرأة الحامل
- *جاء الرجل الحامل

أي أن افتراضنا بأن الوحدة المعجمية "حامل" تتوفر على السمة [+ أنثى] وأنها تتطلب موصوفا له أيضا السمة [+ أنثى] وهو ما لا يتلاءم مع المفردة الرجل التي تملك سمة [+ ذكر].فهذه المعطيات الدلالية المنطقية المرتبطة بالصفة "حامل" هي التي تسمح لنا بأن نقول إن الجملة الأولى نحوية وأن الجملة الثانية ليست كذلك. وتكون هذه السمات قابلة للتنبؤ في البنية الدلالية لعنصر ما قبل أن يأخذ هذا العنصر الصيغة المعجمية التي تناسبه. وللتذكير فإن السمة [ذكر] حسب النموذج المعيار يجب أن تدخل بالضرورة في المكون الأساس باعتبارها سمة ملازمة *Inhérent* للاسم. مما يسمح اختيار الضمير هو أو هي أو نفس + هو أو هي + حتى يتسنى مطابقة الاسم لضميره في التذكير أو التأنيث كما في الجملتين التاليتين.

- ظلم الرجل نفسه
- *ظلم الرجل نفسها
- فالضمير الانعكاسي في "نفسه" يرث تخصيصه [+ذكر] من الاسم الذي يرتبط به وهو الرجل بواسطة تحويلة إضمار تحويل إلى ضمير وأصل الجملة:
- ظلم الرجل الرجل [الرجل = الرجل]

والسمة [ذكر] يجب أن تقحم في المتوالية ما قبل النهائية الموجودة في الأساس على الشكل التالي:

[+إنسان] ← [± ذكر]

8 -5 - تقليص المقولات في البنية العميقة

من الآراء الجديدة التي طرحتها الدلالة التوليدية، والتي حاولت من خلالها تعديل طبيعة البنية العميقة، الدعوة إلى تقليص عدد المقولات في هذه البنية (البنية العميقة). ترى الدلالة التوليدية أنه لا داعي لإدخال عدد كبير من المقولات التركيبية في البنية العميقة، وأن هذه الأخيرة يجب أن تكون عبارة

---

(1) *S-Yuki Kuroda*, ***Remarques sur les présuppositions et les contraintes de sélection***, *pp 52-80.*

عـن عـدد قليل جدا من المقولات المنطقية الدلالية والتركيبية، ويشكل المحمول [الفعل] المقولة الأساس الـتي تـشمل الـصفات والحـروف والظـروف والأسوار *Quantificateurs*. ويظهر هذا الموقف بوضوح أكبر في أعمال لايكوف وباخ *Bach* وغيرهما.

بَـيَّنَ لايكـوف أن مقـولة الفعل والمركب الحرفي والمركبات الظرفية [الكيف والمكان والسبب] يمكـنها أن تقلـص إلى مقولة واحدة؛ لأنها ليست مقولات أولية *Primitif*، بل يمكن اشتقاقها من بنيات يكـون فـيها الظـرف والـصفة مكـان الفعل. ويحدد لايكوف مظاهر التشابه بين الصفات والأفعال من حيث التقارب في الدلالة وقيود التوارد وخضوعهما المتشابه للتحويلات في جملة من الأمور نذكر منها:

أ- الصفات والأفعال لها الدلالة نفسها:

56)- أنا أحب الرياضة

التي تعادل:

56ب)- أنا محب للرياضة

ب- الصفات والأفعال تخضع للقيود الانتقائية نفسها:

57)- * الكلب يحب المطالعة

57ب)- * الكلب محب للمطالعة

إن (57 و57ب) جملتان لاحنتان، لأن الفعل والمصدر فيهما، لا يتوفران على السمة المناسبة [+ عاقل].

ج - الصفات مثل الأفعال، تخضع بالكيفية نفسها لبعض التحويلات كما في:

58)- الرجل الذي قتل صديقَه <== الرجل القاتلُ صديقَه

59)- الرجل الذي يَعْرِفُ سرَّ صديقه <== الرجل العارفُ سِرَّ صديقِه

ويضيف لاكوف حالات أخرى من التشابه بين الصفات والأفعال، منتهيا إلى أن هذا التشابه ليس وليد الصدفة، وإلا لماذا لا نجد التشابه نفسه بين الأسماء والصفات أو بين الحروف والأسماء؟

يـذهب باخ كغيره من الدلاليين التوليديين إلى أن الاختلافات التي يقيمها النحو التقليدي بين الأفعـال والأسمـاء والصفات اختلافات على المستوى السطحي فقط، مؤكدا أن الأسماء نفسها ليست مقـولة أساسية، أو على الأصح، ليست مقولة أولية في البنية العميقة، وإنما هي مشتقة من بنيات عميقة مدمجـة تـوجد فـيها الأسمـاء تحت عجر *noeuds /node* يشرف عليها محمول بواسطة قاعدة تحويلية. إن مـركبا اسمـيا مـثل "الأسـتاذ" يـؤخذ مـن بنية عميقة تحتية *sous_jacente* هي: س بحيث إن س الذي هو أستـاذ *le x tel que x est un professeur* وهو ما يعني بحسب باخ «أننا نملك القواعد التي تشتق المركب

الاسمي من قضية موصولة[1]. والعلاقة الدلالية والتركيبية التي تجمع بين الأسماء والجمل الموصولة في نظر باخ واضحة كما يتبين من خلال الأمثلة التالية[2]:

60)-I spoke to the one who was an anthropologist
61)-I spoke to the anthropologist

التي نعربها كما يلي:

62) _ تكلمت مع الرجل الذي كان أستاذا2

62ب) _ تكلمت مع الأستاذ

وتنحصر المقولات الأساس بالنسبة إلى باخ فيما يلي:

- الجملة أو القضية بالمعنى المنطقي
- المحمول *Prédicat*
- الموضوعات *Arguments* وهي ما يحتاجه المحمول
- المتغيرات *Variables*

إن المكـون الأسـاس في نظـر الدلالـة التولـيدية يجب أن تكون له بنية تشبه الأنساق الصورية المعـروفة لـدى بعـض علماء المنطق أمثال كارناب *Rudolf Carnap* وريشنباخ *Hanz Reichenbach*[3] ففـي هـذه الأنـساق تقسم الوحدات المعجمية إلى أسماء وأفعال وصفات. ولكن الأهم هو التمييز بين المـتغيرات (الأسمـاء والعـوامل *Opérateurs* الـتي يكـون لهـا عدد من الموضوعات أو الأماكن *Places* بحسب طبيعة الموضوعات التي يمكن أن يأخذها المحمول.

وجعل روس *J. Ross* بدوره من الأفعال والأفعال المساعدة *Verbes auxiliaires* (*1969*)[4] مقـولة واحـدة هي مقولة الأفعال، ومن الصفات والمركبات الاسمية مقولة واحدة. وفي الاتجاه نفسه تم الربط بين الحروف والأفعال.

أدت الافتراضـات المـتعلقة بتقلـيص المقـولات في البنـية العمـيقة، إلى تعمـيم أكـبر وتبـسيط للأسـاس المقولـي، وجعـل البنـية العميقة متشابهة في كل الألسن، مما يعني القول كذلك بكلية القواعد الأساسية[5].

(1) E.Bach, **Nouns and noun phrases.**

(2) *Ibid, p 92.*

(3) *Ibid, p 12.*

(4) *J.Ross,* ***Auxiliaries as main verbs,.***

(5) *E. Bach, Nouns and noun phrases, p 91.*

8 -6 - المعجم

أساس تحليل المحمول فعلاً كان أو صفةً في منظور الدلالة التوليدية، هو أنه وحدة معجمية مجردة قابلة للتفكيك إلى وحدات دلالية أصغر. إن المحمول الواحد يُحَلَّلُ إلى محمولات فرعية أخرى ذات بنيات منطقية مجردة[1]. يمكن أن يُفَكَّكَ الفعل "قتل" إلى ما يلي:

(63) -قتل ← [جعل س ص "غير حي"]

فالوحدة المجردة (63) "جعل" محمول والوحدة "غير حي" محمول آخر.

إن ما يظهر في البنية التحتية (63) ليس عناصر معجمية، وإنما هي وحدات دلالية مجردة. إن الإدماج المعجمي نوع من التحويلات التي تربط بين الوحدات المعجمية. ومعنى هذا أن الوحدات المعجمية، في تصور الدلالة التوليدية، هي حصيلة عدد من العمليات التحويلية التي يتم إجراؤها على بنيات تركيبية لامتداد معجمي أكثر تجريداً. لاحظ لاكوف وجود ماهيات عناصر معجمية *lexicaux Items* لها في العمق الخصائص الدلالية نفسها، ولكنها تختلف شكلا وتوزيعا. ويفترض لاكوف بذلك وجود ماهيات معجمية افتراضية *Items lexicaux hypothétiques* تشتق منها العناصر المعجمية السطحية أو الواقعية، وفي هذا السياق يميز بين:

- **الأساس المعجمي** *Base lexicale* وهو المشترك الدلالي بين هذه الماهيات؛
- **التوسيع المعجمي** *Extension lexicale* وهي الوحدات التي ترتبط بوحدات الأساس المعجمي؛ لكنها تختلف عنها جزئيا كأن لا تقبل كل اللوينات الدلالية التي يتضمنها الأساس المعجمي. ومن هذا القبيل العلاقة الدلالية بين "صعب" و"وعر".

يمكننا أن نقول:

(64) - المشكل صعب

(65)- صعوبة المشكل

(66)- المشكل وعر

(67)- هو يوجد في وضع صعب/ وعر

فالأمثلة السابقة تبين أن الأساس المعجمي مشترك بين صعب ووعر

---

(1) G. Lakoff, *Linguistique et logique naturelle*, p 71 et sv.

لكـن الامـتداد المعجمـي لهاتين المفردتين يبين الاختلاف الحاصل بينهما؛ فمقابل الجمل (65) و(66) و(67) لا يمكننا أن نقول:

68)-*يَوْعُر[1]، علي أن أجِدَ حلاً لهذا المشكل

69)- *وَعُرَ علي وضعه الاجتماعي

مقابل إمكانية قولنا:

70)- يَصْعُبُ عَليَّ أن أجِدَ حلاً لهذا المشكل

71)- صَعُبَ علي وضعُه الاجتماعي.

ويتم تعويض الماهيات المعجمية الافتراضية ذات البنيات المجردة بواسطة قاعدة "قبل تحويلية" يتم بواسـطتها إحـلال "قـتل" الوحدة التامة محل الماهيات المجردة: ["جعل"، "صار" "غير حي"]. وبعبارة أخرى فإن التحليل الدلالي لجملة[2]:

72)- قتل محمد زيدا

من منظور الدلالة التوليدية يعتبر التمثيل الدلالي عبارة عن عناصر دلالية نواة أو "ذرية" وليس وحدات معجمية كما هي في المعجم. فالفعل "قتل" له البنية المجردة التالية:

73)- قتل [جعل س ص يموت]

لكـن المحمـول "يموت" بدوره وحدة دلالية مجردة مركبة يمكن تفكيكها بدورها إلى عناصر دلالية نواة أخرى مثل "صار غير حي" وبالتالي فإن "قتل" له البنية المجردة التالية:

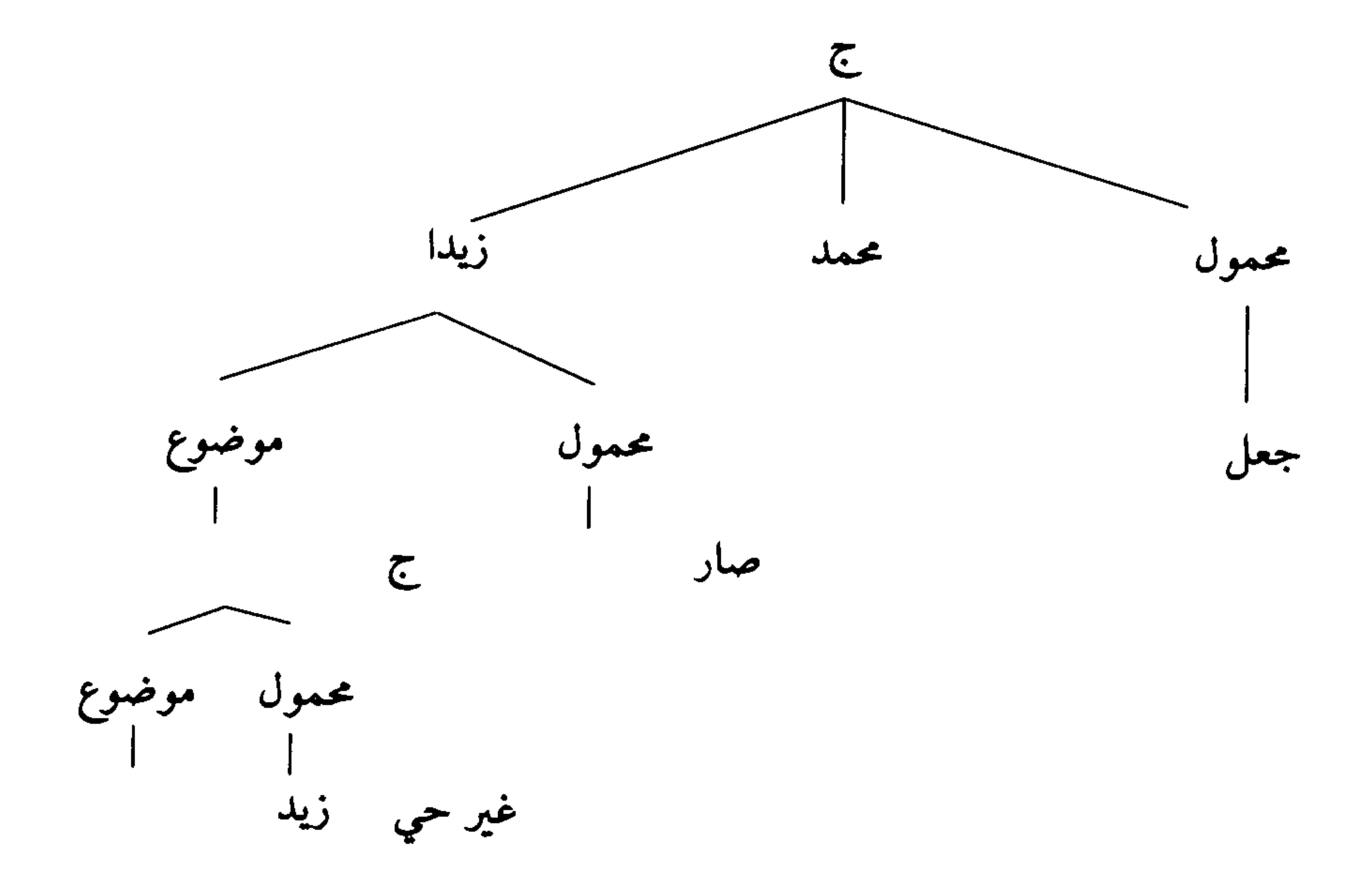
73أ)- [جعل س ص صار غير حي]

لكـن هـذا التفكـيك الدلالـي لـيس كافـيا لتحليل الجمل لأن الفعل "قتل" يحيل على مشاركين يكـون أحدهما سببا في الحدث ويكون الثاني نتيجة أو موضوعه؛ وبالتالي فإن معنى الجملة: **قتل محمد زيدا** تتطلب التمثيل الدلالي التالي:

---

(1) المعجم الوسيط، ج 2، باب الواو.

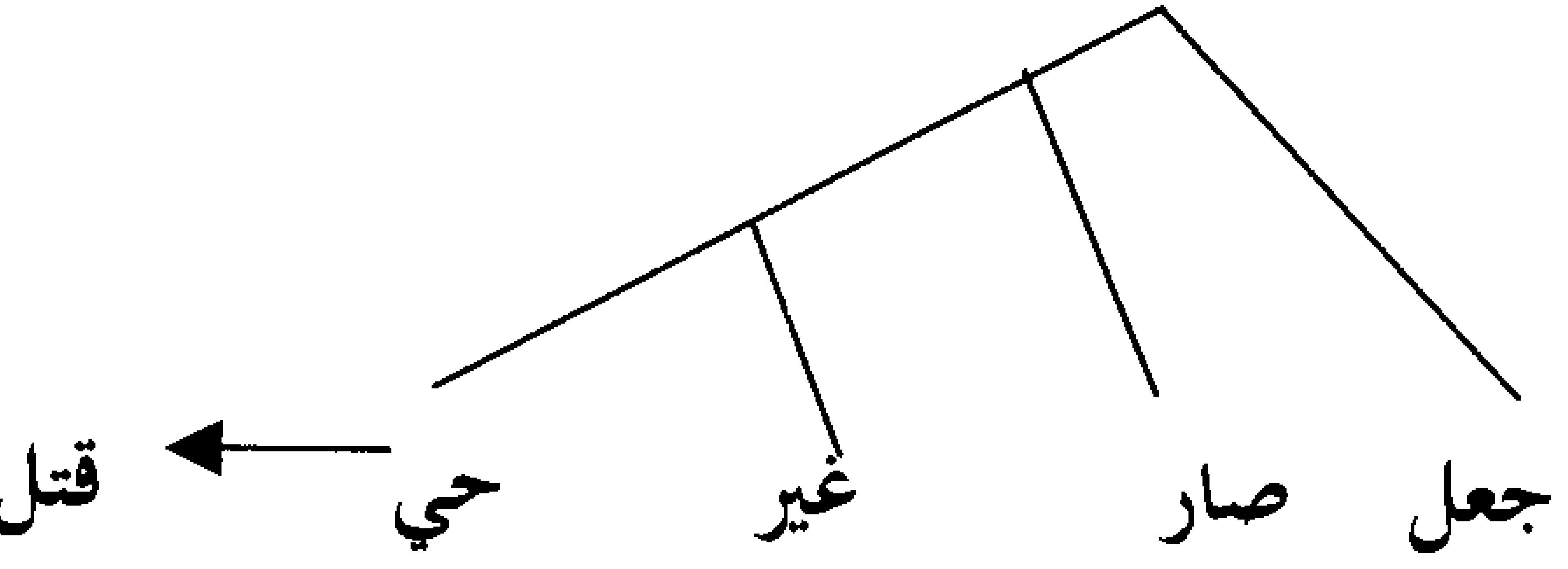
(2) لمزيد من الأمثلة من اللغة العربية انظر: عادل فاخوري، اللسانية التوليدية، ص 65، وما بعدها.



وتـتكلف الـتحويلات قـبل المعجمية *Tranformations prélexicales* بتجميع الذرات الدلالية وجعلـها مطابقـة للـوحدات المعجمـية كمـا هـي في البنيات السطحية. ويتم تحقيق هذا الدمج كما قلنا بواسطة التحويلات التي تقوم بإلحاق المحمول الأسفل بالمحمول الذي فوقه على الشكل التالي:

- (غير + حي) ← غير حي
- (صار+ غير حي) ← صار غير حي
- (جعل + صار غير حي) ← جعل صار غير حي
- جعل صار غير حي ← قتل

ويمكن توضيح هذه الإلحاقات على الصورة التالية:



ويطلق على التحويلة الأخيرة تحويلة إصعاد المحمول *Predicate raising*

يـصدق التحلـيل نفـسه علـى أفعال مثل: "منح" و"وهب" و"أعطى"، التي يمكن أن نتصور أن بنيتها الافتراضية هي: [جعل س ص يملك أ]

إن كـثيراً مـن محمـولات اللغـة (الأفعـال) يمكن أن تُرَدَّ في بنيتها المجردة إلى "جعل" و"صار". فكل العبارات الـتي تـدل علـى الانـتقال مـن حالـة إلى أخرى تتضمن المحمول الذري "يصير"، وكل الأفعال المتعدية تحتوي على المحمول الذري "يجعل" بالإضافة إلى العنصر "يصير". إذ إن المحمول "يجعل" لا يَرِدُ أبدا في الجمـل المـتعدية إلا داخـلا في التركيب مع "يصير". وبذلك فالبنى أمثال "يصير+ محمول" و"يجعل + يصير+ محمول" تكوّن مبادئ عامة (كلية) في التركيب الدلالي[1]

ومـن مـزايا هـذا التحلـيل أنه لا ينظر إلى العناصر المعجمية على أنها وحدات مستقلة، بل في إطـار العلاقـة بـين وجـدات الجملـة التي توجد فيها، لأن التحليل التجزيئي للوحدات المكونة للجمل يمكّن بدوره من توضيح جوانب هامة من درجات العلاقة الدلالية (ترادف/ تناقض/ نفي) بين الجمل.

8 -7 - طروحات أخرى

من الافتراضات الهامة التي دافعت عنها الدلالة التوليدية نذكر بإيجاز ما يلي:

- لا وجود للتركيب باستقلال عن الدلالة؛
- مستوى البنية العميقة ليس ضروريا ولازما.

وبـدلا عـن البنـية العميقة، هناك من جهة التمثيلات الدلالية التي يحددها التكوين السليم؛ ومن جهـة ثانـية؛ هناك التمثيلات السطحية التي تخضع بدورها لشروط التكوين السليم. ويكون دور التحويلات الربط بين التمثيلات الدلالية والتمثيلات السطحية؛

- يجب التخلي كلياً عن مفهوم البنية العميقة الذي يميز بين التركيب والدلالة وعن التمييز الحاصل بـين الـتحويلات وقـواعد الـتأويل الدلالـي، مع الإبقاء على نسق واحد من القواعد يوحد بين البنية الدلالـية والبنـية الـسطحية عبر مراحل. ولا يمكن القول عن هذه القواعد إنها تركيبية أو دلالـية. فالنحو لا يولد مجموعة من البنيات السطحية، وإنما مجموعة من الاشتقاقات على شكل قيود اشتقاقية وهي نوعان:
  - **قـيود اشـتقاقية محلـية** *Contraintes dérivationnelles locales* تـتعلق بالـتحويلات (تـتعلق بالمؤشرات المركبية المتآخية وهي المركبات التي تدخل في علاقة تحويلية؛
  - **قـيود اشـتقاقية عامـة** *Contraintes dérivationnelles globales* تنطـبق علـى المؤشرات غير المتآخـية وهـي قـيود علـى تألـيف العناصـر الـتي يمكـنها أن تظهـر في البنية الدلالية وعلى

[1] عادل فاخوري، اللسانية التوليدية، ص 69.

التنسيقات التي يمكنها أن تظهر في البنية السطحية وعلى الاختلافات الممكنة بين مراحل الاشتقاق.

بعبارة أوضح أصبحت القواعد المركبية في التحليل الدلالي التوليدي تؤول باعتبارها قيوداً على سلامة التكوين. ويُنْظَرُ للتحويلات على أنها قيود محلية على الاشتقاق. فالتحويلات هي التي تحدد نوعية الشروط التي يجب أن يستجيب لها مؤشران مركبيان متآخيان في اشتقاق معين، ليكون هذا التفريع سليم التكوين. واختلاف الدلالة التوليدية مع النموذج المعيار في هذه المسألة على وجه التحديد هو أن قواعد التكوين السليم لم تعد تقتصر على البنيات السطحية كما في النموذج المعيار، وإنما أصبحت تنطبق على المسار الاشتقاقي للجملة، أي المؤشرات المركبية[1]. وأخيراً فإن البنيات الدلالية ذات طبيعة صورية شأنها في ذلك شأن البنيات التركيبية، إنها أشجار موسومة *Arbres étiquetés*[2].

8-7-1-التحويلات والمعنى

من المعروف أن إجراء التحويلات من منظور النموذج المعيار وقبله في "البنيات التركيبية" كان يقوم على افتراض محافظة التحويلات على المعنى. ومفاد هذا الافتراض أن إجراء التحويلات على المؤشرات المركبية لا يؤدي إلى تغيير في معنى هذه البنيات. وقد أعاد أصحاب الدلالة التوليدية طرح بعض التساؤلات بشأن هذا الافتراض الذي تبناه تشومسكي في النموذج المعيار. ومن هذه الأسئلة:

- إلى أي حد يمكن القول بأن إجراء التحويلات يحافظ على معنى الجمل أم لا؟
- هل تلعب التحويلات دوراً في تغيير معنى المؤشرات المركبية؟ وكيف يتم ذلك؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، يتعين أولا تقديم بعض التوضيحات الأساسية المتعلقة ببعض الجوانب المرتبطة بنوعية التحويلات نفسها.

- هل يتعلق الأمر بتحويلات إجبارية أو بتحويلات اختيارية؟
- هل يتعلق الأمر بإجراء تحويلة على مؤشر تركيبي مجرد أم على جملة محققة؟

بالنسبة إلى التحويلات الاختيارية أو المتأخرة *T.tardives* كالتحويلات الأسلوبية سواء تعلق الأمر بالتحويلات أو بالمؤشر التركيبي المجرد أو بالجملة المحققة فعلاً، فإن الاعتقاد السائد في النموذج المعيار يعتبر أن معنى الجمل لا يتغير تحت طائل إجراء التحويلات.

---

(1) *N. Ruwet, Théorie syntaxique et syntaxe du français, p 23-24.*

(2) *J. D.Mc Cawley, The role of semantics in grammar, p 168.*

غير أن الأمر يبدو مختلفا وأكثر تعقيدا مع التحويلات الإجبارية. لقد كان يُظَنُّ في النموذج المعيار أن مسألة التأثير في المعنى لا علاقة لها بالنسبة إلى التحويلات الإجبارية. فالمؤشر المركبي الذي تجرى عليه التحويلات بنية مجردة، ولا يمكننا أن نَلِجَ مباشرة بنيته الدلالية كما في تحويلة الإلصاق *T.Affixe*.

لكن التمييز بين التحويلات الإجبارية والتحويلات الاختيارية لم يصمد طويلاً. فقد بينت الدراسات (*R.B.Lees 1996-1922*) حول طبيعة التحويلات في علاقاتها بالمعنى لا تتطابق دائما والافتراض القائل بمحافظة التحويلات على معنى البنيات التي تنطبق عليها. في هذا السياق وقع تعديل هام؛ فتحويلة البناء للمجهول، كتحويلة اختيارية في "البنيات التركيبية" أصبحت تحويلة إجبارية في النموذج المعيار. فلماذا هذا التغيير؟

الجواب يكمن في أن الدراستين التوليدية المشار إليها سابق بينت بوضوح أن الاختلاف بين المعلوم والمجهول اختلاف واضح في المعنى والتركيب؛ فلكل منهما بنيته العميقة الخاصة به، وبالتالي لم يعد ثمة مبرر للربط بينهما تحويلياً كما تم ذلك في إطار النظرية ما قبل المعيار (نموذج *1957*).

لقد أصبح النموذج المعيار مضطرا إلى الاختيار بين موقفين نظريين متعارضين:

- إما التخلي عن الافتراض القائل بالمحافظة على المعنى؛
- إعادة النظر في طبيعة التحويلات من حيث تقسيمها إلى تحويلات اختيارية وأخرى إجبارية.

وقد اختار تشومسكي التوجه الثاني[1].

إن التأكيد على الفرق الدلالي بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول يسعى إلى إثبات صحة الافتراض القائل بأن التحويلات لا تغير شيئا في معنى الجملة. إلا أن هذا الافتراض يُواجَهُ ببعض الحالات التي يتغير فيها المعنى بين الجملتين المحولتين؛ لا سيما في المسائل المتعلقة بـ:

- التسوير *Quantification*.
- النبر والتنغيم والتفخيم *Accent / Emphase / Intonation /*.
- التضمنات *Présuppositions*.
- الجهة *Modalité*.

(1) انظر ما قلناه عن التحويلات في نموذج المظاهر في الفصل السابق.

8-7-2- الأسوار وكيفية التمثيل لها[1]

بالنسبة إلى ما تطرحه ظاهرة التسوير *Quantification* في اللغات الطبيعية، ننطلق من المثالين التاليين:

74)- رسم كل طفل لوحةً

75)- كل لوحة رسمها طفل

إذا حولنا هاتين الجملتين للمبني للمجهول حصلنا على ما يلي:

76)- رُسِمَتِ اللوحةُ من قبل كل طفل

77)-كل لوحة رسمت من قبل طفل

في الجملة الأولى، لدينا لوحة واحدة هي التي رسمت، وهناك أكثر من طفل. أما في الحالة الثانية، فهناك أزيد من لوحة مقابل طفل واحد فقط هو الذي رسمها. وهذا يبين بوضوح أن العلاقة الدلالية بين المعلوم والمجهول لا تظل ثابتة بعد إجراء تحويلات في كل الجمل التي يوجد فيها السور والمبني للمجهول.

وتبين الأمثلة التالية كذلك صعوبة الإبقاء على التصور القديم القائم على ربط التأويل الدلالي بالبنية العميقة وحدها كما يقترح ذلك النموذج المعيار. لننظر في المعطيات التالية من اللغة العربية على وجه التقريب لا غير:

78)- سَهْمٌ واحدٌ لم يُصِبِ الهدفَ

79)- لا سهم أصاب الهدفَ

80)- لم يصب الهدفَ سهمٌ واحدٌ

إن النظرية المعيار تولد الجمل (78-80) من بنية عميقة واحدة. غير أن متكلم اللغة العربية يدرك بسهولة الفروق القائمة دلاليا بين هذه الجمل التي تعني تباعا:

78أ)- كل السهام أصابت الهدف إلا سهما واحدا

79أ)- ليس هناك ولو سهم واحد أصاب الهدف

80أ)- لم يصب الهدف بسهم

---

(1) الأمثلة المعروضة ذات طبيعية توضيحية لتقريب الإشكالات المتحدث عنها وبالتالي ليس لها أي بعد نظري بالنسبة إلى تحليل الجملة العربية. لمعرفة دقيقة بمثل هذه الموضوعات يمكن الرجوع إلى الدراسة القيمة لشكري المبخوت: توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط.

وتظهـر العلاقة بين الجمل التي تتضمن بعض المظاهر اللغوية المشار إليها سابقا، اختلافا دلاليا أكثـر تعقيدا يـصعب معـه ربـط الجمـل المـتعالقة دلالـيا ببنية عميقة واحدة، لاسيما حين يجتمع النفي [ليس/ لا/ لم/ ما] والسور *le quantificateur*. مثل: أحد/ كل

81)- لا أحد منا مُتأكّد كلياً من النجاح في الامتحان

82)- من المؤكد كليا أن لا أحد سينجح في الامتحان

83)- ليس من المؤكد كليا أن أيا كان سينجح في الامتحان

83 ب)- ليس من المؤكد أن لا أحد سينجح في الامتحان

هذه الجمل يمكن فهمها كما يلي:

81ب)- لا يوجد من هو متأكد كليا من النجاح في الامتحان.

82ب)- لن ينجح أحد في الامتحان وهذا أمر مؤكد.

83ج)- ليس مؤكدا أن أي شخص كيفما كان سينجح في الامتحان.

في هذه الأمثلة تخضع التحويلات لثلاثة عناصر أساسية هي:

السور الكلي [أحد] والنفي [لا] والجهة [متأكد كليا/ من المؤكد]

ويخـتلف معنـى الجملـة بحسب رتـبة هـذه العناصـر في الجملة، بحيث إن كل تغيير في ترتيبها بواسطة التحويلات [النفي/ البناء للمجهول] يقود إلى معنى جديد كما هو الحال بالنسبة إلى الجمل 81 -82-83:

في الجملة الأولى نجد: نفي/ سور/ جهة،

وفي الجملة الثانية نجد: جهة/ نفي/ سور،

وفي الثالثة لدينا: نفي/ جهة/ سور.

نـوقش الإشـكال نفسه بالنسبة إلى بعض الجمل التي أصبحت متداولة في العديد من المقالات والدراسات التوليدية[1] قبيل نهاية الستينيات من القرن العشرين. ومن هذه الجمل:

84)- كثير من الرجال يقرؤون قليلا من الكتب

85)- قليل من الكتب قرئت من قبل كثير من الرجال

مـا أوجـه العلاقـة بين هاتين الجملتين؟ بالتأكيد إنهما ليستا مترادفتين. يمكن شرح الأولى كما يلي تقريبا:

---

(1) *G. Lakoff, on generative semantics, p 238-239.*

وتبدو الجملة (85) المبنية للمجهول ملبسة بالنظر إلى القضايا الداخلية المدمجة فيها وهي:

86)- الكتب قليلة

87)- الرجال يقرؤون الكتب

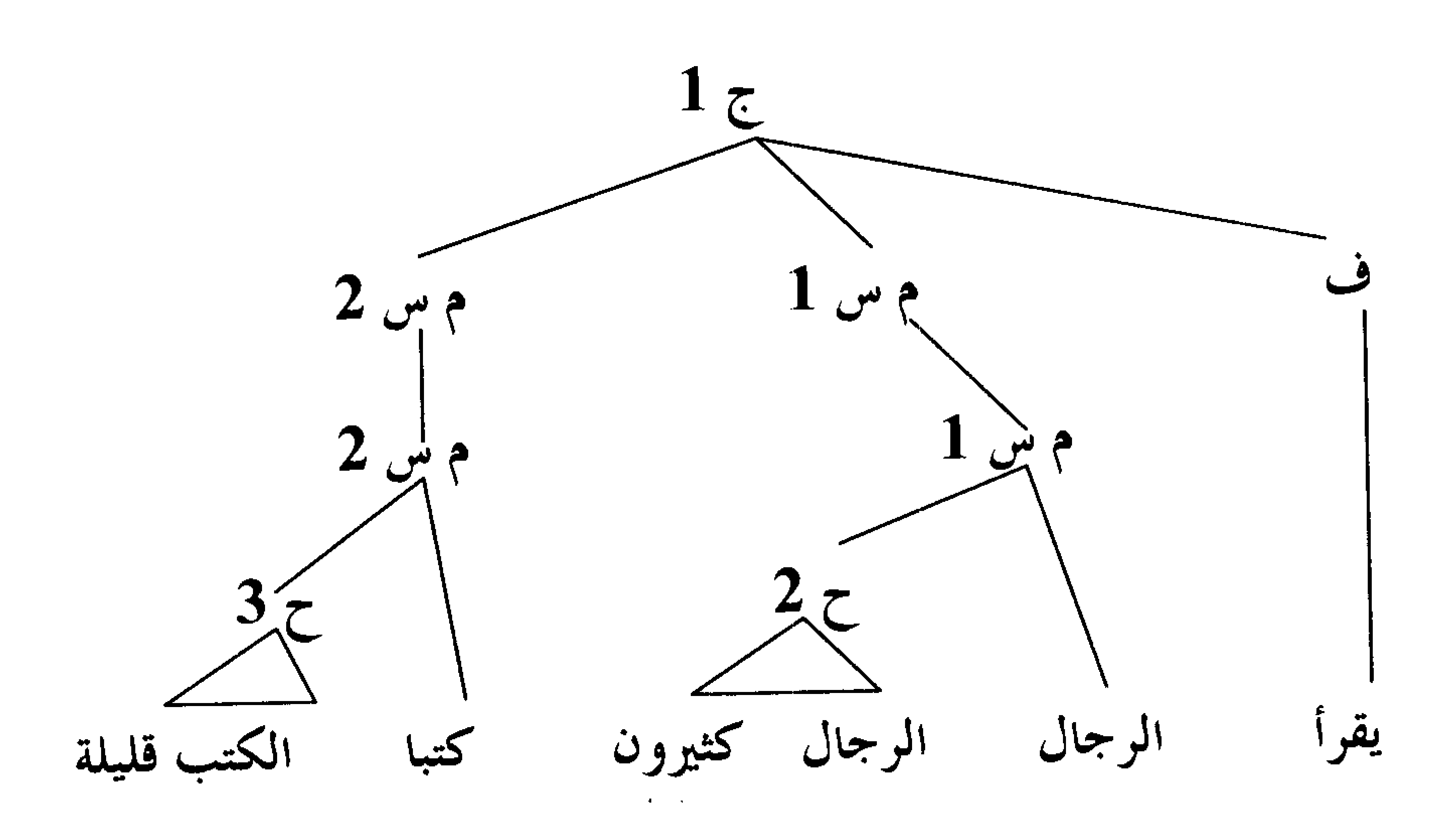
88)- الرجال كثيرون

ذلك أن (85) قد تعني:

- أن كثيرا من الرجال لم يقرؤا إلا قليلا من الكتب.

- أن الكتب نفسها التي قرأها كثير من الرجال قليلة العدد.

ويمكن التمثيل لهذه الجمل بالشجرة المجردة التقريبية التالية[1]:

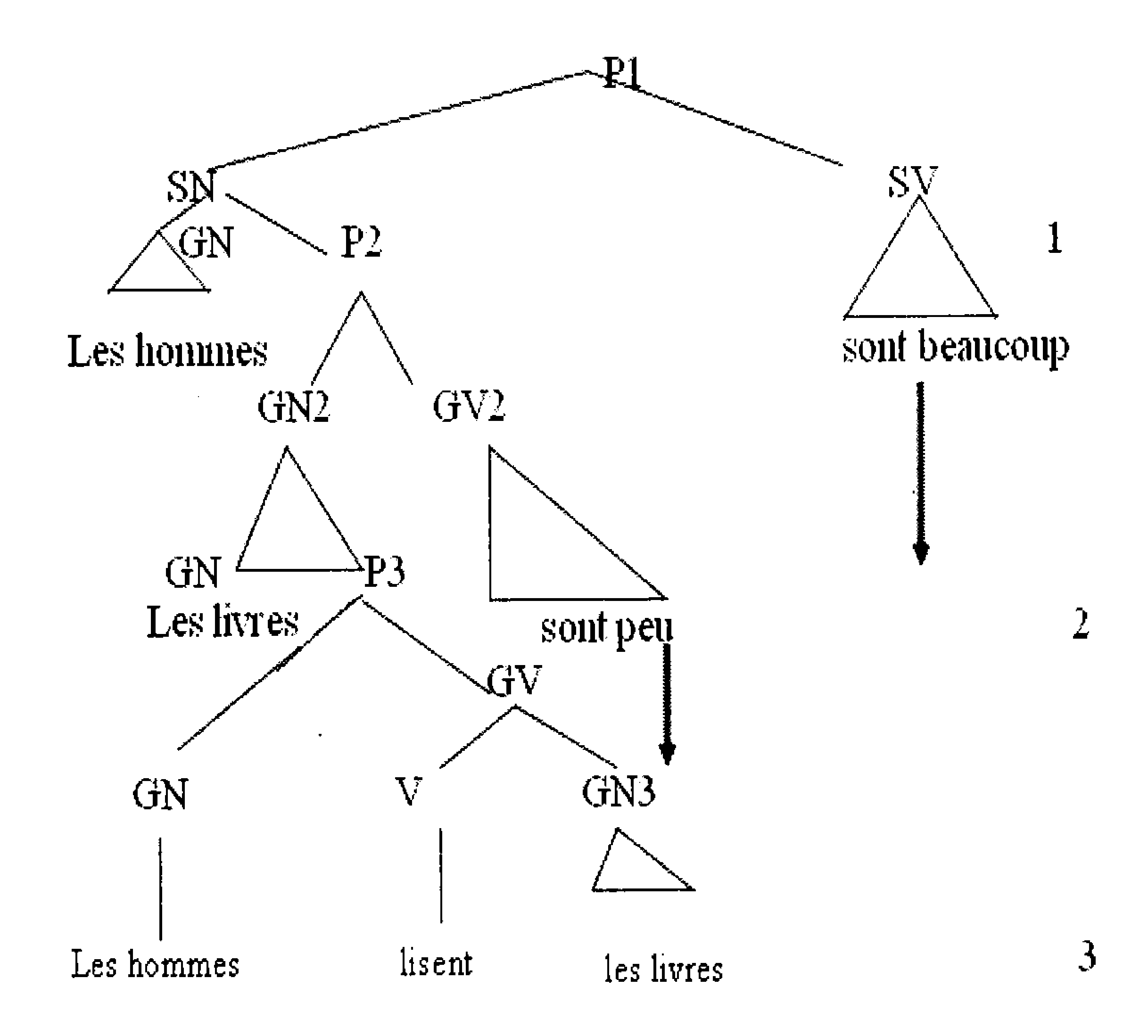


وتجدر الإشارة إلى أن الأسوار (كثير/ قليل/ بعض) تعتبر في البنية العميقة محمولات (أفعالا) لها بنية الجملة العادية: موضوع/ محمول على نحو ما نبينه من خلال تحليل الجملة الفرنسية:

Beaucoup d'hommes ont lu peu de livre

التي يمكن تشجيرها كما يلي:

(1) نشير مرة أخرى أن الترسيمات الشجرية المعروضة هنا ليس لها أي بعد نظري وهي للتوضيح ليس إلا.



ويـتم موضـعة الـسور *quantificateur (Peu)* داخـل الجملـة المدمجة بواسـطة قاعـدة إنـزال *Abaissement*. وهكـذا ينـزل *Peu* داخـل الجملـة P3، ويـتم بواسطة القاعدة نفسها إنزال *beaucoup* داخـل الجملـة P2 وتطـبق قاعـدة المبني للمجهول قبل أي قاعدة تحويلية أخرى تجري على الجملة P3 ليتم إنزال *beaucoup* من جديد، وهو ما يعطينا المراحل التالية من الاشتقاق[1]:

91)- *Les livres sont lus par les hommes*
92)- *L es livres (les livres qui sont lus par les hommes) sont peu.*
93)- *Peu de livres sont lus par beaucoup d'hommes*

وبينت دراسات أخرى صحة هذا الافتراض، وإن تمت صياغته بطريقة مغايرة. فقد بين كيرودا *S.Y.Kuroda (1934)* تأثير التحويلات على معنى الجمل. إن تحويلة الربط *T.d'attachement* يوضح المعنـى ويدققـه حتـى ولو لم يتم هذا التحديد في البنية العميقة كما يقول بذلك كيرودا خلافا لغيره من اللسانيين[2]. لنلاحظ الأمثلة التالية من اللغة العربية:

---

(1) *M.Tetuscu, Précis de sémantique française, p 193-194.*

(2) *S-Y. Kuroda, Aux quatre coins de la linguistique.*

94)- أحمد أيضا يشرب الشاي في الصباح (هناك شخص آخر يشرب الشاي).

95)- أحمد يشرب أيضا الشاي في الصباح (أحمد يشرب شيئا آخر إضافة إلى الشاي).

94)- يشرب أحمد الشاي في الصباح أيضا (وفي أوقات أخرى).

96)أ- أحمد يشرب الشاي أيضا في الصباح. (مرادفة للجملة السابقة).

97)- حتى أحمد يقرأ الكتب السياسية (وليس فقط زيد).

98) - يقرأ أحمد حتى الكتب السياسية (ويقرأ كتبا من نوع آخر).

إن وجود وحدات مثل "أحيانا" و"أيضا" و"حتى" بجانب الفعل أو المركب الاسمي الفاعل أو المفعول به أو أي عنصر آخر على المستوى السطحي ملبس؛ بمعنى أنه يقود لتأويلين مختلفين على الأقل بالقياس إلى المستوى العميق. كما أن وجود هذه الأدوات في أماكن مختلفة في السطح، يكون نتيجة تحويلات متأخرة[1]. عن تحويل الربط تحويل اختياري لكن الوحدات المشار إليها سابقا ستولد بواسطة قواعد مركبية تقوم بتحديد موقع هذه الوحدات كالتالي[2]:

8-7-3- العلاقة بين الجمل

في "البنيات التركيبية" تتحقق العناصر التي يصطلح عليها بـ *Wh* وهي تضم مجموعة من العناصر أهمها أدوات الاستفهام والأسماء الموصولات التي سيصطلح عليها لاحقا بالمصدريات *Complimentizer* بواسطة تحويلات. إن العلاقة بين الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية بواسطة "ماذا" و"من" أو "هل" علاقة تحويلية، لأن الأساس التركيبي موحد بينها كما يظهر من خلال الجمل التالية:

102)- اشترى أحمد كتابا

103)- ماذا اشترى أحمد؟

104)- من اشترى كتابا؟

فالجملة 102 لها البنية الأساس:

105)- ف + م س1 + م س 2

بينما يمكن الحصول على الجملتين (103-104) بواسطة القاعدة التالية:

---

(1) *Ibid, p 50.*

(2) *Ibid, p 55.* والأمثلة العربية للتقريب ليس إلا.

— مص Whف + م س1 + م س 2

من } للعاقل
ما } لغير العاقل

يـذهب كلـيما *Klima*[1] إلى أنه يمكن الحصول على الجمل الاستفهامية والموصولة انطلاقا من البنية التحتية نفسها. إن الجمل:

106) - Q هل اشترى أحد شيئا؟

107) - *Who* من اشترى شيئا؟

108) - *What* ماذا اشترى أحد؟

محولة عن جملة نواة هي:

102) أ **Wh** اشترى أحد شيئا

بالنسبة إلى كليما يتم توليد الجمل الاستفهامية بتطبيق قواعد مركبية من نوع:

109) - مص**Wh** + ف + م س**1** + م س **2**

شريطة أن "من" موصول له سمات مثل [+عاقل]، وأن "ما" موصول [–عاقل].

ومـشكل العلاقـة بين التحويلات والمعنى ناقشه أيضا كاتز وبوسطال[2] حيث بينا أنه لا يمكن لجمـل غـير مترادفـة أن تـولد عـن طـريقة بنـية مركبية واحدة. إن وجود بنيات سطحية مختلفة كالنفي والاسـتفهام والمجهـول والمعلـوم يقتـضي وجـود بنيات تحتية [أساسية] مختلفة أيضا لكي نضمن سلامة الافتراض القائل بأن المعنى يظل ثابتا بعد إجراء التحويلات. ومن هنا خلص كاتز وبوسطال إلى القول بـأن *Wh* يجـب أن يـولد بواسـطة قـواعد مركبية داخل المكون الذي يقع عليه الاستفهام، وليس هناك قاعدة تحويلية تقوم بهذا الغرض على نحو ما طرح تشومسكي في *(1957)* أو كليما في *(1964)*[3].

يمكن أن نميز إجمالاً في ما يخص العلاقة بين المعنى والتحويلات، نجد تصورين أساسيين:

- تـصور يرى أن التحويلات لا تغير شيئا من معنى البنيات التي تجرى عليها. وهو موقف النظرية المعيار ويقوم على ثلاثة مبادئ أساسية:

---

(1) *E. Klima, Negation in English, 1964.*

(2) *J. Katz et P.M. Postal, Théorie globale des descriptions linguistiques.*

(3) *Ibid, p 143.*

أ- كل التحويلات تحافظ *préserver* على المعنى؛

ب- التأويل الدلالي للبنية العميقة يبقى مطابقا للتأويل الدلالي على مستوى السطح؛

ت- تقوم البنية العميقة وحدها بدور التأويل الدلالي.

- تصور يرى أن التحويلات تغير من معنى البنيات التي تجرى عليها. وهو موقف العديد من اللسانيين التوليديين. وقد بينا سابقاً كيف أن بعض الظواهر اللغوية تقدم الدليل على أن المعنى يتغير بفعل تأثير بعض التحويلات، كما هو الشأن في الجمل المنفية والمكممة وفي الجمل المرتبطة بالظروف والجمل المبأرة.

هذه الطروحات الجديدة التي قدمنا بعضها بإيجاز شكلت أساس التصور اللساني الجديد الذي دافعت عنه الدلالة التوليدية، لتعرف النظرية التوليدية أول تصدع نظري حقيقي في جبهتها الداخلية، بحيث عرفت نهاية الستينيات من القرن العشرين مواجهة قوية بين أنصار النظرية المعيار، وتحديدا الدلالة التأويلية (ممثلة في شخص كل من (كاتز/ تشومسكي و جاكندوف) وأنصار الدلالة التوليدية.

وكان كاتز *Katz* أبرز المدافعين عن الدلالة التأويلية[1] معتبرا أن الدلالة التوليدية ليست نظرية توليدية قائمة الذات ولا تقدم أي مبادئ تصورية مستقلة عن النظرية التوليدية الأم. إنها ليست أكثر من متغيرة (بديل) ترقيمية *Variation notationnelle* للنظرية المعيار. إن هذه الدلالة التوليدية في نظر كاتز ليست ملائمة من الناحية المنهجية بالنظر إلى مبدأي الاقتصاد والسهولة، لأنها تقترح عدداً كبيرا من القواعد المتنوعة في مستوى التمثيلات الدلالية والمنطقية وعلى مستوى التحويلات كما أنها قواعد معقدة من حيث طبيعتها الصورية وآليات اشتغالها. إن الدلالة التوليدية هي نفسها الدلالة التأويلية، والافتراضات العامة المقدمة والأسس النظرية موجودة في التصورين معاً. وقد انتهت مناقشات كاتز *Katz* وتشومسكي للدلالة التوليدية إلى خلاصة مفادها ضرورة إعادة النظر في بناء البنية العميقة ودورها[2].

غير أن الحسم النهائي في هذه المسألة سيكون لتشومسكي الذي تبنى بعض طروحات كاتز وحججه في تبيان التشابه الحاصل بين الدلالة التوليدية والدلالة التأويلية مؤكداً بدوره على أن الدلالة التوليدية ليست بديلا للنظرية المعيار، لأنها لا تقدم لنا نظرية جديدة قائمة الذات ومستقلة عن النظرية الأصل. ورغم ذلك، سيُدْخِلُ تشومسكي تغييراً هاماً على هيكل النظرية المعيار بافتراض جديد مؤداه،

---

(1) فيما يتعلق بالدلالة التأويلية في النموذج المعيار (نموذج كاتز *1972*) يمكن الرجوع إلى عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، ص 72-79.

(2) *J.D.Katz, La sémantique générative n'est rien d'autre que la sémantique interprétative, pp 99-125.*

أن البنية السطحية هي الأخرى تلعب دوراً في التأويل الدلالي مؤكداً بدوره على الدور الذي تلعبه بعض الظواهر مثل: **التضمنات والبؤرة والنبر والتنغيم**[1]. لننظر إلى الأمثلة التالية:

110)- إن أحمد هو الذي ضرب زيدا

111)- إن زيداً ضربة أحمد

تفيد الجملتان معا أن أحمد هو الذي "ضرب زيدا"، وأن زيدا هو المضروب، لكن مع فرق واضح في نوعية المعلومات التي تحملها الجملتان. ففي الجملة الأولى نعرف أن شخصا ضرب زيدا، وأن الذي جاءنا بالخبر يحمل لنا معلومة جديدة مفادها أن أحمد هو الذي قام بالفعل (ضرب زيد)، وبالتالي فأحمد يشكل بؤرة الحديث. وتعني الجملة الثانية، أن أحمد ضرب شخصا ما، والمعلومة التي تركز عليها الجملة الثانية هي أن الذي وقع عليه فعل الضرب هو "زيد" وليس شخصاً آخر. فزيد هو بؤرة الجملة.

لكن الجملتين جوابان لسؤالين مختلفين:

112)- من ضرب زيدا؟

112)- من ضربه أحمد؟ (أحمد ضرب من).

الشيء نفسه يصدق على المثالين التالين المأخوذين عن روفي *Ruwet*[2]:

114)- لا أعرف إلا كنائس روما

115)- عن روما لا أعرف إلا الكنائس

وهاتان الجملتان جوابان للسؤالين التاليين:

116)- أيَّ كنائس تعرف؟

117)- ماذا تعرف عن روما؟

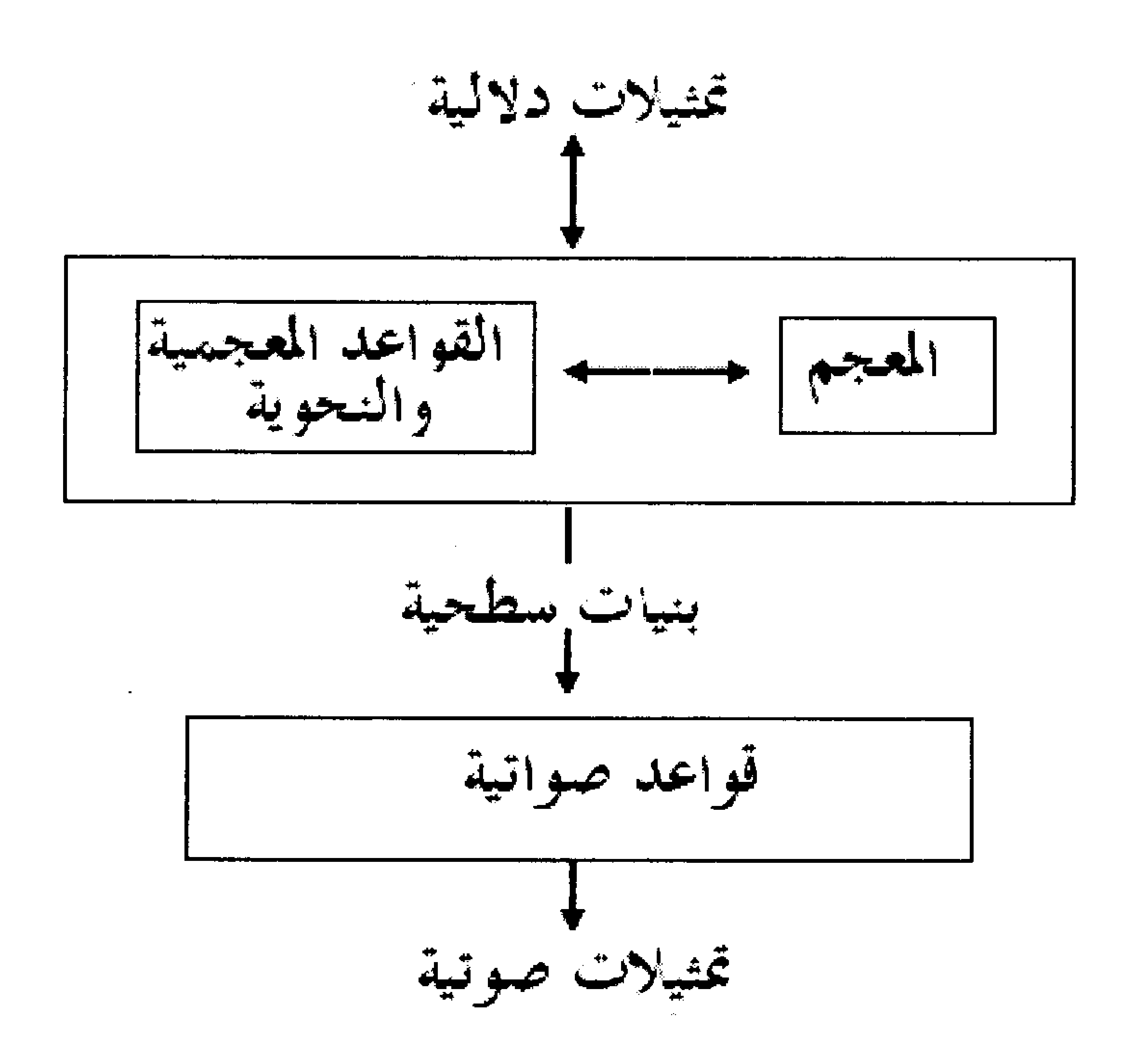
إن مثل هذه الوقائع اللغوية بينت بما لا يدع مجالا للشك أن التأويل الدلالي اعتمادا على البنية العميقة لم يعد كافيا. وقد أسهمت الأبحاث التوليدية التي درست بعمق وشمولية هذه الظواهر في ظهور ما يعرف بالنظرية المعيار الموسعة *Théorie standard étendue* على الشكل الذي سنبينه لاحقاً.

لقد قادت الآراء والتصورات التي قدمها أتباع الدلالة التوليدية إلى إعادة النظر في الهيكل العام للنظرية المعيار مقترحة نموذجا جديدا يأخذ بعين الاعتبار مجمل الاقتراحات التي سبق الحديث عنها وتحليلها على أسس دلالية ومنطقية. ويمكن تقديم بنية النموذج الذي اقترحته الدلالة التوليدية كما يلي:

---

(1) *N.Chomsky, Questions de sémantique.*

2 -*N. Ruwet, Théorie syntaxique et syntaxe du français, p 23-24.*


تمثيلات دلالية
القواعد المعجمية والنحوية
المعجم
بنيات سطحية
قواعد صواتية
تمثيلات صوتية

الفصل التاسع

الفرضية المعجمية

يمكن النظر إلى ما يعرف بالفرضية المعجمية *Hypothèse lexicaliste* على أنها من أولى التعديلات التي سيجريها تشومسكي على النموذج المعيار بعد الملاحظات النقدية التي وجهتها الدلالة التوليدية للتصور العام الموجه للنظرية المعيار، سواء أتعلق الأمر بطبيعة مكوناتها أو آليات اشتغالها. والفرضية المعجمية هي أيضا محاولة لاحتواء بعض الافتراضات المعبر عنها في أبحاث الدلالة التوليدية ما بين (*1967*) و (*1972*)، لاسيما ما يتعلق بتقليص عدد المقولات في البنية العميقة والحد من دور المكون التحويلي، مقابل إعطاء دور أكبر للمعجم في توليد الجمل، مما يُقَوِّي المكونَ التركيبي باعتباره المكون المركزي في توليد الجمل في نظر تشومسكي.

9 - 1 - المعطيات

يمكن لمتكلم اللغة العربية أن يلاحظ بسهولة التشابه الحاصل بين بعض المقولات النحوية في مستوى البنية الصوتية الصرفية والمستوى التركيبي والدلالي. ومن قبيل هذا ما هو معروف في كتب النحو العربي القديم من إشارات ونقاش حول العلاقة القائمة بين الفعل والصفة والمصدر كالقول مثلاً، بأن "المصدر يعمل عمل فعله" وأنه يمكن ردُّ بعض الجمل الفعلية إلى جمل اسمية أو العكس (الجمل المؤولة من أن والفعل).

ومن الواضح أن ثمة تشابهاً لا يُنكَرُ بين "قتل" و"قاتل" و"قتل" وغيرها من الصيغ التي يمكن اشتقاقها من مادة "ق ت ل". لننظر في الجمل العربية التالية المعربة عن نظيراتها الإنجليزية:

1)- خرب العدو المدينة

- *The enemy destroyed the city*

1ب)- خُرِّبت المدينة (من قبل/ طرف العدو)

- *The city was destroyed by the enemy*

1ج)- تخريب العدو المدينة كان مروعاً

- *The enemy's destruction of the city*

بالنسبة إلى اللغة الإنجليزية، فإن تحويلة التأسيم *Nominalisation*؛ أي تحويل الفعل إلى مركب مؤسم تطبق بعد تحويلة المبني للمجهول *T. Passive*. وينتج عن إجراء هذه التحويلة بعض التغييرات في الجملة الفعلية والبنية المُؤَسَّمَة المقابلة لها ومن بين هذه التغييرات:

- إن ج (جملة) S تصبح مركبا اسمياً NP؛
- إن الفعل/ خرب *destroyed* يصير اسماً *destruction* ؛
- إدخال الحرف *Of* على المركب الاسمي الذي يحمل حالة النصب:

2)-John drove the car ⟹ *- John's driving of the car.*

- زيادة *Sentence* للمضاف *Génétif*

3a)- John refused ⟹ *3 b)- John's refusal*
4a)-John decided ⟹ *4b)-John's decision*

- حذف الفعل المساعد[1] *verbe Auxiliaire*

إن الفرضية المعجمية التي جاء بها تشومسكي[2] في دراسته "**ملاحظات حول التأسيم**" هي توظيف نظري ومنهجي يستهدف الصياغة الصورية لأوجه التشابه بين المقولات الأساس، وما يرتبط بها من مركبات من الناحية التركيبية والتحويلية، انطلاقاً من دراسة مفصلة لطبيعة المركبات المُؤَسَّمَة *Syntagmes nominalises* في اللغة الإنجليزية والعلائق التحويلية المرتبطة بها. ومن المحتمل أن هذه الأمثلة قد لا تصدق بالضرورة على اللغة العربية أو اللغة الفرنسية[3]. ما يهمنا في تحليل تشومسكي هنا هو وجهة النظر العامة المتعلقة بكيفية معالجة مثل هذه المركبات ووضع المركبات المُؤَسَّمَة المناسبة لها. أما المعطيات في حد ذاتها والبراهين الاختبارية المرتبطة بها، التي دعم بها تشومسكي وجهة نظره، فليس لها سوى قيمة ثانوية بالنسبة إلينا، لأنها ترتبط كما أسلفنا، ببنية المركبات المؤسمة في اللغة الإنجليزية.

واختلاف المعطيات اللغوية وتباينها بين اللغتين العربية والإنجليزية لن يزيل عن "الفرضية المعجمية" بعدها النظري الفاعل في الهيكل العام للنظرية التوليدية، علاوة على أن كل لغة يمكنها أن تستفيد من الفرضية المعجمية وتطبيقها وفق طبيعة المعطيات الخاصة بها.

من المعروف أن اللغة الإنجليزية تتوافر على نوعين من التعابير المؤسمة:

- **المركبات المؤسمة الحالية أو المصادر الصريحة**[4] *Syntagmes nominaux gérondifs* يكون رأس المركب فيها اسم فاعل يعبر عن الحالية *le gérondif*. ويشير هذا المصطلح إلى الأسماء المركبة من الجذع الفعلي واللاحقة *ing* أو أي كلمة ترتبط به. ومثالها:

---

(1) *Riemsdijk and E .Williams, Introduction to Grammatical Theory.*
(2) *N.Chomsky,* **Remarques sur la nominalisation** .
(3) انظر موقف الفاسي الفهري في اللسانيات واللغة العربية *1985* وبنية الإضافة في اللغة العربية ضمن كتاب البحث اللساني والسيميائي بالمغرب.
(4) *Gerundive nominals / derived nominals.*

5)-John's refusing the offer was categorical
le fait que John refuse l'offre.était catégorique

-**المركبات المؤسمة المشتقة** *les syntagmes nominaux dérivés* وهي المركبات التي يكون رأسها الاسمي اسماً موصوفاً *un substantif* ومثالها:

6)-John's refusal the offre was categorical
(-le refus de John.était catégorique)

لا يهمنا في شيء، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، الحديث عن الاختلافات التركيبية والدلالية الدقيقة بين هذه المركبات، ولا السمات التي تميز بعضها عن بعض، بل سنكتفي بالتوضيحات الضرورية التي سنحتاجها لاحقا لتقديم مبسط للفرضية المعجمية.

من مظاهر الاختلاف بين النوعين السالفين من المركبات المؤسمة، يمكننا أن نذكر بالنسبة إلى المركبات المؤسمة الحالية ما يلي:

- وجود علاقة دائمة بين المركب المؤسم الحالي والجملة/ القضية المرتبطة به؛
- البنية الداخلية للمركبات الحالية غير قابلة للتعويض بأي عنصر آخر؛
- إمكانية زيادة اسم الإشارة أو أداة التعريف أو إدماج الصفة داخل المركب إلخ؛
- توافر المركبات المؤسمة الحالية على بنية موضوع/ محمول:

SN (John's) /SV (refusing the offer)

أما المركبات المُؤسَّمَة المشتقة، فـنَعْرِف أحكاما أخرى مختلفة. إن بنيتها تشبه بنيات المركبات الاسمية العادية الواردة في التراكيب التالية:

8)-The weather in England..
9)-A symphony by Beethoven.
10) -The enemy's anguish over his crimes.
11) -The author of the book.

وواضح أن المركبات المؤسمة المشتقة لا تتوافر دائماً على أفعال تشتق منها مثل: *Thesis,Custom,Rite*. ومقابل هذا، ثمة أفعال لا تشتق منها مركبات مؤسمة، مثل: *to dare,to roam,to guach*. كما أن العلاقة بين المؤسمات المشتقة، وما يقابلها من تراكيب ليست دائمة مطردة ونسقية ولا يمكن التنبؤ بها[1]:

*–prove :proof: *proval :*provement*

---

(1) انظر تفاصيل مظاهر الاختلاف بين هذين النوعين من المركبات في تشومسكي: ملاحظات حول التأسيم ص78 وما بعدها. وقد اعتمدنا أساسا دراسة تشومسكي في غرض الفرضية المعجمية تجنبا للتفاصيل والجزئيات.

*–refuse:*refuse :refusal :*refusement;*refusion*

*–amuse :*amuse :*amusal: amusement:*amustion*

*–destroy:*destruct :*destroyal:*destroyment :destruction.*

وتطرح المركبات المؤسمة المشتقة مشكلاً جوهرياً يتمثل في مدى إمكانية ربطها تحويلياً بما يقابلها من جمل فعلية؛ أي أوجه العلاقة بين الجمل (3 أ و3ب و4 أ و4 ب) التي نعيدها هنا للتذكير:

9 -2 - الحلول التوليدية الأولى:

كيف يعالج النحو التوليدي القضايا المتعلقة بالمركبات المؤسمة بنوعيها؟

9-2-1- الحل التحويلي:

في الأعمال التوليدية قبل النموذج المعيار، كان الحل المقترح لتحليل هذا الصنف من المركبات المؤسمة هو الحل التحويلي على نحو ما نجده في دراسة *Robert.B. Lees* لهذه الظاهرة في اللغة الإنجليزية[1]. ويقضي الحل التحويلي بربط المركب المُؤَسِّم المشتق والمركب الفعلي الموازي له تحويلياً. وكان هذا الحل التحويلي هو وحده الحل الممكن؛ لأن هيكل النظرية التوليدية قبل نموذج (*1965*) لم يكن يسمح بحل آخر غيره.

لنلاحظ الجملة التالية:

12)-John 's refusal the offer was categorical

يتمثل الحل التحويلي في اعتبار جملة مثل (12) قابلة لأن ترد إلى جملتين أساسيتين هما:

13)-SN was categorical

14)-John refused the offer

تقدم المقاربة التحويلية طريقتين للربط بين المركبات المؤسمة ونظيراتها الفعلية. تقضي الطريقة الأولى، وهي الأبسط، إدماج المركب *John has refused the offer* في المكون الثاني وهو *was categorical*؛ أي نقل الجملة الأولى تحت العجرة *SN* بعد إجراء التحويلات الملائمة التي يقتضيها التأسيم (أي تحويل الفعل إلى اسم). بعبارة أخرى، يمكن الربط بين الجملتين السالفتين بواسطة تحويلة معممة *T. généralisée* يطلق عليها تأسيم الحدث *Nominalisation d'action* مع ما يترتب على ذلك من تغييرات بنيوية بحسب طبيعة الفعل في الجمل المُكَوِّنَة *Phrase constituante*، هي هنا الجملة *John refused*

---

(1) *R.B.Lees, Grammar of English Nominalizations.*

يصوغ ليي *R Lees* تحويلتين للإدماج *T.d'enchassement* وذلك بحسب طبيعة الفعل:

- تتعلق الأولى بفعل الجملة في حالة كونه متعديا مما يتطلب زيادة الأداة *of* قبل *S*؛
- أما التحويلة الثانية، فتتعلق بالحالة التي يكون فيها الفعل لازما، وبالتالي لن يحتاج لزيادة الأداة *of* التي تظهر في المركب:

15) –John's refusal of

أما الطريقة التحويلية الثانية فتأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الدلالية لهذه البنيات المؤسمة الدالة على الحدث. يذهب كل من كاتز وبوسطال *katz* و *Postal*[1] انطلاقاً من ملاحظات ليي، *Lee* في الدراسة المذكورة سابقاً، إلى أن النوعين السابقين من المركبات المؤسمة (الحالية والمشتقة) ليس لهما الدلالة نفسها، وبالتالي ليس لهما البنية العميقة نفسها. فالمركبات المؤسمة المشتقة تُؤْخَذُ من بنية عميقة تعبر دلالياً عن معنى الحدث *Action* وبالعودة إلى الجملة المنطلق(15):

15)-John's refusal of the the offer was categorical

يمكن القول بأن لها البنيتين الأساسيتين:

15a) -The Manner (الكيفية) *Which John refused The Offer was Categorical*

بينما تكون المركبات المؤسمة الحالية محولة عن بنية عميقة تعبر عن الواقعة:

15b)-The Fact":The Fact Which John refused The Offer was Categorical (واقعة).

وبصورة مبسطة يمكن رد الجملة(15) إلى بنيتين مجردتين هما:

16)-The manner was categorical
16)-John refused the offer in that manner

فالجملة الثانية جملة موصولة مُحددة للجملة الأولى.

يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

– The Rel / manner was categorical

16a)–John refused the offer in Wh the manner

وبعد تحويلة الموصول *T.Relative* نحصل على الجملة:

16b)-The manner in which John – refused the offer was categorical

ثم يتم بعد ذلك إجراء تحويلة of التي تفضي إلى:

- أولا: تعويض Wh بـ of وذلك بحذف كل ما يسبق الموصول.
- ثانيا: إضافة S للمركب الاسمي SN الذي يلي مباشرة الموصول.

---

[1] *J.Katz et P.Postal, Théorie globale des descriptions linguistiques, p 201 et sv.*

16c)-The manner in which John [past] refuse the offer

لنحصل في النهاية على:

16d)The manner of John's refuse

وعلى الرغم من كون المركبات المؤسمة بنوعيها تتفرع عن بنية تركيبية واحدة، فإن المركبات المؤسمة لها بنيات دلالية مختلفة، إذ يعبر بعضها عن الحدث (المؤسمات المشتقة)، بينما تُعبِّر المؤسمات الحالية عن معنى الواقعة وذلك بحسب التحويلات التي يمكن إجراؤها على البنية المجردة الأصل.

فالجملتان:

17)- I don't like SN
18)-Your describe that film

يمكن أن تصيرا جملة واحدة بعد إجراء تحويلتين مختلفتين:

- تحويلة تأسيم الحال؛
- تحويلة تأسيم الحدث.

كما يظهر تباعا من الجملتين:

17a)-I don't like your describing that film
18b)-I don't like your description of the film

من الضروري إذن، التمييز بين تأسيم الحدث وتأسيم الحال (الكيفية)، لأن ذلك يُمَكِّننا من أن نجد في البنية العميقة للمركبات المؤسمة المشتقة ما يدل على معنى الحدث، وفي المركبات المؤسمة الحالية ما يعبر عن دلالة الواقعة، وهو ما يعني التمييز بين بنيتين عميقتين مختلفتين تُوَلَّدُ منهما المركبات الحالية والمشتقة[1].

9-2-2- -الحل المعجمي

إن المقاربة التحويلية سرعان ما أصبحت متجاوزة وغير كافية في ضوء الآفاق الجديدة التي رسمها النموذج المعيار والاقتراحات الجديدة التي جاء بها ونذكر منها في سياق ما يهمنا:

- التمييز داخل المكون الأساس *Base* للنحو بين المعجم *Lexique* والقواعد المقولية *Règles catégorielles*؛
- التحليل التركيبي للوحدات اللغوية في إطار ما أصبح يعرف بالسمات التركيبية *Traits syntaxiques*

(1) *F. Dubois Charlier, Eléments de linguistique anglaise, la phrase complexe et les nominalisations, p 210 et sv.*

في أعقاب هذه التغييرات، بات من الممكن اقتراح حلول أخرى للمشاكل التي تطرحها المركبات المؤسمة في علاقتها التحويلية بالمركبات الفعلية. ويتضح من المقاربة التحويلية للمركبات المؤسمة، أن المركبات المؤسمة الحالية تقبل بسهولة الربط تحويلياً بمُقابلاتها الفعلية، بينما تُصْبِحُ هذه العمليةُ ذاتها معقدةً جداً عندما يتعلق الأمر بالمركبات المؤسمة المشتقة.

أما في إطار النظرية المعيار، فقد أصبح بالإمكان الاختيار بين حلين:

- حل تحويلي؛
- حل معجمي.

ينتج عن تبني الحل التحويلي، الذي وقفنا على بعض مظاهره في المثال السابق، شيئان أساسيان:

- إضعاف دور المكون الأساس بمكونيه المعجمي والمقولي؛
- زيادة مبالغ فيها لدور المكون التحويلي.

ومعروف أن من بين ما وُجِّهَ للمكون التحويلي من عيوب، يَتَمَثَّلُ في كونه يتوفر على قوة توليدية هائلة مقابل ضعف واضح في القدرة التفسيرية، وأنه يشتغل دون ضابط محدد.

يقترح الحل المعجمي الذي قَدَّمَه تشومسكي في إطار الفرضية المعجمية توليد المركبات المؤسمة في الأساس بكيفية مباشرة، وتحديدا في المعجم، ومن هنا جاءت التسمية (الفرضية المعجمية)، وليس عن طريق التحويلات كما في المقاربة التحويلية. ومن شأن الحل المعجمي أن يُوَسِّعَ دور المكون الأساس، ويُقَلِّصَ دور المُكونَ التحويلي. ومن الممكن، بحسب تشومسكي، الوصول إلى حل وسط يجمع بين الموقف التحويلي والموقف المعجمي بحيث تولد بعض المركبات المؤسمة معجمياً ويولد البعض الآخر تحويليًا[1].

من الناحية المبدئية ليس هناك أي اعتبار أولي يجعلنا نقول بأن المقاربة التحويلية أفضل من المقاربة المعجمية أو العكس[2] والحسم في الإجابة عن تساؤلات من قبيل: "هل يُوَسَّع المعجمُ أم المكونُ التحويلي؟" و"ما الحل الذي يتوفر على شرط البساطة الذي تتطلبه النظرية العامة مرهوناً بالمعطيات اللغوية ذاتها وليس بشيء آخر.

---

(1) *N.Chomsky, Remarques sur la nominalisation, p 80.*

(2) *Ibid, p 78.*

وأيا كان الحل الذي يتم اختياره، فإن كل موقف يحتاج للحجج الاختبارية *Arguments empiriques* الضرورية للمفاضلة بين الحلين؛ أي أن المعطيات اللغويةَ المُعْتَمَدَةَ في التحليل هي المقياس الأساس للحسم في اختيار هذه المقاربة أو تلك. فالمقاربة المقبولة في نهاية الأمر هي التي سَتَسْتَنِدُ إلى معطيات لغوية أوسع وأشمل، وبالرجوع إلى هذه المعطيات، فإن تشومسكي سيختار الحل المعجمي القاضي بتمديد المكون الأساس، وهو ما أصبح يُعْرَفُ بالفرضية المعجمية *Hypothèse lexicaliste*

9 -3 - الفرضية المعجمية: النتائج النظرية

تحاول الفرضية المعجمية تفنيد براهين المقاربة التحويلية في حل العلاقة القائمة بين المركبات المؤسمة المشتقة ونظيراتها الفعلية من خلال التأكيد على عدم صلاحيتها المراسية والاختبارية من ثلاث زوايا هي:

أ- الإنتاجية؛

ب- العلاقة الدلالية بين تأسيم الحدث والجمل المقابلة لها؛

ج- البنية الداخلية لتأسيم الحدث.

بالنسبة إلى المسألة الأولى يُلاحِظُ تشومسكي أنه إذا كانت كل جملة فعلية قابلةً لأن تُحَوَّلَ إلى مركب مؤسم، سواء بواسطة *that* أو *to* أو *ing*، فإن ثمة كثيراً من البنيات المؤسمة الدالة على معنى الحدث لا تكون نحويةً عندما يتم تحويلها رغم كونها مُرَكَّبَةً من أفعال وصفات مشتقة. فمن أمثلة الحالة العادية للعلاقة التحويلية الجملتان:

19a)-John is eager to please
19b)-John's eagerness to please

لكن بالنسبة إلى جملة مثل:

20a)-John is easy to please

ليس لها ما يقابلها:

20b)-John is easiness to please*

رغم أن الكلمة *easiness* مستعملة مثلها مثل: *eagerness* فإن الجملة (*b20*) ليست نحوية. يصدق التحليل نفسه على مفردة *likelihood* الموجودة فعلًا في الاستعمال، لكن تأسيم الحدث الموازي لها يقود حتماً إلى جملة غير نحوية:

21)-John is likely to win ==> *21) a* John's liklihood to win*

22)-John interest the children with his stories ==>

*22)*John's interest of the children with his stories*

أما العلاقة الدلالية بين جملة ما وتأسيمها الحالي *infinitivale nominalisation gerondifs ou en that* فهي علاقة ترادف دلالي ثابتة ومطردة. فبين الجمل التالية (a25 -23a) مساواة تامة في المعنى:

23a)-John's having drives the car ==> *23b) John have driven the car*

24a)-John's reading that book ==> ***24b) John read that book***

25a)-John's being a bachelor ==> ***25b) John is bachelor***

بينما يلاحظ اختلال في هذا الترادف بالنسبة إلى تأسيم الحدث الذي تعبر عنه المركبات المؤسمة المشتقة التي تتنوع قيمتها الدلالية بتنوع معنى الفعل ومعنى الاسم (المصدر). إن جل الأسماء المشتقة ذات دلالات متعددة لا توجد بالضرورة في الأسماء المشتقة الأخرى التي تشكل معها النسق نفسه. في العربية تدل كلمة البناء على المعاني التالية:

البناء ← **عملية البناء ذاتها (في لحظة معينة)**

البناء ← **الناتج (أي الشيء المبني)**

البناء ← **الطريقة أو الكيفية التي يبنى بها**

في الإنجليزية كما في الفرنسية، يُلاحَظُ التعدد الدلالي نفسه بالنسبة إلى المفردة *Construction* يمكن القيام بالتحليل نفسه بالنسبة إلى المشتقات الأخرى في اللغة العربية مثل: الهدم / الضرب، وبالتالي ليس بالإمكان أن نقول دائماً بأننا أمام صيغة فعلية مضافة إلى؛ *ion* أي أن الاسم (المصدر) هو فعل+ *ion* *V+ ion* .[*Destruc+ion*]

أما بالنسبة إلى البنية الداخلية للمركبات المؤسمة، فالمُلاحَظُ هو التشابه القوي بين المركبات المؤسمة المشتقة والمركبات الاسمية العادية، سواء من حيث مواقع ظهورها وبنيتها أو خصائصها العامة. فالمركبات المؤسمة المشتقة مثل، المركبات الاسمية العادية تقبل التعريف والصفة والإفراد والجمع، بينما تختلف كثيراً عن خصائص المركبات المؤسمة الحالية التي تقبل بعض الخصائص الهيئية والجيهية وبعض الظروف والصفات التي لا تقبلها عادة المركبات الاسمية العادية. لكن القواعد التحويلية لا تستطيع التوصل إلى وضع تعميم يتعلق بالاختلافات الدلالية الموجودة بين المركبات المؤسمة الاشتقاقية ونظيراتها العادية. ونظراً إلى التباين الحاصل بين المركبات الاسمية العادية والمركبات المؤسمة بنوعيها، لاسيما المشتقة منها، فإن الربط بينها عن طريق التحويلات يُصاحِبُه كثير من

الصعوبات. كما نحتاج إلى وضع قيود عامة كافية على القواعد التحويلية. ومن شأن هذه الإجراءات الإضافية أن تُعَقّدَ النحو.

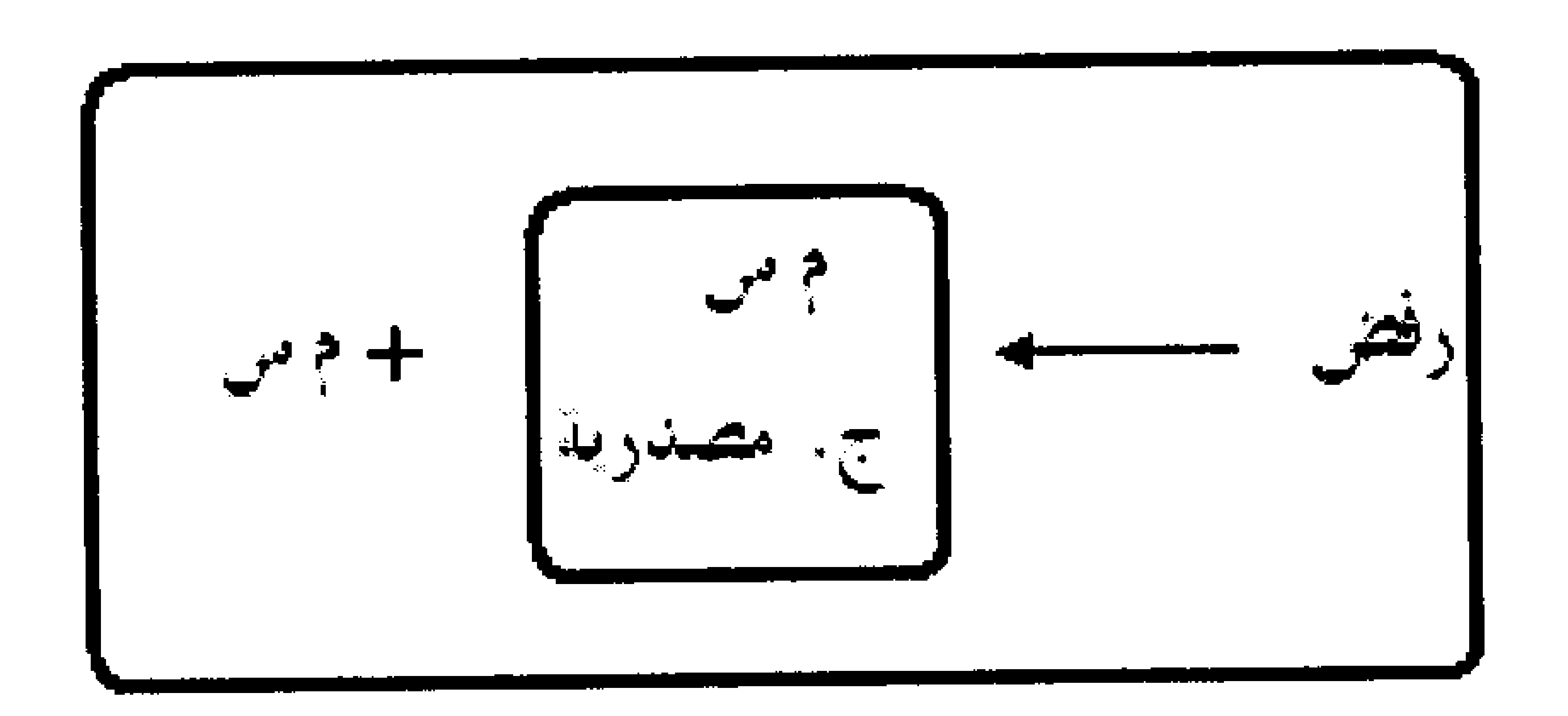
يمكن تلخيص التصور الذي تقوم عليه الفرضية المعجمية في معالجتها للعلاقة بين المركبات المؤسمة فيما يلي: إن العلاقة بين المركبات المؤسمة ونظيراتها الفعلية ليست كلها وليدة تحويلات، وإنما يمكن الحصول عليها بواسطة قواعد تركيبية. انطلاقاً من التمييز الحاصل في النموذج المعيار بين القواعد المعجمية وقواعد المكون المقولي في الأساس، يمكن وضع الوحدة/ *Refuse*/في المعجم، وسيكون لها مدخل معجمي. ونسند لهذه الوحدة كل السمات الانتقائية والصارمة دون تحديد سماتها المقولية التركيبية مثل: [+فعل] أو [+اسم]. ونُدْخِلُ بعد ذلك بعض القواعد الصوتية-الصرفية الخاصة التي تستطيع أن تُحَدِّدَ الشكل الصواتي الملائم لـ *Refuse* عندما ستظهر في موقع الاسم [+س] أو في موقع الفعل [+ف] وسواء كانت الوحدة *Refuse* اسماً أم فعلاً، فإنها ستأخذ تكملةً لها المركب الاسمي أو الجملة المدمجة *Phrase enchassée* وهو ما تحتاجه ليستقيم تركيبها كما يتضح من الأمثلة التالية المتعلقة بالمادة "ر ف ض" في اللغة العربية على سبيل التمثيل:

26)- رفض الهدية

27)- رفض محمد الهدية

28)- رفض محمد أن يخرج

29)- الرفض المطلق



ويختلف الأمر بالنسبة إلى وحدة مثل (هدم) اسما كانت أم فعلا وهل تحتاج مركبا اسميا أم تحتاج جملة مدمجة أم شيئاً آخر. يترتب عما سبق أننا سنولد المركبات المؤسمة التي تدخل في علاقة مع الوحدة *Refuse* وهي *Refusing* و *Refusal* في التركيبة التالية:

- *John (Refuse)-The Offer*

ونذكّر دائماً أن الوحدة *Refuse* في التركيبة السابقة ليس، من حيث طبيعتها المقولية، لا اسماً ولا فعلا، وإنما هي عنصر مجرد أو محايد يمكنه أن يأخذ بعد ذلك الصيغة *Refusal* في حالة إشراف العجرة [اسم]. أو الصيغة *Refuse* عندما تعلوه العجرة [فعل].

يمكن التمثيل لـ *Refuse* في مدخلها المعجمي مع إدخال تعريفاتها بواسطة ما يسمى بقواعد الحشو المعجمي *Règles de redondance lexicales*. لنأخذ المثال التقريبي من اللغة العربية من خلال الوحدة "ر ف ض".

أولا- الأساس:

أ – القواعد المقولية الفرعية الصارمة

31)- ر ف ض – م س أن ج

ب- القواعد المقولية الفرعية الانتقائية

- ر ف ض [+حي] + [- معدود]

ثانياً- قواعد الحشو المعجمية

32)- رفض ← + م س مس ..(رفض محمد الهدية)

33)- رفض ← + ف مس مس (رفض محمد الهدية)

محمد أن ج (رفض محمد أن يخرج)

ثالثا- القواعد الصرفية الصواتية

34)-ر ف ض ← + س ← */rafdu/*

35)-ر ف ض ← + ف ← */rafada/*

وبمزيد من التفاصيل يمكن توضيح الحل المعجمي الذي اقترحه تشومسكي كما يلي:

إن قواعد الأساس التي ستتكلف بتوليد المركبات الاسمية المشتقة من قبيل *John's refusal* يجب أن تتوفر على بنية مركبة تحتوي مكوناً يكون بمثابة تكملة مثلما هو الأمر بالنسبة إلى التكميلات التي تتطلبها المركبات الفعلية الأخرى. وسيكون لهذه القاعدة المركبية البنية التالية:

36)- SN* □ *det + Nom + complément

(Le refus)

37) John refusal (of the offer)

الموازية لجملة فعلية من قبيل:

38)– John refused the offer

ذات البنية:

39) - X V Complément

فالفضلة قابلة للاستبدال بمختلف أنواع المكونات التي تلي الفعل ومنها المركب الاسمي (رفض محمد)/ (رفض الهدية) والمركب الاسمي الجملة (رفض أن يخرج).

بالنسبة إلى الفرضية المعجمية فإن القاعدة (36) تسمح بإعادة كتابة المركبات الاسمية البسيطة (معرف+ س) أو المركبات الاسمية المركبة (م س + م س) والأفعال اللازمة والصفات البسيطة. فالسمات السياقية للاسم والفعل هي التي تحدد طبيعة العناصر التي يمكن أن تليه وتشكل معه مركباً يكون الاسم أو الفعل رأساً له في الأساس. ويكون الاسم والفعل وجهين لنفس الوحدة المجردة *refuse* لندخل بعد ذلك الأداة *of* بعد إجراء تحويلة خاصة بها تموضعها قبل كل مركب اسمي *SN* يكون متبوعا بسمة [+ س]. أما الحصول على *John's refusal of* فليس نتيجة قواعد تحويلية كما كان معمولا به في المقاربة التحويلية السابقة؛ ونعني بذلك التحويلات التي تفرع الجملة (15) والجملة *John's pen* بالطريقة نفسها، بالرغم مما يوجد بينهما من اختلافات دلالية هامة. "فجملة: قلم جون" *John's pen* تعبير عن الملكية، وهو المعنى الذي لا يستنتج، بأي حال من الأحوال، من الجملة *John's refusal*، وبالتالي ليست المقاربة التحويلية ملائمة لتحليل هذا النوع من التراكيب، على عكس المقاربة المعجمية التي تُوَحِّدُ بين المقولات وتُقَلِّصُ عدد القواعد التي تولدها.

غير أن الفرضية المعجمية ستطرح مشكلا يتعلق بتعقيد مبالغ فيه وغير مُسْتَحَبٌ للمكون الأساس نتيجة إكثارها من القواعد التي ستولد الفضلات *Compléments* التي تحتاجها مقولات الاسم والفعل والصفة. ومعلوم أن الإكثار من هذه القواعد يعد خرقاً لمبدإ الاقتصاد الذي يجب أن يتوفر في النظريات الأكثر قبولا قياسا مع غيرها. ولحل هذا المشكل، سيقترح تشومسكي ما يعرف بنظرية س خط *Théorie X (X barre)* فما المقصود بهذه النظرية؟

الفصل العاشر

نظرية س خط[1]

10 -1- ترقيم س خط

لكي يُوَلِّدَ المكونُ المقوليُّ الفضلات التي يحتاجها الاسم والفعل والصفة بشكل موحد، يعكس التشابه الحاصل في البنيات التركيبية التي تشرف عليها هذه المقولات الثلاث، نحتاج لقاعدة موحدة تفي بالغرض، وهو ما تقترحه الفرضية المعجمية. يتعلق الأمر بوضع قاعدة واحدة بالنسبة إلى المقولات الكبرى *Catégories majeures* مع اختلاف في فضلاتها فقط. ولهذه القواعد الشكل التالي:

1)- م س ⟵ س + فضلة
2)- ف ⟵ ف + فضلة
3)- م ص ⟵ (مركب وصفي) ص (صفة) فضلة
4) فضلة ⟵ م س + ح (حرب) + م س + + ح

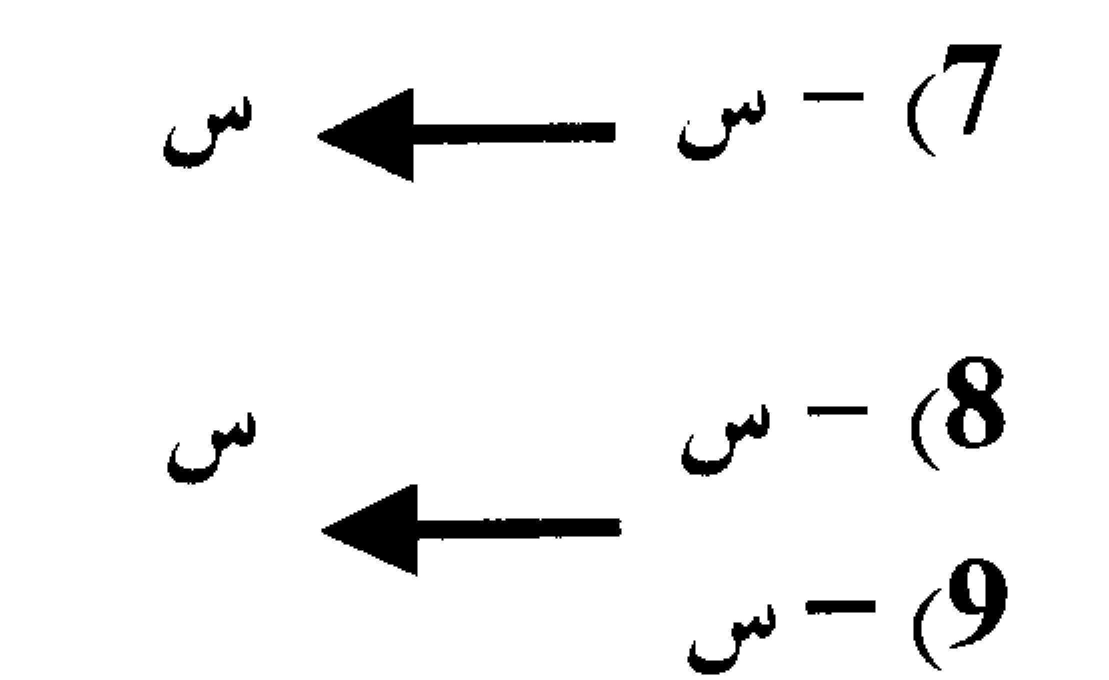
فهذه الفضلات لا تلعب أي دور في التحويلات، ومن السهل تعويضها بترسيمة موحدة حيث تكون المقولات المعجمية س- ف- ص، وهي تباعاً الاسم والفعل والصفة ممثلة بمتغيرات *Variables* ولتكن العلامة "س" لتعيين المركب الذي يكون رأسه فعلاً أو اسماً أو صفة. إن القواعد الأساس التي تدخل س-ف- ص- السابقة ستعوضها قاعدة مركبية واحدة لها الشكل التالي:

5)- مقولة ⟵ س
6)- س ⟵ ...

إن س(X) (مجهول بالمعنى الرياضي البسيط) سيكون إما س (اسما) أو ف (فعلا) أو ص (صفة) كما قلنا. وستحتل الفضلات التي تحتاجها المقولة الموقع الموجود في يسار س (يسار السهم كذلك). إن نظرية س خط *Theorie X* تمكن من رسم التشابه التركيبي بين المقولات الثلاث على أساس أنها تراتبية من ثلاثة مستويات:

---

(1) نشير إليها في التشجيرات بـ: $\bar{س}$.



إن س متغيرة مقولية يمكن أن تكون فعلاً أو اسماً أو صفة. وعدد الخطوط فوق س يمثل عدد الإسقاطات *Projections* ويمكن تعريف عدد من هذه العلائق داخل هذه الخطاطات. «**فمثلاً نعتبر س فضلةً لـ س(خط) أو س(خطين) و س مخصصاً لـ س أو س (خط) أو س (خطين) وأما س فهو رأس س(خـط) أو س(خطين). وبالكيفية نفسها يمكن أن نقول إن س فاعل ومفعول المستوى الثاني. فهذه المفاهيم علاقية ووظيفية لا مقولية**»[1].

تمكـن نظـرية س خـط مـن تصوير التشاكل الحاصل بين البنيات الداخلية للمركبات الاسمية والفعلـية والـصفية الـتي بـرهنت عليه الفرضية المعجمية. وبواسطة الترقيم نفسه، فإن المركبات المشرفة *dominant* مباشـرة على الاسم والفعل والصفة سيرمز لها تباعا س و ف و ص. ويطلق على المركبات المـرتبطة ب س و ف و ص الموجـودة في البنـية الأساس المخصصات *Spécificateur* هي بمثابة محددات للمقولات المعجمية الكبرى اسم/ فعل/ صفة في المكون الأساس.

ويمثل لبنية المركبات في ارتباطها بمخصصاتها بواسطة قواعد إعادة الكتابة التالية[2]:

10) س ⟵ مخصص س، س

11) مخ س ⟵

12) س ⟵ س

13) س ⟵ ف/ اسم/ صفة

بالنـسبة إلى محـددات المقولات الكبرى اسم فعل صفة، نقول إن مخصص الاسم (11مخ س) يشمل العناصر التي يمكنها أن تحتل الموقع السياقي نفسه وتقوم بدور محددات الاسم *déterminants* مثل أدوات التعـريف وأسمـاء الإشـارة والـضمائر وغيرهـا؛ أي كـل مـا يمكـن أن تكـون له وظيفة تحديد الاسم[3].

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 23.

(2) *N.Chomsky, Remarques sur la nominalisation, In Questions de sémantique.*

(3) يمكن للمخصص أن يكون عنصرا فارغا أي غير محقق كما هو الحال في التنكير. الذي هو ضد التعريف.

أما بالنسبة إلى مخصص الفعل فهو زمنه وجهته[1]، بينما مخصص الصفة أدوات التعريف وصيغ التفضيل والمقارنة والأسوار (أكثر، أقل، جداً، قليلا).

والبنية العامة التي تقدمها نظرية **س خط** لكل المركبات لها الشكل التالي:

(14

يمكن توضيح ما سبق تقديمه انطلاقا من الجمل التالية:

15)- البنت المجتهدة

16)- يريد زيد كتابة مقالة

17)- جد سعيد بالهدية (سعيد جدا)

18)- فوق الحائط (عصفور)...

19)- من خلال المناقشة (يبدو)

فالمركبات الأساس في هذه الجمل باختلاف طبيعتها تنتظم حول رؤوس معجمية هي:

- البنت/ اسم
- يريد/ فعل
- سعيد/ صفة
- فوق/ ظرف
- من/ حرف

---

(1) سيعرف مخصص الفعل نوعاً من التغيير في طبيعته مع التعديلات التي ستدخل على نظرية **س خط** لاحقاً. وفي ضوء التغييرات الهامة في البنية العامة للجملة راجع الفصل المتعلق ببنية الجملة في النماذج التوليدية.

وتستمد هذه المركبات تسميتها من الرؤوس التي تشرف عليها مباشرة، فنقول بالنسبة إلى الجملة (15-19) السابقة:

- البنت: مركب اسمي
- يريد: مركب فعلي[1]
- سعيد جدا: مركب وصفي
- فوق الحائط: مركب ظرفي
- من خلال: مركب حرفي

والتشابه القائم بين هذه المركبات يتجلى في كونها جميعا تتوفر على البنية العامة نفسها المتمثلة في كون رأس المركب يكون مسبوقا بمخصص ومتبوعا بفضلة.

فضلة	س	مخ س
المجتهدة	بنت	ال
كتابة مقالة	أراد	ي
بالهدية	سعيد	جد
المناقشة	خلال	من
الحائط	فوق	

ونعيد وضع القواعد المركبية العامة للجمل السابقة وفق ترقيم س خط الواردة في القواعد (7-8-9):

20) – س̿ ← مخصص س س̄

21) – مخ س ←

22) – س ← س

23) – س̄ ← فضلة

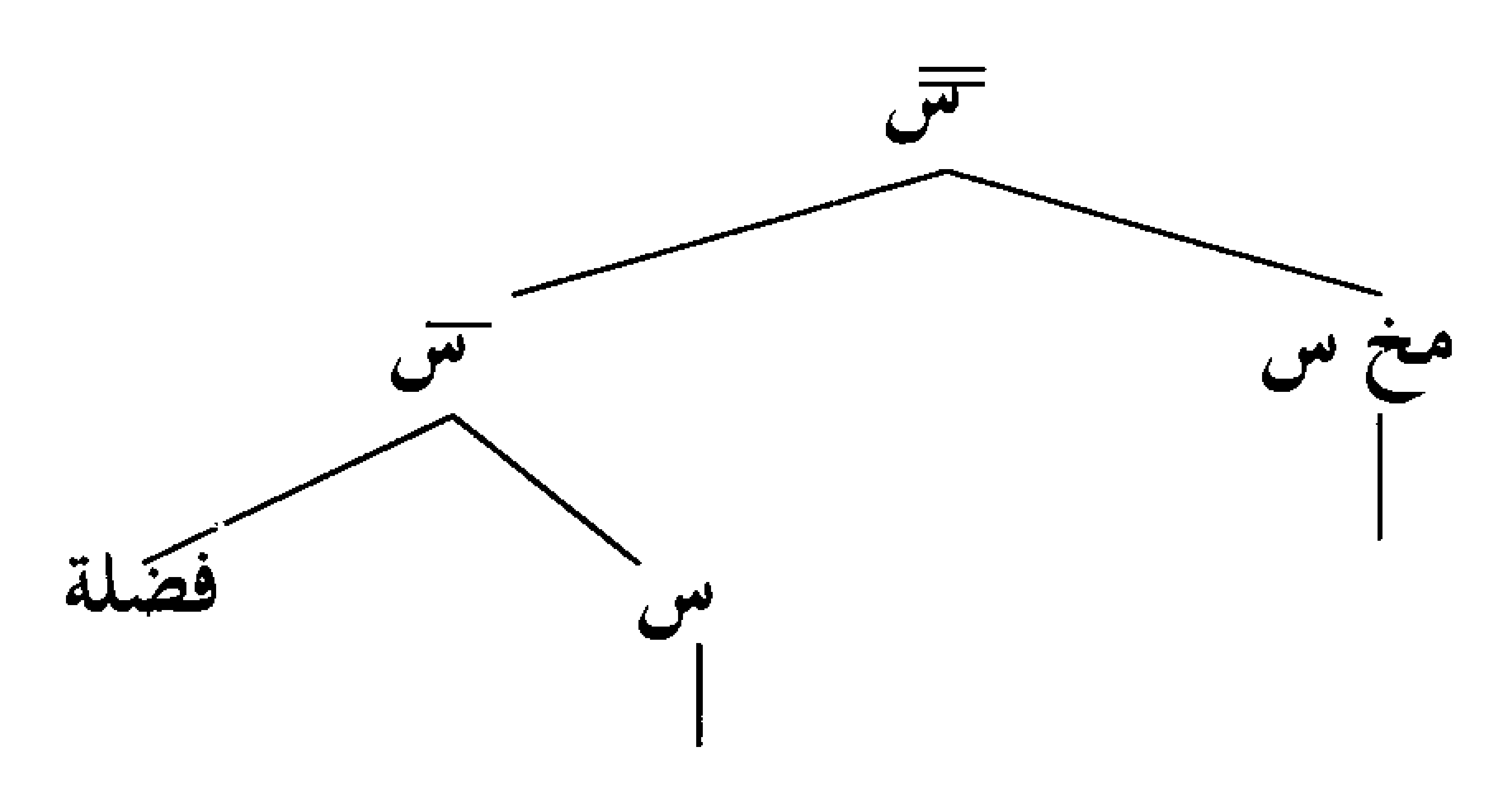
←

← { ، ، }

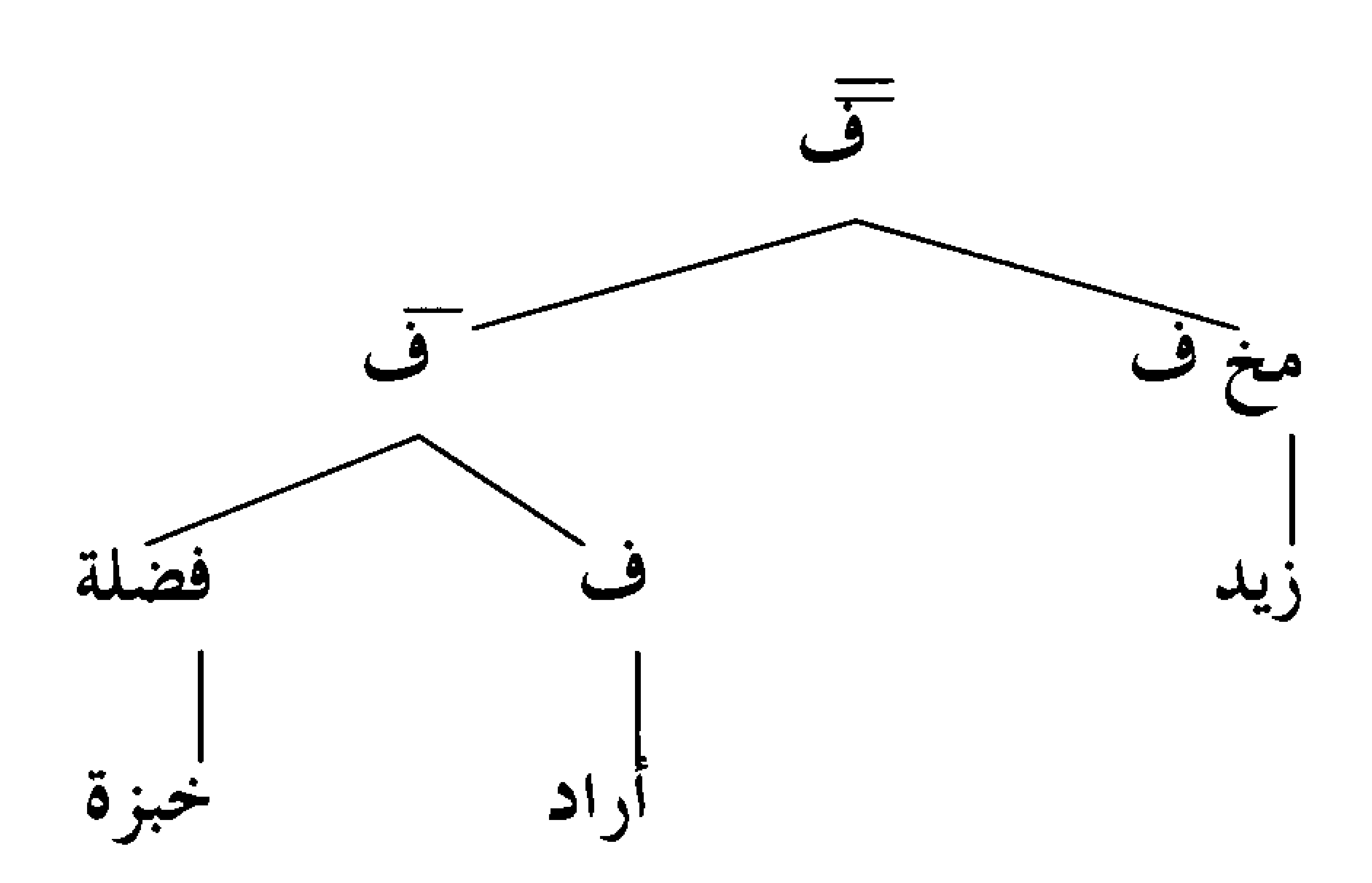
(1) يطرح مفهوم المركب الفعلي مشاكل نظرية في اللغة العربية لا مجال للحديث عنها هنا. يمكن الرجوع إلى الكتابات اللغوية العربية في هذا الباب؛ انظر: الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية:ج 1
- داود عبده، *البنية الداخلية للجملة العربية*.

ويتم تصوير الجمل السالفة شجرياً بحسب ترميز س خط كما يلي[1]:

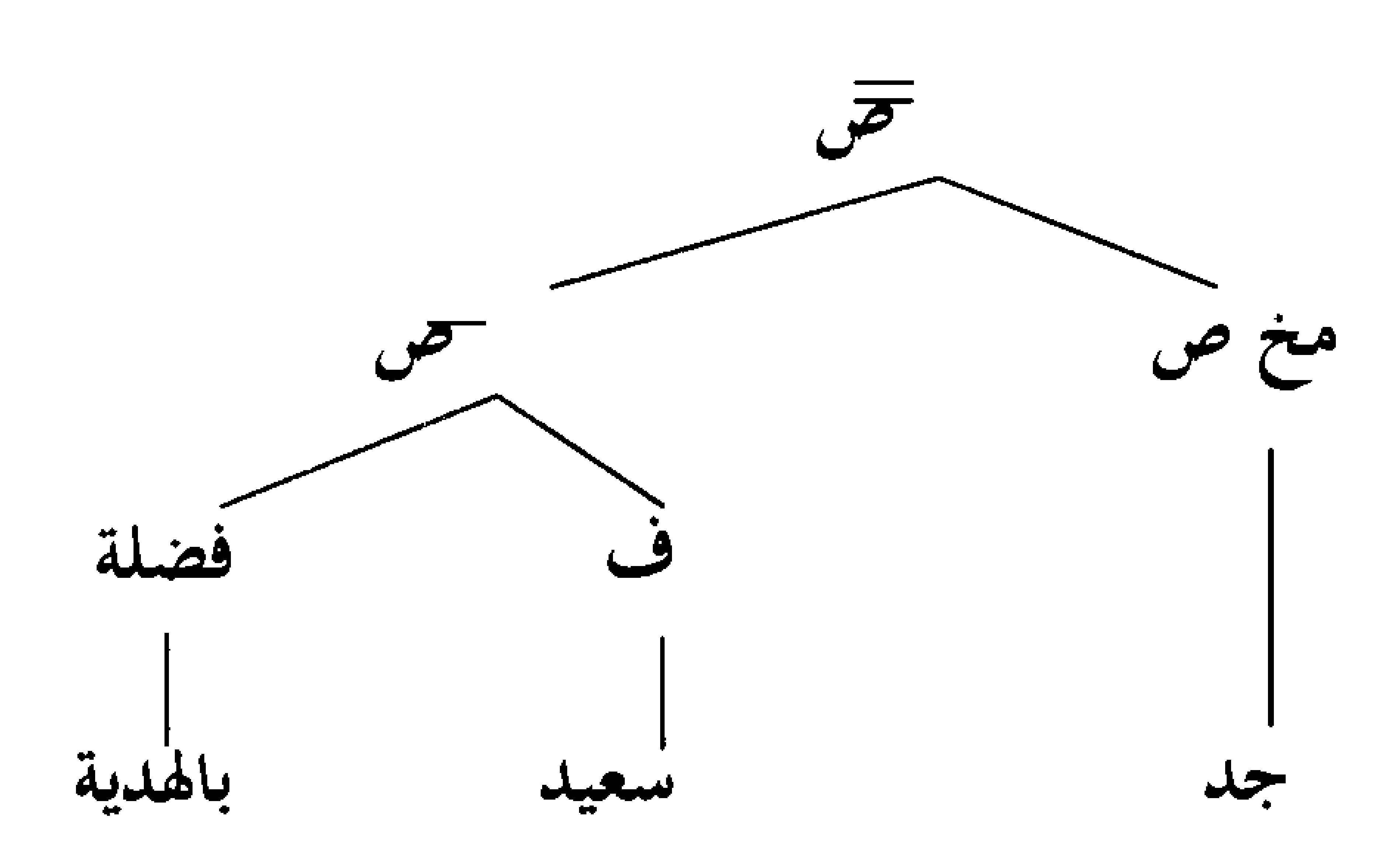
24)- البنت المجتهدة



25- يريد زيد خبزا

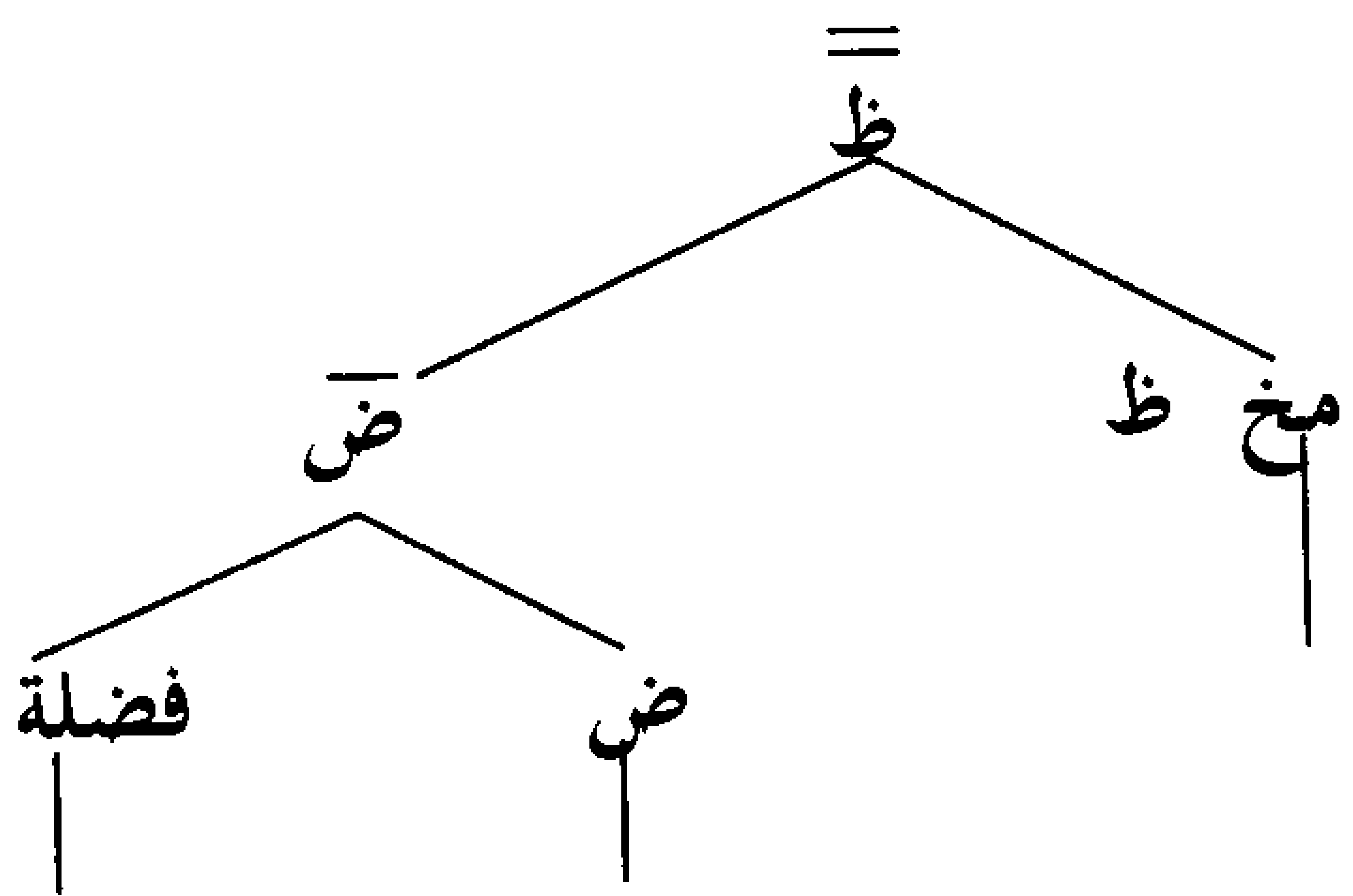


26- جد سعيد بالهدية

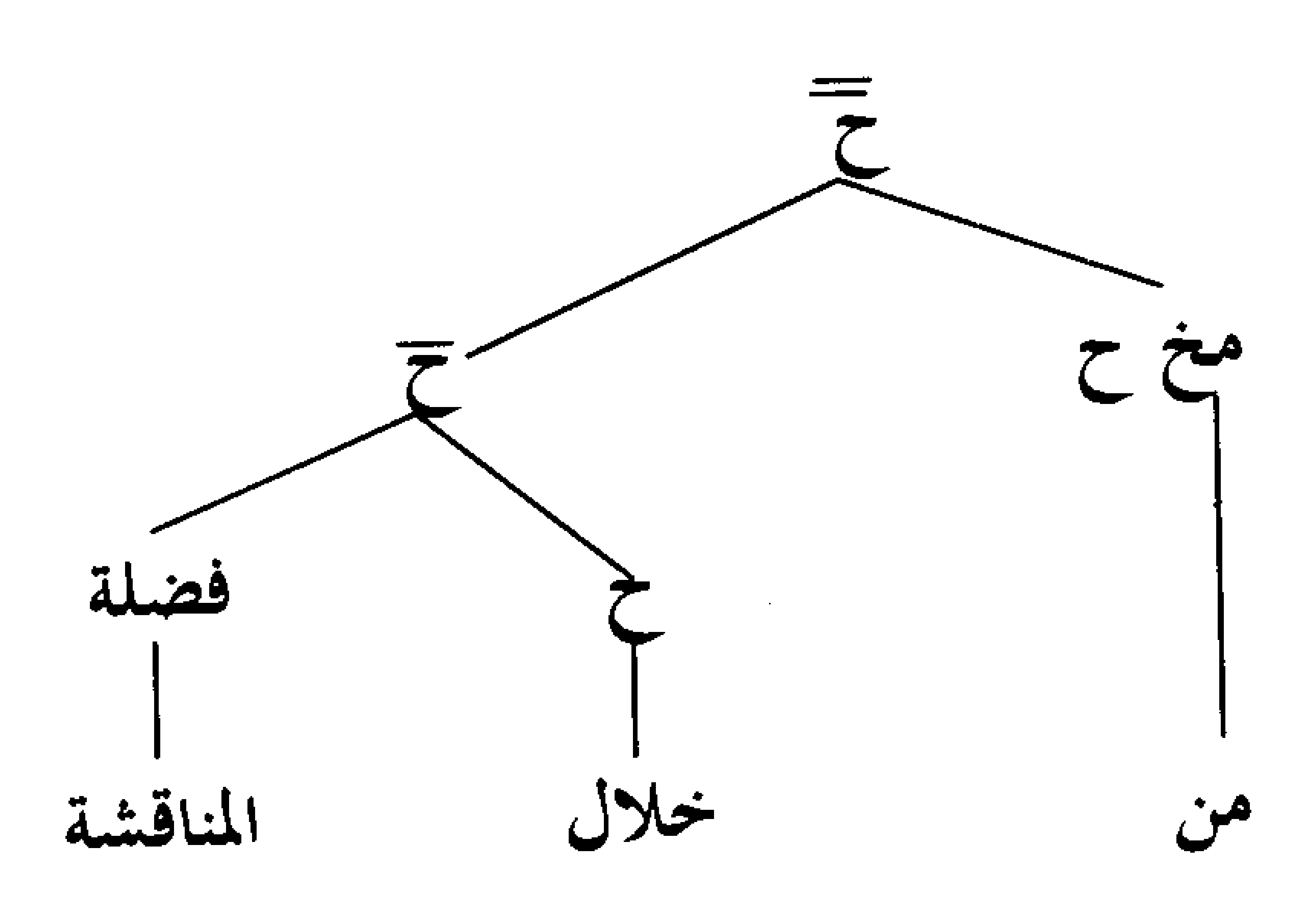


(1) التشجيرات التالية مصدرها: ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، ص 48.

27)- فوق الحائط



28- من خلال المناقشة



تسمح الفرضية المعجمية إذن، بإعطاء البنيات الداخلية للمركبات الاسمية والفعلية والصفية تجانسا في مستوى كيفية التوليد؛ بمعنى أنها تسمح بتوليدها بالطريقة نفسها. كما تَسْمَحُ الفرضية المعجمية بصياغة بنية المقولات الكبرى وفضلاتها صورياً بطريقة موحدة في إطار ترقيم س خط. ويتم تعميم هذه الصياغة على أساس السمات [+ فعل] أو [+اسم] كما يبين ذلك الرسم البياني التالي:

– ف	+ س	اسم
+ ف	– س	فعل
– ف	– س	حرف
+ ف	+ س	صفة

وتصوغ نظرية س خط هذا التجانس البنيوي بين المقولات الثلاث على أساس أنها تراتبية من ثلاثة مستويات كما سبق ذكره في القواعد المركبية السابقة التي نعيدها هنا للتذكير:

7)- $\bar{\bar{\text{س}}}$ ← مخصص س $\bar{\text{س}}$

8)- $\bar{\text{س}}$ ← س

9)- س ←

إن س مقولة متغيرة يمكنها أن تكون فعلاً أو اسماً أو صفة وحيث إن الوحدات الموجودة على يسار سهم إعادة الكتابة بمثابة إسقاطات *Projections* نوضحها كما يلي:

- المستوى الأسفل (الأول): رأس +فضلة ← إسقاط أول
- المستوى الأعلى (الثاني): إسقاط أول+ مخصص ← إسقاط أقصى *Projection maximale*

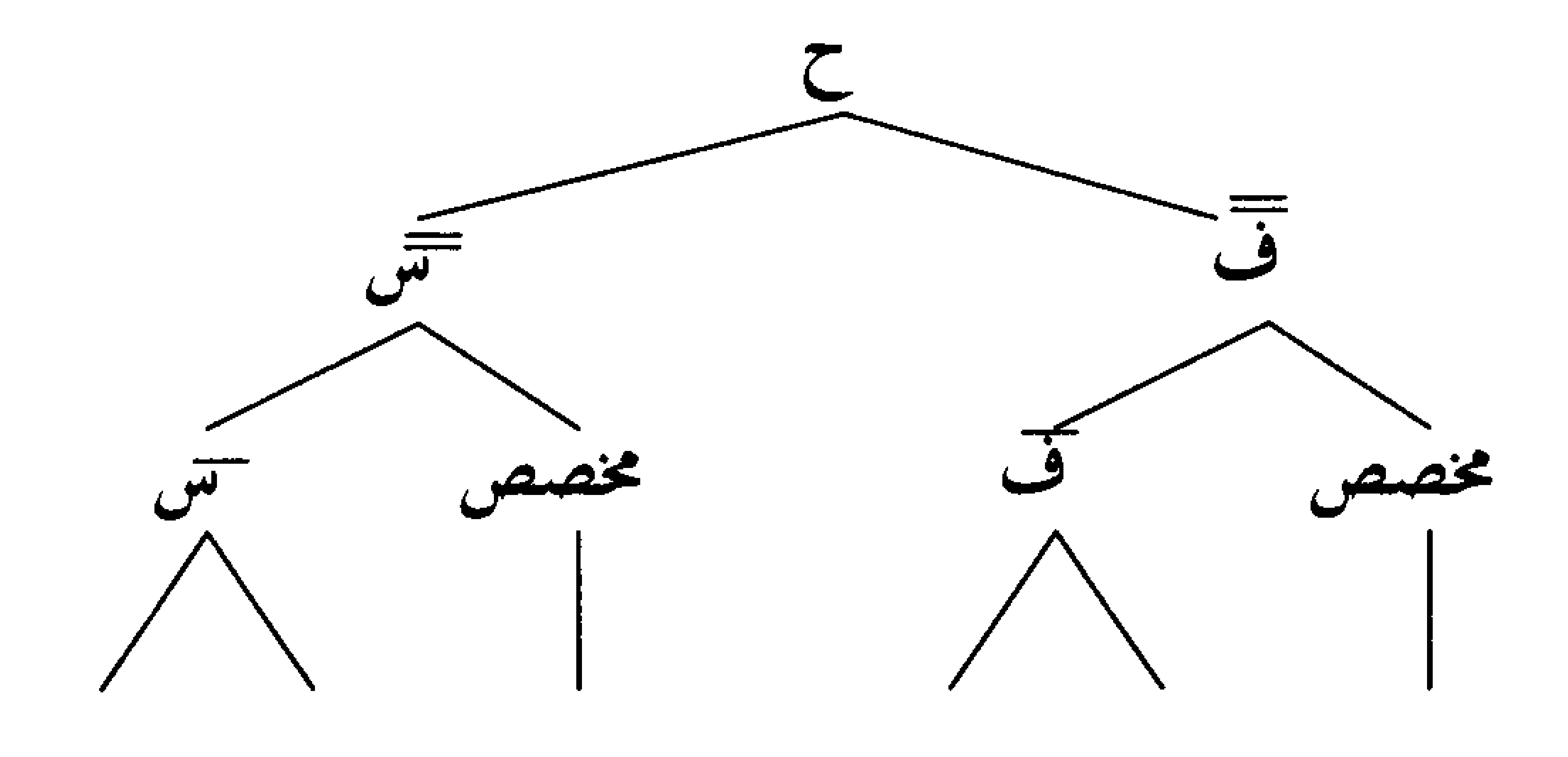
وبذلك يُعَوَّضُ ترميز س خط القاعدة المركبية القديمة:

29)- ج ← ف +م س　　　**P ⟶ SN + SV**

بالقاعدة الجديدة (30) في إطار ترميز س خط:)

30)- ج ← $\bar{\bar{\text{ف}}}$ + $\bar{\bar{\text{س}}}$

وهي القاعدة التي يمكن تشجيرها على وجه التقريب بالطريقة التالية:



10 -2 - تطبيق مبسط بترقيم س خط

لنفرض الجملة الإنجليزية التالية: *John Proved The Theorem*

أ- نضع قواعد إعادة كتابتها وفق ترميز س - خط

ب- نضع التشجير المناسب لهذه القواعد.

أ- قواعد إعادة الكتابة:

34 - S ⟶ $\bar{\bar{N}}\ \bar{\bar{V}}$

35 - $\bar{\bar{N}}$ ⟶ Spec N $\bar{N}$

36- Spec N ⟶ ∅

37- $\bar{N}$ ⟶ John

38- $\bar{\bar{V}}$ ⟶ Spec V $\bar{V}$ $\bar{\bar{N}}$

39- Spec N ⟶ Passed

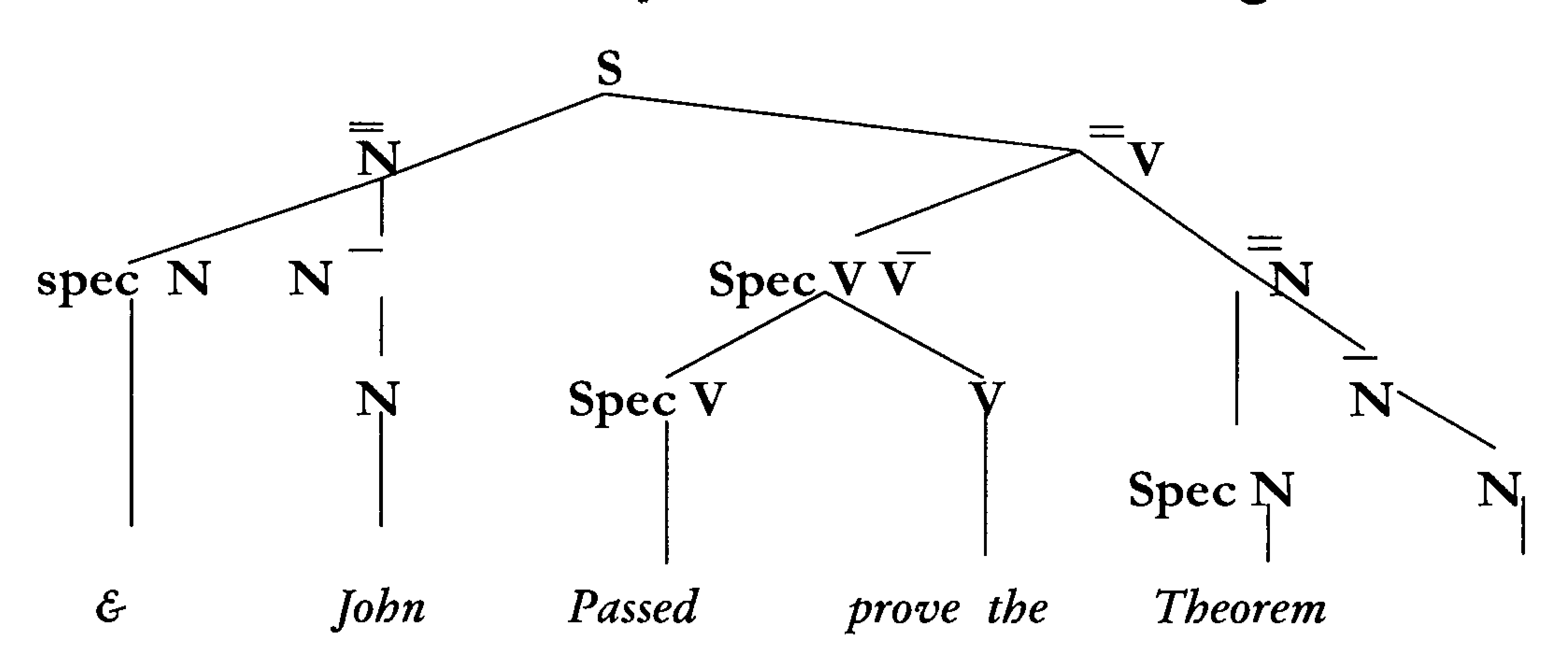
40- $\bar{V}$ ⟶ Prove

41- $\bar{\bar{N}}$ ⟶ Spec N $\bar{N}$

42 Spec N ⟶ The

43 N ⟶ Theorem

ويمكن وضع تشجير للقواعد المركبية السابقة كما يلي:



إن التحليل المقدم أعلاه يمكن إجراؤه أيضا بالنسبة إلى الجملة العربية التالية:

- يأكل زيد تفاحة

ويتم ذلك في مرحلتين:

أولا: وضع قواعد إعادة الكتابة المناسبة في إطار ترقيم س خط؛

ثانيا: وضع التشجير الملائم لقواعد إعادة الكتابة السالفة.

بالنسبة إلى قواعد إعادة الكتابة توضع القواعد المركبية التالية بحسب ترميز **س خط**:

43) – ح ⟵ ف س س

44) – ف ⟵ مخ ف ف

45) – مخ ف ⟵ زمن

46) – زمن ⟵ ماضي

47) – فعل ⟵ أكل

48 – س ⟵ مخ س س

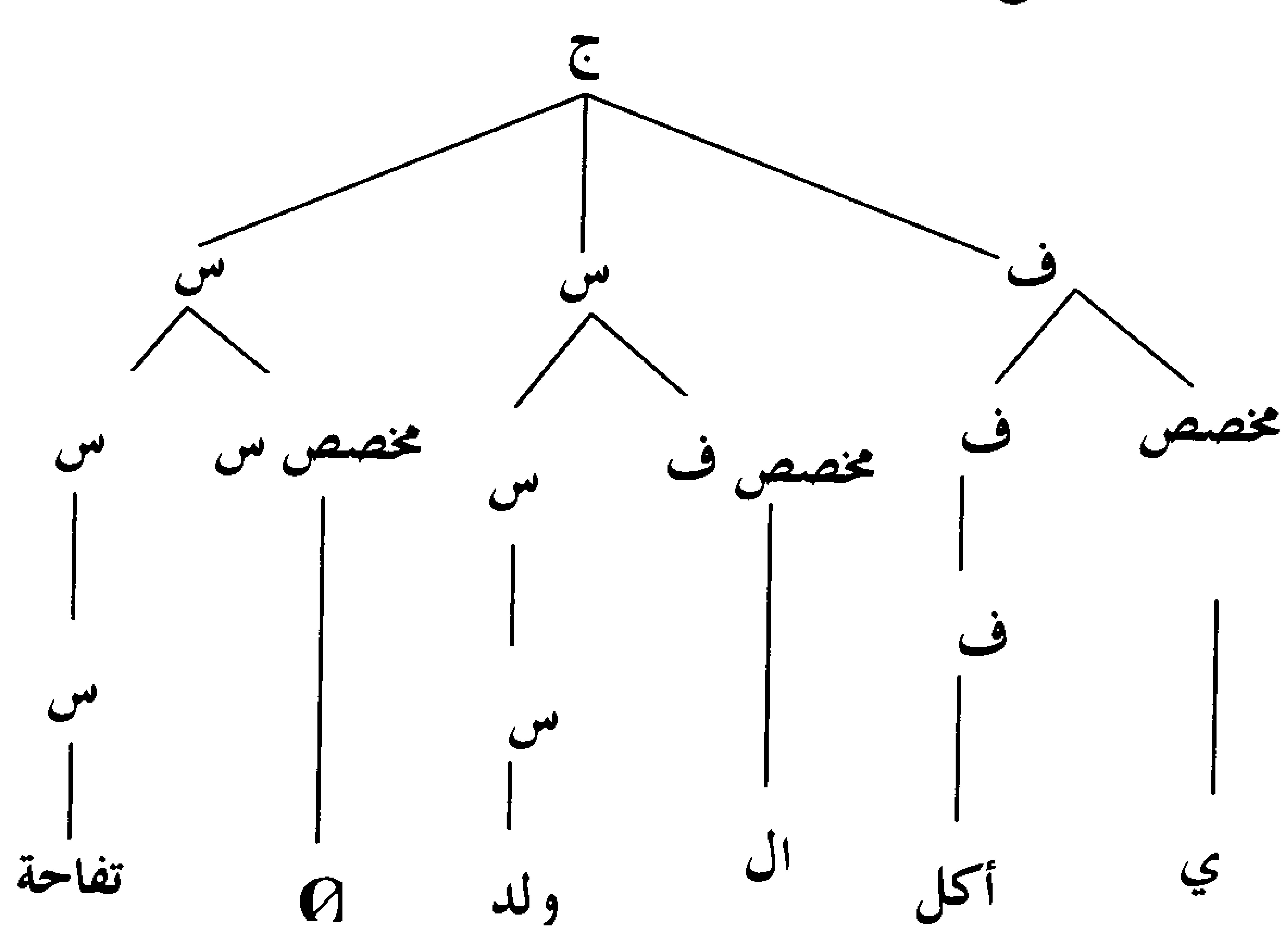
49) – مخ س ⟵ معرف

50) – معرف ⟵ ال

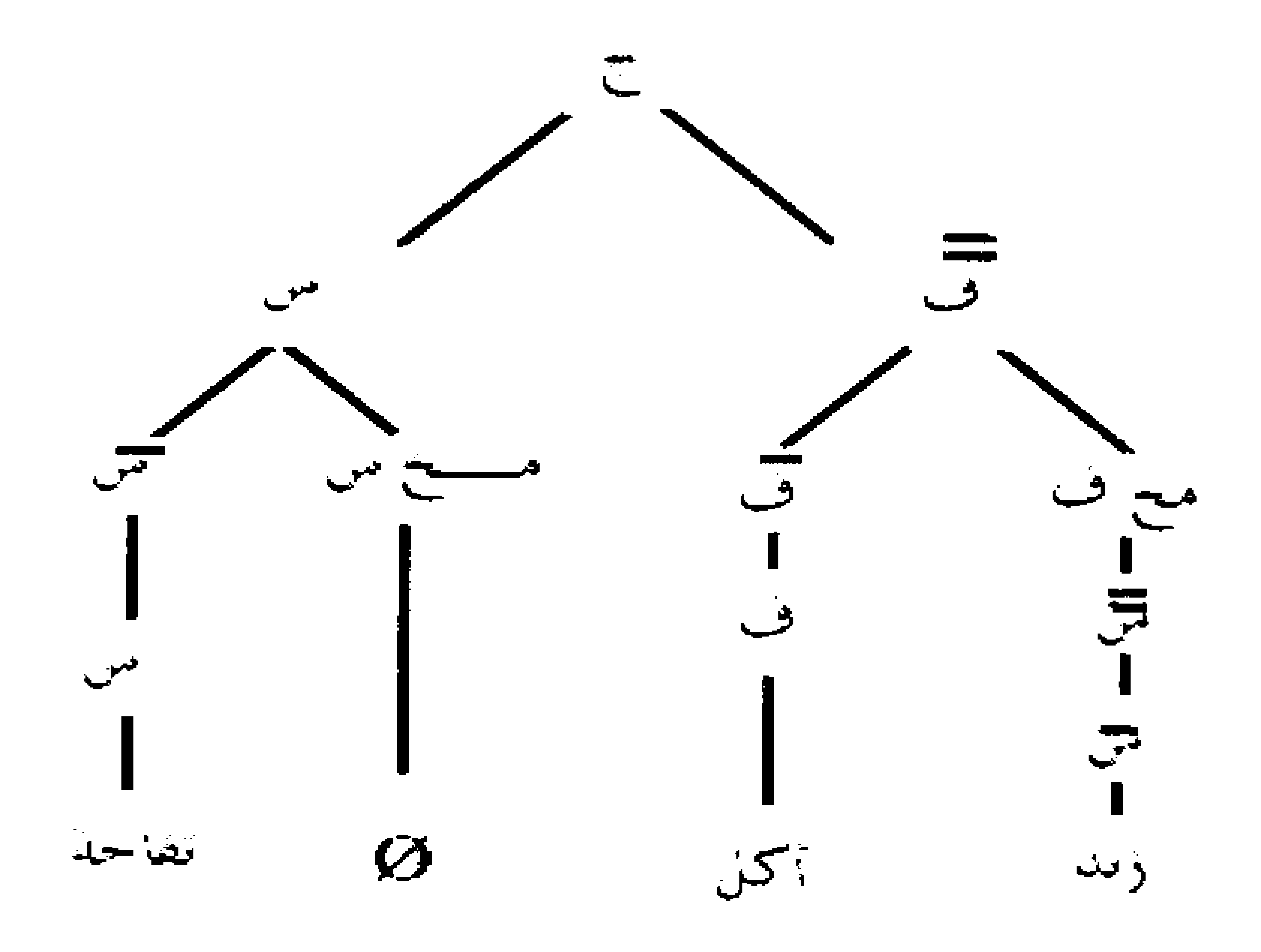
51 – من ⟵ ولد

52) – س ⟵ تفاحة

بعد ذلك يمكننا وضع التصوير الشجري الملائم لقواعد إعادة الكتابة السالفة كما يلي:



وقد عرف هذا التصوير الشجيرات تغييرات هامة منذ هذا ظهور **نظرية س خط** (نهاية الستينيات من القرن العشرين). ومراعاة لهذه التطورات (لاسيما مع نظرية العمل والربط) يمكن أن نصور الجملة السابقة وفق ترقيم **س خط** على الشكل التالي:



ولنا عودة مفصلة لبنية الجملة عامة والجملة العربية في فصلين لاحقين.

10 -3 - امتدادات الفرضية المعجمية ونظرية س – خط

حاول عدد من اللسانيين التوليديين إعادة النظر في الفرضية المعجمية بإعادة صياغتها بطرائق مختلفة ومن زوايا متعددة. ومن أبرز هؤلاء:

- برزنان (*1976*).
- إيمندز (1976).
- جاكندوف (*1977*).

ويشترك هؤلاء وغيرهم في طرح جملة من الأسئلة، كان ظهور بعضها نتيجة لتطور نظرية النحو التوليدي عامة، وكان بعضها الآخر نتيجة مباشرة للأبحاث الدقيقة التي عرفتها دراسة المقولات من الناحية التركيبية والدلالية بصفة خاصة. ومن هذه الأسئلة الهامة نذكر:

- **توسيع النظرية لكي تجري على كل المقولات وليس فقط على المقولات الكبرى؛**
- **إعادة النظر في عدد الإسقاطات لماذا س خطان مستويان وليس أقل أو أكثر؟**
- **وضع بديل لما تم اقتراحه في الفرضية المعجمية ونظرية س خط.**

وقد عرفت نهاية السبعينيات نقاشا هاما أسهم في ظهور جملة من الآراء والمسائل النظرية الهامة ومنها:

- **ما المقولات التي يجب أن تخضع لها نظرية س – خط؟ هل يقتصر تطبيقها على المقولات الكبرى وهي الاسم والفعل والصفة والحرف؟ أو يجب تعميم إجرائها على المقولات الصغرى مثل الحرف والسور والفعل المساعد وبعض المقولات الوظيفية مثل الصرفة والتطابق والعدد؟**

- ما طبيعة مخصصات المقولات في نظرية س خط؟ هل تعد مواقع للمركبات المتعلقة بالحدود أو بالدرجات (بالنسبة إلى الصفات) أو بالمساعدات كما كان معمولا به في البداية؟ أو أن مواقع المخصصات تخص الفواعل كما هو الحال الآن؟
- ما الفائدة من الإسقاط البيني (س. **بخط واضح**)؟ هل يحتفظ به أم ينبغي إلغاؤه؟

وأيا كانت طبيعة الاختلافات والأسباب الداعية إلى ذلك والحلول المقترحة فقد أجمع اللغويون التوليديون على أمرين اثنين:

أولا: التخصيص المقولي *Categorial specification* يتم عموما بالسمات [± فعل] و [± اسم]

ثانيا: خطوط المستويات *bar levels* وتحدد بافتراض هندسة واحدة وكاملة[(1)].

ومن جهة ثانية انتقد عدد من الباحثين استعمال المستويات الهندسية أو الخطوط في نظرية س خط لعدة أسباب منها:

- إن استعمال هذه الهندسة لبيان المستويات التركيبية يقحم جهازا أو أداة رياضية جد قوية قد تتجاوز احتياجات النظرية اللسانية؛
- إن حصر عدد الشرط أو المستويات التركيبية في ثلاثة، اعتباطي إذ يمكنه نظريا أن يكون سبعة شرط أو ثمانية أو عددا لا نهائيا؛
- إن العدد 2 من الشرط لا يمثل في حد ذاته الرقم الأقصى، ولا يمكنه بالتالي أن يعتبر نقطة هندسية قصوى بالنسبة إلى تأويل مستويات الشُرط الثلاثة 0 و 1 و 2 المختزلة لمستويات البناء في النظرية التركيبية المعيار وهي **أدنى وبيني وأقصى**[(2)].

لقد كان للفرضية المعجمية تأثير بارز على النقاش[(3)] الذي قاده عدد من اللسانيين حول علاقة الصرف بالتركيب، وموقع المكون الصرافي في هندسة النموذج اللساني. وقد قدمت الفرضية المعجمية تصورا تتوزع بمقتضاه المهام بين ما يجب أن يعالج في التركيب وما يجب أن يتكفل به المكون الصرافي، فالصرافة الاشتقاقية يتكفل بمعالجتها الصرف، أما الجوانب الصُرفية في بنية الكلمة فيمكن للتركيب أن ينظر فيها. وبذلك يكون مقال ملاحظات حول التأسيم قد دشن مرحلة جديدة في تاريخ التنظير

(1) زفارت جوست، البنيات التركيبية والبنيات الدلالية (علاقة الشكل بالمغنى في اللغة)، ص 25.

(2) المرجع نفسه، ص 26-27.

(3) *G.Webelhut, government and binding theory and the minimalist programm, pp 26-2.*

الصرافي بدأت مع هال (*1973*)، وسيكل (*1979*) وأرونوف (*1979*) واستمرت مع ديشليو وويليامز (*1987*) ومارنتز وليبر (*1988*) وأندرسون... ويمكن تحديد أهم ما أفضى إليه هذا التطور في مسألة توسيع هندسة س خط التي تصف هندسة المركبات لتصف بنية الكلمات، وبعبارة أخرى أن تتضمن البنية الداخلية للكلمات نظاما شبيها بنظام المركبات بحيث تكون محتوية على **مخصص** ورأس **وفضلة**، فالكلمات المركبة من اللواصق والمنحوتات والتأليف الصرافي تعكس نظاما داخليا يمكن وصفه باستعمال الآليات نفسها التي تستعمل في صورنة بنية المركبات بحسب نظام س خط. وتتحدد المسألة الثانية في مراجعة التصور الضمني الذي تتأسس علية مقاربة تشومسكي في مقال حول التأسيم الذي يمكن اختزاله في "**الفرضية المعجمية الضعيفة**" التي ينحصر بمقتضاها دور التركيب في النظر في بناء اللواصق الصُرفية من لواصق الزمن والجهة والوجه والتطابق في التركيب، بينما تُنقل الصرافة الاشتقاقية إلى المعجم؛ ذلك أن جزءا كبيرا من الخصائص الصرافية للكمات لا يعالجها التركيب، وإنما تعالج في المكون الصرافي الذي يحتضنه المعجم. وقد دافع هال عن فرضية مغايرة عُرفت بالتصور المعجمي القوي، بمقتضاه تتوحد معالجة الخصائص الصرافية للكلمات، اشتقاقية كانت أو صُرفية، في قالب صرافي مستقل ولا دور للتركيب في بناء هذه الخصائص. وقد أضحى هذا التصور شائعا بعد ذلك في الأدبيات اللسانية تبنته بريزنان في إطار النحو المعجمي الوظيفي وكيبارسكي في الصرافة المعجمية ورواد النحو المركبي المعمم وفي سياق النحو المقولي. فقيمة الفرضية المعجمية لا تُلمس إلا في السجال الذي تولد عنها، والذي أفضى إلى طرح فرضيات مضادة وتخصيب النقاش في قضايا معينة، علاوة على تطوير النقاش الصرافي وإغناء النظرية الصرافية العامة وعلاقتها ببقية مكونات النحو.

- ومن فضائل نظرية **س خط** أن أضحت العلاقة بين الخصائص المعجمية والمحورية[1] للمفردات والتفريع المقولي، من جهة، وبين نظام التمثيل الشجري من جهة ثانية واضحة، فالعلاقة الصورية بين الرأس والمكملات والملحقات والمخصصات أصبحت بارزة، وتمكنت **نظرية س خط** من إزالة الالتباس في تمثيل مجموعة من العلائق التركيبية بين نظام المكملات والملحقات، التي لم تقو المؤشرات المركبية في النظرية المعيار على بناء تشجيرات تركيبية واضحة لها.
- إن قيمة إسهامات نظرية **س خط** لن تتضح إلا مع نظرية العمل والربط[2]، التي تمكنت من إبراز التمفصل بين نظام **س خط** والنظرية المحورية والنظرية الإعرابية.

---

(1) *ibid, pp 27 - 29.*

(2) *ibid, p 28.*

يـسمح نظـام س خط، مبدئيا، بتمثيل الملحقات من خلال تكرار الإسقاط البيني بعدد الملحقات الموجـودة في الجملـة، غـير أن هـذه التكـرارية المـسموح بهـا بشكل مفتوح وأحيانا غير محدود في نظام الملحقـات، غـير ملحـوظة في المخصـصات، ففي اللغة الإنجليزية لا يمكن استعمال مخصصات تكرارية علـى غـرار تكرارية الإسقاط البيني (س بخط واحد) الذي يستعمل في تمثيل الملحقات. ولهذه الملاحظة أهمـية بـارزة في إبراز محدودية نظام س خط، أو على الأقل تدفع بالبحث في اتجاه إبراز محدودية بعض العلائق التمثيلية لنظام س خط في تمثيل بعض خصائص المركبات، والتي تستوجب تفسيرا مستقلا.

- مـن الـتطورات الـبارزة لـنظام س خط أن التفريع أصبح مثنويا، وبعبارة أخرى، لم تعد النظرية التمثيلية لهندسة المركبات في اللغات الطبيعية تسمح بعجرة تشرف بشكل مباشر وتُفرع إلى ثلاثة مكونات.

لقـد دفعـت فرضـية صياغة هندسة موحدة للمركبات باللسانيين إلى تعميم هذه الصياغة على مكـونات أخـرى مـثل المـركب الاسمي، حيث قدم أبني *Abney (1987)* فرضية المركب الحدي، التي أصـبح بموجـبها مـا كـان يعتـبر مخصـصات للإسم في نظام س خط، مثل التعريف، يشغل موقع رأس المـركب الحدي وفضلته الاسم. وقد توالت الأعمال في إطار تعميم هندسة س خط على مكونات مثل النفي والمصدري والصرفة التي تفتتت إلى عناصر مثل الزمن والجهة والتطابق، وأصبح كل عنصر يسقط وفق نظام نظرية س خط[1]، وقُسمت المواقع إلى مواقع موضوعة وأخرى غير موضوعة.

10 -4 - نحو نظرية أشمل للمقولات

واضـح أن لتقـسيم المقـولات إلى اسـم وفعل وحرف اعتبارات منطقية. فالاسم ما كان قابلا للوصف *Substantif*. أما الفعل فكل ما هو قابل للحمل *Prédicable*. وهذه الاعتبارات كلية وشاملة؛ أي أنهـا صـالحة بالنـسبة إلى كـل اللغـات في إطـار دلالي منطقي كلي. وللتذكير فإن مثل هذه الأفكار كانـت وراء الـنقاش الـذي عـرفه الـنحو العربـي بـين المدرسـة البصرية والمدرسة الكوفية حول أيهما الأصـل: الفعـل أم الاسـم؟ وحول العلاقة بين المصدر وفعله حيث يعمل المصدر عمل فعله، وبالتالي فهو يتوافر على السمتين [+اسم]و[+فعل].

انتقد عبد القادر الفاسي الفهري[2] نظرية تشومسكي المتعلقة بتصنيف المقولات وتفريعها على أسـاس الـسمتين [+ف] و[+س] فقـط، واعتـبرها ناقـصةً مـن عدة أوجه، لأنها لم تنظر إلى الخصائص

---

(1) *ibid, p 76.*

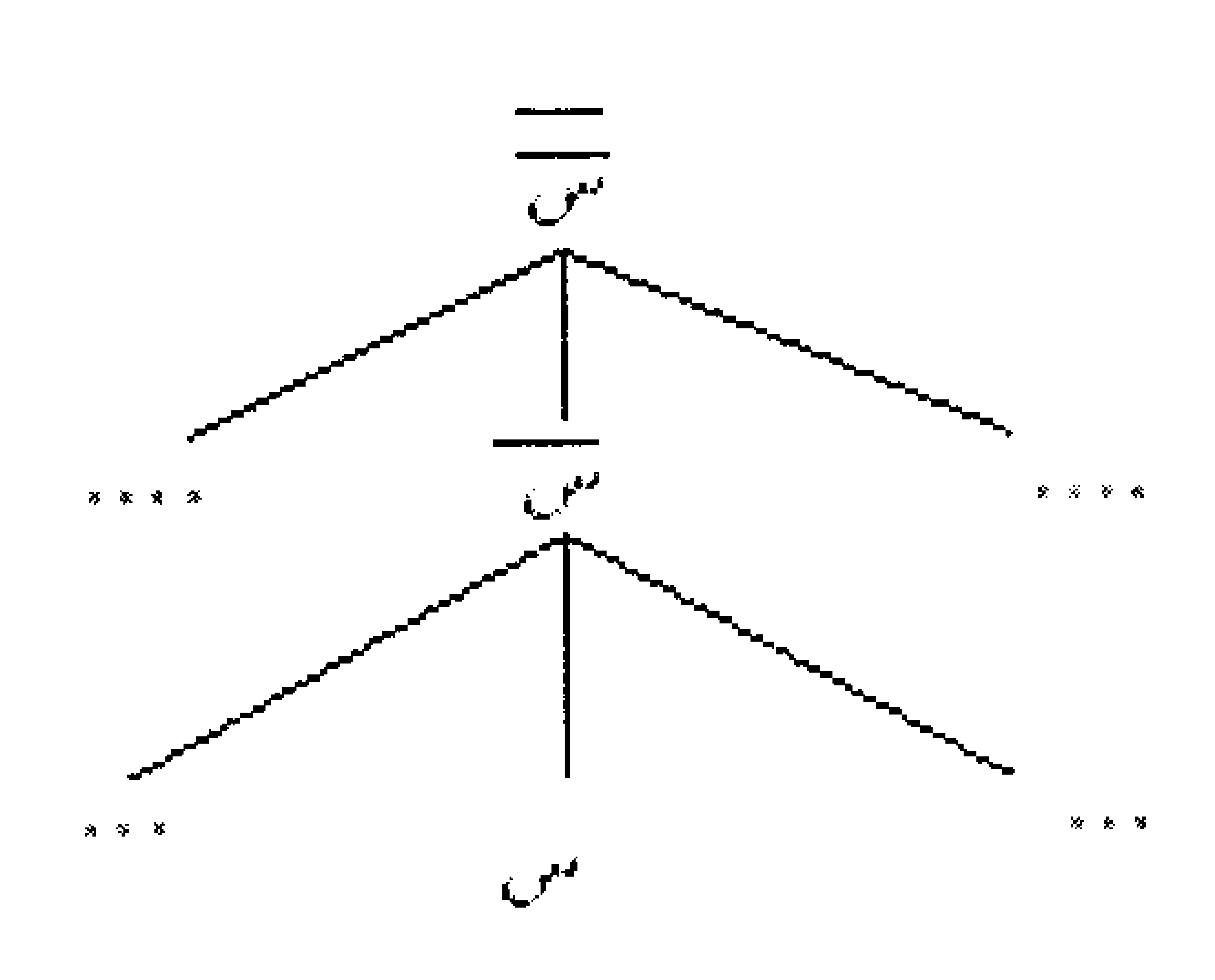
(2) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص. *264*.

الداخلية والخارجية للمقولة في الوقت نفسه، علاوة على أن هذا التصنيف ليس كافياً لتمثيل سلوك المشتقات المختلفة. كما أن مصفوفة مثل: + ف + س تتطلب خصائص إعرابية ومحورية متناقضة. «فالفعل ينصب أو يُسْنِدُ إعرابَ النصب لمفعوله والاسم ليس كذلك، والفعل يَسِمُ محورياً فَضْلَتَه وهذا لا يفعله الاسم. وتصور تشومسكي قاصر أيضاً، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التنوع الحاصل في سلوك بعض المقولات مثل الفعل والصفة. فعند ما نذكر الفعل مثلاً، فهو ليس مقولة لها الخصائص نفسها في كل التراكيب. فالفعل المتصرف هو مركب فعلي في أسفل الشجرة ومركب زمني في أعلاها، ومركب تطابقي وجهي ووجهي ونفيي. والمصدر قد يكون مركباً فعلياً في أسفل الشجرة، ولكنه مركب حدي في أعلاها»[1]

وصياغة نظرية س خط في إطار القواعد المركبية؛ أي قواعد إعادة الكتابة التقليدية ليس كافيا، لأن ذلك يكشف عن التمثيل التركيبي الخاص بكل لسان، بينما الأهم هو أن التمثيل التركيبي نفسه يمكن أن يخضع لمبدإ أعم من القواعد المركبية ذاتها، هو مبدأ الإسقاط *Principe de projection* الذي يقضي بأن المعلومات المعجمية، لا سيما ما يتعلق بالتفريع المقولي وإسناد الأدوار المحورية، يجب أن يُحْتَفَظَ بها في التفريع (الاشتقاق *Dérivation*) التركيبي.

إن ما يوجد في المعجم يجب أن يسقط في التركيب. كما أن التمثيل الذي تكشف عنه الإسقاطات القصوى يُمَكِّنُ التحليل التركيبي للغات من تعميمات هامة لا تقدمها لنا القواعد المركبية. ويعتبر تشومسكي أن البنية التي تقدمها نظرية س خط لمركبات اللغة هي بنية لا تسمح بالكشف عن الاختلافات الحاصلة في اللغات بين رتبة الرؤوس والتكميلات وهو ما لا تقدمه لنا القواعد المركبية.

فهذه البنية بنية كلية تنتمي للنحو الكلي، وبالتالي فهي صالحة لكل الألسن، ويمكنها أن تستوعب الخصائص الخاصة بكل لسان كما يتضح من خلال التصوير الشجري التالي:



---

[1] المرجع نفسه، ص 265.

يـتحقق المخـصص في يمين أو يسار س خطين بحسب طبيعة المركبات في اللسان المدروس. أما في مستوى س خـط، فإن النقط تشير إلى موقع الفضلة. وتخضع رتبة الرأس وتكملته، أي اسم+ فضلة أو فعـل+ فـضلة أو حـرف+ فـضلة أو بواسـطة مجموعة من الوسائط *Paramètres*. فإذا كان الترتيب السـابق مخـصص + رأس+ فـضلة بـصفة عامـة[1] هـو الترتـيب المتبع في اللـسان العـربي والفرنسي والإنجليزي، فإن لساناً مثل الياباني له رتبة: **فضلة** + رأس.

وتـذهب دراسات أخرى أبعد من ذلك حين تقترح أنه بالإمكان التخلي عن مبادئ **نظرية س خط** لتحديد رتبة الفضلات باللجوء إلى مبادئ أخرى من نظرية النحو الكلي ذاته مثل اللجوء إلى أحد مـبادئ نظـرية الحالـة وهو مبدأ تآخي الحالة *AdjacencePrinciple* الذي يقضي أنه حينما تتحقق الحالة صـرفياً، يجـب أن يؤاخـيها العنـصر الـذي حددت له هذه الحالة، بحيث إذا كان هناك فعل يأخذ فضلة اسمية وفضلة بالجار والمجرور، كان الأول أقرب إلى الفعل كما يتضح من لا نحوية الجملة(83):

83)-Put (on the table) (the book)

مقابل الجملة النحوية (84):

84)-Put the book on the table

10 -5 - الفرضية المعجمية واللغة العربية

10-5-1-تعريف الإضافة[2]

الإضـافة علاقـة نـسبة اسمـين مختلفين أصلاً من حيث معناهما ودرجة تعريفهما وتنكيرهما. ودلالـة الإضافة إسناد شيء لشيء. غير أن كل إسناد ليس إضافة حيث يعبر الإسناد العادي عن تحقق الخبر أو الصفة أو ما شابه ذلك. والغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص. ويتحقق هذا الغرض بوجـود عنصرين يكون أولهما غير معرف وثانيهما معرفاً أو غير معرف، ينتج عن اتصالهما درجة معينة من التعريف أو التخصيص.

85)- كتاب تلميذ

86)- دار الرجل

والعلاقة بين اسمي الإضافة هي علاقة تلازم، إذ لا يمكن الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

---

(1) هـناك مـشاكل نظرية تتعلق بتحديد الرأس والمخصص في بنية الإضافة في اللغة العربية. انظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، وكذلك: الفاسي الفهري: ***الإضافة في اللغة العربية في ضوء الفرضية المعجمية***.

(2) حسوني المصطفى، ***التخصيص وشروط التضايف***، ص 151 وما بعدها.

10-5-2-أنواع الإضافة

من المعروف أن النحو العربي يميز بين نوعين من الإضافة:

- **إضافة محضة** يكون فيها المضاف اسماً غير قابل للتعريف يكتسب تعريفه وتخصيصه من المضاف إليه معرفاً كان أو غير معرف؛
- **إضافة لفظية** أو معنوية يكون فيها المضاف صفة أو اسم فاعل أو مفعولا به. ولا تدل هذه الإضافة هنا على تعريف أو تخصيص.

وتذهب بعض الدراسات اللسانية الحديثة[1] إلى القول بأنه ينبغي مراجعة التقسيم القديم بين هذين النوعين من الإضافة بحكم العلاقة الوثيقة بينهما.

10-5-3-دلالة الإضافة

الإضافة إسناد الشيء إلى الشيء. وهذا المعني في جوهره، بحسب الفاسي الفهري[2]، تعبير عن الملكية *Fonction possessive* فمن خلال الجمع بين المضاف والمضاف إليه نحصل على دلالة تفيد وجود "مالك". وتشكل الوظيفة "مالك" جزءاً من النواة الوظيفية للاسم الرأس المضاف[3]. وتتفرع عن الوظيفة "مالك" علاقات دلالية مختلفة هي:

87) - الانتماء ← كتاب زيد=كتاب لزيد

88) - الاحتواء ← فنجان قهوة=فنجان من قهوة

89) - المحلية ← أمير القفار=أمير للقفار

90) - الشكل والمادة ← خاتم ذهب=خاتم من ذهب

91) - منفذ وضحية ← قاتل السجين

على أن اختصار وظيفة الإضافة في الملكية يجب أن يتحقق منه بشكل أعمق وأدق لكي يتم التأكد من هذا الافتراض حتى يشمل جميع التراكيب؛ إذ لا نجد في بعض ما اعتبر بنيات إضافية، مثل التراكيب العددية: "ثلاثة رجال" ما يدل على وجود وظيفة الملكية.

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص156 وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ص158.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

10-5-4- بنية الإضافة في اللغة العربية من منظور الفرضية المعجمية

يميز عبد القادر الفاسي الفهري[1] بين ثلاثة أنواع من الإضافة:

- الإضافة الفعلية؛
- الإضافة الصفية؛
- الإضافة الاسمية.

بالنسبة إلى النوعين الأولين يمكن الربط بينهما بطريقة تحويلية دون تعقيد مثلا:

92)- لما علمت الخبر <== عِلْم الخبر

93)- تصايح الناس في الحقول <== أن يتصايح الناس في الحقول

تطرح بنية الإضافة أو المركب الإضافي في اللغة العربية من وجهة نظر توليدية مشكلاً جوهريا يتعلق بكيفية التمييز صورياً بين المقولة الرأس والمقولة المخصص؛ أي ما هو رأس التركيب؟ وما هو مخصصه؟ يلاحظ بالنسبة إلى اللغة العربية «أن المضاف إليه يقوم داخل بنية الإضافة بوظيفة معرف بالنسبة إلى الرأس المركب الذي يظهر فيه (المضاف إليه)، غير أن المعرفات في اللغة العربية تقع في أول المركبات لا في أواخرها كي يتسنى لها إشباع الرأس الاسمي من حيث التعريف أو التنكير من جهة أخرى وهذا معطى لا تحققه سطحية بنية الإضافة في اللغة العربية. إن المضاف إليه في اللغة العربية يقع بعد الرأس الاسمي لا قبله، ويقع في موقع أسفل من الرأس الاسمي لا فوقه، وهي معطيات معاكسة تماماً لما تقتضيه شروط الإشباع من حيث التعريف أو التنكير المتمثلة في ضرورة تسوير المعرف لباقي مكونات المركب المعرَّف»[2] في جملة مثل:

94)- كتاب الطالب

يطرح التساؤل التالي: هل المركب الاسمي "الطالب" مخصص للاسم (كتاب) أم رأس للتركيب الإضافي ككل؟ للإجابة عن هذه التساؤلات نجد نظريتين في الموضوع: نظرية المخصص ونظرية الفضلة.

10-5-5- نظرية المخصص

ينطلق أصحاب هذه النظرية من ملاحظة تتمثل في وجود نوع من التوزيع التكاملي بين أداة التعريف والمضاف، إذ لا يمكن القول مثلاً:

95)- * الدار رجل

---

(1) المرجع نفسه، وعنه أخذنا الأمثلة الواردة في هذه الفقرة.

(2) عبد الواحد خيري، *ملاحظات حول نقل الرؤوس في اللغة العربية*.

96)-* الدار الرجل.

ولوحظ هذا التوزيع التكاملي أيضا بالنسبة إلى لغات أخرى مثل الفرنسية والإنجليزية:

97)- the destruction the city*

98)-la destruction la ville

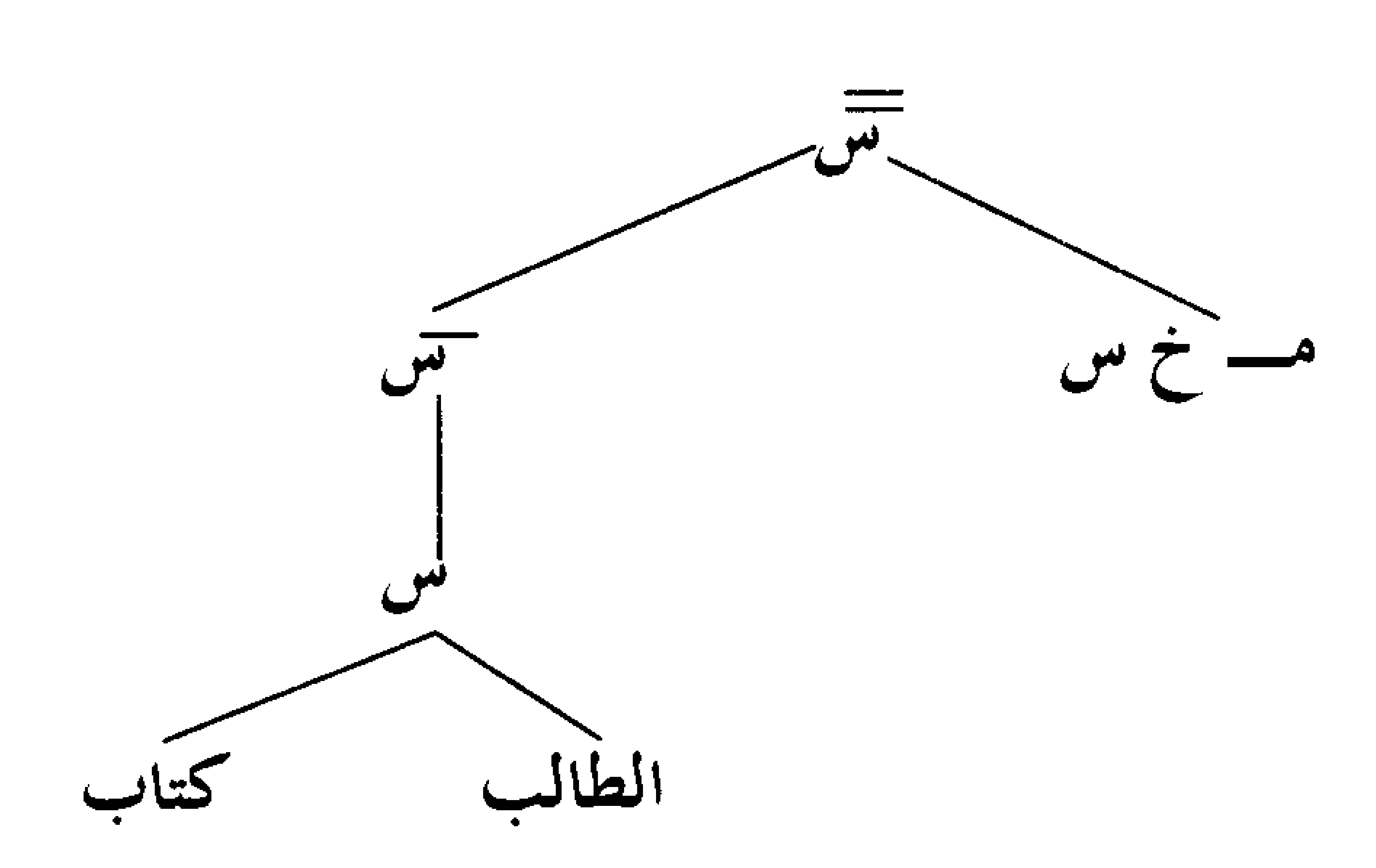
وتم كذلك ملاحظة التفاعل بين الموصولات والمخصصات وسوابقها؛ أي أن حضور أو غياب الموصول أو أداة التعريف مع الصلة أو الصفة في اللغة العربية مرتبط بحضور أو غياب أداة التعريف أو سمة التعريف مع الاسم الموصوف[1].

من هذا المنطلق ترى فرضية المخصص أن أداة التعريف هي مخصص الاسم، أي أن كل معرف للاسم ـ هو هنا الاسم المضاف إليه ـ يمكنه أن يحتل موقع أداة التعريف، وبالتالي يُعْتَبَرُ مخصصاً كلُّ ما يُعَرِّفُ الاسمَ المضاف ويحدده كما تبين ذلك القاعدة التالية:

99)-محدد ← ((إشاري) محدد م س)

ويصور الرسم التالي البنية العميقة للمركب الاسمي الإضافي 'كتاب الطالب(94) من منظور نظرية المخصص:

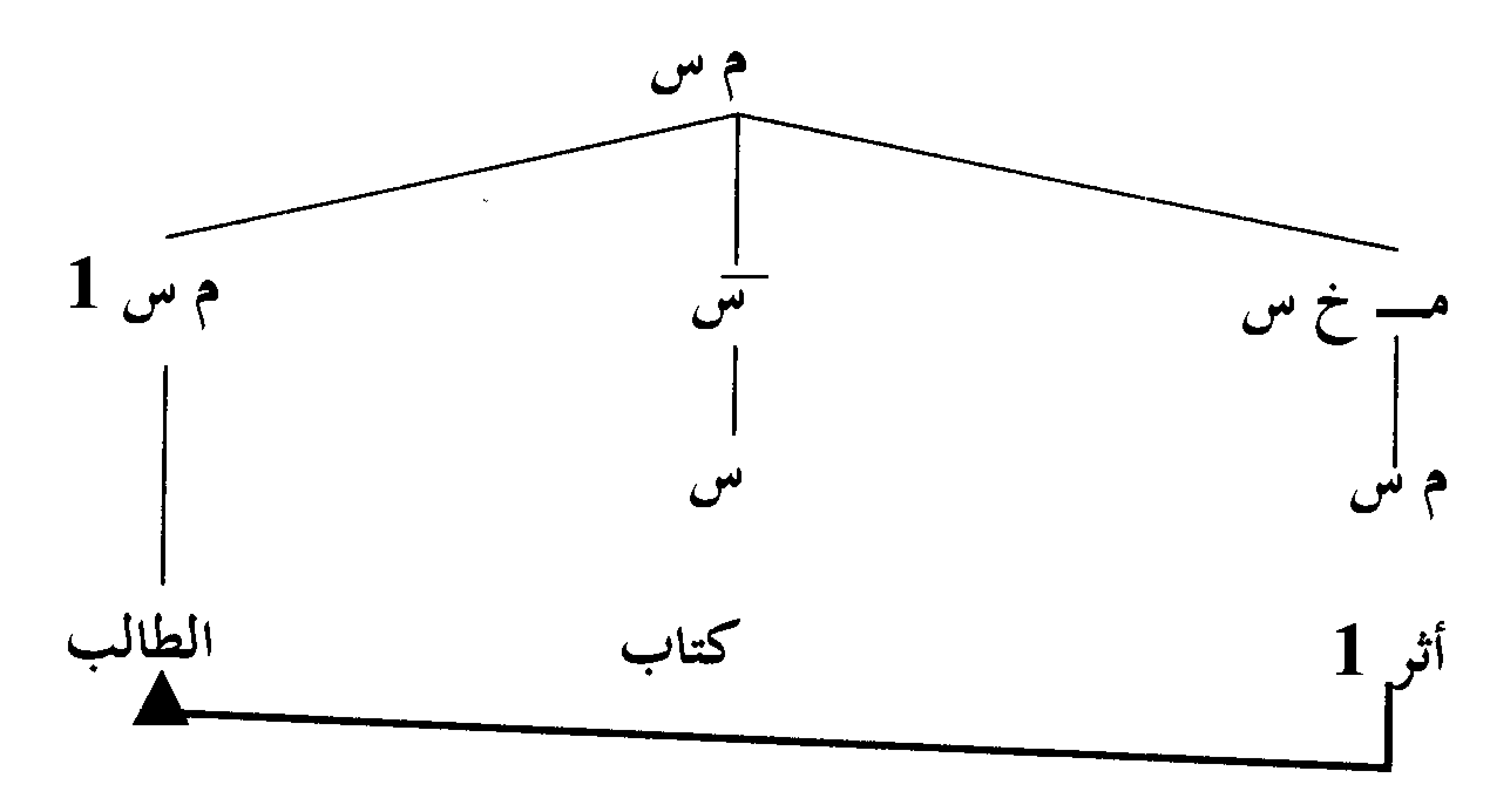
(100



ويتم توليد المركب الاسمي 'الطالب' في البنية العميقة إلى يمين الرأس الاسمي 'كتاب' قبل أن ينقل بموجِب قاعدة تحويلية إلى مكانه العادي في السطح كفضلة. ويوضح الرسم التالي عملية نقل المركب الاسمي من موقع المخصص إلى موقع الفضلة:

---

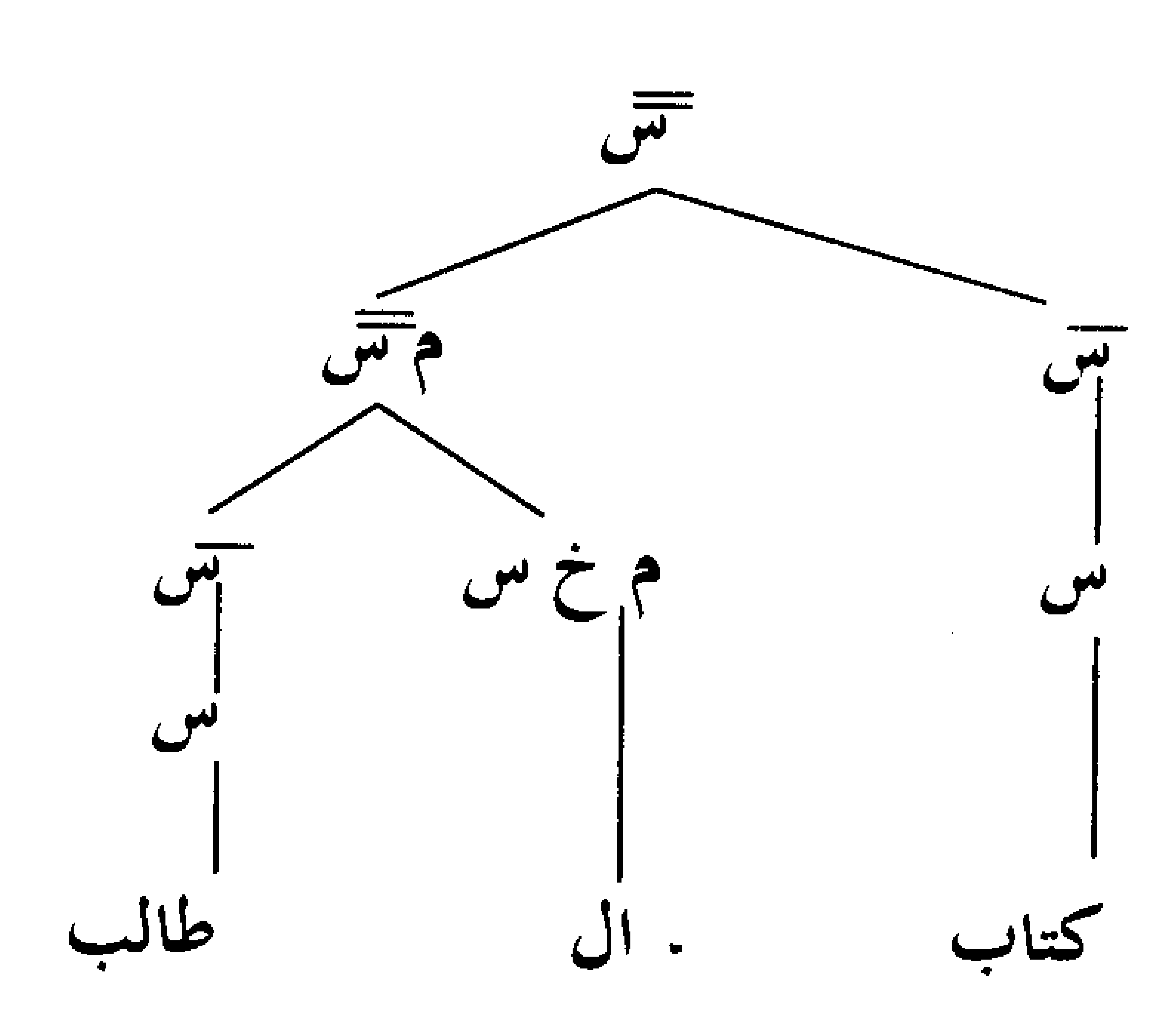
[1] الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 160.



10-5-6- نظرية الفضلة

في هـذا التـصور يعتـبر المـركب الاسمي المضاف إليه فضلة للاسم[1]، ويتم تحليل بنية المركب الاسمي الإضافي دون أي تعديل في بنيتها المكونية بحيث إن بنية الإضافة تظهر شجرياً دون أي تغيير في علاقـة الـرتبة بـين الرأس وفضلته؛ أي أن الرأس يظهر سطحياً في المكان الذي يولَّدُ فيه أصلاً كما يبين ذلك الرسم التالي:

(102



بالنـسبة إلى مـضمون نظـرية المخـصص وواقعيـتها، يشكك الفاسي الفهري في إمكانية تطبق القاعـدة المـركبية السابقة نظراً إلى الصعوبات المنهجية والنظرية التي تطرحها. ومن جملة الملاحظات التي توجيهها لنظرية المخصص نذكر مايلي[2]:

---

(1) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1 ص 159.

(2) المرجع نفسه، ص 161.

أ- التفاعل الذي تَبْني عليه فرضيةُ المخصص مُنْطلقَها لا ينحصر في التفاعل الملاحظ بين مخصص الرأس الاسمي ومخصص الصلة والصفة المقيدة، بل نجده كذلك في بنيات أخرى مثل البدل والتمييز. لنلاحظ:

103)-رجع ولد الحارس ⟵ *رجع هذا الولد الحارس

104)- في رأس السنة المقبل

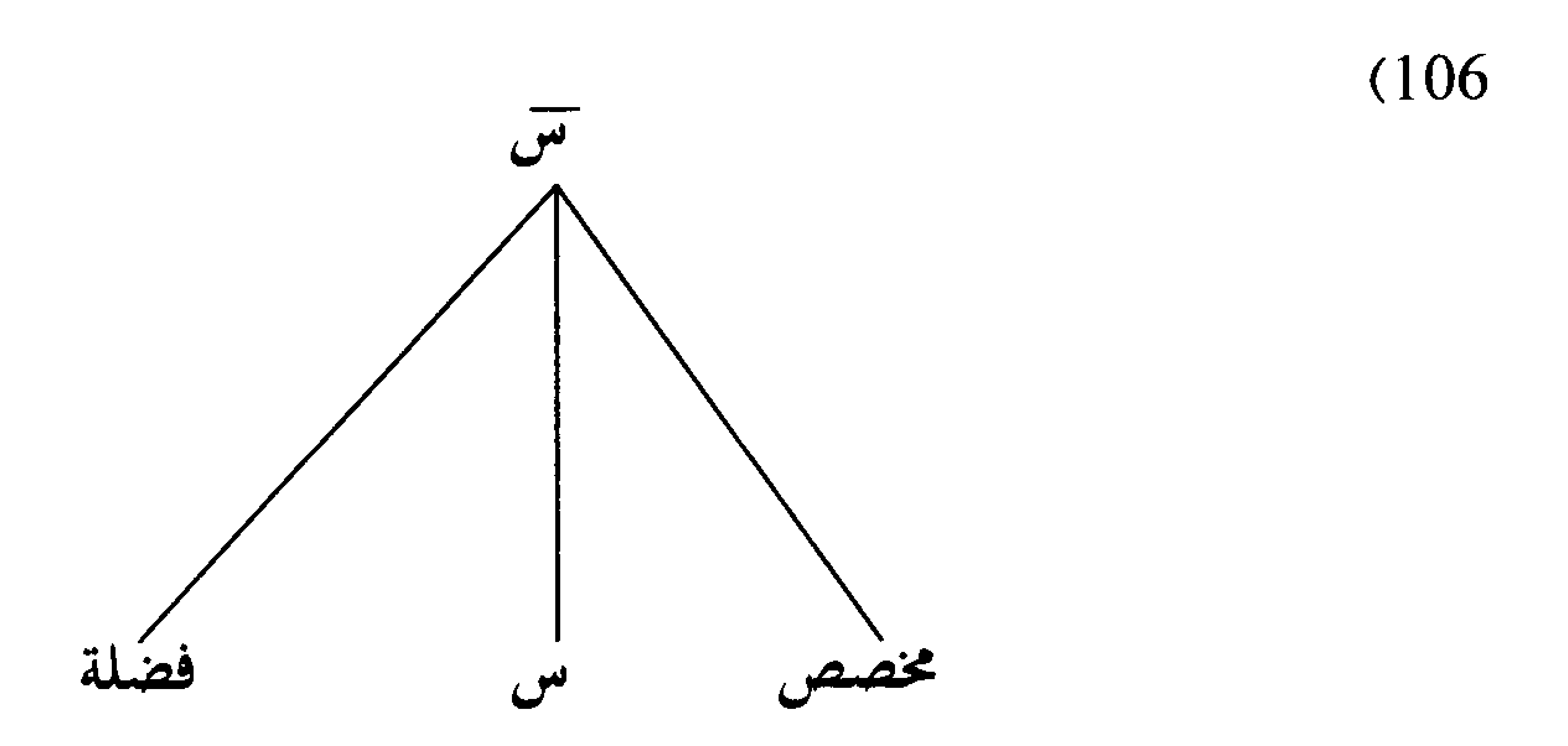
105)- ولد الحارس الذي انتحر

ب- القواعد التحويلية المُكلِّفةُ بنقل الفضلة من الرأس إلى المكان العادي في السطح-وهي قواعد تحويلية إجبارية-، ليس لها ما يبررها في اللغة العربية مادامت لا تتحقق أبداً؛

ج- الطبيعة المعقدة لهذه القواعد التحويلية التي تلجأ إليها نظرية المخصص، حيث ينبغي مراعاة رتبة محددة في التطبيق مثلاً ورود الصفات والمركبات الحرفية المقيدة قبل الصلات.

ومما لا شك فيه أن نظرية الفضلة تتسم ببساطة وواقعية ملحوظة علاوة على أنها ذات طابع تعميمي هام على مستوى التقعيد الصوري؛ لأنها تماثل بين مخصصات الرأس الاسم وفضلاته وباقي المقولات كمخصص الفعل وفضلته. فهذه النظرية أساسها أن جل المركبات لها بنى داخلية متشابهة مكونة من رأس *Head* وفضلات *Compléments* ومخصصات *Spécificateur* طبقاً للشكل الوارد في الفرضية المعجمية نظرا إلى وجود تعميمات تركيبية ودلالية توحد بين المركبات المختلفة:

(106



واللغة «العربية يرد فيها الاسم رأساً في صدر المركب الاسمي والحرف رأساً في المركب الحرفي، طبقاً لمبدإ عام هو الرأس في الصدر»[1]. وواضح أن البنية السالفة تطبق دون إشكال على الجملة الفعلية البسيطة في العربية مثل:

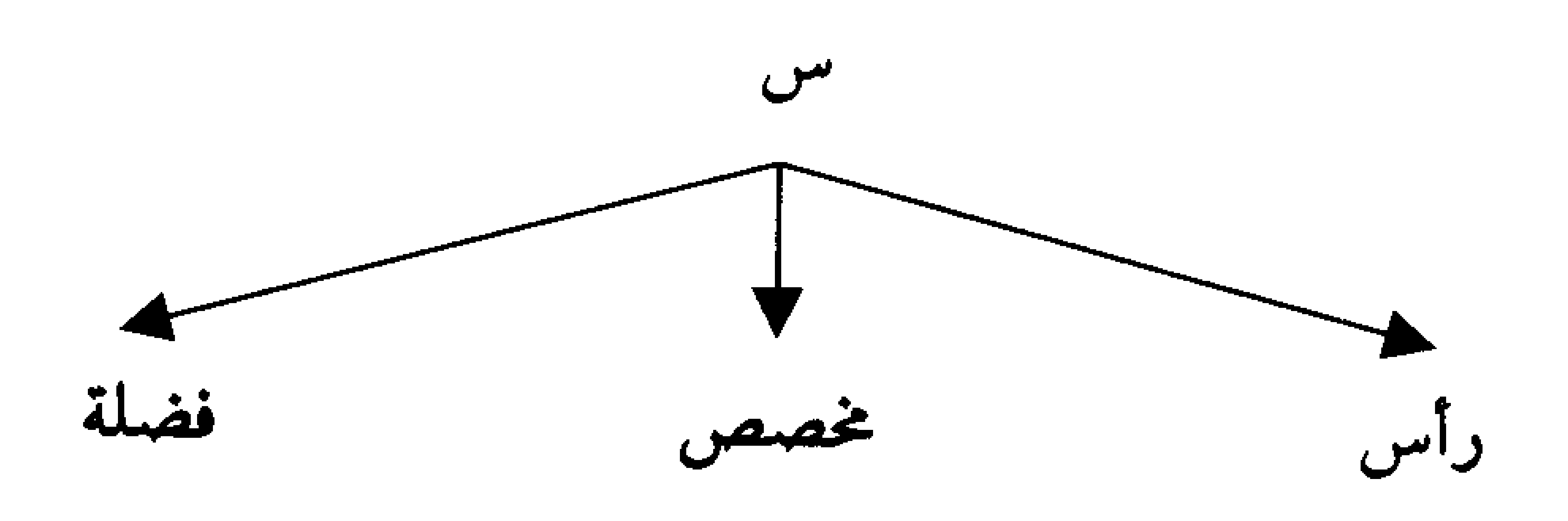
---

(1) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ج1، ص 108.

107)- قرأ الرجل الجريدة

حيث رأس الجملة هو الفعل الوارد في صدر الجملة متبوعاً بالمخصص الذي هو المركب الاسمي الفاعل، ثم الفضلة الذي يكون وروده اختيارياً أو إجبارياً بحسب طبيعة المحمول، وبالتالي، فإن الرسم السالف يمكن ترجمته من جديد كما يلي:

(108



هذا التحليل إذا كان صحيحاً بالنسبة إلى بعض البنيات التي مرت بنا في الإضافة مثل "كتاب الطالب" حيث يَرِدُ المركب الاسمي "كتاب" رأساً و"الطالب" مخصصاً، فإنه سيطرح مشاكل بالنسبة إلى بعض المركبات الاسمية مثل:

109)- الطالبُ المُجِدُّ

التي نجد فيها مخصصين "ال" ثم الاسم "طالب" ثم الفضلة المجد[1].

---

(1) ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، ص 40.

الفصل الحادي عشر

اتجاهات توليدية جديدة

أثار نموذج مظاهر النظرية التركيبية *Aspects de la théorie syntaxique* الصادر سنة *(1965)* جملـة من الإشكالات النظرية والمنهجية المتعلقة بطبيعة مكونات النموذج ولا سيما العلاقة بين المكونين التركـيبي والدلالـي وآليات اشتغالهما ودورهما في توليد جمل اللغة. وسمحت هذه الإشكالات المتنوعة بطـرح العديـد مـن التسـاؤلات إزاء المقترحات التي قدمها تشومسكي في النظرية المعيار. ومع النموذج المعـيار زادت مكانـة الـنحو التولـيدي في حظـيرة العلوم المعرفية عامة *sciences cognitives* والدراسات اللسانية بصفة خاصة وباتت النظرية التوليدية تمثل الأنموذج العلمي *Paradigme scientifique* الحقيقي في العلوم الإنسانية. ويعد هذا التاريخ (*1965*) بداية جملة من التطورات الهامة عرفتها النظرية التوليدية أفرزت إلى الآن عددا من النماذج أهمها:

11-1- النظرية المعيار *Théorie standard 1965*

ويمثل لها بعمل تشومسكي الصادر سنة (*1965*) **مظاهر النظرية التركيبية** في هذا العمل وضع تشومـسكي، كمـا هـو معلـوم، الأسـس النظـرية والمنهجـية لنظـرية النحو التوليدي[1]. ومن أهم هذه الأسس:

- وضـع نمـاذج للتحلـيل اللـساني ذات طبيعة صورية تمكن من تفريع التمثيلات اللسانية المتنوعة يكون هدفها توليد الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية؛
- تحديـد اللغـة بوصـفها نحـوا صـوريا تولـيديا (بالمعنـى الرياضـي لكلمة توليد: الوضوح والدقة والبساطة)؛ أي نسقاً من القواعد. ويتكون هذا النسق من مجموعتين من القواعد:
  - القواعد المركبية، وهي قواعد إعادة الكتابة التي تنتج البنيات العميقة؛
  - القواعد التحويلية التي تحول البنيات العميقة إلى بنيات سطحية؛
- اسـتقلالية المكـون التركـيبي عـن الدلالـة وعن غيرها من المكونات المعرفية الفاعلة في استعمال اللغة وتداولها؛
- اعتبار القدرة اللغوية عند الأفراد جزءا من الملكة المعرفية العامة؛

---

(1) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

- البحث في الكليات اللسانية *les universaux linguistiques* بنوعيها المادي والصوري. وتتجلى الكليات المادية في الخصائص الصوتية والسمات التركيبية والدلالية المشتركة بين اللغات. أما الكليات الصورية فتتجلى في نوعية القواعد الشكلية المتبعة في أنحاء اللغات الطبيعية.

11 -2- النظرية المعيار الموسعة *Théorie standard étendue1972*

تتجلى معالم هذه النظرية في الدراسات المتنوعة التي يجمعها كتابا تشومسكي التاليان:

Questions de sémantique (1972)-

Essais sur la forme et le sens (1977)-

وتتميز النظرية المعيار الموسعة بالافتراضات التصورية الكبرى التالية:

أ- الإبقاء على مبدإ مركزية التركيب واستقلاليته في التوليد؛

ب- رفض الطروحات الأساس للدلالة التوليدية المتمثلة في:

- القول بأن التمثيلات العميقة للتركيب تمثيلات منطقية دلالية؛
- وجود روابط متينة بين التركيب والدلالة، وبين التركيب والتداول عن طريق ما عرف بالفرضية الإنجازية *Hypothèse perfomative* عند روس. وتقوم هذه الفرضية على القول بإسناد محمول إنجازي في البنية العميقة للجمل من أجل تفسير وتبيان قيمتها التداولية[1].

ج- إسهام التمثيلات السطحية في التأويل الدلالي للجمل بعد أن كان التأويل الدلالي للجملة في النموذج المعيار منحصرا في البنية العميقة؛

د- وضع افتراض عام يتعلق بطبيعة البنية الداخلية لمكونات الجملة الكبرى (المركب الاسمي والمركب الفعلي والمركب الصفي) وهو الافتراض المعروف بنظرية *(Théorie X barre* س̄)

هـ- ضبط الآليات المتعلقة بإجراء التحويلات: مثل مبدأ السلكية *Le principe cyclique* ووضع القيود أو الشروط على القواعد التحويلات وتقليص عددها ونوعها، ودورها في التوليد. مثلا: تقليص تحويلات المبني للمجهول والإصعاد *Raising* والزحلقة *Extraposition* والاستفهام إلى تحويلتين أساسيتين هما تقديم *Wh* وتقديم *NP*.

---

(1) نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص 145.

11 -3- نظرية المبادئ والوسائط 1981 *Théorie des principes et paramètres*

تشكل هذه النظرية منعطفاً جديداً في تطور الأنموذج *Paradigme* التوليدي. وتبدأ مع المحاضرات التي ألقاها تشومسكي في جامعة *Pise* الإيطالية سنة *(1981)*. وتقسم هذه النظرية إلى فرعين:

- الفرع الأول ويعرف بنظرية العمل والربط *Théorie du liage et du gouvernement* الممتدة ما بين *(1981)* و *(1985)* وتمثلها دراسات تشومسكي التالية:
- *Lectures on Government and Binding.*
- *Some Concepts and Consequences-of the theory of Government and Binding. Trad française. dans La nouvelle Syntaxe.*
- *Knowledge of Language.*
- تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها.

أما الفرع الثاني من نظرية المبادئ والوسائط فيعرف بنظرية الحواجز *la théorie des barrières* ويجسدها عمل تشومسكي.

- *Barriers.*

وتتسم هذه المرحلة من النحو التوليدي بجملة من الخصائص النظرية نذكر منها:

- الانتقال من نظرية قائمة على القواعد الصورية إلى نظرية قائمة على المبادئ العامة التي تتحكم في الألسن الطبيعية.
- تحديد المبادئ الكلية *Principes universelles* المشتركة بين جميع الألسن. وتحدد هذه المبادئ العامة ما يعرف بالنحو الكلي *Grammaire universelle* وتهدف القيود العامة على القواعد إلى تحديد البنى والصيغ والعمليات القواعدية التي تجري عليها بشكل عام إلى تقديم افتراضات كلية عن السمات العامة لنظام القواعد البشرية التي يفترض أنها جزء من الخصائص الفطرية والبيولوجية المشتركة بين جميع البشر. هذه السمات يطلق عليها القواعد الكلية التي تتكون من مجموعة من المبادئ الأساسية العامة.
- تشكل مبادئ النحو الكلي جزءا من الجهاز البيولوجي الخاص بالجنس البشري يسمح باكتساب الألسن. أما الوسائط التي تحددها النظرية النحوية فتسم الطريقة التي تلبي بها اللغات البشرية هذه المبادئ العامة. والوسائط خيارات متاحة ذات قيمتين (إيجابية وسلبية) تسمح بتحديد التنوع والاختلاف الحاصل بين نظم القواعد الخاصة تتيح بذلك إمكانية المقارنة بين مظاهر الاختلاف والائتلاف بين الألسن المتقاربة نوعيا أو المتباعدة.

- اعتبار النحو جهازاً قالبيا *modulaire*؛ أي مكونا من عدة قوالب *Modules* مستقلة من جهة ومتفاعلة من جهة ثانية لتفسير طبيعة ظاهرة لسانية محددة. ومن هذه القوالب:
- قالب الربط/ قالب المراقبة/ قالب الإحالة/ قالب الحالة/ قالب العمل وغيرها.

وتقترح نظرية المبادئ والوسائط مبادئ عامة تحكم اشتغال هذه القوالب ونوعية العلائق القائمة بينها.

في نموذج المبادئ والوسائط، ليس المهم هو نظام القواعد، وإنما التمثيلات التي تقدمها مجموعة المبادئ العامة والوسائط المستقاة من القواعد الكلية بحسب طبيعة كل لغة على حدة. والتمثيلات هي ما يعين لجمل اللغة الربط بين الصوت والمعنى. وتختلف هذه التمثيلات فيما بينها بالنظر إلى أنها تقع في مستويات قواعدية مختلفة والمبادئ والوسائط ليست شروطا على نظام القواعد، بل هي شروط على صحة التمثيلات.

وقد تم حصر التمثيل اللساني في أربعة مستويات هي:
- بنية- ع
- بنية- س

وهما غير البنيتين العميقة والسطحية المتداولتان في النماذج التوليدية التحويلية السابقة.
- الصورة المنطقية *Forme logique*.
- الصورة الصواتية *Forme phonologique*.

والتمثيلات المذكورة ليست نظاما من القواعد التي تشتق منها الجمل ومكوناتها وتفرعها مثلما كان الأمر من قبل في قواعد إعادة الكتابة؛
- اختصار مجمل القواعد التحويلية في قاعدة نقل عامة واحدة ووحيدة هي **قاعدة انقل أ** *Move A* وهي القاعدة التي لا تتطلب إلا عملية واحدة تقوم بالربط بين مستوى بنية- ع ومستوى بنية- س. وعلى عكس إجراء التحويلات في النماذج التوليدية السابقة التي كانت تتطلب ضمن ما تتطلبه تحديد الوصف البنيوي والتغيير البنيوي لم تعد هناك ضرورة مع هذا النموذج (المبادئ والوسائط) القيام بمثل هذه التحديدات. وسواء أتم تطبيق تحويلة المبني للمجهول أو الاستفهام أو إصعاد الفاعل، بصرف النظر عن طبيعة العنصر المنقول ومكان النقل ومسافة النقل، فإن القواعد التحويلية تستمد من تفاعل بين مبادئ عامة أخرى تقدمها قوالب نظرية فرعية ويجرى انطباقها بحسب الوسيط؛ أي بحسب الطبيعة الخارجية لكل لغة.

11 -4 -النظرية الأدنوية (أو البرنامج الأدنوي) *Théorie minimaliste*

هذا النموذج هو الأكثر تقدما في تاريخ اللسانيات التوليدية. وتعد هذه النظرية امتداداً طبيعياً للنظرية التي عرفتها المرحلة السالفة. وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية التسعينيات (*1993-1995*) في إطار ما عرف بالبرنامج الأدنوي *Programme minimaliste* . ويمثل لهذا التصور التوليدي بكتاب تشومسكي:

The Minimalist Program.

يندرج البرنامج الأدنوي في إطار تصور عام للمقاربة العلمية الهادفة لتفسير عام للظواهر المدروسة بأبسط السبل باعتماد استنتاجات صورية قائمة على عدد محدود من الفرضيات القادرة على تغطية أكبر قدر من المعطيات والوقائع. ولتحقيق هذه الغاية يتميز البرنامج الأدنوي بسمات البساطة والتقليص والتقتير[1].

والبرنامج الأدنوي محاولة لتبسيط النظرية إلى أبعد حد، سواء في مستوى الصياغة الصورية، أو في عدد مستويات التمثيل اللساني. ويلعب مبدأ الاقتصاد في صياغة القواعد وعددها ونوعيتها، وفي تشكيل الهيكل العام للنظرية واشتغالها دورا هاما، مما يعني ضرورة وجود عدد ضئيل -حد أدنى- من عمليات الاشتقاق والتمثيلات[2]. ويشكل النموذج المقترح تحولا نظريا لا مثيل له في تاريخ النظرية التوليدية إطلاقا. فقد اقترح مفاهيم جديدة لم تكن واردة في النماذج التوليدية السابقة كما أنه اتسم بالتخلي عن جل المفاهيم التوليدية والتصورات اللسانية التي كانت متبعة في السابق.

11 -5 - مقاربة إبستمولوجية لتطور اتجاهات النحو التوليدي: العناصر والخصائص البردايمية:

نروم تحديد بعض العناصر الإبستمولوجية التي نعتبرها واردة في تخصيص مسار تطور البردايم التوليدي:

أولا- معلوم أن البردايمات تغتني من خلال سيرورة توسيع وامتداد قضاياها العلمية وأحكامها نحو مجالات وآفاق جديدة. لم تفتأ اللسانيات التوليدية تفتح مجالات استكشافية جديدة، لتطوير برنامج البحث في خصائص الملكة اللغوية باعتبارها عضوا ذهنيا، ويستمد البردايم التوليدي أصالته الإبستمولوجية من عمق الأسئلة التي يطرحها من قبيل: **طبيعة اللغة البشرية وبنيتها وهندسة**

---

(1) انظر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 17 وما بعدها.

(2) انظر الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب.

نحوها (أو انحائها) ومستويات التمثيل... كما أن الإبستمولوجيا التي تشكل عماد التنظير اللساني التوليدي هي إبستمولوجيا بوبرية (نسبة إلى بوبر *Popper*) تعتبر أن الاستدلال والافتراض لا يمكن أن يؤسسا إلا داخل سياق دحضي وإبطالي، فالتنظير اللساني مهما بلغ من التجريد، فإنه لا يمكنه إلا أن يصوغ أحكاما علمية وتنبؤات قابلة للروز التجريبي، ويصدق على اللسانيات التوليدية كلام بوبر «**علينا أن نتهيأ في مناسبات كثيرة بكيفية معقولة لأن نوجد نظريات تستلزم تنبؤات جديدة، وبالخصوص تنبؤات لأحداث جديدة، ولنتائج قابلة للاختبار جديدة توحي بها النظرية الجديدة ولم يفكر فيها أبدا من قبل**»[1]. وهذا تحديدا ما يؤكد عليه تشومسكي في مقالاته خلال السنوات القليلة الماضية. يقول: «**... من الواضح أكثر أن هذه المجهودات تستجيب لشرط أولي لبرنامج بحث ملموس: أبحاث مشجعة قادرة على تجاوز بعض المشاكل القديمة، وكشفت بسرعة عن أخرى جديدة لم يكن معترفا بها من قبل، وكانت متمنعة عن الصياغة وأغنت بشكل كبير التحديات التجريبية للكفاية الوصفية والتفسيرية التي ينبغي مواجهتها**»[2].

فلأول مرة، سمح اتباع هذا النهج اللساني الاستدلالي بصياغة أسئلة ذات دلالة في تقدم العلم، من خلال الابتعاد، ما أمكن، عن القضايا ذات الصلة بالحس المشترك، وبالانفصال عن إبستمولوجيا البداهة، وهذا المنحى أضحى سائدا مع الثورة الغاليلية في الفيزياء. وإحدى الثورات الدالة في تاريخ اللسانيات ترتبط بالبرنامج الإدماجي المتمثل في دمج الأبحاث اللسانية التي تهتم ببنية الملكة اللغوية في المشروع الأحيائي الذي يدرس نمو البنيات العضوية وتطورها، وبالتالي تم توحيد البعد الأنطولوجي للبردايم التوليدي، المتمثل في بناء موضوع العلم وتجريد خصائصه، مع البعد الإبستمولوجي القائم على بناء خريطة إبستمولوجية للعلوم تتوحد فيها انشغالات البحث اللساني بالانشغالات العلمية لتخصصات معرفية تتقاطع مع اللسانيات في الموضوع (دراسة الملكات الذهنية كبنيات عضوية).

يبين بالماريني *Palmarini* كيف أن برنامج المبادئ والوسائط الذي دشنه تشومسكي في ثمانينيات القرن الماضي مثّل قفزة إبستمولوجية، ومكن من توحيد آليات الاستدلال بين البرنامج التوليدي والنقاش الدائر في علم الأحياء، وبالضبط في الكيمياء الحيوية والجزيئية، حيث انصب النقاش على البنى الجزيئية المشتركة بين الكائنات العضوية، ومجمل التغييرات الطفيفة لعناصر هذه البنى التي تتولد عنها مختلف الأشكال العضوية في الأرض، وهذا بحث له نظيره في برنامج المبادئ والوسائط،

---

(1) بناصر البعزاتي، *سمات التقدم في العلم*، ص ص 77-78.

(2) تشومسكي، ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، ص ص 62-63.

فاللغات تتوحد في مجموعة من المبادئ المشتركة، وينتج الاختلاف الظاهر بينها عن تثبيت لقيم وسائط محدودة، فتغيير قيم وسيط أو وسيطين يمكن أن تنتج عنه اختلافات متعددة المظاهر بين اللغات[1].

وقد تعمق المنحى التوحيدي للآليات الاستدلالية مع ظهور البرنامج الأدنوي في تسعينيات القرن المنصرم، فلم يعد السؤال الذي انشغل به البرنامج التوليدي في بدايته حول خصائص الملكة اللغوية محركا مركزيا للبحث، بل أصبح السؤال يطرح بصيغة جديدة: لماذا تمتلك الملكة اللغوية تلك الخصائص دون غيرها؟، وهذا يعني أنه ينبغي أن يتجه البحث إلى مستوى أبعد من الكفاية التفسيرية، وبذلك تحذو اللسانيات حذو الفيزياء الحديثة، فما يشغل العلماء ليس فقط القوانين الفيزيائية للكون، وإمكانية استخلاصها من مبادئ بسيطة وموحدة، ولكن لماذا يشتغل الكون بتلك المبادئ بالضبط، وما الذي يجعل الكون يظهر بالصورة التي هو عليها؟

فالربط بين اللسانيات وعلم الأحياء والفيزياء له مسوغ أنطولوجي ومسوغ إبستمولوجي. يقول بالماريني *Palmarini*: «بما أن اللسانيات يمكن أن تدرس كموضوع طبيعي، ليس هناك ما يمنع أن تشاطر مساراتها التطورية ومزاعمها وافتراضاتها التفسيرية مسار العلوم الطبيعية»[2].

ثانيا- تنطبق على البرنامج التوليدي صفات البردايم وخصائصه التي حددها توماس كون[3] *Th. Kuhn* في أعماله، وهي صفات يمكن اختزالها فيما يلي:

- القيمة المضمونية:

لا يستحق البردايم هذا النعت إلا إذا تشكل من مجموعة من الفرضيات النظرية ومن بعض المبادئ الميتافيزيقية العامة، ومن مناهج وآليات تجريبية تمنحه إمكانية تجريب تلك الفرضيات على ظواهر متنوعة، وبذلك يمكن التشديد على أن البرنامج التوليدي يدمج في هندسته النظرية المكون الفرضي والمكون النمذجي.

يسمح النسق الافتراضي للعالم بصياغة فرضيات تخصص جهاز ملكة اكتساب اللغة، أما النمذجة فتمثل الآليات الصورية والمنطقية لبناء الأنحاء الصالحة لتمثيل تلك الخصائص. ويشكل المكون الافتراضي النواة المعرفية الصلبة للنظرية اللسانية. وهكذا يلتقي البناء النظري في اللسانيات التوليدية مع البناء النظري للعلوم الفيزيائية.

---

(1) ينظر:
M, P, Palmarini and C, Boeckx, Langage as natural object-linguistics as natural science, p 451.

(2) *M, P, Palmarini and C, Boeckx, Langage as natural object-linguistics as natural science, p 462.*

(3) مجمل خصائص البردايم المشار إليها مستقاة من كتاب توماس كون: بنية الثورات العلمية، ومن مقال عبد النبي مخوخ، تصور توماس كون لتقدم المعرفة العلمية، ص 39.

- **القيمة الوظيفية:**

يؤطر البردايم البحوث العلمية اللاحقة ويوحدها، إنه لا يقدم للعلماء الإطار العلمي الذي يحتضن الفرضيات والقوانين والمناهج التي تشكل أدوات عمل المجموعة العلمية فحسب، بل يشكل أرضية خصبة لخلق "**مشاكل العلم المشروعة**"، لذا استطاعت اللسانيات التوليدية أن تخلق إطارا نظريا متماسكا جمع حوله مجموعة من العلماء سعوا منذ الستينيات حتى وقتنا الراهن إلى تحقيق وتشذيب الإطار المفهومي، وإلى توسيع مجالات الاستكشاف وحقل المعطيات التجريبية، وتخصيب النواة الافتراضية الصلبة وتطوير الوسائل النمذجية لصورنة خصائص اللغات الطبيعية.

- **كل برادايم إلا ويحظى بقيمة نسبية:**

لا تظهر البرادايمات مكتملة، وكلما تقدم البحث إلا وازدادت تدقيقا وبلورة، وثمة صفة أخرى ملازمة للبرادايمات تتمثل في عدم ادعاء إيجاد حل لكل المشاكل النظرية والتجريبية القائمة. وينسحب هذا التخصيص على البرنامج التوليدي، فمشاكل اكتساب اللغة من قبيل: **فقر المنبه، وخصائص الملكة الفطرية**، لم يتبلور فهمها بشكل أفضل إلا مع ثورة برنامج المبادئ والوسائط في الثمانينيات، ويؤكد تشومسكي نفسه، في أكثر من سياق، وخصوصا في أعماله الأخيرة، بأن برنامجه أصبح قادرا أكثر مما مضى على صياغة إجابات وحلول أنيقة ومعقولة لكثير من القضايا التي طرحت في الستينيات والسبعينيات والثمانينات من القرن الماضي.

لقد تقوى الجانب التقدمي للتنظير التوليدي في السنوات الأخيرة مع تراكم المعارف في العلوم المعرفية والصياغة الدقيقة للاستدلالات في إطار مجال علمي تتقاطع فيه العلوم المعرفية والعصبية والأحيائية، مما سمح ببلورة تقنيات جديدة لتوسيع نواة البردايم التوليدي واستكشاف وقائع جديدة.

استطاع البرنامج التوليدي أن يبين أن القيمة الإبستمولوجية للتنظير اللساني لا تكمن في أكتشاف ملاحظات جديدة، ولا بجعل الظواهر اللغوية قابلة للفهم، وإنما بإعطائها دلالات جديدة، وتصدق عليه بحق ملاحظة ستيفن تولمن *S.Toulmin* الذي يقول: «**في دراسة تطور الأفكار العلمية يجب أن نبحث دائما عن الأمثلة [النموذجية] والإبدالات التي يستند إليها الناس لجعل الطبيعة قابلة للفهم العقلي. فالعلم يتقدم لا بالتعرف على صدق ملاحظات جديدة فحسب، وإنما بإعطائها دلالات جديدة**»[1].

---

(1) البعزاتي بناصر، *مفهوم الإبدال*، ص 43.

الفصل الثاني عشر

ثوابت النحو التوليدي

سبق أن أشرنا إلى أن النظرية التوليدية التحويلية عرفت منذ ظهورها في منتصف الخمسينيات جملة هامة من التطورات النظرية والمنهجية الهامة برزت معها عدة نماذج تم تجاوزها أو تطويرها في زمن قياسي. كما ظهرت مفاهيم جديدة سرعان ما اختفت لتحل محلها مفاهيم أخرى عرفت بدورها المصير نفسه. وقد أصبح الاختلاف كبيرا بين هذه النماذج المتلاحقة (مثلا بين النظرية المعيار (*1965*) *Théorie standard* ونظرية الربط والعمل *1980 Théorie du liage et gouvernement* وما بعدها) حتى بات كثير من الباحثين يتساءلون عن الروابط النظرية والمنهجية والمفاهيمية التي يمكنها أن تربط بين مختلف النماذج التوليدية نفسها، «**فالاختلاف قائم بين النماذج (التوليدية) لدرجة أنه لم يعد يربط بينها سوى اسم تشومسكي أو صفة توليدية**»[(1)].

في قراءة نقدية عميقة للعلاقة بين الشخص "تشومسكي" و"البرنامج العلمي" الذي طرحه النحو التوليدي منذ (*1957*) يتساءل كلود ميلنر *J.C Milner* عن الأبعاد الإبستمولوجية لتطور النماذج التوليدية المتلاحق بدءا بالنموذج الوارد في البنيات التركيبية الصادر سنة (*1957*) وصولا إلى النظرية التوليدية في وضعها الحالي؛ أي البرنامج الأدنوي *Programme minimaliste*:

- ماذا يجمع بين مجمل هذه النماذج التوليدية؟
- ماذا يبقى من الأفكار الأولى للنحو التوليدي؟
- هل هناك برنامج توليدي واحد أم برامج توليدية؟
- هل يتعلق الأمر بتعديلات أسلوبية على البرنامج التوليدي ليس إلا؟
- هل يتعلق الأمر بمدرسة توليدية، أم أن الأمر ينحصر في دائرة اجتماعية ذات نفوذ اجتماعي/ علمي؟

ينتهي المتسائل، وهو من كبار اللسانيين التوليديين في فرنسا، إلى القول بأنه لا يمكن مناقشة كلمة مثل: تحويلي أو توليدي، وإنما ينبغي مناقشة البرنامج الذي يحتويها أو البرامج التي تختصرها[(2)].

---

(1) *A. Rouveret, la nouvelle syntaxe, p 9.*

(2) *J.C.Milner, Introduction à une science du langage, p 16.*

وقد يطول بنا الحديث لو أردنا أن نعرض لكل التطورات الداخلية التي عرفتها نظرية النحو التوليدي التحويلي منذ ظهور مؤلف تشومسكي "البنيات التركيبية" سنة (*1957*) *Structures syntaxiques*. والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا السياق هو: **ما الذي يميز البرنامج التوليدي عبر تاريخه الطويل نسبياً رغم كل التغيرات والتحولات التصورية الهامة التي عرفتها نظرية النحو التوليدي التحويلي؟**

يمكن القول بأن ثمة جملة من الأسس العامة التي لازمت النظرية التوليدية منذ نشأتها إلى اليوم. يتعلق الأمر بعدد من التصورات الفكرية والعلمية الخاصة بالنحو التوليدي؛ سواء في إطار علاقته العامة مع الفكر اللساني الحديث، أو في إطار علاقاته المتعددة مع ما يجاوره من علوم إنسانية (علم النفس المعرفي على وجه الخصوص) وعلوم صرف، سواء من الناحية الفلسفية العامة أو من الناحية المنهجية.

إن المقومات والثوابت الفكرية العامة التي ظلت قائمة في النحو التوليدي رغم كل التعديلات المتفاوتة الأهمية يمكن حصرها في القضايا التصورية والنظرية التالية:

- **العقلانية.**
- **المنهج الاستنباطي.**
- **الصورانية.**
- **الكلية.**
- **مركزية المكون التركيبي واستقلاليته عن باقي مكونات النحو.**

لندقق القول في هذه المبادئ الفكرية التي تشمل في الواقع قضايا أوسع يضيق المقام لعرضها بكل التفاصيل والجزئيات، لأنها لا تتعلق بالدرس اللساني وحده، بل تتعداه لتعانق مجالات فكرية أخرى، مثل الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والسيكولسانيات والسوسيولسانيات وعلم النفس المعرفي وبعض العلوم الصرف مثل الرياضيات والفيزياء والبيولوجيا...

12 - 1 - العقلانية

سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى علاقة النحو التوليدي التحويلي، بالفكر العقلاني، وهي العلاقة التي ظلت قائمة وما فتئ رائد نظرية النحو التوليدي يؤكد عليها[1]. والواقع أنه

---

[1] تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن.

لم يكـن مـن السهل، تصور الموقف الفكري الذي تميز به النحو التوليدي في إطار الدرس اللساني عامة والأمريكـي خاصـة، لاسـيما إذا استحـضرنا الإطـار المعـرفي الـذي نـشأت فـيه اللسانيات الأمريكية؛ والعـوامل التاريخـية التي أسهمت في ظهورها، وهو الإطار المتميز بسيادة النزعة التجريبية الرافضة لكل أشكال التعامل مع المفاهيم والمبادئ الذهنية.

حـاول تشومسكي في مؤلفه "اللسانيات الديكارتية: **فصل في تاريخ الفكر العقلاني**" *(1966)* أن يـبين أن المـصادر التاريخـية والأصول الفكرية للتصور اللساني الجديد الذي يقترحه في دراسة طبيعة اللغـة البـشرية وتحـليل بنـياتها تعـود للفكـر العقلاني الذي ساد في أوربا ابتداء من القرن السابع عشر بأصوله المعروفة والمتمثلة أساساً في:

- فلسفة ديكارت *René Descartes*؛
- نحو بور رويال *Port royal*.
- آراء اللغوي ويليام فون هامبولت *Wilhem von Humboldet*.

لقـد تبنى تشومسكي العقلانية بوصفها أساس التفكير اللساني الجديد انطلاقا من طبيعة اللغة الإنـسانية ذاتهـا وواقعها الذهني والتكويني بربطها بالجوانب المتعلقة إجمالا بالقدرة المعرفية والعقلية عند الكـائن البـشري. ومهمـا قـيل عـن الإطار المعرفي والإيديولوجي الذي أفرز عقلانية تشومسكي، فمن المـؤكد أن العقلانـية اللـسانية تأخـذ مـنطلقها من قضية علاقة اللغة بالفكر بكل ما تحتويه هذه العلاقة الـشائكة مـن إشـكالات، مـثل انفـراد الكـائن البشري باللغة، وتميز اللغة بالإبداع عند المتكلم وآليات اكتـسابها بـشكل كلـي ومـا إلى ذلك من الإشكالات التي لم يسبق طرحها في اللسانيات بهذه الشمولية والعمق قبل ظهور النحو التوليدي.

من المعروف أن الموقف الذي كان سائدا في الدرس اللساني الأمريكي قبل النحو التوليدي هو الموقـف الـسلوكي التجـريبي المعـروف برفـضه اعـتماد المفاهـيم الذهنية في تحليل السلوك النفسي عند الإنـسان؛ وهـو الموقـف الـذي يجـسده اللسانيون البنيويون بزعامة اللساني بلومفيلد ومن حذا حذوه. ويـتلخص إشـكال الطـبيعة اللغـوية واكتـسابها من منظور السلوكية في كون اللغة البشرية لا تعدو أن تكـون مـثيرا واسـتجابة، وأن اكتـسابها يأتـي نتـيجة التجـربة المعاشة التي تتكلف بإعطاء الفرد المتكلم مقـومات الفعـل اللغـوي، باعتـبار اللغـة نفـسها مجمـوعة مـن العـادات المنطوقة مثل باقي السلوكات الإنسانية[1].

---

(1) انظر الفصل الأول من كتاب الدكتور مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة.

تـرفض العقلانـية هـذا الموقف جملة وتفصيلا. فإذا كان الإنسان يبدو-من المنظور السلوكي- أشبه مـا يكـون بكلـب بافلـوف *Pavlov* (صـاحب التجـربة المعـروفة بالأفعـال المشروطة *Les actes conditionnés*)[1]، فإن عقلانية تشومسكي حاولت كما فعلت نظيرتها الأوروبية في القرنين السابع عشر والـثامن عـشر- أن تـرد للكـائن البـشري اعتـباره المعـنوي والأخلاقـي بالتأكيد على مقوماته الفكرية والإراديـة الخاصـة بـه بالتأكـيد على دور العقل والإرادة والاستعداد الأولي (الفطرة)؛ وهي المقومات المعرفية الجوهرية التي تميز في نظر المدرسة العقلانية الكائن البشري عن غيره من الكائنات الحية.

وتجعـل العقلانـية مـن "الفطـرة اللغوية" *Innéisme linguistique* أي الاستعداد البيولوجي للغة حـدا فاصلا بين الإنسان والحيوان، وهي أطروحة كان الفيلسوف الفرنسي ديكارت (*1596 - 1650*) قـد نادى بها في القرن السابع عشر[2]. «فالبشر حسب تشومسكي يحصلون معرفة بالإنجليزية أو اليابانية أو غيرهمـا مـن اللغـات، في حين أن الصخور أو القردة أو الطيور لا تفعل الشيء نفسه تحت الظروف نفسها، أو أي ظـروف أخرى في الحقيقة، ولذلك فإن هناك خاصة ما للعقل/ الدماغ *Brain* تميز البشر من الصخور أو الطيور أو القردة»[3].

إن اللغـة بهـذا المعنـى صـفة بيولوجية مميزة للإنسان وهو ما يفسر أن أبلد الناس يتكلم، وأن أرقى الحيوانات لا تستطيع ذلك. وسواء أكانت هذه الفطرية اللغوية هي المعيار الوحيد لإنسانية الكائن البشري، أم أن هـناك ظواهر فطرية أخرى تميز الإنسان عن غيره من الكائنات، فإن الأمر لا يختلف في التأكيد على أهمية العقلانية ودورها الإيجابي في فهم الطبيعة المعرفية عند الإنسان وبنيته الإدراكية ومن ضمنها البنية اللغوية.

يـذهب تشومـسكي أبعد من هذا مبرزا أن الملكة اللغوية من أعظم الظواهر المعرفية والذهنية، بل من أكثرها غرابة وإثارة لانفراد الإنسان بها دون غيره من الكائنات الحية مما يجعل التصور السلوكي غـير قادر على تفسير طبيعة اللغة عند الإنسان؛ وما يرتبط بها من ظواهر فكرية ونفسية مثل الاكتساب والتعلم بالاقتصار على ثنائية المثير والاستجابة. إن الفطرية اللغوية تقتضي وجود بنيات معرفية جاهزة بـشكل مـسبق واسـتعداد خاص لتوظيفها، وبالتالي يستحيل أن يكون كل هذا الإبداع اللغوي والخلق المـتجدد عـند الطفل/ الإنسان نتيجة عمليات محاكاة وتكرار يكتسب ويؤخذ من التجربة[4]. وحدها أو

---

(1) المرجع نفسه.

(2) *N.Chomsky, La linguistique cartésienne, p 19.*

(3) تشومسكي المعرفة اللغوية، ص 55.

(4) *N Chomsky, La nature formelle du langage, p 129.*

نتيجة عمليات قياس *Analogie* كما يقول بذلك اللغويون التجريبيون أمثال هرمان بول *(1846-1921)* *Herman Paul* وسوسور *(1857-1913)* *De Saussure* وبلومفيلد *(1887-1949)* *Bloomfield* وهوكيت *(1916-2000)* *Hochett Ch.F.*[(1)].

في مجال اكتساب اللغة، عندما نقارن النظام اللغوي المتكامل عند الفرد البالغ بالمادة اللغوية التي تعرض على الطفل خلال مرحلة الاكتساب، فإننا لا نلاحظ أي تناسب بين فقر ومحدودية ما يُكْتَسَبُ وتعقيدات النظام القواعد الذي يُمَثِّلُ المعرفة اللغوية. والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق هو: لو اقتصر الاكتساب اللغوي على آلية المثير والاستجابة والتعزيز كما تقول بذلك السلوكية، هل كان من الممكن أن يكتسب الطفل كل هذا النظام المعقد؟

يواجه الطفل خلال عملية اكتساب اللغة مادة لغوية (أو الحافز). وتُمَثِّلُ هذه المادة أساسَ التعلم في سلسلة المثير والاستجابة والتعزيز *Renforcement* بحسب تصور النظرية السلوكية. ويتجلى فقر الحافز في عدم القدرة على الإحاطة بكل التعقيدات التي يتميز بها النظام المكتسب. إن المثير [الحافز] فقير بحكم محدودية المادة الدخل *Input* مقابل ما تتضمنه عملية الاكتساب اللغوي من مشاكل بالغة التعقيد، يصبح من المستحيل معها تصور اكتساب نظام معقد كاللغة بهذه الكيفية المبسطة التي تقدمها السلوكية وتدافع عنها. إن هناك عدم تطابق بين ما يتم امتلاكه وما هو موجود فعلاً وما يُنْجَزُ لغوياً من بنيات لغوية معقدة.

وتكشف المادة اللغوية ثلاثة أنواع من التعقيد:

أ - **ضَآلَةُ التحديد** *Underdetermination*: تَظْهَرُ ضآلةُ التحديد في كون ما يعتمده الطفل من مادة لغوية في اكتساب لغته لاستنباط القواعد ليس مادة محددة تحديداً نهائياً.

ب - **التدني النوعي** *Degeneracy*: إن المادة اللغوية المعتمدة تكون في جل الحالات ضعيفةَ المستوى متدنيةً في نوعيتها وسماتها، وبالتالي فهي ليست مادة مؤهلةً من حيث الجودةُ، ولا علاقة لها إطلاقاً، سواءً تعلق الأمر بالنسبة إلى مَا يُنْتِجُه الطفل من جمل لغوية على جانب كبير من التجريد البنيوي، أو بالجانب المعقد والمتشابك الذي نلاحظه في النظام اللغوي الفعلي بصفة عامة. إن المادة المعروضة على الاكتساب كما يمثلها الإنجاز، تتشكل من أنظمة مختلفة تتفاعل فيما بينها من خلال ربطها بالمقام والسياق وكل ظروف إنتاج الكلام وتأويله. ويظهر تدني الحافز الإنجازي عملياً من خلال مظاهر لغوية لا علاقة لها البتة بالقدرة اللغوية المشتركة بين الأفراد داخل العشيرة اللغوية الواحدة. فالأخطاء اللغوية عند الأفراد والهفوات والتكرار والتوقف في الكلام

(1) *N.Chomsky, Linguistique cartésienne, p 31.*

مـن شأنه أن لا يُقدِّمَ للطفل المتعلم ما يُمَكِّنُه من اكتساب لغة متماسكة البناء ذات مستوى عال من التجريد والتعقيد[1].

ج - الدلـيل الـسلبي *Negative evidence*: لا تتوافـر المـواد اللغوية التي يتعامل الطفل معها على أدلة سلبية تُمَكِّنُه من تصحيح ما يُمْكِنُ أن يرتكبَه من أخطاء أو ما يُمَكِّنُهُ من تفادي هذه الأخطاء.

ومـن الأمـثلة التي تبين حدود آليات التحليل السلوكي في اكتساب اللغة اعتماداً على مفاهيم القياس والتعميم نسوق الـتراكيب التالية:

1)- رأى محمد زيدا في السوق؛

2)- ظن علي أن محمدا رأى زيدا في السوق.

يمكننا أن نستفهم عن المركب الاسم المفعول فنحصل على:

1أ)- من رأى محمد في السوق؟

2أ)- من ظن علي أن محمدا رأى في السوق؟

إلا أن إجراء الاستفهام بالطريقة نفسها لا يصدق في تراكيب أخرى مثل:

3)- صَدَّق علي دعوى أن محمداً رأى زيداً في السوق؟

فلا يُمْكِنُنَا أن نَسْتَفْهِمَ عن المركب الاسمي "زيداً" ونقول:

3أ)- مَنْ صَدَّقَ علي دعوى أن محمداً رأى في السوق؟

مـن هـذه الأمثلة وغيرها من الظواهر اللغوية، يتبين عدم كفاية القياس والتعميم المعتمدين في التحلـيل الـسلوكي والتجريبي لقضايا اللغة، وهو ما دفع النحو التوليدي إلى القول بأن ثمة قيودا عامة علـى نقـل أدوات الاسـتفهام في اللغـات الطبيعـية، (ومـنها اللغـة العربية)، تتجاوز حدود نقل الاسم المُسْتَفْهَمِ عنه من داخل الجملة إلى بدايتها قياساً على الأمثلة الواردة في الجملتين[1-2].

إن الـسهولة الـتي تَـتِمُّ بهـا عملـية اكتـساب اللغة بوصفها نظاما معقدا؛ في ظروف استثنائية، ووقـت قياسـي نسبياً، تبين مما لا يدع مجالا للشك في نظر تشومسكي، أن الأمر لا يقتصر على اكتساب آلـي يعتمد التعميم والقياس كما تقول بذلك السلوكية. إن الاكتساب تنشيط للاستعداد الأولي المتوفر لـدى الطفـل من أجل اكتساب نظام قواعد أي لغة ممكنة. وينتج عن هذا الوضع، أن الطفل [أيا كانت لغـته] يَمْلِـكُ في ذهنه مجموعة من الخصائص اللغوية الكلية المتوافرة بالنسبة إلى جميع البشر بغض النظر عن اللغة التي يمكن أن يكتسبوها.

---

(1) مرتضى جواد باقر، مقدمة في قواعد اللغة العربية التوليدية، ص 24.

اللغـة إذن، خاصـية مميـزة للجنس البشري، وهنا تكمن أهميتها وقيمة دراستها من أجل فهم حقيقـي، عميق وشامل للطبيعة العقلية و المعرفية عند الإنسان. وقد كان إسهام النحو التوليدي في هذا الـباب حاسمـا بفـضل الموقـف العقلانـي، حيث ذهبت التوليدية إلى اعتبار الملكة اللغوية "عضواً ذِهْنياً" *Organe mental* بالمعنـى المجرد، كما لو كنا نتحدث في مجال الطب عن جهاز المناعة أو جهاز التنفس أو في البيولوجيا عن نظام الجينات أو عن النظام السمعي البصري عند الإنسان[1].

بهـذا الموقـف اندرجت الأعمال التوليدية، ولاسيما منذ السبعينيات، في إطار ما أصبح يعرف بالـثورة المعـرفية *Révolution cognitive* التي بدأت منذ الخمسينيات في مجالات معرفية متعددة مثل علم الـنفس والـسبيرنيطيقا*Cybernétique* وغيرهـا. وتـتلخص هـذه الـثورة الجديدة للعلوم في كون البحث العلمـي علـى الأقـل في المجـال الإدراكـي انـتقل من الاهتمام بالسلوك والمواقف *Comportements* إلى الاهـتمام بالآلـيات *Mécanismes* (أو القواعد الداخلية) التي تتحكم في العقل والفعل. وأصبحت هذه الآلـيات مـصدراً للمعلـومات القادرة على إمدادنا بالمعرفة الأقرب لحقيقة الكيفية التي تعمل بها آليات العقل والفعل وتأويل كل ذلك بشكل شمولي ومنسجم مع علوم أخرى.

إن النحو التوليدي مقاربة ذهنية *Approche mentale* تتناول الجانب الذهني للظاهرة المدروسة (هـي هـنا اللغـة في شموليـتها) التي تملك أيضاً بعدا واقعيا أو فيزيائيا. إن المقاربة الذهنية تعني في نهاية الأمـر، دراسـة معطى طبيعي في واقع طبيعي هو الدماغ. إن نحو لسان معين هو نظرية لحالة الدماغ هي حالـة الملكة اللغوية للدماغ الناتجة عن طريق صيرورة الاكتساب. وحالة الدماغ المشار إليها هي، عبارة عـن مجمـوعة مـن التمثيلات والقـيود والمبادئ العامة التي تصف خصائص الدماغ بصرف النظر عن الآلـيات العـصبية الدماغـية الأخـرى. إن الإنـسان يـولد وهو مزود ببنية لغوية أولية مشتركة بين جميع البـشر. فالأطفـال لـيسوا مـبرمجين على تعلم الإنجليزية أو العربية أو الألمانية أو اليابانية دون غيرها من اللغـات، وبالتالـي فـإن اللغـات الـتي يمكـن للإنسان أن يكتسبها تشترك بدورها في خصائص أساسية. ويترتب على هذا الموقف الجديد في المقاربة اللسانية التوليدية للغة، أن دراسات حالات الدماغ المتعددة ووظائفه المتنوعة يعني بكل بساطة إدراج الدراسات النفسية في إطار أعم وأشمل هو العلوم البيولوجية. هذا الفهم الذهني الجديد لطبيعة اللغة عند الإنسان، جعل برنامج البحث اللساني التوليدي يطرح جملة من الإشكالات الجديدة للنقاش[2].

---

(1) تشومسكي، آفاق جديدة في اللغة والذهن.

(2) تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ص 215 وما بعدها.

إن المشكل الأساس بالنسبة إلى اللسانيات هو كيف نُبَيِّن أن جميع الألسن لها خصائص مشتركة؟ أي أن لها صياغةً ذات قالب مماثل، ومن جهة ثانية، كيف يمكن وصف كل الخصائص المركبة صوتاً ومعنى رغم ما يَتَبَدَّى لنا سطحياً من اختلافات بين هذا اللسان وذاك؟[1].

12 -2 - المنهج الاستنباطي

يعتمد النحو التوليدي ضمن منطلقاته التأسيسية موقفاً علمياً يُميِّزه عن غيره من التيارات اللسانية، سواء السابقة عليه مثل اللسانيات البنيوية، أو المعاصرة له. يتعلق الأمر بتبني النظرية التوليدية الصريح للمنهج الفرضي-الاستنباطي؛ أي ذلك التصور العلمي الذي يرى «**أن تطور العلوم مرهون بوضع فرضيات كلية وشاملة، ثم التحقق منها على ضوء المعطيات الواقعية**»[2].

إن الهدف من كل نشاط علمي هو وضع فرضيات شمولية تتجاوز حدود معاينة الوصف المألوف للظواهر المدروسة، بغية الوصول إلى تفسير كلي ومقبول. وليس معنى التفسير العلمي جعل الأشياء المعروضة للتحليل معقولة أو مقبولة عملياً فحسب، بل «**إن العالم حين يفسر الظواهر لا يكون تفسيره مقصوراً على تلك الظواهر بعينها فقط، وإنما يأتي تفسيره عاماً ينطبق على غيرها من الظواهر المماثلة؛ أي أن العالم يستطيع بناءً على التعميمات التي ينتهي إليها، أن يتنبأ بأن الظواهر المقبلة سوف تأتي على غرار الظواهر التي عرفها من قبل. وعليه، فالتعميم *généralisation* في التفسير هو الذي يسمح لنا بالتنبؤ في العلم**»[3].

إن المنهج العلمي السليم هو الذي يكون بإمكانه وضع نظريات استنباطية تفسر الظواهر الموجودة وتتنبأ بما يماثلها. وقد حاول تشومسكي منذ "البنيات التركيبية" أن يسير بالبحث اللساني في هذا الاتجاه العلمي متجاوزا حدود الوصف اللساني التصنيفي الذي اعتمده الدرس اللساني البنيوي والقائم أساساً على الملاحظة وحدها. «إن كل نظرية تعتمد عدداً محدوداً من الملاحظات، وتسعى إلى تفسير الظواهر التي يتم ملاحظتها والتنبؤ بأخرى عن طريق قوانين عامة في صيغة مفاهيم فرضية مثلما هو الحال بالنسبة إلى الإلكترون والكتلة»[4].

---

(1) بتصرف عن مقدمة كتبها تشومسكي لكتاب:

-J.Yves Pollock, *Langage et cognition: introduction à la théorie minimaliste.*

(2) E. Bach, *Linguistique et philosophie des sciences in Problèmes du langage.*

(3) محمود عزمي، التفسير في العلم، ص 10.

(4) N.Chomsky: *Structures syntaxiques*،p 55.

والمنهج الاستنباطي الافتراضي هو أيضاً ذلك التصور المنهجي الذي يعتمد النسق المنطقي للمعرفة في العلوم الطبيعية، ويقوم على تطبيق النظرية التي تعتمد البديهيات المستخدمة في منهج البحث الرياضي. في هذا السياق، تعامل النحو التوليدي مع الظواهر اللغوية مثلما يتعامل باقي العلماء في العصر الحديث مع الظواهر التي يدرسونها، ليأخذ العلم بُعْداً جديداً حين يُنْظَر إليه باعتباره نوعا من المحاكاة *Simulation*؛ أي أن معرفة ظاهرة معينة معرفة علمية، تعني القدرة على محاكاتها؛ بإعادة بنائها بناءً مادياً محسوساً أو بناءً رمزياً استدلالياً[1] وذلك في إطار إعداد النموذج المناسب لها. قد لا يتأتى لنا معرفة كثير من الظواهر الطبيعية إلا من خلال هذه المحاكاة مثل ما هو الشأن فيما يعرف بعلوم الضبط الآلي *Cybernétique* حيث السبيل الوحيد لمعرفة بعض الظواهر؛ يستوجب تحليل بنيتها الداخلية وآليات اشتغالها. وتكون الحاجة إلى النماذج ملحة في كل المجالات العلمية حين يكون موضوع الدراسة غير قابل للملاحظة المباشرة. وفي هذا الاتجاه يشبه الموضوع علبة سوداء التي نعرف عنها فقط ما تستقبله المواد الأولية التي في دخلها *in put* والمواد النهائية التي تقدمها في خرجها *out put*. فمن المستحيل أن نفكك العلب السوداء *Boites noires* أو الحاسبات *Calculatrices* بمختلف أحجامها وقدراتها بوصفها جملة من المكونات الإلكترونية من غير أن نخرب في الوقت ذاته اشتغالها. لذلك يبقى المسلك الوحيد للبحث فيها بناء صورة للموضوع الذي تتضمنه انطلاقا من مواجهة المعطيات الأولية بالمعطيات النهائية؛ بمعنى أن نقدم افتراضا يتعلق بالبنية المحتملة وتحقيقها عن طريق آلة منطقية قادرة على معالجة أي مادة بنفس الطريقة تماما التي تقوم بها العلبة السوداء نفسها إذا كان بناؤنا المنطقي يشتغل فعليا بكيفية مماثلة لاشتغال الآلة فإن هذا البناء يمثل تقريبا *approximation* أو نموذجا للموضوع[2].

ويكون الحل الأمثل لمعالجة مثل هذه الظواهر، القيام ببناء نموذج مماثل يحاكي الوقائع المدروسة ويكون قادراً على وصف آثار هذه الظواهر والوقوف على كيفية اشتغالها. ولتحقيق هذه الغاية، يقوم العلماء بإنشاء أنساق لها نفس مواصفات الظاهرة المدروسة وخصائصها الوظيفية. فالنموذج بناء نظري يُمَكِّنُ الباحثَ من مقاربة ظاهرة معينة. ويتعين أن يكون النموذج متوفراً على كثير من الخصائص المماثلة للمادة المدروسة[3].

وقد سار تشومسكي على هذا النهج العلمي المتطور في دراسته اللسانية. ولا يمكن إدراك القيمة الإيجابية للمساهمة التوليدية في مجال علمية البحث اللساني إلا مقارنة بالمنهج العلمي الذي كان

---

(1) *A. Berrendonner, Cours critique de grammaire générative, p 5.*

(2) *Ju.D.Apresjan, Eléments sur les idées et les méthodes de la linguistique structurale contemporaine, p 81 et sv.*

(3) *Ibid, p 81.*

مُتَّبَعاً من قِبَل اللسانيين البنيويين، والمتمثل في الاكتفاء بالوصف التصنيفي، ورفض كل تفسير مهما كانت قيمته العلمية وجدواه في الوقوف على حقيقة الظاهرة المدروسة. لنتذكر ما عبر عنه اللساني جوس *Martin Joos* أحد أقطاب اللسانيات الوصفية بوضوح عن هذا الموقف البنيوي الذي يرفض كل تفسير علمي (نظري عام) لقضايا اللغة حين قال: "إذا تم وضع الوقائع *Faits/facts* وضبطها، فمن العبث أن نطالب بالتفسير. نحن نسعى إلى الوصف بكل دقة، ولا نحاول أن نفسر. إن كل ما هو تفسير في الوصف، يعد بكل بساطة مضيعة للوقت، ولا يجب أن يُعْتَدَّ به في إطار النظرية اللسانية العادية[1].

12 -3 - الأسلوب الغاليلي

يلاحظ متتبع نظرية النحو التوليدي تأثر تشومسكي البالغ بالعلوم الصرف من حيث إنها نظرية في العلم، وكيف أنه حاول أن يستفيد من تعامل علمائها مع الظواهر في المجال الفيزيائي والرياضي. ففي رده على اتهام النحو التوليدي بالقصور في تناول الوقائع اللغوية تناولاً شمولياً واعتماد معطيات من اللغة الإنجليزية بالأساس دون غيرها، يقول تشومسكي: «**إن الوقائع ليس لها أي قيمة في ذاتها، إن تنظيمها لا يهمني، ولا أعتقد أن اعتبار كل الوقائع هدف معقول. وعلى عكس ذلك، فإن ما يبدو لي أكثر أهمية، هو اكتشاف الوقائع التي تكون حاسمة في تحديد البنيات والمبادئ الخفية الأكثر عمقاً. إن اعتبار كل الوقائع في العالم الفيزيائي لم يكن قط هدف الفيزياء بالمعنى الذي يتصوره كثير من اللسانيين في كون النحو يجب أن يراعي كل الوقائع (اللغوية)**»[2].

إن موقف تشومسكي الجديد في الدرس اللساني الحديث بالقياس للكيفية التي تم بها التعامل مع المعطيات في اللسانيات الوصفية يدعمه معرفيا ما هو حاصل أيضا في مجالات معرفية أخرى حيث: «**إن نشاطا علمياً ما يقتضي شيئا آخر غير الجمع البسيط للوقائع. (المدروسة) إنه يتطلب بناءً معمارياً وتصورياً**»[3] ويربط تشومسكي بين ما يقوم به في حقل اللسانيات وما يقوم به غيره في العلوم الفيزيائية. «إن نجاح الفيزياء يرجع بالأساس إلى الرغبة في حصر الاهتمام بالأحداث التي تبدو حاسمةً في لحظات خاصة من عملية الفهم، ولربما بعد ذلك، البحث في الأحداث الأكثر غرابة التي تكون حاسمة بالنسبة إلى النظرية»[4].

---

(1) عن:

P. Corneille, La linguistique structurale، p 21.

(2) *N.Chomsky, Dialogues avec M.Ronat, p 116-116.*

(3) *S .Toulmine, l'explication scientifique, p 25.*

(4) *Ibid, p 25 .*

يـضع كلام تشومسكي حداً لجملة من المناقشات المغلوطة حول كيفية تعامل النظرية العلمية عامـة والنحو التوليدي خاصة مع الوقائع التجريبية. إن إحالات تشومسكي المتكررة على الفيزياء أولاً والرياضـيات ثانـياً، باعتـبارها نمـاذج علمية مجردة وأنساقاً صورية، تبين بوضوح الهاجس المنهجي عند تشومـسكي للرقـي باللـسانيات إلى مـستوى أكثـر دقة وضبطاً. فاللسانيات بوصفها دراسة اللغة المبنية داخلـياً تـصبح جـزءاً مـن علـم النفس ومن علم الأحياء أخيرا كما أنها سوف تقع ضمن إطار العلوم الطبيعـية بقـدر مـا تتكـشف الآلـيات المتـسمة بالـسمات الـتي تم الكـشف عـنها في الدراسات الأكثر تجريدا"[1].

هـذا الموقـف العلمـي المتميـز يفـسر رفـض تشومـسكي التمييـز المغلوط بين العلوم الإنسانية والعلـوم الدقـيقة[2] وقـد عمـق تشومـسكي البحث في العلاقة المنهجية التي يمكنها أن تجمع اللسانيات بالعلوم الطبيعية، لاسيما في مستوى تناول الظواهر والأسلوب المتبع في ذلك داعياً إلى إتباع ما اصطلح علـيه"الأسـلوب الغاليلـي"؛ أي الاهـتمام القلـيل بالمعطـيات، مقابـل الاهتمام المتزايد بالعمق التفسيري وبالمبادئ[3].

إن مـا يكتـسي الأهمـية الأولى عـند العالم المهتم بدراسة طبيعة اللغة، في نظر تشومسكي، هو الـبحث في/ عـن المـبادئ العامـة، أما السمات الخاصة بلغة معينة فأهميتها بالنسبة إليه أقل بكثير، بينما يصدق العكس بالنسبة إلى الشخص العادي الذي يتناول اللغة في حياته اليومية.«**إن المبادئ العميقة التي هي خارج نطاق الوعي على كل حال مجردة بالنسبة إليه من كل أهمية، في حين أن الإستثناءات التي لا يمكن التنبؤ بها تستدعي منه عناية فائقة**»[4].

إن الأسـلوب الغاليلـي "يمـثل تحول اهتمام العالم من العناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بعمق التفسير وإفراز مفهوم دال للغة يصبح موضوع بحث عقلاني ينمى على أساس تجريدي. فالنجاح الكـبير الـذي حققته العلوم الطبيعية الحديثة يرجع إلى متابعة البحث عن المبادئ التفسيرية التي تنفذ إلى عمق الظواهر على الأقل عازفة عن تناول كل الظواهر[5].

---

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 88.

(2) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 70. وكذلك في:

Communications N° 40, pp 27-284

(3) *N. Chomsky, Dialogues avec Mitsou Ronat, p 113.*

(4) تشومسكي، *اللغة والمعرفة غير الواعية*، ص 73.

(5) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 23، ج 1، وانظر لمزيد من التفاصيل:
حـافظ إسماعيـلي علـوي وامحمد الملاخ: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات. وعن هاتين الدراستين نعرض لخصائص الأسلوب الغاليلي.

ولكـي يـتحقق هذا الأسلوب على أحسن صورة، يتعين توافر مجموعة من الشروط التصورية والإبستمولوجية التي بدونها لا يمكن لأي معالجة علمية أن تتسم بصفة الأسلوب الغاليلي

أولا- التجريد:

ويعـني عـند كـل مـن غاليلـي وتشومـسكي أن العـالم لا يغطي جل المعطيات الطبيعية، وبدل استقصاء المعطيات يلجأ إلى الأمثلات.

تساعد الأمثَلَة على فهم المبادئ المجردة التي تكتنف الظواهر المعقدة، ونستحضر في هذا السياق أمـثَلَة المجموعة اللسانية المتجانسة في نظرية تشومسكي؛ فالمجموعة اللسانية بطبيعتها غير متجانسة، ورغم ذلـك فـإن الأخذ بفرضية المجموعة اللسانية غير المتجانسة لا يفيدنا في صياغة تخصيصات كافية للمعرفة اللغوية ولآليات اكتسابها أثناء البحث في الخصائص المجردة للملكة اللغوية.

ينبغـي على العالم إذن، أن يزيح البرامترات التي تبدو معرقلة لبناء التفسير في مجال من مجالات البحث، كما يجب أن يقبل بوجود أمثِلة مضادة في مسار بناء النظرية، دون أن تكون مدعاة للتخلي عن الفرضـيات المتبـناة، لأنهـا قـد ترسـم نقطـة انطـلاق جديدة للنظرية من أجل المضي في طريق تشذيب فرضـياتها وتوسـيع مجـالات تفسيرها. فقد مكنت مجموعة من الانتقادات التي وجهت إلى قيود ومبادئ الـنحو الكلـي في الـسبعينيات بعـدما تـبين وجود أمثلة مضادة من اللغات الخاصة تدحض مبادئ ربط العوائد والضمائر، من تطوير نظرية المبادئ والوسائط؛ فقوة فرضية التوسيط التي صاغها تشومسكي في الثمانينات تكمن في توسيع فهمنا لآليات الاكتساب اللغوي، وصياغة تخصيص أكفى للكفاية التفسيرية في النظـرية اللسانية، علاوة على احتواء الاختلافات بين اللغات في إطار مجموعة محدودة من الوسائط. فمـا كـان يبدو أمثلة مضادة لمبادئ نظرية الربط بخصوص ربط العوائد في لغات يختلف تركيب العوائد فـيها عن اللغات التي اشتغل عليها تشومسكي وفريقه، تؤول (الأمثلة المضادة) في نهاية المطاف إلى مجرد توسـيط لقـيم معيـنة يـسمح بهـا النحو الكلي، وهذا التوسيط هو ما يجعل تركيب بنى العوائد يبدو في الظاهر وكأنه يخرق مبدأ كليا، لكنه في العمق ليس إلا تحقيقا لوسيط محدد يرتبط بمجالات انطباق مبادئ الـربط العائـدي الـتي يمكن أن تختلف فيها اللغات. وهكذا تمكن تشومسكي بفضل استعمال ***الأسلوب الغاليلـي*** مـن إنقاذ مجموعة من الفرضيات المهددة، وهذا أسلوب شائع في فلسفة العلوم المعاصرة؛ لأن المعطـيات التجـريبية لا يمكـن أن تـزود العـالم بالمـبادئ والقـوانين التفـسيرية، لذلك يتعين عليه تأويل المعطيات الملاحظة وإعادة صياغتها في إطار نظري يمكن تطويره وتشذيبـه لاحتـواء فرضيـات ومفاهيـم

تحليلية جديدة[1].

ينخـرط العـالم في سـيرورة الـبحث عن قوانين تفسيرية وعن مبادئ عامة باستمرار، وفي ذلك يـشبه اللـساني عالم الفيزياء، أو عالم الأحيائيات الجزيئية بعدم الاكتفاء بالبحث عن المعطيات الخام، بل بتجاوز ذلك إلى البحث عن معطيات يمكن استعمالها كحجة للاستدلال لصالح فرضيات النظرية المتبناة في التحليل، وهكذا يمكن للعالم أن يستعمل حججا متنوعة للدفاع عن مبدإ أو قيد من أجل توسيع مجال الاسـتدلال، فالاسـتدلال اللـساني علـى كلـية مبادئ أو قيود معينة، مثل مبادئ نظرية الربط يمكن أن يعـتمد على معطيات من مجالات مختلفة، مثل اكتساب اللغة أو التحولات التاريخية لنسق لغوي معين، أو المعالجـة الذهـنية للغـة، أو الأمـراض اللغـوية المرتبطة بالتشوهات الدماغية في المناطق المتحكمة في الإنتاج أو الفهم اللغوي، ولا قيمة للمعطيات أو الحجج مالم تدمج في نظرية قادرة على إنتاج فرضيات يمكن روزها[2].

ويتمـثل دور الأمـثلة عـند بـوطا *Botha* في إبعاد البرامترات الهامشية التي تعيق التقدم في فهم الظواهر، ومن معاني التجريد أيضا الوصول إلى مبادئ تفسيرية؛ أي جعل الخطاب العلمي بنية تفسيرية تحول كل المعطيات الملاحظة إلى مبادئ تفسيرية بسيطة توحد القوانين كمبدإ الجاذبية عند غاليلي، ومبدإ السلكية *Cyclicity* أو التحتية *subjacency* أو الحاجز[3] *Barier* عند تشومسكي؛ «لأنه عندما يتعلق الأمر بنظرية تفسيرية يجب أن نتساءل عن مفترضاتها حول العالم الطبيعي، بحيث تقف كل القوانين التفسيرية عند نقطة أو مبدإ تفسيري عام، وإذا طلبنا من العالم أن يفسر المبدأ العام الذي تستنبط منه كل القوانين الوصفية (وأن يستدل على واقعيته) أجاب أن مبدأه هذا قد مس عمق الظواهر الملاحظة»[4].

---

(1) *N. Smith, Languge, Frogs, Savants, p 31-32.*

(2) *Ibid, p 24-26.*

(3) يشتق تشومسكي قيود روس الجزيرية من مبدإ السلكية ومبدأ التحتية *subjacency*، ويضبط مبدأ السلكية عملية نقل المركبات عبر مسافة بعيدة، فوجود عجر سلكية، وهي عبارة عن مركبات تشكل حاجزا يحول دون نقل مركب ما، يمنع عملية النقل. أما مبدأ التحتية فيحدد عـدد العجر *Nodes* التي تسمح بإجراء النقل. فالنقل لا يمكن أن يخرق أكثر من عجرة سلكية واحدة. ويفسر المبدآن لحن مجموعة من البنيات اللغوية في العربية مثل:

- * زيدا من قتل
- * زيدا أظن الرجل الذي التقى سافر (مشتقة من: أظن الرجل الذي التقى زيدا سافر)

وفي حالة استعمال المركب المنقول للعجر الفاصلة (العجر التي تمنع النقل) كمواقع للإفلات، أي أن ينتقل عبر هذه العجر بصفة سلكية قبل أن يحل في الموقع النهائي، تصير حينئذ البنية اللغوية مقبولة، لأن المركب لن يتخطى العجر السلكية، ومثال ذلك الجملة الآتية:

- من ظننت أن زيدا انتقد (مشتقة من: - ظننت أن زيدا انتقد من؟). تمثل "أنْ" عجرة سلكية فاصلة.

راجع الفصل الثالث عشر والمتعلق بالقيود على التحويلات

(4) *S. Toulmin, l' explication, scientifique, p 47.*

ثانيا-الترييض:

تتجلى هنا قدرة كل من العالم الطبيعي واللساني على مفهمة *Conceptualisation* وترييض المبادئ والقوانين التفسيرية في نموذج تفسيري، فقدرة النظرية التفسيرية تتنامى كلما ازدادت إمكانياتها الترييضية، ومن ثمة كان هاجس غاليلي إيجاد نسق رياضي قادر على استيعاب قوانين النظام الفلكي، ويؤاسر تشومسكي غاليلي من هذه الجهة؛ إذ يجب أن تنصب عناية اللساني على الطرائق الرياضية والمنطقية المقترحة لبناء النماذج اللسانية، يقول تشومسكي: «**ستوجد التفسيرات فقط عندما ستصورون المبادئ العامة، يمكن إذًا حينذاك بناء استدلال استنباطي يقودنا إلى الظواهر التي ستفسر**»[1].

لقد شكلت الصياغة الرياضية دوما محركا للمقاربة العلمية للظواهر، ففي الفيزياء المعاصرة ينجز النشاط التجريبي تحت سلطة الترييض، فالوقائع التي تمثلها النماذج الفيزيائية من إنشاء الصياغة الرياضية، ولا وجود لوقائع صافية لم تخضع لإعادة النسج والسبك في بنيات من العلاقات، وفي ظل هيمنة سلطة البناء الرياضي للوقائع أصبح من الضروري الحديث عن مستويات متعددة للواقع. فالربط الذي يقيمه تشومسكي بين تطور القدرة التفسيرية للنظرية اللسانية ونضج الآليات الترييضية للمبادئ والتعميمات اللسانية، أمر يجد مسوغه الأساس في الدور الذي تلعبه الصياغة الرياضية في الفيزياء فوظيفتها إجرائية وتفسيرية؛ لأن العالم مدعو عبر استثمار الإمكانيات الإجرائية للرياضيات إلى إدراك المعادلات المناسبة للعلاقات بين عناصر الواقع، وتشكيل تنبؤات حول مسار الوقائع أكثر ضبطا ودقة.

ثالثا-المرونة الإبستمولوجية:

لاحظ بوطا أن النظرية التوليدية لا تأبه بالمعتقدات التجريبية وبالحس العادي، ولذلك قد تصطدم النظرية بمعطيات تجريبية تهددها أو تناقضها، ورغم ذلك، يحتفظ العالم بنظريته، لأن بيانات الملاحظة لا تأخذ بعين الاعتبار تعقد النظريات العلمية ما دامت هذه النظريات بنيات أو برامج بحث متسقة، فالعمل بواسطة النواة الصلبة للنظرية يكون بعيدا في البداية عن التجربة، إذ الاشتغال ببرنامج بحث يتم دون الانشغال بالإبطالات الظاهرة التي تأتي بها الملاحظة[2].

إن العالم يتسامح في ورود حجج مضادة، وبقاء بعض الظواهر دون تفسير. وتبدو درجة التشابه بين تشومسكي وغاليلي في طرائق احتفاظهما بالنظرية المهددة، فالنظرية المهددة عند غاليلي هي

---

(1) *R.Botha, On The Galilean style, p 13.*

(2) آلان شالمرز، نظريات العلم، ص 89.

فكرة دوران الأرض حول الشمس، والفكرة المهددة عند تشومسكي تمثلت في مرحلة من مراحل تطور النماذج التوليدية في مبادئ نظرية الربط العاملي، إذ تتنبأ بلحن بعض الجمل في الإنجليزية، لكنها مقبولة عند متكلميها[1].

إن الاستراتيجية الوحيدة عند غاليلي وتشومسكي للاحتفاظ بنظريتهما هي إبعاد هذه التهديدات. ويظهر التشابه بينهما في طريقة صياغة تأويل للإحساسات العادية، بالنسبة إلى غاليلي: الحركة الظاهرة ليست مطابقة للحركة الحقيقية. وبالنسبة إلى تشومسكي: مقبولية أو عدم مقبولية التراكيب انعكاس ضروري لنحوية البنى إذا كانت هذه البنى غير موسومة[2] *Non Marked*. فمفهوم الوسم عند تشومسكي يماثل مفهوم الحركة الحقيقية عند غاليلي؛ إذ ليست كل البنى والصور القولية في اللغات الطبيعية في مستوى متشابه من الطبيعية.

مؤدى هذا المفهوم أن هناك بعض الظواهر في اللغات الطبيعية لا تتماشى والاطرادات الفرعية أو الكلية في النحو الكلي، فهي ظواهر فرادية ينبغي على النظرية اللسانية ألا تهتم بها.

وتتجلى القيمة الإبستمولوجية لهذا الأسلوب في إنقاذ النظرية الجديدة، فقد أبان تاريخ العلم أن النظريات العلمية الكبرى ما كانت لتفرض نماذجها لو أنها اعتدت بالتأويلات الحسية العادية؛ أي بمعطيات الملاحظة المباشرة، فعلى الباحث أن يتسامح بأن تظل بعض الظواهر دون تفسير، وما يتولد عن هذا الأسلوب هو إفراز علوم جديدة: كنظرية الوسم عند تشومسكي (النحو التوليدي)، ونظرية الحركة الحقيقية (نظرية المواد الصلبة والدينامية) عند غاليلي.

يتمثل المتغير الحاسم في الممارسة العلمية في ضرورة امتلاك العالم حجة مقنعة لصالح الاختيارات النظرية التي يتبناها؛ وحدها حجة مصاغة بدقة استدلالية عالية، يمكن أن تحمي الاختيار النظري من الإبطال الظاهري. فدفاع العلماء المستميت عن النظريات التي تبدو ظاهريا قابلة للدحض ينبع من جوهر الممارسة العلمية التي لا تفسر كل الظواهر الممكنة، وإنما تفسر القليل منها فقط[3].

---

(1) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 30.

(2) لا تمثل البنى النحوية طبقة متجانسة من جهة خاصية الطبيعية *Naturalness* والمقصود بالطبيعية مطابقة البنيات النحوية للخصائص العامة للنحو النواة *Core Grammar*، فقد نجد طبقة من العبارات الموسومة في اللغات الطبيعية تتميز بمجموعة من الخصائص تشذ عن نظام المبادئ والقيود العامة للنحو، مثل مبدأ التاليفية أو مبدأ التركيب الشجري للمكونات التركيبية. وتمثل المسكوكات نموذجا للجمل التي تخرق قانون التاليفية في بناء الدلالة، فمعنى الجملة المسكوكة ليس نتاج تأليف معاني الوحدات المعجمية المكونة لها. وتكمن نقطة الضعف في تمييز تشومسكي بين البنى الطبيعية التي تشكل مصدر اشتقاق الخصائص العامة للنحو، والبنيات الموسومة التي تعتبر بنى هامشية في اللغة، في إنتاجية البنيات الموسومة وكثرة ترددها في اللغات الطبيعية.

(3) *N.Smith, Languge, Frogs, Savants, p 81.*

يقـول تشومـسكي واصـفا أسـلوبه في دراسة اللغة: «**يبدو لي أن أمثلة النحو كبنية معرفية لها خـصائص، تـستجيب لـبعض المـبادئ وفي تفاعل مع بنيات أخرى أعتبرها (أي الأمثلة) فرضية عمل عقلانـية بررها اكتشاف المبادئ التفسيرية النوعية للنحو. ومن المشروع قبول أمثلة النحو كنسق ممتلك لبنياته وخصائصه، وفي الآن نفسه قبول فكرة كون النسق الواقعي لنحو لغة ما لا يمكن أن يحدد بمعزل عـن مـسائل الاعـتقادات... إن دراسـة اللغة تشكل جزءًا من مقاربة عامة: الوصف التمحيصي لبنية الذهن. فحسب هذه الفرضية، من الممكن الاستمرار في اعتبار النحو قالبا منفصلا عن هذا النظام العام والشروع بعد ذلك في دراسة خصائصه النوعية**»[1].

12 -4 - بين النظرية والتجريب

يبدو أنه بدون فَهْمٍ منهجي ونظري لآليات هذا الأسلوب المتقدم في الممارسة العلمية، يَصْعُبُ إدراك أبعـاد كـثير مـن الفرضـيات والتصورات المنهجية التي يقوم عليها أسلوب البحث في اللسانيات التوليدية. في هذا السياق يمكن استيعاب طبيعة بعض المفاهيم التوليدية ودلالالتها والتي أثارت، كما هو معـروف، نقاشـاً حـاداً، لكـنه مغلـوط أحـياناً كـثيرةً، حول طبيعة هذه المفاهيم، مثل: القدرة اللسانية، المـتكلم المـستمع المثالـي، الجماعة اللغوية المتجانسة كلياً، وغيرها، وبالتالي فإن الانتقادات التي يرددها بعـض الباحثين بشأن مفاهيم النحو التوليدي النظرية والإجرائية ليس لها أي قيمة نظرية أو منهجية من منظور متقدم للممارسة العلمية.

ويتـبين بوضـوح من هذه المؤاخذات المنهجية على تشومسكي، أن البحث اللساني المعاصر في عمومـياته لم يـتخلص كلـيا بعـد مـن رواسـب الأسس الفكرية في اللسانيات التصنيفية، وهي رواسب نظرية منهجية قاصرة عن فهم الفرق بين الكفاية التفسيرية في النحو التوليدي وكفاية الملاحظة التجريبية في اللسانيات الوصفية.

إن المـرونة الإبـستمولوجية تقتـضي أيـضاً تجـنب الـسقوط في واقعية ساذجة تبحث دائماً عن تطابـق حـسي وملمـوس بـين النظـرية والتجربة. فالأساس النظري المطلوب هو عمق التفسير في مجال معـرفي محدد، وبالتالي تفقد الأمثلة المضادة *contre exemples* أهميتها الاختبارية الحاسمة في تطورنظرية مـا وتقـدمها. وعموما فإن المعطيات وحدها مهما كانت شاملة، ليس لها البتة أية قيمة منهجية حاسمة، باعتـبار اللـسانيات نـسقاً مـن الأصول والمبادئ التي يقوم عليها التحليل. إنها علم صوري شأنها شأن علـوم أخـرى مـثل الهندسة النظرية والجبر، وبالتالي فهي استنباطية ودون علاقة ضرورية بالواقع. «لن

---

(1) *N. Chomsky, Essais sur la forme et le sens, pp 48-49.*

توجد نظرية علمية يمكن اختبارها وتكذيبها عن طريق الملاحظات. إن الملاحظات وتقارير الملاحظات لن تفضي إلى الرفض العقلي للنظرية ولن تفضي أيضاً إلى القبول العقلي للنظرية الجديدة وللاتجاه الثوري في العلم»[1]. ومهما حصل من خلط وسوء فهم طبيعة العلاقة بين النظرية والتجربة، فإن ما هو جوهري في الأسلوب الجديد المتبع من لدن تشومسكي هو الدفع بالحجة التجريبية إلى تجريد بعيد وإعادة تعريف موضوع البحث بصفة مستمرة وكذلك المقاييس والمناهج العلمية[2]. إنها مراجعة دائمة للموضوع (الذي هو اللغة) والمنهج المتبع في تحليله.

12 -5 - الفرضيات التوليدية الكبرى

يقوم النحو التوليدي التحويلي على جملة من الفرضيات التي تزايدت وتكاثرت منذ ظهوره سنة *1957*. هذه الفرضيات عديدة ومتنوعة، منها ما تم تجاوزه كلياً ومنها ما تم تطويره وتعميقه. لقد ثمَّ التخلي مثلاً عن بعض الفرضيات المتعلقة بالتحويلات كالتمييز بين التحويلات الإجبارية والتحويلات الاختيارية وبين التحويلات الأحادية والتحويلات المعممة. كما ثمَّ البحث عن فرضيات تقدم حلولا ناجعة تقلص دور التحويلات ولا تلجأ إليها إلا بصورة عامة جداً. ويلاحظ في النماذج الأخيرة التخلي عن مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية في صورتهما الأولى.

وقد يبدو لأول وهلة أن الفرضيات التي جاء بها النحو التوليدي غير متجانسة، وهذا صحيح إذا نظرنا إلى هذه الفرضيات منفردة ومستقلة، دون ربطها بالإطار العام لنظرية النحو التوليدي في مساره التاريخي العام. غير أن تتبع هذه الفرضيات ووضعها في إطار مسار النظرية التوليدية برمتها وتطوراتها اللاحقة، يبين عكس ذلك. إن هذه الفرضيات تختلف من حيث طبيعتها ووظيفتها ومجال تطبيقها وعلاقتها بباقي مكونات النموذج المقترح.

وبالنظر إلى مجمل الافتراضات التوليدية، يمكننا أن نميز عملياً بين نوعين أساسيين من الفرضيات:

- فرضيات عامة مرتبطة بالإطار النظري والمنهجي للنحو التوليدي؛
- فرضيات عملية خاصة بدراسة ظواهر معينة في لسان معين.

فالفرضيات العامة هي التي تُؤسِس النظرية التوليدية وتجعلها منها نظرية لسانية متميزة عن غيرها من النظريات اللسانية السابقة عليها أو المعاصرة لها، من هذه الفرضيات نذكر: فرضية النحو، فرضية النحو الكلي، فرضية المتكلم المستمع المثالي، فرضية القدرة، فرضية التحويل، فرضية الجماعة

---

(1) ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، ص 115.
(2) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 31.

اللغوية المتجانسة، الفرضيات المتعلقة باكتساب اللغة وتعلمها، فرضية القالبية، والفرضيات العامة المتعلقة بتنظيم بعض النماذج وكيفية اشتغالها كما هو الشأن بالنسبة إلى نظرية الربط والعمل والبرنامج الأدنوي ...الخ

أما الفرضيات العملية أو الخاصة فهي التي يتم اقتراحها في إطار لسانيات لغة خاصة، بحيث تحاول هذه الفرضيات أن تُصوِّرَ الكيفية التي تشتغل بها ظاهرة ما في لسان خاص. وَواضح أن الفرضيات العملية قد تكون اختباراً لفرضيات عامة. فالفرضيات العامة تؤطر نظرياً ومنهجياً الفرضيات الخاصة وتحدد سماتها وخصائصها. إن تطبيق التحويلات في النماذج التوليدية الأولى مثلاً، لا يخضع لأي اعتبارات كلية، وبالتالي، فإن كل لسان على حدة كان يرتب تطبيق التحويلات ويضع عليها القيود الملائمة بالكيفية التي تناسب بنيته اللغوية. وقد عززت النماذج التوليدية الأخيرة، من خلال اعتماد فرضية الوسائط *Paramètres*، البحث في هذا الاتجاه مما قاد في النهاية إلى إعادة النظر في طبيعة النظرية التوليدية ذاتها، من حيث مكوناتها وأنساقها الفرعية والآلية الصورية التي تشتغل بها، وأصبحت القواعد تميل نحو المبادئ العامة والعميقة، مما مَكَّنَ تدريجياً من تقريب التباين والتنوع الملحوظ سطحياً بين مختلف اللغات الطبيعية وتفسير ذلك بكيفية أكثر موضوعية ودقة وشمولية.

غير أنه لا يمكن دائماً الفصل بسهولة بين العام والخاص في هذه الفرضيات. فالفرضية المعجمية *Hypothèse lexicaliste*[1] مرتبطة أساساً بظاهرة التأسيم في اللغة الإنجليزية *Nominalization*. لكن هذا لا يمنع كونها فرضية ذات بُعد عام بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة على هيكل النظرية التوليدية المعيار، بصرف النظر عن اللسان المدروس. وهناك أمثلة عديدة عن هذا التداخل بين الفرضيات العامة والخاصة؛ لذا فإن الفصل بينها يجب أن يتسم بنوع من المرونة المنهجيةِ.

وقد يُظَنُّ أن ما يبرر التمييز بين الفرضيات العامة والفرضيات الخاصة هو الفرق الحاصل بين ما ينتمي للغة *Langage*، وما ينتمي للسان *Langue*، بالمعنى السوسوري للتمييز؛ أي بين ما يدخل في إطار النحو الكلي وما يدخل في إطار الأنحاء الخاصة. إن تشومسكي يرفض مثل هذا الفهم، لأنه يجعلنا نعتقد أن ثمة فترتين في الممارسة العلمية اللسانية: الإعداد التنظيري والتحليل التطبيقي. ومنذ مؤلفه البنيات التركيبية (*1957*) ما فتئ تشومسكي يؤكد على التلازم الحاصل بين النظرية اللسانية العامة والنحو الخاص بكل لسان.

ويذهب عدد من الباحثين والمتتبعين لتطور النظرية التوليدية التحويلية إلى القول بأن النحو التوليدي تحكمه ثلاث فرضيات كبرى هي:

---

(1) انظر تفاصيل هذه الفرضية في الفصل التاسع من هذا الكتاب.

- فرضية المستوى الجملي؛
- فرضية الترابط البنياني أو الارتباط التركيبي *Structure dependancy Principle*؛
- فرضية البنية المجردة.

12-5-1- فرضية المستوى الجملي

بالنسبة إلى الفرضية الأولى، لم تضف النظرية التوليدية أي جديد نظري أو منهجي لما هو معروف في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها. ومؤدى هذه الفرضية أن موضوع الدرس اللساني هو اللسان باعتباره مجموعة من الجمل، وبالتالي فإن مستوى التحليل اللساني يجب أن يكون هو الجملة. مبدئيا لم يعترض أحد على هذا التوجه الذي سارت فيه الدراسات اللغوية القديمة ثم اللسانيات منذ ظهورها في بداية القرن العشرين حيث حظيت الجملة باهتمام كل النحاة بمختلف مشاربهم.

وصادف ازدهار النحو التوليدي في نهاية الستينيات وتبنيه فرضية المستوى الجملي ظهور بعض التيارات اللسانية الداعية إلى تجاوز الدراسات الجملية باعتبار اللسان في واقعه الفعلي هو شيء آخر غير الجمل. إن اللسان في تصور بعض الاتجاهات اللغوية المعاصرة خطاب *Discours* ويجب أن يدرس على هذا الأساس. وقد تعزز مثل هذا التصور بالأبحاث التي قيم بها في إطار ما سمي بتحليل الخطاب الذي بدأ مع هاريس *Z. S Harris* في أميركا سنة *(1952)* في دراسته المعروفة *(Discourse analysis)* وانتهى في فرنسا مع مجموعة من الدارسين أمثال جان ديبوا *Dubois* بيشو *M.Pêcheux* ومارسيليزي *Marcellisi* وغيرهما من الذين كانت تحذوهم رغبة أكيدة في تجاوز مفاهيم اللسانيات البنيوية التي وضع أسسها سوسور، والتي أهملت في نظرهم البعد الإنساني والاجتماعي للفرد المتكلم بكل حمولاته المتنوعة التي يمكنها أن تزود المحلل بمعلومات إضافية هامة عن عملية التواصل اللساني.

هذه الإرهاصات والتحولات المعرفية التي كانت تزخر بها الأدبيات اللسانية الرافضة للتحليل اللساني البنيوي والتوليدي على حد سواء، جعلت النحو التوليدي يبدو وكأنه حَصَرَ موضوع اللسانيات في دراسة الجملة وحدها، وهو ما عرض النظرية التوليدية بكاملها لنقد عنيف من قبل أنصار مختلف التيارات الناشئة وقتئذ، والتي تندرج في إطار تحليل الخطاب أو نحو النص *Grammaire du texte*، *(Petofi)* وأصحاب القدرة التواصلية[1] *Compétence communicative (Hymes)* وأتباع لايبوف *Labov* في مجال السوسيولسانيات.

(1) *W.Labov, Sociolinguistique.*

ويتضح أن جملة من الإشكالات المتجادل بشأنها كانت موضوع سوء فهم، ولم يتم توضيحها بالشكل الكافي. إن النحو التوليدي من خلال اهتمامه ووقوفه عند حدود الجملة كمستوى مركزي للتحليل اللساني، إنما ينطلق من كون دراسة الجملة هي الخطوة الأساسية لكل تحليل قد يتناول مستوى ما بعد الجملة. وفي نظر تشومسكي، بقدر ما نكون متوفرين على نظرية واضحة بشأن الملكة اللغوية، بقدر ما سيكون بإمكاننا العمل على إيجاد نماذج للإنجاز تبين الكيفية التي توظف بها هذه القدرة[1] نجد أنفسنا مرة أخرى أمام النقاش نفسه الذي دار حول علاقة القدرة بالإنجاز وأهمية دراسة كل جانب منهما والأولية التي يجب أن يحظى بها كل مستوى.

وعلى كل حال، فإن النحو التوليدي وهو يدرس الجملة، لا يدعي أن دراسته هذه تتناول الوقائع اللغوية في كليتها وشموليتها. إن المعرفة التامة باللغة تتجاوز بطبيعة الحال، حدود التحليل اللساني الصرف للجملة وحدها. فنحن نعرف كيف نؤلف ونفهم تعابير متنوعة لاشك أن لها مبادئ تضبط بنياتها. ومعرفة اللغة علاوة على ذلك، وثيقة الصلة بنظم أخرى من المعارف والمعتقدات[2].

من جهة ثانية، يؤخذ على النحو التوليدي اشتغاله بفرضية المستوى الجملي في الوقت الذي لا تتوفر فيه اللسانيات على أي تعريف صوري للجملة. وإذا كان هذا الاعتراض سليماً مبدئياً، أي أننا لا نتوفر على تعريف محدد صورياً للجملة، فإن تعامل النحو التوليدي مع الجملة فقط، ينطلق من كونه يعتبرها بمثابة مصادرة غير قابلة للبرهنة. وأخيراً فإن الداعين إلى لسانيات الخطاب أو الإنجاز لم يقدموا ولو دليلاً واحداً على لا جدوى دراسة الجملة[3].

12-5-2- فرضية الترابط البنياني[4]

بالنسبة إلى فرضية الارتباط البنياني، يمكن القول إنها لا تأتي أيضا بجديد في الدرس اللغوي الحديث على الأقل منذ اللسانيين البنيويين ولا سيما مع بلومفيلد ومن جاء بعده من التوزيعيين. تقول هذه الفرضية بإمكانية دراسة اللسان على أساس أنه نسق من البنى في مختلف المستويات. وواضح أن هذه الفرضية لا تقول شيئاً عن طبيعة هذه البنية اللغوية سوى أن مهمة البحث اللساني تتمثل في البحث عنها وصياغتها صورياً في إطار قواعد عامة. وقد عزَّزَ النحو التوليدي تصوره النظري مانحاً

(1) تشومسكي، *اللغة والمعرفة الواعية*، ص 64.

(2) تشومسكي: *المصدر السابق*، ص 64.

(3) *C. Nique, Grammaire générative: hypothèses et argumentations.*

(4) *V.J Cook, Chomsky's universal Grammar*، *p 4.*

البحث في اللغة هيكلاً هندسياً يتسم بالتناسق والتكامل حتى غدت النماذج التوليدية ذات بنيات مستقلة ومتفاعلة في الوقت ذاته وعلى جانب كبير من التشكيل الهندسي.

ومفاد مبدإ الارتباط البنياني أو التركيبي أن الجملة ليست تسلسلاً اعتباطياً من المفردات أو المورفيمات يتم وضعها الواحدة تلو الأخرى، بل هي بناء تركيبي يخضع لعلاقة بنيوية مضبوطة ومحددة تسمح بظهور هذه الوحدة وليس تلك، في هذا الموقع، وليس في موقع آخر.

فبناء تركيب "الاستفهام" أو "النفي" لا يخضع لنقل خطي لأداة الاستفهام أو النفي نقلا خطياً من موقع إلى آخر؛ ولكنه محكوم بقواعد عامة أكثر تعقيدا تجعل إنتاج الجمل الاستفهامية أو المنفية ممكنا أو غير ممكن مثلما يتضح في الجمل الاستفهامية التالية:

4- قرأت كتابا البارحة. <== 4 أ - ماذا قرأت البارحة؟

5- شاهدت أحمد البارحة <== 5أ- ماذا شاهدت البارحة؟ [من شاهدت البارحة]

6- زيد ضرب عمرا؟ <== 6 أ- أضرب زيد عمرا؟

<== 6ب-هل ضرب زيد عمرا

7- الرجل الطويل هو زيد؟ <== 7ب- * أ الرجل الطويل هو زيد؟

7ج- هل الرجل الطويل هو زيد ؟ <== 7د- هل هو الرجل الطويل زيد ؟

إن الأمثلة السابقة تبين بوضوح أن الاستفهام ليس عملية بسيطة تقتضي وضع أداة الاستفهام في بداية الجملة. إن نقلاً خطياً مبسطاً من هذا القبيل لا يقود دائماً إلى جمل نحوية. فالاستفهام التصوري أو التصديقي وتحديد حيز الاستفهام؛ أي مجال الاستفهام، وهل يستفهم حول الفعل أم حول المركب الاسمي أم حول الجملة بكاملها يجعل من الصعب الحصول على بنية الاستفهام بحركة نقل مباشرة وبسيطة لأداة الاستفهام من موقع إلى آخر.

إن تركيب اللغة كما يتضح من طبيعة مبدإ الارتباط التركيبي «يتجاوز حدود ما هو خطي. إن نقل الكلمات يتطلب من المتكلم المستمع معرفة دقيقة بمختلف أوجه العلاقات التركيبية التي يمكن أن تربط بين وحدات الجملة»[(1)].

ومن الطبيعي القول بأن دراسة علمية للغة لا يمكنها أن تَعْتَبِرَ مبدأ الارتباط التركيبي مبدأ خاصاً بلسان محدد وأن تدرسه على هذا الأساس، لأنه ليس ثمة فائدة من هذا النوع من الدراسات القائمة على اعتبار الظواهر اللغوية ظواهر خاصة. وبما أنه لا يوجد لسان لا تعرف بنياته التركيبية مثل هذا الارتباط بين مكونات الجملة، فمن الطبيعي أن يُعَدَّ هذا المبدأ من المبادئ الكلية التي تشترك فيها

---

(1) *V.J Cook, Chomsky's universal Grammar، p 4.*

كل الألسن البشرية.

12-5-3- فرضية البنية المجردة

تعـد الفرضـية المتعلقة بدراسة البنية المجردة، من أهم الفرضيات التي جاء بها النحو التوليدي، لأنهـا لم تكـن معـروفةً في اللـسانيات البنـيوية إلا في حـالات نادرة جدا (هيلمسليف مثلا). إن القول بوجـود قـدرة لغوية مجردة يؤدي حتماً إلى القول بوجود بنيات تركيبية مجردة ترد لها البنيات الظاهرة أو السطحية. إن هذه البنيات المجردة هي ما يطلق عليه في الأدبيات التوليدية "البنية العميقة"، وهي ذات بنية منطقية مجردة شكلاً ومضموناً. وقد اتخذ هذا المفهوم أشكالا اصطلاحية متعددة.

بـصفة عامـة، فـإن اللجـوء إلى مـثل هذه الفرضيات كان ضرورة معرفية في إطار المسار الذي قطعـته اللـسانيات مـنذ قيامها حتى مجيء النحو التوليدي الذي تمكن بسرعة فائقة من حجب الاهتمام عـن التـيارات والـتوجهات اللـسانية التي سبقته أو عاصرته. وفي هذا الاتجاه نشير إلى أن فشل التجربة البنيوية مثلاً مرده إلى أمور عديدة أهمها:

- الاكتفاء بالوصف وإعادة ترتيب المعطيات دون سعي واضح لتفسيرها.
- عدم قدرة اللسانيات البنيوية على صياغة المسائل اللغوية في شكل فرضيات عامة.

وكـان لابد من قفزة نوعية تعيد النظر في الأسس التي قامت عليها اللسانيات البنيوية والمتمثلة أساساً في طبيعة تحديد المعطيات ومنهج التحليل وهو ما حققته النظرية التوليدية التحويلية.

بالنسبة إلى التعامل مع المعطيات أظهر النحو التوليدي محدودية اللجوء للمتن اللغوي *Corpus* عـند اللـسانيين البنـيويين باعتـبارهلا يشمل المعطيات الضرورية والكافية لتحليل واقعي وشمولي للغة وعـدم قدرته على الإحاطة بالإمكانات التي يتوافر عليها كل متكلم مستمع. إن المعطيات التي اعتمدها التحلـيل اللساني البنيوي لم تكن قادرة على الإسهام في حل "مشكل أفلاطون"، أي أنها في النهاية كانت غـير قـادرة على كشف طبيعة القدرة اللغوية عند الكائن البشري، وهي القدرة المتميزة بالخلق والإبداع بإنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل.

12 -6 - الكلية

قـد يكـون في هذا العنوان الفرعي ضرب من التكرار والإعادة لما سبق ذكره في الفصل الأول ونحـن نـتحدث عـن الـنحو العـام عند بور رويال. وليس الأمر في نظرنا كذلك. فمن الممكن أن نعتبر الكلـية صـفة ملازمـة وأساسـية في المـنهج الاسـتنباطي مـن حـيث كـونه شمولـياً أو كلـياً في سماتـه

وخصائصه. ونفرد لمفهوم الكلية هذا الحيز نظراً إلى أهميته وقيمته في نظرية النحو التوليدي منذ ظهوره إلى اليوم، لما لهذا المفهوم من أبعاد نظرية ومنهجية في أعمال النحاة التوليديين. إن البحث في إطار كلي وشمولي يضفي شرعية علمية حقيقية على اللسانيات ويرقى بها إلى مستوى العلوم الدقيقة ويتجاوز الطريقة التي كانت اللسانيات البنيوية تتعامل بها مع الخصائص العامة للغات وللبعد الكلي في البحث اللساني.

من المعروف أن كثيرا من اللسانيين البنيويين في أوروبا وأمريكا رفضوا صراحة تنظير الخصائص المشتركة للألسن بصفة خاصة، مما جعل الدرس اللساني البنيوي، لاسيما في صورته الأمريكية ينحصر في دراسة الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية الخاصة بكل لسان على حدة دون اقتراح مبادئ عامة تتعلق باللغة البشرية، وهو ما جعل اللسانيات البنيوية توصف بأنها "لسانيات ألسن" وليست "لسانيات اللغة البشرية" يكون هدفها البحث في الثوابت الكلية للغة البشرية كظاهرة إنسانية مشتركة بين البشر، وهو ما يعني معالجة الخصائص المشتركة بين اللغات مهما اختلفت وتنوعت وتفرعت أنماطها. وهذا هو هدف النظرية التوليدية منذ منطلقها.

نستعمل لفظة الكلية *Universalité* قاصدين بها ما يستعمله بعض الدارسين من ألفاظ من قبيل "العام" الواردة في عبارة "النحو العام" *Grammaire générale* أو الفلسفي الواردة في عبارة "النحو الفلسفي" *Grammaire philosophique* وهو التصور الفلسفي الذي بدأه العقلانيون الديكارتيون مع بور رويال النحو العام وجيمس هاريس *James Harris* النحو الفلسفي ثم النحو الكلي *Grammaire universelle* مع تشومسكي[1].

ولمصطلح "النحو العام" تعاريف كثيرة نذكر منها تعريف بوزيه *Nicolas 1717- Beauzée 1789* الذي جاء فيه: «**إن النحو العام علم استدلالي يهتم بالمبادئ العامة التي لا تتغير للغة المكتوبة أو المنطوقة في أي لسان كان؛ فهو سابق في وجوده على الألسن جميعها، ولأن مبادئه هي نفس المبادئ التي توجه العقل الإنساني في عملياته الفكرية**». ويقول بوزيه كذلك «ليس النحو العام إلا عرضا عقلانيا لطرائق المنطق الطبيعي»[2] أما جون ستوارت ميل *John Stuar t Mill (1873- 1806)* فيرى أن مبادئ النحو العام هي الوسائل التي بواسطتها تتميز أشكال اللغة، لأن تتطابق مع أشكال الفكر الكلية. فبنية كل جملة درس في المنطق[3].

(1) *J.Dubois et autres, Dictionnaire de linguistique، p 504.*

(2) *M.Beauzée, Grammaire gérérale ou exposition raisonnée des éléments nécessaires du langage pour servir de fondement à l'étude de toutes les langues, Tome 1. page XXXIJ Imprimerie J.Barbov.*

(3) *J.Dubois et autres, Dictionnaire de linguistique.*

في هـذا السياق يعني مصطلح العام/"الكلية" القواسم المشتركة بين اللغات مهما بدت مختلفة في مظاهـرها الـسطحية[1]. وقـد أكـد الـنحو التولـيدي منذ بدايته على الطابع الكلي للبحث اللساني من خلال:

- أولاً: الدعـوة إلى ضـرورة إيجاد نحو كلي *Grammaire universelle* باعتباره مكوناً من نظرية الفكر، من حيث هي تجريد كاف لتحديد الأنحاء الخاصة[2]؛

- ثانياً: الـبحث عـن القـواعد العامـة الـتي لا تنحصر في قواعد لغة معينة كالإنجليزية أو الفرنسية أو غيرهمـا. وقـد تـمَّ التخلـي عـن التمييز التقليدي بين الكليات المادية والكليات الصورية نحو صـوغ مفهـوم جديد للكليات اللغوية أكثر تجريداً وواقعية في الوقت ذاته، والمتمثل في المبادئ العامـة والقيود الشكلية عليها. فالقيود على التحويلات والقيود على بعض القواعد التركيبية في النحو التوليدي التحويلي كلها قواعد ذات بعد كلي بهذا المعنى.

ويلاحـظ متتبع أعمـال تشومـسكي وأتـباعه أن الـبحث اللـساني التولـيدي كرس منذ نهاية الـسبعينيات اهـتماماته النظـرية والمنهجـية أكثـر فأكثـر في القـضايا الـتي يطرحها مشكل النحو الكلي. واتجهـت الأبحـاث والدراسـات التولـيدية في الـسنوات الأخـيرة نحـو الـبحث المعمق في المبادئ العامة المـتحكمة في اللغـو عند البشر. والنحو الكلي بهذا المعنى مصطلح قديم وضع في سياق جديد لتحديد للسمات العامة للملكة اللغوية المحددة جينياً.

والـنحو الكلـي نظـرية للحالـة الأولى *Etat initial* الـتي تـسبق كـل تجـربة لغـوية. إن النحو التولـيدي نظـرية تهتم بشكل الصور التعبيرية في اللغة ومعناها. وهو يهتم بوجود المعنى والصيغة التي تحـددها ملكـة اللغة. إن طبيعة الملكة اللغوية هي مادة بحث النظرية العامة للبنية اللغوية التي تهدف إلى اكتـشاف إطـار المبادئ والعناصـر المـشتركة بين ما يمكن أن تحققه من اللغات الإنسانية. إنها أداة تحول التجـربة إلى نظـام مكتسب من المعرفة؛ أي إلى معرفة أخرى. إن اكتساب اللغة بهذا المعنى، ليس سوى حالة خاصة، ولكنها هامة من اكتساب المعرفة[3].

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 42.

(2) المرجع نفسه، ص 42 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

12 -7- الصياغة الصورية

سبقت الإشارة أثناء حديثنا عن الأسلوب الغاليلي إلى أهمية الشرط المتعلق بالطبيعة الرياضية للبحث العلمي والمتمثل في تحويل الوقائع المدروسة إلى نماذج رياضية. إن هذا الشرط مطلب لا بد منه في كل ممارسة علمية، بل يذهب بعض الدارسين إلى أن الصياغة الصورية تعد بحق الثورة الحقيقية للسانيات ما بعد سوسور[1].

وإذا كان العلماء يؤكدون دوماً على ضرورة ترييض *Mathématisation* الوقائع المدروسة، فإن النحو التوليدي منذ نشأته سنة (1957)، عمل الكثير من أجل تحقيق هذه الغاية في مجال دراسة القدرة اللغوية.

غير أن هذا المفهوم *Formalisation* [أو ما يقابله من تسميات مثل الشكلنة أو الصورانية أو الصورية] تثير التباساً واضحاً في الأذهان نظراً إلى ما لها من دلالات خاطئة أو غير دقيقة. فما الصياغة الصورية؟ وما متطلباتها؟

أولا: إن الصياغة الصورية ليست:

- الاهتمام بالجوانب الشكلية في اللغة؛ أي الجانب المتعلق بالدال فقط، مقابل المدلول أي إنها ليست دراسة الشكل مقابل المضمون؛
- الترميز المبسط *Codage simplifie*. للوقائع المدروسة. فالصياغة الصورية ليست تعويضاً مختصرا للمواد المدروسة أو للمفاهيم اللغوية برموز كأن نقول: بأن ف= فعل وأن فا= فاعل وأن مف= مفعول به، وأن م س=هو مركب اسمي وهلم جرا. إن هذا التبسيط مجرد اختزال حرفي للكلمات وليس صياغة صورية؛
- لغة برمجة *langage de programmation* كما هو الشأن في مجال الإعلاميات *fortan/cobol/lunix*، وغيرها من اللغات الإعلامية الخاصة بأنظمة الاستغلال والبرمجة الحاسوبية. وهو ما جعل بعض الباحثين يحذر من هذا الخلط. قائلا: «إن الصياغة الصورية عند عدد من اللسانيين تشبه في كثير من الحالات بعض الدراسات المعروفة بالبرمجة»[2]؛
- التمثيل المرئي للظواهر المدروسة عن طريق اللجوء إلى بعض وسائل التمثيل البيانية الخطية *Représentations graphiques* مثل التشجير أو *Stemma* أو الأقواس أو الحاضنات أو الخانات

---

(1) R. Martin, *Les théories d'ensemble: Etat de la question, p 2.*

(2) *M.Gross, Méthodes en syntaxe. p 46.*

وهـي أهـم وسـائل التوضـيح التي كانت سائدة في اللسانيات البنيوية عند رواد نموذج المركبات أمثال ويلس *Wells* وهوكيت *Charles Hockett* وهاريس *Harris*؛

- نظـرية للغـات الاصـطناعية *Langage artificiel* أو المنطقـية الـتي يمكـن اسـتعمالها في الوصف اللـساني. إن الـصياغة الـصورية لـيست اختـصاراً للموضـوع المدروس في لغات منطقية جبرية *Algébrique* وفي بنية رياضية مرتبة *Algorithme*. إن الصياغة الصورية ليست رد اللغة الطبيعية إلى لغة منطق القضايا أو منطق المحمولات أو أي منطق آخر[1].

فما هي إذن، هذه الصياغة الصورية؟

الهـدف النهائـي مـن الـصياغة الصورية عموماً أن تكون عملية التحليل المتبعة عملية واضحة وضـوحاً تامـاً وأن يكـون الـنموذج *Modèle* المتبع في التحليل قابلا للمراقبة فيما يخص آليات اشتغال مكـوناته. ولتحقـيق هـذا الغـرض، تتطلب الصياغة الصورية تعريفاً دقيقاً لكل المفاهيم التي يلجأ إليها الـباحث اللـساني تجنبا لكـل التـباس أو غمـوض أياً كان نوعه أو مصدره. لذا فإن الصياغة الصورية تـستوجب إزالـة مـا يصاحب المفاهيم المستعملة من معاني أو دلالات حافة ومن الدلالات الخاطئة أو المـتداولة حـسياً أو اللجوء إلى المجاز والصور البلاغية من استعارة وكناية الخ. في كل نسق صوري، فإن النـسق الـصوري يجـب أن يحـدد قيمـته بـصفة نهائـية وفـق قـواعد استعمال مضبوطة، وأن تكون كل العمليات الـتي يمكـن أن يخضع لها هذا الرمز محددة بدورها عن طريق المصادرات التي يعتمدها النسق الصوري[2].

إن عـبارات مـثل "أفعـال الـشعور" أو "الأفعـال الناقـصة" لا يمكـنها أن تشكل جزءاً من النسق الصوري، لأنها تحمل دلالات غير واضحة كلياً، ولا يمكن اعتمادها في صياغة صورية للظواهر المرتبطة بها[3]. إن المفاهيم التي يتم اللجوء إليها في الصياغة الصورية ليس لها قيمة الأشياء الواقعية أو التي تحيل علـيها. إن وجـودها مـرتبط بالمكانة التي تسند إليها داخل هذا النسق الصوري أو ذاك[4]. «**فالنظرية أو القاعدة أو التعريف يكون صوريا عندما لا تكون ثمة أي إحالة لدلالة الرموز(الكلمات مثلا) أو معنى العبارات، وإنما ببساطة وفقط تحيا على نوع ورتب الرموز التي بنيت منها العبارات**»[5].

---

(1) *J.P Descles, A propos de la mathématisation de la linguistique, p 79.*

(2) *A. Berrendonner, Cours critique de grammaire générative, p 11.*

(3) *E.Bach, Introduction aux grammaires transformationnelles, p 30.*

(4) *J.Celeyrette, la mathématisation en question in Modèles Linguistiques, p 11-12.*

(5) *B. Hillel,* ***Syntaxe logique et sémantique****, p 31.*

إن الصياغة الصورية زمرة من الحدود التي تشكل كلا متماسكا وقواعد التكوين المحددة بشكل دقيق إن الاستدلال والبرهنة يكونان مقبولين أو مرفوضين في ضوء طبيعة القواعد المقترحة والحدود الموضوعة بصرف النظر عن أي علاقة بطبيعة المعطيات في الواقع. غير أن الصياغة الصورية تتطلب تحديد شبكة من العلاقات الواضحة التي تربطها بالوقائع المدروسة حتى تكون النظرية قابلة للتمحيص. إن أول شرط يجب أن يتوفر في نظرية النحو باعتباره نموذجاً صورياً هو حصول التطابق بين الجمل التي يولدها هذا النحو وبين الجمل المنجزة فعلاً؛ أي تلك التي يمكن ملاحظتها في واقعها الاستعمالي[1].

إلا أنه لا يمكن دائماً تحديد كل شيء لاسيما المفاهيم، إذ لا بُدَّ من مفاهيم أولية *Concepts primitifs* (مثل ج = الجملة كرمز أولي في قواعد إعادة الكتابة) تعتمدها النظرية وتقبل باعتبارها من المصادرات *Postulats*

من المعروف أن النحو التوليدي اعتمد النسق الصوري المستمد من الرياضيات وذلك لتحليل جمل اللغة بشكل واضح. يقول تشومسكي: "حينما نَنْعَتُ نَحْوَ العالِمِ اللساني بكونه نحوا توليدياً، فإنما نقصد بأن هذا النحو قد بلغ من الوضوح ما يجعله قادراً على تحديد كيفية الوصف الفعلي للجمل[2]. وباختصار فإن صفة "توليدي" تعني الوضوح بالمعنى الرياضي للكلمة.

يتكون النسق الصوري المعتمد في النحو التوليدي من مجموعة من المفردات والمصادرات والعلاقات الجبرية والمنطقية. وتعرف هذه المنظومة الصورية بقواعد إعادة الكتابة. التي تتكون من مفردات محدودة تجمع بينها مجموعة من العلائق المحددة بشكل مضبوط، إما في شكل رموز بسيطة مثل+رمز الموالات *Concaténation* أو علاقة بنيوية بين المكونات مثل علاقة الإشراف *Dominance* والسبق *Précédence*.

وتنقسم المفردات بدورها إلى نوعين:

- مفردات نهائية *vocabulaire terminal* تمثل الوحدات الصوتية والصرفية والمعجمية (ولد/ جلس/ شجرة / كرسي)؛
- مفردات مساعدة *vocabulaire auxiliaire* وهي مجموعة من الرموز التي تمثل المقولات النحوية والصرفية والوظائف التركيبية. وتعرف المفردات المساعدة أيضاً بالرموز المقولية *symboles catégoriels* مثل: ف، فا، مف، م س، مح، الخ. وتكون هذه المقولات محدودة في كل لغة[3].

---

(1) *N.Chomsky, structures syntaxiques, 39.*

(2) تشومسكي، ***اللغة والمعرفة الواعية***، ص61.

(3) انظر الفصل الخامس المتعلق بالنسق الصوري.

هـذا التـصور الـصوري المستمد كلياً مـن الرياضـيات لا يختلف في شيء عن بنية أي نسق صـوري. ومع ذلك فإن بعض الباحثين يرى أنه إذا كان النموذج الرياضي يمثل الوقائع بواسطة مفاهيم رياضـية، فـإن الأنحـاء التولـيدية ليـست رياضـية بهذا المعنى[1]. وسواء أكانت طبيعة النماذج التوليدية رياضية أم غير ذلك، فإن هذا لا يمنع من القول بأن النحو التوليدي استطاع أن يضبط تحليله للغة ضبطاً واضـحاً مـن خلال تحديد الجهاز المفاهيمي المعتمد، ومن خلال صياغته القواعد المركبية صياغة شكلية في إطار تبني صريح لنماذج صورية رياضية.

وللـصياغة الـصورية قيمـتها النظـرية والمنهجـية المتمـثلة في الضبط والدقة. لكن اللجوء إليها باسـتمرار مـن قـبل اللسانيين التوليديين، لم يمنع من ظهور بعض الصعوبات المترتبة على اللجوء المبالغ فيه لهذه الصياغة الصورية في بعض الأحيان. ومن بين هذه السلبيات:

- التعقـيد الـصوري الـذي أصـبحت الأنحاء التوليدية تتسم به، حتى بات من الصعب في حالات كثيرة، الاستفادة منها على الوجه المطلوب؛
- تعـدد أشـكال الـصياغة الـصورية وكثرة الأشكال الرمزية، والمفاهيم المستعملة لهذا الغرض، مما نـتج عنه صعوبة في التعامل مع الجهاز الصوري التوليدي إذ تصبح الظاهرة الواحدة قابلة لأكثر من صياغة صورية داخل النموذج الواحد[2]؛
- الانـتقال المتلاحق والسريع من نسق صوري لآخر وغياب التوضيحات اللازمة والكافية للإطار الرياضي المتبع[3].

ورغـم بعـض المظاهـر الـسلبية الـتي تطبع الصياغة الصورية، فإن اللسانيات التوليدية حققت الـشيء الكـثير بفـضل ما جاءت به من صياغة صورية، نظراً إلى مردوديتها الفعالة في الدرس اللساني. لقـد تم الانتقال من التعامل مع مفاهيم محملة بدلالات عامة ومتعددة قريبة من الحس المشترك، كما هو الشأن في الكثير من المفاهيم اللسانية البنيوية، إلى مفاهيم مضبوطة ودقيقة بفضل تحديدات أولية تعطيها قيمة ثابتة في إطار نسق متماسك.

عموما يظل النسق الصوري التوليدي مرتبطا من حيث الإطار العام بالنسق الصوري المتبع في المـنطق والرياضيات، لذا فإن بعض الصعوبات التي تفرزها الصياغة الصورية في مجال اللسانيات توجد فعـلاً في الرياضـيات ذاتهـا. وقـد تمكـن النحو التوليدي إلى حد كبير من ترييض كثير من الظواهر التي

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص25.

(2) *M.Gross, Méthodes en syntaxe, p 45.*

(3) *J.P Descles, A propos de la mathématisation de la linguistique, p 79.*

درسـها، بـل إن خـصوبة الـنحو التولـيدي راجـع إلى مـا تملكـه النظـرية التوليدية من دقة في الصياغة الصورية، وهو غنى ليس له ما يعادله في نظريات لسانية أخرى[(1)].

إن الـتعامل مع الأنساق الصورية في المجال اللساني لا يعني الغوص في دقتها وتجريدها والتقيد المطلـق بتفاصـيلها، وإنمـا يعـني الاستفادة من المنطق والرياضيات ومنهجيتهما كنمط تفكير قيل عنه "إنه تفكير واثق من لغته".

(1) *A.Martinet, Les théories d'ensemble: Etat de la question, p 18.*

الفصل الثالث عشر

القيود على التحويلات

لعب مفهوم التحويل دوراً هاما في تاريخ النظرية التوليدية؛ فبفضل هذا المفهوم تمكن تشومسكي في نهاية الخمسينيات من تجاوز قصور ما عرف آنذاك بالنموذج المركبي. غير أن المكون التحويلي ظهر منذ البداية، وكأنه يتمتع بقوة وصفية هائلة، إضافة إلى غياب القواعد التي تمكن الجهاز النظري التوليدي في نموذجي (*1957*) و (*1965*) من ضبط آليات اشتغاله صورياً. وهكذا عرفت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات نقاشا مطولا في الأوساط التوليدية حول دور المكون التحويلي وخصائصه. ويمكن اختزال أساسيات هذا النقاش في الأسئلة الآتية:

1- ما الصورة العامة للتحويلات؟

2- ما طبيعة المبادئ المتحكمة في إجراء التحويلات؟

3- ما أوجه الترابط بين القواعد المركبية والتحويلات؟

4- هل يمكن تقليص القدرة التوليدية القوية للتحويلات وتقييدها؟

5- ما البنية الاستنباطية التي بإمكانها توحيد التعميمات والقيود الموضوعة على التحويلات؟

للإجابات عن هذه التساؤلات، تم اقتراح جملة من القيود على إجراء القواعد التحويلية على نحو ما هو معروف في كتابات العديد من التوليديين أمثال: روس *John Ross* وتشومسكي وايموندس *Joseph Emonds*.

لتوضيح المسار الذي قطعته القواعد التحويلية من شكلها المعقد نسبيا في النماذج التوليدية الأولى إلى الصيغة المبسطة "انقل ألف" الواردة في النماذج التوليدية المتأخرة ابتداء من نموذج الربط والعمل نقدم التوضيحات التالية.

13 -1 - المكون التحويلي: من التوصيف إلى التبسيط

مرت معالجة القواعد التحويلية في النظرية التوليدية من ثلاث مراحل أساسية هي:

- مرحلة التوصيف؛
- مرحلة التقييد؛
- مرحلة التبسيط.

وليس معنى هذا أن كل مرحلة تنفصل كلياً عن سابقتها، بل يمكن القول بأن كل مرحلة حملت معها بدور المرحلة التي ستليها؛ وأنها تدقيق وتعميق الأفكار التي وردت ضمنياً في المرحلة التي سبقتها.

13-1-1- مرحلة التوصيف

تمتد مرحلة التوصيف ما بين *(1957)* و *(1965)*، وهي الفترة الأولى في حياة النظرية التوليدية التحويلية وتجسدها الكتابات التوليدية التي تُدْرَج عادة في إطار النموذج التوليدي الأول *(1957)* والنموذج المعيار *(1965)* على وجه التحديد.

وكان الهدف الأساس من المعالجة التحويلية في هذين النموذجين يتمثل في ما يلي:

- تحديد طبيعة القواعد التحويلية؛
- ضبط آليات اشتغالها والمؤشرات المركبية التي تشكلها أو تنطبق عليها وهو ما يعرف بالوصف البنيوي، *Description structurale*؛
- تحديد التعديلات المترتبة على انطباقها على البنيات التركيبية للجمل المحولة وهو ما يعرف في الأدبيات التحويلية بالتغيير البنيوي *Changement structural*.

في هذين النموذجين كان يُنظَر للتحويلات بصفة عامة على أنها:

- عبارة عن قواعد فردية خاصة *Ad hoc*؛
- قواعد بكل جملة على حدة.

وتميز المكون التحويلي في هذه الفترة باعتباره من مكونات الجهاز النظري المعالج لجمل اللغة في هذه الفترة بالتعدد النوعي للتحويلات التي يمكن إجراؤها على المؤشرات التركيبية. ومن هذه التحويلات:

- تحويلات الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والإلصاق والاستفهام والنفي والعطف والموصول والمطابقة والبناء للمجهول وغيرها...

كما اعتبرت التحويلات في النماذج التوليدية الأولى نظاماً من القواعد الأساسية لفهم العلاقات التركيبية والدلالية القائمة بين جمل اللغة وتجسيداً لما يتوفر عليه الفرد المتكلم من قدرة على الربط بين الجمل، وبالتالي اعتبرَ وجود القواعد التحويلية دليلاً على الطابع الإبداعي الذي تتسم به اللغة عند كل فرد متكلم.

تنطبق القواعد التحويلية في هذين النموذجين، على ما تولده القواعد الأساس [قواعد إعادة الكتابة والمعجم] من بنيات عميقة. وتعد التحويلات وسيلةً للانتقال بالجملة من بنياتها العميقة إلى بنياتها السطحية أو الربط بين أنواع من الجمل تركيبيا ودلاليا. غير أن القول بالربط التحويلي بين جمل اللغة أعطى للمكون التحويلي قوة وصفية هائلة في غياب آليات صورية تضبط اشتغال التحويلات بشكل عام وموحد، أو تبين الجدوى من اللجوء إليها في علاقتها بالمكونات الأخرى من النحو مثل المكون التركيبي والمكون الدلالي والمكون الصوتي.

13-1-2- مرحلة التقييد

أما مرحلة التقييد فتمتد ما بين (*1967*) و (*1976*) وتتميز بمحاولة ضبط آليات اشتغال القواعد التحويلية بشكل صوري. وأشهر الأعمال التوليدية التي تؤطر هذه المرحلة:

- *J .Ross, Constraints on Variables in Syntax*
- *N .Chomsky, Conditions sur les transformations.*
- *J.Emonds, A Transformational Approach of English Syntax.*

والهدف من القيود على التحويلات هو الحد من قوتها الوصفية الهائلة وضبط آليات انتقال العناصر بواسطة تحويلات كان يتم اللجوء إليها بشكل غير مضبوط. ومعنى الحد من قوة التحويلات التوليدية الهائلة رسم حدود عمل التحويلات، ما يمكن أن تقوم به وما لا يمكن أن تقوم به. كانت التحويلات آلية لتغيير البنى النحوية من بنية إلى أخرى لا حدود لها من حيث القدرة؛ ويعني ذلك أننا نستطيع أن نفعل عن طريقها ما نشاء ونحصل بواسطتها على ما نشاء من بنى، من أي شكل أو صيغة[1].

في عمل رائد حول القيود على التحويلات، سنعود إليه بتفصيل في هذا الفصل، سعى روس *J.Ross* إلى تقييد المتغيرات التحويلية حتى لا تولّد بنياتٍ غير صحيحة. والمتغيرات هي مجموع القرائن [الأمارات *indices*] البنيوية الجزئية والمختلفة بعضها عن بعض. وفي هذا السياق اقترح روس *Ross* تقسيم القيود إلى ثلاثة أنواع:

- القيود الكلية وتتعلق بكافة اللغات البشرية؛
- القيود المرتبطة بتطبيق بعض التحويلات الخاصة دون غيرها؛
- القيود البينية والمتعلقة بمجموع القواعد التحويلية في لغة ما.

(1) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 66.

كمـا صنف روس التحويلات في فئات لكل فئة منها خصائص مماثلة بحسب الدور الذي تقوم بـه في نقـل عناصـر الجملـة أو حـذفها. والقـيود التي اقترحها روس تنطبق على تحويلات النقل، وهي التحويلات التي لا تترك أي عنصر في المكان الأصلي مصدر النقل.

13-1-3- مرحلة التبسيط

في هـذه المرحلة أصبحت القواعد التحويلية مبسطةً إلى أقصى حد يتمثل في القاعدة التحويلية العامـة والوحـيدة: "انقـل أ *move a*"؛ وحيث إن "ألفا α" عنصر غير محدد، وأن المكان الذي يمكن أن يُنْقَلُ إلـيه غـير محدد كذلك. لقد تم التخلي عن كثير من التقسيمات التي عرفت في المرحلتين السابقتين. مثلاً أصـبحت كـل الـتحويلات سلكيةً (طوريةً) *cyclique* وأصبحت كلها محدودة. وتم إخضاع كل القواعد التحويلـية لمبدإ عام هو قيد التحتية *Subjacence* الذي صاغه تشومسكي، بينما أصبحت البنيات المركبية التي تنشئها التحويلات خاضعة لقيود عامة على التمثيلات مثل قواعد الحذف والمصفاة *Filtre*. في هذه المرحلة سيتم التنسيق بين اشتغال القواعد التحويلية وباقي القوالب التي تتوافر عليها النظرية[1].

والانـتقال مـن مـرحلة التوصـيف إلى مـرحلة التقيـيد ثم التبسيط يواكب التطور الذي عرفته نظرية النحو التوليدي من البحث في الكفاية الوصفية لنظام قواعد اللغة من خلال تحديد دقيق للطبيعة الصورية لهذا النظام بمختلف فروعه إلى البحث في الطابع العام والكلي للنظام اللغوي، مما يجعل النظرية تحقق كفاية تفسيرية عالية.

قـدمت الأدبـيات التوليدية منذ *(1965)* جملة من الافتراضات المتعلقة بالإجراءات التي تسير في اتجاه ضبط اللجوء إلى التحويلات والتقليص من قوتها التوليدية.

وفي هـذا الـسياق جـاء اقتراح تشومسكي مبدأ السلكية *le principe cyclique* وهو المبدأ الذي وضـحه روزنـبوم *Rosenbaum*سـنة *(1967)*[2] وأعـاد صـياغته كـثير من اللسانيين التوليديين أمثال: ريتـشارد كـاين *Richard Kayne* *(1969)* وبوسـطال *Postal (1970)*. كما قدم روس جملة من القيود على التحويلات نعرض لها بتفصيل في فقرة لاحقة من هذا الفصل.

13 -2 - السلك التحويلي

مـن المعـروف أن تطبـيق الـتحويلات علـى المؤشـرات المـركبية في الـنموذج التوليدي الأول *(1957)* لـيس تطبـيقا اعتباطـيا، بـل تنطـبق الـتحويلات الاختيارية قبل التحويلات الإجبارية؛ وهي

---

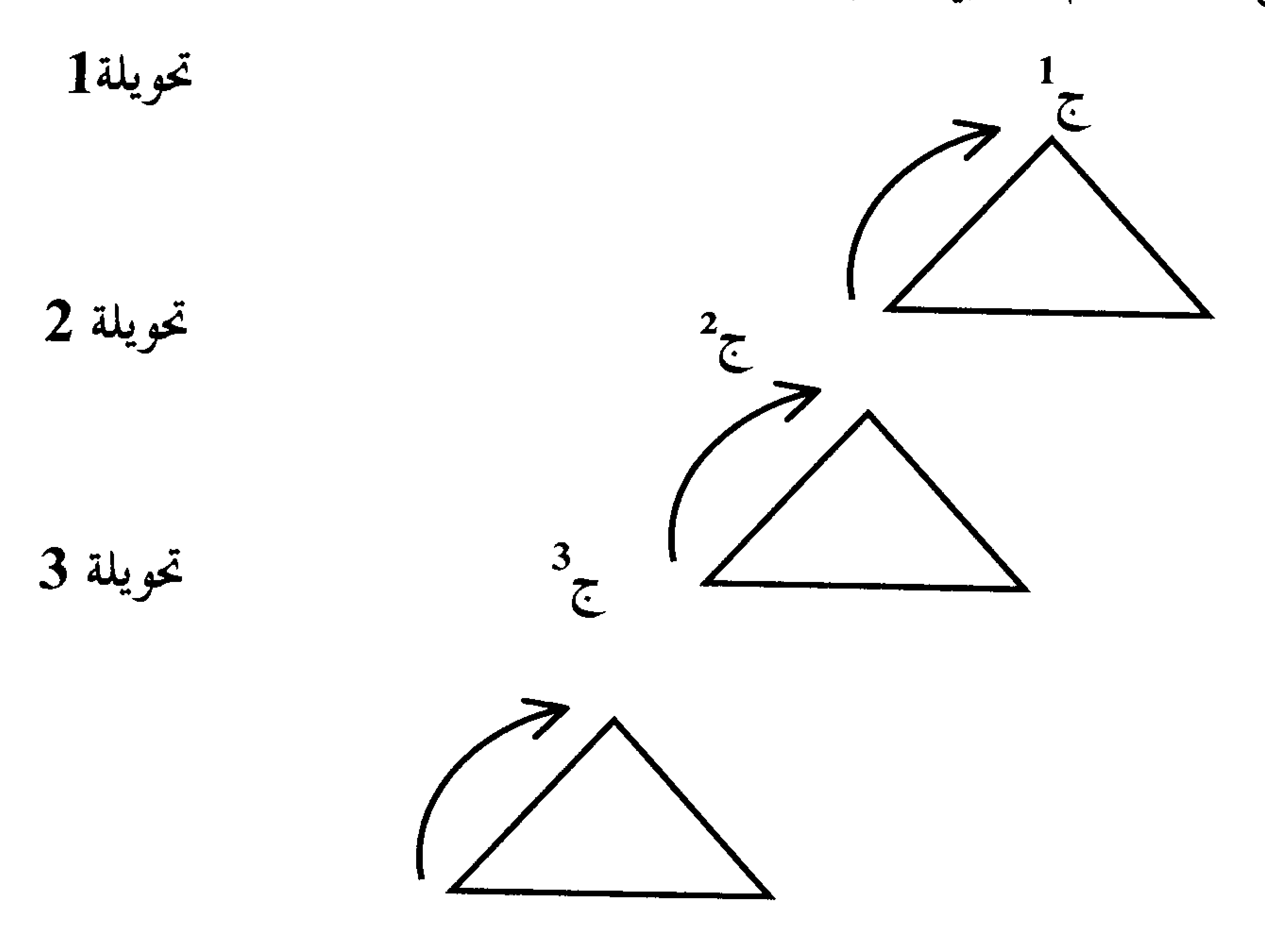
(1) انظر الفصول المخصصة لنظرية العمل والربط في هذا الكتاب.

(2) *P.Rosenbaum, and Jacobs Roderick, English Transformational Grammar.*

التحويلات التي لا يمكن بدونها لمتتالية من العناصر اللغوية أن تستقيم تركيبيا. أما التحويلات الاختيارية، فهي التي لا يكون تطبيقها ضروريا لسلامة تركيب جملة معينة. وللتذكير فإن المبني للمجهول في تصور "البنيات التركيبية" تحويلة اختيارية، بينما تحويلة المطابقة بين الفعل وفاعله في النوع والعدد تحويلة إجبارية[1].

وأدخل النموذج المعيار جملة من التعديلات على التصور التحويلي الوارد في البنيات التركيبية؛ إذ أصبحت كل التحويلات معممة *T.Généralisée* بعد أن كانت تقسم سابقا إلى تحويلات أحادية *Uniaires* (تجرى على مؤشر مركبي واحد)؛ وتحويلات معممة *Généralisées* (تجري على أكثر من مؤشر مركبي).

ينطبق مبدأ السلكية على التحويلات المعممة؛ وهذا يعني أنه لا يهم الجملة البسيطة، وإنما يتعلق بالجملة المركبة. يفترض مبدأ السلكية، أنه في حالة إجراء مجموعة من التحويلات على جملة مركبة، وهي كل جملة مكونة من عدة جمل مدمجة *Enchassée* في الجملة الأساس أو الجملة المصدر، فإن انطباق هذه التحويلات يكون سلكيا بالانتقال من الجملة الموجودة في أسفل الترتيب لتنطبق بعد ذلك على الجملة التي تليها؛ أي تلك التي فوقها شجرياً إلى أن نصل إلى الجملة الواقعة في أعلى الشجرة كما يوضح ذلك الرسم التقريبي التالي:



(1) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

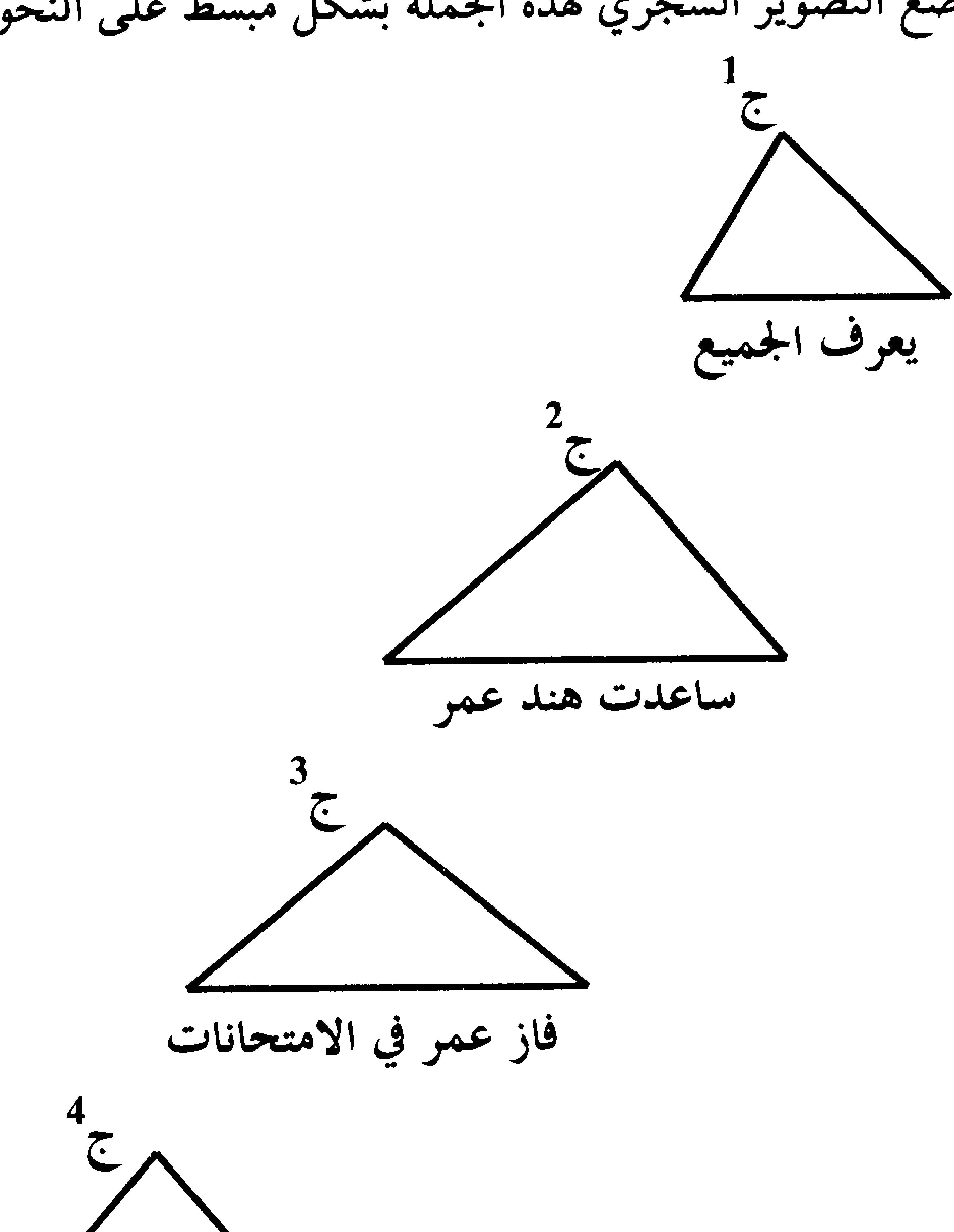
إن إجـراء الـتحويلات أو الـتحويلة الـواحدة يـتم علـى مكونات ج 3 ثم ج 2 وأخيرا ج 1. وبعبارة أخرى يتم التطبيق في اتجاه تصاعدي من أسفل التشجير إلى أعلاه.

وبيـنت دراسـات تولـيدية عديـدة أن التحويلات ليست كلها سلكية؛ بل هناك تحويلات بعد سلكية *Post cyclique* لا يمكن تطبيقها إلا بعد إجراء كل التحويلات السلكية. ومن التحويلات ما يكون قـبل سـلكي *Prés-cyclique* وهـي الـتحويلات الـتي يـتعين تطبيقها قبل إجراء التحويلات السلكية(1).

لنلاحظ الجملة التالية:

2)- يعرف الجميع أن هنداً ساعدت عمرو الذي فاز في الانتخابات التي جرت مؤخراً.

يمكننا وضع التصوير الشجري لهذه الجملة بشكل مبسط على النحو التالي:



(1) للمـزيد مـن التفاصـيل والأمـثلة خاصة المتعلقة بهذه الأصناف من التحويلات، يمكن الرجوع لدراسة كاين *Kayne* عن السلك التحويلي في اللغة الفرنسية.

R.Kayne, Syntaxe du français: le cycle transformationnel.

لنفرض أن تحويلتي المطابقة والإلصاق تحويلتان إجباريتان، نعني أن انطباقهما يكون ضرورياً لكي يصير التكوين التركيبي للجملة سليماً. وللتوضيح، تقتضي تحويلة المطابقة *Transformation d'accord* حصول توافق ظاهر -أي له بعض العلامات الصرفية أو التركيبية- في النوع (مذكر/ مؤنث) والعدد بين الفعل والمركب الاسمي الفاعل؛ بينما تقتضي تحويلة الإلصاق *Transformation d'affixe* المزج بين الوحدات الصرفية والوحدات المعجمية حتى تأخذ الوحدة الصرفية شكلها النهائي.

وإذا كنا لا نستطيع، في غياب دراسات عن اللغة العربية، الجزم في موضوع تحديد رتبة هذه التحويلات فيما بينها، فمن الواضح -دون الدخول في التفاصيل الجزئية- أن تطبيق مبدإ السلكية يقتضي أن يتم انطباق هذه التحويلات بالكيفية التالية تقريبا:

أ - تطبيق تحويل المطابقة (ت م) تباعا على:

الجملة4: [جرى الانتخابات <== جرت الانتخابات]

الجملة3: [فاز عمرو في الانتخابات]

الجملة2: [ساعد هند عمرو <== ساعدت هند عمرا]

الجملة 1: [يعرف الجميع]

ب- تطبيق تحويلة الإلصاق (ت.إ) التي تقتضي المزج بين الوحدات الصرفية والوحدات المعجمية تباعا في مستوى الجملة 4 ثم الجملة3 وصولا إلى الجملة1.

وفي المثال السابق تحويلات أخرى يمكن أن يصدق عليها مبدأ السلكية. يتعلق الأمر بتحويل الحذف والموصول الخ.

وللمزيد من التوضيح نقدم مثالاً[1] آخر لجملة مركبة فيها تحويلات أكثر تقعيدا وهي تحويلة المبني للمجهول وتحويلة تكوين الموصول.

3)- بكر اعْتَقَدَ أن اللبن الذي اشْتُرِيَ من قبل عمرو قد شُرِبَ من طرف زيد.

وبنيتها التحتية كما يلي تقريبا:

- [ج 1 بكر اعتقد شيئا [ج2 زيد قد شرب اللبن[ج3 عمرو اشترى اللبن]]].

الطور الأول (الدور الأول) وفيه التحويلة الأولى (تحويلة المبني المجهول)

- [بكر اعتقد شيئا [زيد قد شرب اللبن [اللبن اشتري من قبل عمرو]]]

الطور الثاني للتحويلة الأولى (تحويلة المبني المجهول)

---

(1) صالح الكشو، مدخل في اللسانيات، ص 147-148.

- [بكر اعتقد شيئا [اللبن قد شرب من طرف زيد [اللبن اشتري من قبل عمرو]]]

الطور الثاني، التحويلة الثانية (تحويلة تكوين الموصول):

[بكر اعتقد شيئا [اللبن [اللبن اشتري من قبل عمرو قد شرب من طرف زيد]]

وأخيرا الطور الثالث حسب تحويلة ثالثة لا نتعرض لها يدخل أداة الإدماج الرابطة "أن"، لنصل في النهاية إلى الجملة التي انطلقنا منها وهي:

3)- بكر اعتقد أن اللبن الذي اشترى من قبل عمرو قد شرب من طرف زيد.

13 -3 -قيود روس

13-3-1- توضيحات أولية

تجدر الإشارة إلى أن التحويلات كما يجري تطبيقها في الأدبيات التوليدية نوعان:

- **تحويلات النقل** *T. de Mouvement* تقوم بنقل عنصر من عناصر الجملة إلى موقع داخل الجملة الأساس أو خارجها.
- **تحويلات الحذف** *T.d'effacement*. وهي كما يدل على ذلك اسمها، التحويلات التي تقوم بحذف عنصر من عناصر الجملة.

القيود التي اقترحها روس في إطار محاولة ضبط اشتغال القواعد التحويلية تنطبق على التحويلات المتعلقة بالنقل وليس على تحويلات الحذف.

13-3-2- قيود روس: المنطلق والهدف

يقترح روس *Ross*[1] تعويض المبدأ الذي وضعه تشومسكي[2] والمعروف بمبدإ أ/أ (أ على أ *A/A*) (*A Over A Principle*) بمجموعة من القيود العامة على التحويلات. غير أن قيود روس كما سبقت الإشارة إلى ذلك لا تنطبق إلا على التحويلات التي تتوافر على خصائص صورية معينة وهي تحويلات النقل. وتهدف مقاربة روس إلى تحقيق هدفين:

- البحث عن قيد أو قيود لمجموعة معينة من التحويلات؛
- البحث عن السمات العامة لهذه القيود.

---

(1) *J.Ross, Constraints on Variables in Syntax.*

(2) *N.Chomsky, Currents Issues In Linguistic Theory, p 46.*

في هـذا الاتجـاه يدعـو روس إلى التخلـي عـن قـيد تشومسكي أ/أ نتيجة الأمثلة المضادة التي تعترضه ونظرا إلى صرامته وقوته.

ومفاد مبدإ أ/أ أنه في تمثيل شجري من نوع:

[[x أ]م س$_2$] م س$_1$

لا تـوجد قاعـدة تحويلـية تـنقل المـركب الاسمي$_2$ أو أحد مكوناته خارج المركب الاسمي$_1$ الأعلى الذي يشرف عليه *dominé par*؛ **أي أنه بالنسبة إلى أية مقولة فإن التحويلة يجب أن تنقل المقولة الـتي تقـع في إسقاط أقصى** *Projection maximale*، ومعنى ذلك أن مكونا ما يقع في إسقاط أقصى أنه مدمج في مكون أكبر منه.

في جملة مثل:

17) ـ [ركبت [سيارة زيد]]

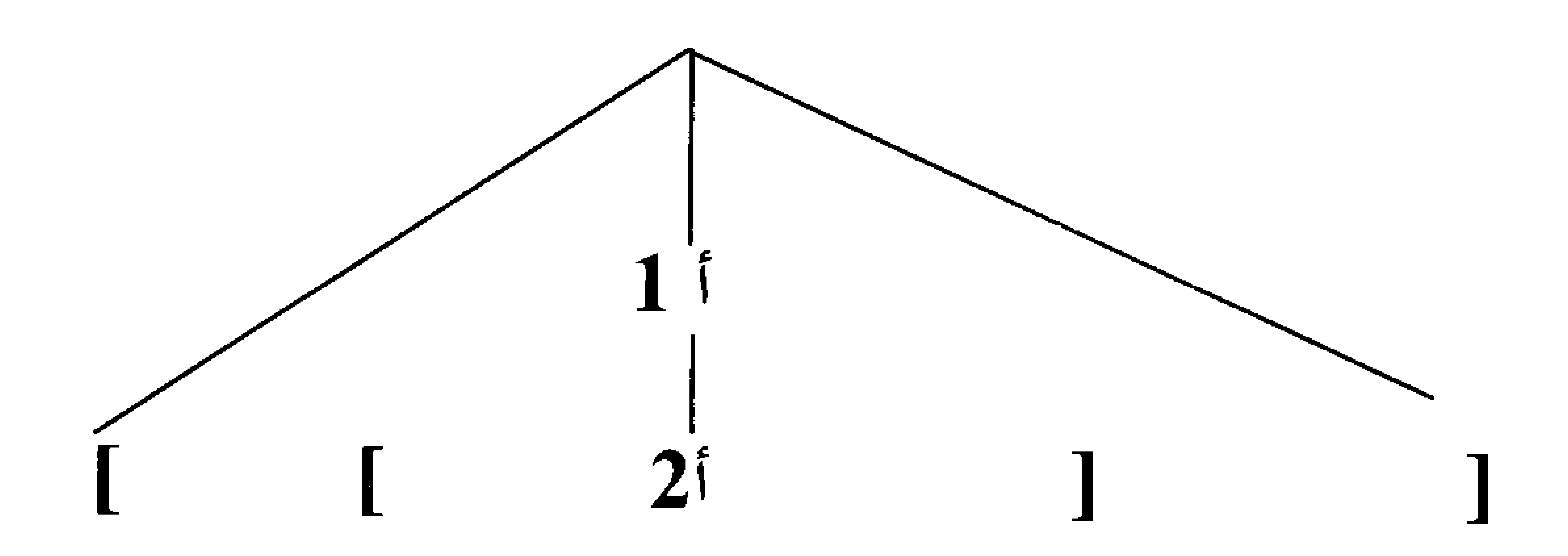
لا يمكننا أن نحصل على:

18) ـ [من] ركبت [سيارة ــ ؟]

أي لا يمكن الاستفهام حول المركب الاسمي زيد، بينما يمكن الاستفهام حول المركب الاسمي بكامله سيارة زيد:

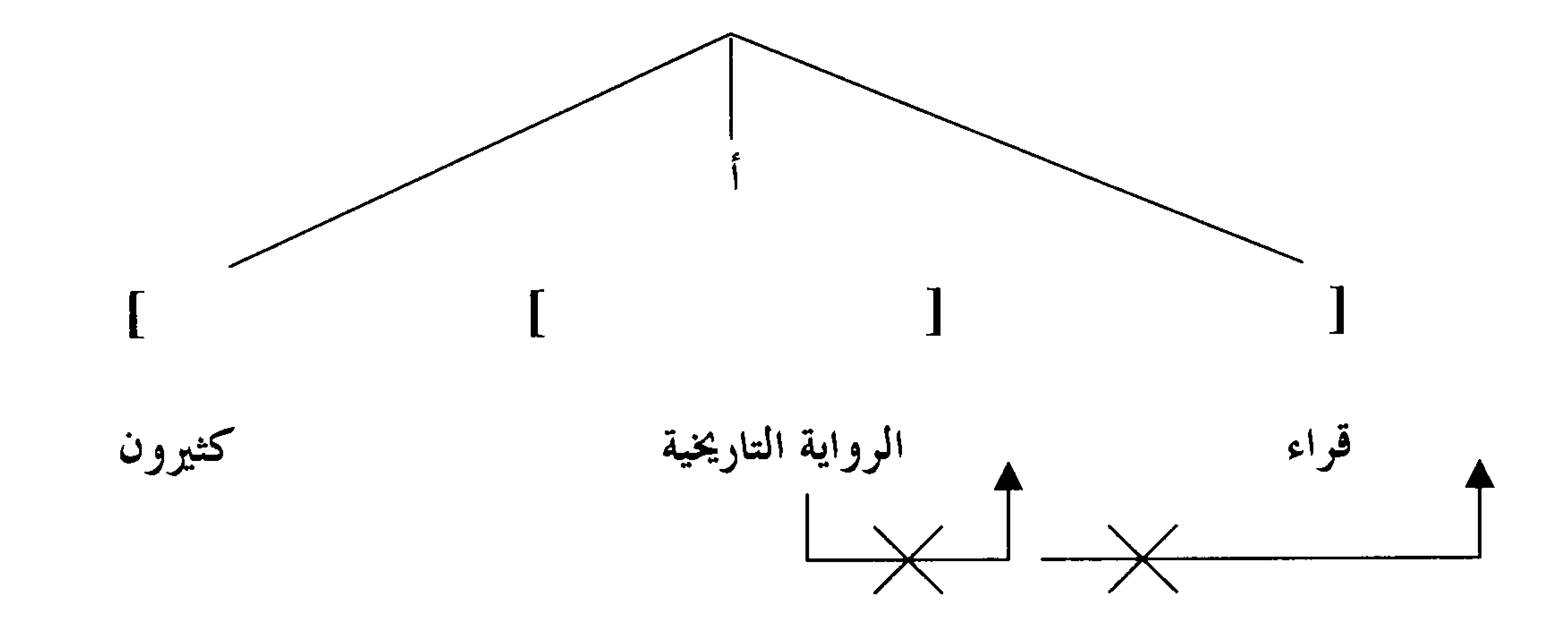
19) ـ [سيارة من] ركبت؟

ومعنى هذا أن "سيارة زيد" تشكل مركباً اسمياً واحداً لا يُمْكِنُ الاكتفاء بنقل أحد أجزائه، وإنما يجب نقل المركب الاسمي بكامله. بعبارة أوضح وانطلاقاً من تشجير أبسط:



نقول إن [أ2] مُكَوِّنٌ مُدْمَج ويُشْرِفُ عليه مكون آخر أعلى منه. إن المكون الأعلى وحده[أ1] هـو الـذي يُـنقَلُ، وبالتالـي لا يمكن نقل أي مكون تُشْرِفُ عليه عجرة أعلى منه، إلا إذا تم نقل المكون بكامله. في الجملة:

20)- قراء الرواية التاريخية



لا يمكن نقل المركب الاسمي بكامله [الرواية التاريخية] أو بعضا منه؛ أي [الرواية] أو [التاريخية] إلى أي مكان خارج المركب الاسمي [قراء الرواية التاريخية] الذي يحتويه ويشرف عليه*. وكل نقل من هذا القبيل يقود إلى جمل غير نحوية؛ كما يبين ذلك الرسم السابق الذي يمثل للجمل غير النحوية التالية:

20 أ)*- الرواية التاريخية قراء كثيرون

20ب)*- الرواية قراء التاريخية كثيرون

وبالكيفية نفسها، يمكننا انطلاقا من الجملة النحوية:

21)- حضر طلبة السنةِ الرابعةِ

اللجوء إلى قيد أ/أ لتفسير لا نحوية جمل مثل:

21 أ)*- طلبةُ حضر السنة الرابعة

21 ب)- *السنة الرابعة حضر طلبة

ومبدأ أ/أ مبدأ كلي تعرفه جميع الألسن. وفي هذا السياق يذهب روفي *N.Ruwet* إلى أن مبدأ أ/أ أعم وأشمل وأكثر تجريداً من قيود روس التي لا تشكل في نهاية الأمر سوى حالات خاصة لمبدأ أ/أ مؤكداً أن أعمال كاين *Kayne* مثلا بينت فعالية وإجرائية مبدأ أ/أ بشكل يجعل قيود روس مجرد إعادة صياغة للمبدإ العام أ/أ[1].

* - الواقع أن هذا القيد في دلالته العامة لا في إطاره النظري وصياغته الصورية، يذكرنا بالقاعدة المعروفة في النحو العربي التي مفادها لا يمكن الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(1) *N. Ruwet, Théorie syntaxique et Syntaxe du français pp 17-18.*

- **ملحوظة**

ستعرف قيود روس في نهاية الستينيات ومنتصف السبعينيات من القرن العشرين محاولات كثيرة لإعادة صياغتها بشكل أكثر ضبطاً ودقة وشمولية. في إطار النحو المعجمي الوظيفي مثلا، وهو من الاتجاهات البارزة في إطار النماذج التوليدية التي عرفت في منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات، أعيدَ النظر في قيود روس وأصبح يُنْظَرُ إليها على أنها قيود على الربط المكوني والمراقبة المكونية[1].

وفي إطار آخر غير النحو التوليدي، اقترح اللساني سيمون ديك *Simon Dik* صاحب نظرية النحو الوظيفي إعادة صياغة قيود روس على أساس أنها قيود على الربط الموقعي أو على أساس أنها قيود على الموقعة في الموقع م[2].

13-3-3- قيود روس: التحليل والأمثلة

نذكر إجمالا بأشهر قيود روس وهي:

- قيد المركب الاسمي *Complex NP Constraint*.
- *قيد المركب الاسمي المعطوف Coordinate Structure Constraint*.
- *قيد الفاعل الجملي- Sentencial Subject Constraint*.
- *قيد الإضمار التراجعي Pronominalization Constraint Back Ward*.
- *قيد الفرع الأيسر- Left Branch Constraint*.
- قيد الجزيرة المصدرية-(الميمية) *Wh .Island Constraint*.

أ- قيد المركب الاسمي المعقد:

يعد هذا القيد في جوهره صياغة جديدة لما سبق أن طرحه كليما *Klima* حول إمكانية الاستفهام حول المركب الاسمي في بعض الأمثلة واستحالة إجرائه في حالات أخرى. لاحظ كليما *Klima* أنه في الوقت الذي يمكننا أن نقبل جملة من قبيل:

22)- مشروع الاتفاق الذي علمت أن الحكومة قبلته

أي إمكانية إجراء تحويل الموصول انطلاقاً من جملة مماثلة:

---

(1) *A. Fassi Fehri, Linguistique Arabe, forme et interprétation, p 220.*

(2) انظر أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص106 و107 وأحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 81. هامش 23 وص 85 وما بعدها لأمثلة حول قيود روس من وجهة نظر وظيفية.

22ب)- علمت أن الحكومة قبلت مشروع الاتفاق

لا ينطبق التحويل نفسه في حالات أخرى كما يظهر من خلال الفرق بين الجملتين التاليتين:

23)- علمت أن مجلس الحكومة وافق على المشروع الهام

23ب)- *ماذا علمت أن مجلس الحكومة وافق؟

كما أن تحويل الاستفهام لا يقود دائما إلى جمل نحوية. إن إجراء استفهام في الجملة:

24)- علمت أن الحكومة قبلت الأرضية التوافقية

لا يؤدي إلى جملة نحوية كما في تحويل الموصول سابقا:

24ب)- مادا علمت أن الحكومة قبلت؟

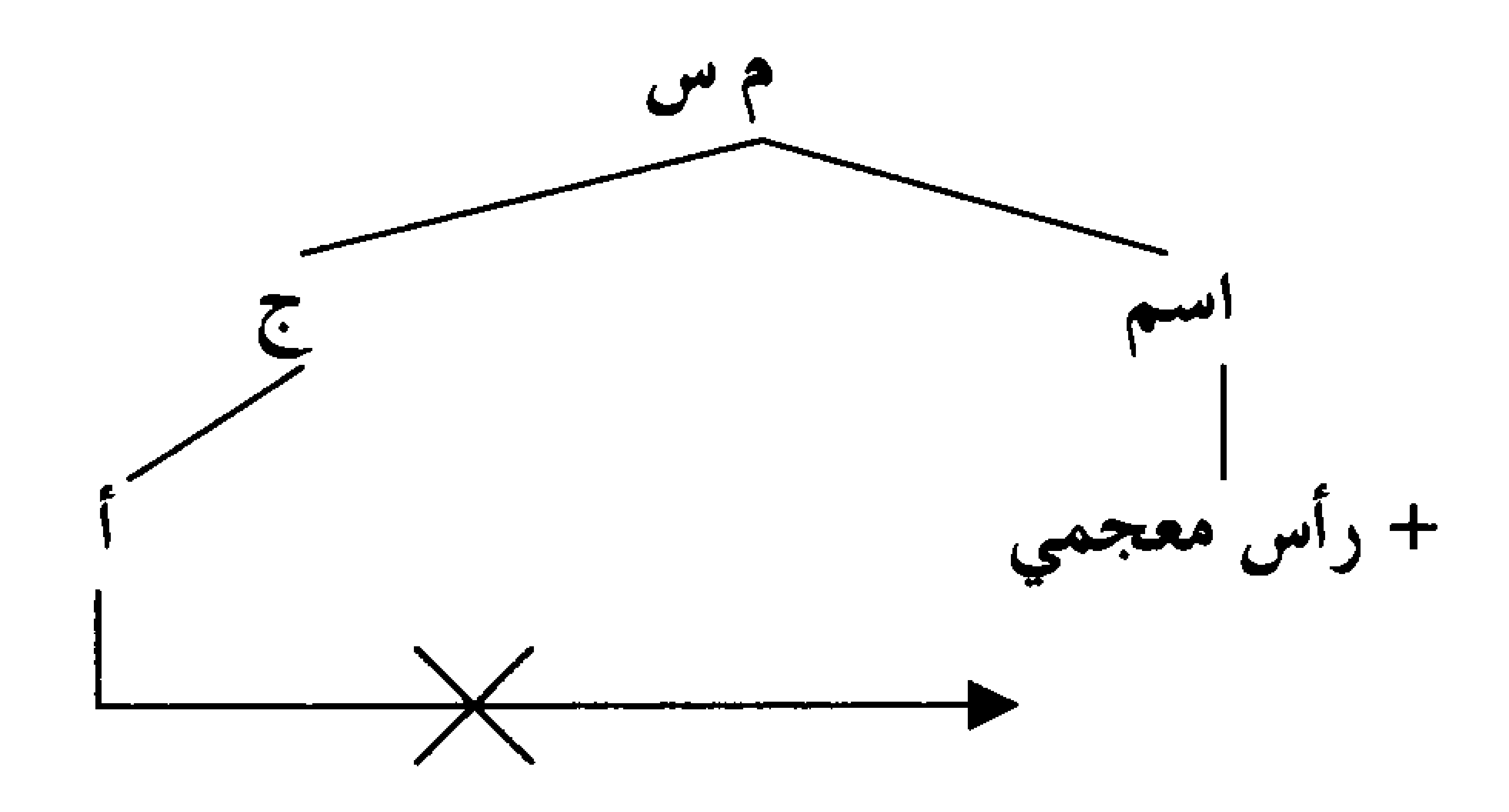
وقد صاغ كليما قيده حول استحالة الاستفهام في مثل هذه الحالات كما يلي:

إن العناصر التي تشرف عليها جملة مُشرَف عليها (يعلوها) من قبل مركب اسمي، لا يمكنها أن تكون موضوع تحويل استفهام أو تحويل موصول[1].

صاغ روس كل هذه الأمور المتعلقة بالمركب الاسمي في مبدإ أعم سماه قيد المركب الاسمي المعقد. ومفاده أنه: **"لا يمكن نقل أي عنصر يوجد داخل ج يشرف عليها م س له رأس معجمي خارج هذا المركب الاسمي"**[2].

ويمثل صوريا لهذا القيد كما يلي:

56)-



تقرأ هذه الخطاطة كما يلي: **"لا يمكن نقل أ خارج ج إذا كان يُشرِفُ عليها مركب اسمي له رأس معجمي"**.

---

(1) *J. Ross, Excepts from Constraints On Variables In Syntax..*

(2) *Ibid, p 178.*

وبموجب هذا القيد يمكن تفسير لانحوية بعض الجمل في اللغة العربية مثل:

27)- * زيدا أظن أن الرجل الذي انتقد انتحر

28)- * أباه أعرف الرجل الذي رأيت البارحة

29)- * المحاضرة حضر الأستاذ الذي ألقى

مقابل نحوبة الجمل التالية:

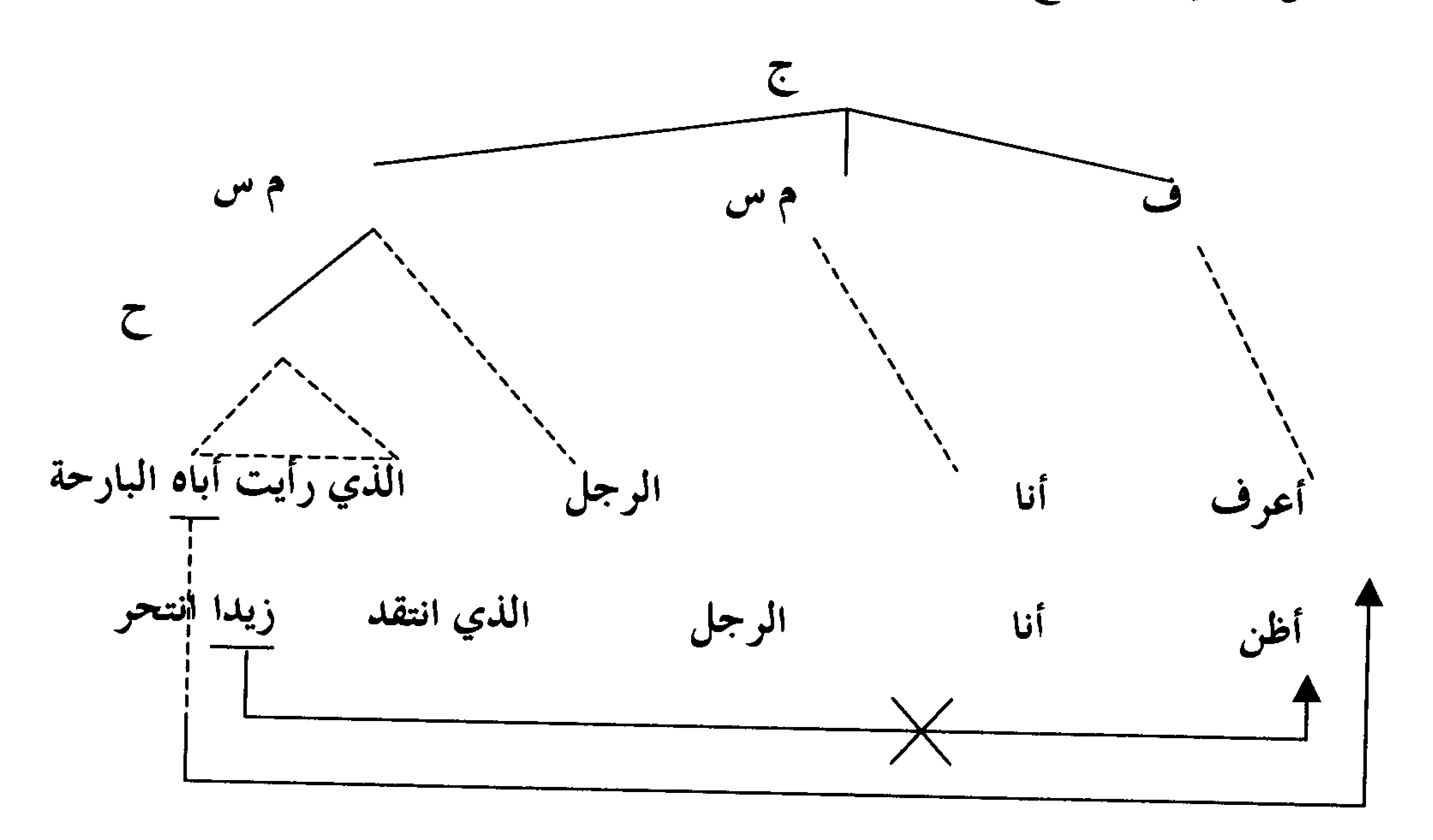
30)- أظن أن الرجل الذي انتقد زيدا انتحر

31)- أعرف الرجل الذي رأيت أباه البارحة

31 ب)- أعرف الرجل الذي رأيت البارحة أباه

32)- حضر الأستاذ الذي ألقى المحاضرة

يمكن تشجير هذا النوع من الجمل كما يلي:



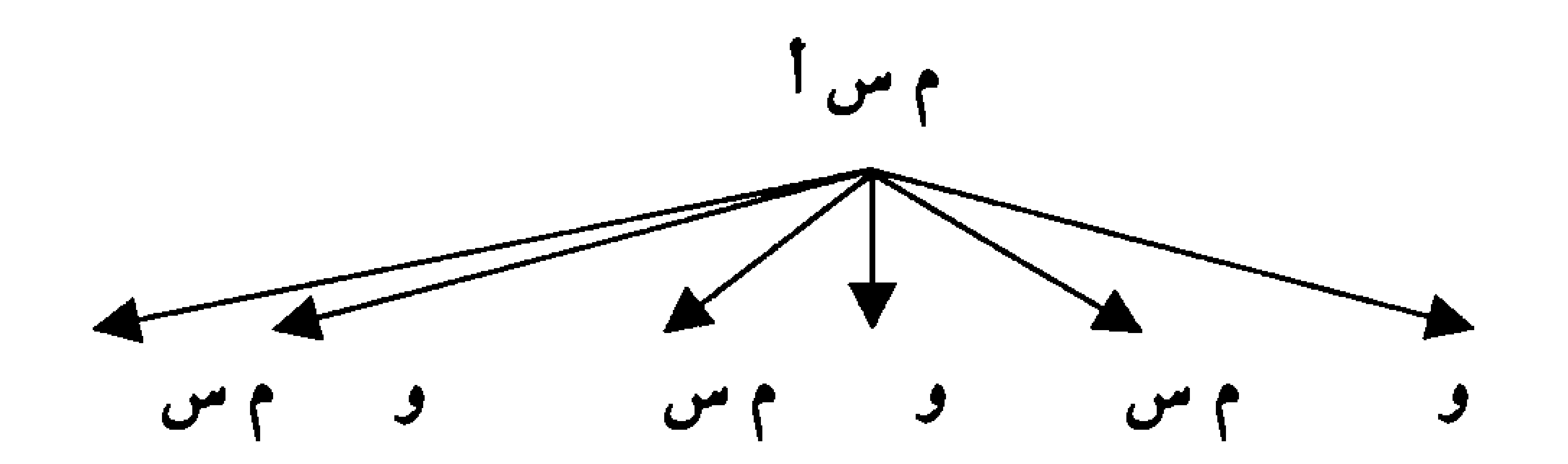
ب- قيد البنية المعطوفة أو قيد المركب الاسمي المعطوف

مفاد هذا القيد أنه في بنية معطوفة لا يمكن لأي اسم معطوف أو اسم يشرف عليه اسم معطوف، أن ينقل خارج هذا المعطوف[1].

ويوضح هذا القيد التشجير التالي:

---

(1) *Ibid, p 181.*



إن المركبات م س غير قابلة للنقل أو التحويل خارج المركب الاسمي أ الأعلى الذي يشرف عليها[1]. في ضوء هذا القيد يمكن تفسير لا نحوية جمل من قبيل:

34ب)- * رواية تاريخية قرأت كتابا علميا و

35ب)- * أي رواية تاريخية قرأت كتابا علميا و؟

36)- * الموسيقى حاتم يحب الكرة و ماجدة تهوى

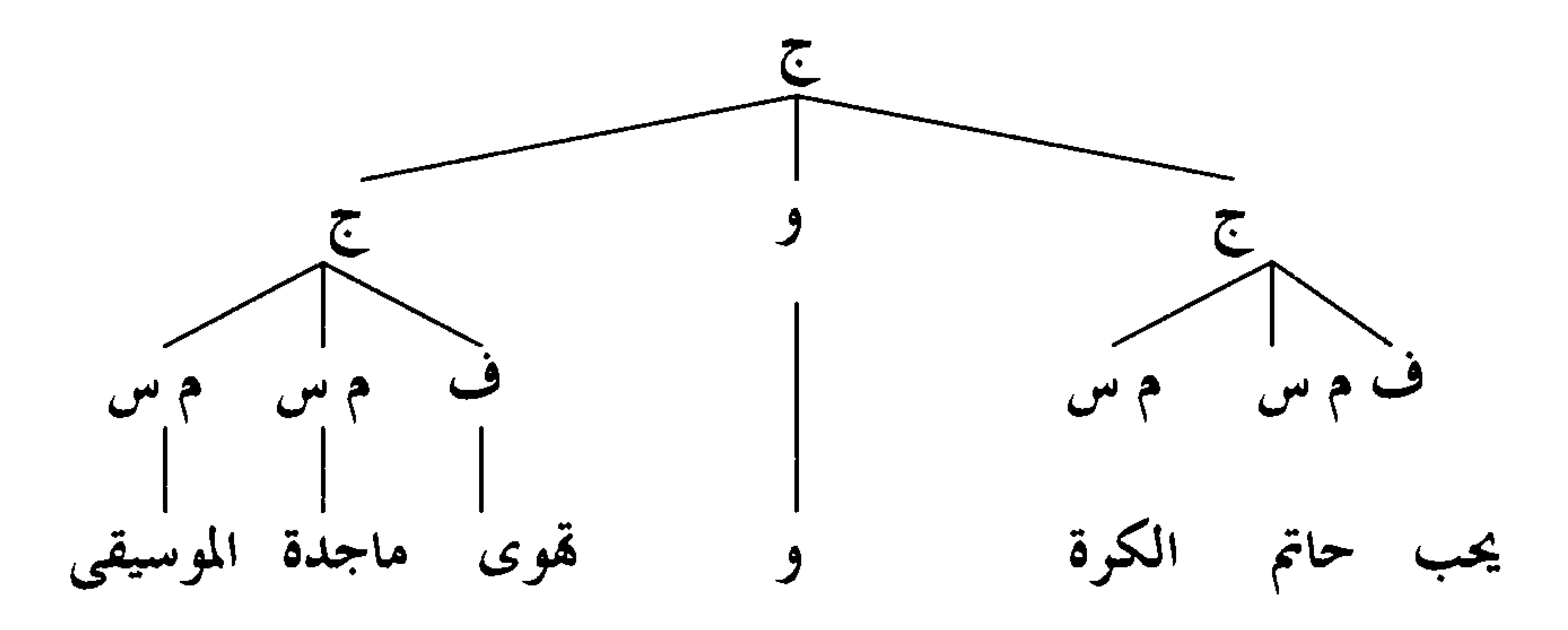
مقابل نحوية نظيراتها ذات البنية المعطوفة العادية:

35)- قرأت كتابا علميا ورواية تاريخية

35ج)- أي رواية تاريخية وكتاب علمي قرأت

36ب)-حاتم يحب الكرة وماجدة تهوى الموسيقى

ويمكن تشجير هذه الجمل كما يلي:



وهذا القيد موجود بكيفية أو بأخرى في جميع اللغات الطبيعية. ويمكن هذا القيد من تفسير لحن الجملتين التاليتين:

(1) يذكرنا هذا القيد في منطوقه بما قاله النحاة العرب بوجوب عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وبين الجار والمجرور وبين الصفة وموصوفها.

38)- * خالدا رأيت هندا و

39)-* عمرو البخيل جاء زيد الكريم و

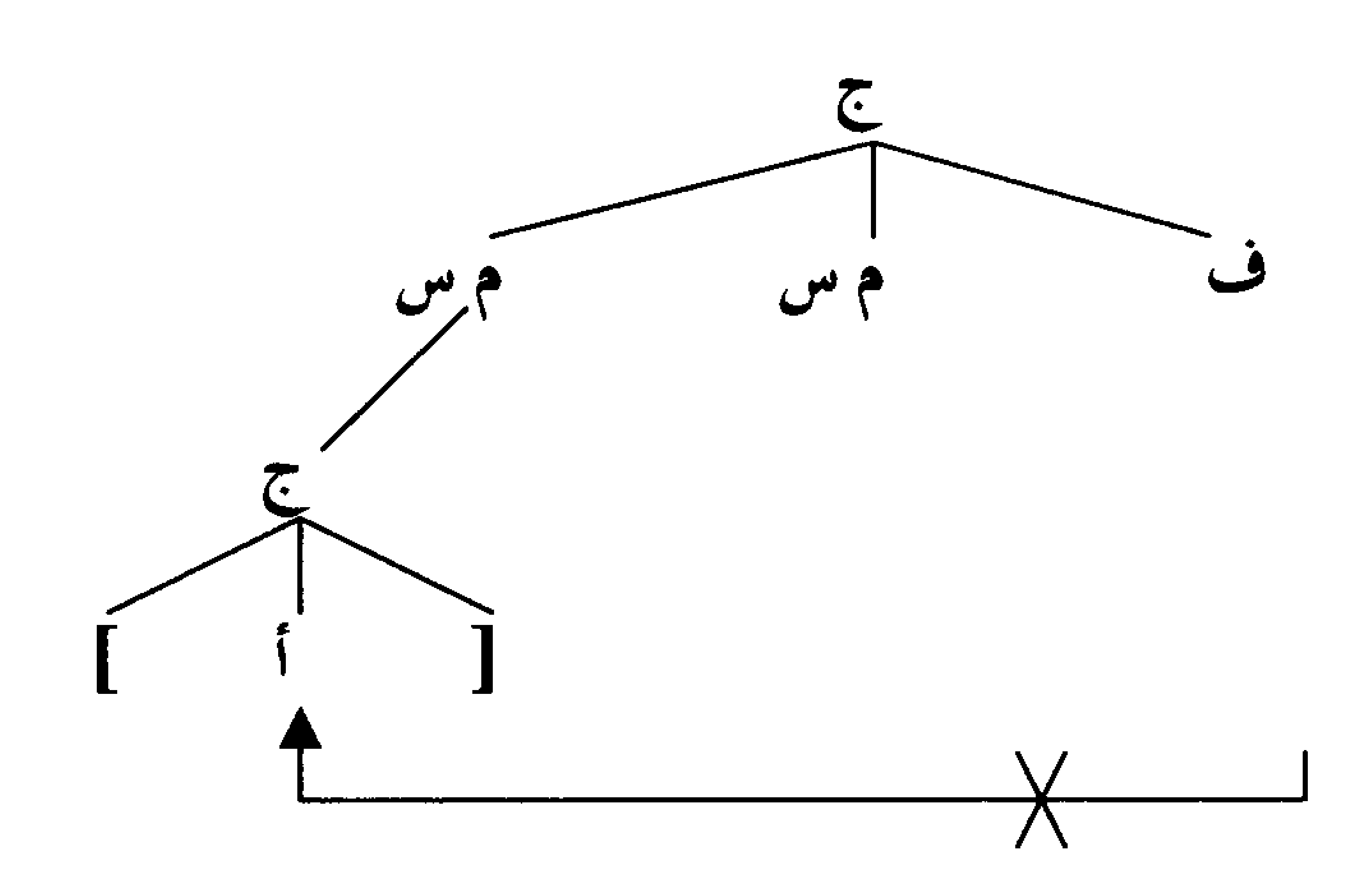
مقابل نظيراتها النحوية:

38ب)- رأيت هندا وخالدا

39ب)- جاء زيد الكريم وعمرو البخيل

ت- قيد الفاعل الجملي

ينص هذا القيد على أن كل عنصر تشرف عليه ج لا يمكن نقله من ج يشرف عليها م س تشرف عليه مباشرة ج أخرى. والفاعل المقصود هنا هو فاعل الجملة كما يوضح ذلك التشجير التالي:



بموجب هذا القيد يمكن تفسير لحن بعض الجمل مثل:

40) - * الرجل جاء الذي أهداني الكتاب

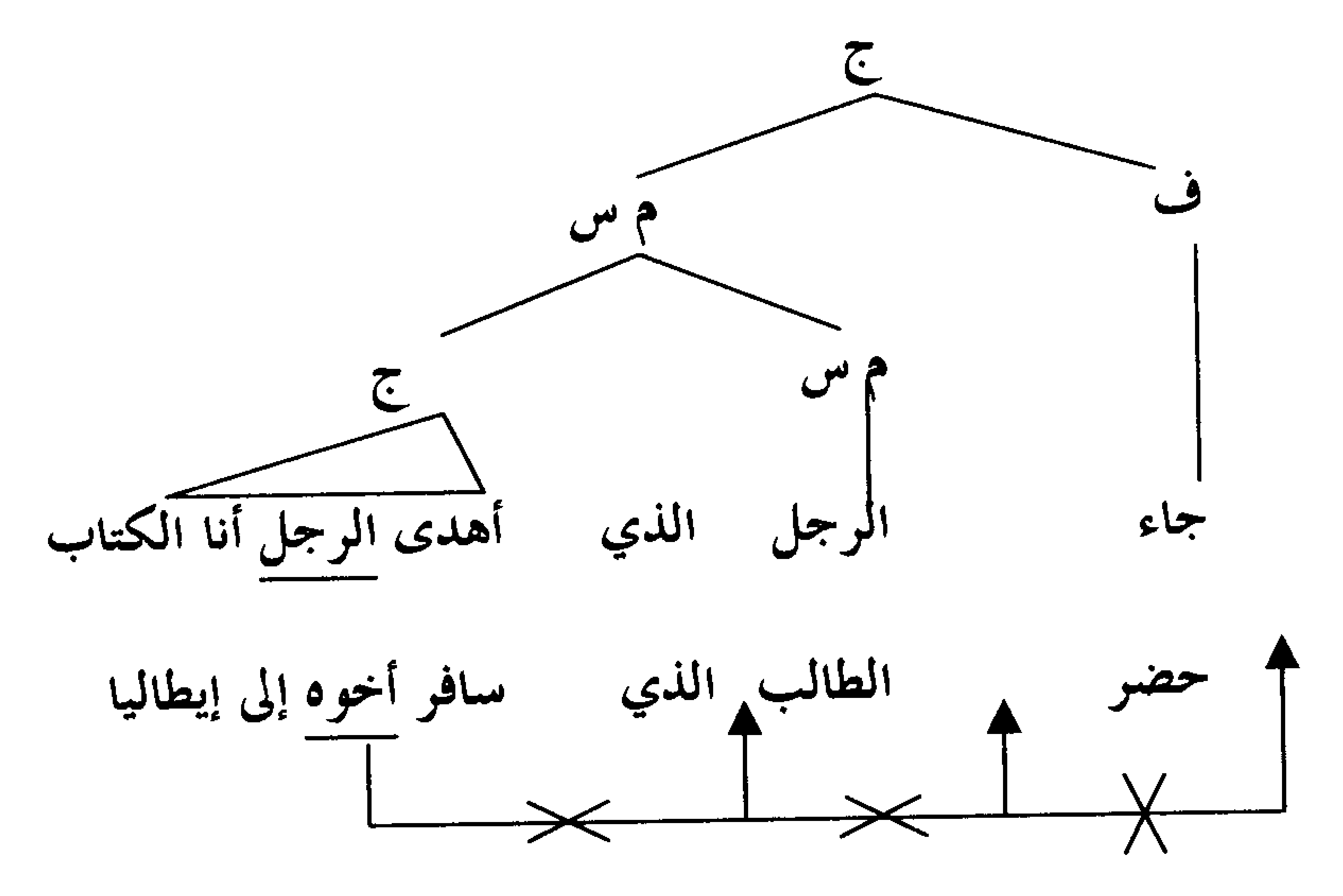
41)- *أخوه عاد الطالب الذي سافر إلى إيطاليا

مقابل الجملتين القائمتين:

42ب)- جاء الرجل الذي أهداني الكتاب

43ب)- حضر الطالب الذي سافر أخوه إلى إيطاليا

ويمكن تشجير الجملتين (42ب) و(43ب) كما يلي:



ج: قيد الفرع الأيسر:

ينص هذا القيد على أنه: "لا يمكن نقل أي مركب اسمي إذا كان هذا المركب الاسمي موجودا إلى يسار مركب اسمي أعلى منه". في ضوء هذا القيد يمكن الجمل غير النحوية التالية:

44)- * المؤلف قرأت كتاب

45)- * زيد انتقد عمرو أبا

مقابل الجملة النحوية التالية:

44ب)- قرأت كتاب المؤلف

45ب)- انتقد عمرو أبا زيد

وتقدم البنية المركبية لهذه الجمل كما يلي:

44 ب)-[قرأت[كتاب المؤلف]]

44ج) - [المؤلف [قرأت كتاب]]

45 ب) – [انتقد عمرو [أبا زيد]]

د- قيد الإضمار التراجعي

مـؤدى هذا القيد أنه "إذا كان ثمة عنصران في علاقة سبق *Précédence*، فإن العنصر الثاني لا يمكنه أن يُضمِر العنصر الأول إلا إذا كان هذا الأخير مُشرَفا عليه من قبل جملة تابعة *Subordonnée* لا تُشرِف على العنصر الثاني".

لنلاحظ الجملة التالية:

46)- سيذهب أحمد1 إذا أحس 1 بتحسن في صحته1-2.

والتأويل السليم لهذه الجملة يقضي أن يتعلق الأمر بنفس المركب الاسمي الفاعل بالنسبة إلى الفعلين" ذهب" و"شعر"، وهو ما يمكن الرمز إليه بالأرقام:

46أ)- أحمد 1سيذهب1 إذا شعر1 بتحسن فيصحته1.

ومقابل هذا هناك الجملة:

46ب)- أحمد1 سيذهب1 إذا شعر2 بتحسن في صحته(2)

أحمد1 سيذهب1 إذا شعر 1بتحسن في صحته(2)

التي لها دلالة مختلفة عن سابقتها بسبب عدم الدقة في الربط بين الضمير وعائده[1].

وواضح أن الأمثلة المتعلقة بقيد الإضمار التراجعي في اللغة العربية قد لا تصدق على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية.

هـ- قيد الجزيرة المصدرية

ويعرف أيضا بقيد الجزيرة الميمية ومفاده: "لا يمكن نقل أي مكون من داخل جزيرة موصولية مصدرية، وهي جملة رأسها إحدى أدوات الاستفهام أو أحد الأسماء الموصولة إلى خارجها".

بموجب هذا القيد يمكن تفسير الفرق الحاصل بين الجملتين اللانحويتين التاليتين:

47)- * زيدا من ضرب؟

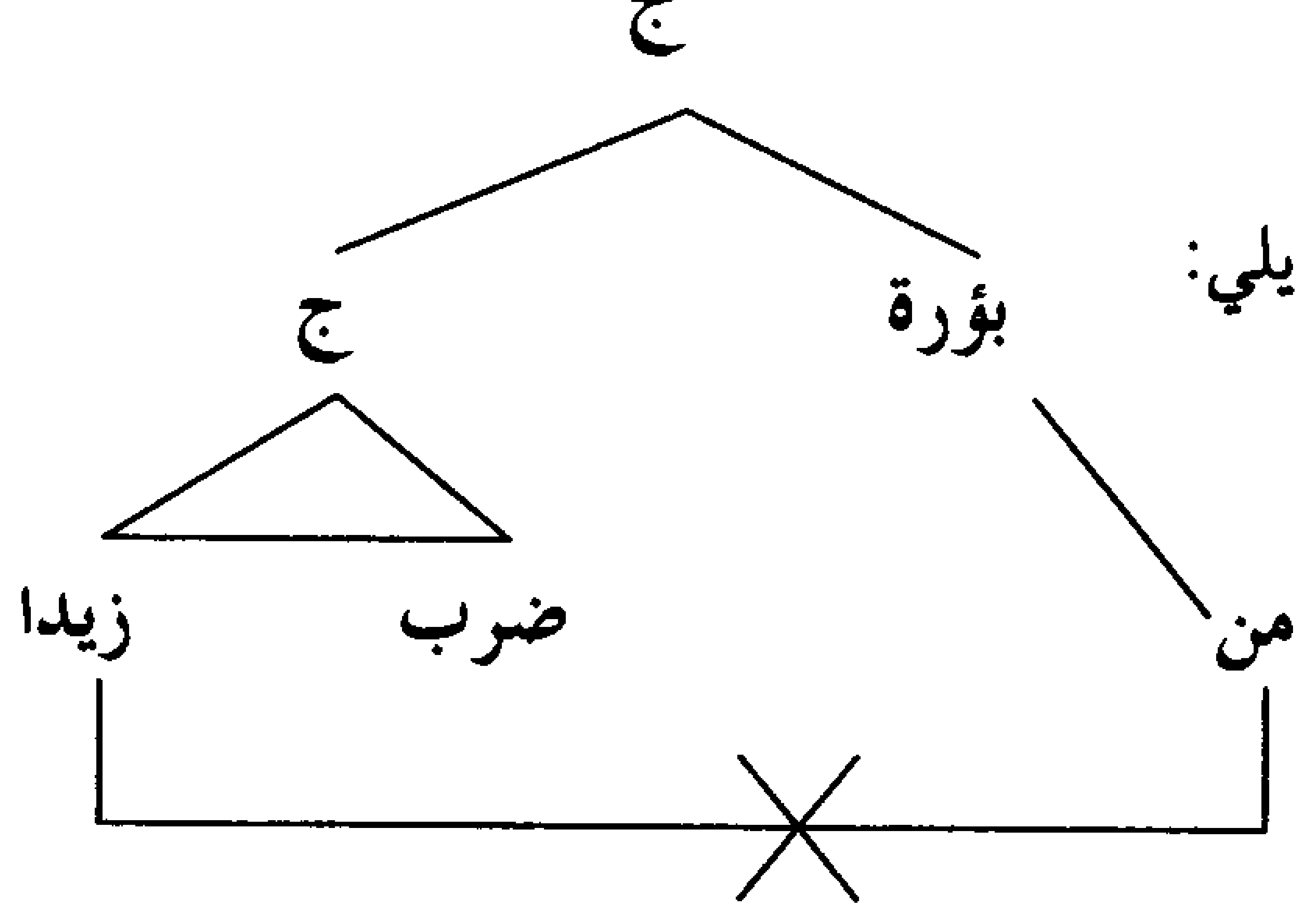
48)- * من رأيت سرق كتابك؟

و الجملتين النحويتين:

47ب)- من ضرب زيداً؟

48ب)- رأيت من سرق كتابك؟

وتصور بنيات مثل هذه الجمل شجرياً كما يلي:



(1) نستحضر هنا القاعدة النحوية في اللغة العربية "لا يعود الضمير على متأخر".

13 -4 - الشروط على التحويلات: تشومسكي 1973

يشكل عمل تشومسكي (*1973*) حول التحويلات منعطفاً جديداً في معالجة المكون التحويلي. وقد بين فيه تشومسكي ضرورة مراجعة كثير من التقسيمات التي سبق وضعها بالنسبة إلى التحويلات. وهكذا أصبحت كل التحويلات تنطبق بشكل سلكي، وكل التحويلات محددة. ويرى تشومسكي أنه لم يعد هناك مبرر للحديث عن تحويلات سلكية وأخرى ما بعد سلكية. فكل التحويلات سلكية. واعتبر تحويل الاستفهام تحويلة سلكية مثل باقي التحويلات التي تعمل بين جملتين متتابعتين كتحويل الفاعل في الجملة المدمجة إلى مفعول الجملة الأعلى كما يتضح من تحليل جملة من قبيل[1]:

49)- [أين [قلت [إن [محمدا أحب [أن [ينشر قصته]]]]]

إن السلكية قيد عام تخضع له كل التحويلات؛ لأنه يتكلف بتنظيم تراتب الجمل وتسلسلها أيا كانت طبيعة التحويلات المطبقة؛ وأيا كان مجال انطباقها، ودون اعتبار للبنى التركيبية التي تشكلها التحويلات. والقول إن كل التحويلات محددة، يعني التخلي عن فكرة تقسيم التحويلات على أساس معيار مجال انطباقها. كما تم التخلي عن شروط التحويلات المتعلقة بتحديد الوصف البنيوي للمؤشرات المركبية التي تجري عليها التحويلات والشروط على التغيير البنيوي؛ أي ما يعتري بنية الجملة من تعديلات متفاوتة الأهمية بعد إعمال أي تحويلة مهما كان نوعها. وتم تعميم القواعد التحويلية. فلا فرق بين أن يكون التحويل متعلقاً بعلاقة بين سابق يكون مركباً اسمياً وبين عائد، سواء أكان هذا العائد ظاهراً بضمير النفس المنعكس أو أثراً لعنصر منقول [عنصر فارغ] إذا كان يفصل بينهما فاعل ظاهر.

13-4-1- قيد التحتية *Subjacence*

وهو قيد عام على التحويلات صاغه تشومسكي يعمم ويوحد مجمل القيود التي وضعها روس على التحويلات. وينص قيد التحتية على أن انطباق التحويلات لا ينبغي أن يتجاوز حدود حاجز المقولة الواحدة. وحدد تشومسكي المقولات الحاجزة في المركب الاسمي والجملة. وقد اعتبر قيد التحتية بمثابة قيد كلي يصدق على كل اللغات أيا كانت طبيعة عملية النقل. إن قيد التحتية يمنع نقل عنصر من داخل الجملة إلى موضع آخر أبعد من الجملة التي تلي موضعه الأصلي.

في بنية شجرية من نوع:

---

(1) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية.

(50

[ب [....] أ [[[

3 2 1

لا يمكن للعنصر أ الموجود في البنية أ أن ينقل إلى البنية ب.

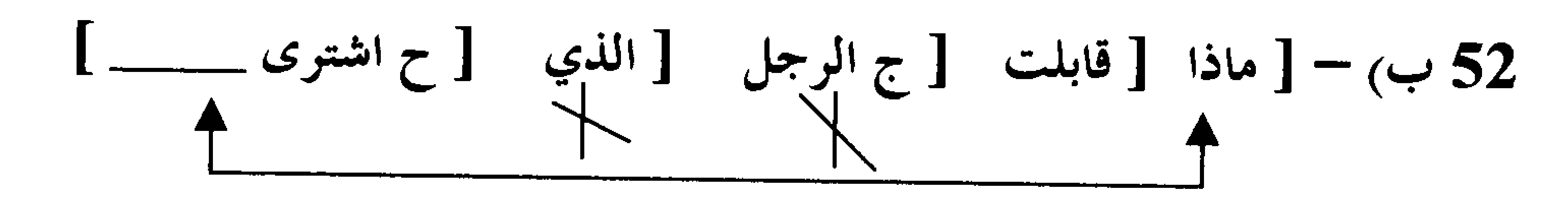
في ضوء هذا القيد، يمكننا أن نفسر لحن الجملة التالية:

51)- *ماذا قابلت الرجل الذي اشترى؟

انطلاقا من الجملة الأصل:

52)- قابلت الرجل الذي اشترى الكتاب.

ويمكن تفسير هدا اللحن كما يلي:



فقد تجاوز العنصر المنقول حدود المقولة الواحدة [م س الرجل+ الموصول]

ويفسر قيد التحتية عدم استقامة الجمل التالية[1]:

53)- *من أزعجني أن يضرب محمد؟

54)- *ماذا أن تقيموا خير لكم

55)- *ماذا أكل محمد التمر و

56)- *ماذا تساءل محمد من جلب الذهب

وللتذكير، فقد فَسَّرَ روس *J. Ross* لحن هذه الجمل في إطار القيود التي كان قد اقترحها في عمله الذي سبقت الإشارة إليه. فمثلاً لحن الجملة (53) يرجع إلى كون الاسم المنقول يخرق قيد فاعل الجملة، بينما تخرق الجملة (54) قيد الفاعل، وتخرق الجملة (55) قيد البنية المعطوفة وأخيرا تخرق الجملة (56) قيد الجزيرة الميمية. أما الآن فإن لحن الجمل (53-54-55-56) يمكن أن يفسر بحسب تشومسكي، في ضوء قيد واحد هو قيد التحتية *subjacence* الذي ينص على أن انطباق التحويلات لا ينبغي أن يتجاوز حدود حاجز المقولة الواحدة.

---

(1) المرجع نفسه، ص 72-73.

13-4-2- قيد الفاعل المخصص *contrainte du sujet spécifié*

مُفادُ هذا القيد أنه لا يمكن نقل عنصر ما عبر حاجز الجملة إذا كان هذا العنصر فاعلا ظاهرا في الجملة التي تحتويه. في الجملتين[1]:

57)- ظن محمد [ــــ يكره زيدا]

57ب)- *ظن زيد [محمد يكره]

58)- شوهد علي [يضرب زيدا]

58ب)- شوهد زيد [علي يضرب]

لا يمكن نقل المركب الاسمي "زيد" من الجملة التي تتضمنه ليصبح فاعلا في الجملتين

- ظن ــ
- شوهد ــــ

نظرا إلى وجود فاعل ظاهر لهذه الجملة وهو محمد.

59)- إن محمد نفسه يكره زيدا

59ب) - ظن زيد محمدا يكره نفسه

60)- وجد خالد محمدا يحابي زيدا

60ب)- وجد خالد محمدا يُحَابِي نفسَه

إن لا نحوية هذه الجملة راجع إلى كون الضمير المنعكس لا يرتبط بعائده مباشرة؛ بل يوجد المركب الاسمي محمد الفاعل الظاهر للجملة.

13 - 5 - قيود إيموندس

في سياق القيود على التحويلات، يذهب إيوندس إلى أن تحديد القيود على التحويلات يجب أن لا تكون تحديدات نوعية وجاهزة، بل ينبغي أن تعكس القيود مبادئ عامة تحدد الإطار الصوري الذي تنطبق فيه القواعد التحويلية[2].

بالنسبة إلى إيموندس سارت الدراسات المتعلقة بالقيود على التحويلات في اتجاهين:

- اتجاه يهدف تحديد نوعية المكونات التي لا يمكن إخراجها عن طريق التحويلات من بعض التمثيلات الشجرية البنيوية. مثل هذه القيود نجدها في عمل روس *(1967)* وتشومسكي *(1973)*.

---

(1) المرجع نفسه، ص 82.

(2) *J.Emonds, Transformations radicales, conservatrices et locales, p 17.*

- اتجاه ثاني يهدف تحديد الشروط الضرورية لانطباق التغييرات البنيوية للتحويلات. وتهدف هذه القيود إلى تحديد نوعية المكونات التي لا يمكن إقحامها في بعض التمثيلات البنيوية[1].

يندرج عمل إيموندس (*1976*) ضمن الاتجاه الثاني. ويفترض إيموندس قيداً عاماً واحداً على كل التحويلات، وهو قيد المحافظة على البنية *contrainte sur la conservation de structure*. ومفاده أن **التحويلات لا ينبغي لها أن تُغيِّرَ شيئاً مما تُولِّده القواعد المركبية.**

وقد أسهمت هذه الأعمال التي قيم بها في الاتجاهين في تقديم تصور شامل ومضبوط عن نوعية القواعد التحويلية والعمليات المرتبطة بها. وهكذا أصبح من الممكن النظر إلى التحويلات من زاويتين:

- ما تشكله التحويلات من مؤشرات مركبية [بنى نحوية تركيبية]؛
- مجال انطباق التحويلات.

بالنسبة إلى الزاوية الأولى، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التحويلات:

- **التحويلات المحلية** *Transformations locales*، وهي التي تنطبق على عنصرين متجاورين في مؤشر مركبي واحد. من هذا النوع تحويلة الإلصاق، وهي عبارة عن عملية إلصاق (إلصاق اسم بحرف أو اسم بفعل أو اسم باسم)؛
- **التحويلات الكبرى** *Transformations majeures* وهي التحويلات التي تنطبق على جمل كبرى مثلما هو الأمر في تحويلات تبادل المواقع بين الفاعل والفعل المساعد في الجمل الاستفهامية في اللغة الإنجليزية؛
- **تحويلات محافظة على البنية** *Transformation conservatrice* وهي السائدة ومنها تحويلة نقل المفعول إلى موقع بداية الجملة ليكون فاعلا كما هو معروف في تحويلة البناء للمجهول.

أما بالنسبة إلى مجال انطباق التحويلات فيمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التحويلات:

- **تحويلات أحادية** وهي التي يكون مجال عملها جملة واحدة. ومن هذا النوع تحويلة الإضمار الانعكاسي *Pronominalisation réflexive* كما في الجملة[2]:

61)- ضرب محمد نفسه

---

(1) *Ibid, p 17.*

(2) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 71.

إن أصل هذه الجملة تحويلياً كما يلي:

62)- ضرب محمد محمدا [حيث محمد =محمد]

وبالمثل فإن جملة مثل:

63)- باع محمد السيارة

يمكنها أن تعرف تحويلا من نوع:

64)- بيعت السيارة

بينما يقود كل تحويل خارج الجملة الواحد إلى جملة غير نحوية. لنتأمل الجملة التالية:

65)- ظن الناس أن محمدا طبيب

إن أي تحويل داخل هاتين الجملتين يُفْضِي إلى جملة غير نحوية:

65ب)- *ظن محمد أن طبيب

وذلك نظرا لوجود جملتين:

- ظن محمد

- محمد طبيب

- **تحويلات تنطبق على جملتين متتاليتين لهما نفس الفاعل كما في الأمثلة التالية:**

66)- أراد محمد أن يَتَبَيَّن [محمد] الأمر

67)- وعد محمد [أن يزورنا] [وفاعل يزور هو محمد كذلك]]

- **تحـويلات غـير محـدودة** ببنية معينة ويُمَثَّلُ لها بتحويل اسم الاستفهام التي بإمكانها أن تنقل الاسمَ المُسْتَفْهَمَ عنه من نهاية الجملة إلى صدارتها رغم وجود أكثر من جملتين متتاليتين:

68)- أين قلت إن زيدا يريد أن يقضي عطلة رأس السنة

69)- [أين قلت [إن محمدا أحب[أن ينشر قصته]]] [1]

13 -6 - نحو توحيد القواعد التحويلية

نأخذ الجملة الاستفهامية التالية:

70)- Who do you think saw John

التي يمكن الحصول عليها انطلاقا من:

71) - You think who saw John

---

[1] مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 72.

بواسطة القاعدة التحويلية التالية:

(X . Wh , Y) — *Structural Description* -الوصف البنوي

(1 , 2, 3)

Structural Changement -التغير البنوي

X ,Wh ,Y => (2 ,1 ,3)

فالقواعد التحويلية التي تسهم في توليد التراكيب الاستفهامية وكذلك تراكيب الاسم الموصول تـنقل العنـصر المصدري (مص) *Wh* إلى صدارة الجملة بواسطة القاعدة قَدِّمْ مص *Front.Wh* وتوجد أيضاً قاعدة تحويلية هي "احذف مص" *Wh delete* كما في الجملة التالية:

72)-the man John saw

التي نجد فيها حذفاً لـ *wh* كما يتضح من البنية الأصل:

73)-the man [whom John saw e]

حاولت الدراسات التوليدية البحث عن المبادئ العامة التي بإمكانها التحكم في تطبيق القواعد التحويلـية، بـصرف النظـر عـن نوعـية التراكـيب المنطـبقة علـيها. ومـن ذلك ما عرف بمبدإ "التغطية[(1)] / الاسترداد" *Recoverbility* / تغطية العطف" الذي ينص على أنه يمكن حذف العنصر فقط، إذا ما تحدد بـصورة كاملـة عـن طـريق مركب يرتبط به بنيوياً يتضمن سماته المعجمية أو إذا كان عنصراً معيناً"[(2)].

لننظر في الجملة التالية:

74) -The man John saw

يـتحدد الموصـول الـمحذوف *who* عن طريق وجود الاسم *the man*. الذي يؤشر للموصول المحذوف. إن أصل الجملة (74) هو:

75)-((The man (who)John saw)

على عكس الجملة:

76)-I wonder John saw

وهـي جملـة غـير نحـوية، لأن المحـذوف لم تـتم تغطيـته بما يحدده أو يعينه، مقابل الجملة (77) النحوية التي احتُرِم فيها مبدأ التغطية:

77)- *I wonder who John* saw

---

(1) *N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p 189 et sv.*

(2) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص149.

يصدق التحليل نفسه على الجملة النحوية:

78)-The man to whom you spook

مقابل نظيرتها اللاحنة:

79)-The man you spoke*

التي حُذِفَ فيها *whom* دون تغطية حرف الجرto.

ومن أمثلة التحويلات دون تغطية للمحذوف التي تقود إلى جمل غير نحوية:

80)- * ماذا أتساءل رأى زيد؟

فأصل هذه الجملة هو:

81)- أتساءل رأى زيد ـــ؟

التي تصبح بعد ذلك:

81ب)- أتساءل ماذا رأى زيد ــ؟

وعندما يستفهم عن المفعول به ويوضع في صدارة الجملة أو يحذف كليا دون أن يترك المنقول أثرا يدل على موضعه الأصلي، فإن الجملة تصبح غير نحوية:

81)- * أتساءل رأى زيد [أ]

ويلعب الموصول والضمير العائد عليه في اللغة العربية دور الاسترداد. فأصل الجملة:

82)- الرجل الذي رآه زيد.

هو:

83)- الرجل الذي [رأى زيد الرجلَ]

84)- الرجل الذي [رآه زيد أث t]

وبدون هذه التغطية نحصل على جمل مثل:

85)- * الرجل الذي رأى زيد

86)- ؟ الرجل رآه زيد

وهي جملة غير نحوية في نظرنا فهي تدل على معنى آخر. ففي (85) يتعين أن يصير المركب الاسمي زيد مفعولا به، وبالتالي يجب أن يكون منصوباً وليس مرفوعاً كما هو الحال هنا، (وفي حالة عدم التقيد بالإعراب التام، لا نعرف بالتحديد من الفاعل ومن المفعول). وبصفة عامة هناك تغيير في الأدوار الدلالية. في (85) الرجل فاعل وزيد مفعول به، بينما يرد المركب الاسمي "الرجل" في (86) مفعولاً به وزيد فاعلاً.

واستعمال الضمير يتطلب بالضرورة الاحتفاظ بما يؤشر لوجود العلاقة بين الاسم المنقول ومكان النقل الأصلي؛ أي بين الضمير وعائده:

87)- كلمتُ الرجلَ

88)-*الرجل الذي كلمت

مقابل الجملتين النحويتين:

89)- الرجل كلمته

90)- الرجل الذي كلمته

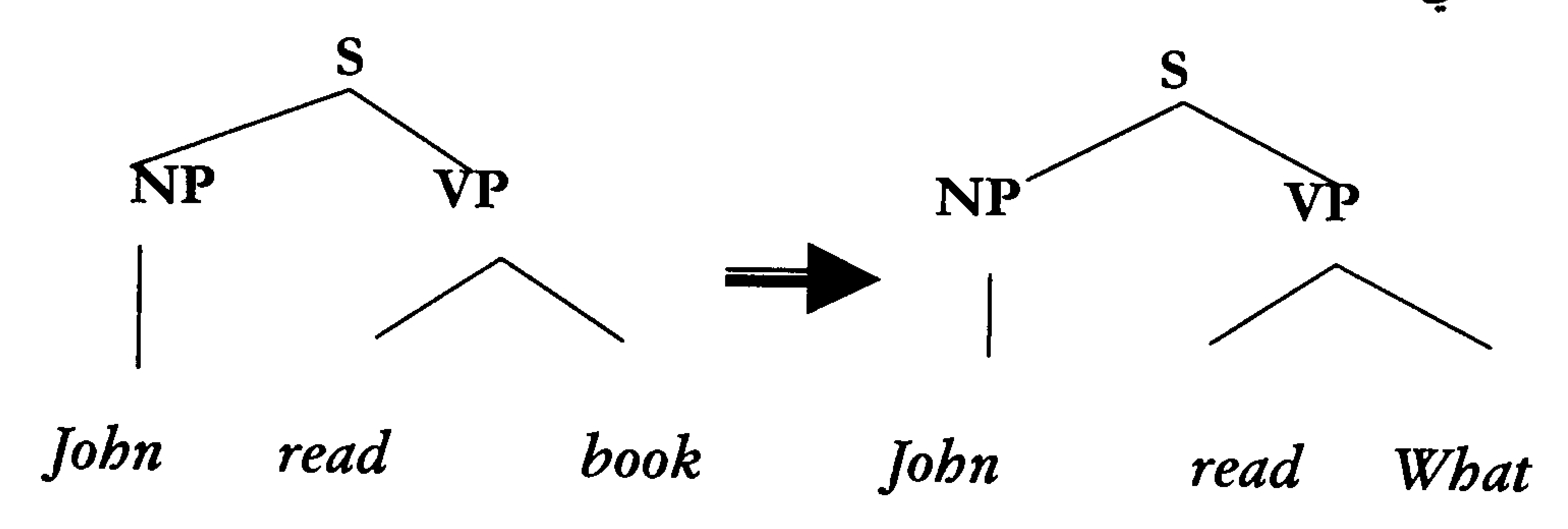
وبصفة عامة تم الأخذ بقاعدتي "قدم *Wh* أحذف *wh*" والتخلي عن قواعد تحويلية قريبة منها أو تمكن مثلها من توليد تراكيب خاصة مثل: قاعدة تكوين الموصول *Rule of relativization* وقاعدة الجملة الاستفهامية *Interrogative Rule*، بالنظر للطابع العام للصنف الأول من القواعد التحويلية (انقل wh) التي يمكنها أن تنطبق على عدد كبير ومتنوع من التراكيب التي تعرف انتقال بعض عناصرها من موقع لآخر. لكن النقل الذي يتم بواسطة ما يعرف بقاعدة النقل *Movement Rule*، أصبح يطرح أكثر من مشكل في غياب ضبط صوري ودقيق لآليات النقل ذاتها. وفي هذا الإطار جاءت فكرة وضع القيود على التحويلات في الأدبيات التوليدية.

لتوضيح التعديلات التي طرأت على المقاربة التحويلية ننظر في الجملتين التاليتين:

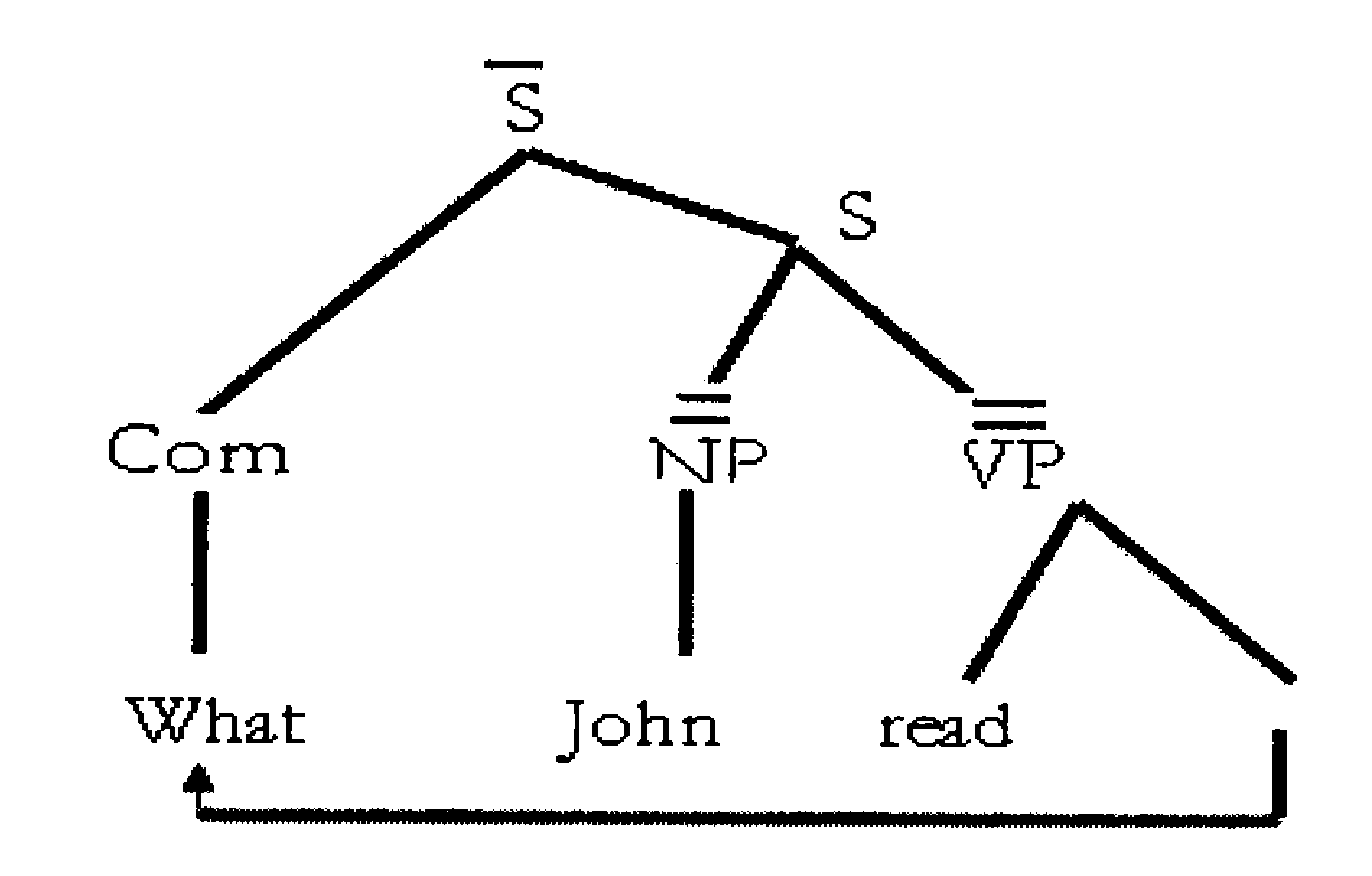
91) -Who did John see?

92) -What John read?

التي يبين تشجيرهما طبيعة التغيير الحاصل بينهما:



أما الآن؛ فأصبح بالإمكان إجراء هذا النوع من التحويلات بواسطة القاعدة التحويلية "قدم *Wh*" على الشكل التالي:

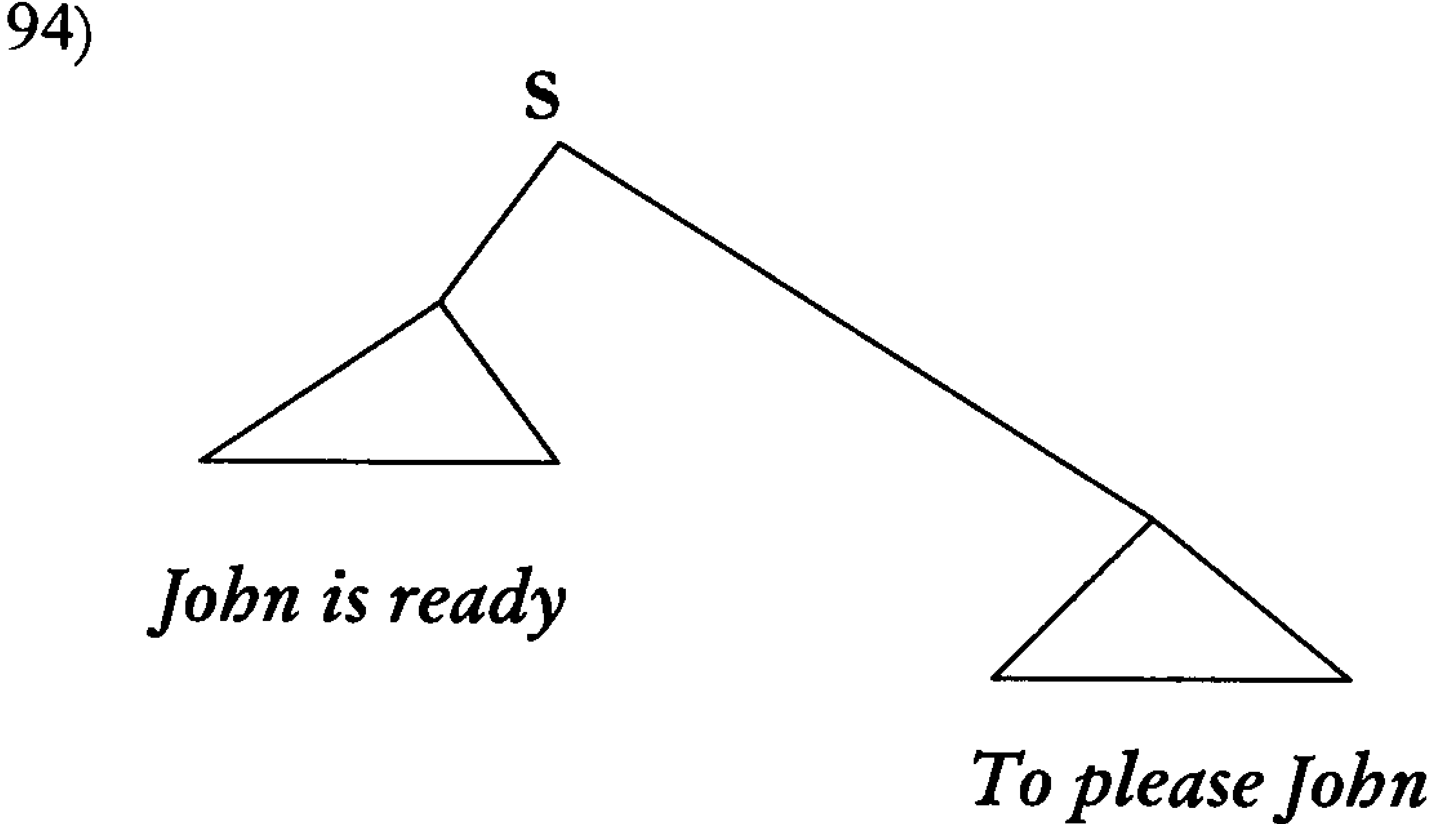


وفي السياق نفسه يمكن تطبيق **تحويلة الإصعاد** *Raising* بكيفية مغايرة لما كان سائدا. فالجملة:

93) - John is easy to please

التي تتوفر على بنية عميقة ذات فعلين هما "*is*" و "*please*" يمكن تشجيرها كالتالي:

94)



إن ثمة اختلافاً واضحاً بين البنية الظاهرة في الجملة(93) وبنيتها العميقة في(94) إذ يلاحظ وجود المركب الاسمي"جون" على رأس الجملة (93)، لكنه في البنية الأصل (94) موجود في جوار الفعل*please* باعتباره مفعولاً له. ولكي نحصل على بنية سطحية سليمة نحتاج إلى عملية "إصعاد المفعول به" ليأخذ موقع الفاعل السطحي. وبالطريقة نفسها، يمكننا كذلك إصعاد الفاعل كما تبين ذلك الجمل التالية:

95) -John seems to be happy

التي نحصل عليها من البنية الأصل التالية:

96) -[seems] [John to be happy]

ليتم بعد ذلك نقل "جون" من مكانه الأصلي إلى موقعه السطحي:

96b)-[[John seems][to be happy]

وتبرير ذلك أن المحمول *be happy* يحتاج إلى فاعل موضوع وتصبح البنية:

96) -Seems John to be happy

ليتمكن المحمول من أخذ فاعله (جون) الذي سيصعد من الموقع الأصل وهو فاعل الفعل *happy*إلى بداية الجملة.

إن مسألة إصعاد الفاعل أو المفعول به لتفسير الاختلافات التي تبدو في سطح بعض البنيات بالقياس لبنياتها العميقة تنطبق أيضا على تحويلة المبني للمجهول التي نجد فيها تقديم المركب الاسمي المفعول به كما يبين التحليل المبسط التالي للجملة 97:

97)-The city was destroyed

التي يمكن أن تسند لها بنية عميقة من قبيل:

98)- the enemy destroyed the city

ثم يتقدم المفعول به "*city*" ليحتل موقع الفاعل السطحي تاركا وراءه فراغا بنيويا يرمز له بأثر t [1]

97b)-the city was destroyed t

لقد أسهمت القيود من جهة، والبحث عن المبادئ العامة من جهة أخرى، في اختصار عدد القواعد التحويلية. وهكذا اختصرت القاعدتان "قدم *wh*" و "احذف *Wh*" في قاعدة واحدة هي: "انقل *Wh*" التي جمعت قواعد تحويلية أخرى وأصبحت تهم جزءاً كبيراً ومتنوعاً من التراكيب.

وبالرغم من اختلاف طبيعة القواعد التحويلية داخل النسق اللغوي نفسه، ومن لغة إلى لغة، وبالنظر إلى اختلاف طبيعة القواعد التحويلية الثلاث (انقل *Wh* وانقل *NP* و "انقل *PP*" المركب الحرفي)؛ فقد تم اختصار التحويلات في قاعدة واحدة لها السمات الصورية نفسها هي قاعدة "انقل ألفا" "*move* α" وحيث إن ألفا مقولة اعتباطية يمكن أن تكون مركبا اسمياً أو أي شيء آخر. وتقضي هذه القاعدة بنقل أي عنصر دون تحديده ودون تحديد المكان الذي سينقل إليه أو المكان الذي ينقل منه[2].

---

(1) يبرر وجود هذه الآثار أن المحمولات الأفعال تختلف من حيث طبيعتها الصارمة والانتقائية. ما يحتاجه هذا المحمول من مكمل ليس بالضرورة ما يحتاجه محمول آخر إن المحمول "جاء" يختلف عن المحمول "وصل" اللذين يختلفان عن المحمول "ضرب" وهي كلها محمولات تختلف عن المحمول "أعطى" وهكذا. لذلك انسجاما مع مبدإ الإسقاط المعجمي فإن هذه الآثار يجب أن يرمز إليها. (ابن رشد المعتمد المرجع نفسه).

(2) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 85.

وترتبط هـذه القاعـدة بوسـيط *paramètre* يحدد اختيار المستوى المناسب الذي ستطبق فيه قاعدة نقل المقولة آ(ألفا) بحسب خصائص كل لغة على حدة.

ويمكن اعتبار بعض مـبادئ نظرية الربط *liage* من القيود الهامة التي أدخلتها هذه النظرية على القـواعد التحويلية للحد من قدرتها الوصفية والزيادة في قوتها التفسيرية. وتندرج هذه المبادئ كما هو معـروف في إطـار الـبحث عـن المـبادئ العامـة التي تتوخى التحكم في العلاقات بين العناصر الإحالية وعـوائدها لـتحديد مدلـولاتها سـياقياً كمـا هـو الأمـر بالنـسبة إلى العناصر الدالة على علاقة التبادل *Reciprocals* (بعضهم بعض) والضمائر الانعكاسية (نفسه) والضمائر العادية.

الفصل الرابع عشر

بنية الجملة في النماذج التوليدية

14 - 1 - بنية الجملة في النماذج التوليدية الأولى

يتطلب تحليل الجملة الوقوف على بعض أساسيات التحليل النحوي ومن ضمنها، تحديد طبيعة الوحدات المُكَوِّنة للجملة، وما يرتبط بها من مقولات ووظائف وأدوار دلالية. وينطلق البناءُ النظري، سواء في الأنحاء القديمة أو في اللسانيات الحديثة بمختلف اتجاهاتها من هذه التحديدات الأولية بدءًا بترتيب الوحدات وتصنيفها في مقولات. وليست الإشكالية التي عرفتها مختلف التصورات اللغوية القديمة والحديثة حول طبيعة أجزاء الكلام ببعيدة عن هذا المسعى.

يمكن القول، بصفة عامة، بأن تحليل الجملة في التحليل اللغوي قديمه وحديثه يسبر وفق سلمية محددة يمكن إجمالها فيما يلي:

- تحديد وضع الوحدات النحوية الأساس من حيث طبيعتها الصرفية والتركيبية والدلالية؛
- ضبط الوظائف النحوية التي تُسنَدُ إلى الوحدات اللسانية، سواء كانت مركبات أو أجزاءَ مركبات داخل الجملة؛
- ضبط مختلف العلاقات القائمة بين الوحدات المكونة للجملة والوقوف على آليات اشتغالها والمبادئ العامة المتحكمة فيها.

يقوم تحديد المقولات في النحو القديم على أساس تصورات مفهومية (دلالية)، بينما يقوم تصور اللسانيات البنيوية و غيرها من الاتجاهات اللسانية على أساس سلمية المكونات وتوزيعها داخل سلسلة الجملة. وتشترك التصورات القديمة والحديثة على حد سواء في كونها اعْتَمَدتْ تصنيفَ هذه الوحدات على ثلاثة معايير:

- معايير دلالية؛
- معايير تركيبية؛
- معايير صرفية.

وقد رأينا في الفصل المتعلق بالفرضية المعجمية وما يرتبط بها من ترميز س خط كيف حدد النحو التوليدي التحويلي المقولات الكبرى (اسم- فعل- حرف) بناءً على معايير صرفية وتركيبية بالأساس، وليس على معايير أخرى.

والمقاربـة التولـيدية التحويلية للجملة ليست إلا استمراراً للتقليد الذي عرفه الدرس اللساني الأميركـي مـنذ بدايـة القـرن العـشرين مـع إدوار سابير *Edwar Sapir* وليونارد بلومفيلد *Leonard Bloomfield*. فمـن المعـروف أن بلومفيلد هو من وضع الأسس النظرية العامة لما عرف بالتوزيعية. وقد تم تطوير هذا التصور العام المقترح من بلومفيلد في إطار ما يعرف بالتحليل للمكونات المباشرة على يد مجموعة من الدارسين، أمثال هوكيت وبلوخ وتاجر وويلس *Wells* ونيدا *Nida* وهاريس *Harris*.

ومعـه وصـلت النظـرية التوزيعـية إلى قمتها العلمية من خلال تطعيمها برؤية تصورية جديدة تتمـثل في دعـم التحلـيل اللـساني بتقنـيات صـورية دقيقة ومضبوطة تقصي كل اعتبار دلالي سواء في تحديد الفئات المقولية أو في التحليل اللساني للجملة.

وهكذا تميز النحو التوليدي التحويلي منذ انطلاقته باهتمامه البالغ بدراسة الجملة، جاعلاً منها المحـور الأساسـي لتحلـيله التركيبي. كما عرف التحليل التوليدي للجملة تغييرات نظرية ومنهجية هامة واكـبت تطور النماذج التوليدية ذاتها، سواء في تصور البنية العامة للجملة، أو في تصور مختلف العلائق البنيوية بين مكوناتها.

14-1-1 - بنية الجملة في البنيات التركيبية

في الـنموذج التولـيدي الأول *(1957)*، اعتـبرت الجملة بنية مركبية بسيطة موروثة في أسسها النظـرية والمنهجـية عـن التحليل البنيوي التوزيعي في إطار ما يعرف بالنموذج المركبي أو نحو المركبات. وهكـذا تم اقـتراح قـواعد إعـادة كـتابة مـستقلة عـن السياق تدمج بعض المنطلقات المنهجية الأساسية المعروفة في التحليل للمكونات المباشرة على نحو ما نجد في القواعد التالية:

1- ج ⟵ ف + م س + م س

2- ف ⟵ ضرب

3- م س ⟵ معرف + س

4- معرف ⟵ ال

5- س ⟵ {ولد كرة}

ومـع تقدم البحث اللساني التوليدي في مجال تحليل الجملة، طرح هذا النوع من القواعد عدداً من المشاكل، أبرزها إمكانية توليد جمل لاحنة على غرار الجملة التالية:

6)- ضربت الشجرة الكرة

التي يمكن تفسير انحرافها الدلالي وليس التركيبي بسبب غياب القيود على توارد *Contraints de co- ocurrence* وحدات الجملة؛ أي ما تتطلبه مكونات الجملة من وحدات تليها أو تسبقها.

وقد حاول نموذج مظاهر النظرية التركيبية حل هذا الإشكال باقتراح شيئين جديدين:

أولا: فصل المعجم *lexique* عن التركيب، وتحديداً عن القواعد المقولية؛

ثانياً: تطعيم القواعد المقولية بجملة من الآليات التفريعية المتعلقة بطبيعة الانتقاء التركيبي والدلالي العام للمقولات التي تتضمنها القواعد المقولية.

14-1-2- مشكل الملء المعجمي

بالنسبة إلى المسألة الأولى عرضنا في الفصل المتعلق بالفرضية المعجمية بعض مُلابسات فصل المعجم عن القواعد المقولية من جهة، والترابط القائم بينهما من جهة ثانية، إذ أصبح المعجم بدءاً من النموذج المعيار يقدم جملة من المعلومات الصوتية والدلالية عن الوحدات المعجمية التي يجب أن تُسْقَطَ في التمثيل التركيبي. واتضح في النماذج اللاحقة أن من شأن هذه المعلومات المعجمية أن تُغْنِيَ جزئياً أو كُلياً عن القواعد المركبية.

أما بالنسبة إلى المسألة الثانية فقد تم تطعيم القواعد المقولية في نموذج (*1965*) بجملة من الآليات القادرة على خلق نوع من الانسجام والتوافق التركيبي والدلالي بين المقولات المعجمية المكونة للجملة حتى لا تؤدي القواعد إلى توليد جمل لاحنة. وفي هذا السياق اقترح تشومسكي ما يُعْرَفُ بقواعد التفريع المقولي، وهي نوع من قواعد إعادة الكتابة تنطبق على الرموز المركبة؛ أي المقولات المعجمية ذات الخصائص والسمات الصوتية والمعجمية والتركيبية. وللتذكير[1] فالقواعد المقولية الفرعية نوعان:

- قواعد خاضعة للسياق؛
- قواعد مستقلة عن السياق.

تقوم القواعد الأولى بربط وحدة معجمية بمادة *matrice* من الخصائص المميزة لها. وقد قدم النموذج المعيار مثالاً لهذا النوع من القواعد بالنسبة إلى مقولة "الاسم" كما يلي:

- اسم ⟵ ر.م (رمز مركب)

ر.م ⟵ [+ عام] + [+ إنسان]

---

(1) راجع التفاصيل في الفصل السابع.

بينما تقوم القواعد المقولية الفرعية الخاضعة للسياق بتحليل مقولة معينة إلى رمز مركب على أساس الإطار الموقعي الذي يمكن أن تظهر فيه هذه المقولة. والقواعد المقولية الفرعية الخاضعة للسياق بدورها نوعان:

- قواعد مقولية فرعية صارمة *Règles de sous catégorisation strictes*
- قواعد مقولية فرعية انتقائية *R. de sous catégorisation séléctionnelles*

تقوم الأولى بتفريع المقولة على أساس الموقع العام الذي تتطلبه المقولة.

فالفعل "أكل" كأي فعل آخر في اللغة العربية يمكن أن تكون له القاعدة التالية:

7)- أكل ← / ـــ م س + (م س)

أي أن الفعل "أكل" يتطلب مركبين اسميين يكون أحدهما "فاعلاً" والثاني "مفعولا به".

أما القواعد الانتقائية فإنها تُحَلِّلُ مقولةً معينةً على أساس الخصائص التركيبية والدلالية للمواقع التي يمكن أن تظهر فيها هذه المقولة. وبهذه الكيفية يمكن التمييز بين الخصائص الانتقائية للفعل "أكل" في الجملتين التاليتين:

8)- أكل الولد تفاحة

9)- أكل الحمار البرسيم

10) – أكل الدهر عليه وشرب

فالفعل "أكل" في الجملة (8) ينتقي فاعلا له السمتان: [+ عاقل] و [- بالغ]

وينتقي مفعولا به له السمتان: [- حي] و[+ قابل للأكل] وله المدخل التالي:

- أكل ← [+ عاقل] + [- بالغ] ـــ [- حي] [+ قابل للأكل].

أما "أكل" في الجملة (9)، فله سمات أخرى مثل:

- أكل ← [- عاقل] ـــ [-أكل]

وأخيرا فإن أكل في (10) يمكن أن يكون له السمات التالية:

- أكل ← [+ زمن مطلق]

فالقاعدة الصارمة [المقولية العامة] (7) هي نفسها بالنسبة إلى الفعل "أكل" في الجمل (8-9-10)، والفرق بين "أكل" في هذه الجمل فرق في السياق الذي سيُدْرَجُ فيه الفعل، أو بتعبير أدق السمات الدلالية الخاصة بالسياق الذي سيوجد فيه الفعل "أكل".

وفي المثالين (11) و (12) توضيح لما يحتاجه الفعلان "قرأ" و"ظن" من سمات دلالة خاصة بالسياق الذي يمكن أن يردا فيه:

11)- قرأ ← [م س ــــــ م س] [+ إنسان]

12)- ظن ← [ــــــ م س + ــــــ م س]

[ــــــ م س+ ــــ أن ج] [+إنسان]

والواقـع أن هـذه الآليات رغم ما صاحبها من تساؤلات حول طبيعة هذه السمات الانتقائية وهـل هـي تركيبية أم دلالية، أسهمت إلى جانب فصل المعجم عن القواعد المركبية في حل مشكل المَلْءِ المعجمـي، *Insertion lexicale* وهـو مـا يعني تجاوز النقص الوارد في نموذج البنيات التركيبية المتمثل في توليد جمل لا حنة مثل:

13)- ظن القرد أن يقرأ

14)- قرأ الفيل الجريدة.

فالـسمة الانتقائـية للفعلـين "ظـن" و"قرأ" (فاعلهما يحمل سمة [+إنسان]) من شأنها حصر توليد الجملتين المنحرفتين دلاليا (13-14) وتفسير أسباب ذلك.

14-1-3 – تمثيل جديد

ومـع نظرية س خط سمح الترميز الجديد بإدخال بعض التعديلات الشكلية على تصور البنية العامـة للمـركبات الفعلـية والاسمية والوصفية وغيرها. وأصبحت القواعد المركبية المحددة لبنية الجملة طبقاً لمبادئ س خط على النحو التالي:

16) ج ⟵ $\bar{\bar{ف}}$ $\bar{\bar{س}}$

وللتذكير فإن البنية العامة لنظرية س خط كما مر بنا هي كالتالي:

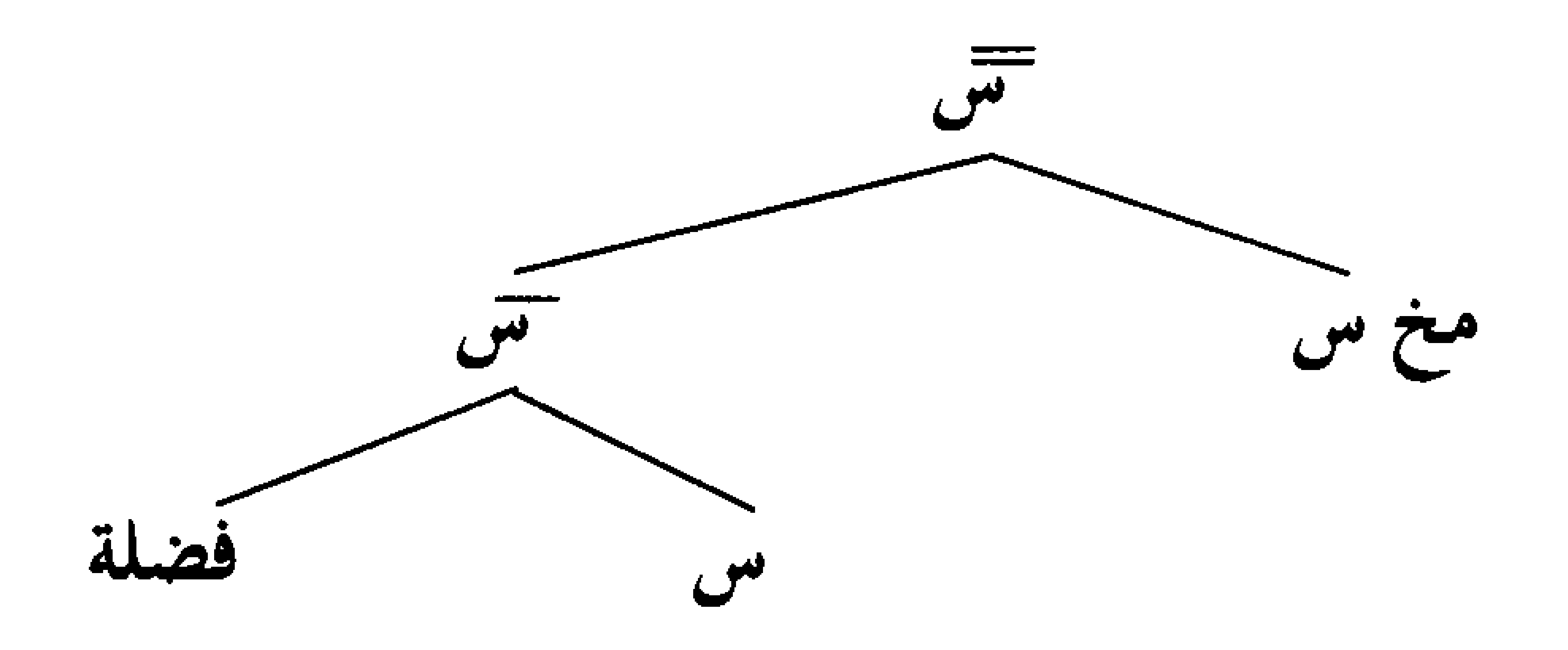
17) $\bar{\bar{س}}$ ⟵ مخ $\bar{س}$ $\bar{س}$

18) $\bar{س}$ ⟵ س تكملة

19) س ⟵

ويمكن رسم هذه القواعد كما يلي:

(20



14 -2 - فرضية المصدري

في بداية السبعينيات اقترحت بريزنان *Bresnan*[1] تحليلاً جديدا يقضي بدمج عنصر جديد في بنية الجملة هو المصدري *Complimentizer* [يرمز إليه ب.*Comp*] ويُدْمَجُ المصدري *Comp* مباشرة في الأساس التركيبي للجملة وليس عن طريق قاعدة تحويلية. فالمصدريات في نظر بريزنان ليست عناصر فارغة لا تتوافر على محتوى دلالي أو أي وظيفة تركيبية دالة كما يقول بذلك تشومسكي الذي يعتبر المصدريَّ عنصراً مجرداً وضرورياً في كل جملة دون أن تكون له في حد ذاته خصائص دلالية. إن دلالة المصدري ووظيفته داخل الجملة في نظر تشومسكي مرتبطتان بالبناء التركيبي للجملة ككل[2].

وللمصدريات قيمتان: +مصدري [Wh+] و - مصدري [Wh-]

تُسْنَدُ الأولى للجمل الاستفهامية مع الأفعال التي تحتاج إلى جمل تكون مصدرة بالعنصر*that* أو ما يماثله (الفعل *Wonder*)، بينما تسند القيمة الثانية [Wh-] لكل جملة إخبارية كما هو الحال مع الفعلين (ظن/ اعتقد) *believe* و(أراد) *want*. وقد تجتمع القيمتان معاً في جمل ذات محمولات من قبيل الفعلين: *know*(عرف) *find* (وجد).

وتضم المصدريات في اللغتين الفرنسية والإنجليزية المقولات نفسها تقريباً أبرزها:

- بالنسبة إلى اللغة الإنجليزية

Who/ what/ whome/ which/ that/ for

- بالنسبة إلى اللغة الفرنسية: *laquelle qui/ que/ quoi/ lequel,*

(من هنا جاء اختصار المصدريات بالحرفين اللاتيني *Wh*).

وبإدماج المصدري في البنية المركبية الأساس أصبحت بنية الجملة كالتالي:

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص112. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى مازن الوعر، قضايا في علم اللسانيات الحديث، ص 262.

(2) *N. Chomsky, On Wh movement 1977.*

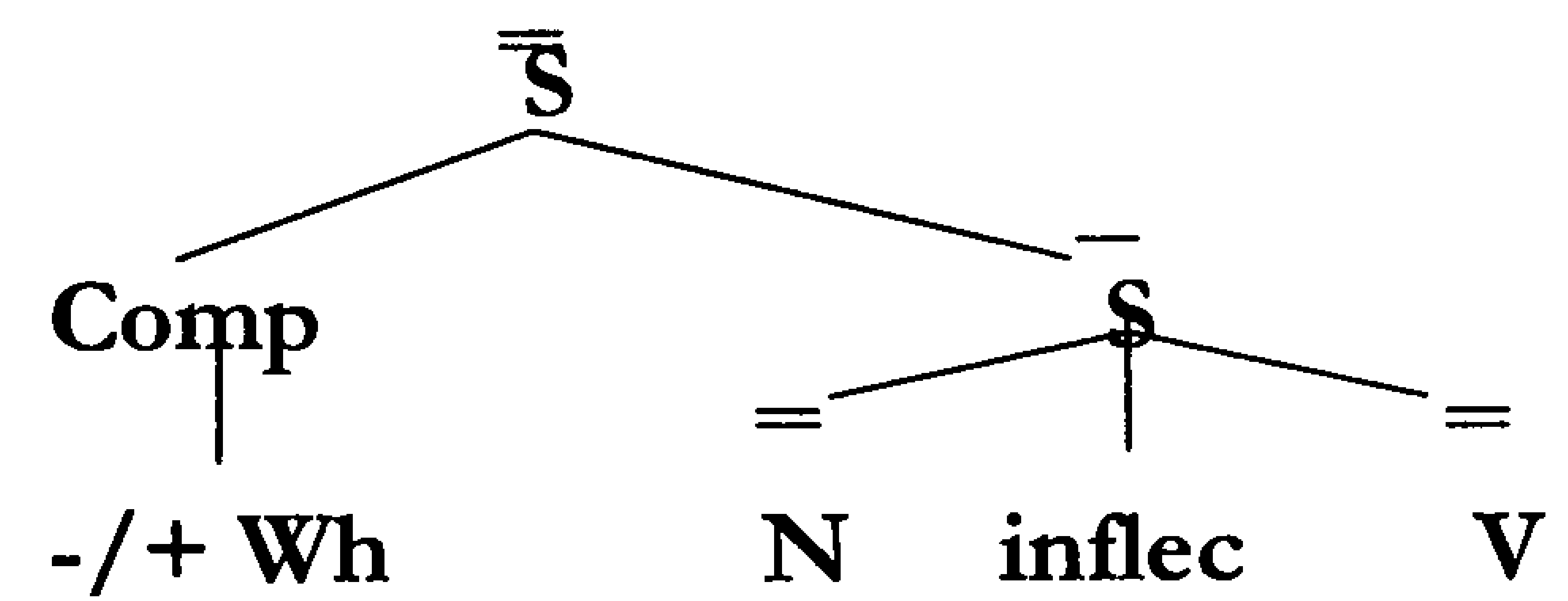
$$21)\text{-}\ \bar{\bar{S}} \longrightarrow Comp + \bar{S}$$

$$22)\ -\ Comp \longrightarrow \underline{+}\ Wh$$

$$23)\ -\ \bar{S} \longrightarrow \bar{\bar{N}}\ Inflec\ \bar{\bar{V}}$$

التي يمكن تمثيل تشجيرها كما يلي:

(24

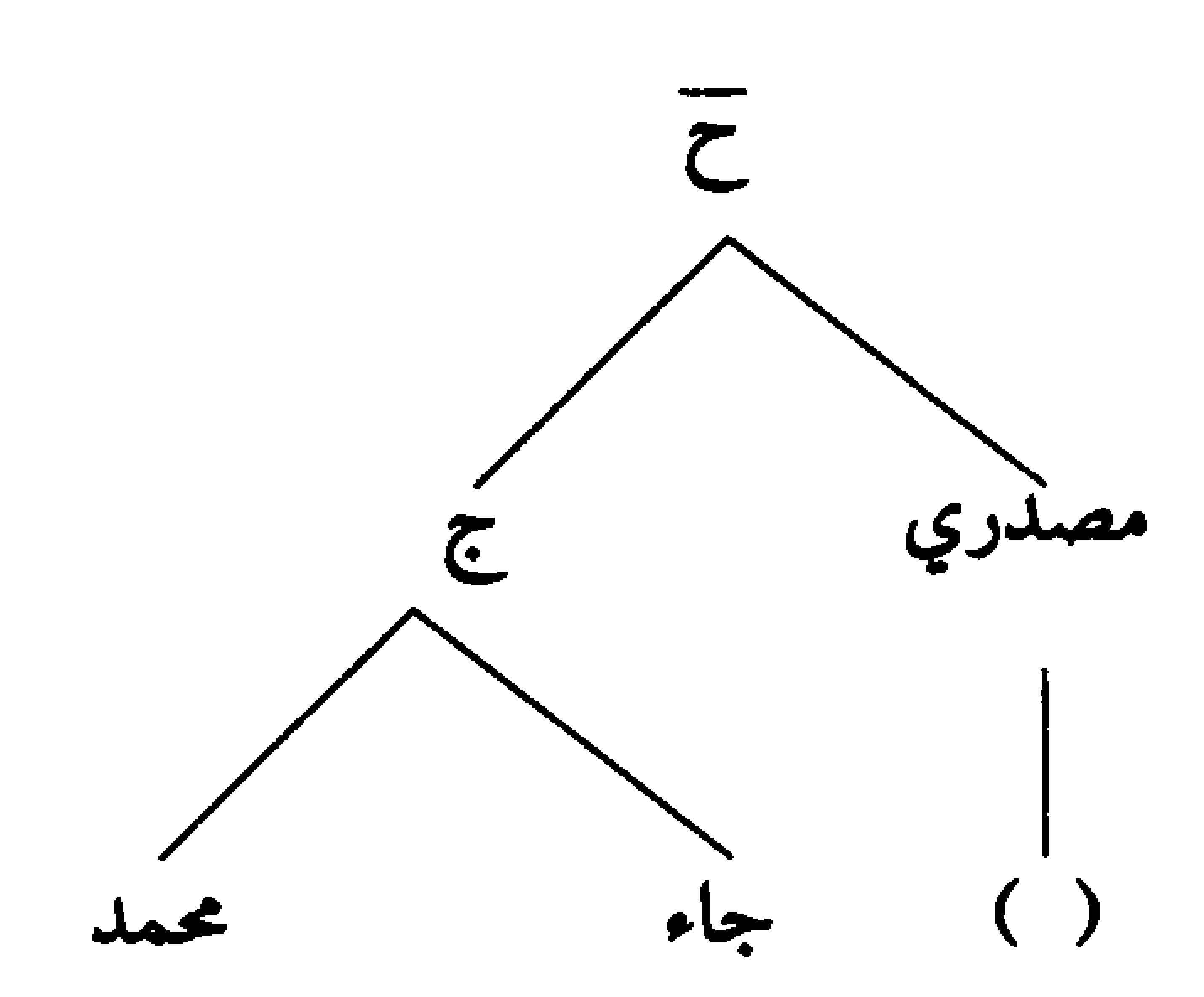


حيث تسمح القواعد (21-22-23) بتمييز أربعة أنواع من الجمل وهي:

- الجملة الخبرية *la Phrase déclarative مثل:*

25) – جاء محمد

ولها التشجير التالي:

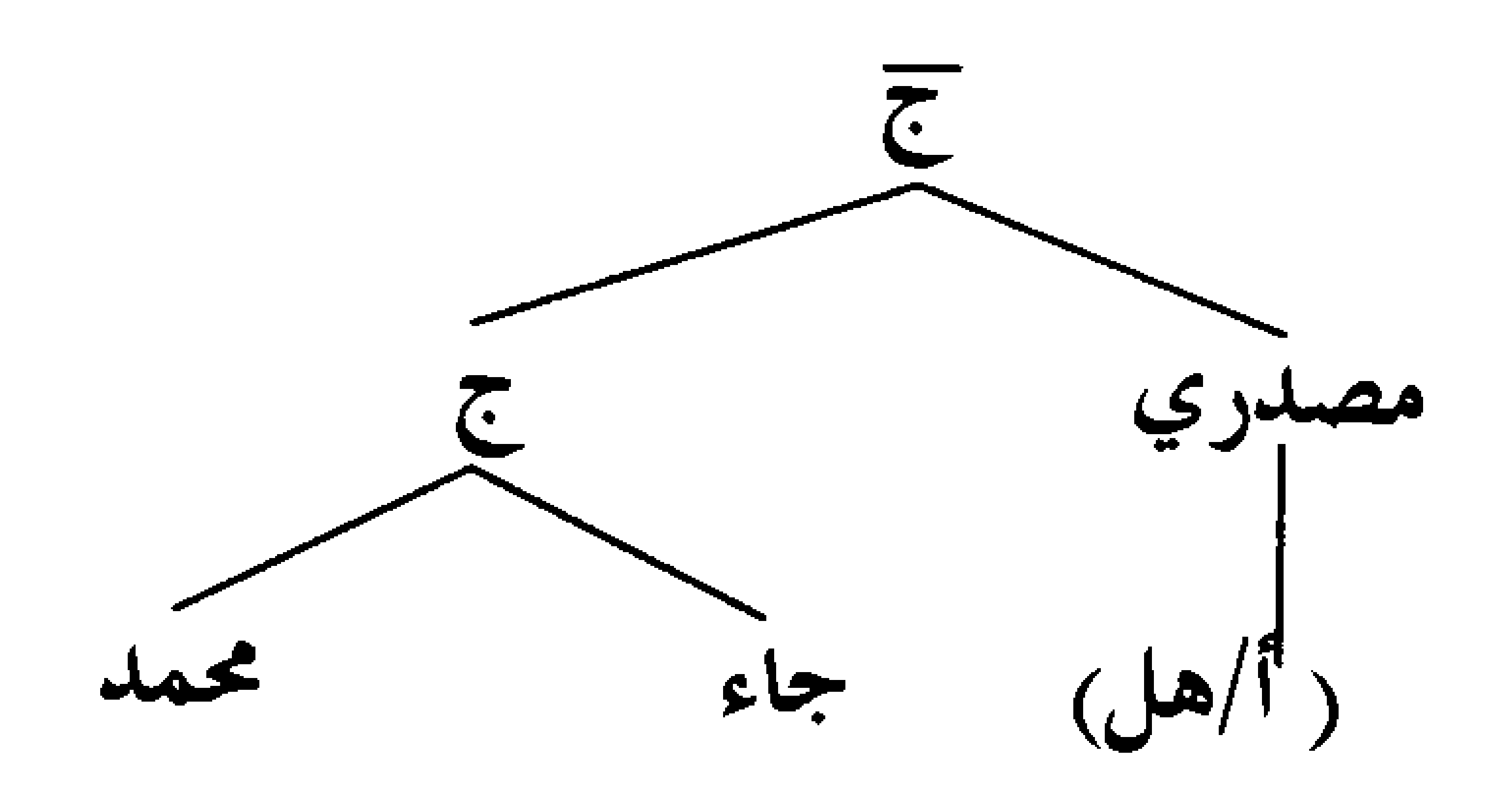


والمصدري في الجملة الخبرية ضمني وليس له أي تحقق صوتي في سطح الجملة (انظر الرسم).

- الجملة الاستفهامية المباشرة *Phrase interrogative directe*:

26)- هل جاء محمد

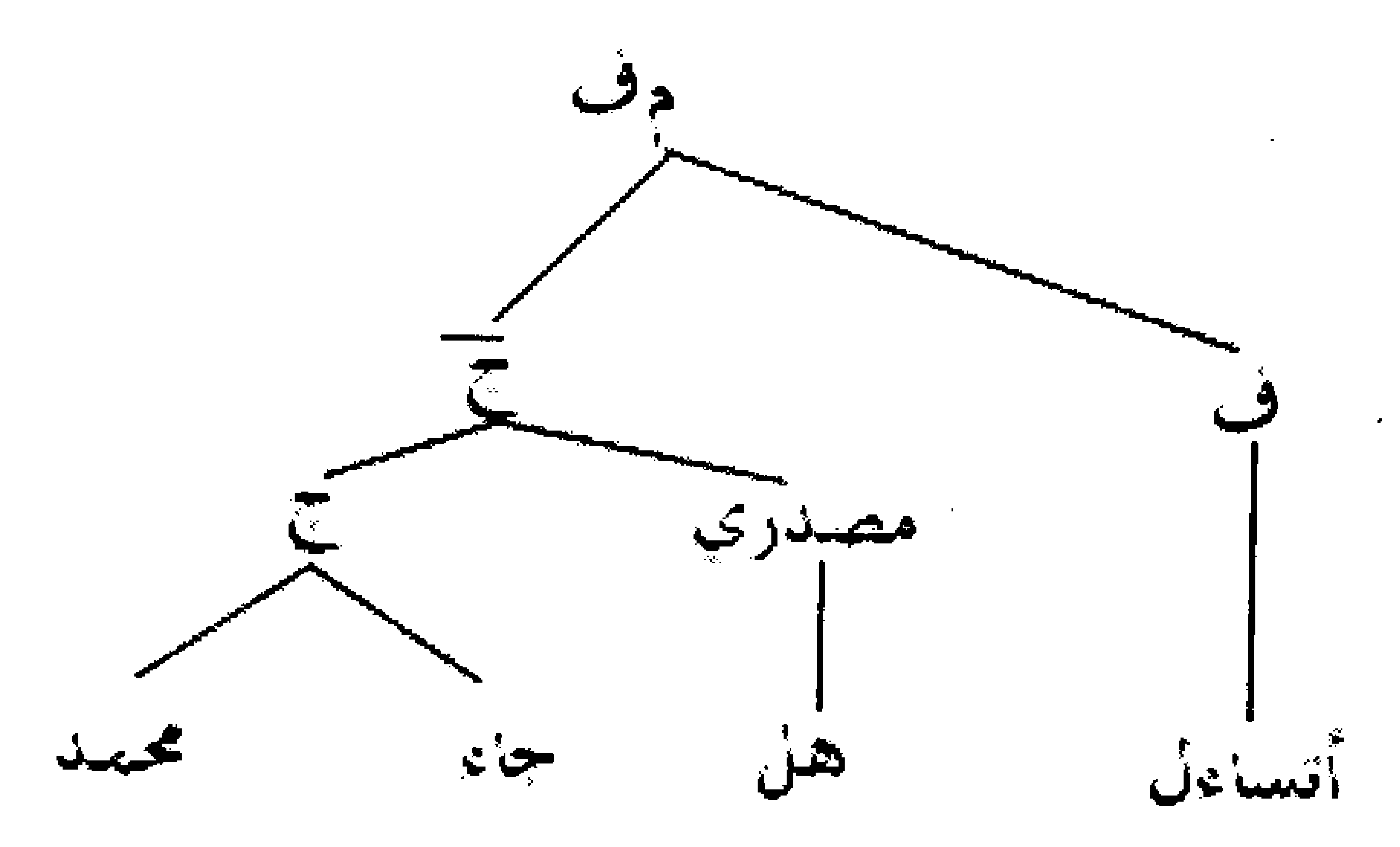
ولها التمثيل الشجري التالي:



- الجملة الاستفهامية غير المباشر *Phrase interrogative indirecte* مثل:

27) – أتساءل هل جاء محمد

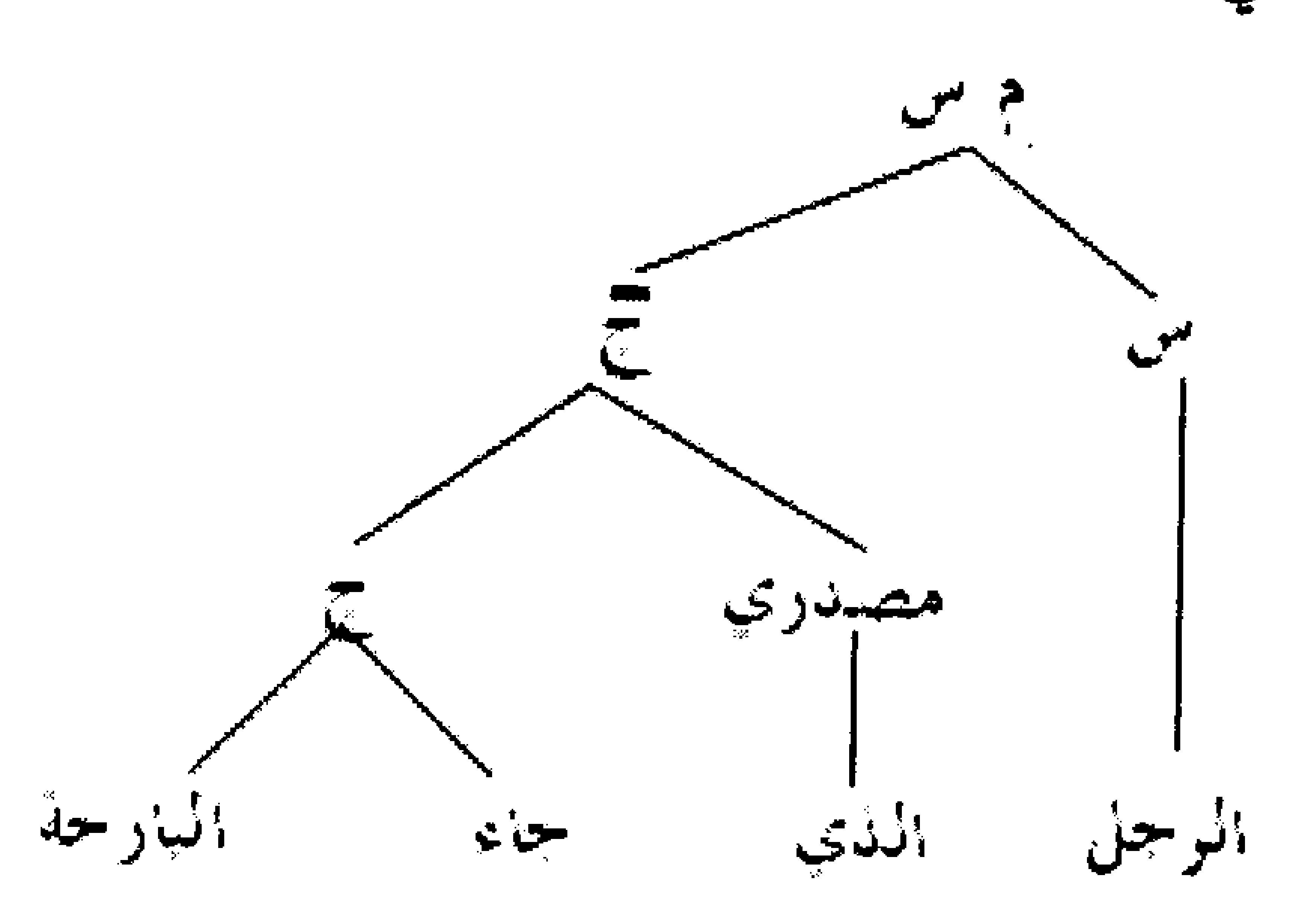
ولها التشجير التالي:



- الجملة الموصولة *Phrase relative* مثل:

28)- الرجل الذي جاء البارحة

ولها التشجير التالي:



14-3- المصدريات في اللغة العربية

تختلف المصدريات في طبيعتها الصرفية والتركيبية والدلالية والتوزيعية وكذلك في كيفية اشتغالها والتمثيل لها في مختلف مستويات التحليل وفي علاقتها بمكونات الجملة الأخرى وفي كيفية تمظهرها شجرياً. وقد تتحقق العناصر المصدرية على سطح الجملة كما يمكنها أن لا تتحقق (انظر المشجر 25). والمصدريات في اللغة العربية[1] بصفة عامة هي:

- مصدريات استفهامية كأداتي الاستفهام وهل والهمزة؛
- مصدريات موصولية مثل: الذي، التي، ما ومن ..الخ؛
- مصدريات خبرية مثل أن و إن.

وكما هو الشأن في لغات أخرى، تُسْنَدُ للمصدري في اللغة العربية قيمتان: + أو- مصدري. نجد القيمة [+مص] في الجملة الاستفهامية المباشرة المصدرة بالهمزة أو بهل كما في جملة من قبيل:

26)- هل جاء محمد؟

أو في الجملة الاستفهامية المدمجة (الاستفهام غير المباشر) مثل:

27)- أتساءل هل جاء زيد؟

وتسند القيمة [- مص] في الجمل الخبرية المُصَدَّرةِ بإن كما في الجملة:

29)- إن زيداً طالب مجد.

على أن بعض المصدريات يمكنها أن تتوافر على هاتين القيمتين في الوقت ذاته كما هو الشأن بالنسبة إلى الأداة "من" التي يمكن أن تكون أداة استفهام أو اسماً موصولا.

وقد اعتبر الفاسي الفهري[2]. الجملة مركبا مصدرياً رأسه "المصدري" وله إسقاطات تركيبية مثل الرؤوس الأخرى؛ ويخضع لمبادئ نظرية س خط؛ وله البنية التالية:

30- مصَ̿ ⟵ مخ مص مصَ

31- مصَ ⟵ مص فَ̿

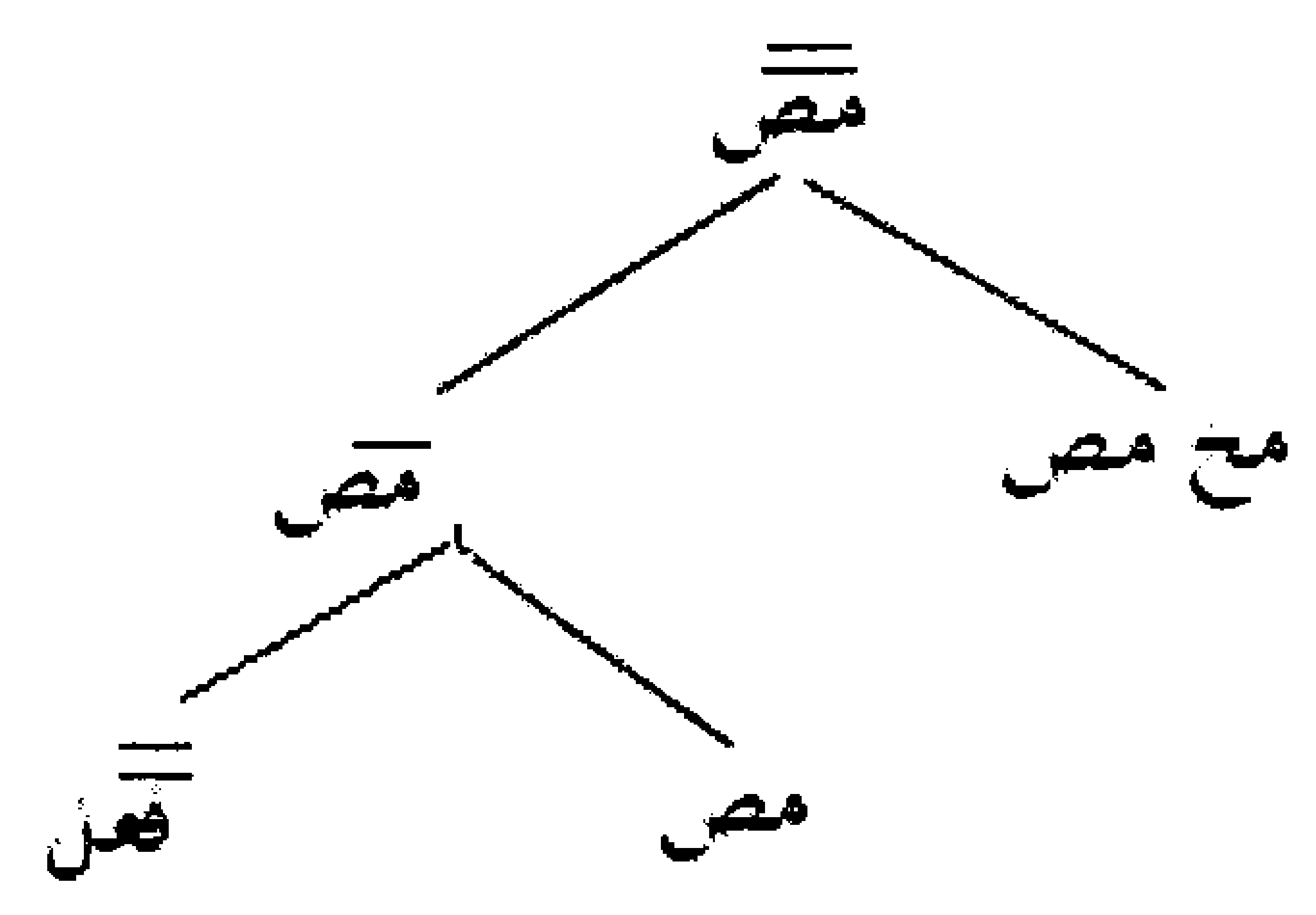
ولهاتين القاعدتين البنية التشجيرية التالية:

---

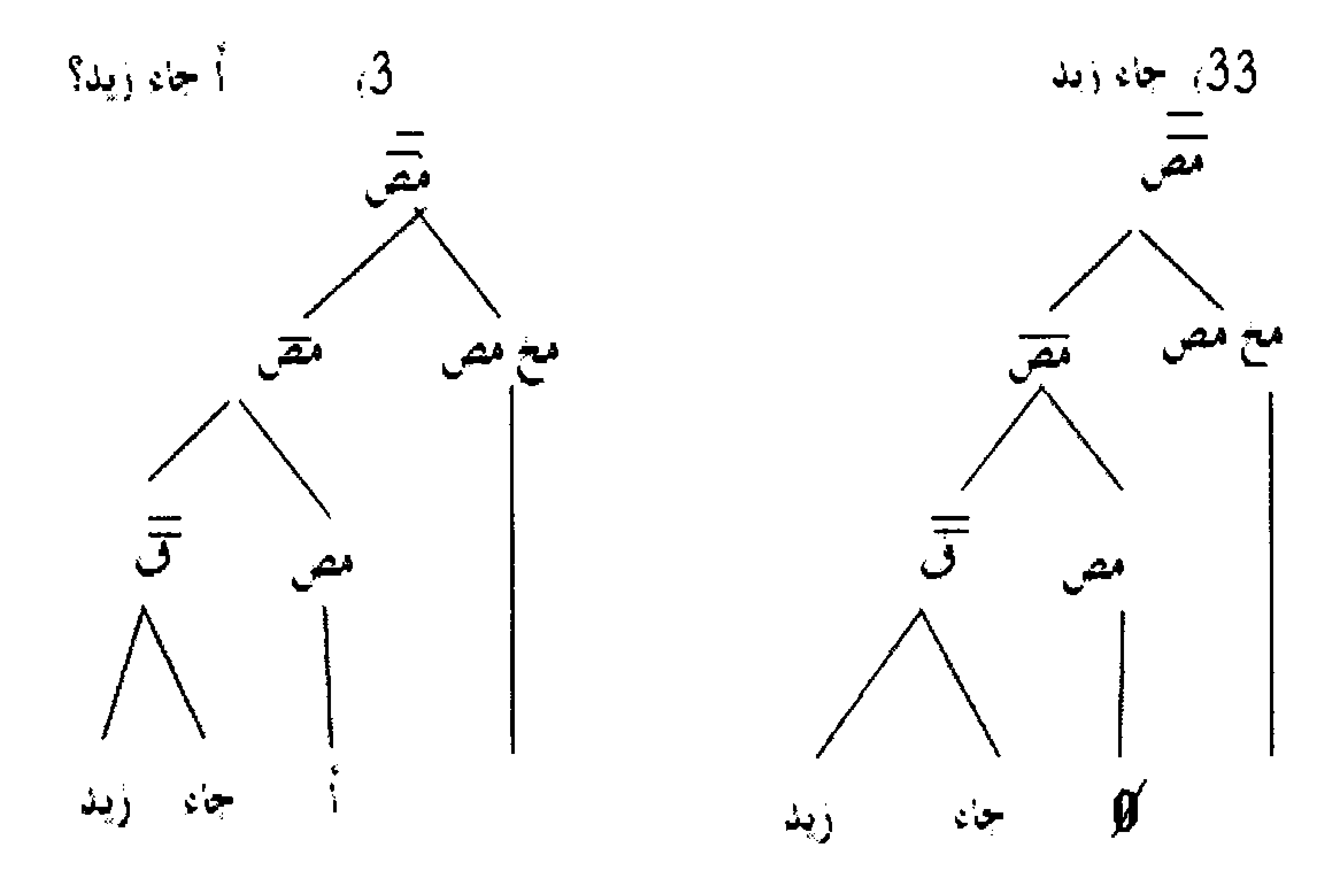
(1) لمزيد من التفاصيل حول المصدريات في اللغة العربية. انظر: الفاسي الفهري:
Linguistique Arabe, Forme et interpretation, p 100.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية،ج 1، ص103.

(32



وتوضح الأمثلة التالية الكيفية التي يتم بها التمثيل الشجري للمصدري في اللغة العربية[1]:



وللمصدريات في اللغة العربية خصائص صرفية ودلالية وخصائص توزيعية وأخرى انتقائية توجد في فئة من المصدريات ولا توجد في أخرى. بالنسبة إلى الخصائص الصرفية يمكن التمييز بين نوعين من المصدريات:

- مصدريات بسيطة مثل: إن وأن وهل والهمزة وما شابه هذه العناصر؛
- مصدريات مركبة مثل: "قَلَّماَ" و"مَهْمَا" و"غالِبا"ما" و"غير أن" و"كيفما".

أما الخصائص التوزيعية وهي الأهم؛ فيمكن حصر مظاهرها الأساس في ما يلي:

- أولا: إن المصدريات الاستفهامية وهي "الهمزة" و"هل" يمكنها أن تظهر في الاستفهام المباشر والاستفهام المدمج، على عكس المصدري الخبري "إن" الذي لا يمكنه أن يظهر إلا في الجمل المدمجة. لنقارن بين:

---

[1] المرجع نفسه، ص 103

35)- إن زيداً جاء

36)- *تبث إن زيداً جاء؟

- ثانياً: لا تظهر "أنْ وأنّ" في الجملة المستقلة بنفسها *PhraseRadicale* كما يتضح من الجمل التالية:

37)- * أنْ جاء زيد

38)- * أنّ زيداً جاء

39)- يسرني أن جاء زيد

40)- * تبث أنْ زيداً جاء

14 -4- - توسيع مجال الجملة: البؤرة

عمد تشومسكي[1] إلى توسيع قاعدة المصدري التي اقترحتها بريزنان مضيفاً إليها قواعد أخرى هي 41)- 42)- 43)- 44)-

$$41)\text{-}\ \bar{\bar{S}} \longrightarrow Top\ \bar{S}$$

$$42)\text{-}\ \bar{S} \longrightarrow Comp + S$$

$$43)\text{-}\ Comp \longrightarrow \pm\ Wh$$

$$44)\text{-}\ S \longrightarrow N\ \ Inflec\ \ V$$

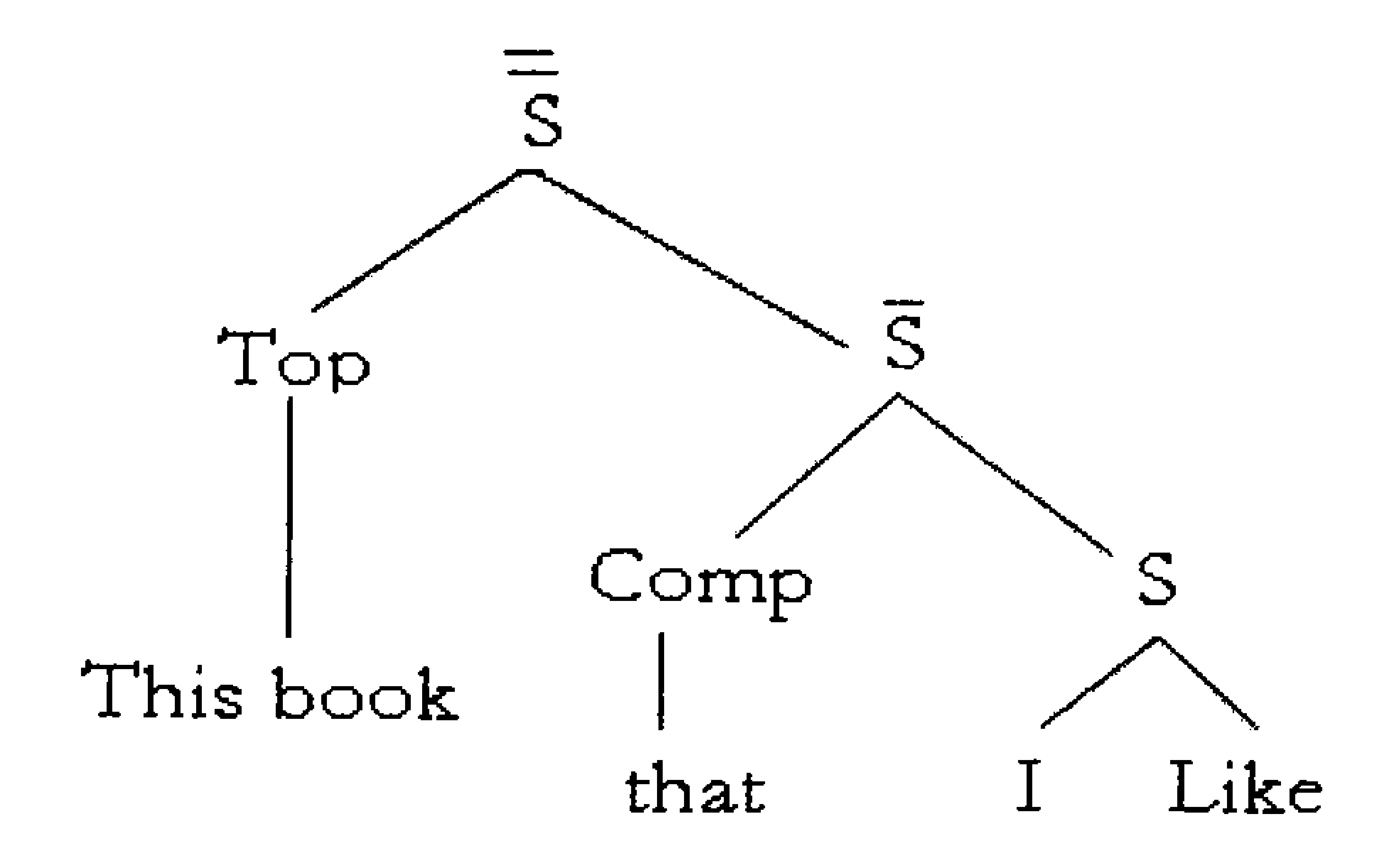
وبإمكـان مـثل هذه القواعد[2] أن تأخذ بعين الاعتبار بعض المظاهر المتعلقة بالبؤرة الواردة في الجملة الإنجليزية مثل:

45) This book ,I really like

يمكن تشجير (45) وفق القواعد السابقة (41ـ 44) على النحو التالي:

(1) *N.Chomsky, Wh movement, p 91 et suivantes.*

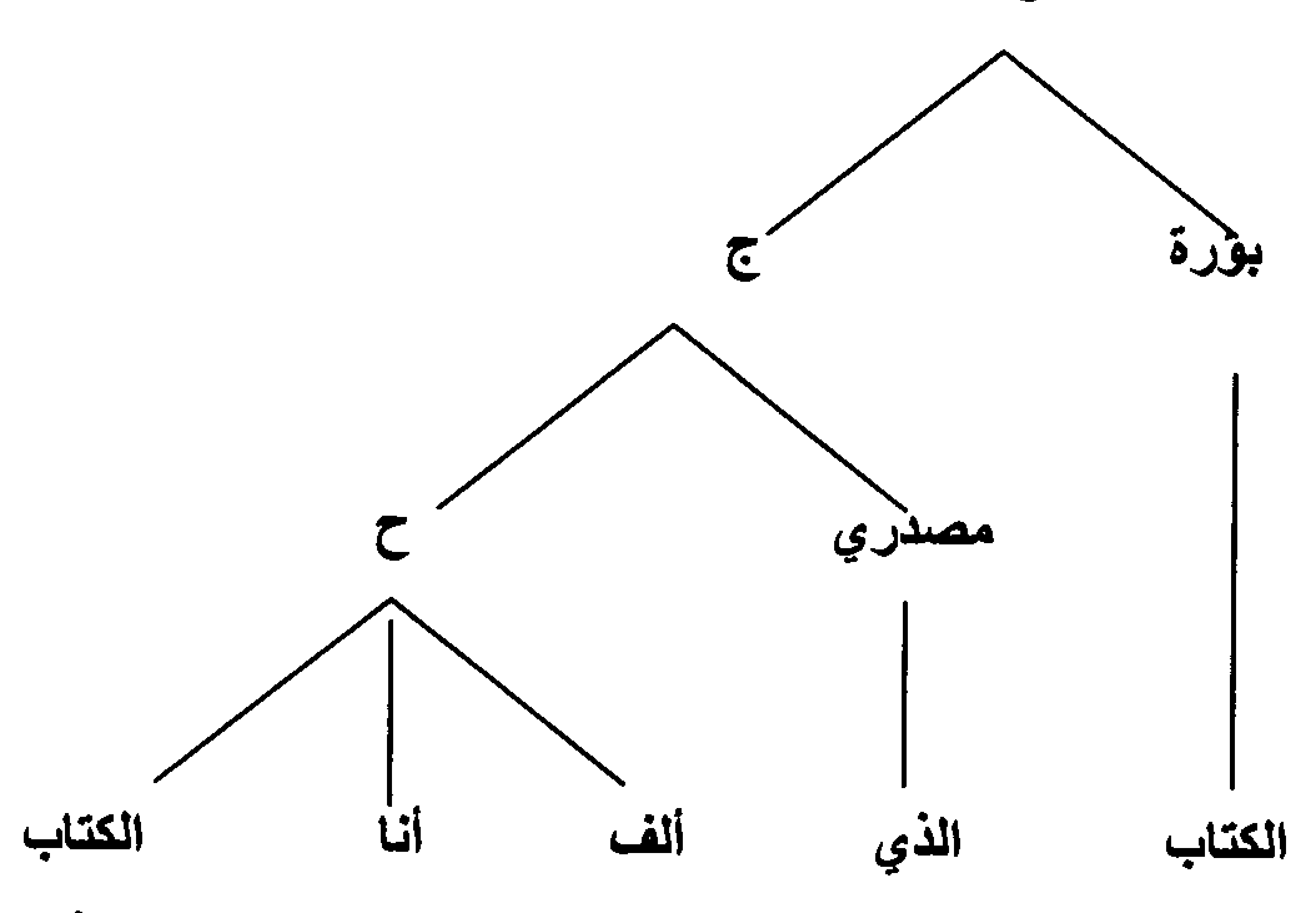
(2) الواقـع أن تشومـسكي ينظـر إلى التحلـيل التركـيبي للجملـة من خلفية نظرية واضحة تهدف إلى التقليل من دور التحويلات في عملـية تولـيد الجمـل. واقتراحـه توليد المركب الاسمي البؤرة بواسطة قاعدة مركبية وليس تحويلية لتوليد مركبات مثل "الكتاب قرأته" أو "زيد قابلته" يعكس بوضوح رغبته في تقليص دور التحويلات نظرا لقوتها الوصفية الهائلة.



مثل هذه القواعد تنطبق على الجملة:

46)- الكتاب الذي ألفته

التي يمكن تصويرها شجريا كما يلي:



ورغبة في تحقيق تعميم شامل في تناول قضايا تركيب الجملة طرحت بعض الأسئلة الهامة مثل:

- هل تنطبق مبادئ س خط على الجملة نفسها؟

- ما هي المبررات النظرية والنتائج المترتبة عن ذلك؟

الإجابة عن هذه السؤالين السالفين تتطلب أولا تحديد طبيعة الجملة نفسها: هل هي بناء يتمحور حول رأس معجمي معين يشكل نواة التركيب كما هو الشأن بالنسبة إلى المركبات الاسمية والفعلية والصفية التي سبق الوقوف عندها في تحليلنا للفرضية المعجمية؟ وبالتالي، هل الجملة بناء داخلي *Endocentrique* أم هي بناء خارجي *Exocentrique*. ومعنى كون الجملة بناءً أو تركيباً داخلياً، هو أنها تتخذ من مقولة معينة نواة لها ترتبط بها وتنتظم بالقياس إليها.

في الأدبيات اللسانية الغربية، قليلة هي الدراسات التي اعتبرت الجملة بناءً داخلياً[1] يتمحور حول مقولة أساسية هي الفعل. إن الجملة (في اللغات الهندو أوروبية أساسا) في نظر جل الدراسات اللسانية الغربية تركيب خارجي نتيجة بناء أنواع مختلفة من المركبات هي أساساً في الجملة البسيطة: المركب الاسمي والمركب الفعلي كما تبين ذلك القاعدة التالية:

P→ SN+ SV

وحدها المركبات في هذا التصور هي التي تتوافر على بناء داخلي.

SV→ V+SN

لكن اعتبار الجملة بناءً داخلياً يطرح بدوره مجموعة من التساؤلات الهامة. إذا قلنا إن الجملة بدورها بناء داخلي؛ فإن هذا يعني أنها إسقاط أقصى لمقولة معينة. فما هي هذه المقولة التي ستكون الجملة إسقاطا أقصى لها؟ وإذا كانت الجملة إسقاطاً أقصى، فما هو رأسها؟ نعرف أن لكل مركب رأساً، بينما يبدو ظاهرياً أن الجملة لا رأس ولا إسقاط لها.

للخروج من هذا المأزق، يمكننا أن نبحث عن رأس للجملة ننطلق منه لتحديد الإسقاط الأول ثم الإسقاط الأقصى؛ أي الجملة برمتها. وسيكون للجملة في هذه الحالة إسقاط أقصى ليس لمقولة معجمية أخرى. والملاحظ لأول وهلة، أنه خارج المقولات المعجمية المعروفة مثل: الفعل والاسم والحرف والظرف، لا توجد ثمة مقولة معجمية شاغرة مهيأة للقيام بهذا الدور. غير أن اللغات تتوفر على مقولات من صنف آخر يُطلق عليها المقولات الوظيفية *Catégories fonctionnelles*. وفي هذا السياق كان اقتراح صرفة *Inflection* لتكون رأساً للجملة. فما هي مبررات افتراض وجود هذه المقولة؟

ولما كان من الضروري أن يأخذ تحليل الجملة بعين الاعتبار كل المعلومات التي تحملها مختلف الوحدات المكونة للجملة؛ فإن العلاقة بين المحمول (الفعل) والمركب الاسمي الفاعل تقتضي معلومات إضافية تتعلق بالمطابقة بينهما، وبزمن الفعل وهيئته *Aspect*. وهذه المعلومات اللازمة في بناء الجملة تظهر لنا في البنية السطحية بوصفها عناصر فاعلة في المقولات التركيبية الأخرى (الفعل والفاعل وما يعرفانه من تطابق بينهما في التذكير والعدد والشخص مثلاً). لكن مادامت الرؤوس الأخرى (فعل/ اسم/ حرف/ صفة) لها إسقاطاتها الخاصة بها، لذا كان من الطبيعي البحث عن مقولة تتكفل بهذه المعلومات غير المعجمية. ومن هنا تمّ وضع "صرفة" كمقولة وظيفية للقيام بهذا الدور.

---

[1] يعتبر اللساني الفرنسي طنيير *Lucien Tesnière* أبرز من اعتبر أن بناء الجملة داخلي يتمحور حول مقولة الفعل بوصفه نواة الجملة. وتبعا لذلك اقترح طنيير ما عرف بـ *Stemma* وهو التصوير الذي يعكس تشجيراً متشعبا خالف به التقاليد اللغوية الغربية الموروثة عن التقسيم المنطقي الثنائي للجملة. ينظر في كتابه *Eléments de syntaxe structurale*. للاطلاع على تصور طنيير باللغة العربية يمكن العودة إلى: سعيد حسن بحيري: نظرية التبعية في التحليل النحوي.

اقترح تشومسكي سنة *(1986)* أن تكون المقولة صرفة *Inflexion* رأس المركب الصرفي أو رأس الجملة، وتتضمن خصائص الزمن والتطابق والجهة والنفي والوجه. ومقولة "الصرفة" هي بمثابة توسيع للمركب الفعلي. الصرفة في هذا التصور ليس لها محتوى معجمي، وبالتالي فهي لا تظهر سطحياً في الجملة، ولكنها تحتوي عناصر ضمنية مثل: التطابق والزمن و غيرهما تكون مسؤولة عن الاختلافات الصرفية التي يشير إليها الفعل. ويدل التطابق على العلاقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد (مفرد/ مثنى/ جمع) والجنس (مذكر/ مؤنث)، بينما يدل الزمن على زمن وقوع الحدث الذي يعبر عنه الفعل. لنقارن بين:

48)- خرج الولد

49)- الولدان خرجا

50)- خرجت البنات

51)- البنات خرجن

في هذه الأمثلة وغيرها يلعب التطابق والزمن دورهما في العلاقة بين الفعل والفاعل وزمن حدوث الوقائع المعبر عنها بالفعل.

وتندرج الصرفة ضمن المقولات الوظيفية التي تضم أيضاً المصدريات. ولكي تتحقق مقولة صرفة صوتياً وصرفياً، بات من الضروري ربط المقولات الوظيفية بالمقولات المعجمية، ومن جهة ثانية، فإن وجود العجرة "صرفة" بوصفها مقولة وظيفية سيسمح باستقبال الفعل الصاعد" لأخذ سمات التطابق والزمن والجهة والهيئة، على النحو الذي سنبينه في الفصل المتعلق بنية الجملة العربية.

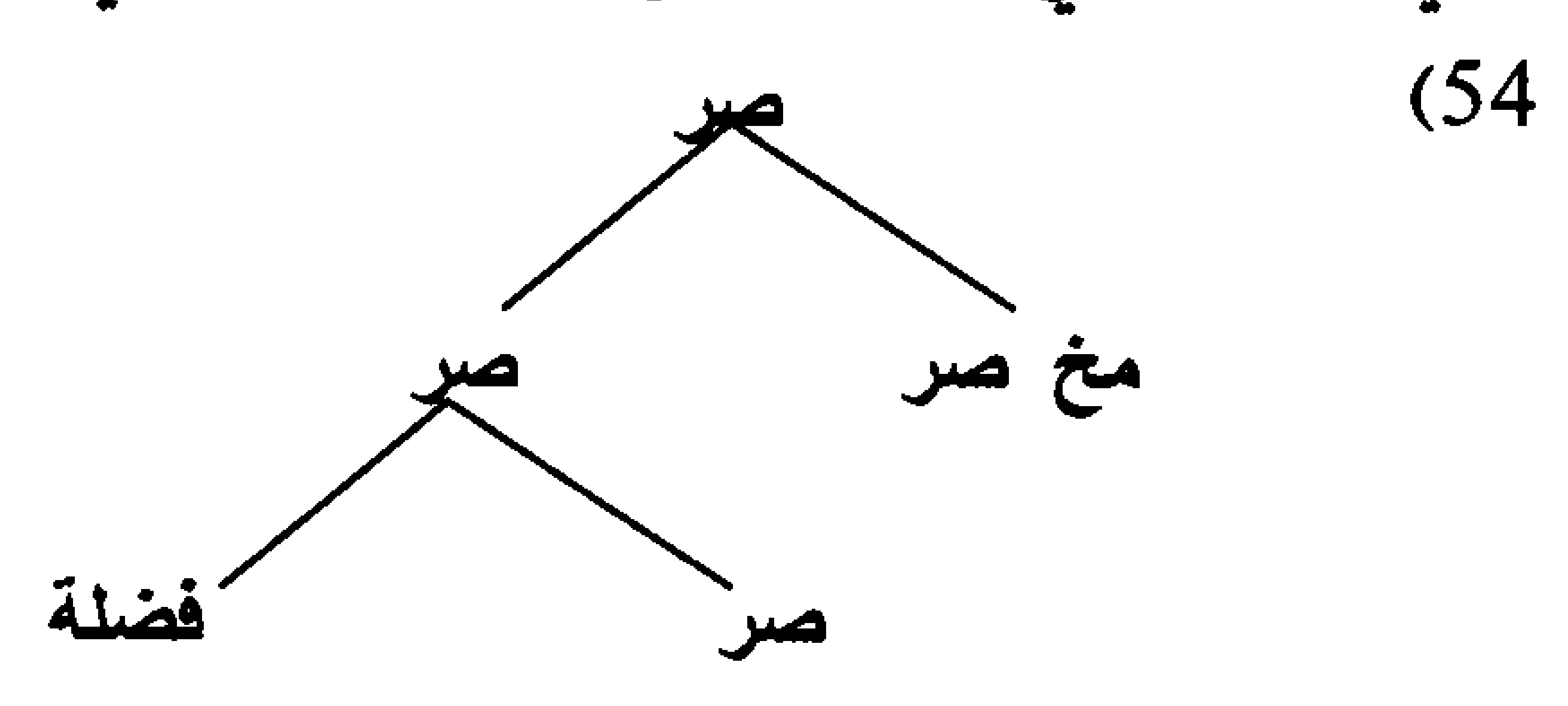
وتخضع صر(صرفة) لمبادئ نظرية س خط التي نذكر بها من جديد بالنسبة إلى الصرفة على الشكل التالي:

52)ـ صر̿ ← مخ صر صر̄

53)ـ صر̄ ← صر الفضلة

وهي القواعد التي يمكن التمثيل لها شجريا كما يلي:

(54

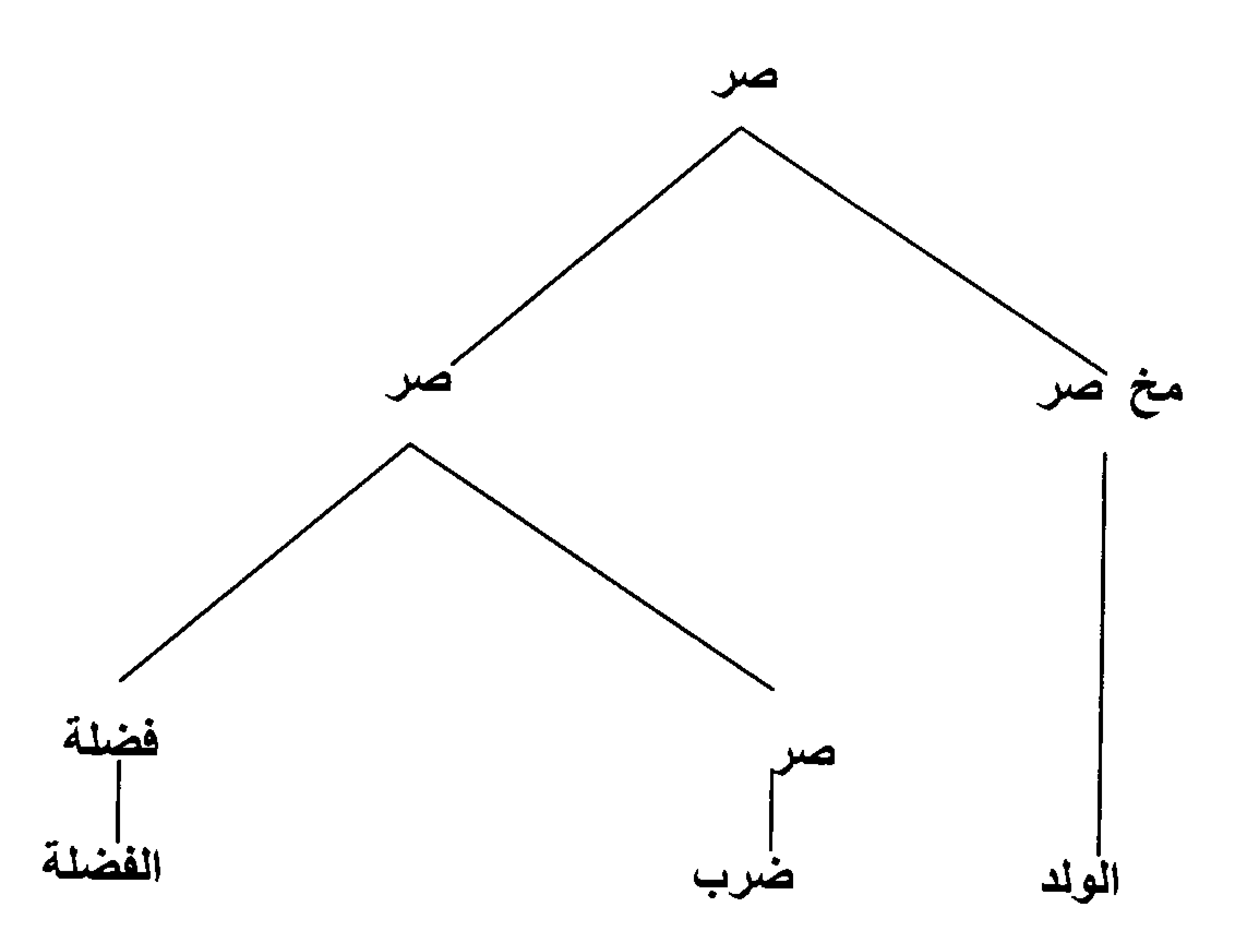


وأصبحت البنية الجديدة لجملة بسيطة مثل:

55) - ضرب الولد الكرة

تصور على الشكل التالي:

(56

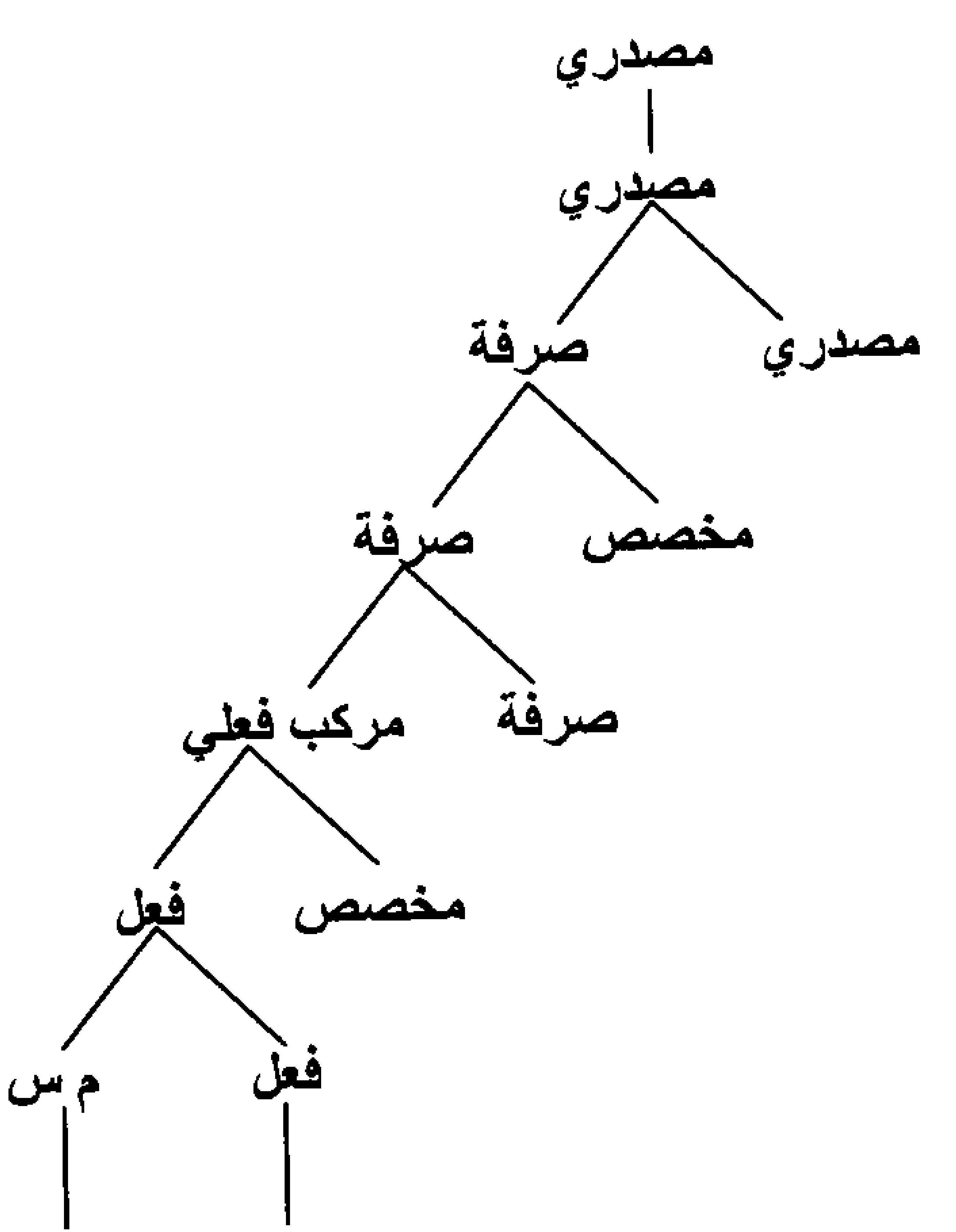


حيث يشغل المركب الاسمي (الفاعل) موقع المخصص والمركب الاسمي المفعول هو الفضلة.

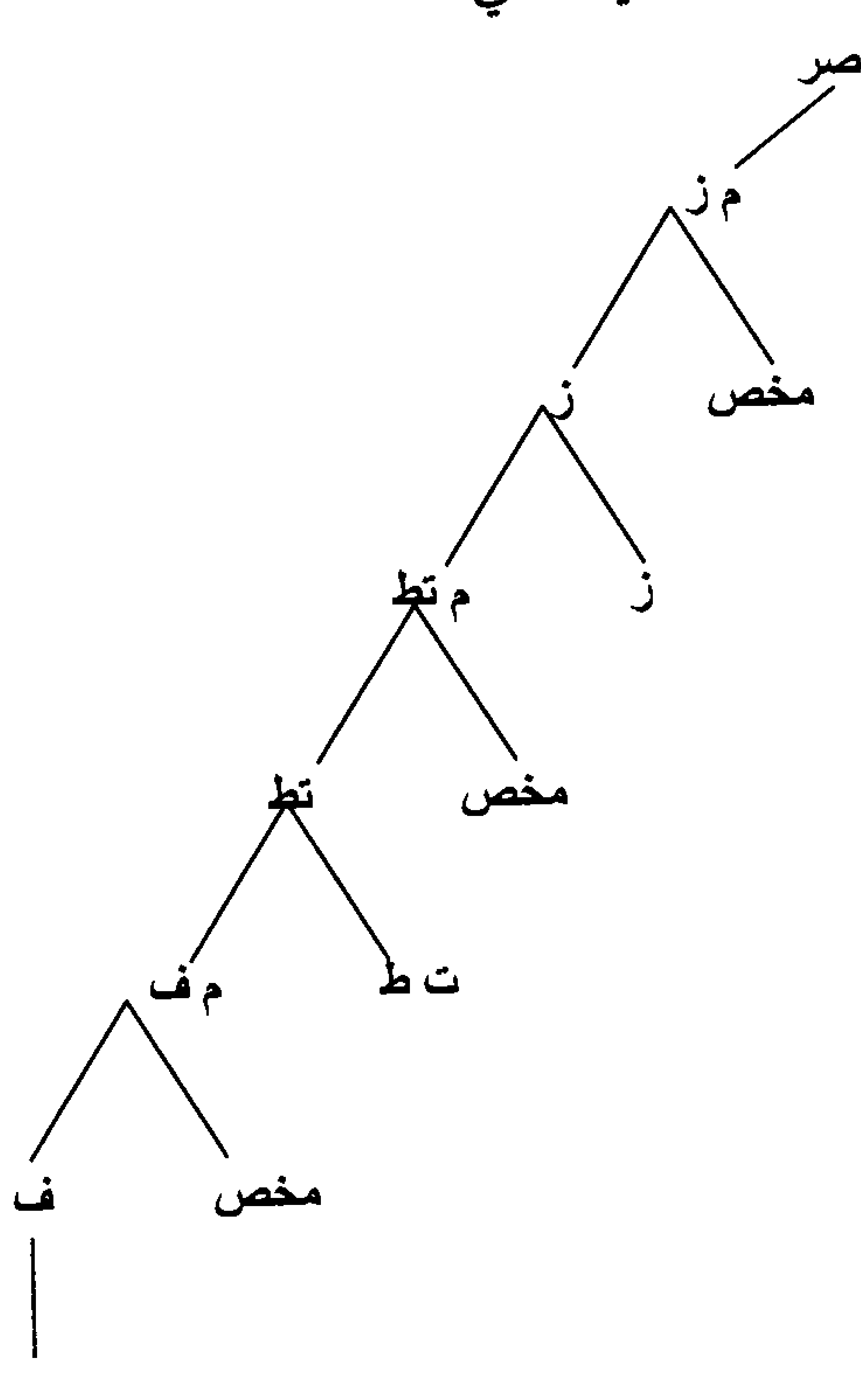
وسيوازي تشومسكي في نظرية الحواجز (*1986*) بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية الأخرى مثل الفعل والاسم والحرف والصفة. ولم تُعدْ بنية المقولات الوظيفية تختلف عن البنية العامة للمقولات المعجمية، وأصبحت تعالج بطريقة موحدة أساسها نظرية س خط التي سبق الحديث عنها.

وتم في مرحلة لاحقة من تطور النظرية التوليدية اعتبار تقسيم بنية الجملة على الشكل التالي: يحتل المركب المصدري رأس الجملة، وقد يتحقق المصدري صوتياً، وقد لا يتحقق وفضلته الصرفة *Inflection*. أما المركب الصرفة فيرأسه التطابق والزمن ويكون المركب الفعلي فضلته. والمركب الفعلي يرأسه الفعل وفضلته هي المركب الاسمي المفعول به. ويحتل المركب الاسمي الفاعل موقع مخصص المركب الفعلي. يمكن تجسيد بنية الجملة على الشكل التالي:

-(57



وفي مرحلة لاحقة سيتم تفكيك مقولة الصرفة بدورها إلى إسقاطين (رأسين) مستقلين الزمن و التطابق[1]، كما يبين ذلك التشجير التالي:



(1) J-Y.Pollock, *Verb movement, universal grammar and the structure of IP*, p 20.

الفصل الخامس عشر

بنية الجملة العربية من منظور النحو التوليدي

ما يميز الكتابة العربية التوليدية هو اهتمامها الشديد بتحليل الجملة العربية ودراسة مختلف العلائق القائمة بين مكوناتها. ومعروف أن قضايا الجملة العربية في النحو العربي وردت موزعة بين أبواب متعددة مثل "باب الفعل" و "باب الفاعل" و "باب الابتداء" و "باب الاشتغال" و "باب التقديم والتأخير" وغيرها من الأبواب النحوية. لكن الكتابات التوليدية العربية تناولت بنيات الجملة العربية بشكل بنائي وبنيوي يربط بين الخصائص المقولية والتوزيعية للباب المدروس والأبواب الأخرى التي تؤلف معه البنية العامة للجملة العربية.

15 -1- رتبة مكونات الجملة

حظيت رتبة الكلمات في الجملة العربية باهتمام النحاة واللغويين قديما وحديثاً. و زاد الاهتمام بدراسة الرتبة في الأعمال اللسانية التوليدية التحويلية، بالنظر إلى ثلاثة عوامل أساسية:

- مكانة الجملة في التحليل اللساني التوليدي؛
- أهمية ظاهرة الرتبة في كل مقاربة للقضايا المتعلقة بالجملة وهذا بالنسبة إلى كل اللغات؛
- طبيعة الجهاز النظري التوليدي وتوفره على قواعد تحويلية ترتبط بتحليل الجملة وتسمح بنقل عناصرها أو حذفها أو الزيادة فيها أو استبدالها.

ويلاحظ المهتم بالأدبيات اللسانية العربية التوليدية الاختلاف الكبير بين تصورات الدارسين العرب لبنية الجملة العربية، وهي تصورات تختلف من نموذج توليدي لآخر كما نوضح ذلك في الفقرة الموالية.

من المعروف أن الأدبيات التوليدية -على الأقل في النماذج الأولى- كانت تميز بين البنية العميقة *Structure profonde* والبنية الأساس *Structure de base* والرتبة السطحية *Structure de surface* وهي كلها تختلف عما يُسمى الرتبة الطاغية *ordre dominant*. ولا تخلو هذه المفاهيم من صعوبة في تحديد دلالتها النظرية، وتمييزها عن غيرها تمييزاً صورياً واضحاً. يقول الفاسي الفهري: «فالرتبة الموجودة في البنية العميقة مثلاً تختلف عن الرتبة الموجودة في البنية الوسيطة أو الرتبة الموجودة في البنية السطحية. ومن هنا يتبين خطأ من يُسَوِّي بين مفهوم نظري كمفهوم الرتبة العميقة، ومفهوم

عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأصلية، وهو مفهوم غالباً ما يحيل على رتبة طبيعية أو غير موسومة دلالياً أو ذريعياً»[1].

في هذا السياق أفرزت دراسة رتبة الجملة العربية من منظور توليدي تحويلي مجموعة من الأسئلة و الإشكالات الهامة، من بينها:

- ما الرتبة الأساسية في اللغة العربية؟ وهل تختلف عن البنية العميقة؟
- كيف تولد هذه الرتبة الأساسية في البنية العميقة؟
- هل هناك مركب فعلي في اللغة العربية على نحو ما هو معروف في لغات أخرى؟
- ما العلاقة بين البنى الفعلية والاسمية؟ هل يمكن التوحيد بينها على مستوى التقعيد؟
- ما الآليات النظرية الأكثر كفاية لتفسير بعض المظاهر الطارئة على البنية الأساس؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، قدمت الكتابات التوليدية العربية مجموعة من الافتراضات المتعلقة بالبنية الأساس للجملة العربية. وقد اختلفت التصورات باختلاف النماذج التوليدية التي تم النظر من خلالها إلى بنية الجملة في اللغة العربية.

انقسم اللسانيون التوليديون العرب إلى مجموعتين:

- مجموعة ترى أن البنية الأساس للجملة العربية من نمط: **فعل-فاعل- مفعول**. ومن هؤلاء: الفاسي الفهري وخليل عمايرة ومحمد علي الخولي وميشال زكريا ومازن الوعر .
- مجموعة ترى أن البنية الأساس للجملة العربية هي من نمط: **فاعل ـ فعل ـ مفعول**. وهو الرأي الذي نجده عند داود عبده وحلمي خليل و الرشيد أبو بكر.

ويختلف الفريقان نسبياً حول طبيعة مكونات هذه البنية الأساس وكيفية التمثيل لها. ويقدم كل فريق من الدلائل النظرية والاختبارية ما يراه مناسباً وكافياً للتدليل على صحة ما يقول. ويمكن حصر جوهر الخلاف بين الفريقين في القول بوجود مركب فعلي في العربية أو عدم وجوده.

يمكن القول بأن الرتبة العميقة في اللغة العربية هي: **ف ـ فا ـ مف** وهي السائدة، بينما تكون رتب أخرى مثل: **فا ـ ف ـ مف**. مفرعة عنها. يقول الفاسي الفهري: "اعتبر كرينبرك J.*Greenberg* أن اللغة العربية من نمط: **ف ـ فا ـ مف**، واعْتَبَرْتُ هذا أصلَ الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي التحويلي الذي قدمته لهذه اللغة. إلا أن تشومسكي ينكر وجود لغات من هذا النمط[2]. ويعلق الفاسي الفهري على موقف تشومسكي هذا قائلاً: "يعتقد تشومسكي أن القاعدة المقولية:

---

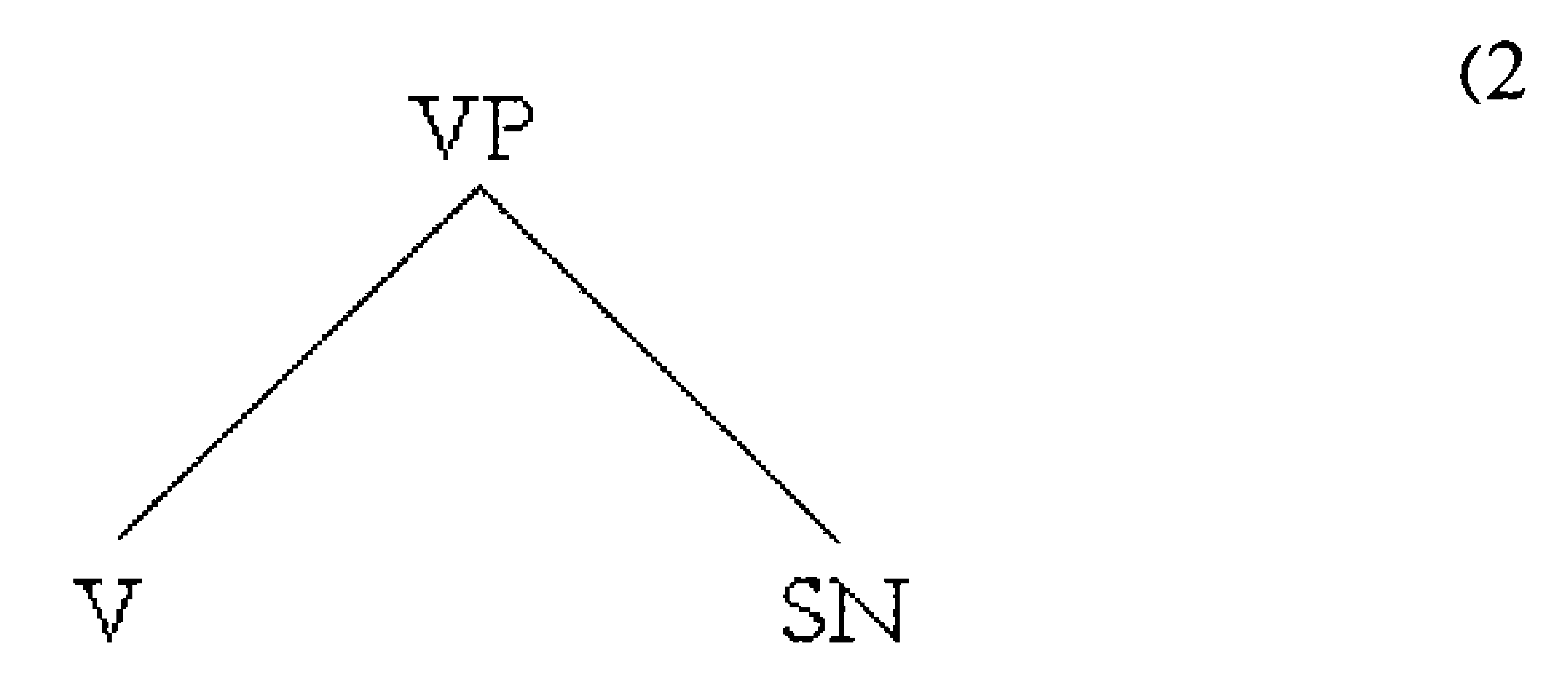
[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية،ج 1، ص، 104 وما بعدها.
[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 105.

1)- ج ← م س صرفة مف

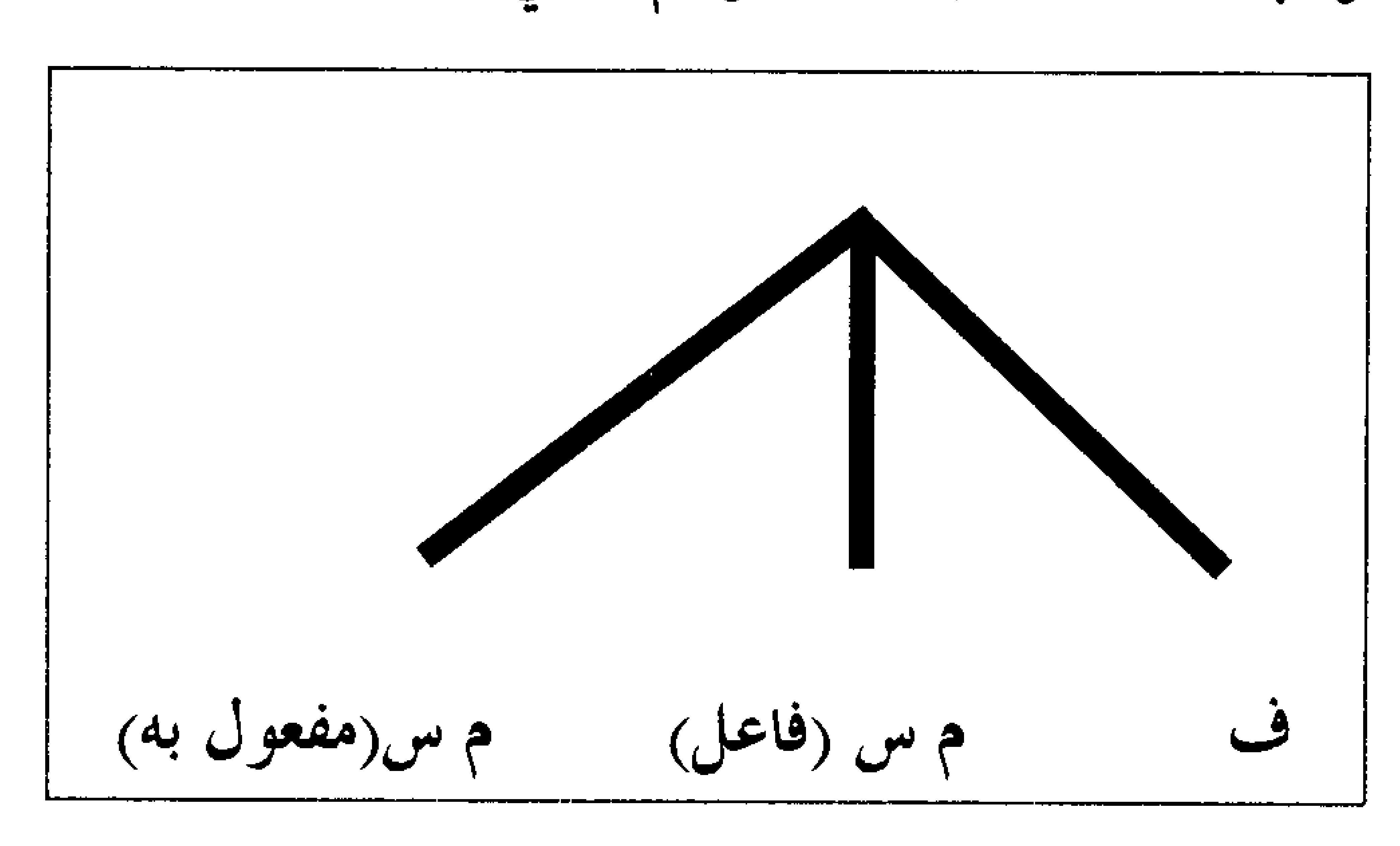
التي يقترحها صالحة لجميع اللغات، إذا وضعنا جانبا مسألة الترتيب داخلها. وبذلك تكون اللغات من نمط: **فعل ـ فاعل ـ مفعول** غير موجودة، نظراً إلى أن الفعل والمفعول يجب أن ينتظما في منظور تشومسكي في مركب واحد هو المركب الفعلي. إلا أن تشومسكي لا يستدل على هذا الموقف. وقد حاولت في أبحاثي أن أثبت أن اللغات من هذا النمط موجودة وأن العربية لا يوجد فيها مركب فعلي[1].

أما في اللغات ذات الرتبة (فاعل- فعل-مفعول) SVO مثل الفرنسية والإنجليزية فيلاحظ أنها تتوفر على مركب فعلي حيث يؤاخي الفعل المفعول به ليشكلا معاً إسقاطاً أقصى للمركب الفعلي VP على الشكل التالي:

(2



فالعلاقة بين الفعل ومفعوله علاقة مباشرة، إذ أن كل محمول يختار مفعوله حسب طبيعته الحملية، وهو ما يعني إمكانية غياب "المفعول به" حالة لزوم الفعل؛ بينما لا يمكن تصور المحمول بدون فاعل بصرف النظر عن طبيعة هذا المحمول وبنيته الداخلية. (مبدأ الإسقاط المُوَسَّع). ويقع الفاعل في اللغات ذات الرتبة (فعل- فاعل- مفعول) VSO (ومنها اللغة العربية) بين الفعل والمفعول مانعاً بذلك تشكيل مركب واحد كما يبين ذلك الرسم التالي:



---

(1) المرجع نفسه، ص 105 هامش رقم 4.

15 -2 - رتبة فاعل فعل مفعول في اللغة العربية[1]

يذهب داود عبده[2] إلى أن البنيةَ الداخلية للجملة العربية البسيطة هي من نوع: **فاعل – فعل -مفعـول**. و يـتم الحـصول على الجمل التي تبتدئ **بفعل وفاعل ومفعول** بموجب مجموعة من القواعد التحويلية. ومن البراهين تدعيماً لافتراضه ما يلي:

أولا: اعتبار الفعل والمفعول مكوناً واحداً. فعندما يكون المفعول به ضميراً، فإنه يلازم الفعل دائما، ولا يجوز فصلهما كما تبين ذلك الجمل التالية:

4) – الرجل قرأ الصحيفة قبل ساعة ⟸ الرجل قرأها قبل ساعة

⟸ قرأها الرجل قبل ساعة

⟸ * الرجل قرأ قبل ساعةها

⟸ * قرأ الرجل ها قبل ساعة

⟸ * قرأ الرجل قبل ساعة ها

ثانياً: اعتبار الفعـل والمفعـول بـه يعادلان المضاف والمضاف إليه إذا استعمل اسم الفاعل بدلا من الفعل.

5)- هذا قرأ الصحيفة ⟸ 61ب) هذا قارئ الصحيفة

6)- هي كتبت المقال ⟸ 6ب) هي كاتبة المقال

وبما أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لا يجوز كذلك الفصل بين الفعل والمفعول.

ثالثاً: إمكان حلول كلمة واحدة محل الفعل والمفعول به دون أن يتغير المعنى:

7)- الرجل رأى حلماً ⟸ 7ب) الرجل حلم

8)- الرجل أحرز نجاحاً ⟸ 8ب) الرجل نجح

رابعاً: وجود أفعال تتعدى بالحرف مثل: وافق على و اعترف ب و رغب عن. نقول:

9)- الرجل وافق على القرار،

بيـنما نحـتاج إلى **قاعـدة تحويلية إجبارية** تنقل حرف الجر إلى جوار المفعول به إذا اعتبرنا أصل الجملة:

(1) نقـدم هـذه الفقـرة بإعـادة تـرتيبها نقـلا عن كتاب مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 208-210.

(2) داود عبده، *البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية*.

9ب)- وافق على الرجل القرار

خامساً: الأفعال المساعدة مثل: "أخذ"، "راح"، "بدأ" إذا كانت البنية العميقة هي **فعل وفاعل ومفعول به**، فإننا سنحتاج إلى قاعدة تحويلية إجبارية تنقل الفعل بين الفاعل والمفعول به:

10) - أخذ يقرأ الرجل الصحيفة ⟸ 10ب)- أخذ الرجل يقرأ الصحيفة

بينما لا نحتاج إلى هذه القاعدة عندما يكون أصل البنية **فاعل وفعل ومفعول به**

10ج)- الرجل أخذ يقرأ الصحيفة.

للحصول على هذه الجملة، نحتاج أيضاً إلى قاعدة تحويلية، لكنها اختيارية تنقل الفعل المساعد إلى يمين الفاعل وتنقل الفاعل إلى يسار الفعل المساعد:

11) ـ الرجل أخذ يقرأ الجريدة ⟸ 11ب) ـ أخذ الرجل يقرأ الجريدة.

ويعتبر داود عبده أن افتراض بنية الجملة العربية في **فاعل فعل ومفعول به** من شأنه أن يوحد بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية وجعلها نوعاً واحداً يتألف من مبتدأ وخبر بصرف النظر عن المصطلحات التي تعطى لمكونات الجملة مثل: مبتدأ أو فاعل.

15 -3 - التبئير، التفكيك أي رتبة وأي مقاربة؟

مقابل التحليل التحويلي الذي قدمه داود عبده للبنية الأساس في الجملة العربية، يقدم الفاسي الفهري[1] في إطار النموذج المعيار الموسع تحليلا جديداً لبنية الجملة العربية وتراكيبها، مقترحاً جملة من البراهين النظرية والاختبارية التي تبين أن الرتبة الأساس للجملة العربية هي من نمط: فعل وفاعل ومفعول.

أولا: المطابقة بين الفعل والفاعل. إن الفعل يطابق فاعله جنساً وعدداً إذا تقدم عليه الفاعل. أما إذا لم يتقدم عليه، لم يطابقه.

ثانياً: الرتبة بين الضمير وعائده، بحيث إن ضمير الفاعل وضميري المفعول به الأول والثاني لهما مكانة ثابتة بعد الفعل.

ثالثاً: عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول به بدون إعراب بارز.

وأيا كانت الرتبة التي يمكن اعتبارها نمطية في اللغة العربية، فإن أعقد المشاكل التركيبية المتعلقة ببنية الجملة العربية لا تتعلق بالجملة الأساس، وهي الجملة البسيطة المكونة من **فعل وفاعل**

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 106.

ومفعـول بـه، بـل ببعض البنيات المركبة التي تعرف تغيرات طارئة على الرتبة الأساس التي من شـأنها أن توضـح البنـية الأسـاس للجملـة العـربية بكيفـية شمولـية وعامة. ما طبيعة المركبات الاسمية المرفوعة(الرجال/ الأطفال/ الولد) في بنيات مثل:

13) ـ الرجال جاؤوا

14)- الأطفال قابلتهم في المدرسة

15)- الولد عاد أبوه.

إن تحلـيل داود عـبده لا يقـول شيئاً عن هذه البنيات التركيبية الواردة في (13-14-15) التي تعـرف بعـض الـتغيرات الطارئـة علـى الـرتبة الأساس سواء من حيث طبيعتها التركيبية أو من حيث وظيفتها.

قُـدِّمَت عدة تحليلات لمقاربة هذه البنيات الموجودة أيضاً في لغات أخرى غير العربية. وتندرج هذه التحليلات في إحدى المقاربتين:

- مقاربة تحويلية *Approche transformationnelle*.

- مقاربة قاعدية *Approche basique* .

تعـتمد المقاربة التحويلية لهذه الظواهر على اقتراحات روس *Ross* الذي يذهب إلى أن المركب الاسمـي غـير الفاعـل الواقـع في بدايـة الجملـة يفـرز ظاهـرتين: التبـئير *Topocalisation* والتفكـيك P.*Dislocation* وهمـا عمليتان مختلفتان صورياً، لكنهما تخضعان لقاعدة تحويلية واحدة هي تحويلة نقل *Transformation* de *mouvement*[1].

أمـا بالنـسبة للمقاربـة القاعديـة فقـد وردت عـند تشومـسكي[2] وهـو بـصدد توسيع قاعدة المصدري التي نعيد سوقها للتذكير:

$$16)\ \bar{\bar{S}} \longrightarrow Top\ \bar{S}$$

$$17)\ \bar{S} \longrightarrow Comp\ S$$

في تراكيب إنجليزية مثل:

18)_This book what I asked Bill to get his students to read

يعتبر المركب الاسمي *book* بؤرة *Topic*.

(1) يمكن الرجوع لما قلناه عن قيود روس في فصل الثالث عشر من هذا الكتاب.

(2) *N.Chomsky, Wh movement, p 91.*

إن تصور تشومسكي القاعدي لهذه المركبات الاسمية المبأرة *NP Topicalisé* هو أساس تحليلات كثير من اللسانيين التوليديين العرب.

لننظر في التراكيب العربية مثل:

19)- الأولاد جاؤوا

تقترح *Lewkowics* القاعدية الأساسية التالية:

20) S → NP - Predicat

وتحدد طبيعة المحمول الطريقة الملائمة التي سيعاد بها كتابة قاعدة هذا المحمول أما الجمل من نوع:

21)- اللاعبون شاهدناهم

22)- الطفل عاد أبوه

23)- الأستاذ سلمته مقالتي

فلها القاعدة الأساسية التالية:

24) S → NP # S #

وتتكفل بعض القواعد التحويلية بحذف الحدود بين *S(entence)* (الجملة) و *NP (Noun Phrase)* (المركب الاسمي). وتأخذ مقاربة *Lewkowics* بعين الاعتبار بعض القرائن الدلالية التي لم يكن بالإمكان دمجها في النموذج التوليدي، وذلك حين تؤكد أن حذف الحدود بين *NP* و S يتطلب من التحليل البنيوي للتحويلة أن يحمل بمعلومات دلالية مؤداها، أن التعليق المدمج *Comment* الذي يحتوي المركب الاسمي *NP* ليس مختلفاً عن المركب الاسمي البؤرة، وأن هناك تحويلة إضمار تربط بينهما كما تبين ذلك الأمثلة التالية:

25) ـ اللاعبون شاهدنا [اللاعبين]

25 ب) ـ اللاعبون شاهدناهم [هم =اللاعبون]

وأياً كانت طبيعة هذا التحليل، فإنه يختلف عن تحليل داود عبده الذي يقف عند بنيات بسيطة دون أي اهتمام بهذه التراكيب التي تطرح إشكالات نظرية هامة.

ويمكن القول بأننا لا نجد في الأدبيات اللسانية التوليدية العربية مقاربة قاعدية تماثل من حيث العمق والشمولية مقاربة الفاسي الفهري للتراكيب السابقة، وهي مقاربة لا تلجأ للقواعد التحويلية لتفسير التغيرات الطارئة على الرتبة الأساس، علاوة على أنها مقاربة تحاول تقديم وصف متكامل

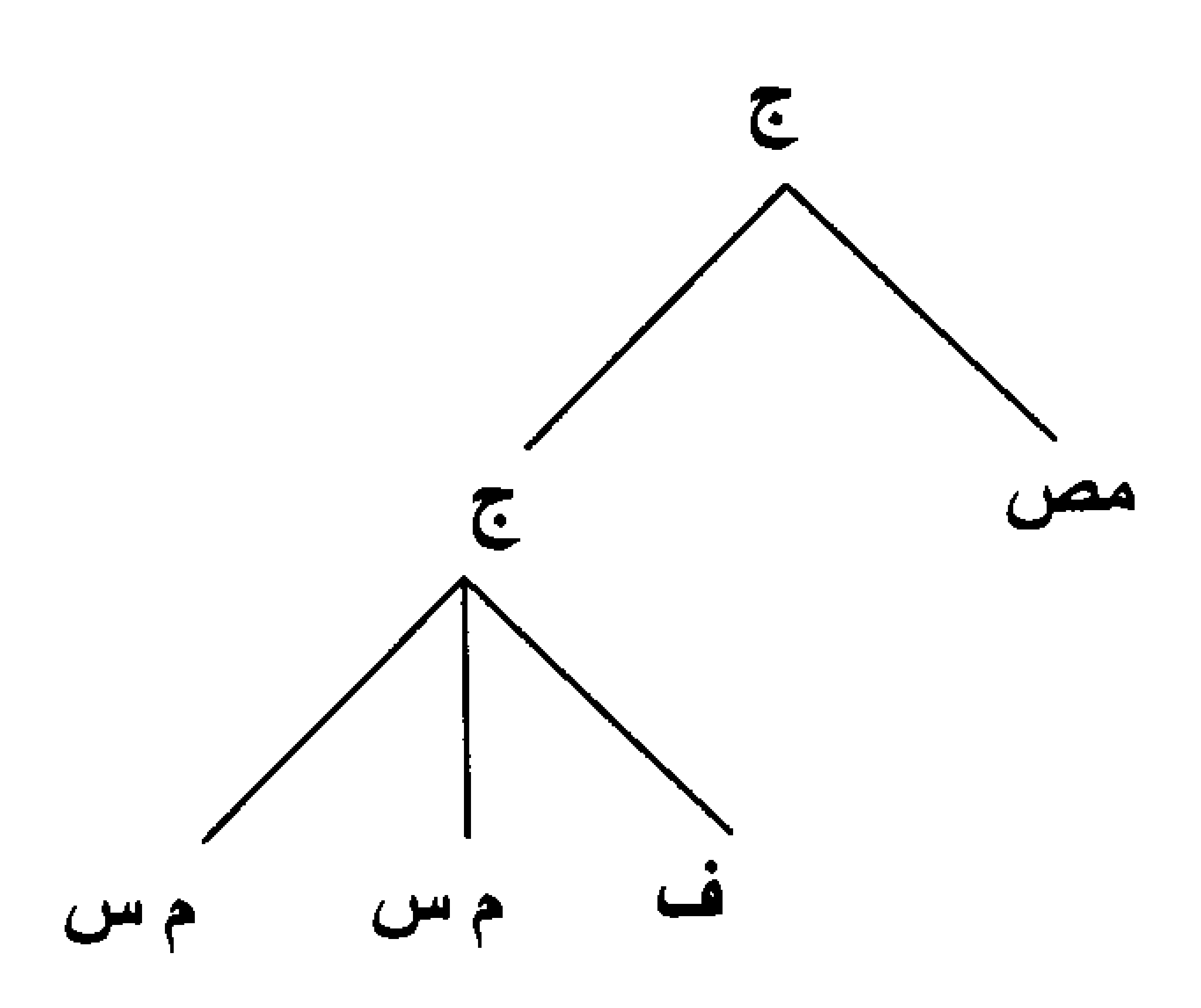
ومتناسـق لكـثير مـن البنـيات التركيبية التي عولجت بكيفية متفرقة في الدرس النحوي العربي مقدماً لها تمثيلًا موحداً.

من منظور توليدي غير تحويلي، يقترح الفاسي الفهري بالنسبة للغة العربية البنية التالية الناتجة عن القاعدتين التاليتين[1]:

أ - جَ ← مص+ج

ب - ج ← ف + م س + م س

ويمثل شجريا لهاتين القاعدتين كما يلي:



وفي إطار نفس المقاربة القاعدية *approche basique* أي المقاربة التي تفترض أن البنيات الواردة في الجمل السابقة (19-23) تولد عن طريق القواعد المركبية وليس عن طريق قواعد تحويلية، اقترحت جورجين أيوب *Georgine Ayoub* بالنسبة إلى اللغة العربية البنية الأساس التالية[2]:

27) - ج ← مصدري ج

28)- ج ← بؤرة ج

29) - ج ←

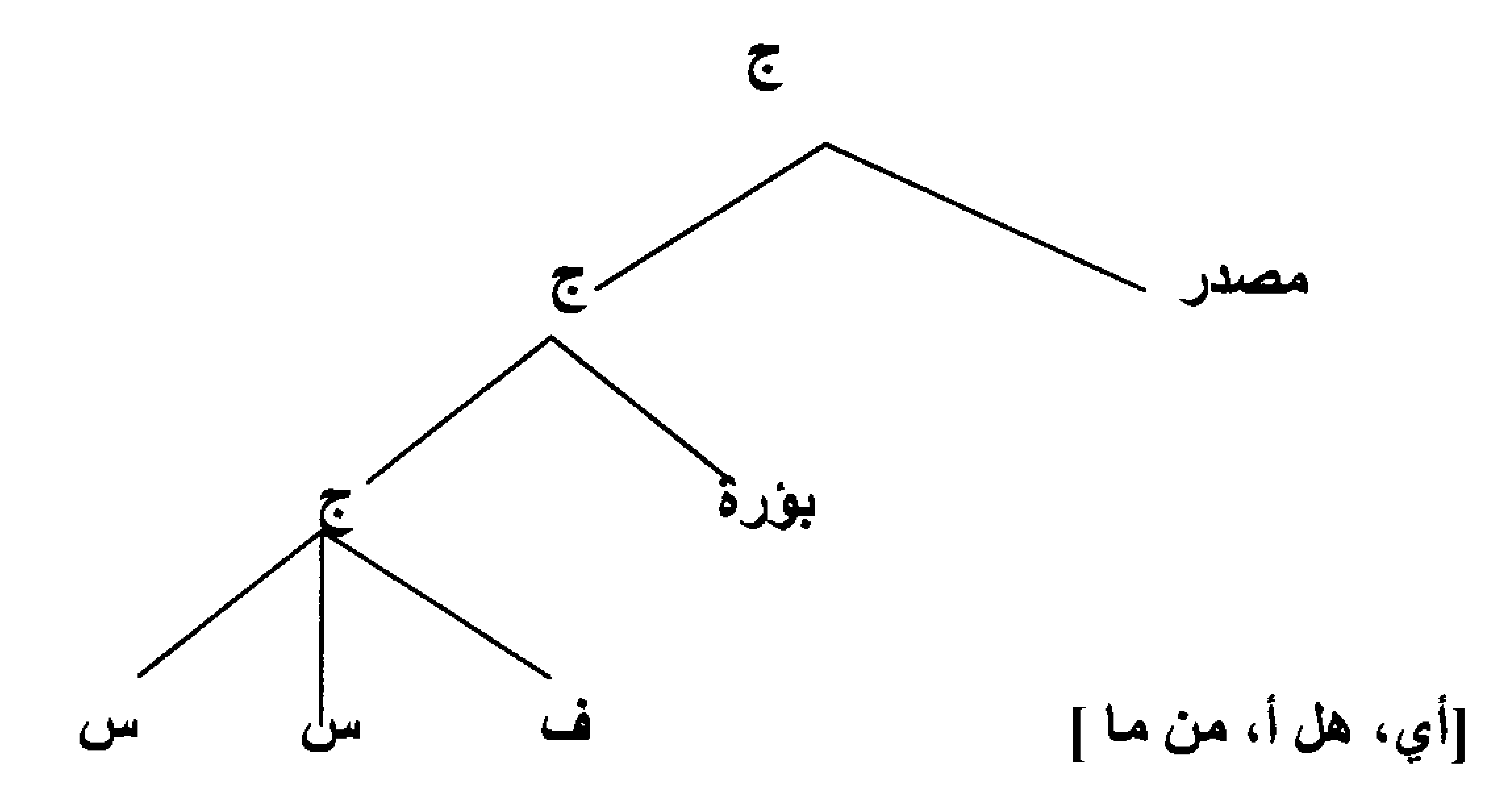
التي يمكن تشجيرها كما يلي:

(30

---

(1) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 113.

(2) *G. Ayoub, Structure de la phrase verbale en Arabe standard, p 99.*



وعلى هذا الأساس يمكننا وضع البنيات الأساس للجملة في اللغة العربية. فهذه القواعد يمكن توليدها بواسطة قواعد مركبية وليس بواسطة قواعد تحويلية وهي كالتالي[1]:

31) ـ ج ← [جاء زيد]

32) ـ مصدري +ج ← [من[يحلم]]

33) ـ بؤرة+ج ←[زيد [يحلم]]

34) ـ بؤرة+مص+ ج ← [زيد [ماذا[قال في جوابه]]]

35) ـ مص+بؤ+ج ← [إن [زيدا[نام]]]

36)ـ بؤ+مص+بؤ+ج ← [زيد[إن عمرا[تحدث معه]]]

37)ـ بؤ+بؤ+ج ← [زيد[أبوه[يحلم]]]

38)ـ مص+بؤ+بؤ+ج ← [إن[زيدا[أبوه[يحلم]]]]

39)ـ بؤ+مص+بؤ+بؤ+ج ← [هند[إن[عمرا[أبوها [تحدث معها]]]]]

ويلاحظ في ما اقترح بالنسبة إلى اللغة العربية أن المصدري يسبق البؤرة وليس العكس كما عند تشومسكي *1977*.

إن المقاربة التحويلية التي يستلهم داود عبده من اللسانيين التوليديين أمثال روس *Ross* لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التراكيب العربية في شموليتها كما هو الشأن بالنسبة للجمل المفككة بنوعيها: المفككة لليمين والمفككة للشمال كمافي المثالين[2]:

---

(1) *Ibidem.*

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص113.

40)- زيد رأيته

41)- رأيته زيد

إن هـذا الـنوع مـن الجمـل الذي يعتبر في تحليل داود عبده حصيلة قاعدة تحويلية يتم بموجبها إلحـاق الـضمير بالفعل *Cliticization* هو حسب مقاربة الفاسي الفهري وجورجين أيوب القاعدية بنية تولد في الأساس بواسطة قاعدة مركبية مثل:

42) جَ ⟵ بؤرة ج

إن بنيات التفكيك *Dislocation* في اللغة العربية لا تولدها قواعد تحويلية، وإنما تُوَلِّدُها قواعد مـركبية في الأسـاس بواسـطة القاعـدة (42)، علمـاً بـأن المكـان المـصدر لا يشغله دائماً ضمير كما في الجملة:

43)- زيد نعم الأب

ويخالف بذلك الفاسي الفهري التصور التحويلي الذي اقترحه روس والقاضي بتوليد البنيات مثل (40-41-43) تحويلياً. وللتذكير فإن القواعد التحويلية، كما كان ينظر إليها في الأدبيات التوليدية ما بين *(1967)* و *(1973)* نوعان[1]:

- تحويلات نقل *T.de mouvement*.
- تحويلات حذف *T.d'éffacement*.

وللـتذكير تنطـبق القـيود التي اقترحها روس أساساً على تحويلات النقل، أي التحويلات التي تعيد ترتيب المكونات داخل الجملة. وهذه القواعد بدورها نوعان:

- قواعد باترة *Chopping Rules* وهي التي تقوم بحذف عنصر أصلي وتعوضه بعنصر مشابه له. ومن هذا النوع ما يعرف بالبنيات المبأرة *Topicalisation*
- قـواعد ناسـخة *Copying Rules* وهـي التي تعوض عنصراً بأن تترك مكانه نسخة ضميرية *Copie pronominale* بحيث أن المنقول يترك وراءه ضميراً. والبنيات المفككة من هذا النوع[2].

والتفكـيك شـيء آخـر غـير التبـئير. إن التبـئير عملـية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمـركبات الاسمـية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي أي من داخل ج (جملة) إلى مكان خارجي (خارج ج) أي مكان البؤرة ومن أمثلة التبئير:

---

(1) انظر الفصل الثالث عشر المتعلق بالتحويلات.

(2) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 129.

44)- إياك أعني

45)- إياك نعبد

46)- أغدا ألقاك؟

ويميز الفاسي الفهري قاعدة "التبئير" عن قاعدة أخرى يُطْلَقُ عليها قاعدة الخفق *Scrambling* التي بإمكانها أن تضبط التغيير الحاصل في رتبة مكونات الجملة الواحدة، أي التغييرات التي تَحْدُث بعد الفعل وتُغَيِّرُ محلياً رُتَب الفضلات. إن ميدان قاعدة الخفق إسقاط *Projection* واحد لا تخرج عنه ولا تنطبق إلا على العجر الأخوات، وهي قاعدة أسلوبية لا تحويلية موجودة في المكون الصوتي لا في المكون التركيبي[1] إن قاعدة الخفق تفسر التغيير الحاصل بين الجملتين:

47)- ضرب الولدُ الكرةَ

48أ)- ضرب الكرةَ الولدُ.

وعند ما يلجأ عبد القادر الفاسي الفهري[2] للقواعد التحويلية، فإنه يلجأ للقاعدة التحويلية العامة في شكلها المبسط، وهي قاعدة "انقل أ" «التي تقوم بنقل بعض العناصر إلى ميدان ج أو ج̄ أو ج̿ كما هو الحال بالنسبة إلى التحويل التبئير والزحلقة وغيرها من البنيات التركيبية وهو ما يسميه الفاسي الفهري افتراض الربضية الذي يوحد بين تحويلات النقل»[3].

من جهة ثانية، تمت البرهنة النظرية في أعمال الفاسي الفهري على أهمية الربط بين قضايا نحوية وردت متفرقة في النحو العربي القديم كالجمع بين الاشتغال والابتداء والتقديم والتأخير، والربط بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، والتوحيد بين البنى التي اعْتُبِرَت اسمية في النحو العربي كالجمل الموصولة والاستفهامية. إن في هذا الافتراض العام الذي يوحد بين الجمل التي اعْتُبِرَت جملاً اسمية وتلك التي اعْتُبِرَت جملاً فعليةً ما ينفي عن اللغة العربية أو اللغات التي توجد فيها جمل بدون فعل في السطح كاللغة الروسية أن تكون لغات معقدة أو غير طبيعية[4].

ولا نحتاج تنبيه القارئ إلى الفرق بين مقاربة داود عبده ومقاربة الفاسي الفهري. فالأولى تصب مباشرة في خطوات التحليل التحويلي دون ما اعتبار لخصوصية بينة الجملة في اللغة العربية، بينما نجحت مقاربة الفاسي الفهري في تكييف نفس القواعد والطبيعة التركيبية للغة العربية، مما مكن

---

(1) المرجع نفسه، ص 124 و127 و 128.

(2) المرجع نفسه، ص 124 و 127 و 128.

(3) المرجع نفسه، ص 114.

(4) المرجع نفسه، ص134.

مـن اختـبارها ثـم تعديلها وهو ما يساهم حقاً في تطور النظرية اللسانية التوليدية نفسها وذلك بإغنائها بمعطـيات غـير متوافـرة في اللغـات الهـندو أوروبية. وفي تحليل الفاسي الفهري أيضاً عمق وشمولية في التـصورات، وتكامـل في الافتراضـات، ودقـة في تحديـد المنطلقات النظرية، وهي سمات لا تقدمها أي مقاربة توليدية عربية أخرى.

15 -4 - بنية الجملة العربية في نموذج العمل والربط

تجـدر الإشـارة إلى أن الدراسـات التولـيدية العـربية الـتي يمكن إدراجها في إطار نظرية الربط والعمـل قلـيلة جداً تكاد تنحصر في أعمال تعد على أصابع اليد الواحدة. في هذا النموذج الذي يعتمد أساسـاً مصادر تشومسكي الأساسية وتلامذته منذ بداية الثمانينيات، تُقدَّمُ الوحدات المعجمية كجذور، حـيث يـتم تكـوين الكلمات بواسطة عملية صرفية تركيبية إجبارية من نوع: 'انقل س إلى س'، ذلك أن الجـذر هـو أسـاس تكوين الكلمة في اللغة العربية، وهو في حد ذاته مقولة معجمية لا يملك أي تَهْجِيَّةٍ. فالمقـولة في هـذا المستوى مـن التحلـيل تكـون غـير مُحَقَقة صوتياً. إن المقولات الوظيفية مثل التطابق والـزمن والجهة والهيئة وكذلك اللواصق واللواحق تنضم لهذا الجذر المعجمي لتكوين الجذع الفعلي في المعجـم ويُـسْقَطُ الكـلُّ في التركيب. فالأفعال مثلاً هي نتيجة تطبيق قاعدة إجبارية من هذا النوع تضم الجذر إلى صيغة صرفية[1] أو حسب تصور آخر «تضم جذعاً إلى لاصقة صرفيَّة»[2].

في إطـار هذه العملية، يُرْبَطُ الفعل بالصرفة، حيث يصعد الفعل إجبارياً إلى موقع الصرفة التي تـضم الـتطابق والزمن وعناصر أخرى مثل، الموجهات والجهات. ويسمح هذا النقل بالتهجية الصرفية الـصواتية، فـيأخذ الفعل تطابقه اللازم وزمنه. كما أن النقل المتمثل في صعود الفعل من أجل التهجية، وتمـوقعه تحـت صرفة هو الذي يجعلنا نحصل على الرتبة: ف- فا - مف حيث يتقدم الفعل على فاعله ليظهر التطابق بينهما. إن تقديم الفعل على الفاعل أو تأخره عنه يرتبط بورود أو اختفاء التطابق المدمج في الفعـل، «فـتارة يكـون لديـنا تطابـق غني يُعَيِّن سمات الشخص والعدد والجنس، وتارة أخرى لدينا تطابق ضعيف لا يعين هذه السمات»[3].

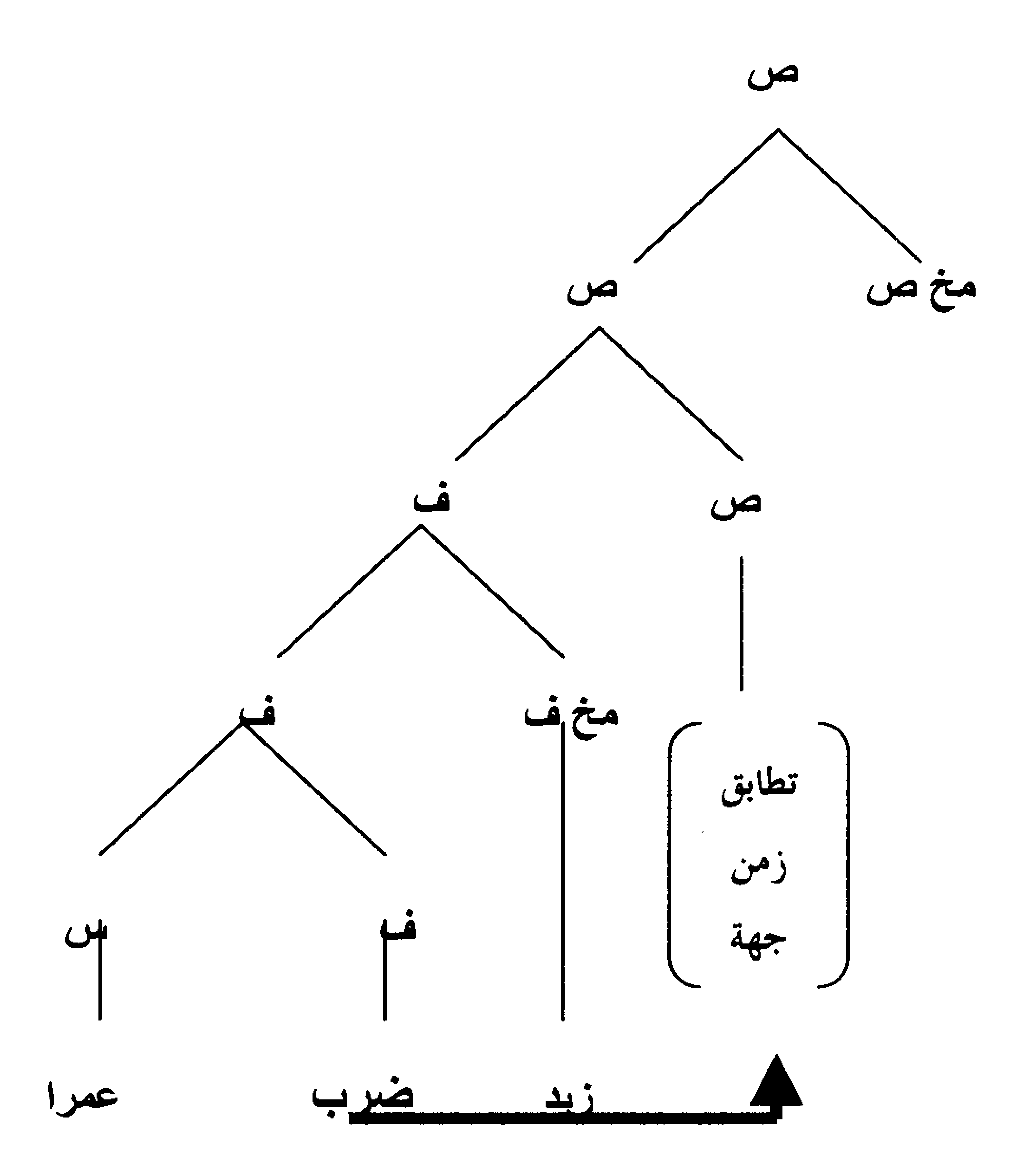
ويوضح التشجير التالي صعود الفعل لموقع مخصص الصرفة:

(1) لمزيد من التفاصيل حول صرافة الكلمة في اللغة العربية ينظر في الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 38 وما بعدها.

(2) عبد الواحد خيري، *ملاحظات حول نقل الرؤوس في العربية*.

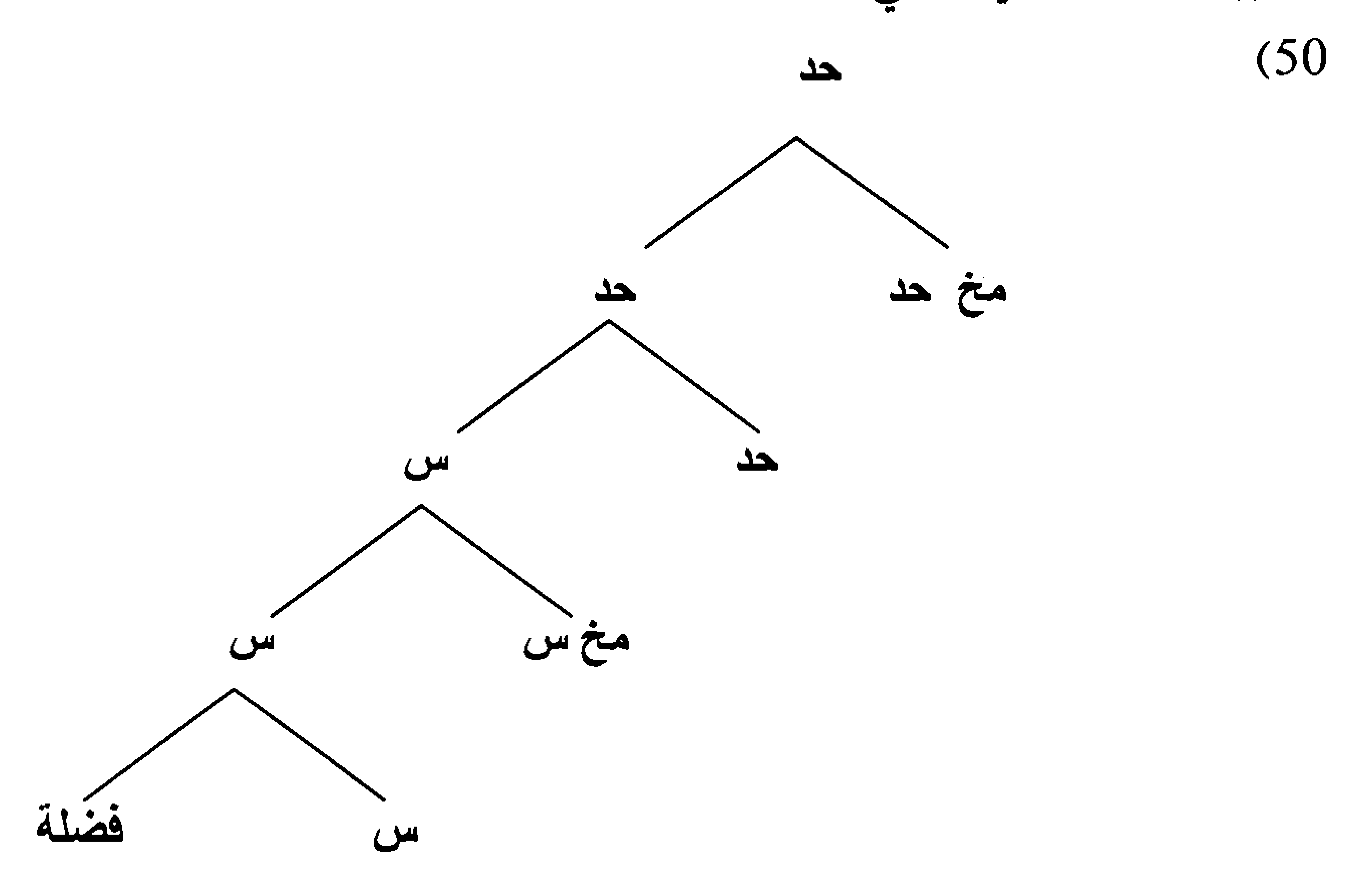
(3) عبد القادر كنكاي، *رتبة مكونات الجملة بين العربية والمغربية*، ص 202.

(49



يـصدق التحلـيل نفـسه علـى الاسم الذي يتعين عليه الصعود إلى موقع الحد الذي يظهر فيه الـتطابق وأدوات التعـريف والملكية لكي يتمكن من الالتصاق بالحدود وهي التعريف والتنكير وأسماء الإشارة كما يبين ذلك التشجير التالي:

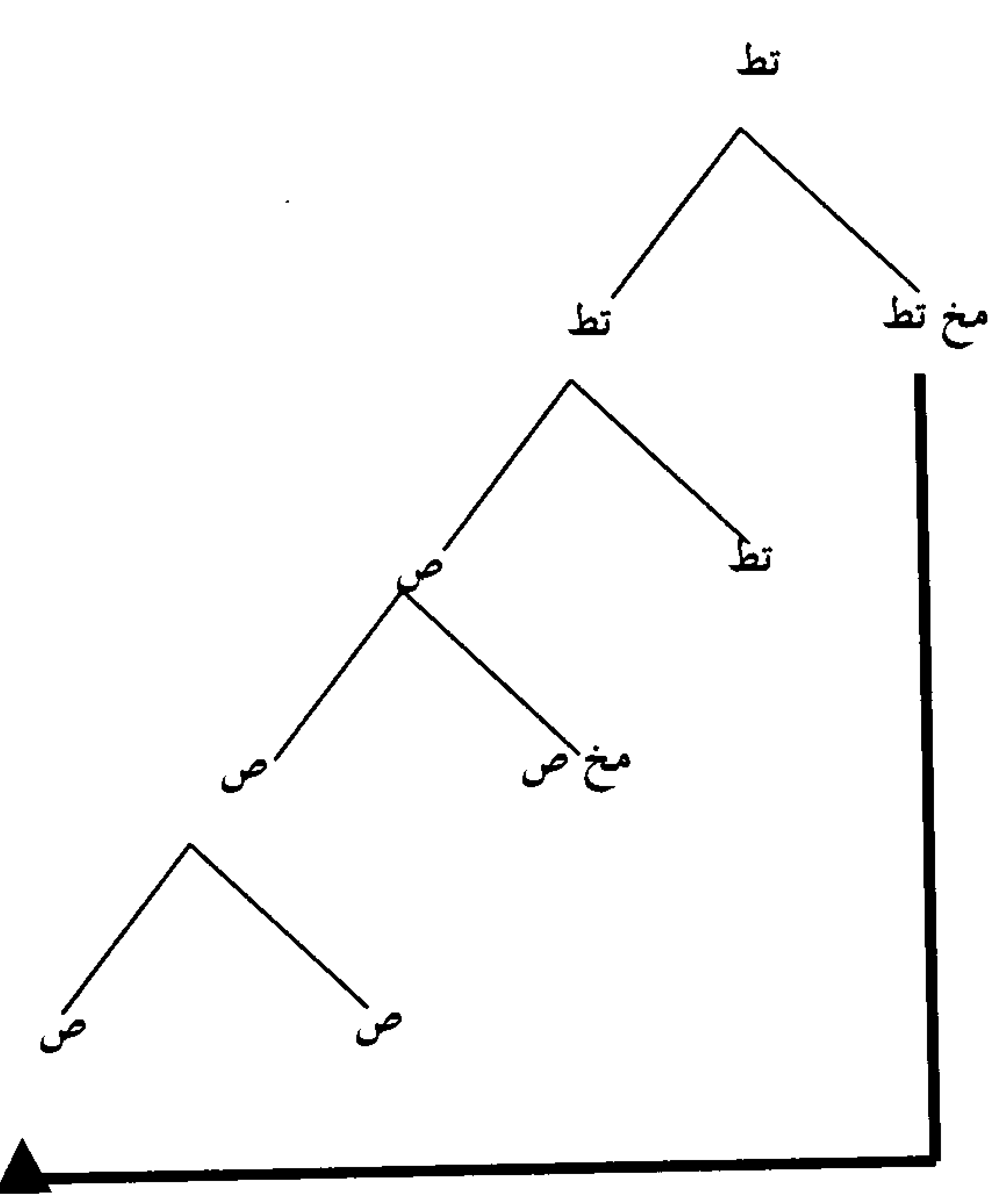
(50



ورغم اختلاف طبيعتها الصرفية والدلالية التركيبية؛ فمن الممكن في التحليل العام للمقولات الوظيفية والمعجمية المحكومة بنظرية س خط أن يعد المركب الاسمي إسقاطاً حديا *Determiner Phrase* يعكس في بنيته الداخلية بنية الجملة[1].

بصفة عامة، فإن "التطابق" عبارة عن آلية تسمح بتوليد جميع صور الصيغ الصرافية المسموح بها داخل اللغة. وبعبارة أخرى، يمثل التطابق المكون الصرافي في النحو الذي تكون مهمته الإشراف على التكوين الصرافي السليم للمقولات من حيث إلحاق الزوائد واحترام الصيغ الممكن توليدها. ونفترض أن تكوين كل المقولات يتم بالطريقة التالية[2]:

(51



15 -5 -تفكيك صرفة: المكونات ورتبتها

حظيت مقولة صرفة *Inflection* باهتمام بالغ من قبل اللسانيين بالنظر لطبيعة الإشكالات التي تطرحها ومن بينها:

- ما طبيعة مكونات مقولة الصرفة؟
- ما تراتبية هذه المكونات فيما بينها؟
- ما علاقة كل ذلك برتبة المكونات في الجملة؟[3].

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص227.

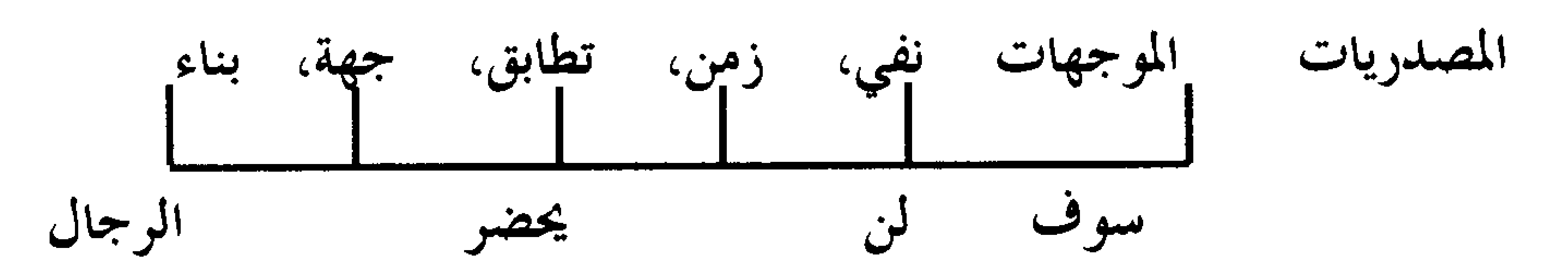
(2) عبد القادر كنكاي، *بنية الصفة الحال في العربية المقولة المزدوجة والوسم الإعرابي*، ص 159- 160.

(3) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص51.

يتعين في البداية التمييز بين المقولات المعجمية، مثل التي حللناها في الفصل السابق (اسم/ فعل/ حرف/ ظرف) وبين المقولات الوظيفية التي تضم عناصر ضمنية، مثل المصدري والصرفة التي تضم بدورها إسقاطات أخرى، مثل التطابق والزمن والوجه والجهة. ومن مميزات المقولات الوظيفية[1]:

- إنها تشكل صنفاً مُغْلقاً من العناصر المعجمية بالمعنى العام (ذات دلالة عامة).
- إنها لا تملك محتوى وصفياً مُحَدَّداً فهي لا تصف موضوعاً معيناً كما يفعل ذلك المركب الفعلي "أكل" الذي يصف حدث الأكل أو المركب الاسمي "الكرة" الذي يصف الكرة.
- ليس للمقولات الوظيفية مميزات الانتقاء الدلالي، فهي لا تُسْنِدُ الأدوار المحورية كما تفعل ذلك مقولة معجمية مثل الفعل.
- لا تنتقي المقولات الوظيفية إلا أن تنتقي إلا فضلة واحدة فقط، بينما يمكن للمقولة المعجمية أن لا تملك فضلة واحدة وأن تنتقي أكثر من فضلة.
- المقولات الوظيفية قابلة لأن تُفَكَّكَ إلى مقولات وظيفية حرة أو مقيدة، وهو ما لا تتوفر عليه المقولات المعجمية. فالمقولة الوظيفية الصرفة تفكك بدورها إلى مقولات التطابق والزمن والوجه والموجه، وهي جميعها تخضع لمبادئ نظرية س خط.
- المقولات الوظيفية خاضعة صواتياً وصرفياً للمقولات المعجمية. فالمقولات الوظيفية مثل: تطابق/ زمن/ وجه لا تتحقق صواتياً وصرافياً إلا مع الفعل الذي يعتبر عمادها. وبدون المقولة الفعل لا تتحقق السمات السابقة[2].

يؤكد الفاسي الفهري على أهمية هذه المقولات الصرفية ودورها باعتبارها مرتبطة بافتراض تكوين الكلمة ورتبة مكونات الجملة على حد سواء. فالمقولات الصرفية أو الوظيفية تعد بمثابة إسقاطات خارجية للمقولات المعجمية، وهي التي تسهم في تحديد طبيعتها المقولية وتحدد خصائصها النحوية والصرفية من حيث رتبتها في أبسط الحالات كما يلي:

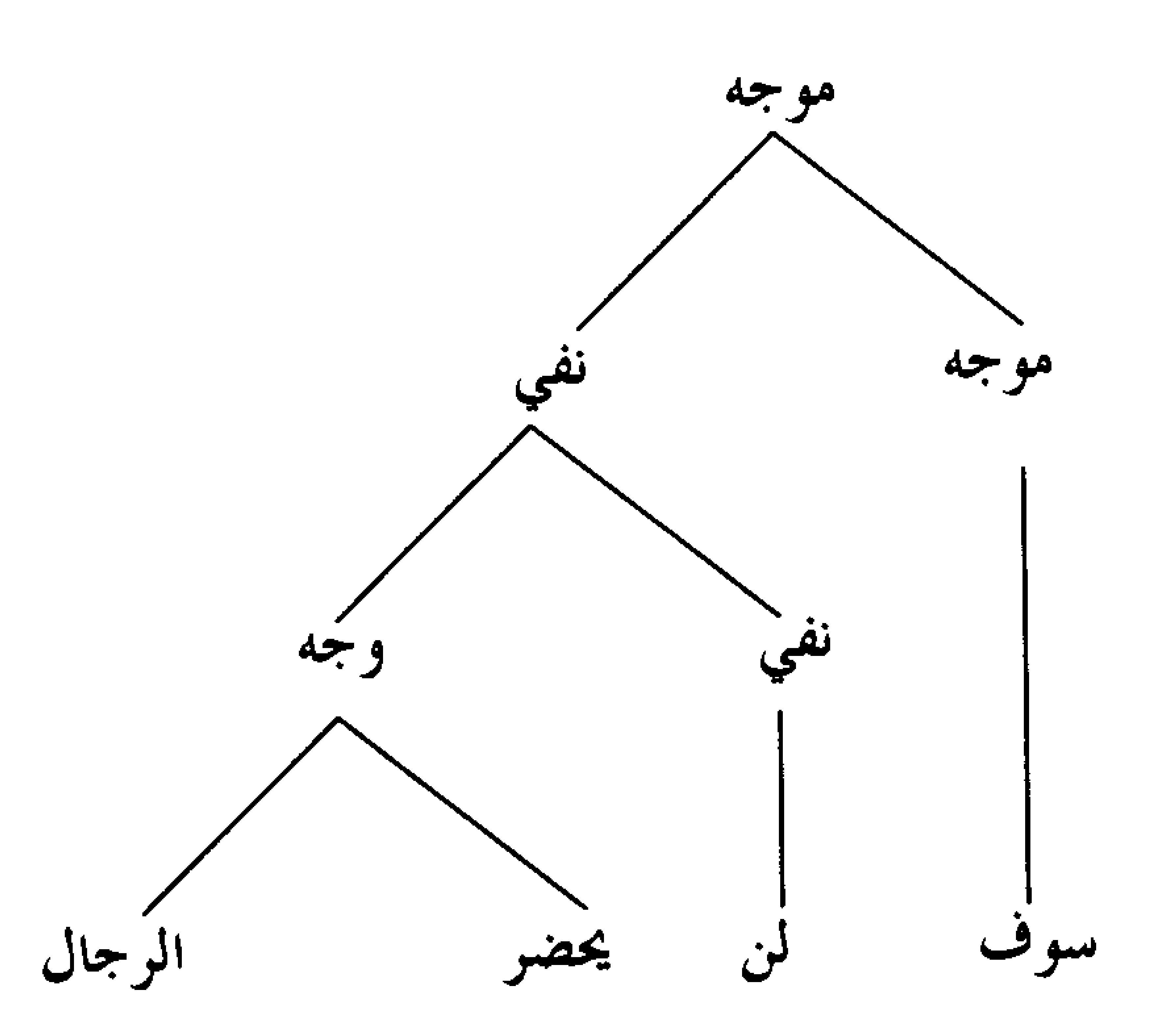


(1) *Alain Rouveret, Principes généraux et typologie syntaxique, pp 21-27.*

(2) محمد غنايم، النسق الصرفي وتركيب الفعل في اللغة العربية: مقاربة توليدية، بحث لنيل الدكتوراه.

ويبين الشكل التالي هذه التراتبية:

(52



واضح أن المقولات الوظيفية (الصرفية) ليست كلها من طبيعة واحدة، بعضها ذو بنية مستقلة الذات عن الفعل مثل: المصدريات والموجات (سوف، قد والنفي لا، لن)، وبعضها الآخر لا ينصهر في جذع الفعل. فالزمن عبارة عن حركات داخلية ذات دور أساسي في تكوين جذع الكلمة، لذلك فإن رتبة الزمن ستكون في أسفل إسقاط وظيفي في البنية الشجرية وهو أقرب إسقاط إلى جذر الفعل[1]. ويكون التطابق إما لاحقة في الماضي، وإما سابقة ولاحقة في المضارع، ولذلك فهو لا ينتمي لجذع الكلمة الأصلي. والتطابق يعلو الزمن[2].

وبعض هذه المقولات متداخل فيما بينه، فالبناء والجهة والزمن لا تمثل إلا صرفية تركيبية واحدة[3] وتظهر هذه التراتبية بين المقولات الصرفية في جملة بسيطة مثل:

53)- حضر الرجال.

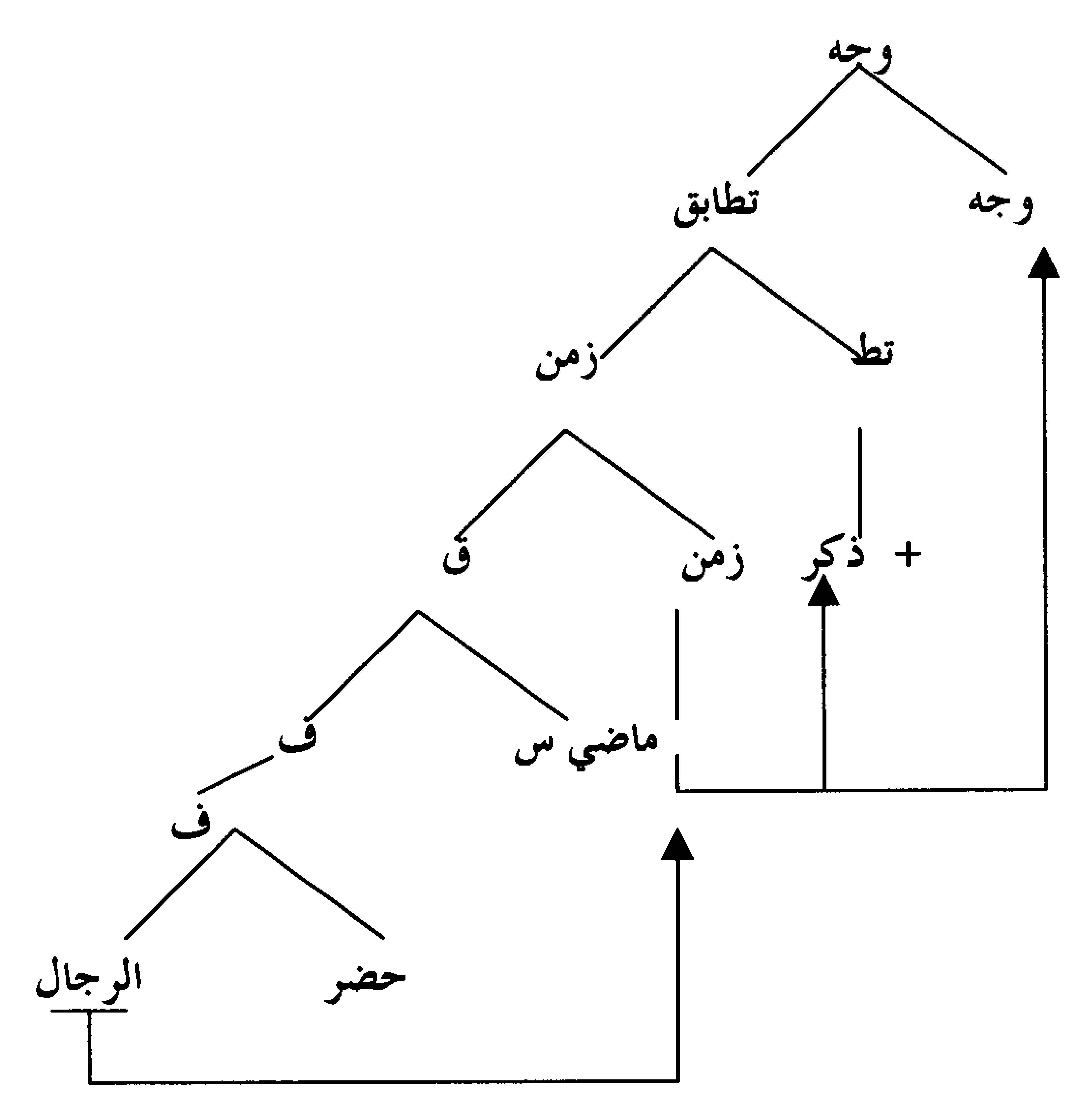
لها البنية العميقة التالية:

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص53.

(2) المرجع نقسه، ص53.

(3) المرجع نفسه، ص52.

(54



في هـذه البنية ينتقل الفعل إلى زمن ثم إلى تطابق ثم من ف زمن تطابق إلى وجه بواسطة قاعدة نقل الرأس إلى رأس آخر[1].

وإذا كـان الفاسـي الفهـري يحـاول البرهنة على أن التطابق أعلى من الزمن في البنية الشجرية بالـشكل الـذي رأيـناه سـابقا فـإن هناك من يذهب (انظر كنكاي مثلاً) إلى أن الزمن في اللغات عنصر أساسـي في بنـية الجملـة، حـيث ينـتقل الفعل إلى التطابق ثم إلى الزمن، وينتقل الفاعل إلى مخ التطابق للحصول على الإعراب.

بصفة عامة، فإن دوافع تفكيك صرفة والافتراض بشأنها له ما يبرره ومن ذلك:

- عملـية تفكـيك الصرفة يساعد على جرد وضبط ترتيب الإسقاطات الوظيفية المشرفة على المركب الفعلي.
- تفكيك صرفة تستوجب نقلاً للفعل.
- تفكـيك الصرفة يسمح بإمكانية وجود المخصص وباحتمالية وجود رؤوس متعددة في مركب المركب الصرفي[2].

(1) المرجع نفسه، ص 54.

(2) محمد غنايم، النسق الصرفي وتركيب الفعل في اللغة العربية: مقاربة توليدية.

15 -6 - من رتبة فعل فاعل إلى رتبة فاعل فعل

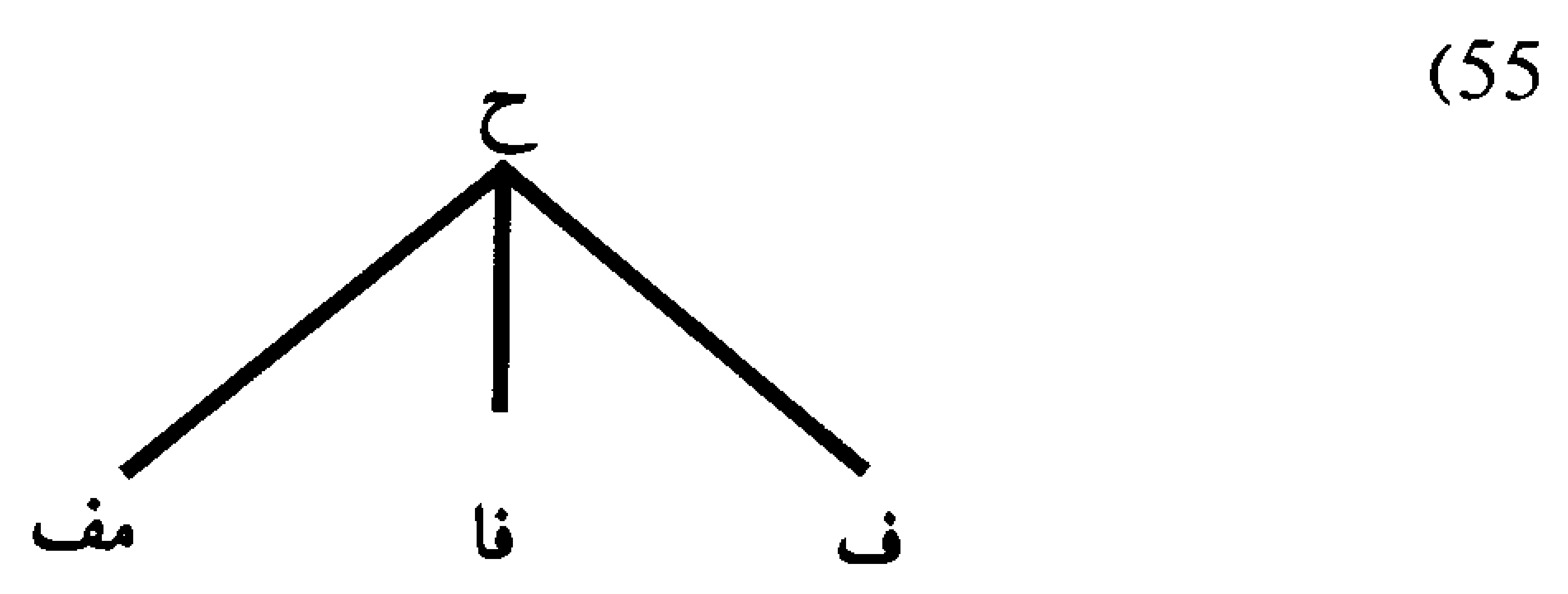
في ضوء نظرية العمل والربط وما قدمته من تصورات جديدة بشأن تحليل بنيات اللغات البشرية، أعيد النظر من جديد لمعالجة مسألة الرتبة الأساس في اللغة العربية. في هذا السياق، يرى الفاسي الفهري أن للغة العربية رتبتين:

ف.فا. مف و فا. ف. مف.

إن التغيير من **ف.فا** إلى **فا. ف** يكون ممكناً بواسطة تغيير في العلائق التي تحددها نظرية **س** من جهة، إضافة إلى نظرية الموضوعات ومواقعها. ولا تلعب نظرية التطابق دوراً في هذا التغيير. فمن جهة نظرية س خط قد يكون موقع الموضع *Topic* هو موقع الفاعل، لأن كليهما مخصصان لتطابق *Agr*. إلا أن موقع الموضع هو موقع لاموضوع، وموقع الفاعل هو موقع موضوع. أما العربية فهي مختلفة في تطورها، لأنها يمكن أن تُعتَبَر **فا. ف** إضافة إلى كونها **ف.فا**. و مخصص تطابق في العربية ملتبس بين كونه موقع موضوع وموقع غير موضوع[1].

ويترتب على هذا التصور ضرورة التخلي عن التشجير التقليدي للجملة العربية:

(55



إن الفاعل والمفعول في هذا التشجير يولدان في نفس المستوى ليتمكن الفعل من العمل فيهما. والتشجير يبين كذلك أن الفاعل والمفعول به متناظران تناظراً تاماً، أي لهما الخصائص البنيوية نفسها، سواء بالنسبة إلى بعضهما البعض، أو بالنسبة إلى الفعل. ففي مثل هذه البنيات لا تختلف البنيات العميقة عن البنيات السطحية باعتبار أن الرتبة الأساس هي نفسها الرتبة السطحية. وهذه الاعتبارات تدحضها الوقائع اللغوية وبعض المنطلقات النظرية العامة في النحو التوليدي كالقول بكلية المركب الفعلي ووجوده في كل اللغات البشرية. إن المركب الفعلي موجود في جميع اللغات بحكم انتمائه إلى النحو الكلي أو الملكة العامة لا إلى نحو لغة بعينها، ولذلك لا نحتاج إلى إقامة الدليل على وجوده في كل لغة على حدة[2]. ولهذا السبب، فإن افتراض وجود مركب فعلي في اللغة العربية أو عدم وجوده، يجب أن يتسم بالانسجام مع مبادئ النحو الكلي من جهة، وبطابع التعميم من جهة ثانية. إن التشجير الذي

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 122.

(2) المرجع نفسه، ص58.

يكـون ملائمـا للغات من نمط **ف فا مف** *VSO* لا يكون كذلك بالنسبة للغات ذات الرتبة **فا ف مف** (*SVO*) وهو ما سيقود لوضع بنية مغايرة لرتبة الكلمات تكون خاصة بكل صنف لغوي خاص.

إن هـذا الـتعدد في البنـيات الـرتبية لا يحقـق التعميم المفروض مبدئياً في كل افتراض. في هذا الـسياق، فـإن البنـية غـير الـشجرية تَخْـرِقُ كـثيراً من المبادئ التي أظهرت فعاليتها وجدواها في تحاليل اللغـات البـشرية، سواء في إطار نظرية النحو الكلي، أو في إطار الأنحاء الخاصة. فهي لا تتلاءم كلياً مع بعض مبادئ نظرية الربط والنقل والحالة.

لقـد لوحظ أن خصائص المفعول به التركيبية ليست هي خصائص الفاعل، وما يناسب الأول لا يناسـب الثاني. وانتقال المفعول به ليس هو انتقال الفاعل، ثم إن نظرية س خط َلم تعد تسمح بتعدد الفـضلات أو المخصـصات بل تحصرها في فضلة واحدة و مخصص واحد. والبنية السابقة تخالف بعض مـبادئ نظـرية الإعـراب[1]. إن الفاعـل والمفعـول به اللذين أُسْنِدَت لهما حالتان إعرابيتان من طبيعة مختلفة، هما الرفع بالنسبة للفاعل والنصب بالنسبة إلى المفعول به، لا يمكن أن تعمل فيهما مقولة واحدة هـي الفعـل. إن مقـولة واحـدة عاملـة لا يمكـن أن تـسند إعرابين مختلفين. إن إسناد الإعراب يجب أن يتجـنب كـل مـواجهة بـين الحـالات الإعـرابية. وفي ضـوء الـتصور الجديـد، فـإن الفاعل أصبح يولد كمخـصص للفعل في البنية العميقة والمفعول به فضلة له. ويتلقى المفعول به إعراب النصب من الفعل، بينما يُسْنِدُ إعراب الرفع للفاعل عن طريق الزمن. وقد يَرِثُ التطابقُ إعرابَ الزمن فيسنده أو لا يسنده إلى غيره من المركبات الاسمية بحسب ضميريته أو عدم ضميريته[2].

ومـع ذلـك، يتمـسك بعـض الباحـثين بـرتبة واحدة في اللغة العربية هي رتبة: **فعل ـ فاعل ـ مفعـول بـه**، لأن اللغـة العـربية لا تعرف صعود الفاعل إلى مخصص التطابق. وما يبدو فاعلاً مُقَدَّماً في رتـبة: **فاعـل- فعـل** هـو موضـع *Topic* مُـوَلَّد في مكانه في الأساس، حيث يحمل إعراب التجرد. أما إعراب الرفع البنيوي، فيأخذه الفاعل في مخصص المركب الفعل[3].

ولا يخـرج هـذا التـصور عمـا اقـترح بالنسبة إلى اللغات أخرى على نحو ما نجد عند كورودا *Kuroda* الـذي دعـا في إطـار مـا عـرف بفرضـية الفاعـل الداخلي *Internal Subject Hypothesis* إلى التمييـز بـين الفاعـل المحوري والفاعل الوظيفي أو السطحي. إن المركب الاسمي الفاعل يولد في موقع مخـصص الفعـل في البنـية الأسـاس حـيث يتلقى دوراً محورياً. أما في البنية السطحية، فإن نفس المركب

(1) انظر الفصل المتعلق بالأنساق الفرعية في نظرية العمل والربط.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص73.

(3) محمد الرحالي، ملاحظا ت عن الرتبة والإعراب، ص 55.

الاسمـي يكـون له موقع آخر. فهو مخصص صرفة أو تطابق في الإنجليزية، و في هذا الموقع يتلقى الرفع من الصرفة.

ومهمـا يكـن، فـإن افـتراض مـركب فعلي في اللغة العربية وفي مثيلاتها من اللغات أياً كانت دوافعـه النظرية والتجريبية العامة والخاصة وكيفية التمثيل لصعود الفعل؛ والتمييز بين الفاعل المحوري والفاعـل الوظيفي من شأنه أن يقلل من الاختلاف النظري بين الرتبتين **فا ف مف** SVO **وف فا مف** VSO؛ لأنـه يمكـن مـن توليدهما من البنية العميقة نفسها، وبالتالي لن يعود هناك مجال للحديث عما سُـمِّي باللغـات ذات البنـية الـشجرية مـثل، الفرنـسية والإنجليزية واللغات غير الشجرية مثل، اللغات العـربية والإسـبانية والإيطالـية. وبـذلك قـد تـسهم دراسة رتبة مكونات الجملة في وضع تنميط جديد للغات الطبيعية يتجاوز حدود كثير من الأفكار اللغوية الموروثة عن الماضي والقائمة على أحكام مسبقة عن الرتبة في اللغات الطبيعية لا علاقة لها بالطبيعة الحقيقية للوقائع اللغوية ذاتها.

الفصل السادس عشر

نظرية العمل والربط

مقدمة أولية

16 - 1 - التحولات التصورية في نظرية النحو التوليدي

16-1-1- من اللغة المجسدة إلى اللغة المبنية داخليا

يمكن اعتبار نظرية العمل والربط وما أفرزته من مبادئ وقوالب في تحليل الظواهر اللغوية من أهم النماذج التي توصل إليها برنامج البحث اللساني التوليدي. وتشكل هذه النظرية تحولا هاماً ومتميزاً في تصور كيفية اشتغال النظرية وتفاعل المكونات الداخلية للنموذج.

مع نظرية العمل والربط انتقل الاهتمام من دراسة اللغة كمعطى واقعي إلى التركيز على المبادئ العامة التي يقدمها النحو، باعتباره نظرية كلية للغة البشرية. إن نظرية النحو التوليدي منذ بدايتها حولت الاهتمام من السلوك الفعلي أو الممكن إلى دراسة نظام المعرفة التي تكمن وراء فهم واستخدام اللغة. وبصورة أعمق حولت هذه الدراسة مركز الاهتمام إلى الموهبة الفطرية التي تجعل من الممكن للبشر أن يحصلوا مثل هذه المعرفة. وكان التحول في الاهتمام تحولا من دراسة اللغة المجسدة إلى اللغة المبنية داخليا، من دراسة اللغة التي تعد موضوعاً مجسداً إلى دراسة نظام معرفة اللغة المحصلة والممثلة داخلياً في العقل/ الدماغ[1].

وطبيعي أن التحول في طبيعة الموضوع المدروس يصاحبه تحول في طبيعة الأدلة المستعملة في البرهنة على هذا الموضوع. فعندما يكون الهدف من الدرس اللساني هو وصف السلوك اللغوي وتقديم الإجراءات المتحكمة في هذا الوصف، فإن أهمية المعطيات المعتمدة تتمثل في المادة التي تؤخذ منها هذه المعطيات، وهي اللغة التي يتكلمها الأفراد ويمثلها المتن اللغوي المعتمد كأساس للوصف اللساني. لكن عندما يصبح هدف الدراسة اللسانية مثلما هو الشأن بالنسبة إلى النحو التوليدي، دراسة نظام المعرفة الذهنية الكامن وراء السلوك اللغوي، فإن المعطيات اللغوية المباشرة [المتن] لا تملك في حد ذاتها أي أهمية، وبالتالي فهي لا تفيدنا في شيء لمحدوديتها النوعية والكمية على حد سواء. وليس بإمكان المعطيات اللغوية أن تعكس طبيعة النظام، نظراً إلى تواجد مجموعة من الأنظمة الإدراكية المتنوعة

---

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 83.

اجتماعياً ونفسياً إلى جانب النظام اللغوي. ولهذه الأسباب، يَسْتَبْعِدُ النحوُ التوليدي اعتمادَ المتن أساساً للوصف اللغوي ومادة له مفضلا الرجوع إلى حدس المتكلمين من خلال أحكامهم على ما يسمعونه. إن هذه الأحكام تعكس معرفة ضمنية بما يتوافر عليه كل واحد منهم من دراية نسبية باللغة التي يتكلمها. والرجوع إلى حدس المتكلم يُمكّن من تجاوز محدودة المتون المعتمدة في التحليل اللساني البنيوي، كما يساعد على كشف الغموض الوارد في التراكيب وأوجه التشابه والاختلاف بين البنيات التركيبية.

16-1-2- طبيعة المعرفة اللغوية

إن التحول التصوري الذي حصل مع النحو التوليدي يندرج في إطار تبني التصور العلمي والمعرفي الجديد الذي بدأ منذ الخمسينيات في إطار ما أصبح يعرف بالعلوم المعرفية *Sciences cognitives* حيث تم الانتقال من دراسة السلوك الفعلي كموضوع للدرس إلى اعتباره مصدراً للمعلومات المساعدة على آليات اشتغال العقل داخلياً. ويمكن تلخيص الأسس الفكرية التي تقوم عليها الثورة المعرفية في أطروحتين أساسيتين:

- اعتبار الموضوع المدروس أيا كانت طبيعته تمثيلا ذهنياً؛
- السعي إلى وصف بنية التمثيل الذهني بواسطة لغة صورية.

وفي مجال اللغة، أصبح الاهتمام بالجوانب الصورية للغة عند الفرد، يتعلق بتحديد بنياتها والعمليات التركيبية المتحكمة فيها والقيود الموضوعة عليها. ويتميز النموذج التوليدي الذي يسعى إلى تصوير الملكة اللغوية الداخلية عند الإنسان بأنه:

- "تمثيلي أي أن امتلاك لسان معين يعني القدرة على بناء مجموعة لامتناهية من التمثيلات الهندسية الثنائية انطلاقا من ألفاظ المعجم الذهني.
- حوسبي: إن امتلاك لسان ما هو القدرة على إنجاز عمليات حوسبة مثلى تنطبق على هذه التمثيلات الخاضعة القيود الوجاهية *Interface* التي تضغط على الملكة اللغوية"[1].

في هذا السياق، تحولت النظرية التوليدية من الاهتمام باشتقاق الجمل وتفريعها عن طريق القواعد إلى الاهتمام بتمثيل القواعد التي تسير عليها جمل اللغة. إن قضايا النحو هي قضايا حول معرفة اللغة المستنبطة داخلياً. وهكذا أصبحت جل مسائل اللغة تعالج في إطار تصوري أكثر شمولية لا يرتبط

---

(1) *J.Y.Pollock, Langage et cognition, p 219.*

بدراسة لغة محددة، وإنما بالنحو الكلي للغة البشرية، من حيث إنه «نظرية اللغات الإنسانية المبنية داخلياً، أي نظام من القيود مستقى من الموهبة البيولوجية الإنسانية التي تحدد هوية اللغات المبنية داخلياً»[1]. والنحو الكلي أيضاً تحديد لهذه المبادئ الفطرية المحددة بيولوجياً التي تؤلف مكوناً واحداً من مكونات العقل الإنساني هو ملكة اللغة. إن اللغة تشكل خاصية مميزة للعقل البشري بصفة عامة. ويزودنا النحو الكلي بالمعرفة العامة المتعلقة ببنية العقل. إن كل فرد متكلم يدرك جملة من المبادئ العامة الصالحة لكل اللغات مصحوبة بجملة من القيود على هذه المبادئ العامة وهي قيود على ألسنة خاصة.

يعرف موضوع المعرفة اللغوية جملة من الافتراضات بشأن طبيعتها الشكلية وخصائص مكوناتها الداخلية وكيفية اكتسابها واستعمالها. ومن بين هذه الافتراضات:

- القول بوجود نظام داخلي خاص باللغة ومستقل عن الجوانب الأخرى من المعرفة البشرية ككل؛
- القول بارتباط النظام اللغوي بأنظمة معرفية أخرى، وبالتالي فهو نتيجة مباشرة للعلاقة القائمة بين جوانب معرفية أخرى.

غير أن مجمل هذه الافتراضات يحتاج إلى مواجهة عملية بالواقع؛ أي بالتجربة اللغوية الفعلية. ما هو الدليل التجريبي على استقلال القواعد النحوية عن غيرها من القواعد اللغوية الأخرى؟ لا اختلاف بين الدارسين في كون اللغة ظاهرة معقدة بامتياز، تتفاعل فيها أنساق معرفية متنوعة ومختلفة الطبيعة، مثل الخصائص الصوتية/ الجوانب الإدراكية والنفسية/ الاستدلال الحواري وغيرها من الأنظمة الفرعية الأخرى. فإلى أي حد يمكن القول بأن القواعد النحوية مستقلة عن هذه الأنظمة الاجتماعية والمنطقية والثقافية؟ لكن لماذا لا يكون هذا النظام الخاص باللغة البشرية نتيجةً للعلاقة القائمة بين اللغة وجوانب معرفية أخرى من خلال ما يمكن ملاحظته ورصده من مظاهر التداخل والتعالق بين مكونات البنية اللغوية والجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية؟[2].

إن المعرفة اللغوية عند الأفراد لا تتأسس على قواعد وقوانين في حد ذاتها، ولكنها تتكون من مبادئ عامة تشتق منها هذه القوانين. ما نعرفه، كما يقول تشومسكي، ليس قوانين بالمعنى التقليدي للكلمة. ومعروف أن هذه الملكة اللغوية عند البشر باعتبارها طاقة إبداعية، تسمح للمتكلم بلسان معين بإنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل القائمة نحوياً ودلالياً، رغم قلة المواد اللغوية ومحدوديتها. وقد تحولت هذه المعرفة مع اللسانيات التوليدية إلى جملة من الإشكالات المعرفية الهامة.

---

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 82.

(2) مرتضى باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 28.

- ما طبيعة هذه المعرفة اللغوية؟
- كيف تكتسب؟
- كيف تستعمل؟
- كيف نفسر أن الطفل العادي يكتسب هذه المعرفة في إطار اتصال وجيز نسبياً دون تعلم خاص؟
- كيف يصبح هذا الطفل نفسه دون مجهود يذكر قادراً على استعمال نسق معقد من القواعد النوعية والمبادئ العامة؟

إن هذه التساؤلات الهامة حول طبيعة المعرفة اللغوية يدرجها تشومسكي ضمن ما أصبح يسمى بمشكل أفلاطون على النحو التالي: كيف تكون الكائنات البشرية، رغم أن اتصالاتها بالعالم قصيرة وشخصية ومحددة، قادرة على أن تعرف هذا القدر الكبير من الإدراكات التي تعرفه؟ إن معرفتنا في بعض مجالات الفكر و الفهم واسعة المدى محددة جداً و معبر عنها بصورة غنية تتمشى مع الشخصية. كما أننا نشترك في جزء كبير منها مع الآخرين ممن لهم خلفيات مماثلة[1]. إن مشكلة أفلاطون تتلخص في تفسير كيفية معرفة هذا العدد الكبير جداً من المعلومات بالرغم من أن ما هو متاح لنا من أدلة ضئيل للغاية.

والواقع أن نظرية الربط والعمل أعادت النظر في كثير من المبادئ الأساس التي قام عليها النحو التوليدي في العقود الأولى كمفاهيم التحويل والتفريع ومبدإ استقلالية التركيب والنحو الكلي.

16-1-3- نحو نظرية للنحو الكلي

إن موضوع اللسانيات لم يعد هو المتكلم السامع المثالي فحسب كما في نموذج مظاهر النظرية التركيبية، بل إن الهدف الذي باتت النظرية التوليدية تسعى إلى تحقيقه، هو بناء نظرية للخصائص الكلية للغات الطبيعية؛ أي تحديد سمات اللغة الطبيعية الممكنة التي يُطْلَقُ عليها "نظرية النحو الكلي". وتروم نظرية النحو الكلي دراسة استعمال آليات اللغو عند البشر بصفة عامة، وفي الوقت نفسه، وضع أجزاء من الأنحاء الخاصة مع ما يتطلبه هذا العمل من تلازم بين المنظورين. وعليه، أعاد البحث في النحو الكلي النظر في العلاقة بين العام والخاص في النظرية اللسانية. فهل ندور في حلقة مفرغة انطلاقاً من أن ما هو عام يحدد ما هو خاص وأن ما هو خاص يسمح ببناء العام؟ إن الأمر ليس بهذه البساطة. إن النظرية باعتبارها نسقاً صورياً مجرداً هي عملية ذات وجهين مترابطين عام وخاص. إن بناء النحو

[1] تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 42.

المُـوَحَّد هو تحقيق خاص لهذا النسق[1]. مبدئياً، لا شيء يمنعنا من أن نبنيَ نظرية عامة انطلاقاً من وقائع خاصـة بلـسان واحـد. لكـن تحقـيق الكلية *universalité* وبلوغها لا يتأتى إلا بالعودة إلى أنساق لغوية خاصـة أخـرى من شأنها أن تُمَحِّصَ أو تدحض الخصائص الكلية، وبالتالي يمكن بناء نظرية عامة عن طريق توسيع النظريات النحوية الخاصة التي يمكنها أن تحدد لنا مرجعية ما هو قابل لأن يكون كليا[2].

وللخـروج مـن دائـرة الـتلازم الدائري بين العام والخاص، تم إعادة النظر فيما يسمى عادة بـ "**الكلـيات اللغـوية**" *Universaux linguistiques* الـتي لم يعـد ينظر إليها على أنها مفهوم أولي *Concept primitif* أو مـسلمة *Postulats*، بـل أصبح ينظر إليها بوصفها فرضيات اختبارية مبنية على عدد محدود من الملاحظات القابلة للتمحيص في مواجهة وقائع أخرى[3].

في هـذا الـسياق أصـبحت النظـرية التولـيدية لـسانيات مقارنـة تعتمد المقارنة بين اللغات من مـنظور أكثـر شمولـية وأكثر تفسيرية؛ وأصبحت المقارنة مبدأ تقوم عليه المفاضلة بين الأنحاء الممكنة أو المتنافسة؛ وأصبح «**التحليل المفضل بالنسبة لظاهرة معينة هو التحليل المتوافق مع التعميمات المقترحة في لغات أخرى؛ بحيث إذا كان كل نحو خاص يتصور على أنه جزء من النظرية اللسانية العامة؛ فإن النحو المفضل** *Préférable* **بالنسبة للغة معينة هو النحو المفضل بالنسبة لكل اللغات**»[4].

16 - 2 - نموذج العمل والربط: أنساق القواعد ومستويات التمثيل

16-2-1- بعض التعديلات

يـندرج نمـوذج العمـل والـربط في إطـار النظـرية المعـيار الموسـعة *Théorie étendue standard* التي أدخلت عليها جملة من التعديلات الهامة من بينها:

- التخلـي عمـا كـان يعـرف بالبنـية العمـيقة لـيحل محلها مفهوم الشجرة المركبية الأولية *l'arbre syntagmatique initial* الـتي لم يعـد لهـا أي اسـتقلال عـن الـتأويل الدلالـي كما كان الأمر في النظرية المعيار. ينطلق التفريع/ الاشتقاق *Dérivation* من الشجرة المركبية الأولية ليصل في نهاية التحليل إلى التمثيل الصوتي من جهة، وإلى الصورة المنطقية من جهة ثانية. ويتم توليد الشجرة المـركبية الأولى بواسطة قواعد إعادة الكتابة في إطار نظرية س خط *X barre* التي تحدثنا عنها في

---

(1) *A. Rouveret، La Nouvelle syntaxe, p 10.*

(2) *Ibidem.*

(3) *Ibid, p 10.*

(4) *Ibidem.*

فصل سابق. وعَرَفَت البنية الداخلية لهذه القواعد بدورها تغييرات هامة مست الأسس التي كان التحليل الجملي يتم في ضوئها. وفي هذا الإطار كان لآراء بريزنان[1] *J.Bresnan* حول البنية الشكلية للجملة، دور كبير في السير قدماً نحو تحليل جديد أكثر عمقاً ودقة وشمولية.

- تتميز **النظرية المعيار الموسعة** باستعمالها مفهوم جديد هو-**البنية السطحية ذات الآثار** وهو تعديل هام في صورة **البنية السطحية** ودورها في التأويل الدلالي؛ والمراقبة التحويلية. ويُحَصَّل على البنية السطحية ذات الآثار بعد إجراء تحويلات النقل، وهي بنية محملة بالآثار التي يتركها نقل عنصر من مكان إلى آخر. من الناحية الشكلية يُرْمَزُ للبنية السطحية الجديدة بوضع كلمة س بين"". أما عملياً، فإنها تقع في مفترق الطريق المؤدية للتمثيل الصوتي، وتكون مجالا لتحويلات الحذف المختلفة.

غير أن أهم ما يميز البنية السطحية في مفهومها الجديد هو دورها في التأويل الدلالي، هذا الدور الذي بدأ في واقع الأمر مع الدلالة التوليدية ثم تبناه **تشومسكي**[2] الذي أكد على دور البينات السطحية في كل تأويل دلالي. وأصبح من الممكن في هذا المستوى تحديد الأدوار المحورية *Rôles thématiques*. وتعزز هذا الموقف الجديد من البنية السطحية مع **جاكندوف** *Jackendoff*[3] الذي يفترض أن التأويل الدلالي يتم تدريجياً من البنية العميقة إلى البنية السطحية، عبر مجموعة من مراحل التفريع، وليس فقط في مستوى البنية العميقة مثل ما كان الأمر في النماذج التوليدية السابقة.

16-2-2- الهيكل العام

النحو في إطار نظرية العمل والربط تفاعل مستمر بين مكونات وأنساق فرعية -أو نظريات فرعية- تشمل مجموعة من المبادئ العامة والوسائط المختلفة الخاصة بكل لغة على حدة. في هذا السياق يمكن الحديث عن بنية النحو في نموذج العمل والربط من خلال مجموعتين من الأنساق ومستويات التمثيل.

أما الأنساق فنوعان:

- نسق القواعد؛

---

(1) انظر تفاصيل هذا الموضوع في الفصل المتعلق ببنية الجملة في النماذج التوليدية.

(2) تشومسكي: البنية العميقة والبنية السطحية والتأويل الدلالي 1967 المنشور في كتاب تشومسكي: *Questions de (1972) sémantique,*.

(3) *R.Jackendoff, Semantic interpretation in generative grammar.*

- نسق القوالب (*Modules*).

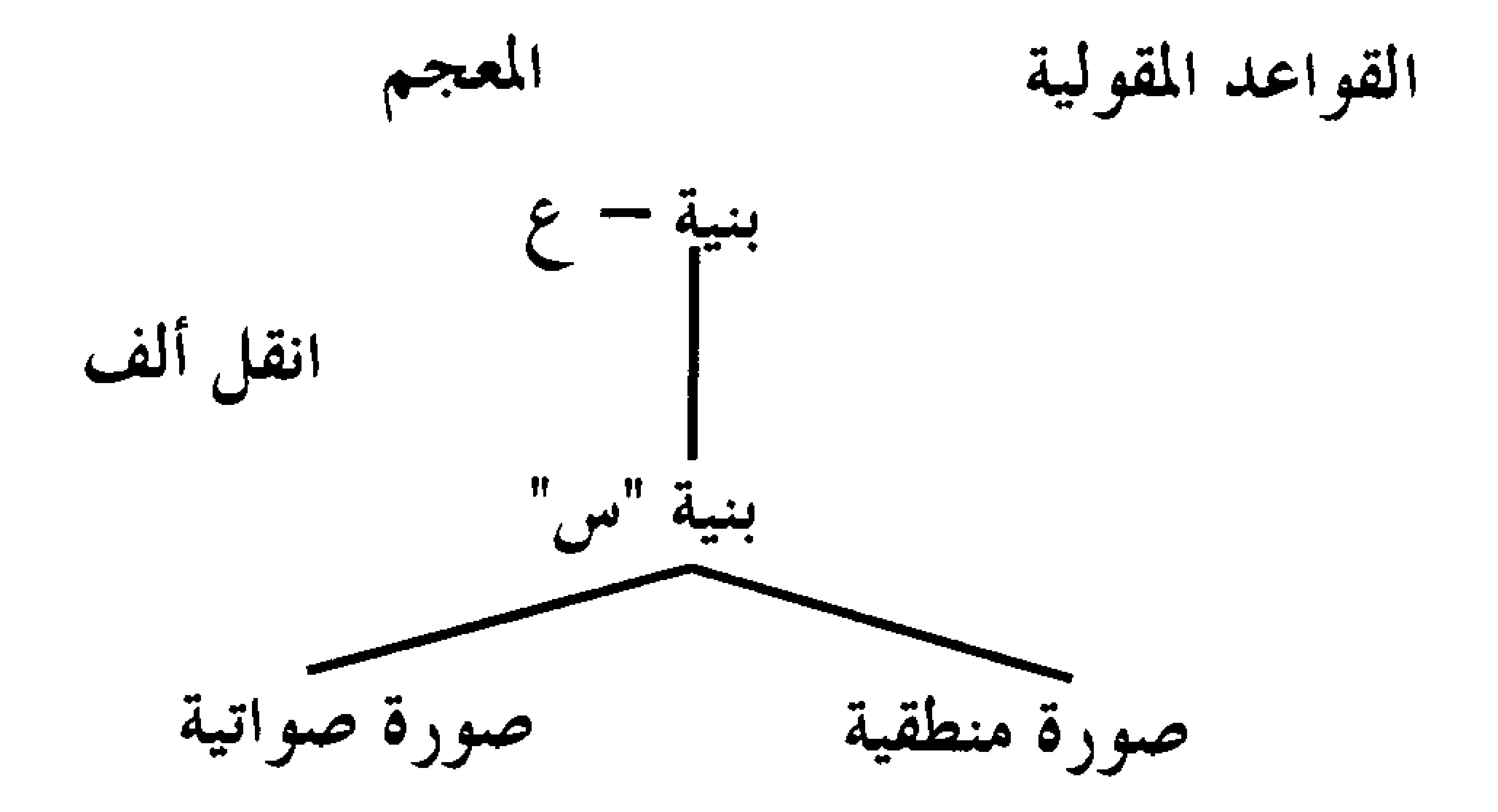
وتنتظم مكونات النحو كما يلي:

أ)- المعجم *Lexique*

ب)- التركيب *Syntaxe* ويتكون من: { مكون مقولي / مكون تحويلي }

ج)- مكونان تأويليان وهما: { الصورة المنطقية / الصورة الصواتية }

وتتشكل الصورة العامة للنحو كما يلي:



ويتكون نسق القواعد من قواعد المكون المقولي والمعجم والقواعد التحويلية التي تولد على التوالي صور تمثيل بنية –ع *D-Structure* وبنية– س *S- Structure* والصورة المنطقية *Forme logique* والصورة الصواتية. ونقدم في الفقرات التالية مزيدا من سمات هذه القواعد.

16-2-3- أنساق القواعد

16-2-3-1- المعجم

يشكل المعجم والتركيب ما يسمى بالأساس الذي يتكلف بتوليد ما كان يسمى في النماذج التوليدية السابقة بالبنية العميقة. في مستوى التركيب توجد القواعد المعروفة بقواعد إعادة الكتابة ذات بنية مركبية من نوع:

س ← ص

تـولد زمـرة مـن "بنيات– ع". ويُمَثَّلُ في المعجم لما تحمله العناصر المعجمية من معلومات دلالية ومحورية في تناسق تام مع ما يقدمه المكون التركيبي من وظائف وعلائق نحوية مناسبة. فالعناصر في بنية–ع عـبارة عـن وحـدات مقولـية يـتكلف المعجم بتزويد كل عنصر منها بما يتطلبه من معلومات وهو ما يعرف بالمدخل المعجمي *Entrée lexicale*.

وواضـح أن بين المعجم والقواعد المركبية في نموذج العمل والربط اتصالاً قوياً يتجلى في كون المعلـومات المعجمـية يجـب أن تـسقط في التركـيب كمـا يـنص علـى ذلـك مبدأ الإسقاط *Projection principle*. وتعتـبر نظـرية س خـط صـورة واضـحة للانـدماج الحاصـل في نمـوذج العمل والربط بين التركـيب والمعجـم. فمـن جهة، ثمة السمات المقولية المعجمية مثل: الفعل والاسم والصفة. ومن جهة ثانية، تعكس البنية التركيبية الخصائص المعجمية للعناصر المكونة للجملة.

والاتـصال بـين المعجـم والقواعد المركبية وارد في النظرية التوليدية منذ النموذج المعيار بسبب المـشاكل الـتي طـرحتها قـواعد المـلء المعجمي في "البنيات التركيبية"، وما آل إليه الأمر من توليد الجمل اللاحـنة رغـم نحويـتها، نتيجة عدم خضوع قواعد إعادة الكتابة آنذاك لأي قيود سياقية. وجاء المكون المقولـي في نمـوذج مظاهـر النظرية التركيبية بتحليل مفصل للمقولات بوضع الخصائص العامة (القيود الفـرعية الـصارمة) الـتي تتطلـبها كل مقولة على حدة والخصائص السياقية (القيود الفرعية الانتقائية) الخاصة بكل مقولة في إطار السياق المحدد الذي ترد فيه هذه المقولة أو تلك[1].

وتـسمح العلاقـة القائمة بين المعجم والقواعد المركبية بأن تصبح هذه الأخيرة مستقلة عن كل سـياق، وبإمكانـية اختـصارها في عـدد محدود ومُتناه (نتائج مباشرة لنظرية س–خط). وأخيرا أصبحت القواعد المقولية إسقاطات للمعجم.

وضـمن الحلـول المقترحة في هذا الشأن اختصار القواعد المركبية وتقليصها على نحو ما حصل بالنـسبة إلى القـواعد التحويلـية، وبالتالـي يمكن الاكتفاء ببعض منها فقط في شكل قاعدة صورية عامة مثل:

ص ⟵ س

وهي قاعدة مقيدة سياقياً. مثلاً، بالنسبة إلى الفعل "ضرب" نحصل على:

ف ⟵ ضرب — م س.

---

(1) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

وتُقْـرَأُ هذه القاعدة كما يلي: يمكن أن يُسْتَبْدَلَ الفعل بالوحدة "ضرب" في سياق ــ أي كعنصر يَـرِدُ قـبل المـركب الاسمـي. وتنحـصر مهمـة هـذه القاعـدة في تحديـد المقـولات التركيبـية للعناصر المعجمية[1].

أما فصل المعجم عن القواعد المركبية فيسمح بأشياء هامة منها:

أولا: إن قواعد البنية المركبية تصبح قواعد حرة السياق؛

ثانيا: إن هذه القواعد تختصر في عدد محدود؛

ثالثا: إن هذه القواعد تصبح إسقاطات للقواعد المعجمية.

بصفة عامة، يُقَدِّمُ المعجم لكل عنصر معجمي صورته الصواتية المفردة وما يمكن أن يرتبط بها مـن خـصائص دلالـية. ويكـون ضمن الخصائص الانتقائية لرؤوس التراكيب، وهي الأسماء والأفعال والأدوات مـثل، حروف الجر، اعتماداً على الكيفية التي تتحدد بها الوسائط الخاصة بين الرأس وفضلته في كـل لغة. ففضلة الأفعال مفاعيلها وفضلة الأسماء والصفات هي المركبات الاسمية التابعة والمتعلقة بها وفضلة حروف الجر هي مجروراتها[2]. إن الفعل "ضرب" في الجملة:

1)- ضرب الولد الكرة

يُوَسَـم مُعْجَمِـياً بأنه يتطلب مركباً اسمياً مُنَفِّذاً (الولد)، وهو كذلك فعل متعدي، وبالتالي لا بد له من مركب اسمي مفعولاً به يكون هدفاً (الكرة) وهو ما يمكن تصويره كالتالي:

- ضرب [ــ م س]

ويصبح التمثيل البنيوي لجملة مثل:

2)-The man I saw

على الصورة التالية:

2b)_(The man(I VP saw **e** *))*

فالمركب الاسمي المفعول به للفعل "*see*" لم يرد مقولة مُحَقَّقَة صَوْتِياً، وإنما هو مقولة فارغة *(e = empty)* لـيس لها أي شكل صوتي، وحيث إن "e" تمثيل للمركب الاسمي المفعول به الذي يتطلبه الفعل "*see*/ رأى" باعتـباره فعـلاً متعدياً. يصدق التحليل نفسه في اللغة العربية على مفعول الفعل "رأى"؛ إذ يعبر عـنه في بعض التراكيب بضمير استبدالي يحل محل المفعول به الذي يتطلبه الفعل "رأى" من حيث إنه فعل متعد كما في الجملة:

---

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 172.

(2) المرجع نفسه.

3)- الولد رأيته

وإما أن موقع المفعول به يحتله أثر يعبر عنه أو يحيل عليه كما في تمثيل الجملة:

4) - ماذا قرأت أث؟

واصلها:

5)- قرأت ماذا؟

فالأثر (أث) دليل على وجود نقل من هذا الموضع الأصلي (أو العميق) إلى موضع جديد.

ويتضح أن الأفعال تنتقي عمليا مقولات دلالية تفي بحاجيات طبيعتها من حيث التعدي واللزوم. وتتكلف المداخل المعجمية بضبط طبيعة التعدية والانتقاء الدلالي باعتبار ذلك جزءا أساسيا من تحديد السمات الدلالية العامة للوحدات. وأيا كانت طبيعته الدلالية والانتقائية من حيث اللزوم والتعدي فإن كل فعل يجب أن يختار مقولة تركيبية تكون بمثابة التحقق البنيوي الصحيح *the canonical structural of category* لما يتطلبه هذا الفعل دلالياً[1].

16-2-3-2- مبدأ الإسقاط

يقوم مبدأ الإسقاط بتدبير الارتباط الذي ينبغي أن يقوم بين التركيب والمعجم، إذ لابد أن يمثل للمعلومات المعجمية التي تحملها عناصر الجملة في كل مستويات التمثيل التركيبي. وينبغي أن يحدد المدخل المعجمي. ما يتطلبه الفعل مثلاً من دور محوري يناسبه وانتقاء الفعل لمقولته هو إسقاط للمدخل المعجمي

تبعا لمبدإ الإسقاط، فإن البنى المعجمية يجب أن يمثل لها مقولياً في كل مستوى تركيبي. ويترتب عن مبدإ الإسقاط أيضاً ضرورة التمثيل في مستويات بنية –ع و بنية- 'س' والصورة المنطقية لكل البنيات والخصائص التي تتطلبها المداخل المعجمية للوحدات المعبر عنها مقولياً. ويعني مبدأ الإسقاط أن خصائص الوحدات المعجمية وبنياتها من بنية موضوعية وبنية الأدوار المحورية، هي التي تحدد الصورة التركيبية لهذه الوحدات، وبالتالي فالمفروض وفق هذا التصور، أن تعكس قواعد البنية المركبية بكل دقة الخصائص المعجمية للوحدات في مطابقة تامة مع وصفها.

ويحتوي كل مدخل معجمي على معلومات دلالية وصرفية ونحوية وصوتية عن المفردة؛ أي معناها المعجمي وصيغتها الصوتية وفصيلتها النحوية وكيف تتعالق مع الكلمات الأخرى والعبارات الأخرى في التراكيب اللغوية[2]. إن المدخل المعجمي للوحدات اللغوية المكونة للجملة لا يقدم

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 174.

(2) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص109.

المعلـومات المعجمـية والدلالـية المـتعلقة بهذه الوحدات فحسب، وإنما يقدم أيضا المعلومات الضرورية وسمـات تحديد المقولات التركيبية التي تحتاجها هذه الوحدات. ويجب أن تكون هذه المعلومات حاضرة في تحليل بنية الجملة. مثلما رأينا بالنسبة إلى الفعل "ضرب":

- ضرب [ـــــ م س]

أمـا **مبدأ الإسقاط الموسع** *Extended projection principle*، **فيقضي بأن لكل الجمل فواعل.** وهـو طـريقة للتعبير عـن المبدإ العام بوجوب أن تشبع الوظائف كلها[1].كما اقترح **تشومسكي** توسيع مجـال تطبيق مـبدإ الإسـقاط الموسـع ليـشمل مستوى "بنية-ع". ومن شأن تصور علاقة القواعد المركبية بـالمعجم وفـق مـبدإ الإسـقاط، أن يـسهم في الاستغناء جزئياً أو كلياً عن الانتقاء المقولي لتُصبِح صور التمثـيل التركـيبي في بنية-ع مجرد إسقاطات للخصائص الدلالية للوحدات المعجمية. تبعاً لهذا، طُرِحَت بعـض التساؤلات حول جدوى القواعد المركبية باعتبارها لا تعدو أن تكون مجرد إعادة لصورة معروفة عـن المحتوى المعجمـي للـوحدات. والفكرة الجوهرية للاستغناء عن القواعد المركبية أن ما تتضمنه من معلـومات، يمكـن استخلاصـها مـن القوالب الموجودة في النحو؛ ومن المبادئ والبارامترات التي تنتظم هذه القوالب يمكن خلق **سامات تركيبية** (مؤشرات مركبية) دونما حاجة إلى هذه القواعد[2].

16-2-3-3-القواعد المقولية

تـندرج القـواعد المقولـية في **نظرية العمل والربط** في إطار ما كان يعرف بقواعد إعادة الكتابة الـتي أصبحت خاضعة لهندسة المقولات التي قدمت في نظرية **س خط**[3]. وتمكن **نظرية س خط** كما هو معلـوم مـن رد المـركبات المعقـدة إلى عـدد قليل من المركبات البسيطة. وتخضع "**س خط**" لبعض المبادئ الوسـيطية *Paramétrique* الخاصـة بـتحديد فضلات الرؤوس ومخصصاتها والرتب المُمْكِنة بينها في كل لغة على حدة.

16-2-3-4- المكون التحويلي

بعـد الـتعديلات الـتي أجـريت علـى هـذا المكـون منذ *1965* للحد من قوته التوليدية الهائلة وضـبط آليات اشتغاله من خلال تصنيف التحويلات ووضع مجموعة من القيود عليها؛ تم جمع القواعد

---

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 220.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص 27 و 28.

(3) انظر الفصلين التاسع والعاشر المتعلقين تباعا بالفرضية المعجمية ونظرية س خط.

التحويلية وتبسيطها في قاعدة تحويلية واحدة هي قاعدة "انقل ألف *move a*" وحيث إن أ مقولة كبرى *(Wh ou NP)*.

تسمح قاعدة النقل "انقل الف" مبدئياً بنقل أي مقولة من مكان إلى مكان آخر داخل الجملة. ويضبِطُ النحو الكلي حدود هذا النقل وإمكاناته وخصائصه والشروط عليه. وتسمح هذه القواعد بنقل عناصر دون أخرى وتحديد الأماكن التي ستنقل إليها، والمسافات التي يمكن أن يقطعها العنصر المنقول من مصدر النقل إلى هدفه. إن قاعدة "انقل الف" بهذا المعنى مقيدة بقوة. وبعض هذه القيود عامة تخضع لها كل الألسن، وبعضها الآخر قيود خاصة تخضع لها ألسن دون أخرى. وقد مر بنا كيف أن النظرية المعيار الموسعة اقترحت تقليص عدد التحويلات مثل المبني للمجهول *Passif* والإصعاد *Raising* والاستفهام *interrogation* والزحلقة *Extraposition* في تقديمين فقط هما: تقديم *wh* وتقديم م س؛ وبالتالي تُحَوَّلُ البنية العميقة إلى بنية سطحية عن طريق تقديمي م س و مص (مصدري)[1].

16-2-4- مستويات التمثيل

يتضمن نموذج العمل و الربط أربعة مستويات للتمثيل هي:

- بنية – ع D- structure
- بنية – س S- structure
- الصورة المنطقية Forme logique
- الصورة الصواتية Forme phonologique

ونوضح في الفقرات الموالية بعض سمات كل مستوى على حدة، مقارنة مع ما كان سائدا في النموذج السابق على نموذج العمل والربط.

16-2-4-1- بنية-ع

يلاحظ في نموذج العمل والربط أنه تم التخلي عما كان معروفاً في النموذج المعيار بالبنية العميقة وعوضت ب "المؤشر التركيبي الأولي" *initial Indicateur syntagmatique* ولم تعد البنية المركبية الأولى تتمتع بأي استقلالية عن غيرها من مكونات النحو؛ مثلما كان الأمر عليه في النموذج السابق. ويظهر فقدان هذه الاستقلالية في كون التأويل الدلالي منذ النظرية المعيار الموسعة لم يعد محصلة

---

(1) انظر الفصل المتعلق بالتحويلات والقيود عليها.

المعطيات الموجودة في البنية العميقة وحدها، بل أصبحت البنية السطحية بدورها تسهم في التمثيل الدلالي بعد أن تجرى عليها عمليات الحذف والقواعد الأسلوبية.

وتولد قواعد الأساس؛ أي المعجم والقواعد المقولية "بنيات- ع" ينظر إليها على أنها تصور خالص من العلاقات، والقواعد المقولية الفرعية. وفي هذا المستوى يمثل لبنية نظرية المقياس المحوري *Theta critere* (ينظر في نظرية المحاور ضمن قوالب نظرية العمل و الربط) حيث تظهر الوحدات المعجمية في صورة مختصرة لا تملك معها أي عناصر تصريفية لا يحتاجها الوسم المحوري، وليس لها أي دور في الانتقاء المحوري. لا نجد في بنية-ع الصور الصرفية مثل التطابق والزمن والموجهات، لأن هذه الصور لا تلعب أي دور في تحديد بنية المقياس المحوري. وبنية-ع للتذكير، إسقاط للخصائص التوزيعية الانتقائية للعناصر المعجمية داخل الجملة.

16-2-4-2- بنية- س

يتم الحصول على بنية- س انطلاقاً من بنية- ع بواسطة تطبيق القاعدة التحويلية العامة "انقل أ" وحيث إن أ مقولة كبرى. ويخضع إجراء هذه القاعدة لمجموعة من القيود التحويلية العامة. كما يختلف تطبيق هذه القاعدة من لغة إلى لغة وفق براميترات خاصة تثبتها كل لغة على حدة.

وتعادل بنية- "س" بنية-ع مع إضافة المعلومات المتعلقة بقواعد النقل. وتحدد بنية- "س" مكان النقل الأصلي، مما يسمح بتفادي ما قد يحصل من التباس في التركيب.

لنلاحظ الجملة التالية:

6)- طلبت سعاد من أمها أن تخرج

التي تتوفر تأويلين دلاليين مختلفين إذ يمكن أن يكون فاعل الفعل "تخرج" هو "الأم" أو "سعاد" كما يتضح من البنيتين أ و ب:

أ)- [طلبت [سعاد من أمها [أن [تخرج أث]]]]

ب)- [طلبت [سعاد من أمها [أن [تخرج أث]]]]

التحليل نفسه يصدق على الجملة الاستفهامية في الإنجليزية:

7) - *Who do you want to play ?*

التي لها جوابان مختلفان:

7a) - *I want to play him .*

7b) –I want him to play.

إن "بنية– س" المحملة بالآثار، وهي ما تتركه العناصر المنقولة في مكانها الأصلي، تكون قادرة على توضيح المكانين المختلفين لمصدر النقل، أي المواقع الأصلية التي تم فيها نقل الوحدات كما تبين ذلك البنية التالية:

7)a- I want to play **t**

b)- I want **t** *to play*

فمواقع الآثار بإمكانها أن تزيل الالتباس الحاصل في الجملة(7).

وأهم ما يميز البنية السطحية في صورتها الجديدة هو دورها الجديد في التأويل الدلالي. في هذا الإطار فإن التأويل الدلالي، بما في ذلك تحديد الأدوار المحورية، أصبح يتم في البنية السطحية في صيغتها الجديدة، وهي البنية المحملة بالآثار التي تتركها التحويلات بعد عمليات النقل المختلفة. وفي هذا المستوى يتم أيضاً التحديد النهائي للوظائف النحوية التي تملكها كل وحدة معجمية داخل تركيب الجملة، بحيث أصبح بإمكان البنية السطحية أن تُتممَ ما يعتري بعض عمليات تغيير الأدوار والوظائف ما بين مستوى البنية العميقة والبنية السطحية. فقد يحصلُ عنصرٌ معين على دور محوري أو على وظيفة نحوية في العمق دون أن يكون ذلك واضحاً في البنية السطحية والعكس صحيح.

16-2-4-3-الصورة المنطقية

هي التمثيل المنطقي لتحليل المعنى التركيبي *syntactic meaning* أو الدلالة الناتجة عن التأليف الحاصل بين وحدات الجملة، أي المعنى الذي يحدد التراكيب النحوية[1]. وبعبارة أخرى، يمثل في مستوى الصورة المنطقية للخصائص الدلالية المنطقية الأساس لبنية الجملة في المستوى السطحي، مثل تحديد حيز الأسوار وربط المتغيرات (الضمائر وسوابقها). ويفترض أن هذا المستوى يتكلف بتوفير المعلومات الدلالية الضرورية لتأويل الجمل. فهو بمثابة المكون الدلالي التأويلي في النموذج المعيار وما بعده.

تُشتَقُّ الصورة المنطقية من "بنية– س" مع تعيين حدود الوحدات عن طريق قاعدة "انقل أ" لتحديد التمثيلات الدلالية والمنطقية الأساسية لهذه البنيات مثل، نقل الأسوار وتحديد حيزها وربط عوامل الجمل بمتغيراتها وما يشابهها[2]. كما لا يخضع هذا المستوى لأي اعتبار وسيطي (بارامتري)؛ لأنه لا يعرف أي تغيير يذكر في مجال التأويل المنطقي من لغة إلى لغة.

---

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 87.

(2) *N.Chomsky, La nouvelle syntaxe, p44.*

باعتبار المبادئ التي تتوافر جزئيا، وليست قائمة عددية من القوانين المتعلقة بكل ظاهرة على حدة وفق ما تسمح به المعطيات المتوافرة. بالنسبة إلى مقاربة القالبية عند فودور، تتم معالجة المعلومات في منظور علم النفس المعرفي كما صاغها في إطار ما يعرف بالنظرية القالبية.

بالنسبة إلى نظرية النحو التوليدي، فإن النحو الكلي لم يعد يزودنا ببنية لأنظمة القواعد، بل أصبح يتكون من أنظمة فرعية متنوعة ذات بنية قالبية وتربط هذه المبادئ العامة -كما قلنا- بوسائط تُحَدِّد التجربةُ البسيطة قيمتَها. وفرضية القالبية محاولة هامة لتجسيد عدم التجانس الذي يلاحظ في القدرة اللغوية عند الفرد المتكلم. والنظرية القالبية هي النظرية المُقَسَّمة إلى أنساق فرعية مستقلة ومتماسكة في الوقت ذاته؛ ولكل واحد منها مبادئ وقوانين اشتغالها الخاص بها والتي تمتد صلاحيتها لمجال ملائم من هذا النسق الفرعي الذي تنتمي إليه[1].

يرجع الفضل في إدخال طريقة الاشتغال القالبي للسانيات إلى تشومسكي، حيث يبدو الطابع القالبي في النحو التوليدي منذ نماذجه الأولى سواء أكان حضوره صريحا أم ضمنيا. إن تبني مبدأ القالبية ينسجم مع أساسيات النحو التوليدي الرامية الوصول إلى تمثيل للملكة اللغوية؛ وهذا يفرض أن تكون الملكات العقلية قالبية.

لقد دافع تشومسكي في دراسته للقدرات المعرفية البشرية عن المقاربة القالبية التي مفادها أن نسق الذهن البشري يضم قدرات (أو أنساق فرعية) معرفية مستقلة لها بنياتها ومبادئها الخاصة ولكنها في الوقت نفسه متفاعلة. وقد أسقط تشومسكي المقاربة القالبية للذهن البشري على بنية النحو كذلك. وبهذا أصبح النحو مكونا من قوالب فرعية مستقلة ومتفاعلة؛ كل قالب له مبادئ تميزه عن القوالب الأخرى، مثل: القالب الإعرابي، والقالب المحوري، والقالب العاملي[2].

لقد استعملت الفرضية القالبية في البداية كأداة إجرائية لتطوير النمذجة اللسانية؛ لأنها تسمح بوصف مجموعة من البنيات اللسانية المعقدة وتفسيرها، بموجب تفاعل مبادئ القوالب المستقلة، وبالتالي أسهم الطرح القالبي في مواصلة البحث في الخصائص الداخلية للأنحاء ذات الكفاية الملاحظية والوصفية والتفسيرية، فبالإضافة إلى حاجة اللساني إلى تحديد خصائص المكونات الفرعية لنسق النحو مثل المكون المعجمي والمكون التركيبي والمكون الدلالي... وأشكال تفاعل هذه المكونات، يجب أيضا أن يعمل على بلورة أنساق المبادئ والقيود التي يوظفها في إجراءات الوصف.

---

(1) *A. Rouveret, La nouvelle syntaxe, p 60.*

(2) ينظر في هذا الصدد كتابا تشومسكي:

-Rules and Representations.
-Lectures on Government and Binding.

الفصل السابع عشر

نظرية العمل والربط: الأنساق الفرعية

سبقت الإشارة إلى التحول الكبير الذي عرفه الدرس اللساني المعاصر مع اللسانيات التوليدية، وذلك بالانتقال من الاهتمام بالنحو؛ أي نظام القواعد من حيث خصائصها الصورية وآليات اشتغالها، ومن حيث تنظيمها والعلاقة بين مكوناتها. وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بما أصبح يعرف بنظرية النحو الكلي، باعتبارها قاسماً مشتركاً بين الأنحاء الخاصة. فالنحو الكلي كما ذكرنا سابقا، **هو نظرية صورية لأنحاء الألسن الطبيعية الممكنة ونظرية لاكتساب المعرفة اللغوية في الوقت ذاته**[1]. ويتصور النحو الكلي **«على أنه نظام مبني بصورة معقدة، وإن كان مُجَهَّزاً بالأسلاك جزئياً فقط. وهو مرتبط كذلك بقائمة محدودة من المفاتيح لكل منها عدد محدود من المواقع (ربما موقعان) والتجربة مطلوبة لإعداد المفاتيح. وحينما تُعَدُّ يبدأ النظام وظيفته»**[2].

في الإطار نفسه، تم التخلي تدريجياً عن التصور القديم للنحو الكلي في صورة أنظمة من القواعد بحثاً عن **نموذج مؤلف من مبادئ عامة ووسائط خاصة**[3]. ولهذا الموقف نتائج هامة فيما يتعلق بفطرية اللغة واكتسابها. فما نعرفه هو مبادئ الحالة الأولية *Etat initial* الفرعية والمتنوعة وهيئة تفاعلها والوسائط المرتبطة (البارامترات *Paramètres*) بهذه المبادئ، وما نتعلمه هو قيم هذه الوسائط وعناصر الهامش مصحوبة بالمعجم. ما نعرفه ليس نظاماً للقواعد بمعناها التقليدي. إن مشكلة اكتساب اللغة يجب تصوره لا كمشكلة تتعلق باكتساب القواعد، بل مشكلة تتعلق بتحديد وسائط نظام محدد إلى حد كبير[4].

17 - 1 - مفهوم القالبية

أصبحت النظرية التوليدية بدءًا من نموذج العمل والربط عبارة عن مجموعة من الأنساق النظرية الفرعية لكل منها مبادئ وقواعدها وآليات اشتغالها الخاصة بها، لكنها تلتقي إجمالاً في تعميق دراسة القضايا المعروضة على البحث؛ إذ يصبح تفسير الظواهر المدروسة والتنبؤ بها متسما بالعمق

---

(1) *A. Rouveret, La nouvelle syntaxe, p 10.*

(2) تتشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 276.

(3) المرجع نفسه، ص 275.

(4) المرجع نفسه، ص 282.

16-2-4-4-الصورة الصواتية

في هـذا المستوى يُحَدَّدُ الشكل الصواتي التام والنهائي الذي ستأخذه البنية المنجزة للجملة في استقلال تام عن الصورة المنطقية، أي أنه لا ينبغي أن يؤثر تحقيق هذا الشكل في البنية المنطقية (التأويل الدلالي) للجملة.

ويشتق مستوى التمثيل الصواتي من بنية- س عن طريق قواعد الصرافة والصواتة؛ أي كل القواعد التي تمس الجوانب الصواتية للقول المنجز سطحياً ومنها قواعد النقل والحذف وكل قواعد إعادة ترتيب مكونات الجملة و المصفاة *Filtres*[1] وبصفة عامة، فإن هذا المستوى من التمثيل هو ما كان يُعْرَف في النماذج السابقة بالمكون الفونولوجي.

وتخضع الصورة المنطقية والصورة الصواتية لمبدإ عام هو **مبدأ التأويل التام** *Principle of full interpretation* الذي يقولُ **بوجوب أن يُؤَوَّلَ تأويلاً تاماً كل عنصر من عناصر مستوى الصورة المنطقية ومستوى الصورة الصواتية**. "هذا المبدأ ينبغي ربطه بالمبدإ العام المفروض على مستويات التمثيل في النحو لاسيما بنية- ع والصورة المنطقية، و ينص على أن كل عنصر يظهر في بنية صحيحة يجب أن يجاز [يُسَوَّغ *licenced*] بطريقة معينة ضمن عدد محدود من الطرق المتاحة. فالرابط يُسَوَّغ بارتباطه بمتغير لا يَبْعُدُ عنه أكثر مما ينبغي، والمُتَغَيِّر يجب أن يتقيد بالضرورة بعنصر ما يحدده. كما يجب أن يتطابق الاعتماد الإحالي اعتماد الضمائر وما يشابهها على المراجع في دلالتها مع مبادئ نظرية الربط، وكل فضلة للرأس يجب أن تنتقى دلالياً بواسطته. والعنصر الذي يجب أن يُحَدِّدَ الأدوار الدلالية يجب أن يتوفر له ما تأخذه هذه الأدوار في مواقع تركيبية ملائمة[2]."

ويشكل المستوى الصواتي والمستوى المنطقي الوجاهة المشتركة *interface* بين البنية الشكلية والمكونات الأخرى للذهن/ الدماغ التي تتفاعل مع الملكة اللغوية في مستوى الاستخدام والتفكير والتأويل والتعبير. ولكل من الصورة المنطقية والصورة الصواتية طبيعتها وقواعدها الخاصة بها. إلا أنهما معاً يشكلان مجالَ الاتصال والتقاطع بين النحو بمعناه العام ومجالات أخرى مثل، استعمال اللغة في إطار عملي محدد، والأنظمة المعرفية والإدراكية الأخرى. إن التركيب يشكل جسراً بين الأصوات والمعاني[3].

---

(1) *N.Chomsky, La nouvelle syntaxe, p68.*

(2) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 196.

(3) W.V. *Cook, Chomsky's Universal grammar, p P 30.*

وللطرح القالي امتدادات في الهندسة الحاسوبية، فقد صممت مجموعة من البرمجيات الحاسوبية في شكل معالجات *processors* مستقلة ومتفاعلة، تفضي المعالجة في مستوى من المستويات إلى خرج *Output* يرسل إلى معالجات محددة بطريقة تصاعدية. كما لا يخلو الطرح القالبي من امتدادات في إطار تخصيص معمارية الدماغ البشري الذي نظر إليه بصيغة مماثلة، باعتباره مكونا من معالجات متخصصة المجالات تعمل على تحليل الدخل الحسي، مشكلة وسيطا تمثيليا وحوسبيا بين الفكر والعالم، وتعمل هذه المعالجات على نقل التجربة الحسية الخام إلى تمثيلات مبنية يمكن نقلها إلى معالجات متخصصة، تستعملها مراكز معينة في الدماغ إما للتخزين أو المعالجة أو لتنفيذ مهام معقدة مثل التخيل أو الاستدلال أو ما شابه ذلك.

ومن بين الدارسين الذين دافعوا عن التصور القالبي نذكر فودور *Fodor*[1] وذلك في إطار النموذج الذي اقترحه للجهاز المعرفي البشري سنة *1983*؛ حيث لاحظ أن هذا الجهاز يحتوي على نمطين متمايزين من القوالب؛ فمن جهة هناك أنساق الدخل أو الأنساق المحيطية التي تشتغل على مجموعة من الإحساسات التي يستقبلها الجهاز الذي يتفاعل مع المحيط الخارجي، فيحولها إلى تمثيلات ذهنية تعالج على مستوى الفكر، ومن بين هذه الأنساق النسق البصري والسمعي والأنساق اللغوية التي تشكل قوالب متخصصة في المعالجة اللغوية في مستوياتها الدنيا، ومن جهة ثانية هناك الأنساق المركزية التي تستعمل لتثبيت المعتقدات وبناء الاستدلالات، وتعتبر الأنساق المركزية غير قالبية.

تتميز الأنساق القالبية بخصوصية المجال والإلزامية والمنع من حيث المعلومات والسرعة في الإنجاز[2]. وقد انتُقد التقسيم الفودوري وقدمت اقتراحات تنبني على مسلمة تعميم الطرح القالبي ليشمل الأنساق التصورية المركزية التي يمكن أن تقسم إلى قوالب متخصصة المجال تشتغل على مجالات محددة. ونستحضر في السياق نفسه موقف سبيز *Speas* الذي يعتبر النسق اللساني بموجبه قالبا معرفيا مستقلا تبعا لـ تشومسكي[3]. أما جاكندوف *Jackendoff* فقد دافع عن تصور قالبي معمم للمعرفة البشرية[4] يضم أنساقا من القوالب المتفاعلة تتكون من قوالب دامجة هي عبارة عن محللات تنجز تخصيصات بنيوية لبنيات جزئية لتدمجها في بنيات أكبر؛ بحيث يمكن، مبدئيا، أن نتصور مجموعة من المحللات التي تنطبق على بنيات صوتية ومعجمية وتركيبية وبصرية. ثم هناك القوالب الوجائهية التي تتكفل بخلق تواصل بين القوالب، فالقوالب لا تنفذ إلى كل خصائص القوالب التي تتفاعل معها، فهي

---

(1) *J.A, Fodor, The Modularity of Mind..*

(2) انظر: محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص ص21-23.

(3) *Speas, Phrase Structure in Natural Language.*

(4) *R. Jackendoff, The Languages of Mind.*

لا تـرى سوى المعلومات ذات الدلالة بالنسبة إليها، فحتى يشتغل القالب البصري مثلا على معلومات بـصرية تتضمنها جملة لغوية يجب أن تترجم المعلومات اللغوية البصرية إلى لغة يفهمها القالب البصري، وهـذه مهمـة يـتكفل بإنجازها القالب الوجائهي *Interface module*. ويمكن أن نتصور أيضا أن التفاعل بـين القـوالب اللغـوية يـتم مـن خـلال هذه الوجائه. أما النوع الثالث من هذه القوالب فيصطلح عليه دجاكندوف القوالب الاستنتاجية[1].

إن الأخـذ بـالافتراض القالبي في النمذجة النحوية والنمذجة المعرفية جعل اللسانيات وفروع العلوم المعرفية أمام تحديات علمية متعددة نجملها في الآتي:

- ضـرورة صـياغة تدقـيق واضـح لتراتبية اشتغلال القوالب في النحو، وتقييد هذه التراتبية بقيود معـرفية *Cognitive constraint*، أو بعـبارة أدق: **هل معمارية القوالب في النحو توازي معمارية هندسـة القـوالب في الـدماغ؟** فالـصياغة القالبية للنحو مسألة مشروعة، لكن تدقيق البحث في القالبـية الدماغية وتقاطعاتها الممكنة مع القالبية النحوية منوط بتقدم الأبحاث في العلوم المعرفية. عـلاوة علـى مـا ذكر هناك إشكالات عبرية *Transversal* تطرحها العلوم المعرفية العصبية ذات انعكاس على الاختيارات النظرية للنمذجة القالبية للنحو، نحددها في الأسئلة التالية:
  + هل تشارك مجموعة من المناطق في الدماغ في تمثيل ومعالجة الوظيفة المعرفية نفسها؛ أي ما يـسمى بالمعالجـة المـوزعة؟ أم هناك مناطق متخصصة في الدماغ توازي الوظائف المعرفية التي ترمز إليها القوالب؟
  + هل يجب التمييز بين القالبية المعرفية والقالبية العصبية؟
  + هل يمكن أن نقبل بتصور تفاعلي مباشر بين القوالب في غياب قوالب وجائهية كما تؤكد على ضرورة ذلك العلوم المعرفية؟
- إن الـنواة الافتراضـية للـنمذجة القالبـية تقـبل الاندماج في قضايا التقييس *Simulation* التي ما فتئت تطرحها؛
- العلـوم المعـرفية والـتي تنبني على نمذجة السيرورات الإدراكية العصبية والمعرفية للدماغ وتقييس مـسارات الإنجـاز والفهم اللغوي التي تتضمن تشفير *Encoding/ encodage* المعلومات اللسانية ومعالجـتها بالإضـافة إلى التخـزين والاسـترجاع. فالملكات الذهنية المرتبطة بالإنجاز اللغوي تبنى تمـثيلات ذهنـية أثـناء المعالجـة *Processing* تتم وفق مسارات مضبوطة ومنتظمة. وعلى النمذجة القالبـية أن تقدم بعض الافتراضات حول تصميم النحو، فجهاز النحو يتضمن مستويات تمثيلية

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: غاليم محمد، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص ص23-26.

وقوالب متعددة تشتغل وفق آلية التفاعل، ويتقيد اشتغال الآلة النحوية بمجموعة من الكفايات المبررة نفسيا ونورولوجيا وإبستمولوجيا...؛

- يستلزم التقييس والمحاكاة ثلاثة مستويات للاستدلال:
  + **مستوى تمثيلي مجرد**: يبني من خلاله اللساني مسارات معينة للتمثيل اللغوي؛
  + **مستوى معرفي** *Cognitive* يبين مدى توافق هذه التمثيلات مع مسارات المعالجة الذهنية التي ينجزها المتكلم أثناء بناء التمثيلات الذهنية اللسانية؛
  + **مستوى عصبي**: يكشف النظام العصبي؛ أي الأساس المادي الذي يتم تفعيله في الدماغ، والذي يتزامن مع اشتغال التمثيلات الذهنية.

إن تفاعل المستويات الثلاثة في الاستدلال أضحى ضرورة تصورية لإدماج اللسانيات في العلوم المعرفية، فتوحيد هذه المستويات عبر تضافر جهود اللسانيين وعلماء النفس والأعصاب المعرفيين غدا من أبرز المهام إلحاحا في العلوم المعرفية المعاصرة. ويمثل التقييس الحاسوبي إطارا منهجيا لتمثيل اشتغال العمليات الذهنية على أجهزة اصطناعية صممت برامجها لتقييس مختلف سيرورات الذهن في معالجته للمعلومات، ويمكن أن يصطلح على هذا التصور: **الفرضية القوية للتقييس**، أما **الفرضية الضعيفة للتقييس** فتكمن في استعمال المحاكاة الحاسوبية لتأكيد الافتراضات وتبيان حدود تماسك التحليلات والعمليات، التي يفترضها النموذج بشكل قبلي قبل اشتغاله على الحاسوب، واتساقها، فالتقييس هنا رائز لإثبات صلاحية النموذج ومدى بساطته ودقة صورناته ومرونة اشتغاله على الحاسوب. وفي غياب تسويغ تمفصل المستويات الاستدلالية الثلاثة المشار إليها أعلاه يصعب الزعم بتبني النمذجة القالبية للنحو الفرضية القوية للتقييس.

- يفترض في النمذجة القالبية أن تقدم تصورا واضحا حول نظام التمثيلات، وبعبارة أدق: **هل تبنى التمثيلات بطريقة متسلسلة وخطية أم بطريقة متوازية؟** فالأبحاث المنجزة في علم النفس المعرفي واللسانيات العصبية قد بينت أن الذهن ينجز تمثيلاته وفق هندسة متوازية؛ فمكونات النحو (الصواتة والتركيب والبنيات التصورية) تبنى بشكل مستقل وتتواصل فيما بينها عبر قيود وجائهية، ولا تشتغل بنظام القواعد، وإنما وفق نظام القيود التي تسوغ أجزاء من البنيات اللغوية الصوتية أو التركيبية أو التصورية الدلالية[1].

(1) محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المعاصرة، ص ص 18-19.

تتأسس العلاقة بين مكونات التمثيل اللساني على تشاكلات جزئية، فالمحللات الدلالية مثلا لا ترى كل المعلومات التي يبنيها المحلل التركيبي ولا بد من قيود وجائهية تسوغ نقل بنية إلى بنية[1]، وتترجم جزئيا المعلومات من صورة معينة إلى صورة موافقة في مستواها التمثيلي.

علاوة عن الخاصية القالبية للنمذجة اللسانية يعتمد تشومسكي مقاربة إدماجية لقضايا الملكة اللغوية. لقد انشغل البرنامج التوليدي منذ الستينيات إلى حدود الثمانينيات، بتحديد خصائص اللغة الداخلية، وصياغة معايير لتقويم الأنحاء من قبل الكفاية الملاحظية والكفاية الوصفية والكفاية التفسرية مع التركيز على الأنحاء ذات الكفاية التفسيرية، ومحاولة تخصيص المعرفة اللغوية لدى المتكلم وآليات اكتسابها بافتراض نحو كلي مخصص بسمات غنية وبمبادئ مجردة فطرية ومجموعة من الوسائط التي يتم تثبيتها لتشكيل الملكة اللغوية الخاصة. لكن فترة التسعينيات شكلت انعطافا هاما في تطور اللسانيات التوليدية، إذ تحول الاهتمام إلى خصائص اللغة الداخلية والخارجية، فأصبح التركيز على الوجائه التي تقرن الملكة اللغوية بأنساق ذهنية أخرى، وتحدد قيودا على بنيتها واستعمالها، فالخصائص والمبادئ التي قد تبدو خاصة بالملكة اللغوية نتاج للقيود التي تضعها الأنساق الخارجية مثل النسق الحس-حركي والنسق التصوري القصدي، لجعل البنيات اللغوية قابلة للتأويل في هذه الأنساق. كما أن البحث في الخصائص العامة للملكة اللغوية لم يعد معزولا عن البحث عن نظيرها في الأنساق الأحيائية والمعرفية بصفة عامة، في إطار مقاربة إدماجية تقرن الملكة اللغوية بهندسة الدماغ، وطبوغرافية ملكاته المعرفية المتعددة، فأصبح هدف النحو التوليدي بلوغ مستوى أعمق من الكفاية التفسيرية.

إن عددا من الخصائص المرتبطة بالنظام الحوسبي للملكة اللغوية مثل: **البساطة والاقتصاد والفعالية الحاسوبية واللاحشو**،لم تعد تقتصر على النظام اللغوي وآليات اشتغاله في الذهن/ الدماغ، وإنما أصبحت خصائص ذات امتداد في أنساق أحيائية أو فيزيائية.

إن دراسة اللغة البشرية في إطار أحيائي ظل حلما يراود البردايم التوليدي منذ الستينيات، فقد مكنت التطورات الأخيرة لعلم الأحياء والعلوم العصبية والمعرفية والأنثروبولوجيا المعرفية من صياغة برنامج بحث علمي متعدد التخصصات والمجالات للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الكبرى التي اعتبرت جزءا من النواة المعرفية الصلبة للاتجاه التوليدي منذ انطلاقه.

وتمكن الرؤية القالبية للنحو من حل بعض المشاكل المرتبطة بالعلاقة بين المعجم والقواعد المركبية (انظر مبدأ الإسقاط) التي أصبح من الممكن النظر إليها من زوايا جديدة، انطلاقا من كون المبادئ المتعلقة بالتنظيم مندمجة في قوالب مستقلة ومتميزة عن المقياس المحوري الذي يسند الأدوار

---

(1) المرجع نفسه، ص25.

للمحمولات. هذا التصور الجديد للنحو يعطي للتركيب نوعا من الاستقلالية النسبية. فما هي القوالب التي تقترحها نظرية العمل والربط؟

حدد تشومسكي[1] لنظرية العمل والربط جملة من القوالب هي:

- نظرية س – حظ — *Théorie X barre*
- نظرية الأدوار المحورية — *Théorie des rôles thématiques*
- نظرية الربط — *Théorie du liage*
- نظرية العمل — *Théorie de gouvernement*
- نظرية الفواصل — *Théorie du cas*
- نظرية المراقبة — *Théorie du contrôle*

17 -2 - الأنساق الفرعية: القوالب

17-2-1-نظرية س – خط

رأينا في فصل سابق أن الفرضية المعجمية قادت إلى تصور جديد لبنية المركبات الكبرى في اللغة، مثل المركب الفعلي والمركب الاسمي والمركب الوصفي والمركب الحرفي باعتبارها-مهما تباينت في طبيعتها الصرفية والتركيبية والوظيفية- تتمحور حول رأس معجمي له عدة إسقاطات يرمز إليها عدد الخطوط فوق س، بعضها يعتبر مخصصا *Specifier* لهذه المقولة، وبعضها يعد فضلة لها بحسب طبيعة كل لغة. ونعيد من جديد الكيفية التي تكتب بها القواعد المركبية وفق ترقيم نظرية س-خط:

– س ← مخص س س

– س ← س تكملة

تشير س إلى المتغيرة المقولية التي يمكن أن تكون فعلاً أو اسماً أو أي شيء آخر؛ وبالتالي أصبح بالإمكان تقديم تمثيل صوري شكلي متجانس لهذه المقولات الكبرى على أساس السمتين: [+فعل] أو + [+اسم]. فالفعل هو [+ف] [– س] والاسم هو [+ س] [– ف] وهكذا.

---

(1) *N.Chomsky, La Nouvelle syntaxe.*

وتم توسيع نطاق تطبيق مبادئ س-خط لتشمل المقولات الوظيفية مثل المصدري *Complimentizer* والصرفة *Inflection* والتطابق والزمن والنفي وغيرها باعتبارها وظائف نحوية. وعملت نظرية الحواجز *Barriers* (تشومسكي 1986) على توحيد كيفية توليد هذين النوعين من المقولات وأصبحت تشتق بالطريقة نفسها وفق نظرية س-خط في صورتها العامة. كما مكنت نظرية س-خط من ضبط مختلف العلاقات التركيبية والوظيفية للمقولات داخل بنية الجملة، سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين المخصص والرأس، أو بين الرأس والفضلة. ويتم تحديد البنية الداخلية للمكونات في مستوى - بنية- ع قبل إجراء أي قاعدة تحويلية.

17-2-2- نظرية الأدوار المحورية

تقوم هذه النظرية بإسناد الأدوار المحورية *Theta role* الاسمية مثل: منفذ/ هدف/ ضحية/ مستفيد بحسب حاجيات المحمول من أدوار، وما يلزمه من موضوعات *(argument)* تبعا لخاصية اللزوم أو التعدية التي يتسم بها. فالمحمول "أعطى" مثلا ينتقي ثلاثة موضوعات يسند لكل منها في بنية- ع دوراً دلالياً محدداً مثل: المنفذ/ المحور/ المستفيد. وتكون هذه المعلومات الدلالية مستقلة عن السياق الذي يمكن أن يظهر فيه المحمول "أعطى". إن هذه الوظائف الدلالية الخاصة التي يمكن أن يأخذها موضوع معين بالقياس لمحمول محدد هي ما يطلق عليه الأدوار المحورية. *rôles thématiques* أوΘ دور. وتوضع الموضوعات المحددة على شكل شبكة من العلاقات الموضوعية يطلق عليها الشبكة المحورية *Theta-grid* للمحمول الذي يسند إليها أدواراً محورية.

بصفة عامة يمكن التفريق بين موقعين يمكن أن تظهر فيها المركبات الاسمية:

- موقع الموضوع *Position argument* ويرمز له بـ *A- Position* وهو الموقع الذي يحدد الوظائف النحوية مثل، وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول به. ويحتل هذا الموقعَ كلُّ المركبات الاسمية الموضوعات والعناصرُ شِبْهُ الإحالية التي تتطلب دوراً دلالياً مثل، المنفذ والمستفيد والهدف الخ؛
- مواقع لا- موضوع ويرمز إليها *A-Position*- وهي المواقع التي لا يَتَلَقَّى فيها الموضوع دوراً محورياً، وهي على العموم المواقعُ الخارجة عن الجملة وتشغلها عناصر مثل: المركب المصدري والأسْوار التي تقع خارج الشبكة الموضوعية.

ولا تُسنَدُ الأدوارُ إلا للعناصر التي تقع في موقع الموضوعات، وهو الموقع التركيبي الذي يسند فيه المحمول دوراً محورياً. وتتضمن نظرية الأدوار المحورية مبدأ يضبط آلية الإسناد؛ ويتعلق الأمر بمبدأ المقياس المحوري الذي يقتضي إسناد كل دور إلى موضوع واحد؛ وكل موضوع يسند إليه دور دلالي

واحد. كما تتكلف نظرية المقياس المحوري بتحديد القيود المفروضة على التحديد الملائم للأدوار المحورية والموضـوعات التي تتطلب أدوارا محورية خاصة. وعندما يسند المحمول لموضوعه دوراً محورياً معيناً، فإنه يَسِمُه محـورياً (الوسـم المحـوري)Θ *marquage* ممـا يجعـل هـذا الموضـوع في علاقـة تبعـية محـورية *Θ-dépendant*.

ومن ضروب الإسناد المحوري:

- **الإسناد المباشر عن طريق الفعل، إذ يَسْنِدُ فيه الفعل دوراً إلى فضلته أو مفعوله؛**
- **الإسناد غير المباشر وهو الإسناد بالحرف[1] والإسناد بالمركب الفعلي.**

ومعنـى هـذا أن مُسْنِد الأدوار هو رأس الحمل؛ أي الفعل أو الاسم أو الحرف. فالفعل يُسْنِد للمـركب الاسمـي دوراً واحـداً هـو المفعـول به. أما المركب الاسمي الفاعل، فإن الذي يسند له دوره المحـوري هو المركب الفعلي (الفعل ومفعوله)، بينما تُسند الصرفة الإعراب للفاعل الذي تعمل فيه. في جملة من قبيل:

10)- أهدى زيد عمراً كتاباً

ينتقي المحمول "أهدى" في مدخله المعجمي، باعتباره مقولة تركيبية أساسية، مركبين اسمين؛ م س 2 و م س3، علما بأنه لا بد لكل محمول من م س1 يكون فاعلاً. ويمكن رسم المدخل المعجمي للفعل أهدى على الشكل التالي:

11) ـ أهدى: [ــ م س1 + م س2 + م س3]

ويتـضمن هـذا المدخل المعلومات الضرورية بشأن الانتقاء المقولي [انتقاء م]؛ ويتعلق بالأدوار المحورية التي يسندها المحمول للمركبات الاسمية التي تليه. والانتقاء المقولي يختلف عن الانتقاء الدلالي.

ثـم إن الفعـل أهـدى ينتقـي دلالـياً ثلاثـة أدوار محـورية، وبالتالـي يحـتاج إلى ثلاثـة مواقـع موضوعات يسند لكل واحد منها دوراً دلالياً محدداً:

ـ م س 1 **مُنَفِّذ** *(Agent)*

ـ م س 2 **مُتَقبِّل** *(Patient)*

ـ م س3 **هَدَف** *(But)*

والوظيفة النحوية فاعل مثلاً، هي موقع الموضوع التي يمكن أن تسند للدور المحوري منفذ وهو الـذي يقـوم بالعمل أو بالحدث الذي يعبر عنه الفعل؛ والمستفيد / المتقبل ليس بالضرورة هو المفعول به

---

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 25. وكذلك في:
- *N.Chomsky, La nouvelle syntaxe, p 57.*

الـذي يتلقـى حـدث الفعـل فقـط، بـل هو متلقي نتيجة الحدث الذي يدل عليه الفعل. أما الهدف فهو الـنقطة الـتي ينتهـي إلـيها الفعل[1]. وتختلف هذه الأدوار من محمول لآخر. إن صورة المدخل المعجمي للفعل "لعب" يمكن أن تكون كالتالي:

- لعب [ـــ م س] < منفذ، هدف>.

ومثل هذه المعلومات الدلالية يعبر عنها في النحو القديم في إطار تحديد الوظائف النحوية:

- المركب الاسمي 1 زيد: الفاعل
- المركب الاسمي 2 عمرو: مفعول به أول
- المركب الاسمي 3 كتاب: مفعول به ثان.

ويمكنـنا أن نجمع بين الانتقاء المقولي *[Select C]*، والانتقاء الدلالي *[Select S]* أي الحاجيات الدلالـية للمحمـول في مـدخل معجمـي واحـد، فيصبح للمحمول أهدى في مستوى بنية –ع الصورة التالية:

12)- أهدى [ـــ م س 1 ، م س 2 ، م س 3] < منفذ ، متلقي ، هدف>

ويتـضح مـن الأمـثلة السابقة أن نظرية الأدوار المحورية ترتبط بمبدأ الإسقاط حيث يجب تمثيل خصائص التفريع التركيبي والوسم المحوري للرأس المعجمي في كل مستويات التمثيل النحوي. وبفضل هـذه النظرية أصبح بالإمكان الاستغناء عن قيد المحافظة على البنية، لأنها تقصي كل تغيير أثناء اشتقاق أو تولـيد عـدد معـين من الموضوعات المرتبطة بالفعل. ومن مقتضيات مبدأ الإسقاط حضور المقولات الفارغة، فكل الجمل لها فواعل، والجمل غير المتصرفة؛ أي الجمل المشتملة على رأس زمني غير مصرف كما هو الشأن في اللغات الرومانية التي تتضمن ما يعرف بـ *Infinitif* – تحتوي عنصرا ضميريا "ضم" غير معمول فيه يملأ موقع فاعل الجملة، ويدعى هذا المبدأ بمبدأ الإسقاط الموسع.

كمـا تخـضع نظـرية الأدوار المحورية لمبدإ عام يعرف بالمقياس *المحوري Theta-Criterion* الذي ينص على ما يلي: **"لكل موضوع دور محوري واحد فقط، ولكل دور محوري موضوع واحد فقط"**. هذا القيد العام هو الذي يفسر لنا لا نحوية جملة مثل:

13)- * أكلت الخبزَ التفاحةَ

حيث أُسنِد للمحمول (أكل) دورين محوريين مماثلين، مقابل نحوية الجملة:

14)- أعطى محمداً سعيداً الكتاب

---

(1) مرتضى جواد اقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 111.

غـير أن هذا لا يعني، كما نبَّه إلى ذلك عبد القادر الفاسي الفهري، أن البنية الموضوعية والبنية المحـورية شـيء واحـد. فأفعـال مثل "ضرب" و"عرف" لهما موضوعان، ولكن الموضوع الفاعل هو "منفذ" في ضـرب ومُعـان في "عـرف". وعليـه، فكـل موقـع محـوري هـو أيضاً موقع موضوعي لكن العكس ليس صحيحاً"[1].

إن الأدوار المحـورية تُـسْنَدُ للمواقـع الموضـوعات، ولكـن لـيس لكـل المواقـع الموضوع أدوار محورية. إن الـتقابل بـين الانتقاء المقولي والانتقاء الدلالي- بالمعنى الذي مثلنا له سابقاً، أي ما يحتاجه الفعـل مقولياً، وما يحتاجه دلالياً- قد يؤدي إلى نوع من التضارب بين المحمول والأدوار. ويتكلف مبدأ المقياس المحوري بتدبير مثل هذه الأمور وحلها بالشكل الذي يسمح بعدم توليد الجمل غير النحوية.

17-2-3- نظرية الربط

تـنطلق نظـرية الربط من ملاحظة واقعية تتعلق باشتغال بعض العناصر اللغوية. توجد في كل الألـسن الطبيعية فئة من الوحدات التي لا يمكن تأويلها دون ربطها بعناصر لغوية أخرى تعتبر سوابقها *Antécédents* وتعطيها قيمتها الإحالية *Valeur référentielle*

إن نظـرية الـربط تعنـى أصـلا بالإحالة المشتركة لتعبيرين اثنين وطبيعة السياق النحوي الذي يحكم هذا الاشتراك في الإحالة، إذ قد يشترك تعبيران في الإحالة إلى شيء معين.

- فما حدود هذا الاشتراك؟
- وهل تتفق شروطه بالنسبة إلى كل أنواع التعبيرات؟

يكـون عنـصر ما مربوطاً إن أحال على شيء يحيل عليه عنصر آخر يرتبط به، أي أن له سابقا يحمـل القـرينة نفـسها. ويكـون العنصر حراً حين لا يكون له سابق؛ أي ليس هناك عنصر آخر له نفس قرينته فيحيل على الشيء نفسه[2].

وتشمل نظرية الربط العناصر التالية:

- **العائـدات** *Anaphores* وهـي عناصر تحتاج إلى عناصر أخرى تشترك معها في القرينة والإحالة. وتضم العائدات:
- الـضمائر الانعكاسـية مـثل: -نفس+ الضمير: نفسه/ نفسها ومتبادل العلاقة (بعضهم بعض) في الإنجليزية *(each other) وفي الفرنسية les uns les autres.*

(1) الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 25.

(2) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 171.

- **المضمرات** وهي الضمائر بصفة عامة.
- **العبارات المحيلة** *Expressions référentielles* وهي العبارات التي ليست لا عائدية ولا ضميرية مثل أسماء الأعلام: "زيد" "عمرو" وما شابه ذلك. ولا تتطلب العبارات المُحيلَة أي قرينة أو سابق ترتبط به وتأخذ منه إحالتها. والعبارات المحيلة حرة لأنها لا تملك عائداً يسبقها وتقترن به؛
- **آثار المركبات الاسمية**، وهي الآثار التي تتركها المركبات الاسمية المنقولة من مكانها الأصلي إلى مكان آخر داخل الجملة أو خارجها؛
- **العناصر الفارغة**، وهي الوحدات التي لا تتوافر سطحياً على أي شكل صوتي محقق.

وتختلف طبيعة اشتغال فئة العائدات والضميريات من لسان إلى لسان، لكنها تتفق في كونها تشكل قائمة محدودة العدد، وفي القواعد الصورية العامة المتحكمة في اشتغالها والقيود العامة التي تُقيد بها على الأقل من وجهة منظور نظرية الربط التي تسعى في عموميتها إلى ضبط العلاقة البنيوية بين هذه الفئة من العناصر وسوابقها.

تتميز العلاقة بين العائدات وسوابقها بخاصيتين:

أ- **إنها علاقة إجبارية**، إذ كل عبارة عائدية لا يحدد سابقها (المركب الإسمي) هي دون شك عبارة غير نحوية؛

ب- إن علاقة الإحالة *Référence* بين العائد وسابقه تقع في **مجال محلي** *Domaine local* معين؛ بمعنى أن مجال المراقبة *Contrôle* محدد بالمجال الذي يربط العائد بسابقه أو يفصله عنه داخل الجملة أو خارجها.

إن المضمرات ورغم توافرها على دلالة وإحالة خاصة بها، فإنها تظل عامة؛ ولا يمكن تأويلها في سياق عبارة محددة إلا بربطها بالعناصر التي تحدد محيلاتها *Référents*. فالضمير وسابقه يرتبطان لتحديد المحيل المشترك بينهما، وهو ما يعرف بالإحالة المشتركة *Co-référence*. وعلى عكس العلاقة العائدية، فإن الإحالة المشتركة تتميز بكونها غير إجبارية وغير محدودة *Bornée* ويعني كونها غير إجبارية، أن العلاقة بين الضمير وسابقه لازمة لتأويل المحيل، لكنها ليست إجبارية. وكون هذه العلاقة غير محدودة، فلأنه لا يمكن صياغة القاعدة الصورية ولا التنبؤ بشأن المجال الذي يمكن أن يكون فيه الضمير لكي يأخذ قيمته الإحالية مع سابقه، وبالتالي فإن ما يصبح هاما بالنسبة إلى التحليل اللساني في هذه التراكيب هو مظاهر انفصال الإحالة.

17-2-3-1- مبادئ نظرية الربط

يمكن لنظرية الربط بمبادئها العامة أن تحدد بشكل صوري ومضبوط نوعيةَ العلاقة بين العناص
المضمرة وسوابقها، ومجالَ مراقبتها وحدودَ إسناد الإحالة المناسبة. ومبادئ نظرية الربط هي:

أ - كل عائد مربوط في مقولته العاملة.

ب - كل ضمير حر في مقولته العاملة.

ج - العبارات المحيلة حرة.

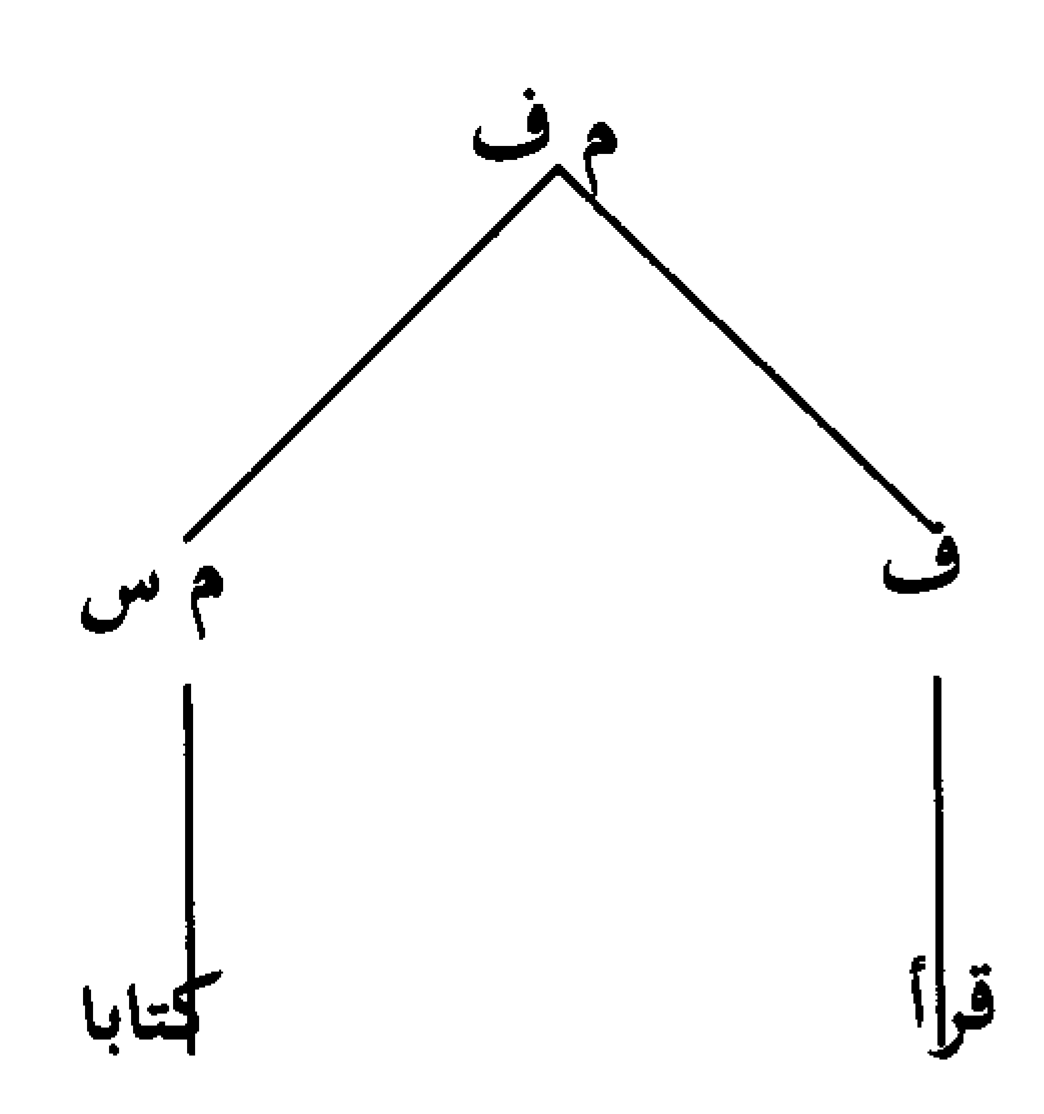
وتكون المقولة أ عاملة في ب إذا وإذا فقط كانت أ مقولة دنيا تحتوي ب وتعمل فيها وحيث إن أ م س أو حرف.

ويخضع مفهوم العمل في أبسط صوره لمفهوم آخر هو مفهوم التحكم المكوني *C- commande* الذي ينص على ما يلي:

س تتحكم مكونياً في ص وإذا كانت س لا تعلو ص إذا كانت المقولة الأولى التي تعلو س تعلو ص أيضا.

وعلاقة التحكم علاقة تناظرية بمعنى إذا كانت س تتحكم في ص فإن ص تتحكم في س. في التشجير التالي:

(4

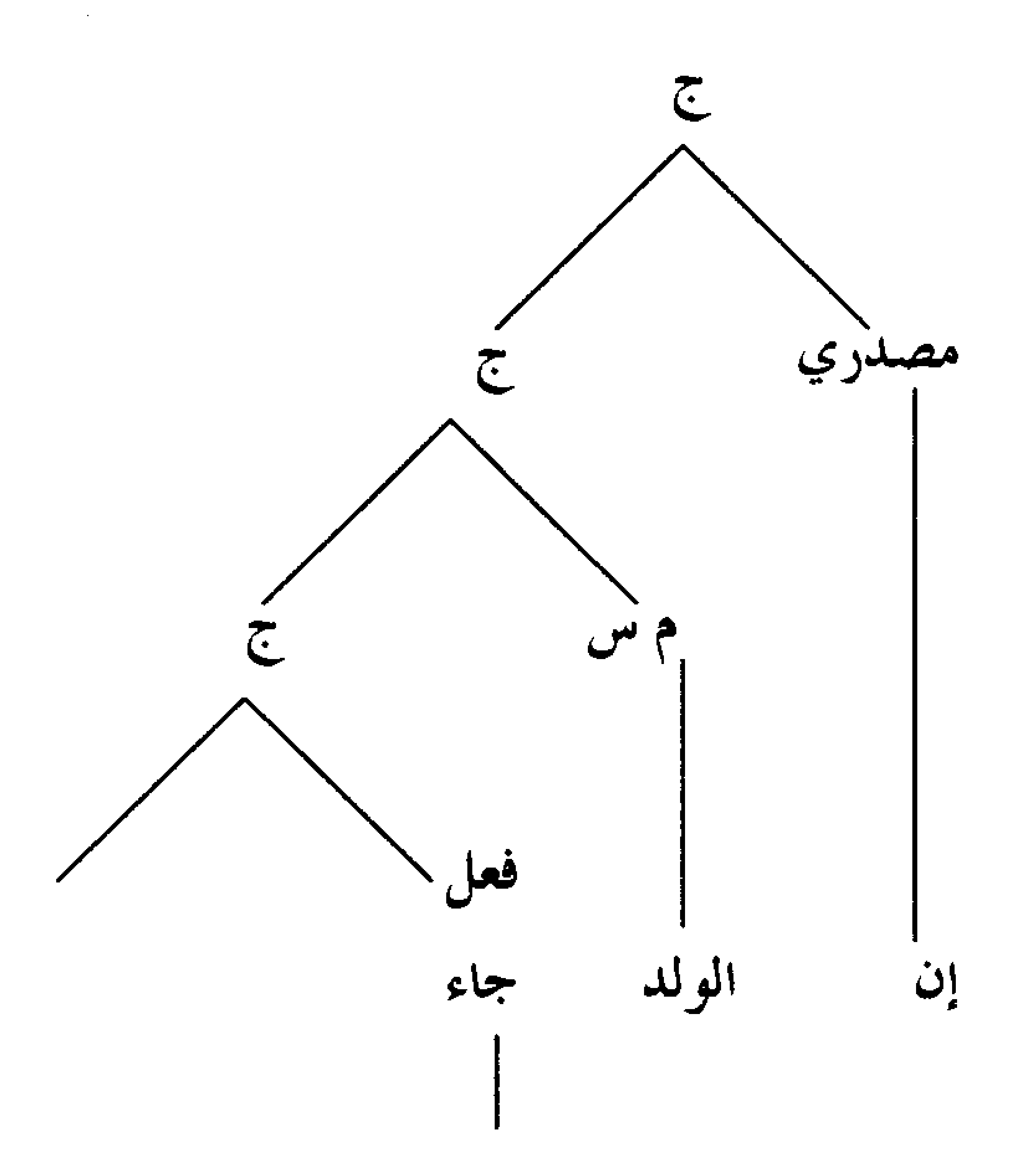


نجد أن مقولة الفعل 'قرأ' تتحكم مكونياً في المركب الاسمي 'كتاباً'؛ لأن العجرةَ الأولى م ف التي تعلو ف تعلو م س أيضاً، وحيث إن ف لا يُشْرِف على م س. أما في جملة:

5)- إن الولد جاء

التي نمثل لها بالشجرة التالية:

(6



فالفعل "جاء" لا يتحكم مكونياً في المركب الاسمي "الولد" لأن "ج" التي تعلو "جاء" لا تعلو المركب الاسمي "الولد".

وللإشارة، فإن هذه العلاقة تمت صياغتها قبل ظهور نظرية العمل والربط[1].

17-2-3- 2- مبادئ نظرية الربط: أمثلة

+ المبدأ آ: العوائد مربوطة في مقولتها العاملية،

بموجب هذا المبدأ تُقصى[2] الجمل التالية:

22 - * زيد$_i$ اعتقد أن نفسه$_i$ طبيب

23 - * نزع خالد$_i$ الكرسي من تحت نفسه$_i$

24- * وجدت$_i$ زينب بجانب نفسي$_i$

فالجمل الثلاثة لاحنة؛ لأن العائد المنعكس "نفس" غير مربوط في مقولته العاملية. في المثال (22) بشكل المصدري مقولة عاملية ينبغي أن يعثر العائد على سابقه في مجالها، والحال أنه غير مربوط

(1) تعود هذه العلاقة لراينهارت:

-T. Reinhart, *The syntax domain of anaphora.*

(2) نستقي بعض النماذج التمثيلية للعوائد والضمائر في اللغة العربية من دراسة:

- السعيدي الحسن، *الإحالة المشتركة والعائدية: اختلاف أم تشابه؟* ص ص 1-10.

- السعيدي الحسن، *تأويل وتصنيف المركبات الاسمية في الجملة العربية*، ص ص 1- 17.

داخل هذا الميدان التركيبي المحلي. ونكون في المثال (23) بصدد مركب حرفي معقد (من تحت نفسه) لا يحتوي سابقا للعائد (نفسه)، وكذلك بالنسبة إلى المثال (24)، الذي ينسحب عليه تحليل المثال (23).

ومن الشروط الضابطة لعلاقة العائد بسابقه ضرورة تقدم السابق على العائد، فالعائد لا يتحكم مكونيا في مفسره، حيث لا تصح الجملة التالية:

25- * انتقد نفسه محمدا

ولا يتقدم في الرتبة على سابقه فالرتبة الخطية ضرورية في إطار العائدية، قارن بين الجملتين المواليتين:

26- ضرب خالد$_i$ نفسه$_i$

27- ؟؟ ضرب نفسه$_i$ خالد$_i$

أما في الجمل التي تحتوي ظاهرة المراقبة *Control* فربطه العائد يتم بالتعدي، كما يظهر من خلال المثال (28):

28- أرغم زيد خالدا$_i$ على انتقاد [ضم]$_i$ نفسه$_i$

فالمصدر [انتقاد] يتضمن العنصر "ضم" وهو مفسر العائد [نفس]، وهذا الضمير الفارغ يراقبه مفعول الجملة الرئيسة، ويراقب "نفسه" بالتعدي.

+ المبدأ "ب" : الضمائر حرة في مقولتها العاملية.

بموجب هذا المبدأ تحتمل الضمائر قراءتين على المستوى الإحالي:

- قراءة الاشتراك الإحالي *Coreference*
- قراءة الإحالة المنفصلة *disjunctive reading*

لذلك لا تصح الجملة (29) في قراءة الاشتراك في القرينة نفسها:

29- * ضربه$_i$ زيد$_i$

فالضمير "هـ" في الفعل "ضرب" ليس حرا في مقولته العاملية؛ وإنما مربوط بـ "زيد" وقراءة الربط غير جائزة وفاقا للمبدأ "ب" من قالب الربط.

بينما الجملة (30) صحيحة:

30- ظن زيد$_i$ أنه$_i$ طبيب

لأن الضمير حر في مقولته العاملية ($\bar{ج}$) ومربوط في (ج) العليا.

ونلاحظ توزيعا تكامليا بين العائد (نفس) والضمير في مثل هذه السياقات، كما يتبين من خلال التقابل بين الجملتين (31) و(32):

31- *ظن زيدi أن نفسهi طبيب

32- ظن زيدi أنهi طبيب

فحيث لا يسوغ ظهور العائد يسوغ ظهور الضمير، ففي البنية (31) يعتبر المصدري مقولة عاملية بالنسبة إلى العائد "نفسه" حيث ينبغي أن يربط وغياب مفسر للعائد في هذه المقولة العاملية يفسر لحن البنية، أما البنية (32) فتجوز لأن الضمير حر وغير مربوط في المقولة العاملية التي تحتويه احتواء أدنى، ويتعلق الأمر بالمصدري.

وينسحب هذا التحليل على التقابل بين (33) و(34)، باستثناء أن المقولة العاملية هنا هي المركب الاسمي:

33- شكر زيدi صديقهi

34- *شكر زيدi صديق نفسهi

وتجوز الإحالة المنفصلة في الجملة (33) لأن الجملة تقبل قراءة اشتراك إحالي يكون فيها الضمير الهاء الملتصق بـ"صديق" مشتركا إحاليا مع "زيد" أي يحيل على زيد، وقراءة يكون فيها الضمير محيلا على شخص آخر غير "زيد" يحدد مرجعه في السياق التخاطبي، أي يحدد ذريعيا.

35- شكر زيدi صديقه i/ j

وفي الجملة (35) نكون بصدد قرينتين إما قرينة مماثلة للسابق (زيد) وبالتالي نحصل على قراءة الإشتراك الإحالي، أو قرينة مختلفة عن قرينة "زيد" وبالتالي نحصل على القراءة الإحالية المنفصلة.

وتخلق إمكانية حمل الضمير لقرينتين مختلفتين التباسا إحاليا في بعض البنيات مثل:

36- أوضح خالدi لعمروj أنهi / j يجيد ركوب الدراجة

فالضمير يمكن أن يعود على "خالد" أو على "عمرو"

ويخلق الالتباس نفسه في الإحالة المنفصلة:

37- أصر المديرi على مكوثهi/ j في القاعة

فالضمير في الجملة (37) يمكن أن يشترك إحاليا مع "المدير" أو يحيل على مرجع محدد سياقيا.

وهناك حالات يقرن فيها الضمير بمرجعين سابقين في الجملة وليس بمرجع واحد، وذلك عندما يحمل صورة صرفية دالة على المثنى، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الجملة (38):

38 - أعاد خالدi لعمروj صورتيهماi/ j

مع احتمال إحالة الضمير على مرجعين خارجيين، وهي إحالة منفصلة تجيزها الجملة.

وهـناك بنيات أكثـر تعقـيدا تـبين ضـرورة اللجـوء إلى قـواعد اقتران تأويلية جديدة لصياغة الاشـتراك الإحالـي أو عدمـه، وبالتالـي عـدم الاقتصار على مفهوم التحكم المكوني بمفرده لتفسيرها، ونمثل لهذه البنيات بالجمل التالية:

39- من$_i$ أمه تحبه$_i$ / j

40- أم زيد$_i$ تحبه$_j$

41- تحبه$_i$ أم زيد$_j$

كما أن هناك حالات تؤول فيها الضمائر كعوائد انعكاسية، كما في المثال (42):

42 - دبر زيد$_i$ أمره$_i$

الذي يعادل دلاليا الجملة (43)

43 - دبر زيد$_i$ أمر نفسه$_i$

بـصفة عامـة، فـإن العلاقـة بـين العائـد وسابقه وعناصر الإحالة المشتركة علاقة غير حرة، إذ تحكمهـا جملـة مـن القيود التي جاءت بها نظرية الربط، ومن أهمها مبدأ الإجازة أو التسويغ الذي سبق الحديث عنه (انظر مستويات التمثيل المستوى الصواتي).

لننظر في الجملة التالية:

44)- زيد يحب شعر المتنبي

في هذه الجملة لا يتصور أي علاقة إحالة بين الضمير في "يحب" والمركب الاسمي "المتنبي" وهو ما ينص عليه المبدأ ج في نظرية الربط (العبارات المحيلة حرة).

17-2-4- نظرية العمل

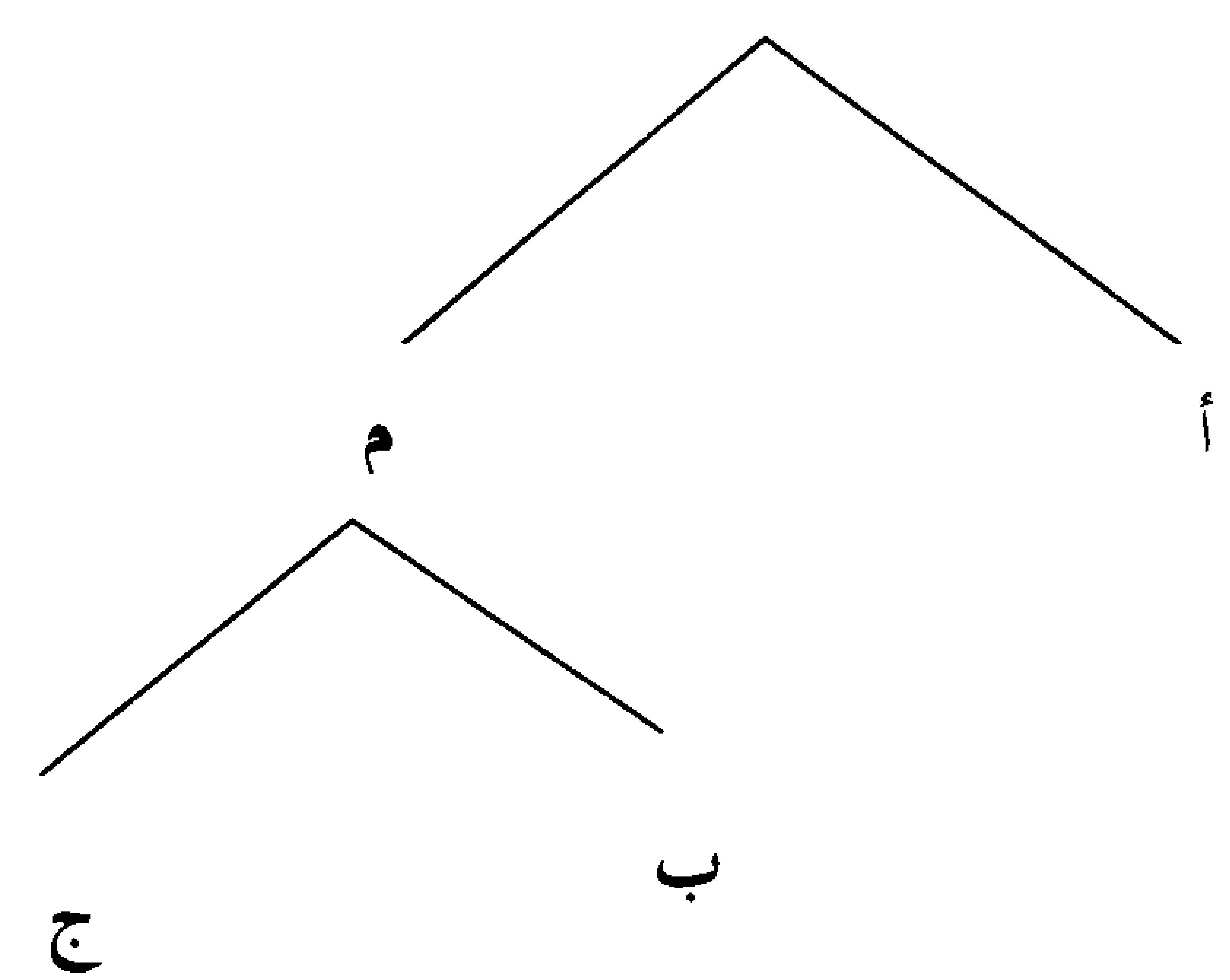
مفهـوم العمـل معـروف في كـل الأنحـاء القديمـة ومنها النحو العربي الذي يشكل العامل فيه دعامـة أساسـية لفهـم العلاقة بين وحدات الجمل. والعامل في النحو العربي كل ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً.

ويكمن الاختلاف بين المفهوم القديم والمفهوم الجديد للعمل في كون العمل في الأنحاء القديمة ينحصر أساسا في عمل الفعل في الأسماء، بينما يتعلق الأمر في النظرية التوليدية بالتمثيل الشجري لبنية الجملة ككل.

والعمل *Gouvernement* علاقة تركيبية معقدة تقوم على مبدأين أساسيين: العلو *Dominance* والعجـر الأخوات *Sisterhood*. يمكن لعنصر ما أن يعمل في عنصر آخر بواسطة علاقة التحكم المكوني

C -Commande أو علاقة الإقران المزدوج، فالتحكم المكوني علاقة بنيوية، يصير بموجبها عنصر "آ" متحكما في عنصر "ب" إذا كانت العجرة المفرعة لـ"آ" مفرعة لـ "ب".

ففي التشجيرة أسفله تتحكم "آ" مكونيا في "م" و"ب" تتحكم مكونيا في "ج" لكن "ب" و"ج" لا تتحكمان مكونيا في آ:



ويحدد تشومسكي مفهوم العمل في نظرية العمل والربط على الشكل الآتي:

"تعمل آ في "ب" إذا كانت:

- آ تتحكم مكونيا، وبطريقة دنيا في "ب"؛
- آ تسبق "ب"

والمقصود بالطريقة الدنيا عدم وجودها حاجز يحول دون عمل "آ" في "ب".

ويخضع مفهوم العمل في أبسط صوره لمفهوم آخر هو مفهوم التحكم المكوني *C- commande* الذي سبق الحديث عنه في نظرية الربط.

ويتفرع عن مبدأ العمل مفهوم العمل المناسب الذي يُحصر في المقولات المعجمية وتحديدا في الفعل. وسيميز تشومسكي لاحقا في نظرية الحواجز بين المقولات التي تعمل عملا بنيويا والمقولات التي تعمل عملا محوريا أو ملازما. ويتحدد الفرق بينهما في كون العمل المحوري أو الملازم الذي يتحقق في علاقة الإسناد الإعرابي يتم بموجب علاقة دلالية بين الرأس العامل والمعمول. وهكذا تعتبر الصرفة *Inflection* والفعل مقولتين مسندتين للإعراب البنيوي، أما الصفة والحرف والاسم فلا تسند الإعراب إلا بموجب علاقة محورية ذات طبيعة دلالية.

يشكل قالب العمل محور نظرية العمل و الربط. فهو يقوم بدور المنسق والمشرف على تداخل قوالب فرعية أخرى وتفاعلها مثل قالب الحالة(الإعراب) وقالب الربط.

17-2-5- نظرية الإعراب (الحالة الإعرابية)

يتجاوز عمل هذا القالب حدود الحالة الصرفية بمعناها التقليدي؛ أي كل ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغييرات إعرابية، سواء بحسب موقعها في الجملة، أو في علاقتها بعناصر أخرى في الجملة تعمل فيها. وتتكلف نظرية الإعراب بإسناد الحالة (لات) الإعرابية المجردة للمركبات الاسمية. والحالة الإعرابية مفهوم مجرد ليس من الضروري أن تتحقق صوتيا؛ أي أن تظهر في البنية السطحية للجملة. فإذا كانت اللغة العربية تعبر عن الحالات بكيفية صرفية واضحة، فاللغة الإنجليزية أو الفرنسية ليس فيها حالات محققة في سطح الجملة. وبعبارة أخرى؛ الإعراب سِمَة صرفية مجردة تملكها جميع اللغات الطبيعية؛ سواء كانت أنسقتها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة تلتحق بآخر الكلمة كما هو الحال في اللغة العربية:

45) ـ يحب خالد هنداً

أو لا تحققها كما هو الحال في العربية المغربية:

46) ـ حميدْ تَيْبْغي البَنَانْ/ حميد يحب الموز.

فرغم أن الإعراب لا يظهر على الفاعل "حَمِيدْ" وعلى المفعول به "البنان" كما يظهر على نظيرهما "خالدٌ" و"هنداً" في العربية، فإن نظرية الإعراب تفترض أن الفاعل والمفعول به في اللسان المغربي الدارج يحملان إعراب الرفع والنصب، وهذا الإعراب مجرد. فجميع الأنساق الصرفية سواء أحققت الإعراب أم لم تحققه، تملك الإعراب المجرد. وهذا يعني أن نظرية الإعراب مستقلة عن التحقق الصرفي. فما يحدد إعراب المكون ليس الصورة الصرفية الإعرابية التي يحملها ولكن موقعه التركيبي كما في نظرية المبادئ والوسائط[(1)] تعالج نظرية الإعراب إذن، مسألة الوسم الإعرابي المجرد أو المحقق بحسب طبيعة النظام الصرفي للغات الطبيعية، فالإعراب تسنده عادة العناصر العاملة مثل الفعل أو الحرف أو الصرفة، **وتتقيد النظرية الإعرابية بالمصفاة الإعرابية التي تقضي بأن يتلقى كل مركب مملوء معجميا حالة إعرابية.**

وإسناد الحالة الإعرابية مرتبط بالمواقع التركيبية التي تحتلها المركبات الاسمية، فهي التي تحدد السمات الإعرابية. وهو ما يعبر عنه أيضا بإسناد الإعراب *case assignement* . فالمركب الاسمي يتلقى إعرابه من مقولة تعمل فيه. والمركبات التي يُسْند إليها الإعراب يجب أن تكون في موقع الموضوع بعد تطبيق القاعدة التحويلية العامة "انقل ألف".

(1) محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية، ص24.

ونموذج العمل و الربط *(1981)* يعتبر الفعل، وتحديداً الزمن داخل الصرفة *inflection* أو التطابق *Agrement* العامل الأصلي في المركب الاسمي الذي يليه مباشرة في الجملة عندما يكون هذا المركب الاسمي في موقع البؤرة، وحرف الجر (في حالة الإضافة) هي المقولات التي تسند الإعراب للمركب الاسمي.

والإعراب نوعان:

- **إعراب بنيوي** *structural case* أو الإعراب الموسوم وهو الإعراب الذي يأخذه المركب الاسمي في إطار علاقة شجرية: [تطابق-مخصص رأس]. والإعراب البنيوي محكوم بمفهوم العمل مثل، الرفع والنصب. فالصرفةُ التي تضم التطابقَ والزمنَ تُسْنِدُ الرفعَ للفاعل، بينما يُسْنِدُ الفعلُ حالةَ النصب للمفعول به. ومعلوم أن مفهوم العمل ينبني بدوره على مفهوم التحكم المكوني.

والإعراب البنيوي وعوامله بحسب تشومسكي في نظرية المبادئ والوسائط كالتالي:

- الرفع ويسنده (عامله) التطابق
- النصب ويسنده الفعل
- المائل ويسنده الحرف
- الجر ويسنده حرف الجر

ويلاحظ أن العوامل المسندة للإعراب "تتميز" بأنها تشترك في السمة المعجمية [ـ س] التي تعد سمة فعلية. فالحرف يملك السمتين [-ف، -س]؛ والفعل يملك السمتين[+ ف- س][1].

- **إعراب ملازم** *inherent case* أو **إعراب دلالي**: وهو الذي يلحق المركب الاسمي في إطار العلاقة الدلالية القائمة بين المركب الاسمي وعامله. ويسنده الاسم أو الحرف أو الصفة محوريا[2].

أما بالنسبة إلى عبد القادر الفاسي الفهري فيمكن تمييز ثلاثة أنواع من الإعراب في اللغة العربية (وفي لغات أخرى):

- **إعراب نحوي** أو إعراب الحدود وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصرفة (أي التطابق) أو الفعل أو الحرف بالتوالي؛
- **إعراب دلالي** ويسند إلى الملحقات كالظرف والتمييز والحال لدلالتها على هذه المعاني. كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة؛

---

(1) محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية، ص 29.

(2) المرجع نفسه، ص 29.

- إعراب التجرد وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات كالمبتدإ مثلاً والخبر[1].

بصفة عامة، يجب أن يسند لكل المواقع- الموضوع (موقع لا موضوع)الموسومة محورياً حالة إعرابية، لأن هذه المواقع الموضوع يجب أن تملأها مركبات اسمية. ويشكل مبدأ مصفاة الحالة *filtre des cas* أحد المبادئ الأساسية في هذه النظرية. ومُفادُه أن كل مركب اسمي مُحَقَّقٌ صِواتياً (غير فارغ) يجب أن يتوفر على إعراب[2]. فجملة

47-* أمرته الذهاب

جملة لاحنة، لأن الفعل "أمر" يسند إعرابا واحدا إلى مفعول واحد، حيث يفرغ إعرابه في الضمير ويبقى المركب الاسمي "الذهاب" دون إعراب، ولإنقاذ البنية تلجأ اللغة العربية إلى إدماج الواسم الإعرابي الحرفي كما يظهر في الجملة:

48- أمرته بالذهاب

ويرتبط قيد مصفاة الحالة بالصورة الصوتية بحيث يتموقع في مستوى بين بنية- س والبنية السطحية للجملة. وتأسيساً على هذا، فإن المركبات الاسمية التي تمثل مواقع معينة في الجملة، لا بد لها من حالة معينة. ففي البناء للمجهول امتصاص لحالة المفعول به، إذ يُنْقل المركب الاسمي المفعول إلى موقع الفاعل ليأخذ حالة الرفع مستجيبا بذلك لما يتطلبه مبدأ مِصْفاةِ الحالة.

17-2-6- نظرية المراقبة

تشير المراقبة بين عنصرين إلى علاقة التلازم في الإحالة بين فاعل مستتر؛ أي ليس ظاهرا وهو هنا العنصر المراقب وعنصرا آخر ظاهر أو غير ظاهر هو العنصر المراقب بما يحيل إليه العنصر المراقب تمليه العنصر المراقب أي أن السمات الإحالية للعنصر الأول يحددها العنصر الأخير[3] في تركيب من قبيل:

49) ـ يريد زيد أن يشتري السيارة

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص49.

(2) «تتميز نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي من مثيلاتها في نظرية المبادئ والوسائط بخاصيتين: الاستغناء عن مفهوم الإسناد الإعرابي وتعويضه بمفهوم الفحص الإعرابي والاستغناء كلياً عن مفهوم العمل في أي علاقة إعرابية. والانتقال من مفهوم الإسناد إلى مفهوم الفحص ليس انتقالا اصطلاحياً، بل هو انتقال تصوري يتمثل في أن الأسماء لم تعد تدخل الإعراب خالية من الإعراب الذي يسند إليها في الموقع التركيبي الذي يقتضيه العامل، بل أصبحت تنتقى من التعداد حاملة لإعرابها، ويفحص هذا الإعراب في الموقع الملائم وفاقاً لمبادئ النحو» . محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية، ص 29.

(3) مرتضى باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 180.

نجد جملة مُدْمَجَةً [يشتري السيارة] يبدو سطحيا أو ظاهريا أنها لا تتوافر على فاعل معلوم أن مثل هذه الملاحظة تخالف أحد مبادئ النحو الكلي المتمثل في مبدإ الإسقاط الموسع الذي ينص على أن **لكل الجمل فواعل**. ومن جهة ثانية، تبين المعطيات اللغوية أن لهذا النوع من الجمل فاعلا ظاهرا كما في:

50)- يريد زيد أن يشتري عمرو الكتاب

وفي جمل أخرى مماثلة مثل:

51)- يريد زيد أن يعلم نفسَه

فنظرية المراقبة تحدد السابق الممكن للعنصر "ضم" كما هو الشأن بالنسبة إلى الجمل التالية:

52)- سمح زيد لعمرi أن يرحل [ضم]i

53)- وعد زيدi عمرا أن يرحل [ضم]i

وتفسر هذه النظرية التباس الجملتين التاليتين:

54)- التقى زيدi عمراj راكبا [ضم]i / j سيارته

55)- طلب زيدi من عمروj أن يسافر[ضم]i/ j

حيث يمكن لفاعل الركوب أن يكون "زيدا" أو "عمرا" وكذلك الأمر بالنسبة إلى فاعل السفر.

وتهتم نظرية المراقبة بحالات أكثر تعقيدا[1]؛ أي عندما نكون بصدد عنصرين ضميريين إما ضمير ظاهر أو مستتر مقرونان بسابقين تفصلهما عنهما جملة صلية أو جملتين صليتين، كما يتبين من خلال الأمثلة التالية:

56)-زيدj انتقد الوزيرi الذي استقبل [ضم]i هوj

57)- رجع منj رأيت الرجلi الذي انتقد [ضم]iهوj

58)- رجع منj رأيت الرجلi الذي انتقد [ضم]j [غ] i

تشير (غ) إلى مقولة فارغة تمثل للمفعول، قد تكون عنصرا ضميريا فارغا. نلاحظ أن التباس القراءة مقرون باستتار المفعول الذي تمثله البنية (58)، أما القراءة التناظرية البسيطة فمقرونة بظهور الضمير المفعول كما في البنية (56) و(57) وتقتضي القراءة التناظرية ربط الفاعل بأقرب سابق في الجملة العليا ثم يربط مفعول "انتقد" بأبعد سابق، فعندما نعيد تمثيل البنية بخطوط رابطة بين الضمائر ومفسراتها نلاحظ أن الخطوط لا تتقاطع، خلافا للحالة التي يستتر فيها الضميران فالربط بالخطوط يولد تقاطعا بين الخطوط.

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج2، ص 129.

إن هـدف قالـب المراقبة هو تحديد مكان العنصر الفارغ "ضم" بنوعيه (الكبير والصغير) وكيفية تأويلـه في علاقـته بالعنـصر الـذي يستمد منه إحالته. وتتكفل نظرية المراقبة بضبط بعض أشكال توزيع وتأويـل العلاقـة بـين العائـد وسـابقه حين يكون هذا الأخير عنصراً فارغاً أو ضم *Pro*، فهناك المراقبة الإجبارية، وهناك المراقبة الاختيارية.

17-2-7- نظرية العجر الفاصلة:

كما يتبين من خلال الأمثلة الموالية:

-59 -Qui i aimes tu [cp que Marie frequente ti ?]
-60- Qui i aimes – tu [l'idée que Marie Freqente ti ?]*

61-* زيداi[مص هل انتقدت [ث]i؟

نلاحـظ أن وجـود المركب الاسمي والمصدري يشكل عائقا للربط بين السابق والأثر في المثال (60)، وتمثل عجرة المصدري في المثال (61) عجرة فاصلة تحول دون ربط البؤرة (زيد) بالأثر.

تقـوم نظرية العجر الفاصلة بضبط آليات عمليات النقل التي يتم بموجبها الانتقال من بنية- ع إلى بنية- س. ولهذه النظرية الفرعية الوظائف الأساسية التالية:

- تعيين العناصر التي يتم نقلها.
- تحديد مصدر النقل.
- ضبط هدف النقل.
- مـراقبة مـسار الـنقل؛ أي الـنقط (المواقـع) التي مر منها العنصر المنقول بدءا من مصدر نقله إلى هدفـه. ومـن هنا تحدد هذه النظرية العلاقة الفاصلة بين الآثار وسوابقها ويتحكم قيد التحتية في طبيعة هـذه العلاقـة، حـيث يجب ألا يكون الأثر مفصولا عن سابقه بأكثر من عجرة فاصلة أو حاجز،

ويقوم قالب الفواصل على بعض القيود أهمها:

- لا يمكن للنقل أن يتجاوز عجرة واحدة.

وتختلف اللغات الطبيعية حول العجر الفواصل التي يمكن لبعض اللغات تجاوزها.

ونحاول في الفقرات التالية توضيح طبيعة هذا القالب الفرعي.

ننطلق من جملة:

62) - الرجل قتل

وتختلف هذه البنية الظاهرة عن شكلها الأصلي في بنية-ع حيث يوجد المركب الاسمي الرجل بعد الفعل وليس قبله؛ لأن طبيعة الفعل قتل تتطلب ذلك:

[قتل ـــ الرجل] ليتم بعد ذلك نقل المركب الاسمي إلى موقع الفاعل في بداية الجملة. ومن الممكن أن نتصور أن المركب الاسمي لا يصعد إلى البداية ولكنه يظل بعد الفعل في موقع المركب الاسمي الفاعل أصلا [قتل الرجل]. واللجوء إلى هذا النقل يبرره مبدأ الإسقاط الذي سبقت الإشارة إليه في بداية الحديث عن نظرية العمل و الربط. وينص مبدأ الإسقاط على أن كل المعلومات المتعلقة بمفردة من مفردات اللغة الواردة في المعجم يجب أن تنعكس في باقي مستويات التمثيل. والجملة التي بين أيدينا تخالف على الأقل من الناحية الخارجية مبدأ الإسقاط. فالفعل "قتل" يتطلب كما يدرك بسهولة كل متكلم باللغة العربية مركب اسميا مفعولا به هو هنا "الرجل" الذي يقع قبل الفعل ويحمل علامة الرفع وليس علامة النصب كما هو متوقع. والفعل "قتل" في هذا المثال يفتقد كذلك إلى الدور الدلالي "المنفذ" الذي يتطلبه الفعل (انظر نظرية الأدوار المحورية). مايتطلبه الفعل "قتل" من دور المنفذ ومفعول به منصوب سمتان أساسيتان يجب أن يعكسهما كل مدخل معجمي لهذا الفعل كما تصور ذلك البنية التالية:

- قتل [ـــ م س] < منفذ ، متلقي>

وتقرأ هذه القاعدة كما يلي: يكون الفعل متبوعا بمركب اسمي في شبكة محورية لها دوران محوريان هما دور المنفذ ودور المتلقي. وفق مبدإ الإسقاط إن البنية س للجملة [الرجل قتّل] يجب أن تحمل كل المعلومات المعجمية التي لا ينبغي لها أن تتعارض نقصانا أو زيادة مع ما يتضمنه المدخل المعجمي للفعل "قتل". ولتحقيق هذه الغاية يلجأ النحو التوليدي إلى استعمال بعض الرموز أو القرائن للدلالة على وجود سابق للمركب الاسمي المفعول به بجانب الفعل "قتل". فهذه البنية السابقة يمكن رسمها بالصورة التالية:

- الرجل [قتل أث]

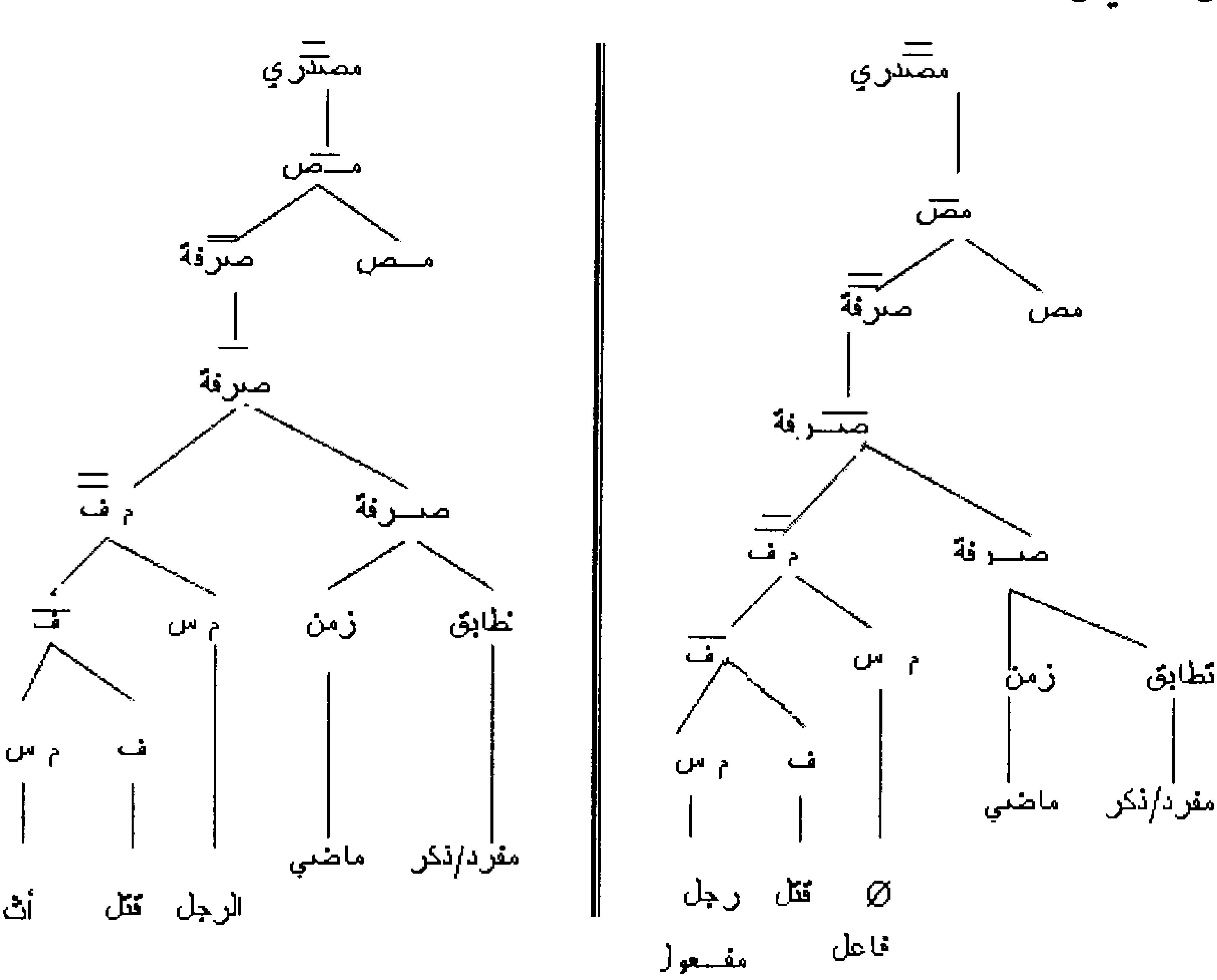
لكن هذه البنية مع ذلك لا تفي بالغرض لأنها تتعارض مع مبدإ آخر هو مبدأ الإسقاط الموسع الذي ينص على أن كل جملة يجب أن يكون لها فاعل . هذه الجملة لا تتوفر على موقع يحتله المركب الاسمي الفاعل. لحل مثل هذه المفارقة يفترض النموذج وجود مركب اسمي فاعل بوصفه موضعا فارغا *Pro* في مستوى بنية -ع على الشكل التالي:

- [فراغ [قتل الرجل]

وفي هـذا المستوى من التحليل تبدأ النظرية المحورية في الاشتغال. ما هو الدور- م الذي يتعين أن يأخـذه هـذا الفـراغ؟ إن عدم وجود المركب الاسمي الفاعل لا يعني إطلاقا غياب دور-م؛ لأن هذا يمـثل خـرقا لمبدإ المقـياس المحـوري الـذي يحـدد الأدوار المحورية للموضوعات في مستوى بنية -ع. أما المـركب الاسمي الرجل فيرد في بنية -ع في موقع موضوع وهو موقع المفعول لينتقل بعد ذلك إلى موقع آخر هو موقع الفاعل وهو أيضا موقع موضوع. ويتعين أن يكون هذا الموقع خاليا أولا وأن لا يكون له دور - م ثانـيا وهمـا شـرطان أساسـيان وإلا سـنخرق مـبدأ المقـياس المحـوري، بحيث يصبح للمركب الاسمـي "الـرجل" دوران محـوريان في الـوقت نفسه: دور المنفذ ودور المتلقي. ولحل هذا الإشكال هناك مـبدأ عام يقول إن الاسم المنقول والأثر الذي يتركه المنقول في المكان الأصلي يجب أن يكون لهما دور محـوري واحـد و واحـد فقـط. في هـذا السياق تم افتراض أن المبني للمجهول يمتص دور موقع الفاعل فيبقى بدور دور- م (دور محور) مما يمكن المركب الاسمي المفعول من الانتقال إلى موقع الفاعل، وذلك دون تعارض مع مقياس - محور لأن سلسلة الجملة:

- [الرجل قتل أث] سيكون لها دور-م واحد فقط.

ويـشكل الاخـتلاف في حركة إعراب "الرجل" من حالة النصب للدلالة على المفعولية إلى حالة الـرفع كمؤشـر علـى الفاعلـية دليلا ماديا على حركة النقل. ففي حالة النصب يكون المركب الاسمي عجـرة أخت لـ ف، بينما في حالة الرفع يكون المركب الاسمي الفاعل عجرة أخت لـ "ف" خط كما يبين ذلك التشجيران التاليان:



إن البناء للمجهول في اللغة العربية وغيرها من اللغات الطبيعية يبين بوضوح حركة نقل المركب الاسمي من موقع موضوع له دور-م إلى موقع موضوع جديد ليس له دور-م[1].

ونقل أداة الاستفهام *who* من موقعها الأصلي في نهاية الجملة إلى صدارة الجملة مثال آخر على النقل الذي يطال بعض عناصر. ويتم هذا النوع من النقل على الشكل التالي. نسند للجملة:

63) ـ ماذا قرأ محمد؟

البنية –ع التالية:

- [محمد [قرأ [ماذا]]]أو [قرأ محمد [ماذا]]] فاعل– فعل أو فعل– فاعل

نعرف أن الفعل "قرأ" ينتقي دلاليا موضوعين لكل واحد منهما دور محوري محدد ويعين شبكته المحورية المكونة من منفذ ومتلقي. ويكون المدخل المعجمي للفعل قرأ كالتالي:

ـ قرأ [ـــ م س] < منفذ، متلقي >

وتحديد الأدوار المحورية يعني أن التمثيل لبنية ع يجب أن يحافظ دائما على العناصر التي يتطلبها المحمول ويجب أن ترد معه في كل مستويات التحليل (مبدأ الإسقاط). بالنسبة إلى المحمول "قرأ" يحتل المركب الاستفهامي [ماذا] كموقع-م يملك دورا محورا هو المتلقي وهو كذلك في موقع موضوع؛ لأنه مما يتطلبه المحمول بالضرورة. بينما يلاحظ أن بنية-ع للجملة:

64)- ماذا قرأ محمد؟

وهي:

64ب)- قرأ محمد ماذا؟

لا تتوافر على موقع-موضوع فارغ يمكن أن تنتقل إليه أداة الاستفهام "ماذا". ويُفْتَرَض في مثل هذه الحالات أن المصدري (الاستفهامي "ماذا " لا ينتقل إلى موقع موضوع داخل الجملة مثلما هو الشأن بالنسبة إلى البناء للمجهول الذي ينتقل كما مر بنا من موقع موضوع إلى موقع موضوع آخر، بينما يفترض أن الاستفهامي ينتقل إلى موقع لا موضوع. وبالتالي ليس له دور_ م. فالفعل لا يعين الدور المحوري. وبذلك تضطر ماذا إلى الانتقال إلى موقع مخصص المركب المصدري الفارغ في بنية الجملة. لنلاحظ الفرق بين البنيتين:

65) ـ [ماذا قرأ محمد؟] و

- [قرأ محمد ــ]

---

(1) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية.

وذلك على الشكل التالي:

(47 =

مصدري

مصدري

مصدري =

ماذا صرفة

صرفة م ف

تطابق زمن م س ف

مفرد – مذكر ماضي محمد ف م س

قرأ أثر

وموقع المصدري (مخصص المصدري) من المواقع التي لا يرد فيها الموضوعات. ويفترض أن الفعل "قرأ" يصعد للصرفة ليأخذ سمات "التطابق" والزمن" وهو ما يعطي:

- [ماذا قرأ محمد ــــ].

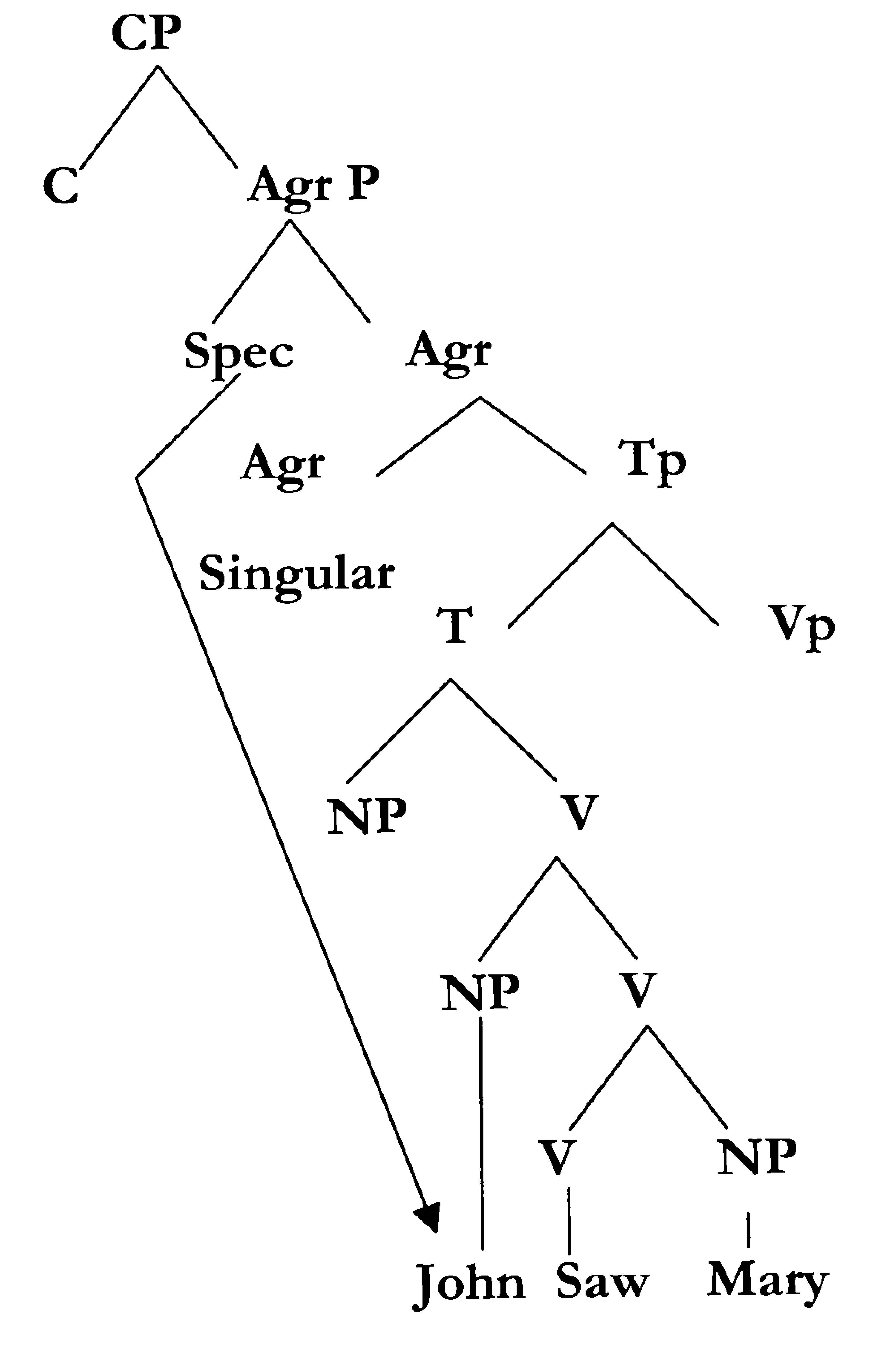
وعندما ينتقل اسم الاستفهام إلى موقع مخصص المصدري فإنه يحتفظ بالدور – م المخصص له في موقعه الأصلي.

وفي الأدبيات التوليدية المتأخرة[1] جملة أخرى من أنواع النقل. يميز بين نقل المركب الاسمي (نقل الفاعل) والمركب الاسمي الاستفهامي ونقل الفعل. بالنسبة إلى نقل الفاعل فإن بعض اللغات مثل الإنجليزية والفرنسية ينتقل الفعل إلى أعلى الجملة وتحديداً إلى موقع أحد الإسقاطات الوظيفية ليأخذ إعرابه. ويبين التمثيل التالي عملية النقل بالنسبة إلى الجملة مثل:

66)-John saw Mary

---

(1) نعتمد في هذا التقديم التوضيحي على أمثلة من اللغة العربية أعدنا صياغة شرحها عن مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 128 وما بعدها.



أما في اللغة العربية والولشية اللتين تبتدئ جملهما بالفعل عادة، فلا وجود فيهما لنقل الفاعل. في هذه اللغات يبقى الفاعل في موقعه الأصلي مخصص المركب الفعلي. والفاعل لا ينتقل إلى موقع مخصص مركب التطابق كما هو الشأن بالنسبة إلى الفاعل في اللغة الإنجليزية في التشجير السابق.

أما بالنسبة إلى حركة نقل الفعل فهي حركة تشبه حركة نقل الفاعل بحيث ينتقل الفعل من موقعه الأصلي كرأس للمركب الفعلي إلى أعلى الجملة وتحديدا إلى موقع رأس التطابق أو رأس الزمن. وحركة نقل الفعل واردة بالنسبة إلى بعض اللغات مثل اللغة العربية والفرنسية، في حين ليست هذه الحركة ذات قيمة بالنسبة إلى لغات أخرى مثل اللغة الإنجليزية.

ويبين عدم وجود نقل الفعل في اللغة الإنجليزية ما يحصل بالنسبة إلى الجملة الاستفهامية والجملة المنفية. إن العنصر الذي يصعد إلى موقع ما قبل الفاعل في الجملة الاستفهامية والعنصر الذي يظهر قبل النفي في الجملة المنفية ليس فعلا بالمعنى العادي ولكنه ينتمي إلى تلك المجموعة من الأفعال المساعدة التي تختلف في خصائصها عن خصائص الأفعال العادية. إن الأفعال في الإنجليزية تولد في موقعها الطبيعي باعتبارها رأس الزمن أو رأس الصرفة. وللحصول على جملة منفية يتم اللجوء إلى العنصر*do* فيوضع قبل أداة النفي أو ينقل إلى موقع قبل الفاعل. لنقارن:

67) - John read the book
68)- Does John read the book
69)-Read John the book

وفي جملة الاستفهام يظل الفعل في موقعه الأصلي ويستفهم عن الجملة بالفعل المساعد *do* الذي يحتل موقع ما قبل الفاعل.

وفي الفرنسية يلاحظ أن الفعل في الجملة الاستفهامية والجملة المنفية مثل:

70)- Marie ne mange pas le bœuf
71)-Aime –t-il Marie ?

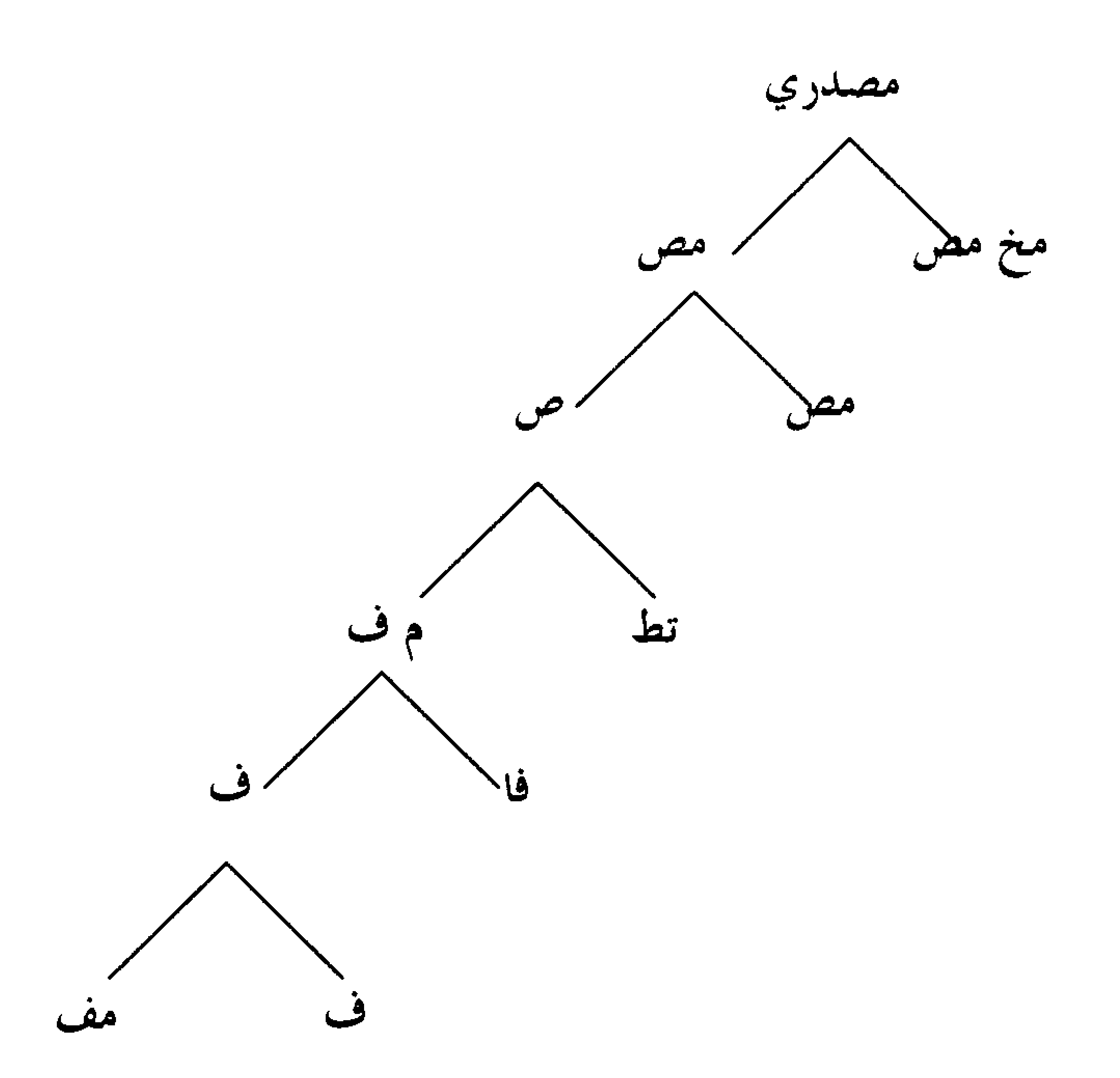
ينتقل من موقعه الأصلي كرأس للمركب الفعلي إلى موقع أعلى في الجملة وهو رأس التطابق في الجملة المنفية وإلى موقع رأس المصدري في الجملة الاستفهامية.

وأخيرا هناك دليل تجريبي على حركة نقل الفاعل ونقل الفعل ويتمثل في ما يلاحظ من مواقع مختلفة للفعل أو الفاعل في العديد من اللغات الطبيعية.

وعموما فإن بنية الجملة في النماذج التوليدية في إطار نظرية الربط والعمل أصبحت على الشكل التالي:

- المركب المصدري (مص) هو رأس الجملة وفضلته المركب الصرفي (صر)؛
- المركب الصرفي (مص) يرأسه التطابق (تط) أو الزمن (ز) وفضلته لمركب الفعلي؛
- المركب الفعلي (م ف) يرأسه الفعل (ف)؛ مخصصه الفاعل (فا) وفضلته المفعول به (مف).

وهو ما تمثله التشجيرة التالية:


مصدري
مص
مخ مص
ص
مص
م ف
تط
ف
فا
مف
ف

الفصل الثامن عشر

نظرية العمل والربط: قيود ومبادئ

حـاول تشومـسكي في سياق تطوير النموذج المعيار تقديم مجموعة من الفرضيات التي شكلت أساس التعديلات التي قام بها، وأهم هذه الفرضيات:

1- استقلالية التركيب؛

2- وحدها البنيات العميقة واردة بالنسبة إلى التأويل الدلالي؛

3- التحويلات تحافظ على البنية.

فـيما يـتعلق بالفرضـية الأولى حـاول تشومـسكي التقلـيص مـن صـرامتها علـى الـرغم من الانتقادات القوية التي وجهها إليه تيار الدلالة التوليدية[1].

أمـا الفرضية الثانية فقد تُخُلِّيَ عنها لصالح تأويل دلالي يتم في البنية العميقة والبنية السطحية وذلـك مـع بدايـة تـشكل النموذج المعيار الموسع *Théorie standard étendue* *وصولا إلى تأويل دلالي يجرى في البنية السطحية*.

وهكـذا أدى تغـيير الفرضيات إلى الزيادة من مهام المستوى التمثيلي بالنظر إلى مستوى تمثيلي آخـر، فبالـتدريج تقلـص دور البنـية العمـيقة لتصبح البنية السطحية مستوى تمثيليا مركزيا في النموذج المعيار الموسع وفي نظرية العمل والربط.

أمـا الفرضـية الثالـثة فهي قوية بما يكفي من جهة مضمونها الصوري والتجريبي. وقد توجت بعمـل رائـد لإمـوندز *Emonds* حول التحويلات الجذرية *Transformations radicales* والمحافظة على البنـية *Transformations préservatrices*[2]، وهكـذا اسـتطاعت النظـرية الجديـدة لهندسـة التمثـيلات المقولـية وبشكل أخص نظرية [illegible] أن تتضمن النواة الافتراضية الأساسية للفرضية الثالثة، وأن تدققها من الناحية الصورية.

نـشير إلى أن هـذه القـضايا لم تطـرح دفعـة واحـدة، وإنما طرحت بالتدريج مع تطور النموذج المعـيار في سـياق مواجهته مسائل تجريبية كانت تقتضي التدقيق في الكفاية الوصفية للآلة الصورية؛ أي

---

(1) *N .Chomsky, Esssais sur la forme et le sens, pp 55-77.*

(2) *J.Emonds, Transformations radicales, conservatrices et locales .A Transformational Approach to English Syntax.*

النموذج المقترح. وقد أفضى الانخراط في القضايا المذكورة أعلاه إلى الانتقال من النموذج المعيار إلى النموذج المعيار الموسع.

18 - 1 - نظرية الآثار

تعد نظرية الآثار استمرارا وحلا أنيقا وبسيطا لمشاكل التحويلات التي تم اختزالها في تحويلتين:

- نقل المركب الاستفهامي؛
- ونقل المركب الاسمي.

وبما أن هاتين التحويلتين قد تنتجان متواليات غير نحوية، لجأ تشومسكي إلى بلورة القيود على التحويلات (*1973*). ومن جملة الإشكالات التي طرحتها نظرية الآثار:

أ- ما مصير العجرة المهيمنة على الأثر الذي يتركه العنصر المنقول إلى المكان الهدف؟

ب- كيف نربط الأثر بسابقه صوريا؟

ج- هل هناك علاقة تشابه بين الأثر وسابقه وبين العائد وسابقه أو بين السور والمتغير؟

د- ما القيود الواردة في المكون التحويلي لتقنين التحويلات؟ ما هي طبيعتها؟ هل هي قيود وصفية استقرائية؟ أم قيود استنباطية تشتق من مبدأ أعم؟

فيما يخص السؤال الأول، اعتبر تشومسكي[1] أن العجرة "م ن" (حيث تشير م إلى مركب و ن إلى متغير للمقولات: اسم، صفة، مصدري، حرف...) تهمين على محل فارغ من كل عماد معجمي، ويجب ربطها بسابقها بواسطة قرينة تسند إلى كل منهما.

وبالنسبة إلى السؤال الثالث يجيب تشومسكي بالإيجاب، فسابق الأثر يرث كل السمات المرتبطة به من إعراب ودور دلالي، فوجود العجرة المهيمنة على الأثر ضروري لنقل السمات إلى العنصر المنقول.

أما بخصوص السؤال الرابع؛ فقد حاول تشومسكي تجاوز قيود روس الجزيرية إذ لاحظ أنها عبارة عن تعميمات استقرائية يمكن اشتقاقها من مبدأ تفسيري أعم[2]، وهذا المبدأ يدعى التحتية.

ففي بنية من نوع:

---

(1) *N.Chomsky, Essais sur la forme et le sens, p 17.*

(2) ثمة إشكال آخر يقترن بقابلية القيود الجزيرية للخرق في بعض اللغات الطبيعية:

- *A.Rouveret, La nouvelle syntaxe, p 239.*

س......[أ.......[ب......[ص......] س

إذا كانت "أ" و"ب" عجرتين سلكيتين لا يمكن ربط "س" و"ص"؛ وبالتالي فالعجر "م س" و " " و"ج" عجر حواجز في اللغات الطبيعية مع اختلافات برامترية[1]. لنقارن البنى التركيبية التالية الممثلة للتبئير والاستفهام:

1)-* زيدا هل رأيت (ث)؟

2)-* زيدا جاء الرجل الذي انتقد (ث)

3)- Qui Jean croit-il que Marie a dit que Paul a Vu ?
4) Qui Jean croit la thèse selon laquelle Paul a Vu ?*

بالنسبة إلى الجملة (1) يشكل المصدري "هل" عجرة مانعة للنقل، ويمثل المصدري العجرة "ج". أما في الجملة (2)، فالموصول (الذي) يشغل موقع عجرة المصدري؛ أي "ج" وهو بدوره فضلة لمركب اسمي، أي أننا بصدد عجرتين "م س" و"ج"؛ وبالتالي فالنقل خارج هاتين العجرتين يفضي إلى بنية لاحنة. في ما يتعلق بالجملة (3) فالعنصر الاستفهامي "*Qui*" يصعد بشكل سلكي إلى المصدري الأسفل المدمج، ثم ينتقل إلى المصدري الأقل إدماجا الذي يعلوه، قبل الرسو في صدر الجملة؛ لأن النقل لا يمكن أن يحدث دفعة واحدة تبعا لمبدأ التتابع السلكي المشتق من مبدأ تفسيري قوي في النظرية المعيار الموسعة وهو مبدأ المحلية[2]. أما في الجملة (4) فالمركب الاسمي المعقد (*la these selon laquelle*) يشكل حاجزا يمنع النقل، وبالتالي يخرق قيد التحتية.

18 -2 - نظرية العمل والربط

تعتبر البنية السطحية في نظرية العمل والربط مستوى تمثيليا مجردا؛ لأنها تتضمن طبقة من العناصر الفارغة تسمى الآثار غير موجودة في التمثيلات العميقة، ويشكل هذا المستوى دخلا للقواعد التي تشتق الصورة المنطقية حيث يتضمن المعلومات الضرورية لتمثيل الخصائص الدلالية والتأويلية مادامت الآثار مزودة بالسمات الدلالية، ولأن العناصر المنقولة ترث أدوارها المحورية من البنية العميقة. ويضبط هذه العملية قيد السلاسل. لقد أصبحت البنية السطحية مدخلا للقواعد التي تشتق بنية السطح وهو ما جعل منها مستوى مركزيا للتحليل في النحو، باعتبارها تمثيلا مجردا يتوسط العلاقة بين الشكل والمعنى.

---

(1) *P. Jacob, La syntaxe peut elle être logique ?, Communications, p 57.*

(2) سيتبلور مبدأ المحلية بشكل أكثر دقة في التطورات اللاحقة للبرنامج التوليدي، وبشكل أخص مع البرنامج الأدنوي.

لقد أصبحت التحويلات مختزلة في نموذج العمل والربط في تحويل واحد وهو "أنقل أ" كما سبقت الإشارة إلى ذلك، حيث تعتبر "أ" مقولة تركيبية، دون تقييد لشروط انطباق التحويل أو لسياقه. وتقوم المبادئ والقيود المتضمنة في مختلف القوالب بدور التمييز بين التراكيب الجيدة التكوين والتراكيب اللاحنة. وبفضل فرضية المقولات الفارغة؛ انتقل النموذج من نظرية نحوية اشتقاقية إلى نظرية نحوية تمثيلية تحظى فيها البنيات التمثيلية بمكانة أساسية في النظرية اللسانية[1]. وتفسر هذه الفرضية سلوك العناصر التي لا يمكن ملاحظتها في بعض البنيات اللغوية، وهي عناصر فارغة تفتقر إلى التحقق الصوتي[2].

يميز في الصياغات السابقة للنظرية التوليدية بين نمطين من المقولات الفارغة:

أ- الآثار الناتجة عن النقل؛

ب- العنصر "ضم" الذي يحتل موقع الفاعل في القضايا (الجمل) المدمجة، وهو عنصر غير ناتج عن أية عملية نقل.

أما في نظرية العمل والربط، فقد تم تحييد التمييز بين النمطين، وأصبح نمطا المقولات الفارغة موحدا، وتلعب القوالب دورا أساسيا في تحديد سمات وخصائص هذه المقولات الفارغة، وشروط توزيعها. وتربط المقولات الفارغة والضمائر بسابقها بواسطة قرائن. تنبع ضرورة التأشير المقترن من كون كل عنصر منقول يجب أن يتوصل بدور دلالي من موقعه الأصلي، كما تسهم عملية الإقران *Indexing* في المحافظة على العلاقات النحوية الموجودة في البنية العميقة، وتمكن أيضا من إجراء تأويل دلالي انطلاقا من البنية السطحية. ويمكن اشتقاق المقولات الفارغة من مبدأ أعم وهو مبدأ الإسقاط[3]، يعني هذا المبدأ كما سبقت الإشارة إلى ذلك أن العلاقات القائمة في المعجم يجب المحافظة عليها في جميع مستويات التمثيل النحوي (البنية العميقة والبنية السطحية والصورة المنطقية) حتى لا ينتج تعارض بين المعلومات المتضمنة في الإطار الحملي للمدخل المعجمي والمعلومات الموجودة في التركيب، ويقيد مبدأ المقولات الفارغة توزيع هذه المقولات، حيث يشتغل كمصفاة على السياقات التركيبية التي تخرق مبدأ توزيعها.

---

(1) *H.Georg Obenbaur, Déplacer a et A barre v liage local, dérivations VS représentations, p 167.*

(2) *A. Radford, Syntactic theory and the structure of English, A minimalist approach, pp 131- 157.*

(3) *A. Rouveret, Nouvelle syntaxe, p 43.*

ويتحقق الاشتراك في القرينة نفسها *Coindexation* بين موقعين أحدهما يتحكم مكونيا في الآخر، وتُبنى علاقة الربط انطلاقا من إجراء الاشتراك في القرينة، وهكذا يميز تشومسكي بين نوعين من الربط:

+ الربط إلى موقع موضوع؛
+ الربط إلى موقع غير موضوع.

18 -3 - القيود والمبادئ في نظرية العمل والربط

18-3- 1 - القيد على بناء السلاسل

بالإضافة إلى القوالب يضبط اشتغال نظرية العمل والربط مجموعة من القيود والمبادئ، ومن الناحية الإبستمولوجية تعد القيود والمبادئ في نموذج العمل والربط أكثر تمثيلية وتفسيرية مقارنة بالنماذج السابقة[1]؛ لأنها تضبط اشتغال القوالب النحوية، وتمكن من صياغة آليات لاشتقاق تراكيب جيدة تكوين وتصفية *Filtering out* البنيات اللاحنة، وتتسم المبادئ والقيود بطابع كلي.

من القيود الأساسية نجد القيد على بناء السلاسل، وتعتبر السلاسل نوعا من الموضوعات المنفصلة تكونها متوالية من المقولات المرتبطة بعضها البعض بقرائن متجانسة[2]، في إطار ما يعرف بالاشتراك في القرينة *Coindexation*؛ تسمى المقولة الأولى رأس السلسلة والثانية رجلها. ففي جملة:

5)- رسالة قرأت [ث]

نكون بصدد سلسلة مكونة من (رسالة، ث)

وكذلك في جملة:

6)- Jean semble avoir été arrêté

ذات البنية التمثيلية التالية:

Jean i semble t'i avoir été arrêté ti

فتركيب البنية أعلاه مكون بواسطة إجراء البناء للمجهول حيث يصعد الفاعل بشكل متدرج من موقع المفعول إلى موقع فاعل الصرفة غير المتصرفة قبل حلوله في صدر الجملة، وبالتالي نكون

(1) *Ibid, p 364.*

(2) *N.Chomsky, Some concepts and consequences of the theory of government and binding, p 81.*

بصدد سلسلة مكونة من ثلاثة عناصر (*Jean,t ', t*) لا تخرق القيد الموضوع على السلاسل، لأن رجلها موسومة محوريا، أما الموقع الثاني الذي يحل فيه العنصر المنقول، فهو موقع لا يسند إعرابا ولا دورا دلاليا، ويتمكن "*Jean*" من الحصول على إعرابه في الصرفة العليا باعتبارها صرفة متصرفة قادرة على إسناد الإعراب. فالقيد على السلاسل ينص على ضرورة أن تكون السلسلة تملك دورا دلاليا واحدا وإعرابا واحدا[1].

يشتغل القيد على بناء السلسلة بالإضافة إلى المقياس المحوري كقيود ضابطة لأنواع النقل الجائزة وغير الجائزة، فالمقياس المحوري يستلزم أن يكون النقل من المواقع المحورية إلى المواقع غير المحورية ففي جملة:

7)- Paul semble être parti

ينتقل "*Paul*" من موقع محوري إلى موقع غير محوري ليشغل موقع فاعل الفعل "*semble*" الذي لا يسند دورا دلاليا. وأصل البنية:

Semble [paul être parti]

والصعود هنا إجباري لأن الموقع الذي يولد فيه الفاعل "*Paul*" لا يسند إعرابا، فصعوده تم لأجل الإنقاذ من المصفاة الإعرابية، ويتلقى دوره المحوري من موقعه الأصلي. أما الإعراب فيتلقاه من الموقع المنقول إليه وبالتالي نكون بصدد سلسلة رجلها تتضمن دورا محوريا ورأسها موسوم إعرابيا. وينسحب التحليل نفسه على الجملة التالية:

8) ظننت عمرا ذكيا

فـ"عمر" فاعل للصفة "ذكيا" يتلقى دوره المحوري في مخصصها، أما إعرابه فلا يحصل عليه إلا بعد صعوده ليكون مؤاخيا للفعل "ظن" الذي يسند إليه الإعراب.

18-3- 2- مبدأ المقولات الفارغة

يقتضي هذا المبدأ أن يكون الأثر معمولا فيه عملا مناسبا، والعمل المناسب يكون سواء بواسطة العمل المحوري أو بواسطة السابق[2]، ففي جملة:

8)- ماذا$_i$ أكلت [ث]$_i$؟

---

(1) *A .Rouveret, La nouvelle syntaxe, pp 47 -48.*

(2) *Ibid, p 269.*

يعمل الفعل في الأثر عملا مناسبا مما يفسر لحن:

9)- * *Qui i crois tu que ti est malade*

لأن المصدري "*Que*" في الفرنسية لا يعمل في الأثر وكذلك الشأن بالنسبة إلى البنية التالية في اللغة العربية:

10)- * من$_i$ ظننت أن زيدا يعرف الرجل الذي انتقد [ث]$_i$.

ففي هذه البنية لا يكفي العمل بالفعل مادام الأثر يعمل فيه الفعل "انتقد" عملا مناسبا بوسمه محوريا، وإنما لابد من العمل بالسابق، والملاحظة أن هذا العمل تحول مجموعة من العجر الفاصلة دون إجرائه في البنية (10)، ويتعلق الأمر بعجرة (ج) خط التي يمثلها الموصول وعجرة المركب الإسمي سابق الموصول التي يتفرع عنها المصدري ثم العجرة (ج) خط التي يمثلها المصدري المدمج "أن"، فنحن إزاء ثلاث عجر تفصل الأثر عن سابقه لذلك فالأثر غير مسوغ.

أما في الجملة التالية، فنجد العمل بالسابق محققا، نظرا إلى غياب أية عجرة فاصلة بين السابق وأثره:

11) - من$_i$ خرج [ث]$_i$؟

أما فيما يخص صياغة العمل المناسب والعمل بالسابق في الأدبيات التوليدية، فهي على المنوال التالي:

- العمل المناسب:

"أ" تعمل عملا مناسبا في "ب" إذا:

- "أ" معجمية أو
- مقترنة بـ "ب"

ويعتبر مفهوم العمل المحوري من المفاهيم التي أدرجها تشومسكي (*1986* ب) في تخصيص مفهوم العمل بالإضافة إلى مفهوم العمل بالسابق. وهذه صياغة للمفهومين:

- العمل المحوري:

"أ" تعمل محوريا في "ب" إذا :

- "أ" إسقاط أدنى وتسم محوريا "ب"
- "أ" و "ب" أختان

- العمل بالسابق:

"أ" تعمل سابقيا في "ب" إذا

- "أ"و"ب" مقترنتان

- "أ" تتحكم مكونيا في "ب"

18 -4- النمذجة الوظيفية للمقولات الفارغة في نظرية العمل والربط

طرح تشومسكي سؤالا مهما[1]: هل تشكل المقولات الفارغة نسقا قائما بذاته؟

سعى نموذج العمل والربط إلى تقديم إمكانيتين لصياغة نسق المقولات الفارغة:

- تحديد المقولات الفارغة بمقتضى محتواها؛

- تحديد المقولات الفارغة بمقتضى موقعها.

يعبر عن المحتوى بواسطة سمات المقولة الفارغة، ويعبر عن الموقع بدلالة توزيعها.

18-4-1- نمذجة وتنميط المقولات الفارغة

تشكل المقولات المملوءة في هذه النظرية نسقا بحسب سلوكها بالنظر إلى السمات التالية: [± ضميري][± عائدي]. فالعوائد المالكة لنسق سمات العائد تتمثل في: العائد "نفس" و "بعض البعض" ولاصقة الانعكاس. وتخصص العناصر العائدية المصفوفةُ التالية: [+عائدي،- ضميري]. أما الضمائر، متصلة كانت أو منفصلة، فتملك سمات[- عائدي، + ضميري]. أما العبارات المحيلة، تخصصها المصفوفة التالية: [- عائدي، - ضميري].

تتوزع المقولات الفارغة، بحسب نظرية العمل والربط، في المواقع نفسها التي تحتلها المقولات المملوءة، وتخضع لنسق السمات المذكورة سابقا، كما تضبطها القيود نفسها المتحكمة في سلوكها التركيبي. وهكذا فآثار المركبات الاسمية تسلك سلوك العوائد فهي: [+عائدية،- ضميرية]. أما آثار العناصر الاستفهامية فتعد متغيرات أي [-عائدية، - ضميرية]. وفيما يخص العنصر "ضم" غير المعمول فيه فيملك سمة: [+ عائدي،+ ضميري]، ويتحقق الاحتمال الرابع: [-عائدي، +ضميري] مع "ضم" الصغير في اللغات المسقطة لـ "ضم" وهي اللغات التي لا يملأ فيها موقع الفاعل مركب إسمي معجمي، وإنما عنصر مجرد يعين التطابق الغني الملتصق بالفعل سماته، ويسمى هذا العنصر المجرد بـ"ضم". ووجه اختلاف "ضم" الصغير عن "ضم" الكبير أن الأول يحل في مواقع معمولة بينما يحل الثاني في مواقع غير معمولة.

---

(1) *N.Chomsky, Nouvelle syntaxe, p 119.*

ويمكـن تخصيص المقولات الفارغة بالنظر إلى سلوك توزيعها، وهكذا يقترح تشومسكي تحديد مقـولة فارغـة (غ) واحـدة تـؤول بحسب الـسياق الـذي تـتوزع فـيه، وتـبعا لذلك تتميز آثار العناصر الاستفهامية بورودها في مواقع موضوعة مربوطة محليا بواسطة سابق في موقع غير موضوع، أما العنصر "ضـم" غير المعمول فيه باعتباره عائدا ضميريا فيظهر في موقع موضوع وسابقه يملك دورا دلاليا مستقلا، ولـ"ضـم" الـصغير خـصائص "ضـم" الكـبير نفسها، باستثناء أنه معمول فيه، كما أن سابقه لا يتحكم فيه مكونيا في حالة تغيير رتبة الفاعل، كما يتبين من خلال المثال التالي من اللغة الإيطالية:

12)--[pro]i; Parla Giovanni i

ويلخص الجدول التالي[1] توزيع المقولات الفارغة:

المقولات الفارغة	معمولة	في موقع موضوع	السابق في موقع موضوع	دور دلالي مستقل
المتغيرات	+	+	–	–
آثار "م س"	+	+	+	–
"ضم" الكبير	–	+	(+)	+
ضم الصغير	+	+؟	(+)	+

لا يحـدد الـنحو في إطـار المقاربـة القالبية التي تتبناها نظرية العمل والربط خصائص عنصر ما (مقـولة مملـوءة أو فارغـة) دفعـة واحدة، فكل مقولة تحتوي خصائص في مستوى معين في النحو، تزود بأخـرى في مـستوى آخـر بمقتضى اشتغال قالب من قوالب النحو، حيث تفسر القوالب وآليات عملها توزيع هذه المقولات وسلوكها التركيبي.

كـيف تـتفاعل قـوالب الـنحو إذن؟ ومـا هـو المبدأ المـنظم لاشـتغالها وتفاعلـها؟ يجيب مبدأ الإسـقاط[2] عـن ذلـك. يقتـضي هـذا المبدأ أن الخـصائص المعجمية للوحدات تحدد الصورة التركيبية للجملـة، فالبنـية المقولـية في جمـيع مـستويات التمثيل انعكاس مباشر للتمثيلات المعجمية وخصائصها الموضوعاتية والمحورية.

لنأخذ البنية العميقة نموذجا للتمثيل:

13)- ظن زيد هندا مجتهدة

[1] *Mitsou Ronat, Daniel Couquaux, La grammaire modulaire, p 21.*

[2] انظر الفصل المتعلق بنظرية العمل والربط.

[[ظن زيد قض [هند مجتهدة]] ب ع

ف م س 1 م س 2 ص

(قض= قضية / ص = صفة/ ب ع = البنية العميقة)

ينبغي الاحتفاظ بهذا التحليل التركيبي في جميع مستويات التمثيل النحوية، فـ"م س 2" فاعل الصفة (زيد) يرتبط بها محوريا، ولا يمكن ربطه بـ"ظن" محوريا، وإلا ستقصى البنية بموجب المقياس المحوري، فكل من "م س2 و"ص" يعدان ميدانا تركيبيا واحدا، عبارة عن مجال قضوي.

إن الإطار المحدد أعلاه إطار معجمي ولن يلجأ النحو إلى القواعد المركبية؛ لأنها ستكون حشوية، إذ جل المعلومات التركيبية مسقطة من المعجم دون اللجوء إلى القواعد المركبية. وتلعب نظرية "س خط" بدورها دورا أساسيا في تقليص التعقيد وتبسيط النحو، فكل المكونات الكبرى بحسب هذه النظرية تملك هندسة تمثيلية متماثلة: مركب ومخصص ورأس. وأصبح بالإمكان وضع نسق تمثيلي شجري متجانس للمركبات في اللغات الطبيعية، ولم يعد ضروريا تقييد المكون الأساس لكل لغة بقواعد مقولية خاصة، فالرتبة مثلا تستخلص من مبادئ وقوالب مستقلة مثل:

أ- مبادئ نظرية س خط،

ب- وسائط مستقلة مثل وسيط الرأسية ووسيط اتجاه إسناد الإعراب واتجاه إسناد الأدوار المحورية واتجاه العمل.

كما أن بعض الخصائص الصورية لهندسة البنى في اللغات الطبيعية مثل خاصية الإشراف والسبق التي كانت تعتبر عناصر أولية *Primitive* ينبغي التنصيص عليها، أصبحت خصائص مشتقة *Derived Properties*. فخاصية إشراف المركب الفعلي على عجرة الفعل والمركب الاسمي، وخاصية كون الفعل يسبق المركب الاسمي، تشتقان مباشرة من "نظرية س خط" التي تستلزم تضمن المركبات لرؤوس، أما الفضلة فهي ناتجة عن خصائص الفعل الموضوعية والمحورية. وتعد خاصية السبق خاصية برامترية؛ إذ إن اللغات تثبت وسيط الرأس إما قبل الفضلات أو بعدها، علاوة على اختلاف اللغات في تحديد وسيط إسناد الإعراب، فالعربية تفرغ إعرابها اطرادا إلى اليمين، واللغة الفرنسية والإنجليزية تسند الإعراب إلى اليمين واليسار، وفي اليابانية تسبق الفضلات الفعل، وتثبت وسيط الرأس في المؤخرة، وتسند الإعراب اطرادا إلى اليسار.

هذه بعض من مزايا المقاربة القالبية التي تبناها نموذج العمل والربط. لقد برهنت الدراسات على «فشل النظريات الموحدة في رصدها للمعطيات اللسانية غير المتجانسة؛ أي النماذج التي تستعمل

نمطا واحدا من القواعد، كالأنحاء البنيوية أو الأنحاء التحويلية المحضة (الدلالة التوليدية)»[1]. ومن جهة ثانية تعد «دراسة الوسائط استراتيجية واعدة لبناء نموذج للاختلافات يتيح إمكانية اقتحام جملة من المشاكل الكلاسية المرتبطة بالتنميط اللساني»[2]. وعلاوة على المزايا المذكورة سالفا، راهن برنامج المبادئ والوسائط بشكل عام والنمذجة القالبية بشكل خاص على بناء نظرية تسمح بربط نسق المقولات النحوية في لغة معينة بخصائص أخرى في اللغة نفسها، واختزال مجال الاختلافات البرامترية وتوزيعها في إطار القوالب المختلفة، أي أن الاختيارات البرامتية لا تتموضع داخل القوالب نفسها، وإنما في الطريقة النوعية التي تتفاعل بها عناصر قالب معين مع عناصر قالب آخر في لغة محددة، فالنظرية المثلى هي النظرية التي تستطيع اختزال الاختلافات بين الأنساق اللسانية في الصيغة التي تتمفصل بها القوالب[3].

4-18 - 2- تعيين المقولات الفارغة: نماذج من اللغة العربية

نسعى من خلال هذه الفقرة إلى استلهام تصورات بعض الدراسات المنجزة حول توزيع المقولات الفارغة في اللغة العربية[4]، من أجل مزيد من تدقيق المبادئ والقيود التي قدمناها في الفقرات السابقة.

معلوم أن اللغة العربية تميز بين استراتيجتين للنقل:

إستراتيجية التفكيك وإستراتيجية التبئير، فالإستراتيجية الأولى لا تخضع للقيود الجزيرية على النقل، ولا تبدي حساسية لقيد التحتية خلافا لاستراتيجية التبئير.

لاحظ الفرق بين الجمل التالية:

14)- خالدi جاء الرجل الذي صافح [ضم]i

15) - *منi جاء الولد الذي صافح عمرو [ث]i؟

16)- * منi سأل الولد هل التقى عمرو [ث]i؟

(1) *Ibid, p 10 .*

(2) *A. Rouveret, Nouvelle syntaxe, p 64.*

(3) *Ibid, p 350.*

(4) نستلهم في هذه الفقرة الأفكار وآليات التحليل الواردة في:

-A. Khairi, A propos de l'identification des catégories vides en Arabe: Sujet vs objet, pp 191-207.

يعتبر المكون "خالد" في البنية (14) موضعا *Topic* يولد في موقع غير موضوع تربطه علاقة تأويلية بالضمير المستتر "ضم" ويؤول الضمير في الصورة المنطقية باعتباره متغيرا، على اعتبار أن الضمائر المقرونة إلى موقع غير موضوع متغيرات ضميرية.

أما في البنية (15) و(16) فالعنصر الاستفهامي نُقل عبر عجرتين مانعتين (مركب مصدري ومركب إسمي)، ولذلك فالجملتان (15) و (16) لاحنتان؛ لأن السلسلة المكونة من الاستفهام وأثره تخرق قيد التحتية. والملاحظ أن بنى التفكيك لا تمنع ربط الموضع بموقع داخل البنية؛ لأن العلاقة بين الموضع والضمير تأويلية وليست اشتقاقية، ولذلك تصح الجملة (14) على الرغم من وجود عجرتين مانعتين.

سنعمل فيما يلي على رصد بنيات أكثر تعقيدا من البنيات السابقة، تتضمن علاقة اشتراك إحالي بين المقولات الفارغة، حيث تراقب المقولات الفارغة بعضها البعض، ويبدو أن هناك قيودا على المراقبة تتحدد في كون علاقة الاشتراك الإحالي لا تتم إلا إذا اشتركت المقولات الفارغة في الخاصية نفسها، وأن تكون العلاقة المتحكمة في توزيعها خاضعة لمبادئ الربط، ومعنى ذلك أن المقولة الفارغة لا تراقب إلا مقولة فارغة من نفس طبيعتها؛ أي أن العنصر "ضم" الصغير يراقب "ضم صغير" والمتغير يراقب المتغير، كما يتجلى من خلال البنيتين التاليتين:

17)- ضم i...... [.... ضمi........]

- المتغيرi .... [سورi[....متغيرi....]]

وللاستدلال على صحة هذا التصور ننطلق من الجملتين التاليتين وبنيتيهما التمثيليتين:

18)-*منi صافح [غ]i زيدا [التقى عمرو [غi]]

19)- منi صافح [غ]i زيدا التقاه عمرو [غi]

18أ)- سوi ....ف-تطi ضمi مفعول [سورi [ف فاعل [غi]

19 أ- سوi ....ف-تطi ضمi مفعول [سورi [ف- ضمير المفعولi فاعل [غi]

تصح البنية (19) ولا تصح البنية (18)، لأن المتغير أسفل البنية يراقبه الضمير المستتر "ضم" الذي يمثل الفاعل التركيبي للفعل "صافح"، أما المقولة الفارغة السفلى فتعتبر متغيرا لأنها مربوطة بالسور المدمج الذي يوافق في القرينة السور الدامج الأعلى الذي يعتبر العنصر الإستفهامي "من" تحققا طبيعيا له، لأن العناصر الاستفهامية عبارة عن أسوار في الصورة المنطقية، فما يحدث في الجملة العليا من صعود للمركب الاستفهامي يحدث أيضا في الجملة السفلى، مع فارق أن ما يصعد في الجملة السفلى ليس مركبا استفهاميا مملوءا معجميا وإنما سور مجرد يحمل قرينة مماثلة لقرينة المركب الاستفهامي "من"

إشارة إلى أن هناك علاقة ربط ومراقبة بين السور الأعلى و السور الأدنى، وهي علاقة تخضع لقيود مراقبة مضبوطة تركيبيا ودلاليا، تعتمد هذه القيود في حساب التأويل الدلالي في الصورة المنطقية.

وإن كان "ضم الصغير" مقرونا بسور أعلى البنية، ولذلك تصح البنية عندما نستعمل استراتيجية إضمار المفعول، كما يتبين من خلال المثال (18) حيث يراقب الضمير المفعول الضمير المستتر الفاعل الأعلى، وكلاهما مقرونان بسور، وتمثل [غ] للمقولة الفارغة بغض النظر عن طبيعتها سواء أكانت عنصرا ضميريا مستترا أم أثرا للاستفهامي. أما السور المدمج في البنية فيمثل عنصرا سوريا للمفعول الذي يصعد للإلحاق بالمركب الفعلي الأسفل.

ينسحب هذا التحليل على المقولات الفارغة في موقع المفعول به كما يتبين من خلال الأمثلة التالية وتمثيلاتها:

20) – من i ضرب خالد [ع i]، صافح زيد [ع i]

21)– * من ضربه خالد [ع i]، صافح زيد [ع i]

22– * من ضربه خالد [ع i]، صافح i زيد [ع i]

23)– من ضربه iخالد [ع i]، صافح زيد [ع i]

20– أ سو i .....ف فاعل [ع] i [سو i] سو i [ف فا [ع i]]]

22 أ– * سو i ...ف فاعل [عi] [سو i [ف– ضمير مف i فاعل [ع i]]]

23 أ– سو i ......ف – ضمير مف i فاعل [ع i] [سو i [ف– ضمير مف i فاعل [ع i]]

فالبنيات التي تستعمل الإثغار *gaping* والإضمار لاحنة، بينما تصح البنيات التي توظف مقولات فارغة متجانسة، فالتجانس يتم بتوظيف استراتيجية موحدة إما الإضمار أو الإثغار. معنى ذلك إما أن تتضمن البنية إثغارا أي ثغرة في كلا الموقعين الأسفل والأعلى، أو إضمارا والمقصود به ضمير ممعجم يربطه العنصر الاسفهامي ويتحقق هذا الضمير بشكل موحد أعلى البنية وأسفلها.

ويمتد هذا التحليل إلى ظاهرة الثغرات المشوشة *Parasitic gaps*، والثغرة المشوشة[1] هي مقولة فارغة تفتقر ظاهريا إلى رابط غير موضوع، لكن يتحكم فيها مكونيا أثر متغير يربطه عنصر حال في موقع غير موضوع. كما يتبين من خلال المثال التالي:

Which Book did you file [e] Whitout reading [e]
Op I sujet v [e] [op i pro v [et]

(1) ينظر فيما يخص ظاهرة الثغرات المشوشة:
N.Chomsky, Nouvelle syntaxe, trad, in, A Rouveret, Nouvelle syntaxe pp 122- 141.

في هـذا المـثال هـناك صـعود للمـركب الاسـتفهامي من موقع المفعول الفعل " *file*" إلى صدر الجملـة وبالـضبط في مخـصص المصدري حيث يشتغل كسور يراقب أثره الذي يعتبرا متغيرا في الصورة المنطقية، وفي الجملة الملحقة هناك أيضا صعود لسور من موقع مفعول الفعل "*reading*" إلى ربض الجملة الملحقة حيث يربط متغيرا أسفل البنية، وحتى نحصل على تأويل يكون فيه مفعول الجملة الملحقة مماثلا دلالـيا لمفعـول الجملـة الرئيسة ينبغي أن يربط موقع أثر الجملة الملحقة بأثر الجملة الرئيسة وكلاهما في نهايـة المطـاف مربوطان بسور واحد كما يتبين من خلال اشتراك كل العناصر في نفس القرينة، فظاهريا يـبدو كمـا لـو أن مـتغير الجملة الملحقة مفتقر إلى رابط يربطه من موقع غير موضوع إلا أن الأمر ليس كـذلك إذا اعتـبرنا أن مـتغير الجملـة الرئيـسة يـتحكم مكونيا في متغير الجملة الملحقة، وبالتالي يضمن حـصول مـتغير الجملـة الملحقة على رابط بالتعدي، لأن ما كان رابطا لمتغير الجملة الرئيسة يصير رابطا للجملة الملحقة، ولا يوجد ظاهريا في البنية إلا رابط أوحد وهو العنصر الاستفهامي الأعلى.

ونظير العلاقة الموصوفة في الجملة أعلاه نجده في الجملة العربية التالية:

- أي كتابi قرأت [غi] دون أن تفهم [غ i]

يتمـثل المـبدأ المؤسس للثغرات المشوشة في كون المقولة الفارغة المفتقرة ظاهريا إلى رابط تسوغ *Licensed* مـن خلال أثر متغير. ففي المثال (20) ينتقل المركب الاستفهامي من موقع مفعول الفعل *file* إلى صـدر الجملـة تاركـا أثـرا مـتغيرا. ويـشتغل هذا الأثر كرابط لثغرة أسفل البنية ترتبط بمفعول فارغ للفعل "*Reading*" .

تعـرف اللغة العربية بدورها ظاهرة الثغرات المشوشة حيث يسوغ أثر المفعول الثغرة المشوشة، بيـنما يمتـنع تسويغها بواسطة الفاعل؛ لأن موقع الفاعل يشغله "ضم" والضمائر لا تسوغ الثغرة المشوشة وإن كانـت مربوطة في الصورة المنطقية بواسطة رابط استفهامي يمنحها قيمة المتغير، كما يتبين من خلال الأمثلة التالية:

24 – منi التقى زيدj [غ i] من غير أن يحييj [غ i]

25) – منi صافح زيد [غi] صافح خالد [غi]

لا يسوغ الفاعل الأثر المشوش، كما نبين من خلال المثال التالي ومقابله النحوي:

26)- * منi حسب ضمi أن هندا التقت [غi] من غير أن تصافح [غi]

27)– من حسب أن هندا التقته من غير أن تصافحه؟

ففي البنية (26) العنصر المؤهل لربط الثغرة المشوشة هو "ضم" فاعل الفعل "حسب" الذي يراقبه المركب الاستفهامي الأعلى وبالتالي يصير "ضم" في الصورة المنطقية متغيرا مربوطا بسور، إلا أن الثغرة المشوشة غير مسوغة لأن مسوغها ضمير والضمائر كما مر بنا سابقا لا يمكنها تسويغ ثغرة مشوشة.

ويؤكد هذا التحليل المثال (28) الذي يبين كيف أن الفاعل "ضم" وإن كان مربوطا بعنصر استفهامي مما يمنحه وظيفة المتغير التي تسوغ له مبدئيا ربط الثغرة المشوشة إلا أن هذا العنصر الضميري لا يمكنه ربط ثغرة مشوشة في موقع المفعول، لأنه ضمير فارغ والضمير الفارغ لا يسوغ ثغرة مشوشة:

28)- * منi صافح [ضمi] زيدا ضرب عمرو [غ i]

وتصير البنية (28) نحوية إذا أضمر موقع المفعول، حينئذ يراقب ضمير الفاعل المستتر الضمير المفعول أسفل البنية وإن كان الضمير المفعول في الصورة المنطقية عبارة عن متغير، لأنه مربوط تأويليا إلى موقع غير موضوع (مربوط إلى العنصر الاستفهامي "من"):

29)- منi صافح [ضمi] زيدا ضربهi عمرو [غi]

وتحيلنا ظاهرة الثغرات المشوشة على ظاهرة التقاطع القوي الذي رصد من خلالها في النحو التوليدي ربط الضمائر في مجالات محلية حيث يكون الفاصل ضعيفا لا يمنع إمكانية ربط الضمير بسابقه وإن كان المبدأ "ب" في قالب الربط ينص على خلاف ذلك، وتتجلى آثار التقاطع القوي من خلال المثال الموالي:

-30[leur ;] maman] aime tous les enfants i]]

يصعد المركب السوري (*tous les enfants*) في الصورة المنطقية لأسباب ترتبط بتشكيل أحياز التسوير، حينئذ يصبح الأثر في موقع الموضوع مربوطا بموقع موضوع (*Leur maman*) وفي الآن نفسه مربوطا بموقع غير موضوع، لأن السور يصعد إلى موقع ربضي تحل فيه المكونات غير الموضوعة، مما يشوش على سيرورة تعيين الأثر. ويخرق هذا الربط المبدأ "ج" في نظرية الربط [العبارات المحيلة حرة] لأن أثر المتغيرات تشبه العبارات المحيلة، وبالتالي ينبغي أن تكون حرة وغير مربوطة خلافا لما تبديه الجملة حيث يربط الأثر المتغير إلى موقع موضوع، فالأثر مربوط ربطا مزدوجا مرة يربطه الفاعل كأنه أثر عائدي ومرة يربطه السور باعتباره متغيرا، وفي ذلك خرق أيضا لمبدأ ثنائية الجهة في الربط الذي يقضي بأن لا يربط الأثر إلا ربطا أحاديا.

ويظهر التقاطع القوي في اللغة العربية أيضا كما يتبين من خلال الجملة التالية:

31 – * تحب أمهمi كل الأطفالi

وكما هو شأن الثغرات المشوشة فإضمار المواقع يجعل البنية نحوية:

32 – تحبهم أمهم كل أطفالها

فالإضمار يجعل المراقبة متجانسة بين ضمائر يراقب بعضها البعض و فق علاقة تأويلية، لأنه ليس هناك صعود أو نقل قد ينتج عنه أثر يشغل وظيفة المتغير، فاستراتيجية النقل هي التي تخلق أثر الخرق الملحوظ لمبادئ الربط. وتعزز الأمثلة الموالية هذا التصور، حيث سنمثل بأزواج جملية، أحدهما بدون إضمار والآخر بإضمار:

33- * منi ضرب غلامُهi [غi]

34 – منi [ضربهi] غلامُهi]

35 – * منi لم ينجح ضمi في إقناع أستاذ[هـ i] على أن يكافئ [غi]

36 – منi لم ينجح ضمi في إقناع أستاذj [هـi]أن يكافئ [ضمj]iهه

37- * لم ينجحوا ضمi في إقناع الأستاذj أن يكافئj [كلهم i]

38 – لم ينجحواi في إقناع الأستاذj أن يكافئjهمi كلهمi

ففي البنية (33) ينتقل العنصر الاستفهامي إلى ربض الجملة ليترك ثغرة (أثرا فارغا) تشغل وظيفة المتغير، غير أن هذا المتغير سوف يربط ربطا مزدوجا، يربط بضمير ملتصق بفاعل الجملة وهو بمثابة ربط إلى موقع موضوع خلافا للقيد الموضوع على ربط المتغيرات، ثم يربط بالعنصر الاستفهامي، ومن ثمة لحن الجملة. ولإنقاذ البنية نلجأ إلى الإضمار الذي تمثله البنية (34)، حيث تنتفي علة لحن البنية، لغياب نقل ظاهر، فالمراقبة بين الضمائر هنا تأويلية وليست اشتقاقية، أي أنها لا تخضع لإجراء التحويل. وما ينطبق على الزوج (33– 34) ينطبق أيضا على الزوج (35– 36). أما فيما يخص اشتقاق الجملة (37)، فهي تخضع لنقل للسور "كل" في الصورة المنطقية، وهو صعود يجد مسوغه في تشكيل الأحياز، وما ينطبق على أثر الاستفهامي ينطبق أيضا على أثر السور فكلاهما يعتبران في الصورة المنطقية متغيرين، وتأسيسا على ذلك سيربط متغير السور بالضمير الذي يعتبر موقعا موضوعا، ويربط بالسور أعلى البنية الذي يعتبر موقعا غير موضوع، ومن ثمة لحن البنية، ولإنقاذ الجملة من اللحن نلجأ إلى استراتيجية الإضمار كما يتبين من خلال البنية (38).

18 -5 - نظرية الحواجز

يعتبر إطار الحواجز امتدادا لنظرية العمل والربط، ويتميز هذا الإطار بخاصيتين أساسيتين:

أ- توسيع مجال نظرية س خط؛

ب- توحيد نظرية النقل ونظرية العمل تحت مفهوم الحاجز.

تتجلى الخاصية الأولى في تعميم هندسة الإسقاطات التي تقترحها نظرية س خط لتشمل المقولات الوظيفية، وبذلك أصبحت كل من المقولات المعجمية والوظيفية متوازية في هندستها، تسقط بطريقة موحدة، فالصرفة والمصدري تملكان مخصصا ورأسا وفضلة. وتتحدد إسقاطاتها في ثلاثة مستويات:

- مستوى س خطين: يمثل الإسقاط الأقصى؛
- مستوى س خط: باعتباره إسقاطا بينيا؛
- مستوى سْ: يعتبر إسقاطا أدنى.

كما أن كل إجراء تحويلي ينبغي أن يتم وفق ما يقتضيه مبدأ المحافظة على البنية، حيث إن:

- سْ ينتقل إلى مكان الرأس على سبيل الإلحاق؛
- س خطين تنتقل إلى المخصصات على سبيل الاستبدال والإلحاق؛
- لا تنقل الإسقاطات البينية.

فبموجب قاعدة النقل الثانية تنقل العناصر الاستفهامية إلى مخصص المصدري وليس إلى رأسه، أما الرؤوس فتنتقل إلى موقع الرؤوس لعلة صرفية وفاقا لمبدأ اللواصق الذي يستلزم أن الإطار التفريعي للواصق يجب إرضاؤه، فسلامة التكوين الصرفي تقتضي ربط اللواصق بعمادها في التركيب عن طريق إلصاق العماد بالصرفيات التي تُسقط في الرؤوس الوظيفية، وكل لاصقة إلا وتلتصق بمقولة تشكل إطارها التفريعي، فالمقولة التي ينتقيها التطابق الجملي والزمن عادة هي الفعل.

18-5-1-المقولة الحاجز[1]:

يخضع النقل في نظرية العمل والربط لشرطين:

أ- قيد التحتية؛

ب- مبدأ المقولات الفارغة.

من بين ما يقتضيه الشرط الأول أن المقولة المنقولة، سواء أكانت إسقاطا أدنى أم إسقاطا أقصى، لا ينبغي أن تتخطى عجرتين حاجزيتين أو سلكيتين دون التسلق عبر مواقع للإفلات، وهناك

---

(1) ينظر بخصوص نظرية الحاجز وتطبيقاتها على معطيات من اللغة العربية:
- خيري عبد الواحد، *ملاحظات حول نقل الرؤوس في العربية*، ص ص 171- 196.
- المرجع نفسه، ص ص 83- 130.

مـن يعتـبر التحتية برامترا تختلف في تحديده اللغات، ففي بعض اللغات قد لا تعتبر "ج" حاجزا، بل حتى "ج" (خطان)، لذلك اعتبرت الحاجزية وسيطا يتم تثبيته في اللغات بحسب طبيعة تركيبيها ونسق قواعدها، غـير أن نظـرية الحواجز ترى أن النقل لا يجوز إلا إذا ألغيت كل الحواجز التي تتوسط الموقع المنقول منه والموقـع المنقول إليه، ويمكن للمقولة المنقولة الإفلات من حاجزية الإسقاطات التي تعلوها عبر الانتقال إلى المخـصص الفـارغ كموقـع للإفـلات أو الإلحـاق بالمواقع غير الموضوعة. أما مبدأ المقولات الفارغة فيقـضي بأنـه لا يمكـن للمقـولة المـنقولة أن تتخطـى عجرة حاجزا واحدا، لأن ذلك يحول دون العمل المناسب بواسطة السابق في الأثر.

إن الإشكال المطروح في نظرية الحواجز أن كل الإسقاطات العليا تشكل حواجز، لذلك يتعذر نقـل الإسـقاطات الدنـيا أو العلـيا، لأن كـل خـروج مـن إسـقاط أعلـى يفضي مباشرة إلى خرق مبدأ المقـولات الفارغـة؛ وبـذلك لن يعمل المكون المنقول في أثره عملا مناسبا. ولحل هذا الإشكال افترض تشومسكي (*1986b*) أن الإسقاطات العليا تفقد صفة الحاجزية إذا وجدت في مواقع موسومة معجميا، وإلا فـإن الـنقل يجب أن يتم عبر مواقع إفلات خاصة مثل المخصص أو الموقع الملحق بشرط ألا يكون الإلحـاق إلى موقع موضوع *Argument position*، ورغم حدوث الوسم المعجمي قد يرث إسقاط معين خاصية الحاجزية من إسقاط يشرف عليه مباشرة ولا يوجد في سياق وسم معجمي. الشيء الذي يفسر لحن الجملة التالية:

39- * ماذا تعرف الكاتب الذي ألف ث؟

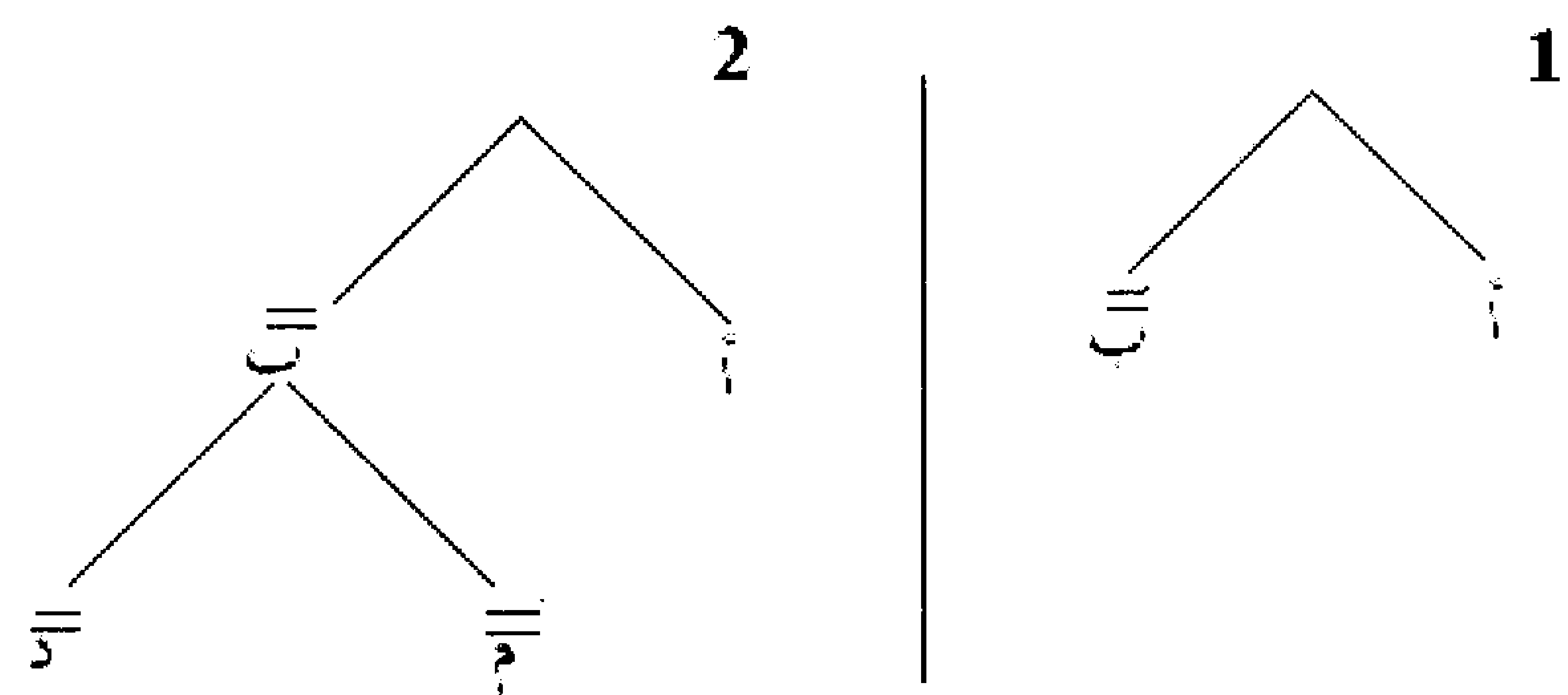
ففـي هـذه البنـية نُقل العنصر الاستفهامي عبر حاجزين "المصدري" الذي يمثله الموصول "الذي"، لأنـه لا يمـثل فضلة للرأس "الكاتب"، ما دام الاسم لا يسم معجميا فضلته، فهذه خاصية ترتبط بالفعل، وبالتالي لا يفقد صفة الحاجزية، أما المركب الاسمي "الكاتب" فيشكل بدوره حاجزا رغم وسمه معجميا بالفعـل "عـرف"؛ لأنـه يستمد حاجزيته من المصدري "الذي" الذي يشرف عليه إشرافا مباشرا. هناك إذن، حاجز بذاته (المصدري) وحاجز بالتوارث *Barier by inhreritence* (م س).

الأثـر إذن، مفـصول عـن سـابقه بحاجـزين، وبالتالـي يخرق مبدأ المقولات الفارغة في صيغته الجديدة (العمل بالسابق).

يمكن صياغة مبدأ المقولة الحاجزة على الشكل التالي:

- تعتبر "أ" مقولة حاجزة لـ "ب" إذا كانت غير موسومة معجميا، و"أ" تشرف على "ب"؛
- تعد "أ" حاجزا بالنسبة إلى "ب" إذا كانت "أ" تشرف مباشرة على "م" و"م" مقولة حاجزة لـ "ب" أو "أ" مقولة حاجزة بنفسها.

نمثل لهذه الخصائص بالشجرتين التاليتين:



في التشجيرة (1) تسم "أ" معجميا "ب"، لذلك لا تعتبر "ب" حاجزا للنقل لأنها فقدت حاجزيتها، وفي التشجيرة (2) ترث (ب) صفة الحاجزية من إسقاط تشرف عليه إشرافا مباشرا؛ أي إما "م" أو "د".

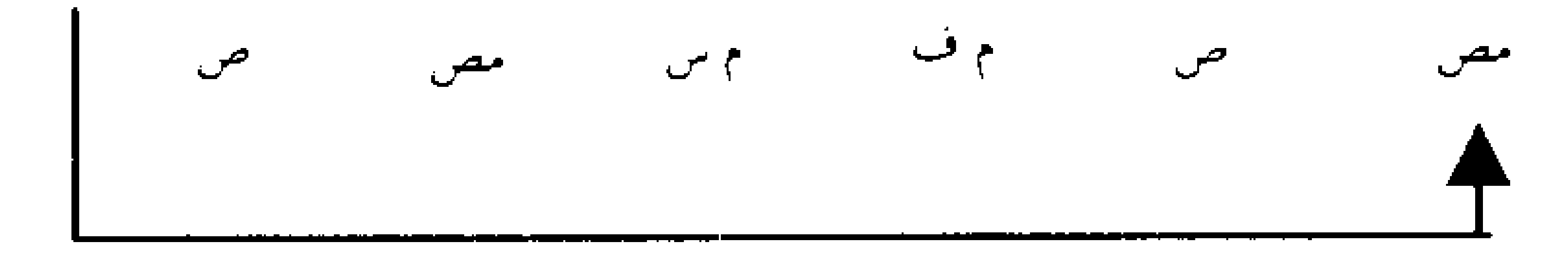
يتضح أن نظرية الحواجز لا تحصر القدرة المانعة للنقل في "م س" أو "ج" (خط) أو "ج"(خطين)، أو "ج"، كما في نظرية العمل والربط، ففي إطار نظرية الحواجز ليس هناك حواجز مطلقة، فأي إسقاط أقصى "س" (خطين) قد يصير حاجزا إذا كان غير موسوم معجميا، بغض النظر عن نوعية مقولته، باستثناء المركب الصرفي الذي يعتبر مقولة ناقصة *Defective*، وهكذا صارت الحواجز ذات طبيعة علاقية وموضعية، فقد تعد "أ" حاجزا بالتوارث كما هو شأن (ب) في التشجيرة (2) كما سلف ذكره.

ولكي نبين طريقة عمل المبادئ السالفة، نقترح الأمثلة الموالية:

40- * ماذا [الولد رأى ث]



41- * [ماذا [تعرف [ث[الكاتب[الذي[ألّف [ث]؟



42 - *[من [تظن [أن [ث] [انتقد الكتاب؟

43 -من تظن أنه انتقد المقالة؟

مص ص مص

في البنية (40) يعمل المصدري كمقولة سد/ حاجز *Bloking category* تمنع العنصر "ماذا" من العمل في الأثر عملا بالسابق؛ ذلك أن موقع "الولد" باعتباره موضعا يشغل مخصص المصدري يشكل حاجزا لنقل الاستفهام، مثلما يشكل حاجزا بالنسبة إلى التبئير لذلك لا تصح:

44- * الفتاةَ الولدُ رأى ث؟

كما أن المصدري الذي يحل فيه الموضع *Topic* (الولد) غير موسوم معجميا حتى تسقط حاجزيته. و بذلك يبقى المصدري حاجزا بالنسبة إلى نقل المكون الاستفهامي "ماذا" في البنية (40).

أما في البنية (41) فالمصدري "الذي" يعتبر حاجزا بذاته وهو ليس فضلة لـ"م س" الكاتب، الذي يرث حاجزيته من المصدري بالرغم من كون المركب الاسمي "الكاتب" موسوم معجميا، كما أن استراتيجية إلحاق العنصر الاستفهامي بالمركب الاسمي "الكاتب" للإفلات من حاجزيته غير ممكنة لأن المركب الإسمي يشغل موقعا موضوعا مادام فضلة للفعل "تعرف"، والإلحاق إلى المواقع الموضوعة يمنعه إطار الحواجز. وفيما يخص البنية (42) تم نقل اسم الاستفهام من مكان يشرف عليه المصدري "أن" إلى صدر الجملة تاركا أثرا غير معمول فيه عملا مناسبا، لأن المصدري مقولة وظيفية وليس معجمية، وبالرغم من كون الفعل "ظن" مؤهل للوسم المعجمي، لكن تفصله "أن" عن القيام بهذه المهمة. لذلك اقترح تشومسكي في كتابه "الحواجز" قيدا نعته بقيد القرب، ليمنع كل عامل بعيد أن يعمل في فضلة يشرف عليها مباشرة المصدري باعتباره عاملا قريبا. فالبنية (42) تشكل خرقا لقيد الأدنوية و *Minimality condition* الذي لا يجيز لعامل بعيد أن يعمل في فضلة يشرف عليها المصدري "أن" إشرافا مباشرا. ولإنقاذ البنية تضطر اللغة العربية إلى توظيف الضمير العائد على العنصر الاستفهامي *Resumptive pronom*.

على الرغم من أن البنية (41) لا تجوز إلا أن النقل على مسافة بعيدة يجوز إذا أسقطت كل الحواجز عبر الوسم المعجمي أو بالإلحاق إلى المواقع غير الموضوعة، كما يظهر من خلال المثالين التاليين اللذين يبينان إمكانية صعود المركب الاستفهامي إلى صدر الجملة إذا أسقطت حاجزية العجر الفاصلة، فالفرق بين (41) من جهة و(45) و(46) من جهة ثانية -وإن تماثلا فيما يتعلق بخاصية النقل على مسافة بعيدة- يتجلى في إسقاط حاجزية العجر الفاصلة التي تصد النقل.

45 - من حسبت [أن زيدا انتقد [ث]؟

وسم معجمي ← مص

46 - من حسبت [أن عمرا يعرف [أن زيدا انتقد [ث]؟

وسم معجمي ← مص　　وسم معجمي ← مص

ففي البنية (45) يسم الفعل "حسب" معجميا المصدري الذي يرأسه "أن" وبالتالي تُسقط حاجزيته عبر الوسم المعجمي، ليتمكن بذلك المكون الاستفهامي "من" من الصعود إلى صدر الجملة. أما البنية (46) فتعتبر أكثر تعقيدا من سابقتها، لأنها تتضمن إدماجا متعددا، وبالرغم من ذلك تجوز البنية نحويا، لأن الفعل "حسب" يسم معجميا المصدري فضلته، والفعل "يعرف" يسم بدوره معجميا المصدري فضلته، وبذلك لن يجد المكون الاستفهامي أي حاجز في صعوده إلى المصدري الأعلى.

الفصل التاسع عشر

البرنامج الأدنوي

19-1 - أساسيات البرنامج الأدنوي

البرنامج الأدنوي امتداد لنظرية العمل والربط، من جهة الكشف عن الخصائص العامة للملكة اللغوية وتدقيق آليات اشتغالها، والمبادئ العامة المتحكمة في بنائها. لقد أسفر العمل في نموذج المبادئ والوسائط، الذي عُرف بنظرية العمل والربط، عن صياغة مجموعة من المبادئ والقيود والوسائط التي تعمل بموجبها الملكة اللغوية، مما أدى إلى تدقيق المسلمة الكبرى للنحو التوليدي التي تنبني عليها فرضية النحو الكلي ومفادها أن المبادئ والقيود التي يوظفها النسق الحاسوبي لصياغة التمثيلات اللسانية موحدة في كل اللغات البشرية. فالبنية الهرمية للمركبات موحدة في اللغات الإنسانية بموجب مبادئ نظرية س (س، خط)، كما أن إجراءات النقل والقيود التي تضبط عملياتها موحدة. ومن أهم الأسئلة التي وجهت البحث التوليدي خلال فترة التسعينيات، وشكلت منطلقا لتشكيل البرنامج الأدنوي، نذكر:

- **ما هو التصميم الأمثل *Optimal Design* للملكة اللغوية، إذا اعتبرنا أن اللغة البشرية حل أمثل لمتطلبات الأنساق الوجاهية الخارجية[1] التي تتماس معها الملكة اللغوية؟[2].**
- **ما هو الحد الأدنى من الخطوات والإجراءات والتمثيلات الحاسوبية التي تنجزها الملكة اللغوية؟**

للإجابة عن هذين السؤالين يؤسس تشومسكي مشروعه الأدنوي انطلاقا من افتراضات ومسلمات أساسية نختزلها فيما يلي:

يتكفل الإجراء التوليدي ببناء أزواج من الكيانات اللغوية (ص.م) تؤول هذه الأزواج في الوجاهين: النطقي -الإدراكي والتصوري- القصدي وتعتبر (ص) تمثيلا صوتيا، أما (م) فتشكل

---

(1) المستوى الوجاهي مستوى تتماس فيه الملكة اللغوية بملكات خارجية تنتمي إلى أنساق الفكر أو أنساق النطق والسمع. في المقاربة الأدنوية يتم التمييز، من جهة، بين التركيب بمعناه الضيق *Narow Syntax* الذي يشكل مستوى للمعالجة التركيبية للبنى النحوية، ويصطلح عليه بالنسق الحاسوبي، ومن جهة ثانية، هناك الأنساق الوجاهية التي تضع متطلبات وقيودا على البنية التركيبية وسماتها وخصائصها، حتى تصير قابلة للتأويل والاستعمال في أنساقها ويصطلح على هذه القيود قيود الخرج العارية أو قيود المقروئية. نجد في التصور الأدنوي مستويين وجاهيين: مستوى الصورة الصوتية وهو مستوى يتماس مع الأنساق النطقية والإدراكية، ثم مستوى الصورة الدلالية/ المنطقية الذي يتماس مع (الأنساق التصورية/ القصدية (أنساق الفكر).

(2) *N.Chomsky, derivation by phase, pp1-2.*
Chomsky, Minimalist inquiries:, pp 93-95,

التمثيل الدلالي المنطقي. وينبغي أن تتكون المجالات التمثيلية الوجاهية من موضوعات مشروعة. وتعد موضوعات الصورة الصوتية مشروعة إذا وفقط إذا تضمنت موضوعات قابلة للتأويل الصوتي في مستوى الوجاه النطقي-الإدراكي[1]، أما الموضوعات المشروعة في الصورة المنطقية، فهي عبارة عن سلاسل متجانسة س (لم$_1$... لم $_ن$)، حيث تمثل عناصر السلسلة إما مواقع موضوعة، أو غير موضوعة، أو علاقة سور/ متغير ويكون التمثيل مستجيبا لمبدأ التأويل التام إذا كانت عناصره موضوعات تركيبية مشروعة، أي لا يتضمن الموضوع التركيبي سوى السمات التي تقبل المقروئية في الوجاهين: الوجاه النطقي- الإدراكي والوجاه التصوري- القصدي تباعا؛ فكل اشتقاق أو حوسبة ينبغي أن تفضي لزاما إلى اشتقاق موفق *Convergent* في مستوى وجاهي معين، إذا وفقط إذا أنتج تمثيلا مستجيبا لمبدأ التأويل التام[2]. ويكون الاشتقاق أمثلا *Optimal*، إذا حقق مبادئ الاقتصاد في الاشتقاق.

وبهذا يمكن القول إن اللغة تحدد ثلاث مجموعات من الحوسبات:

- مجموعة من الاشتقاقات (ش)،
- مجموعة فرعية تتكون فقط من الاشتقاقات الموفقة (ش ق)،
- مجموعة فرعية تتكون فقط من الاشتقاقات المقبولة وهي التي يتحقق فيها شرطان: - شرط التوفيق
- شرط الأمثلية (اشتقاق موفق+ أمثل)

يحدد مبدأ التأويل التام الصفة الثانية من الاشتقاقات (ش، ق)، بينما تحدد مبادئ الاقتصاد في الاشتقاق المجموعة الثالثة، ولا تنطبق القيود الاقتصادية إلا على الاشتقاقات الموفقة.

19-1-1- تصميم النحو في البرنامج الأدنوي

ينطلق البرنامج الأدنوي في تخصيصه للملكة اللغوية من مسلمات أساسية، أهمها أن الملكة اللغوية غير حشوية، وتتميز بسمة الاقتصاد والبساطة والنجاعة الحاسوبية المتمثلة في تقليص التعقيد الحاسوبي عبر إخضاع عمليات الحوسبة التركيبية لقيود اقتصادية. وقد أخذ البرنامج الأدنوي على عاتقه منذ انطلاقته سنة *1992* إلى الآن، تدقيق الخصائص الصورية للملكة اللغوية.

تعد اللغة في تصور تشومسكي نسقا ذا تصميم أمثل *Optimal design* لأنها تستجيب للشروط التي تضعها الأنساق الخارجية الإنجازية التي تتماس معها الملكة اللغوية على نحو كامل

---

(1) *N, Chomsky, Minimalist inquiries, p 95.*

(2) *Ibid, pp 95-96.*

Perfect، ولا يُشغل النسق الحاسوبي الذي يعتبر مكونا مركزيا في نظام الملكة اللغوية سوى العمليات الضرورية، ولا يستعمل في مسارات التمثيل والاشتقاق سوى السمات والرموز التي تحظى بمقروئية، والتي يمكن أن تبلغها الأنساق الوجاهية، مقصيا الرموز الزائدة في التمثيل التي لا دور لها في الوجاهين ومقصيا في الآن نفسه العمليات الحوسبية التي لا تستجيب لقيود الاقتصاد الاشتقاقي[1].

يختزل تشومسكي وفاقا مع الافتراض الأدنوي الرئيس لبرنامجه جهاز النحو في مكونين أساسيين هما:

- المعجم.
- النسق الحاسوبي[2]:

19-1-2- المعجم في البرنامج الأدنوي

يرمز المعجم[3] في البرنامج الأدنوي لكل الخصائص الفرادية للمداخل المعجمية، وهي خصائص لا تضبطها مبادئ النحو الكلي، أو مبادئ الأنحاء الخاصة. ويمثل المعجم للخصائص الصواتية والصورية (الشكلية) والدلالية للمفردات في شكل مصفوفات، بحيث لا يدمج إلا السمات التي لا يمكن التنبؤ بها. مثلا من خصائص الاسم ترميز السمات الصرفية مثل الجنس والعدد أو الشخص، وبما أن هذه السمات متنبأ بها انطلاقا من الطبيعة المقولية للأسماء [+ س]، لا نحتاج إلى التنصيص عليها، باستثناء الوحدات المعجمية الاسمية التي تحمل سمة اسمية فرادية مثل "إبل وقوم" التي تحمل سمة الجمع بشكل فرادي، ولا يمكن التنبؤ بها من الصورة اللفظية للكلمة. فبموجب عدم التنصيص على كل السمات، تحمل الكلمة "امرأة" سمة [+ س] فقط كخاصية مقولية ملازمة، أما السمات الإعرابية والتطابقية مثل الجنس والعدد والشخص فهي ضمن اختصاص المبادئ العامة، إذ ليس هناك في الصورة المعجمية الخالصة للكلمة "امرأة" كما ترد في المعجم ما ينبئ بصورتها الإعرابية مثلا، لأنها تبنى في التركيب في سياقات شجرية معينة، ومن هنا يأتي دور التعداد *Numeration*، الذي يشكل الوسيط بين المعجم والنسق الحاسوبي الذي لا يبلغ المعجم مباشرة، وإنما يستعمل فقط العناصر المعجمية التي يوفرها له التعداد لاشتغاله[4]. فأحد الأدوار الرئيسية للتعداد، من بين أدوار أخرى، توفير السمات التي لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة إلى الكلمات المشار إليها سلفا، فإعراب "امرأة" سمة تضاف في التعداد.

---

(1) *Ibid, pp 98-99.*

(2) *N. Chomsky, A Minimalist program for linguistic theory, p3.*

(3) حول خصائص المعجم وأدواره في البرنامج الأدنوي ينظر:
N.Chomsky, Ccategories and transformations, chapter four, pp 15-19.

(4) *N. Chomsky, Minimalist inquiries, pp 100-101.*

وقياسا على الأسماء، لا ينص على سمات الزمن والجنس والشخص والعدد بالنسبة إلى الأفعال في مدخلها المعجمي، خلافا لخاصية حمل سمة إعرابية معينة مثل النصب التي تعد علامة فارقة بين المتعدي واللازم والتي يُنص عليها في المدخل المعجمي. ومن بين الأشياء التي تميز تصور المعجم في البرنامج الأدنوي مقارنة بالبرامج التوليدية السابقة أن الخصائص الانتقائية للأفعال مثلا، لا تحدد في المداخل المعجمية، بل تحدد من خلال الخصائص الدلالية بموجب النحو الكلي أو الأنحاء الخاصة.

يميز تشومسكي بين ثلاثة أنواع[1] من السمات المعجمية:

- السمات المقولية [± س، ± ف]،
- السمات التطابقية [جنس، عدد، شخص] *Phi-features*
- السمات الإعرابية،

ويمكن تصنيف هذه السمات استنادا إلى معايير مختلفة:

- سمات ملازمة؛ مثل سمة [+ شخص] بالنسبة إلى الأسماء المحيلة مثل 'كتاب'،
- ثم سمات اختيارية مثل سمة [+جمع] بالنسبة إلى كلمة 'كتب'

ويمكن التمييز بين السمات أيضا تبعا لطبيعة المقولات التي تلتصق بها، مثل: [+ س] و[+ ف] أو هما معا.

وتقسم السمات أيضا إلى نوعين:

- سمات مؤولة مثل السمات الصرفية للأسماء،
- سمات غير مؤولة، مثل نسق السمات التطابقية في الأفعال،

فالجنس والعدد مؤول في الاسم، وغير مؤول في الفعل.

يقترن تصنيف السمات في البرنامج الأدنوي بنظرية الفحص اقترانا مباشرا؛ فالسمات المؤولة في الأسماء مثلا، والسمات المقولية ذات الورود في الصورة المنطقية لا تمحى *Erased* وإن حذفت *Deleted*.

ويميز تشومسكي بين المحو *Erasure*، والحذف *Deletion*[2] على النحو الآتي:

- المحو: تمحى 'أ' بمعنى أن 'أ' مقصاة بشكل مطلق، وبالتالي لا يمكن النفاذ إليها في أي عملية تركيبية أو استعمالها في الحوسبة.

---

(1) *N.Chomsky, Ccategories and transformations,pp 15-16 and p33.*

(2) *Ibid, pp 36-46.*

- الحذف: تحذف أ بحيث تصير أ غير منظورة في الصورة المنطقية، لكن يمكن النفاذ إليها في عمليات الحوسبة.

هكذا ينبغي محو السمات الصرفية التطابقية للفعل بعد فحصها، ويعتبر تشومسكي أن سمات الهدف *Target* غير مؤولة، وبالتالي ينبغي محوها.

يتشكل المعجم من وحدات جوهرية مثل الأفعال والصفات والأسماء والظروف والحروف، ومن وحدات وظيفية تملك خصائص أو سمات نحوية محضة، مثل المصدري أو المساعدات الدالة على الزمن أو الجهة أو الموجه، وتملك عدد من المقولات الوظيفية في المعجم سمات دلالية، فالحدود قد تكون دالة على التعريف أو التنكير [+/ - تعريف]، [+/ - محيل] والزمن [+/ - ماضي]، والمصدريات في المعجم منها ما يدل على [+/ - استفهام]، أو [+/ - موصول]، أو [+/ - شرط]...

وتدخل الوحدات المعجمية النسق الحاسوبي تامة التصريف، خلافا لنظرية الربط والعمل، التي اعتبرت أن البناء الصرفي *Inflectional* للكلمات يتم في التركيب عبر قاعدة نقل الرؤوس، فالأفعال تسقط في شكل جذوع أو جذور وتكتسب لواصقها الصرفية في التركيب وفق عمليات تركيبية مضبوطة بقيود. هكذا يسلك تشومسكي في البرنامج الأدنوي مسلكا مغايرا بتبني الفرضية المعجمية القوية التي تنبني على مسلمة أساسية مفادها أن التركيب لا يمكنه أن ينظر في البنية الداخلية للوحدات المعجمية، فالتركيب لا يجزئ ولا يؤلف النظام الداخلي للمفردة، وفي التصور الأدنوي لم تعد الرؤوس الوظيفية تشرف على لواصق وإنما على حزمة من السمات الوظيفية تلعب دورا فاحصا، تفحص بموجبه سمات المقولات المنقولة إلى مخصصاتها أو رؤوسها، وينبغي أن تكون العلاقة بين السمة الفاحصة والسمة المفحوصة قائمة على التوافق *Matching*، وإلا فإن الاشتقاق يفشل(1).

يسمح البرنامج الأدنوي بالتمييز بين أنواع السمات بحسب مستويات تحققها؛ فالسمات الصوتية تلعب دورا في الصورة الصوتية، وبالمثل تلعب السمات الدلالية دورا في الصورة المنطقية. أما السمات الصورية/ الشكلية فتحرك الحوسبة وتجعل عمليات النقل مبررة بموجب مبدأ التخلص من السمات غير المؤولة. وتضم السمات الصورية/ الشكلية طائفة من السمات غير المتجانسة مقوليا ودلاليا، لكن أدوارها مركزية في اشتغال الحوسبة، فالسمات الصورية إما سمات مقولية مثل سمة [+ ف] أو [+ س] بالنسبة إلى الزمن، وهي سمات غير مؤولة تستوجب صعود الفعل إلى الزمن لمحوها، أو سمات تطابقية/ صرفية مثل العدد والجنس والشخص التي تدخل في زمرة السمات غير المؤولة بالنسبة إلى الفعل والرؤوس الوظيفية التي تستوجب إجراء مماثلا لمحوها، وسمة الإعراب.

---

(1) *N.Chomsky, A Minimalist program for linguistic theory, pp 39-40.*

وتنقسم السمة أيضا بحسب تشومسكي إلى نوعين:

- **سمة قوية** توجب نقل المكونات الفاحصة لمحوها بشكل ظاهر ومكشوف،
- **سمة ضعيفة** ترجئ عملية الفحص إلى ما بعد التهجية[1].

ولا تدخل السمات التعداد بشكل اعتباطي؛ فالسمة لا تدخل التعداد إلا إذا كان لها تأثير على الخرج، ويندرج هذا القيد بشكل ضمني ضمن قيود الاقتصاد التي تستوجب عدم توظيف سمات زائدة في مسار التمثيل أو الاشتقاق. ويصوغ تشومسكي هذا القيد على المنوال التالي:

قيد التأثير في الخرج[2]:

لا تدخل آ التعداد إلا إذا كان لها تأثير في الخرج.

فتقييد السمات بحسب مستويات انطباقها، يستجيب لمبدأ التأويلية *Interpretability* الذي يقضي بألا تستعمل إلا السمات المؤولة في المستويين الصواتي أو المنطقي، والتي تفضي إلى إنتاج خرج موفق، يشمل موضوعات تركيبية مشروعة حاملة لخصائص صوتية أو دلالية تستجيب لمبدأ التأويل التام.

19-1- 3- النسق الحاسوبي

يعد النسق الحاسوبي مركزيا في تصميم النحو في البرنامج الأدنوي، فالخصائص العامة للملكة اللغوية تحدد في هذا المجال الذي تضبطه عمليات وإجراءات دقيقة في بناء التمثيلات وتوليد الاشتقاقات، ويخضع النسق الحاسوبي لمبادئ عامة أهمها على الإطلاق مبادئ الاقتصاد في الاشتقاق والتمثيل ومبدأ التأويل التام.

يضم النسق الحاسوبي[3] عمليات أساسية تتمثل في:

- **انتق** *Select*.
- **ضم** *Merge*.
- **أنقل** *Move*.

ويفضي النسق الحاسوبي في نهاية الاشتقاق إلى عملية يصطلح عليها تشومسكي **التهجية** *Speel –out*.

---

(1) *Ibid, pp 41-43.*

(2) *N. Chomsky, Bare phrase structure, p10.*

(3) *Ibid, p10.*

19-1-4- الانتقاء

لا ينفذ النسق الحاسوبي إلى الموارد المعجمية انطلاقا من المعجم، وإنما يشتغل انطلاقا من عناصر منتقاة من المعجم. تسمى التعداد *Numeration* أو المنظومة *Array*، تشكل زوجا (وم.ق)؛ بحيث تمثل (وم) الوحدة المعجمية المنتقاة من المعجم، بينما يمثل (ق) قرينة عددية ترمز لعدد مرات انتقاء الوحدة المعجمية، ويستمر النسق الحاسوبي في النفاذ إلى التعداد حتى تختزل القرائن العددية إلى الصفر؛ أي حتى تنتقى كل عناصر التعداد. فتعداد الجملة التالية، تمثله البنية أسفله:

1- أكل الرجل الليمون

تع : {أل$_2$، رجل، ليمون، أكل، زمن (ماضي)}

تحمل أداة التعريف قرينة عددية تدل على استعمالين يرتبطان بالمكونين "رجل" و"ليمون" على التوالي، ومعنى ذلك أنه عندما يضم الحد "أل" إلى ليمون، يختزل الرمز إلى "1"، وعندما يضم في مرحلة لاحقة إلى "رجل" يختزل إلى "صفر".

ويفترض تشومسكي عدم وجود تقاطع أو تفاعل بين المسار الاشتقاقي الذي ينقلنا من التعداد إلى الصورة الصوتية من جهة، والمسار الاشتقاقي من التعداد إلى الصورة المنطقية من جهة أخرى.

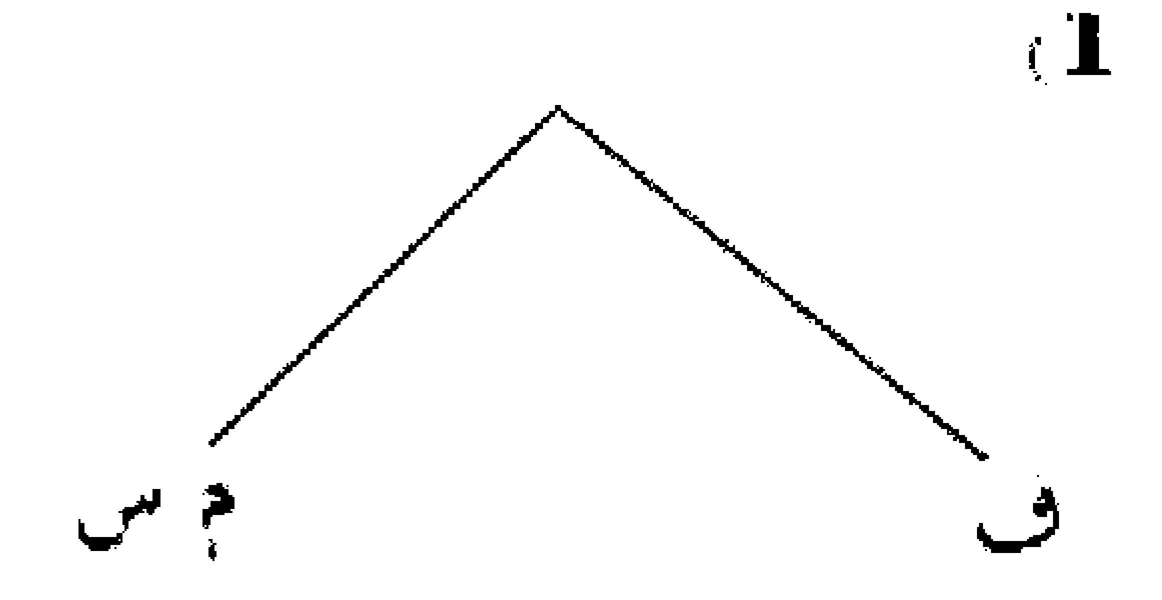
19-1-5- الضم *Merge*

يتمثل الإجراء الثاني في عمليات النسق الحاسوبي في عملية الضم *Merge*[1] التي تقرن زوجا من الموضوعات التركيبية (أ، ب) وتعوضه بموضوع تركيبي جديد: ص= {س، {أ، ب}} حيث تمثل س عنونة لـ (ص)، ولا تمثل (س) توحيدا لـ {أ و ب} أو تقاطعا للعنصرين، وإنما تمثل رأس التوليفة {أ، ب}، والعنصر الذي يسقط سمته لتصبح السمة المقولية للكل يسمى هدف الضم *Target of Merge* ولا تتم عملية الضم إلا في إطار المقولة الجذر *Root*.

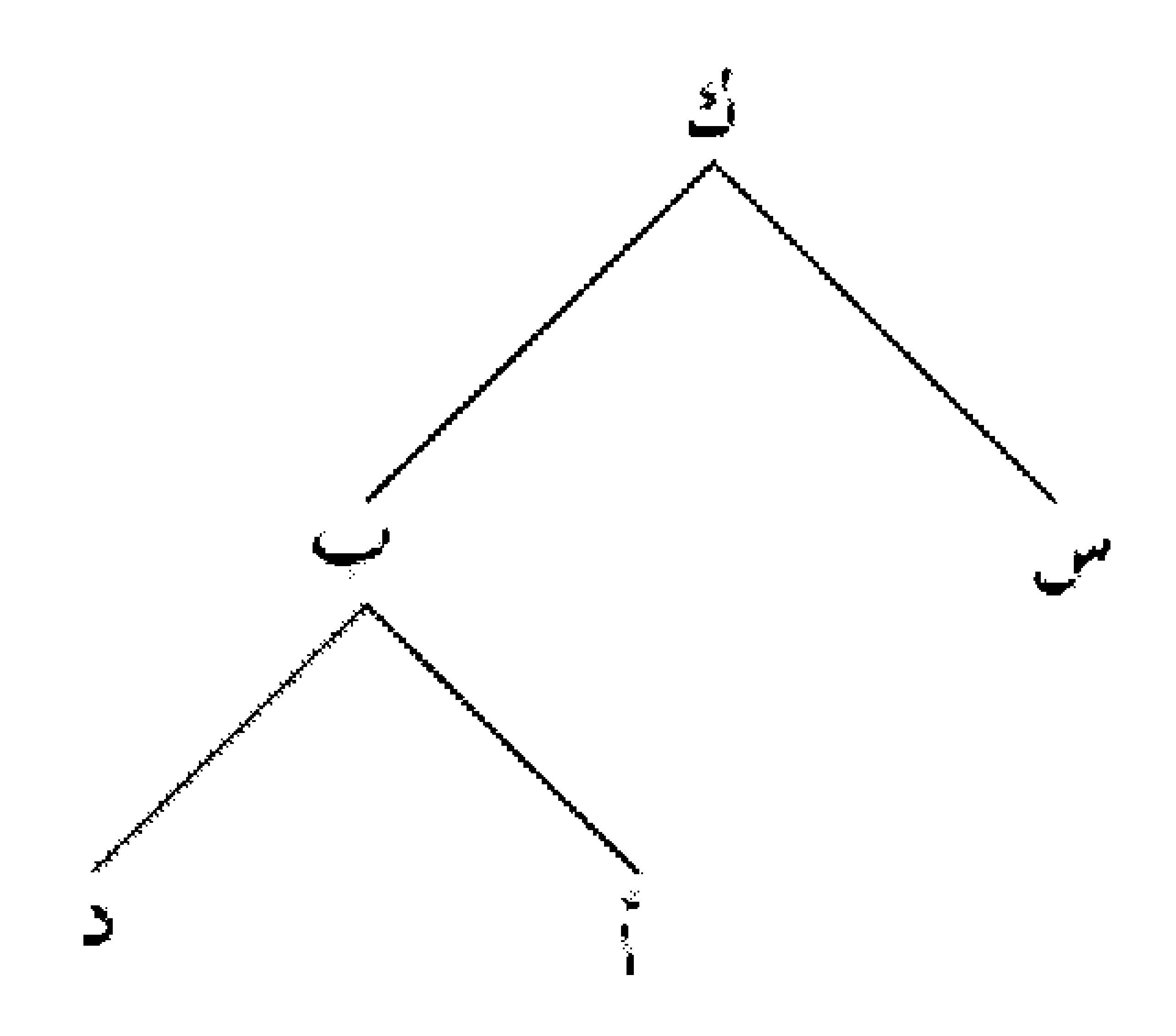
لنعتبر عملية "ضم" بسيطة من نمط:

(1) معظم الخصائص المتعلقة بإجراء الضم مستقاة من:

N.Chomsky, Bare phrase structure, pp10-13.



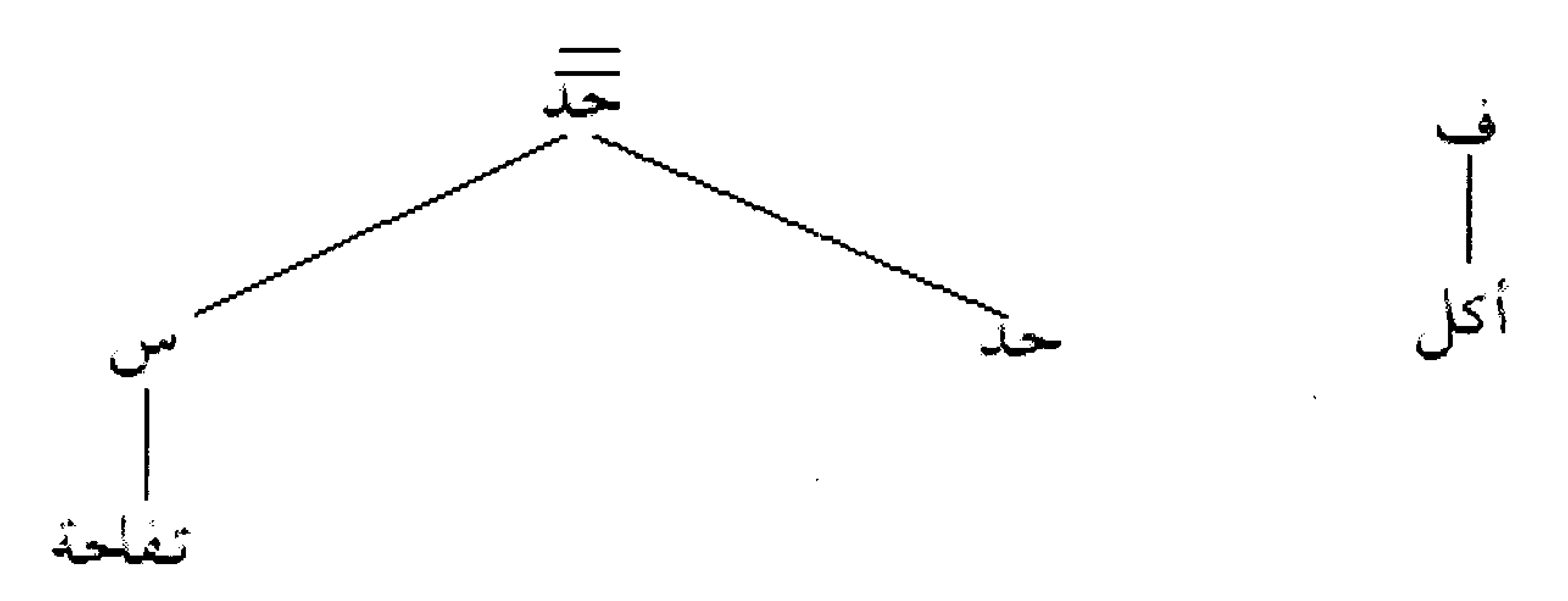
فـ"ف" تمثل هدف الضم، تسقط سمتها المقولية باعتبارها رأسا، ليكتسب المركب عنونته المقولية ك "م ف" وبـذلك يـصير "م ف" موضـوعا تـركيبيا، يمكـنه الخـضوع لعملية "ضم" باعتباره جذرا.و لا يمكن لعملية ضم بعد تشكيل "م ف" أن تستهدف "ف" أو "م س". وتمثل التشجيرة التالية لهذا التصور:



إن أية عملية "ضم" جديدة لا يمكنها استهداف "ب" وإنما فقط "كـ" باعتبارها جذرا *Root*.

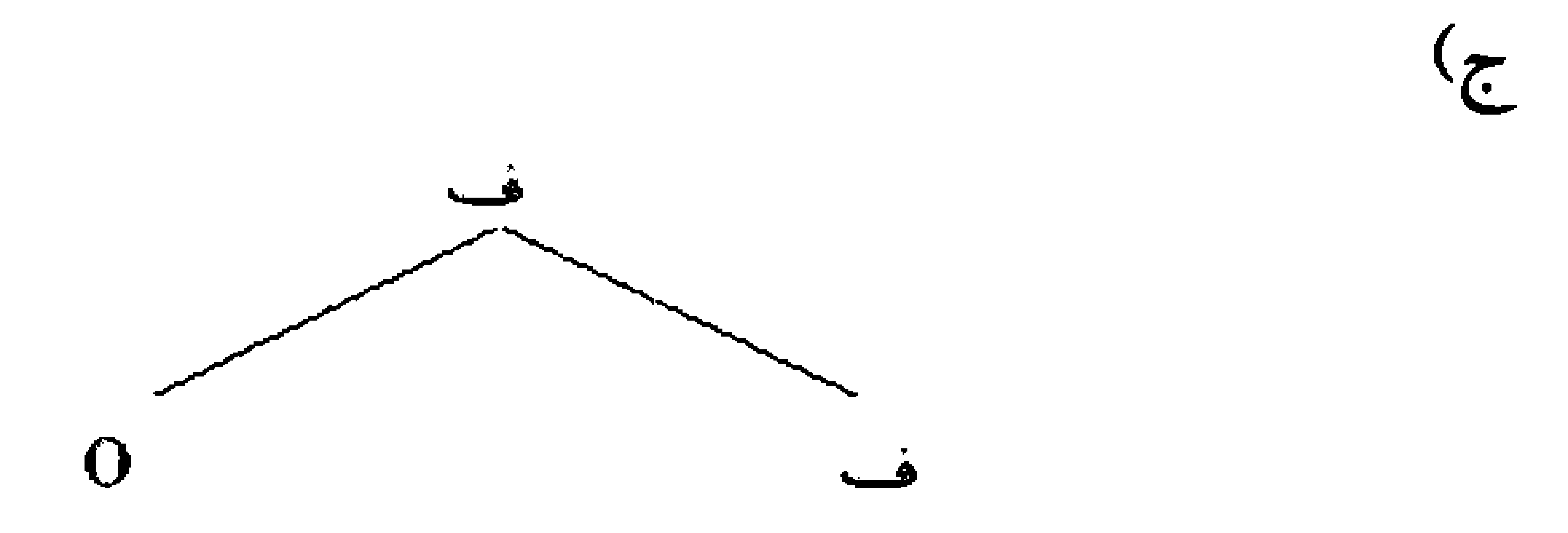
فالـبطاقة أو العـنونة الـتي يحملها الموضوع التركيبي الجديد تجعل خصائصه في الوجاه الصواتي والمنطقي منظورة، مثلما هي منظورة في آليات اشتغال النسق الحاسوبي.

ويكمـن مـسوغ عـدم اللجـوء إل آلية التوحيد أو التقاطع بين "أ" و "ب" في كون المركبات عندما تحمـل سمـات متمايـزة مـثل [أ =[+ف] و[ب = [+ س] لا يجـوز توحيد سماتهما، ولا تقاطعها، فلا يمكـن للمقولة المسقطة"كـ" أن تأخذ سمة [+ ف] من "أ" وسمة [+س] من"ب" بواسطة إوالية التوحيد، ولا ينـتج أي موضـوع تـركيبي مـشروع عـن تقاطعهمـا. وبالتالي يخلص تشومسكي إلى أن إجراء الضم لا تناظـري *Assymetric*، ومعنـى ذلـك أنـه إنـا أسـقطت "أ" يأخذ "ك" عنوانه المقولي من "أ" وبالتالي لا يمكن إسـقاط "أ" و"ب" في الآن نفسه. ولو افترضنا أن عملية "ضم" تتأسس بين موضوعين تركيبيين من قبيل بنية " أكـل" وبنية "تفاحة":



إن ضم "حد" إلى "ف" يجعل من "ف" رأسا للمركب، ولا يمكن للمركب أن يصير "+ف و+حد". فعملية الجمع والتوحيد بين المؤشرين المركبين "أ" و"ب" عملية تحويل معمم *transformation Generalized*، تمكن هذه العملية من توسيع الإسقاط المستهدف. فالمؤشر المركبي المستهدف يخلق موقعا فارغا يحتضن المؤشر المركبي الذي يُضم إليه، فيستبدل الموقع الفارغ بمؤشر مركبي، ونمثل لذلك بالبنية التالية:

ج)



فالموقع "O" يملأه المؤشر المركبي "ب" وبالتالي يوسع الإسقاط الفعلي، ويمكن أن يوسع أكثر بإضافة مؤشر مركبي آخر مقترن بالفاعل:

ذ)

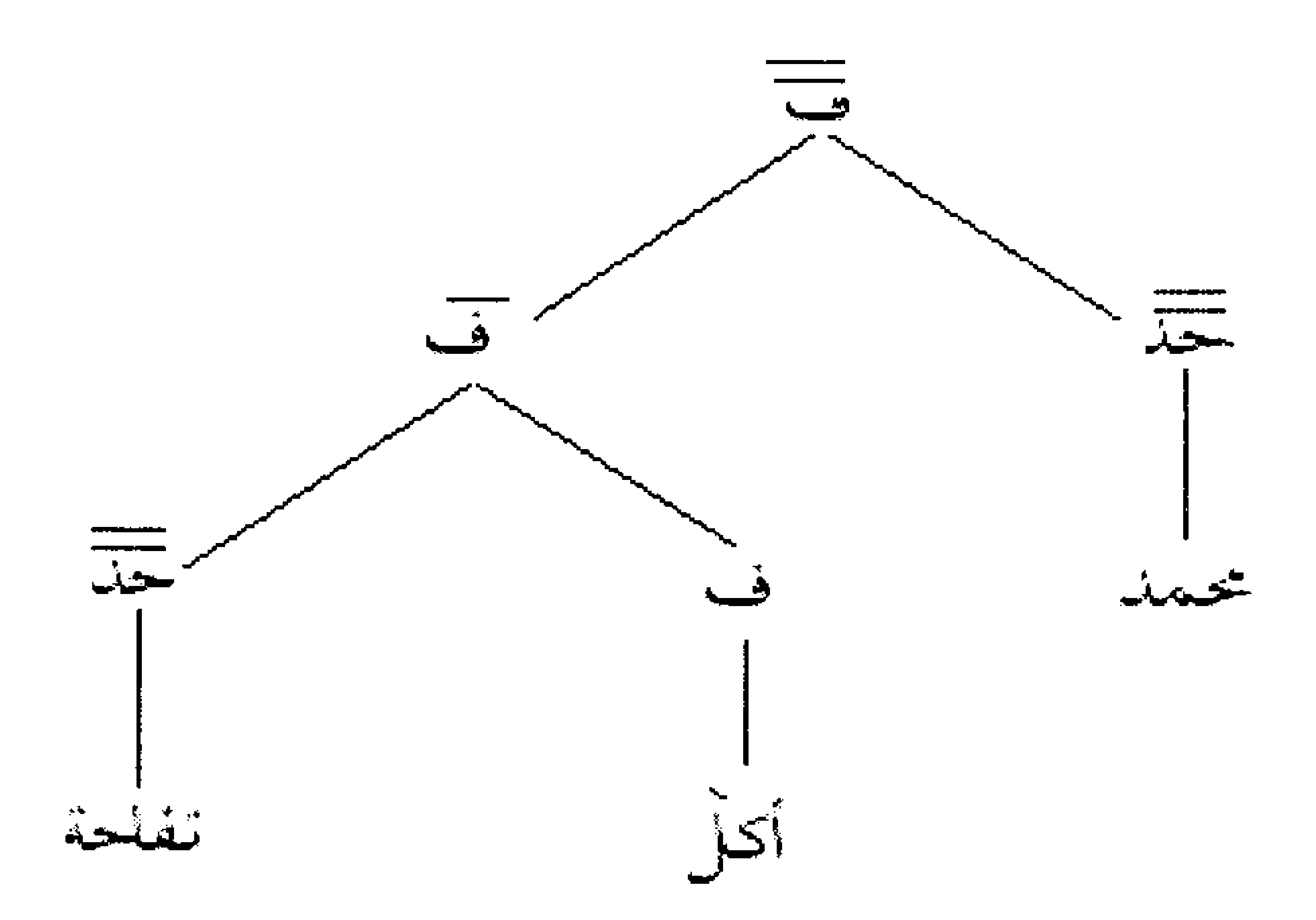
حد

حد

س حد

محمد

لنحصل على:



تحدد عملية الضم الإسقاطات وعددها، فالمقولة التي تسقط عبارة عن إسقاط أقصى، والتي لا تسقط عبارة عن إسقاط أدنى؛ أي المفردة النهائية، أما الإسقاط الوسيط س (س بخط واحد) فلا يعتبر منظورا في النسق الحاسوبي أو في المستويين الوجاهيين. وبذلك يستغني تشومسكي عن قالبية "نظرية س خط" باعتبارها قالبا نحويا مستقلا، ليشتق خصائصها العامة من عمليات الضم التي تبني المركبات وعناوين بطاقة البنيات التركيبية، ويندرج ذلك ضمن المسعى العام للبرنامج الأدنوي المتمثل في تقليص الجهاز النظري والمفاهيم المعتمدة في التنظير اللساني إلى الحد الأدنى، لأن ذلك يعتبر ضرورة تصورية لا غنى عنها لبلوغ الأدنوية. وهو الموقف الذي دافع عنه تشومسكي سنة (*1994*) في عمله "البنية المركبية العارية".

في نظرية العمل والربط تعين مستويات الإسقاط المقولي: س أقصى وس أدنى وس بخط واحد، بشكل قبلي، فما اعتبر في النماذج التوليدية السابقة إسقاطا أقصى ليس إلا مقولة لا تخضع للإسقاط، وما اعتبر إسقاطا أدنى لا يملك صفة الإسقاط؛ أي مقولة لا تسقط. واستنادا إلى خصيصة الدمج *Inclusiveness* المميزة للغة تُنتقى الوحدات المعجمية النهائية في التعداد حاملة لسماتها المعجمية فقط، وهي السمات التي تعد وحدها واردة لاشتغال النسق الحاسوبي[1]. وهكذا تحدد العلائق البنيوية الأساس في عملية التمثيل في ثلاثة: علاقة رأس- فضلة، وهي العلاقة الأكثر محلية في التمثيل الشجري، بالإضافة إلى علاقة مخصص- رأس، وعلاقة الإلحاق وهو إما إلحاق إلى الرأس أو إلى المركب، ويعتبر التمييز بين الاستبدال والإلحاق أساسي، فالاستبدال يخلق مقولة جديدة بينما لا يخلق

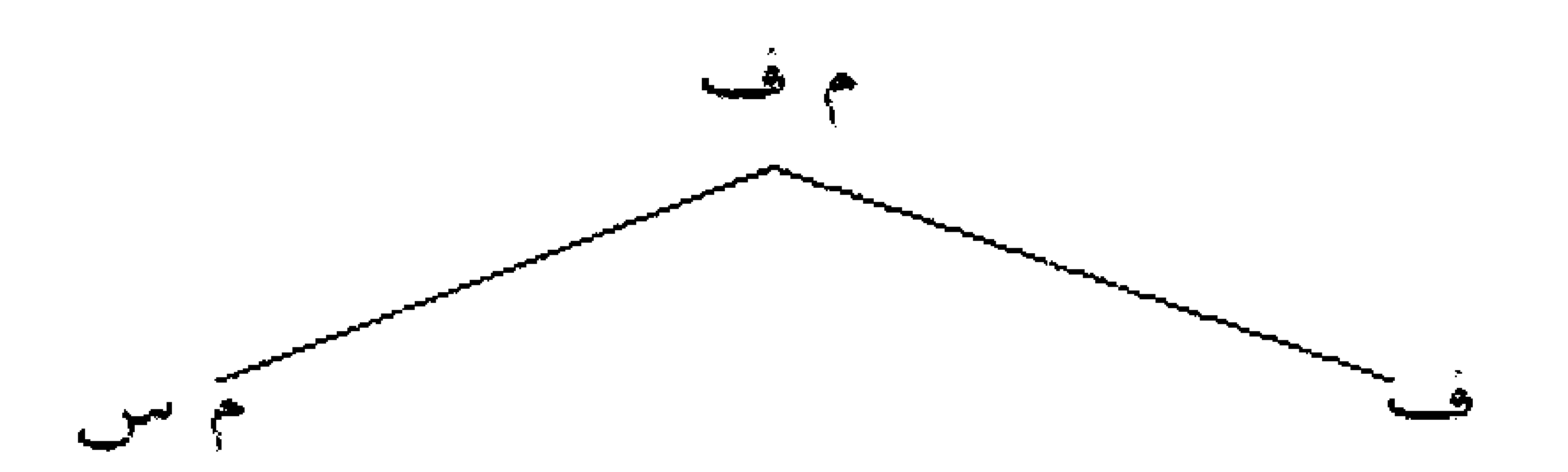
(1) *N. Chomsky, Minimalist inquiries, p113.*

الإلحـاق مقـولة جديدة، وإنما يحافظ على المقولة الأصل التي تصير عبارة عن مقولة مشكلة من قطعتين *Segments* وللتمثيل نقارن بين البنيات التالية:

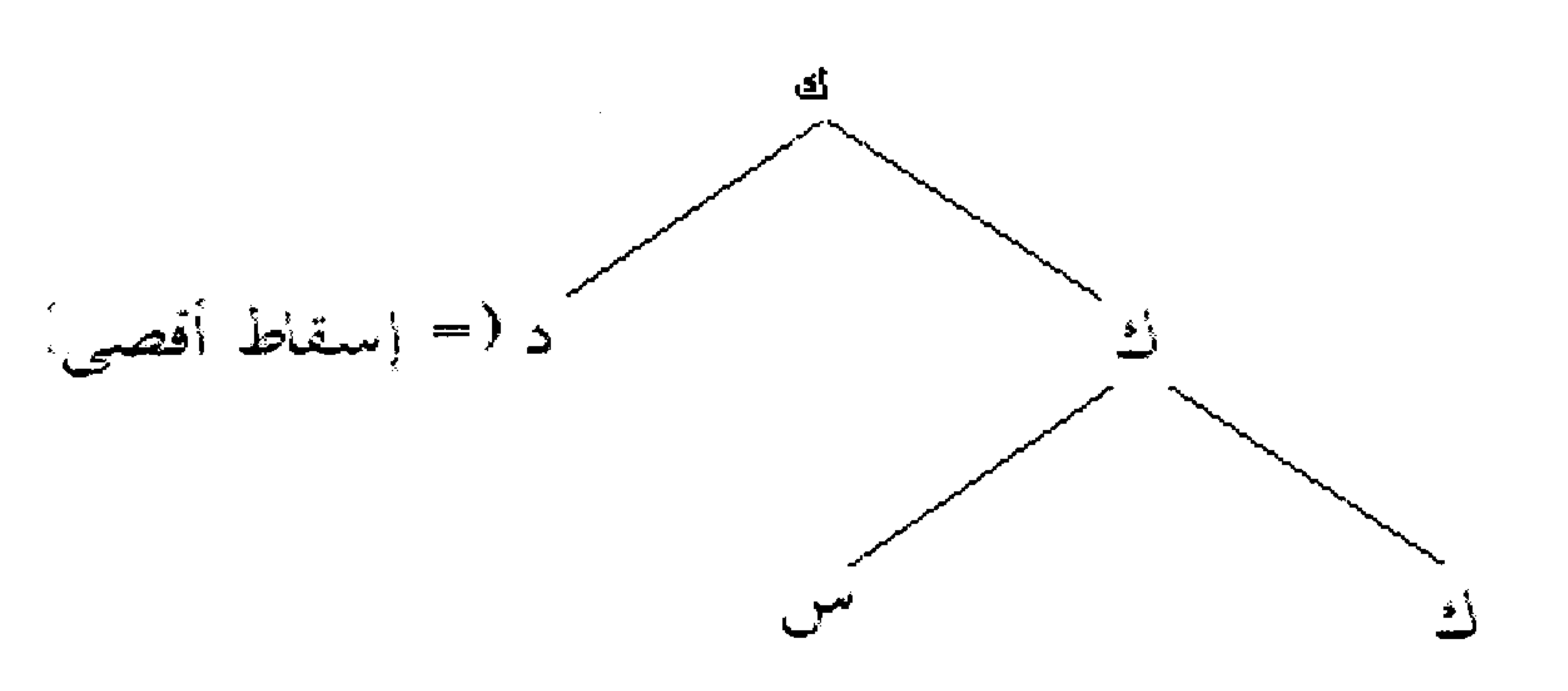
أ) بنية غير مفرعة:

ف

ب) ضم المركب الاسمي إلى "ف":



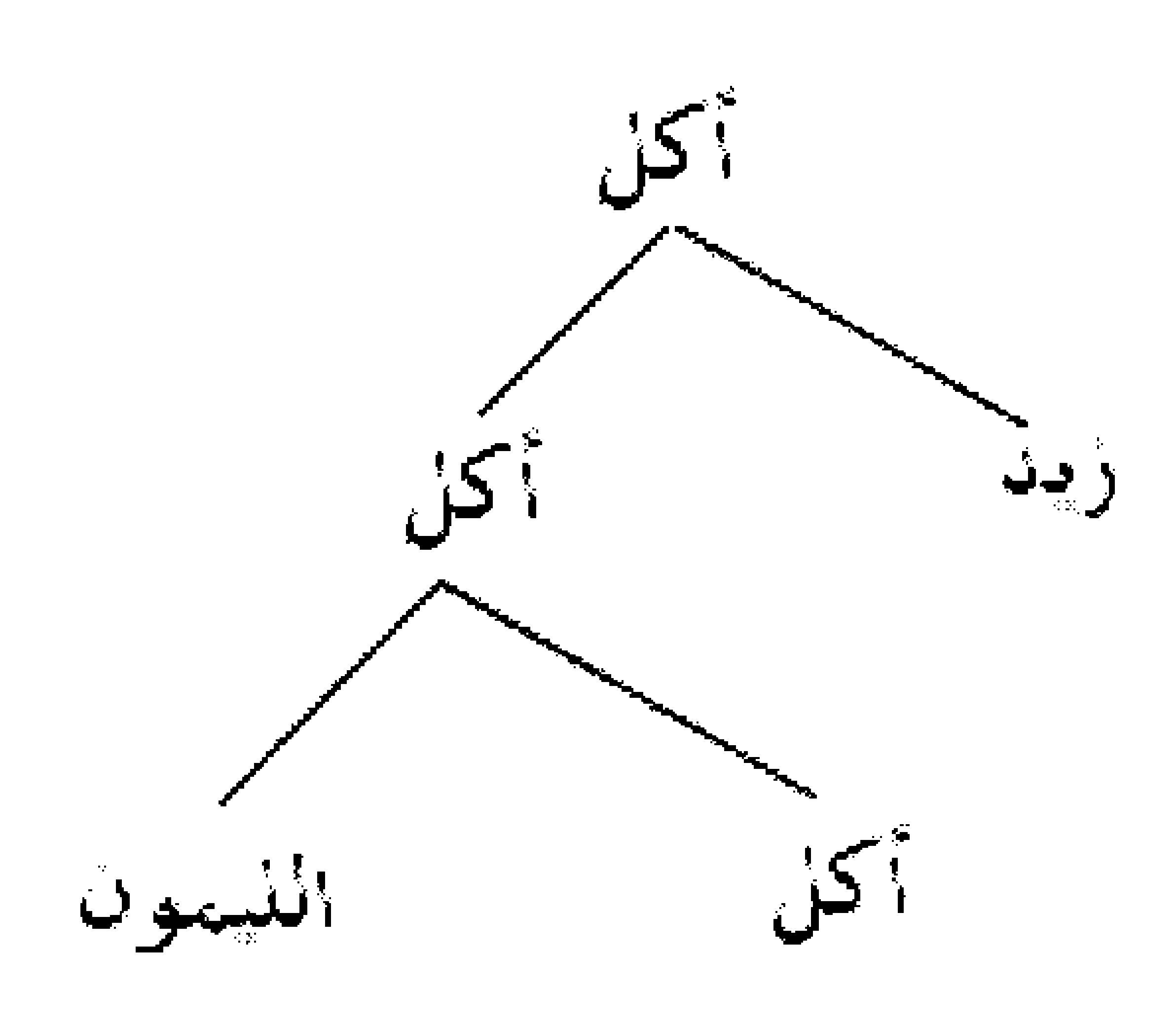
ج) إلحاق "س" بـ "ك"



فالبنيـة (أ) غـير مفـرعة لم تخضع لعملية "ضم" وبمجرد "ضم" المركب الاسمي إلى الفعل عبر آلية الاسـتبدال *Substitution* يتوسـع الإسـقاط إلى مـركب فعلـي، لـيأخذ كعـنونة مقولية العنوان المقولي للـرأس. وفي البنـية (ج) لا تفـرع (كـ)، فإلحاق "س" بـ "كـ" يحافظ على المجال الإسقاطي نفسه ولا يوسع الإسـقاط. وإنمـا تفـرَّع المقولة نفسها إلى قطعتين من المستوى الإسقاطي نفسه. كما أن علائق الإشراف والهيمـنة والتـضمن مختلفة في آلية الاستبدال والإلحاق: ففي البنية (ب) يهيمن المركب الفعلي ويتضمن (م س) بيـنما في البنـية (ج) يتـضمن العنـصر (كـ) (س) ولا يهيمن عليه وتشكل البنية نموذجا صوريا طرازا لسيرورة نقل الرؤوس في التركيب مثل إلحاق الفعل بالزمن.

ويذهب تشومسكي بعيدا في مقال "البنية المركبية العارية" في اتجاه إلغاء العنونة المقولية، فاستعمال البطاقة *Label* وإسقاطاتها في التمثيل الشجري مواضعات اصطلاحية يمكن أن نستمر في العمل بها في الوصف البنيوي من أجل التبسيط، وإن كانت حشوية في وصف النظام العام للمركبات في اللغات الطبيعية.

فالبنية العارية -ونقصد بذلك كل بنية غير مشتملة على عنونة مقولية- لجملة من قبيل **أكل زيد الليمون**" تأخذ الشكل الموالي:



هذا الشكل عبارة عن شجرة غير معنونة، تفتقر إلى عنونة مقولية، وإسقاطات، وبالرغم من ذلك يمكن تبيان العلائق المركبية بين المكونات انطلاقا من موضعتها في الشجرة، "فأكل" إسقاط أدنى، و"أكل الليمون"إسقاط وسيط و"زيد أكل الليمون" إسقاط أقصى، و "الليمون" فضلة **"أكل"** و"أكل الليمون" إسقاط لـ "أكل".

وتتمكن البنية العارية للمركبات من رصد سلوك بعض المقولات في اللغات الطبيعية مثل الضمائر التي تملك سلوك الرؤوس حينما تلتصق كلواصق برأس معين، وسلوك الإسقاطات القصوى *Maximal projections* تأخذ أدوارا محورية وإعرابا وتبأر. ففي نظام "البنية العارية" تملك بعض المكونات وضعا مزدوجا؛ فهي إسقاطات دنيا وقصوى في الوقت ذاته. فقبل "عملية الضم" تكون المفردة المعجمية إسقاطا أقصى وأدنى في الآن نفسه.

19 -2 - فحص السمات واستراتيجية النقل

في تصور تشومسكي (*1992*) كل وحدة معجمية تنتقى من المعجم تأتي مزودة بكل سماتها الصرفية[1]، فالفاعل مثلا يأتي مزودا بكل سماته ويأتي الفعل مزودا بسماته مثل التطابق و الزمن....

---

(1) *N. Chomsky, A Minimalist program for linguistic theory, p39.*

وينبغي أن تصعد هذه العناصر إلى مواقع مناسبة لفحص سماتها في مجال رؤوس مناسبة، فالفاعل ينتقل إلى مخصص المركب الزمني لفحص سمته الإعرابية [+ رفع] لأن هذه السمة يحملها [الزمن] كما أن الفعل يلحق بالزمن لفحص سمته الزمنية هناك. ولا يمكن لإجراء الفحص أن يتم إلا في مجالات مخصصة للفحص *Checking Domains*، وتشكل مخصصات الرؤوس الوظيفية المجالات المهيأة والمناسبة لعمليات الفحص[1].

ويعتبر مفهوم الفحص أكثر اتساعا في مدلوله من مفهوم الإسناد الإعرابي في نظرية العمل والربط لأنه يشمل سمات أخرى غير الإعراب؛ مثل السمات التطابقية والمقولية. والافتراض الأساس الذي تأسس عليه البرنامج الأدنوي في بدايته والمتمثل في أن أية عملية نقل لا تتم إلا كإجراء آخر ملجأ *Last Resort*، فنقل (أ) ينبغي أن تحركه اعتبارات صرفية مقترنة بضرورة فحص سمة محددة، ومن البديهي أن الاستناد إلى مبدأ النقل كإجراء أخير لم يعد يترك مجالا للنقل الاختياري.

ويعد التمييز بين السمات من حيث القوة والضعف محددا أساسيا للمرحلة التي يتم فيها النقل في تاريخ الاشتقاق، فالسمات القوية تستلزم النقل الظاهر وهو النقل الذي يحدث قبل التهجية *Pre-Speel out*. أما السمات الضعيفة فلا توجب نقلا ظاهرا أو مكشوفا، وإنما ترجئ النقل إلى ما بعد- التهجية *after-speel-out* ويمكن تعليل التنوع الظاهر بين تراكيب اللغات الطبيعية فيما يخص نقل بعض مكونات الجملة بموجب قوة وضعف السمات. فتوسيط سمات الرؤوس الوظيفية يمكن من تفسير الاختلافات الموجودة في رتب بعض المكونات في اللغات الطبيعية. ففي الفرنسية يصعد الفعل إلى الزمن قبل التهجية، لأن سمة الزمن قوية تستوجب الفحص ثم الحذف قبل بلوغ الاشتقاق الصورة الصواتية، لأن السمات القوية منظورة في هذا المستوى الوجاهي وينبغي التخلص منها، خلافا للسمات الضعيفة. أما في الإنجليزية فالسمة الفعلية للزمن ضعيفة لذلك لا يصعد الفعل إلى فحصها في التركيب الظاهر[2]. وفي اليابانية تظهر المركبات الاستفهامية في آخر الجملة لأن سمة المصدري الاستفهامية ضعيفة، أما في اللغة العربية ولغات أخرى مثل الفرنسية والإنجليزية فالمركب الاستفهامي يظهر في صدر الجملة نظرا إلى قوة السمة التي يفحصها. وتمثل التهجية نقطة في تاريخ الاشتقاق ينشطر فيها النسق الحاسوبي إلى اتجاهين: اتجاه نحو الصورة الصواتية واتجاه نحو الصورة المنطقية. فعندما تتم الحوسبة من نقطة التهجية نحو الصورة الصواتية نسميها بالمكون الصواتي أو التركيب الظاهر وأما الحوسبة التي تجرى ما بعد التهجية فيصطلح عليها التركيب الخفي *covert syntax*.

---

(1) *Ibid, pp 40-42.*

(2) *Ibid, pp43-44.*

وتعد السمات القوية غير مشروعة في الصورة الصوتية، عملا بمبدأ التأويل التام الذي يقتضي بأن تتضمن المستويات الوجاهية السمات القابلة للتأويل[1]. ويمكن للاشتقاق أن يستمر بسمات ضعيفة مرجأ فحصها إلى ما بعد التهجية طالما أنها غير منظورة في الصورة الصوتية. وتتميز السمات القوية بخاصيتين:

- خاصية قبل التهجية *the pre-speel-out property*
- خاصية السلكية *the cyclicity proprety*

لنأخذ البنية (أ) للتمثيل:

أ-[و ظ [وظ [م س [م ف ف]]]]

لنفترض أن (و ظ) رأس وظيفي يمثل الزمن المقرون بسمة اسمية وأخرى فعلية، ولنفترض أن المركب الإسمي له سمات اسمية مماثلة للسمات الاسمية للرأس الوظيفي، وكذلك الفعل يملك سمات فعلية مماثلة للسمات الفعلية للرأس الوظيفي، إذا كانت سمتا وظ [+ س، +ف] قوية، يصير:

1) [وظ] هدف لنقل ظاهرة يلحق بموجبه الفعل إليه.

- مخصص [وظ] هدف لنقل ظاهر يلحق بموجبه المركب الإسمي إلى مخصص [وظ]

ولا يمكن لـ:

2) الفعل أن يتجاوز [وظ]، بحيث يلحق برأس وظيفي آخر مثلا [أ] لفحص سمته.

تمثل (1) لخاصية قبل- التهجية، بينما تمثل (2) للخاصية السلكية للسمات القوية.

إن الأخذ بالخاصيتين (1)و(2) يرتبط بمسلمة ضمنيةفي تشومسكي (*1995*)، بموجبها ينبغي التخلص من السمات القوية قبل أن تصير البنية المحتضنة للسمة مثل "ز" جزءا من بنية أكبر؛ أي قبل أن يضم الزمن إلى رأس وظيفي مثل التطابق، بمعنى آخر ينبغي فحص سمات الزمن قبل توسيع مركبه.

تجب الإشارة إلى أن موجبات النقل في البرنامج الأدنوي قد خضعت لتطور وإعادة الصياغة بين سنة *1992* و*1995*. في التصور الأولي الذي تبناه تشومسكي[2] توجد مسببات النقل في العنصر المنقول وليس في العنصر الذي يستضيفه، انسجاما مع مبدأ الجشع *Greed* الذي يستلزم أن العنصر لا

---

(1) يعبر تشومسكي عن هذا التصور وفق الصيغة التالية:«كل الشروط ذات طبيعة وجاهية، فالعبارة اللسانية ليست سوى التحقيق الأمثل للشروط الوجاهية»

N.Chomsky, A Minimalist program for linguistic theory, p37.

(2) *Ibid, pp 47-48, and N.Chomsky categories and transformations, p35.*

ينتقل إلا لإرضاء سمة تخصه. أما في سنة (1995) فقد أقام تشومسكي استدلالا لصالح الفرضية المعكوسة، فالمركب الهدف هو الذي يجذب المكون إليه، بموجب سمة قوية يتضمنها تستوجب الفحص ثم المحو، وفق مبدأ عام قائم على اجتذاب السمة *Atract feature*[1]. فإذا افترضنا أن الفعل ينتقل إلى الزمن في العربية في التركيب الظاهر فلأن السمة الصورية المقولية [+ ف] قوية في الزمن تجذب مقولة الفعل إلى رأسها. وطبقا لمبدأ الجشع يصعد الفاعل إلى مخصص الزمن لفحص سمته الإعرابية وسمته المقولية [+س] في مقابل سمة [+ حد] في رأس الزمن، تنحدر قوة مبدأ الجشع من مسلمة تحقيق المصلحة الذاتية *selfish*.

19-2-1- النقل وبناء السلسلة

ينبغي أن تستجيب السلاسل الناجمة عن النقل لمطلب التحكم المكوني، ومطلب التجانس *Uniformity* ومطلب آخر ملجأ، ويمكن صياغة هذه الشروط الثلاثة على المنوال التالي:

أ- يجب أن يتحكم السابق مكونيا في أثره؛

ب- ينبغي أن تكون السلسة موحدة العناصر؛

ت- يحرك النقل مبدأ فحص السمة.

بموجب الشرط الأول يمتنع الإنزال *Lowering* في مسارات الاشتقاق، لأن عملية إنزال مقولة ما، تنتج بنية يستعصي معها تحكم السابق في أثره، لأن الأثر أعلى في التمثيل الشجري من السابق، ويعد هذا الشرط أثرا لشرط آخر وهو شرط الربط المناسب *proper binding condition*. ويلزم عن شرطي تجانس السلسلة، أن العنصر (أ) في سلسلة مكونة من (أ) وأثرها، لا ينبغي أن تتغير خاصيتها الإسقاطية؛ أي أن تكون عنصرا أقصى والأثر عنصرا أدنى فكل من الأثر وسابقه ينتميان إلى الإسقاط المقولي نفسه[2].

ويظل النقل في البرنامج الأدنوي مقيدا بثلاثة مبادئ أساسية:

- مبدأ المحلية *Locality* الذي يلزم أن يكون النقل محليا،
- مبدأ الاقتصاد الذي يشرط أن يكون النقل اقتصاديا،
- مبدأ السلكية ويقتضي عدم تقاطع عمليات النقل مع عمليات أخرى مماثلة.

وفيما يلي نقدم شرحا لهذه المبادئ.

---

(1) *N. Chomsky, categories and transformations, p67.*

(2) *N.Chomsky, Bare phrase structure, p18.*

19-2-2- شرط الربط الأدنى والمحلية

لنفترض التمثيل التالي:

[ك[أ [أ ₁[ب ن]]]]

لنفترض أن "ك" تجذب "ن" و"ك" تملك سمة قوية، تستلزم جذب"ن" لفحصها، ويتم الفحص بمقتضى إلحاق "ن"بـ"ك" أو صعودها إلى مخصص"ك"استنادا إلى التمثيل أعلاه. ويمكن صياغة مبدأ الربط الأدنى على الشكل الآتي[1]:

- "ك" تجذب "ن" إذا وفقط إذا لم يوجد "س" حيث يكون "س" أقرب لـ "ك" من "ن" حيث تجذب "ك" "س".

يرصد هذا القيد لحن بعض البنيات مثل:

2.* [cp1[*How* [c1 *did C1John tell you* [*Cp2 when to fix the car t2t1*]]]

3.* [ip1[*John1i* [*seems*[*that*[*ip2 it is likely*[*Ip3 t1 to win*]]]

في البنية (2) لا يمكن تصعيد (*How*) إلى المصدري الأعلى لإرضاء سمة المصدري القوية [+ استفهام]؛ لأن أقرب مركب استفهامي للمصدري يمكنه إشباع هذه الخاصية هو "*When*" وفي البنية (3) يعد الضمير المبهم "*it*" أقرب عنصر للصرفة العليا من "*John*" الذي يتموضع أسفل البنية.

ويفسر مبدأ الربط الأدنى قيودا سابقة مثل قيد نقل الرأس الذي اقترحته ترافيس، وهو عبارة عن قيد يضبط عمليات نقل الرؤوس، ويعد مبدأ الربط الأدنى أعم منه، لأنه لا يخصص طبيعة المكون المنقول، وهو مبدأ ذو كفاية تفسيرية طالما أنه يرتبط بخاصية من خصائص النحو الكلي تخصص التعقيد الحاسوبي للملكة اللغوية، ويتعلق الأمر بمبدأ المحلية؛ أي أن كل العمليات التركيبية لا تتم إلا في مجال محلي *Local* وفق مسارات اشتقاقية تضبطها متطلبات اقتصادية وأدنوية.

ما ينطبق على المثالين الإنجليزيين أعلاه ينطبق أيضا على الجملتين التاليتين في اللغة العربية:

4) من حسبت يعلم المسألة؟

5) *ماذا حسبت من يعلم؟

فالجملة (5) لاحنة لأن المركب الاستفهامي الأقرب إلى المصدري الأعلى والذي ينبغي نقله هو "من" وليس "ماذا" الذي يظهر أسفل الجملة. ويعتبر بناء السلسلة نتيجة طبيعية لعمليات النقل، وتتشكل السلسلة من الأثر "ث" والعنصر المنقول، ويمثل الأثر في البرنامج الأدنوي نسخة من العنصر المنقول ولا

---

(1) *N.Chomsky, categories and transformations, p116.*

تملك الآثار أية منظورية في الصورة الصوتية، أما في الصورة المنطقية فيجب تعيين *identification* مواقع النقل استجابة لشرط التأويل كي تصير السلسلة موضوعا مشروعا، لأن السلسلة تخرق شرط الاندماج *inclusiveness* الذي يشترط ألا يزود التمثيل والاشتقاق بسمات أو عناصر أخرى غير تلك الموجودة في التعداد، فالسلاسل لا توجد في التعداد، ولا تولد بواسطة إجراء الضم، ووجودها يفسر خاصية من الخصائص المميزة للغات الطبيعية، وهي خاصية المنقولة *displacement property*؛ أي أن بعض العناصر تظهر في موقع في بنية الجملة غير الموقع الذي تؤول فيه.

ويخضع بناء السلسلة لقيد الملاذ الأخير والربط الأدنوي، ولا يمكن لعنصر "أ" و "ب" أن يشكلا سلسلة إلا إذا استجابا للشروط التالية:

أ- تتحكم "أ" مكونيا في "ب"

ب- لا تختلف "أ" عن "ب" وفقا لمبدأ انسجام عناصر السلسلة ووحدتها

ت- أن يكون لـ"أ" دور فعال في عملية الفحص

ث- أن يخضع النقل لقيد الربط الأدنى.

19 -3 - مبادئ الاقتصاد في البرنامج الأدنوي

تتوزع مبادئ الاقتصاد في البرنامج الأدنوي إلى نمطين:

19-3-1- اقتصاد التمثيل

يتحكم في هذا النمط مبدأ التأويل التام الذي يشرط عدم استعمال رموز زائدة في التمثيلات اللسانية مثلما يرصد سلوك الموضوعات التركيبية غير المشروعة وبموجبه تعتبر البنى المشتملة على متغيرات غير مربوطة إلى أسوار تتحكم فيها بنى لاحنة وكذلك المركبات الاسمية التي تفتقر إلى أدوار محورية بحيث يتم تصفية هذه البنيات في الصورة المنطقية، فقيود الخرج العارية *bare output conditions*(1) أو شروط المقروئية *legibility conditions* تقتضي أن تتضمن التمثيلات في الوجاهين موضوعات تركيبية مشروعة كي تتمكن أنساق الإنجاز الخارجية من قراءتها والنفاذ إليها، ولذلك فالبنى التي تشمل على متغيرات غير مربوطة إلى سور تشكل موضوعا تركيبيا غير مشروع، لا يمكن تأويله في النسق التصوري- القصدي أو أنساق الفكر الخارجية التي تنتمي إلى ملكات معرفية أخرى تتماس معها الملكة اللغوية.

---

(1) *N. Chomsky, Bare phrase structure, pp5-6.*

19-3-2- اقتصاد الاشتقاق

يضم طائفة من المبادئ[1] مثل:

- مبدأ النقل، القصير *shortest movement principle*
- مبدأ الإرجاء *procrastination principle*
- مبدأ الجشع*greed principle*
- مبدأ الحل الأخير *last resort*.

ينبغي أن يكون النقل اقتصاديا، ولا ينطبق إلا إذا كان ضروريا، دون خطوات زائدة، ولا يحدث النقل إلا إذا كان هناك مسوغ لفحص سمة.

ويميز كولينز *Collins* (1997) بين نوعين من شروط الاقتصاد:

- شروط الاشتقاق الاقتصادي.
- شروط الاشتقاق الاقتصادي العامة أو عبر-اشتقاقية *Transderivational*.

وتستلزم الشروط المنتمية إلى الصنف الثاني المقارنة بين أصناف متعددة من الاشتقاقات الموفقة بينما لا يستلزم الصنف الأول سوى النظر في الخطوات المتبعة في اشتقاق واحد. وإحدى الشروط الاقتصادية الموضوعة على الاشتقاقات نجد مبدأ الجشع.

19-3-3: الجشع[2]

لا تنقل (أ) إلا إذا كانت ثمة خصيصة لـ (أ) لا يمكن تلبيتها بطريقة أخرى في مسار الاشتقاق.

على عكس مبدأ الإرجاء ومبدأ أقل خطوات، لا يعتبر مبدأ الجشع مبدأ عاما مقارنا بين الاشتقاقات، ففي كل خطوة من خطوات الاشتقاق يمكن ملاحظة أثر انطباق مبدأ الجشع أو عدم انطباقه. لا حظ أن صعود (*John*) إلى المركب الصرفي الأعلى في البنية الموالية يعد خرقا لمبدأ الجشع طالما أن كل سماته الصرفية (الإعراب) قد فحصت في المركب الصرفي الأسفل فصعوده لا يبرره مبدأ الجشع وإنما مبدأ نكران الذات *Altruistic* ***أي أنه يصعد لإرضاء سمات الصرفة العليا بعد أن تكون سماته قد أرضيت في إسقاط الصرفة السفلى:***

6.* [*ip John$_i$ seems* [*that* [*ip t$_i$ is intelligent*]]]

---

[1] *N. Chomsky, A Minimalist program for linguistic theory, p45.*

[2] *Ibid, p47.*

19-3-4- مبدأ الإرجاء

بموجبه تفضل العمليات التي تتم بين نقطة التهجية والصورة المنطقية، أي النقل الخفي، العمليات المكشوفة والظاهرة التي تقع بين نقطة التهجية والصورة الصواتية[1]. وتستثنى من هذا المبدأ السمات القوية التي تستوجب نقلا ظاهرا، لأن إرجاء النقل يجعل الاشتقاق غير موفق، لا سيما أن وجود السمات القوية يجعلها منظورة في الوجاه الصوتي وبالتالي يفشل الاشتقاق.

فالمركبات الاستفهامية لا يمكن إرجاء نقلها في اللغة العربية مثلا؛ لأن السمة الاستفهامية في المصدري قوية تجتذب المركب الاستفهامي إلى مخصصها لفحصها قبل التهجية.

ويشكل رائز نقل الفعل إلى الزمن في كل من اللغة الفرنسية والإنجليزية رائزا قويا لفحص انطباق مبدأ الإرجاء. لنلاحظ الفرق بين الجملتين التاليتين:

7 – John often kiss Mary

8 – Jean embrasse souvent Marie

إذا افترضنا أن الظرف ملحق بالمركب الفعلي حينئذ ينحصر الفرق بين الفرنسية والإنجليزية في صعود الفعل إلى الزمن متخطيا الظرف *souvent* وذلك في التركيب الظاهر، أما في الإنجليزية، فوجود سمة مقولية فعلية ضعيفة في رأس الزمن تجعل النقل الظاهر ممنوعا تبعا لمبدأ الإرجاء. وهناك عدة معطيات تجريبية تبين أن الفعل في اللغة العربية ينتقل في التركيب الظاهر إلى الزمن[2] على غرار اللغة الفرنسية، كما تبين الأمثلة الموالية:

9 - راجعتها

10 - أكل زيد كثيرا التفاح

11 - سوف يسافر عمرو

12 - قد يكتب زيد المقالة

13 - *سوف عمرو يسافر

14 - *قد زيد يكتب المقالة

في المثال (9) نعتبر أن الضمائر تشغل في البداية مواقع موضوعة؛ أي تولد في المواقع التي تولد فيها المركبات المفعولة والفاعلة. وباعتبار الضمائر لواصق ينبغي أن تصعد لتلتصق بالرأس الفعلي، ولتفحص سماتها الإعرابية، فورود الضمائر ملتصقة بالفعل وفق ترتيب محدد: **ف -ضمير فا-**

---

(1) *Ibid, p43.*

(2) الرحالي محمد، تركيب اللغة العربية، ص ص 104-109.

ضمير مف، دليل على صعود الفعل إلى الزمن.

في المثال (10) يسبق الفعل الظرف (كثيرا) ويسبق الفاعل (زيد). وفي المثال (11) يتاخم الموجه الفعل، وباعتبار أن الموجه (سوف) ينتقي رأسا زمنيا فوجوده قبل الفعل دليل على صعود الفعل إلى الزمن متخطيا الفاعل الذي يوجد في مخصص المركب الفعلي، ويبين لحن البنية (13) التي لم يصعد فيها الفعل إلى الزمن أن السمة الفعلية القوية في الرأس الزمني تجتذب الفعل إليها.

يلعب مبدأ الإرجاء أيضا دورا رئيسا في اعتبارات الأمثلية *optimality* فبموجبه يمكن المفاضلة بين الاشتقاقات، على أساس أن الإرجاء أقل كلفة وأكثر اقتصادا من غيره، فإذا تقاسم اشتقاقان (ش 1) و(ش 2) المجموعة المرجعية نفسها *Refernce Set* وكان (ش1) مختلفا عن (ش2) حيث ينتقل عنصر (أ) نقلا خفيا (بعد التهجية) في (ش1)، ونقلا ظاهرا (قبل التهجية) في (ش2)، يجب إذن تفضيل (ش 1) على (ش 2).

19-3-5- أقل خطوات *Fewest Steps*

إذا تقاسم (ش1) و(ش 2) نفس المجموعة المرجعية، وإذا تضمن (ش1) عمليات أقل من (ش 2) يجب تفضيل (ش1) على (ش 2).

المجموعة المرجعية *Reference Set*:

يوجد اشتقاقان (ش1) و (ش 2) في المجموعة المرجعية نفسها[1] إذا وفقط إذا تقاسما التعداد نفسه، وأسفرا عن اشتقاقات موفقة في الصورة المنطقة وفي الصورة الصوتية.

لننظر في شرط "أقل خطوات"، ولنأخذ البنيات التالية كأمثلة:

15.*Who$_i$ t$_i$ said [$_{cp}$ that [$_{ip}$ John likes who$_j$]]*
16.*Who$_i$ t$_i$ said [$_{cp}$ that Mary $_j$ [$_{ip}$ John likes t$_j$]]*
17.**Who$_i$ t$_i$ said [$_{cp}$ that who$_j$ [$_{ip}$ John likes t$_j$]]*

إذا كانت كل المركبات الاستفهامية لأسباب متعلقة بالصورة المنطقية تصعد إلى المركب المصدري فمعنى ذلك أن البنية (15) تصير مالكة للتمثيل التالي في الصورة المنطقية:

[[[Who$_i$] who$_j$] [t$_i$ said [that [$_{ip}$ John likes $_{tj}$]]

أما البنية (17) فتخرق مبدأ أقل خطوات لأن المركب الاستفهامي يصعد في التركيب الظاهر إلى المركب المصدري المدمج لاعتبارات مماثلة للبنية(16) مرتبطة بالتبئير، ثم يصعد في الصورة المنطقة إل المصدري الأعلى، فالاشتقاق يتضمن في (17) خطوتين نقل ظاهر وآخر خفي، بينما في (15) لن

---

(1) *A.El Haloui, Towards on ontologically based syntax, ed Newman media, pp44-47.*

يوجد إلا نقل واحد سيتم في الصورة المنطقية.

19-3-6- مبدأ الملاذ الأخير *Last Resort*

لا تنتقل سمة معينة ولا تصعد إلى مجال فحصي(ك)، إلا إذا دخلت السمة في علاقة فحص مع بطاقة فرعية[1] لـ (ك) *sub-label*.

بموجب هذا المبدأ لم يعد النقل حرا، بل لا بد له من مسوغ؛ لأنه يستجيب لمتطلبات الأنساق التأويلية وله أثر في الوجاهين، كما هو الشأن بالنسبة إلى محو السمات الصورية غير المؤولة في الوجيهة الصوتية أو المنطقية، أو نقل الموضع والبؤرة لأسباب تأويلية وحيزية *Scopal*.

يفضل مبدأ الملاذ الأخير النقلَ القصير على النقل الطويل، ويختزل مبدأ النقل القصير قيودا سابقة مثل الأدنوية المنسبة *relativized minimality* وقيد التحتية وقيد نقل الرأس وقيد العلوية *Superiority* وهي كلها قيود تؤول في نهاية المطاف إلى مبدأ أعم هو مبدأ المحلية الذي يشرط أن تكون الحوسبة التركيبية، وكل عمليات النقل في مجال محلي يمثل المحيط البنيوي الضيق للعنصر المنقول، فالنقل على مسافة بعيدة يؤول إلى عمليات نقل محلية تتم بطريقة سلكية في مجال محلي. يبدو أن هذا المبدأ ذو ارتباط وثيق بآليات اشتغال الحوسبة التركيبية في ذاكرة العمل في الدماغ أثناء الإنتاج أو التأويل اللغوي؛ لأنه يفضي إلى الحد من موارد الذاكرة المشتغلة في كل مرة تنطبق فيها عمليات النقل[2].

تسهم المبادئ الاقتصادية مثل مبدأ النقل القصير وأقل خطوات ومبدأ الملاذ الأخير والمحلية والإرجاء في تخصيص آليات اشتغال الحوسبة في الملكة اللغوية التي تتحدد في الحوسبة البسيطة المتسقة الفعالة التي تختزل الكيانات والمراحل والموارد المفضية إلى الاشتقاق الموفق إلى حد أدنى.

19-3-7-النقل باعتباره نسخا

يمكن عد فكرة النسخ صيغة أدنوية متطورة لإجراء إعادة البناء[3] *Reconstruction* كآلية لجأ إليها تشومسكي في نظرية العمل والربط لتفسير ظواهر مرتبطة بنقل المركب الاستفهامي في تراكيب التقاطع القوي[4] *strong cross over* من قبيل البنيات التالية:

18- * *[Whose$_i$ girlfriend]$_2$ did she$_i$ meet t$_2$?*

19- * *[Who]$_i$ did she meet t$_i$?*

(1) *N.Chomsky, categories and transformations, p35.*

(2) *N. Chomsky, Minimalist inquiries, p99.*

وغاليم محمد، (2007)، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص59.

(3) *N. Chomsky, A Minimalist program for linguistic theory, p49-50.*

(4) انظر الفصول السابقة لمعرفة المقصود بهذا التركيب.

20- * [من$_1$ ضرب[ولده$_i$] [ث $_1$]؟

21- * تحب [أمُّهم$_i$] [كل الأطفال$_i$]

22- * كتاب من$_i$ [اشتراه$_i$] [ث$_i$]؟

ثمة قيود على ربط أثر المتغيرات في نظرية العمل والربط، فالمركبات الاستفهامية المنقولة تعتبر آثارها بمثابة متغيرات وتشتغل العناصر الاستفهامية كأسوار تربط متغيرات، وتخضع آثار المتغيرات للمبدأ (ج) في قالب الربط الذي ينص على أن تكون العبارات الاسمية المحيلة حرة غير مربوطة إلى موقع موضوع في مقولتها العاملية، والملاحظ أن ربط الأثر في المثال (19) بالضمير الموضوع (*she*) يخرق المبدأ (ج) لكن المثال (18) و(20) يستجيبان لهذا القيد طالما أن الأثر (t 2) و (ث 1) مربوطان بموقع غير موضوع وهو مخصص المصدري الأعلى، فلماذا تعتبر هذه البنية لاحنة؟

إذا افترضنا أن هناك عملية إعادة البناء في الصورة المنطقية للبنية (18) فإن بنيتها التمثيلية تصير على المنوال التالي:

-**Whose*$_1$ *did she*$_1$*[meet[t*$_1$ *girlfriend]*$_2$*]*؟

بعد فصل الأداة عن المستفهم عنه، حينئذ يصير الأثر (*t1*) في الصورة المنطقية مربوطا إلى موقع موضوع خارقا بذلك المبدأ (ج). وهذا الفرق لا يظهر في البنية السطحية بل يصير منظورا بعد عملية إعادة البناء في الصورة المنطقية.

هكذا يعمم تشومسكي هذا التحليل على جميع عمليات النقل في البرنامج الأدنوي معتبرا أن كل نقل يترك نسخة من العنصر المنقول تحذف بموجب مبدإ من مبادئ المكون الصوتي في حالة النقل الظاهر ويتفوق مبدأ النسخ على مبدأ إعادة البناء، لأن إعادة البناء يقتضي إجراء عمليات إضافية كالإنزال، وبالتالي فهو أكثر كلفة وأقل اقتصادا، ولا نحتاج إلى الإنزال في البرنامج الأدنوي لأن نسخة المكون المنقول موجودة في مسار الاشتقاق نحو الصورة المنطقية وإن كانت غير منظورة في الصورة الصوتية فالعلائق التأويلية والربطية ستشتغل على عناصر وموضوعات تركيبية لها حضور مسبق في البنية التمثيلية للجملة.

19-3-8- أنقل السمة

دافع تشومسكي في (*1995*)[1] عن فكرة مفادها أن المكون الخفي للنسق الحاسوبي يحصر النقل في السمة دون المكون الحامل لها، بما أن عملية الفحص لا ترى سوى سمة معينة في المكون

(1) *N. Chomsky, categories and transformations, pp36-47.*

وبالتالـي فـنقل المـركب برمته في التركيب الظاهر يرتبط بمتطلبات الاشتقاق الموفق في الصورة الصوتية، لـذلك تضطر المقولة المحتضنة للسمة إلى الانتقال برمتها مجتلبة معها كل السمات في إطار عملية يصطلح عليها بالاجتلاب *pied-piping*.

لنأخذ الجملة التالية:

23 - ماذا أكل عمرو؟

يتضمن المركب الاستفهامي [ماذا] ثلاثة أصناف من السمات:

- سمة استفهامية ميمية *wh-feature*،
- سمة [- إنسان]،
- سمة اسمية تشير إلى أسماء غير محددة.

لـما كـان المـصدري يتـضمن سمة قوية [+ استفهام]، فإنه لفحص هذه السمة يكفي أن تصعد الـسمة المتـضمنة في المركب الاستفهامي دون صعود المركب برمته، مادامت السمات المتضمنة الأخرى غـير معنـية بـالفحص، فلماذا يصعد المركب برمته؟ يبدو أن قواعد الصورة الصوتية، لا تبيح الاشتغال علـى سمـات معـزولة، أو أجزاء من سمات المفردة، ففصل سمة أو سمات عن مفردة يجعل الاشتقاق غير موفق في الصورة الصوتية.

لا تحـدث عملية نقل السمة إلا في التركيب الخفي، عندما يكون الموقع الهدف *Target* متضمنا لـسمة ضـعيفة لا تـوجب نقلا ظاهرا، حينئذ يصير نقل السمة عبارة عن إلحاق *Adjunction* إلى الموقع الهـدف، وليس استبدالا. وسنخصص الفقرة الموالية لتدقيق مسوغات الانتقال من نظرية العمل والربط إلى الـبرنامج الأدنـوي مـع تعمـيق الاسـتدلال في التحولات التي شهدها هذا البرنامج منذ انطلاقه إلى حدود سنة (*2006*).

الفصل العشرون

البرنامج الأدنوي: مسارات التحول وآليات الاشتغال

20 - 1 - من نظرية العمل والربط إلى البرنامج الأدنوي

20-1-1- تصميم النحو في نظرية العمل والربط: تذكير

يتشكل النظام النحوي العام لنظرية العمل والربط من أربعة مستويات تمثيلية:

- البنية العميقة.
- البنية السطحية.
- الصورة المنطقة.
- الصورة الصوتية[1].

تمثل البنية العميقة للوظائف النحوية المحورية. ففي هذا المستوى التمثيلي ينبغي ملء جميع المواقع المحورية. أما المواقع اللامحورية فتترك فارغة. وتشكل البنية العميقة نقطة انطلاق الاشتقاق، حيث تبنى المؤشرات المركبية التي تمثل خرج عمليات البناء المركبي والإدماج المعجمي، وتشكل البنية العميقة دخلا لعمليات التحويل وبما أن (بنية- ع) تمثل مكان اشتغال قواعد بناء المركبات والجمل، فهي تشكل الموقع الطبيعي لتجسيد ظاهرة التكرارية في اللغة *Recursivity*.

وتضمن (بنية- ع) أن الزوج صوت/ معنى متناغم ومتوافق *compatible*، فهي تمثل دخلا لكل مسارات التكوين التي تفضي إلى الصورة المنطقية أو الصورة الصوتية. وبالتالي فإن موضوعاتها تنبني على الموارد المعجمية نفسها.

أما البنية السطحية[2] فتشكل نقطة انشطار الاشتقاق، حيث ترسل نسخة من الاشتقاق التركيبي إلى الصورة الصوتية للتأويل الصوتي، وأخرى ترسل إلى الصورة المنطقية للتأويل الدلالي. وتنطبق على البنية السطحية مجموعة من قوالب النحو فهي تمثل:

- المكان الذي يسند فيه الإعراب.
- مجال انطباق بعض مبادئ نظرية الربط.

---

(1) معظم الوظائف المرتبطة بالبنية العميقة عن كتاب:

- N. Hornstein, , J. N. Grahman, *Understanding minimalism, An introduction to minimalist syntax, pp 18-19.*

(2) *Ibid, pp 19-22.*

- ميدان تعيين الأسوار الفارغة.
- مجال مناسب لانطباق بعض مظاهر مبدأ المقولات الفارغة.
- موضع اشتغال قيود النقل مثل قيد التحتية.
- المكان المناسب لوصف الاختلافات بين اللغات.

وبعبارة واحدة تمثل بنية- س ميدانا لانطباق مجموعة من القوالب والمصافي لتصفية الاشتقاقات غير المرغوب فيها.

وتشكل الصورة الصوتية والمنطقية مجالين وجاهيين *interface-level* في نظرية العمل والربط، يوفران كل المعلومات التي نحتاجها للتأويل الصوتي أو الدلالي.

وقد قدمت عدة اقتراحات بصدد العمليات النحوية التي تنطبق في المجال الصوتي والدلالي المنطقي؛ فمثلا مبدأ المقولات الفارغة يصفي الاشتقاقات التي تتضمن آثارا غير مسوغة *licensed* في الصورة المنطقية، وينطبق قالب الربط والمراقبة في (ص ق) (الصورة المنطقية) كما أن إجراء النقل المطبق أثناء الانتقال من (ب س) (البنية السطحية) إلى (ص ق) (الصورة المنطقية) هو الإجراء نفسه المطبق للانتقال من (بنية- ع) إلى (بنية- س). الفرق أن الأول ظاهر والثاني خفي. وبما أن (ص ق) و(ص ص) (الصورة الصوتية) غير مترابطتين بشكل مباشر فإن خرج النقل بعد (بنية- س) أي ما يتم في (ص ق) ليس له أي انعكاس أو أثر ملحوظ في (ص ص) مثل نقل المركب الاستفهامي في (ص ق) أو تعويض المبهم أو تصعيد المنعكس.

وتضمن مجموعة من المبادئ توافق الاشتقاق واستمرار المعلومات في جميع المستويات التمثيلية. فمبدأ الإسقاط يضمن المحافظة على المعلومات المحورية في مجالات الاشتقاق اللاحقة في (بنية-ع) و(بنية- س) و(ص ق)، ولذلك يعد اللجوء إلى الآثار ضرورة لا مناص منها للمحافظة على الخصائص المحورية والبنيوية المرمزة في (بنية- ع)، فإن كان الفعل، مثلا، ينتقي فضلة أو فضلتين في (بنية- ع) ينبغي أن يشار إلى ذلك في (بنية - س) و(ص ق).

ويشتمل المكون التحويلي على قاعدتين: (اربط وانقل)، فبموجب القاعدة الأولى تحمل المركبات الاسمية قرائن بشكل حر وبموجب القاعدة الثانية تنقل المكونات إلى أي مكان بشكل حر أيضا، لكن القاعدتين تولدان البنى اللاحنة بشكل مفرط، ودور القوالب الحد من القدرة التوليدية الفائقة للقاعدتين، فالقوالب بتفاعلها تهيئ المؤشر المركبي لاستقبال تأويل موفق في (ص ص) و (ص ق).

ويعتبر مفهوم العمل *Governement* المفهوم الموحد لقوالب النظرية، لأن القوالب تستثمر في شروط عملها علاقة العمل، فانطباقية قوالب النظرية: المقياس المحوري والقالب الإعرابي وربط الضمائر والمنعكسات والعجر الفاصلة والمقولات الفارغة محصورة في مجالات يحددها مفهوم العمل، فالإعراب يسند بموجب العمل وكذلك الأدوار المحورية، ويُفحص الربط في مجالات دنيا تحددها العوامل *Governors*، ويحدد مبدأ المقولات الفارغة والتحتية بدلالة الحواجز التي تعرف بدورها عبر وساطة مفهوم العمل.

20-1-2- البرنامج الأدنوي وتقليص مستويات التمثيل

تستلزم الضرورة التصورية في البرنامج الأدنوي تقليص مستويات التمثيل إلى حد أدنى، بحيث لا ينبغي أن يتضمن تصميم النحو سوى المستويات التي تتماس مع الوجاه النطقي-الإدراكي والوجاه التصوري-القصدي[1]، وبما أن (ص ص) و(ص ق) مؤهلتان لأداء هذه المهمة، تم حذف (بنية- ع) و(بنية- س) اللتين لا مسوغ لوجودهما سوى اعتبارات نظرية داخلية.

وتم نقل قيود ومصافي البنية العميقة والسطحية بصيغ مختلفة إلى الصورة الصوتية والمنطقية، وسنقدم فيما يلي توضيحا مفصلا لدوافع هذا الانتقال في البرنامج الأدنوي وإجراءات الاستغناء عن (بنية- س) و (بنية- ع).

20-1-2-1- إعادة صياغة (بنية- س)

ظاهريا يبدو كما لو أن الاستغناء عن (ب س) سيشكل خسارة نظرية، طالما أن مجموعة من المعطيات التجريبية التي توجد في هذا المستوى التمثيلي سيستعصي وصفها أو تفسيرها في غياب مستوى يتضمن مجموعة المبادئ والمصافي التي تصف البنيات اللغوية وتفسرها،كما تفسر آليات اشتغال الحوسبة في اللغة الطبيعية، فالمبادئ والقيود التي تشتغل في هذا المستوى يمتد تخصيصها إلى الملكة اللغوية، فهي مبادئ للملكة اللغوية أيضا.

يبدو إذن أن الحجة التجريبية تشكل مسوغا قويا للاحتفاظ بالبنية السطحية وإن كانت الحجة التصورية تستبعدها. ما هي المعطيات التي تمت إعادة تأويلها وصياغتها في البرنامج الأدنوي؟

---

(1) *Ibid, p 23.*

20-1-2-2- اعتبارات مرتبطة بالإعراب[1]

لماذا كان إسناد الإعراب في (بنية- س) ضروريا؟

الإعراب، حسب الإجابة التي تقترحها نظرية العمل والربط، ذو ورود في البنية المنطقية أو الصوتية وليس له ورود في البينة العميقة، وإن كانت بعض حالات الإعراب الدلالي تبيح إسناده في (بنية-ع). ففي البناء للمجهول وبنى الإصعاد *Raising* ينتقل المركب الإسمي إلى موقع يسوغ فيه إعرابه. فهل يعني ذلك أن الإعراب ينبغي أن يسند بالضرورة في (ب س)؟ لماذا لا يسند في (ص ص) أو (ص ق)؟

نعلم أن ما يحدث في الصورة المنطقية ليس له أي انعكاس على الصورة الصوتية، والإعراب قد يكون له انعكاس صوتي، لاحظ الفرق بين صورة الضمائر في الإنجليزية: *he, she him, her* فصورة الضمير مرتبطة بسمته الإعرابية وكذلك في اللغات اللاتينية والسامية مثل العربية حيث يميز بين الضمائر المنفصلة غير المعمول فيها، والضمائر المتصلة المعمول فيها.

لماذا يتم إسناد الإعراب في الصورة الصوتية؟

في الصيغ المتأخرة لبرنامج العمل والربط تم الربط بين الإعراب والوسم المحوري بموجب قيد اصطلح عليه "قيد المنظورية" *Visibility condition*

قيد المنظورية:

يكون الدور الدلالي للمركبات الاسمية منظورا في الصورة المنطقية إذا وفقط إذا كان م س موسوما إعرابيا.

الحجة التجريبية على قيد المنظورية[2] نستقيها من مثال البنى الموصولة المتضمنة للعوامل الفارغة.

1. I met the man[op_i that Mary believed t_i to be genius]
2. I met the man[op_i that it was believed t_i to be genius]*

3. التقيت الرجل الذي ظنت هند أنه عبقري

العوامل الفارغة عبارة عن مركبات اسمية، ففي المثال 1 و 2، تحيل على (*the man*). يقتضي قيد المنظورية أن يسند إليها إعراب، بالرغم من عدم امتلاكها لمحتوى صوتي، ولا يطرح مشكل في الجملة (1)، خلافا للجملة (2) حيث لم تحصل على إعراب، لأن المبنى للمجهول لا يسند الإعراب للفضلات، وبالتالي فالبنية لاحنة. فالدور المحوري للسلسلة المكونة من العامل وأثره يكون منظورا في

---

(1) *Ibid, p 24.*

(2) *Ibid, pp 24-30.*

(ص ق). فلو افترضنا أن الإعراب يسند في الصورة الصوتية، حينئذ لن تتمكن الأدوار المحورية للمركبات الاسمية أن تلبي شرط المنظورية في الصورة المنطقية، لأن المستويين التمثيليين غير مترابطين كما أسلفنا، النتيجة إذن أن الإعراب لا ينبغي أن يسند في الصورة الصوتية.

إذا تمعنا جيدا في نظرية العمل والربط سنجد أن مطلب الإعراب، لا يلبى إلا بعد (بنية- ع)؛ أي في النقطة التي تغذي الاشتقاق نحو الصورة الصوتية أو المنطقية، ويبدو أن (بنية- س) تمثل المجال الأنسب لإشباع مطلب النظرية الإعرابية.

بالرغم من وجاهة الاستدلال المقدم أعلاه، إلا أن الصورة خادعة، لأن نظرية الربط تقيم استدلالها على مفهوم الإسناد الإعرابي فالمركب يظهر في البداية دون إعراب ويسند إليه في مرحلة لاحقة من الاشتقاق. لكن إذا ما استبدلنا الإسناد بالفحص، واعتبرنا أن المركبات الاسمية تدخل الاشتقاق حاملة لسماتها الإعرابية وأنها لا تنتقل لتحصل عليه في مواقع مخصصة للإسناد الإعرابي، وإنما لفحص إعرابها، وبالتالي لن يكون أي مبرر لربط الإعراب بالبنية السطحية. ويمكن أن نتبنى طرحا يغنينا عن افتراض (بنية- س) من خلال الإقرار بضرورة فحص المركبات الاسمية لإعرابها في مرحلة قبل الوصول إلى البنية المنطقية.

20-1-2-3- اعتبارات مرتبطة بنظرية الربط[1]

لنتأمل الجمل التالية وبنيتها العميقة والسطحية على التوالي:

4. He$_i$ greated Mary after John$_i$ walked in.
5.After John$_i$ walked in$_i$, he$_i$ greeted Mary

6) – حيى ضم$_i$ هندا بعدما مر زيد$_i$ بالمكتبة

7)- بعدما مر زيد$_i$، بالمكتبة حي ضم$_i$ هندا

*A. DS * [he$_i$ [greated Mary [after John$_i$ walked in]]].*
B.SS /LF[[after John$_i$ walked in]$_k$ [he$_i$ greeted Mary t$_k$]]]

ينص المبدأ (ج) من نظرية الربط على أن العبارات المحيلة حرة، وألا تربط بأي مكون يتحكم فيها مكونيا، والملاحظ أنه عندما تصعد الجملة الملحقة لا يتحكم الضمير في العبارة (*John*)، فلو كان المبدأ ينطبق في (ب ع) لكانت الجملة لاحنة كما يبدو في (a)، وبذلك يمكن القول إن مبادئ نظرية الربط تنطبق في (بنية- س) أو (ص ق) تحديدا.

---

[1] *Ibid, p 30.*

20-1-2-4- حجة الاستفهام المتعدد

تشكل تراكيب الاستفهام المتعدد حجة لصالح انطباق مبادئ الربط في (ص ق)[1] ففي الجملتين التاليتين:

8 - من أكل ماذا؟

9 - *who ate what ?*

يبقى المركب الاستفهامي (*What*) و(ماذا) في البينة السطحية أسفل البنية، لكن في الصورة المنطقية لأسباب تأويلية يصعد إلى المصدري الأعلى. لنحصل على بنية يشكل فيها "من و ماذا" زوجا استفهاميا:

[من $_i$ + ماذا $_k$ [ث $_i$ أكل ث $_k$]

إذا افترضنا أن مبادئ الربط تنطبق بشكل موحد في (ص ق) لن تعود هناك حاجة لافتراض (بنية- س).

20-1-2-5- حجة توسيط الاختلاف بين اللغات[2]

في نظرية العمل والربط ينتج الاختلاف بين اللغات في قيمة الوسائط من حيث الإيجاب والسلب، وقد استطاعت النظرية أن تنتج مجموعة من الوسائط لرصد تنوع اللغات الطبيعية في مستوى التراكيب والبنى، ومن بين الوسائط التي تتضمنها النظرية وسيط مستوى النقل. فمثلا هناك لغات لا تصعد فيها المركبات الاستفهامية في الصورة السطحية؛ وإنما في الصورة المنطقية، ولغات لا يصعد الفعل فيها إلى الزمن في (ص س) مثل الإنجليزية خلافا للفرنسية والعربية لكن توسيط مجالات النقل لا يعد حجة لصالح الاحتفاظ بالبنية السطحية، يمكن إعادة تأويل المعطيات بصيغة مغايرة بالاعتماد على منظومة مفاهيمية جديدة من قبيل قوة السمات الصرفية وبذلك لن تعود ثمة حاجة إلى افتراض البنية السطحية. فالسمات القوية غير مقبولة في الصورة الصوتية و ينبغي التخلص منها قبل أن ينشطر النحو إلى الوجاهين، أما السمة الضعيفة فلا تعد منظورة وبالتالي يؤجل فحصها إلى (ص ق).

وفيما يخص مطلب الإسقاط الموسع الذي ينص على أن كل الجمل يجب أن تتضمن فواعل في بنية –ع يمكن إعادة صياغته على المنوال التالي: تحتوي الصرفة سمة حدية (اسمية) قوية، ولذلك ينبغي أن يظهر عنصر في التركيب يتضمن هذه السمة يحتل موقع مخصص الصرفة قبل أن تنشطر الحوسبة في اتجاه الصورة الصوتية.

---

(1) *Ibid, pp 32-33.*

(2) *Ibid, p p 35-43.*

لا يبدو أن هناك مبررا واضحا في نظرية العمل والربط لانتقال المركبات في البنية السطحية في لغات معينة، وفي الصورة المنطقية في لغات أخرى، ولذلك يفضل الاقتراح الأدنوي لقوته التفسيرية فالنقل مؤسس على قوة السمات بدلا من توقيت *Timing* النقل بالنظر إلى مستوى مبكر (البنية السطحية) أو متأخر (الصورة المنطقية). يكون النقل إما قبل التهجية أو بعد التهجية، والتهجية*spell-out* إجراء محكوم بشروط عامة للنسق الحوسبي ولا تخضع لقيود التصفية التي يمكن أن تجعل منها مستوى تمثيليا لسانيا قائما بذاته كما هو شأن البنية السطحية. فإذا لم تنطبق عملية التهجية لن نحصل على اشتقاق للزوج صوت/ معنى، قاعدة التهجية يجب أن تنطبق إذن مرة واحدة- خلافا للتصور الذي سيدافع عنه تشومسكي (*2000*) وأريكريكا (*1999*) لاحقا، حيث ستصير عمليات التهجية متعددة- وانطباقها مرة واحدة سيكون كافيا للحصول على اشتقاق موفق، مادامت الاعتبارات الاقتصادية الناظمة لاشتغال النسق الحوسبي ستحصر انطباقات أخرى لإجراء التهجية.

20-1-3 الاستغناء عن البنية العميقة وإعادة الصياغة

يتم إشباع الخصائص المعجمية للمفردات والتنظيم الهرمي للموضوعات التركيبية وفق خطاطة موحدة (س خط) في البنية العميقة التي تلعب أدوارا متعددة[1] نحصرها فيما يلي:

- تمثيل بنية- ع لظاهرة التكرارية.
- طول الجملة وظيفة ل بنية- ع والنقل لا يوسع الجمل.
- بنية- ع مستوى ترميز وسيط الاتجاه، إما أن تسبق الرؤوس الفضلات أو تسبق الفضلة الرأس. ففي اللغة العربية تسبق الرؤوس فضلاتها خلافا للغات أخرى تثبت وسيط اتجاه الرأس بشكل معكوس، يشتغل هذا الوسيط في (ب ع) انسجاما مع نظرية (س خط).

في البرنامج الأدنوي؛ أصبحت إجراءات الضم تقوم بوظائف كان للبنية العميقة دور رئيس فيها؛ فعمليات الضم تنظم الوحدات المعجمية لتستجيب لمتطلبات نظام (س خط).

في نظرية العمل والربط تسند الأدوار المحورية في (بنية-ع)، لأنه المجال الوحيد لتمثيل الخصائص الانتقائية والتفريعية للوحدات المعجمية مما يبرر وجود مستوى من قبيل (بنية-ع)، لكن إذا تصورنا أن مفهوم الأدوار الدلالية وارد في (ص ق)، لأنه مفهوم مرتبط بالتأويل الدلالي، فلن تعود هناك أي حاجة إلى الاحتفاظ بـ (بنية- ع) فعمليات الضم تتكفل بإسناد الأدوار المحورية ولن تسند عبر النقل، يمكن التعبير عن هذه الصياغة الجديدة كالتالي:

---

(1) *Ibid, p 44.*

+ مبدأ إسناد الأدوار المحورية: لا تسند الأدوار الدلالية إلا بواسطة عملية الضم.

و مـن مزايا هذه الصياغة[1] عدم الإشارة إلى أي مستوى تمثيلي من قبيل (ب ع) أو ما شاكل ذلك. فإشباع الأدوار المحورية يحصل في البداية أثناء تكوين البنية المركبية بواسطة الضم.

تـضمن البنـية العمـيقة أن مـسار الاشتقاق نحو (ب ص) و(ب ق) مؤسس على نفس الموارد المعجمـية، وقـد أعـادت النظـرية الأدنوية صياغة هذا المعطى دون افتراض (بنية-ع) من خلال مفهوم "الـتعداد" الـذي يوفر للنسق الحاسوبي الموارد المعجمية اللازمة لبناء الاشتقاقات،كما أن مبادئ الاقتصاد الاشـتقاقي لا تقـارن إلا الاشـتقاقات الـتي تتقاسم نفس الموارد المعجمية، وهناك شروط تضبط عملية الانتقال من التعداد نحو الصورة المنطقية أهمها شرط الاندماج وشرط الوحدة.

- **شرط الاندماج**: *inclusiveness condition*

يجـب أن تكـون الـصورة المنطقـية مبنـية فقط انطلاقا من سمات الوحدة المعجمية التي يتضمنها التعداد.

- **شرط الوحدة/ التجانس**: *uniformity condition*

يجب أن تكون العمليات المتاحة في المكون الخفي مماثلة للعمليات المتاحة في التركيب الظاهر.

20 -2 - البرنامج الأدنوي وتقليص بعض المفاهيم الأولية

20-2-1- الاستغناء عن مفهوم العمل

يحـتل مفهـوم العمـل دورا مركـزيا في نظرية العمل والربط، حيث يضبط اشتغال مجموعة من القوالب[2]؛ من بينها القالب المحوري. فالأدوار المحورية لا تسند إلا بموجب العمل:

- تسند "أ" دورا محوريا لـ "ب" إذا كانت "أ" تعمل في "ب".
- العمل: "أ" تعمل في "ب" إذا كانت:

"أ" تتحكم مكونيا "ب"

"ب" تتحكم مكونيا في "أ"

- التحكم المكوني:

تتحكم "أ" مكونيا في "ب" إذا كانت:

"أ" لا تهيمن على "ب"

---

(1) *Ibid, p 50.*

(2) *Ibid, p 71.*

"ب" لا تهيمن على "أ"

العجرة المفرعة المهيمنة على "أ" تهمين أيضا على "ب"

"أ" لا تساوي "ب"

في جملة:

10 - أكل زيد خبزا

يعمل الفعل في المفعول ولذلك يسمه محوريا، ويتحكم الفعل مكونيا في المفعول، وبالتالي فشروط العمل متحققة. لكن ماذا عن الفاعل؟ إذا افترضنا أن المركب الفعلي برمته هو الذي يسند دورا محوريا للفاعل، فتوليد الفاعل في مخصص الصرفة يجعل الفاعل خارج مجال التحكم المكوني للمركب الفعلي، وبالتالي تنتفي إمكانية إسناد الدور المحوري. لذلك تم تبني فرضية كورودا (*1986*) بخصوص توليد الفاعل في مخصص المركب الفعلي حتى يكون في مجال التحكم المكوني، وتعرف هذه الفرضية بفرضية الفاعل الداخلي[1] *Subject internal Hypothesis*.

ومن بين الحجج التي قدمت لصالح توليد الفاعل في مخصص المركب الفعلي نسوق حجتين:

- حجة الأسوار العائمة[2]: *Floating quantifiers*

- حجة الأفعال المتعدية إلى مفعولين:

لنلاحظ توزيع الفاعل والسور "كل" في الأمثلة الموالية:

11) حضر كل الرجال الحفلة

12) كل الرجال حضروا الحفلة

13) الرجال حضروا كلهم الحفلة.

يشكل السور "كل" وفضلته "الرجال" مكونا واحدا، أي مركبا سوريا.، لو افترضنا أن السور يشكل رأس هذا المركب، سنلاحظ بأنه في المثال (11) يصعد الفعل إلى الزمن أما الفاعل فيبقى في مخصص المركب الفعلي، وفي المثال (12) يصعد الفاعل إلى مخصص التطابق. أما في المثال(13) ففصل المكون المسور "الرجال" عن السور، يبين أن "الرجال" كانت تشكل قبل عملية النقل مكونا واحدا مع السور، وأن هناك صعودا أولا إلى مخصص المركب السوري ليحصل تطابق في جميع السمات مع المكون المنقول، فالبنية (13) تبين بالملموس أن الفاعل يولد في مخصص المركب الفعلي، و إلا كيف نفسر العلاقة الرتبية التي تظهر في السطح بين "الرجال" و"السور الكلي".

---

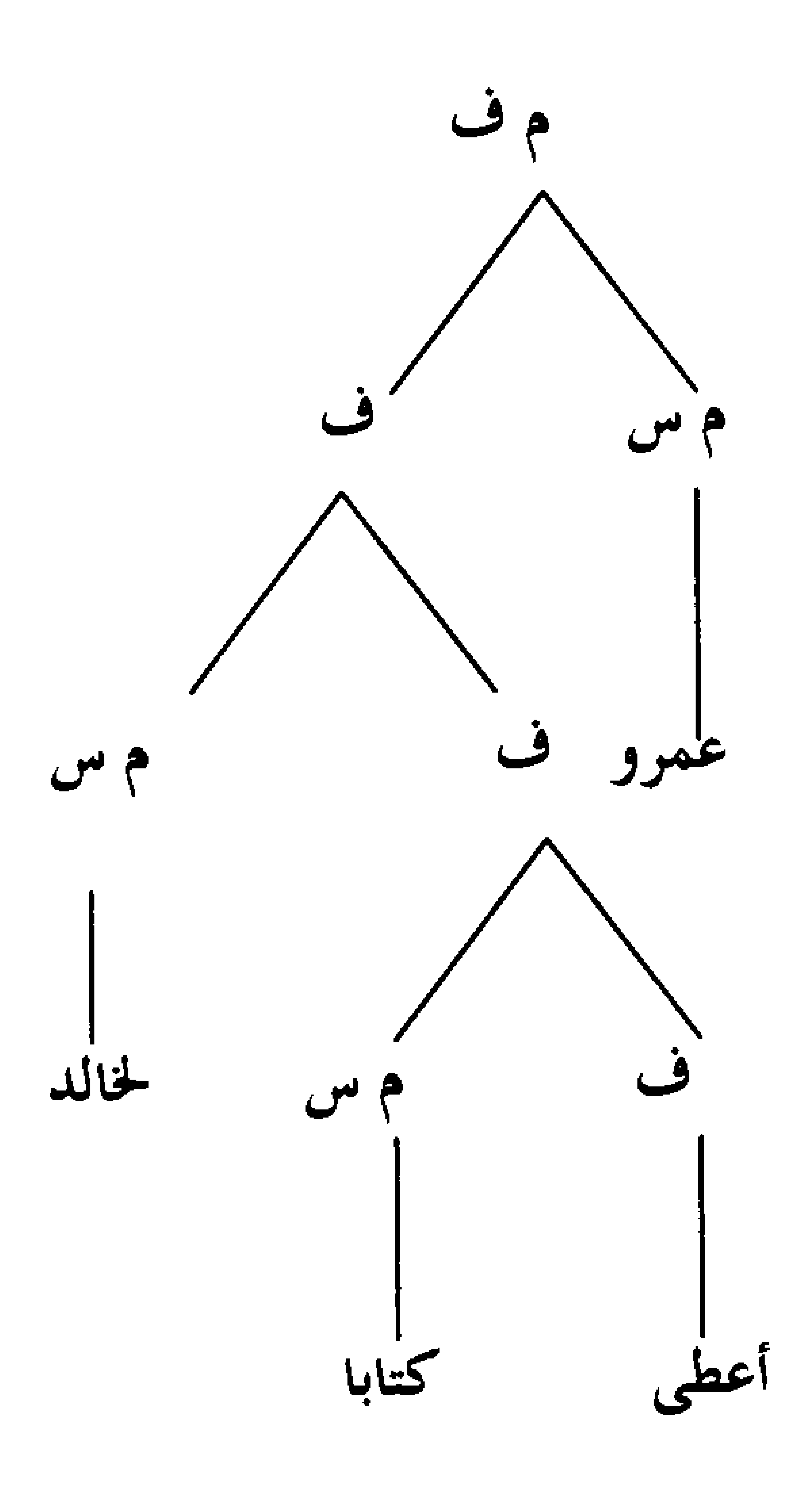
(1) *Ibid, pp 75-80.*

(2) *Ibid, p 81.*

- **حجة الأفعال المتعدية إلا مفعولين:**

تطرح الأفعال المتعدية إلى مفعولين إشكالا تمثيليا في نظرية العمل والربط[1]، لنأخذ بنية "أعطى" كمثال:

14- أعطى عمرو كتابا لخالد



في هـذا التمثـيل الـشجري يتم التمييز بين الموضوع الخارجي (الفاعل) الذي يولد في مخصص المركب الفعلي والموضوع الداخلي، وهناك ترتيب في إسناد الأدوار المحورية، حيث يسند دور المحور إلى (الكـتاب) أولا، قبل إسناد دور الهدف إلى (خالد) ثم بعد ذلك دور المنفذ إلى عمرو. وقد تم التعبير عن هـذا الانـتظام في الـبرنامج الأدنـوي بترتـيب الـضم؛ الـذي ينتج عنه انتظام وترتيب في إسناد الأدوار المحورية.

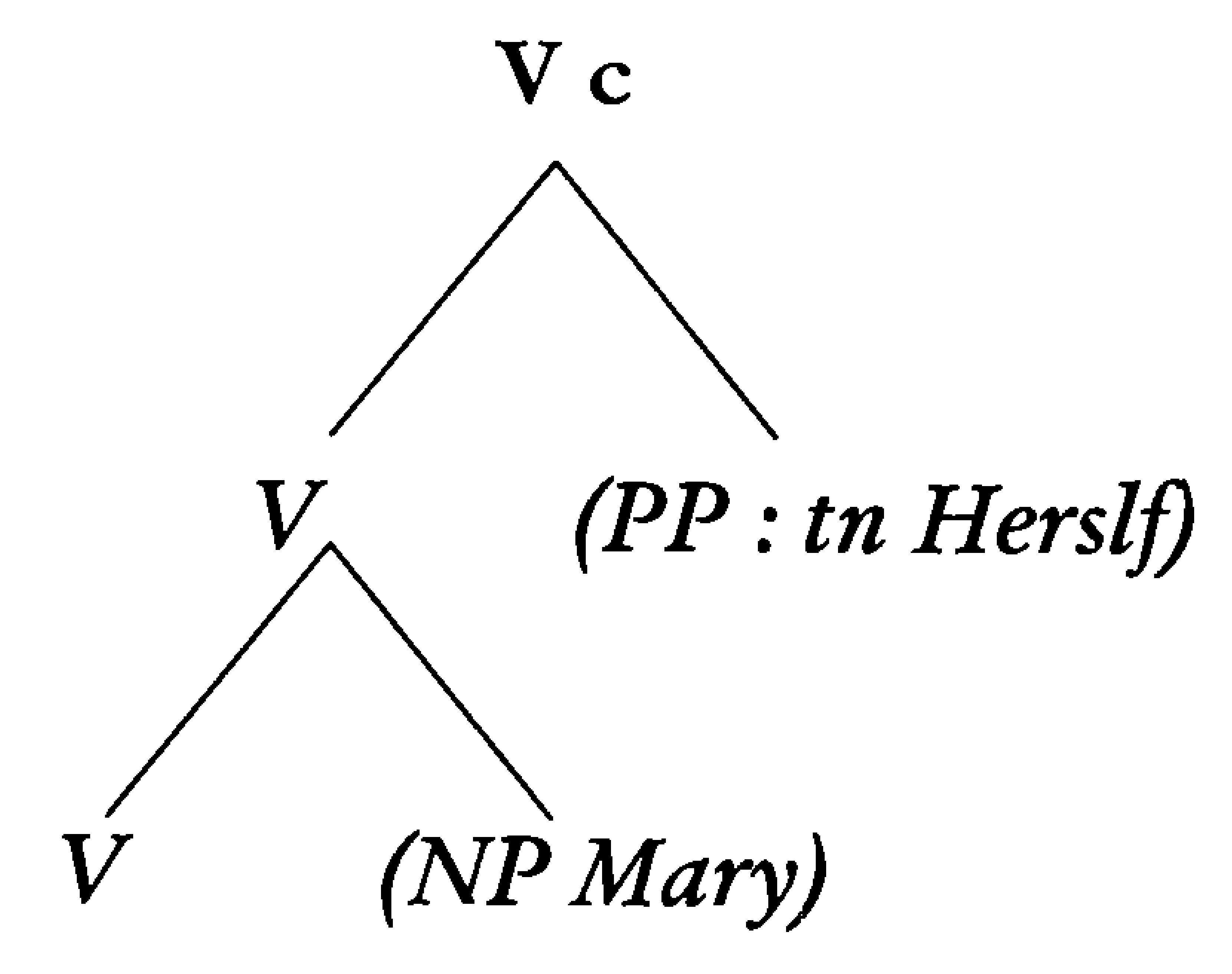
غير أن التمثيل أعلاه يطرح مشكل ربط العائد المنعكس كما يتجلى في المثال التالي:

15.*I presented Mary to herself*

16. أهدى زيد كتابا لنفسه

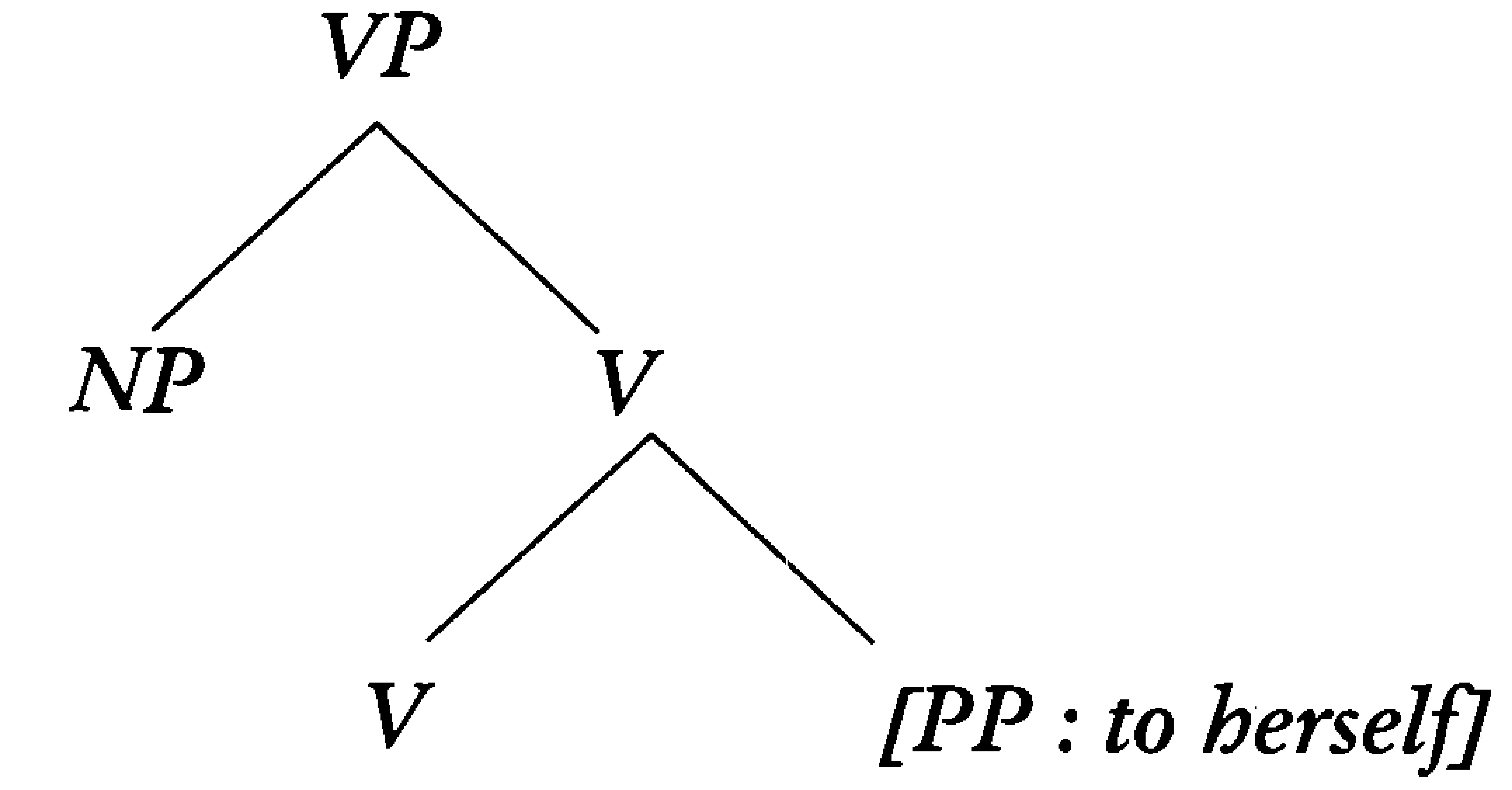
---

(1) *Ibid, pp 85-95.*

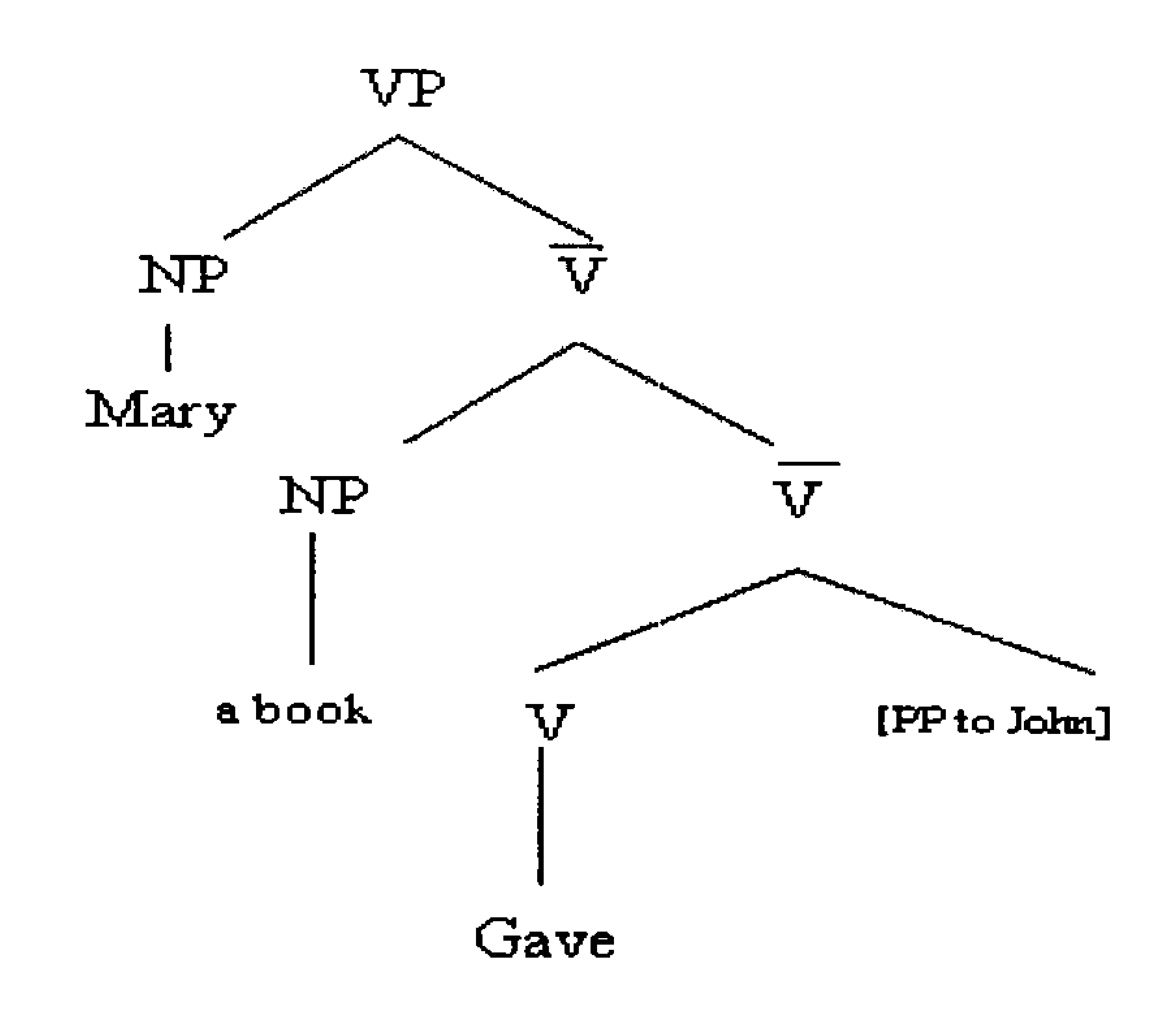


فالتـشجيرة لا توفـر إمكانـية كـي يتحكم السابق "Mary" في المنعكس، وبالتالي يخرق المبدأ "أ" في نظرية الربط. (كل عائد مربوط في مقولته العاملة)

لنفترض أن التمثيل الشجري للجملة (15) هو التالي:



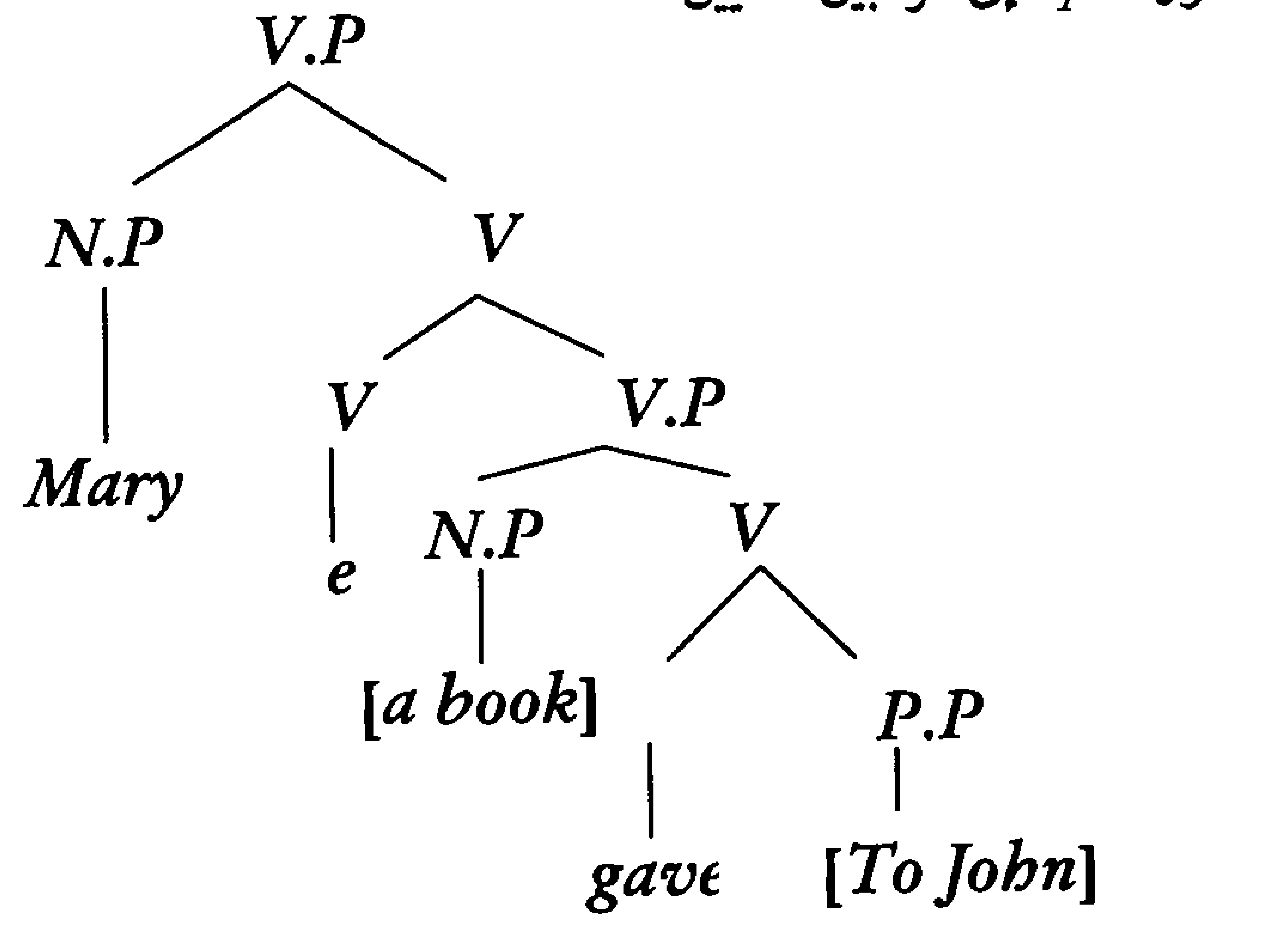
تستجيب التشجيرة لشروط التحكم المكوني، فبإدراج الفاعل نحصل على التشجيرة التالية:



مشكلة التشجير المقترح أن الفعل لا يصعد إلى الزمن في الإنجليزية في التركيب الظاهر وبالتالي سنحصل على بنية لاحنة:

17.* *Mary a book gave to John*

لحل الإشكال اقترح لارسون *Larsen* (*1988*) حلا سيتبناه تشومسكي في البرنامج الأدنوي (1995) مفاده أن المركب الفعلي مشطور *Sptit* إلى مركبين فعليين:



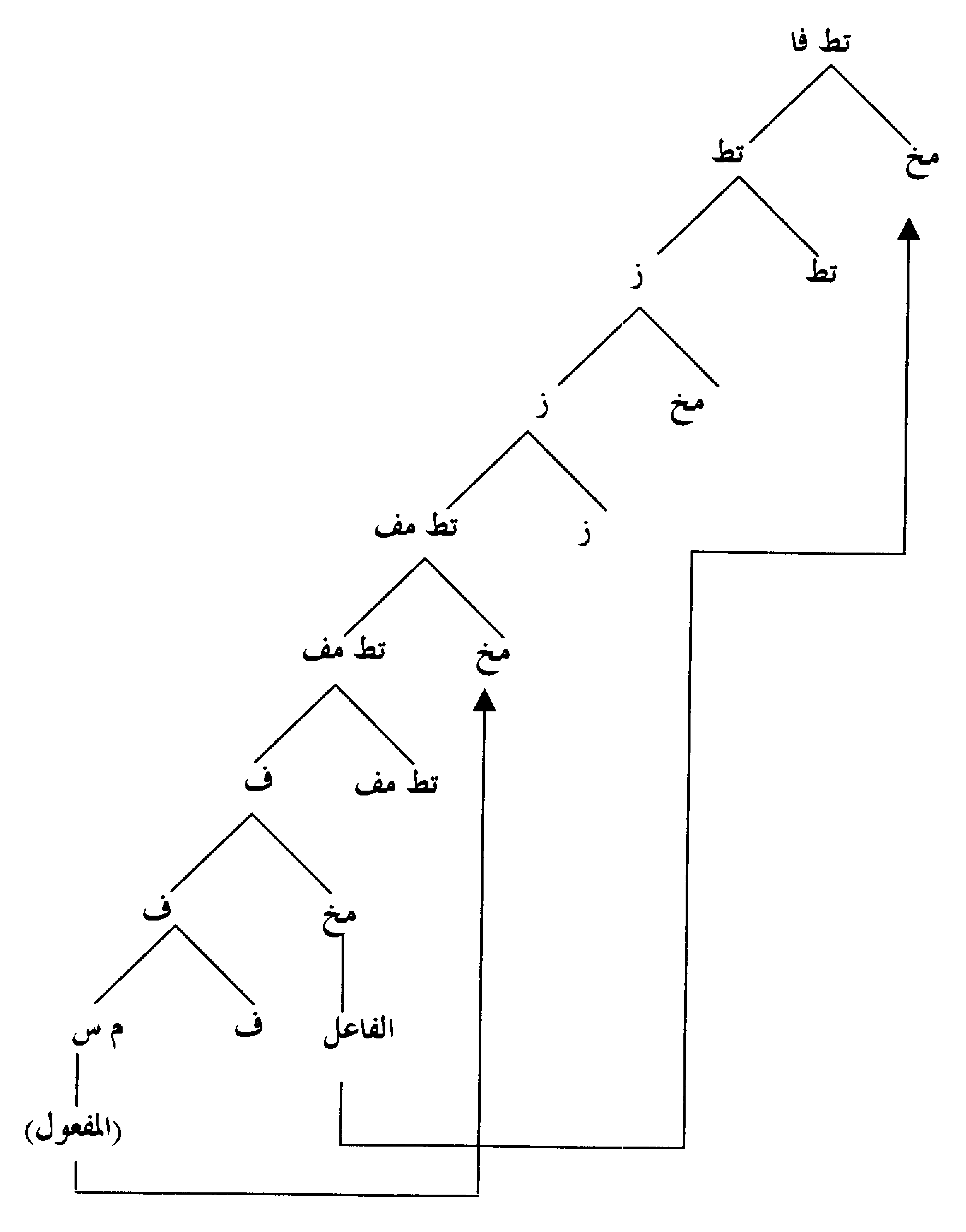
استنادا إلى عمل هال وكايزر (*Hall and Keyzer* *1993*) اقترح تشومسكي أن البنية الفعلية العليا عبارة عن فعل خفيف فارغ، يظهر الفاعل في مخصص المركب الفعلي الخفيف. وفي تصور تشومسكي يتضمن الفعل الخفيف سمة فعلية قوية تجتذب الفعل المعجمي إليه، ويلعب الفعل الخفيف أدوارا فيضم إلى مخصصه الفاعل الذي يتلقى دوره المحوري هناك، ويتكفل أيضا بفحص سمة المفعول الإعرابية (النصب) بعد صعود الفعل المعجمي إليه، وصعود المفعول إلى مخصصه الخارجي *outer Spec* في إطار بنية متعددة المخصصات[1].

ولم تعد هناك حاجة تدعو إلى مفهوم العمل لتفسير إسناد الأدوار المحورية، لأن الإسناد يتم باستعمال مفاهيم شجرية مثل علائق مخصص / رأس، رأس/ فضلة وبآلية الضم. ومثلما يستند الوسم المحوري إلى مفهوم العمل، يستند إسناد الإعراب إلى المفهوم نفسه، فهل يعتبر مفهوم العمل ضروريا لتفسير علائق الإسناد الإعرابي؟ في اتجاه صياغة حل لهذا الإشكال قدم تشومسكي مقترحا بموجبه أصبح الإسناد الإعرابي يحظى بمعالجة موحدة، حيث يفحص الإعراب بشكل موحد في تشجيرة مخصص/ رأس.

---

(1) *Ibid, pp 96-99.*

وفي الصياغة الأولية للبرنامج الأدنوي (*1992*)، يتم فحص الإعراب بشكل موحد في مخصص التطابق، فالفاعل يفحص إعرابه في مخصص تطابق الفاعل، والمفعول يفحصه في مخصص تطابق المفعول:



في إطار نظرية الربط والعمل كان الإعراب يسند في سياق تشجيرتين مختلفتين: تشجيرة مخصص/ رأس، ورأس/ فضلة. ولقد مثلت نظرية الفحص الإعرابي في مجال المخصصات مخرجا للتخلص من مفهوم العمل كشرط من شروط إسناد الإعراب، غير أن بعض القضايا بقيت عالقة. وقد حاول تشومسكي تقديم حلول لها لتحصين التصور الجديد وحمايته من سلطة الأمثلة المضادة، ومن بين

هذه القضايا ظاهرة الوسم الإعرابي الاستثنائي *Exeptional case marking*[1] وظاهرة ضم الكبير *Big pro* وهما ظاهرتان تستلزمان مفهوم العمل.

فيما يخص الظاهرة الأولى، ننظر في الجملة التالية:

18) ظننت زيدا يلعب في الغرفة

ينتقي الفعل "ظن" فضلة جملية، يشغل فاعلها (زيد) موقع مفعول الفعل الرئيس، وإن كانت الفضلة الجملية بأتمها تشكل مفعولا للفعل الرئيس. في نظرية العمل والربط يصعد الفاعل إلى مخصص الصرفة، وبما أن الفعل الدامج (ظن) ينتقي المركب الصرفي فضلة له، ويعمل فيها بعد وسمها إعرابيا، فهي لا تمثل حاجزا البتة، فإعراب النصب يتسرب إلى مخصص الصرفة.

بالنسبة إلى التحليل الأدنوي لا تستدعي هذه الظاهرة اللجوء إلى مفهوم العمل لتفسيرها، فالمفعول سيصعد إلى مخصص تطابق مفعول الفعل "ظن" لفحص سمته الإعرابية وبالتالي لن نحتاج إلى مفهوم العمل لوصف إسناد الفعل المعجمي النصب إلى مخصص الصرفة.

أما ظاهرة "ضم الكبير" التي تضبطها نظرية المقولات الفارغة في نظرية العمل والربط، فهي تتأسس على مسلمة مفادها: **ضم الكبير لا يجب أن يعمل فيه.**

في إطار نظرية العمل والربط يتم التمييز بين الصرفة المتصرفة التي تتضمن زمنامخصصا، والصرفةغيرالمتصرفة التي تحتوي زمنا غير مخصص (*Infinitive*)، تعمل الأولى في مخصصها، ولا تعمل الثانية في المخصص، لذلك يجوز ظهور "ضم الكبير" في مخصص الثانية (الصرفة غير المتصرفة)؛ و يمتنع ظهوره في مخصص الأولى.

ولما كانت اللغة العربية لا تعرف ظاهرة *infinitive* أي الأفعال غير المتصرفة، سنمثل لضم الكبير بالجملة التالية التي يسد فيها المصدر جزئيا مسد(*infinitive*) في اللغات الأخرى:

19)- حاول زيد$_i$ [ضم$_i$ كتابة المقالة]

فضم يظهر في مخصص البنية المصدرية وهو موقع غير معمول فيه، ويقرن بزيد ليتلقى تأويلا دلاليا مناسبا، حتى يتم تعيين *identification* سماته الإحالية.

ونمثل للظاهرة بالنسبة إلى الإنجليزية بالمثال الموالي:

20.It is rare[pro $_i$ to be elected t_i in these cirmstances]

تشكل ظاهرة ضم الكبير استثناء واضحا لشرط المنظورية الذي يقتضي أن تكون السلسلة الموضوعة *A.chaims* موسومة إعرابيا بغض النظر عن المحتوى الصوتي لمكوناتها (مملوء، أو فارغ)

---

(1) *Ibid, pp 115-117.*

وبالنسبة إلى العمل الذي قدمه لاسنيك (*1993*) وتبناه بعد ذلك تشومسكي[1]، يعتبر "ضم" معمولا فيه، لكنه مخصص معجميا بسمة إعرابية فارغة *Null case*، يفحصها في مخصص الصرفة غير المتصرفة، ولا يمكنه أن يخصصها في صرفة متصرفة، نظرا إلى عدم توافق السمات الإعرابية *Case-Mismatching* بين الصرفتين المتصرفة وغير المتصرفة، فالإعراب الذي تفحصه الصرفة المتصرفة إعراب مخصص (+رفع) وغير فارغ، وبالتالي فضم الكبير لم يعد يشكل استثناء لشرط المنظورية كما أن المثال (20) أعلاه من الإنجليزية يمثل خرقا لمسلمة ضم الكبير التي تستوجب ظهور ضم في مواقع غير معمولة، ففي المثال يولد ضم في موقع فضلة الفعل المبني للمجهول، وهو موقع معمول فيه قبل أن ينتقل إلى مخصص الصرفة غير المتصرفة لفحص سمته الإعرابية الفارغة، ولتحقيق مطلب مبدأ الإسقاط الموسع الذي يستوجب ملء موقع مخصص الصرفة استجابة لمبدأ أن لكل الجمل فواعل.

وهكذا تمكن تشومسكي من إعادة تأويل كل البنى التي تستلزم توظيف مفهوم العمل لوصفها أو لتفسيرها، في أفق التخلص من المفهوم وعدم توظيفه كآلية من آليات اشتغال النسق الحاسوبي.

20 -3 - البرنامج الأدنوي وإعادة صياغة بعض المبادئ والقيود

20-3-1- تأويل أدنوي للأدنوية المنسبة

يغطي مفهوم الأدنوية المنسبة *Relativized Minimality* طائفة من أنواع النقول التي رصدتها نظرية العمل والربط مثل: قيد نقل الرؤوس ونظرية الموانع أو العجر الفاصلة على نقل الموضوعات أو غير الموضوعات كما تعد بعض المبادئ مثل مبدأ النقل القصير وشرط الربط الأدنى *Minimal link condition* أثرا من آثار الأدنوية المنسبة التي تنص على ما يلي:

- أ- مواقع الموضوعات موانع تحصر نقل الموضوعات.
- ب- المواقع غير الموضوعة تحصر نقل العناصر غير الموضوعة.
- ج- الرؤوس موانع لنقل الرؤوس.

فبموجب (ج) يمنع نقل رأس متخطيا رؤوسا مملوءة يمكن أن تشكل مواقع ممكنة لحلول العنصر المتنقل كما يظهر من خلال المثال (22) و مقابله النحوي (21):

21)- أسوف لن يسافر؟

22)* أيسافر$_i$ سوف لن ث$_i$

(1) *Ibid, pp 121-124.*

في البنية (22) يتخطى الفعل في صعوده رأسين وظيفيين:

- الموجه (سوف)،

- والنفي (لن)

وتمثل المعطيات التالية[1] لخاصية نقل الموضوعات وغير الموضوعات:

23a) *it$_i$ seems* [t$_i$*to be likely* [*that John will win*]]

23b) *John$_i$ seems* [t$_i$ *to be likely* [t$_i$ *to win*]]

23c) **John$_i$ seems* [that *it is likely* [t$_i$ *to win*]]]

24a)[*who* $_k$ [*t* $_k$ *wondered* [how $_i$ *you fixed the car t$_i$*]]]

24b)[*how* $_i$ did *you say* [*t$_i$ john fixed the car t$_i$*]]]

24c) * [*how* $_i$ do you *wonder* [who $_k$[*t*$_k$[*fixed the car t$_i$*]]]

نلاحظ أنه في البنيات المشتملة على مواقع موضوعة ينتقل الموضوع (*Johm*) إلى مخصص الصرفة غير المتصرفة، وهو موقع غير مملوء بموضوع ولذلك يمكنه الصعود بعد ذلك إلى مخصص الصرفة العليا، أما في البنية (*23C*) فوجود موقع موضوع مملوء (*it*) يمنع صعود (*John*) إلى الصرفة العليا، وينسحب هذا التحليل على البنيات غير الموضوعة، فالمركب الاستفهامي (*how*) يصعد في شكل سلكي؛ لأن النقل لا يمكن أن يحدث دفعة واحدة، وإنما بشكل محلي، حيث يستعمل مخصص فارغ في الجملة المدمجة قبل انتقاله إلى المصدري الأعلى، وفي البنية (*24C*) لا يمكن للمركب الاستفهامي أن يصعد متخطيا (*who*) الذي يشكل موقعا غير موضوع والذي يشتغل كحاجز، كما يظهر ذلك من خلال الجملة التالية:

25) أين$_i$ عرف زيد كيف$_k$ يضع أسطوانته ث$_k$ ث $_i$

أصل البنية:

26) $_{مص}$[عرف زيد [$_{مص}$ يضع أسطوانته كيف أين]]

نلاحظ أن هناك موقعين للمصدري، مصدري مدمج مخصص بسمة قوية [+ استفهامي] ومصدري أعلى مخصص بسمة مماثلة، حين يصعد المركب الاستفهامي [كيف] لفحص سمة المصدري المدمج، يشكل حاجزا بالنسبة إلى المركب الاستفهامي [أين]. ويظهر تأثير المواقع غير الموضوعة وصدها لعمليات النقل الإستفهامي في الجملة التالية:

27) ماذا$_k$ حسبت من$_i$ ث$_i$ يتقن ث$_k$ ؟

أصل البنية:

---

(1) *Ibid, p 139.*

28) مص [حسبت [مص يتقن من ماذا]]

بالنسبة إلى البرنامج الأدنوي ينبغي إعادة تأويل المعطيات والخصائص التي يرصدها مبدأ الأدنوية المنسبة بصيغة جديدة، ما يشكل حاجزا ليس المركبات واختلاف وضعها بين المركبات الموضوعة *A position* وغير الموضوعة *A- position*. ما يعتبر حاجزا هو السمات، فالأدنوية لا تأخذ بعين الاعتبار المواقع وإنما السمات[1]. فالمواقع حواجز إذا حملت سمة مماثلة للسمة التي يصعد عنصر أو مكون لفحصها، فالأدنوية أثر *Effect* لنقل السمات.

لماذا الأخذ بهذا التصور في صيغته الأدنوية؟ لأن هناك معطيات تفشل الأدنوية المنسبة في رصدها. لنلاحظ المثال التالي:

29- What did who buy?*

في المثال (29) لا يعتبر المركب الاستفهامي (*Who*) حاجزا بالنسبة إلى نقل الاستفهامي (*What*)، لأن الفاعل (*Who*) يوجد في مخصص الزمن الذي يعتبر موقعا موضوعا، فالمواقع الموضوعة لا تمثل حواجز بالنسبة إلى المواقع غير الموضوعة بموجب الأدنوية المنسبة تعتبر البنية (29) نحوية. لكن إذا افترضنا أن "*What*" يصعد لفحص سمة استفهامية قوية، فوجود مركب استفهامي أقرب يحمل السمة المطلوبة، يتعلق الأمر بـ(*Who*)، يجعله مرشحا ومؤهلا للنقل بموجب شرط الربط الأقصى ومبدأ أقل مجهود. يبدو أن للسمات دورا أساسيا في حساب درجات بساطة أو تعقيد النسق الحاسوبي فيما يتعلق بسيرورة النقل.

وينسحب على اللغة العربية التحليل أعلاه على اعتبار أنه في بنية استفهامية بسيطة ذات استفهام متعدد، لا يجوز اجتذاب سوى العنصر الأقرب إلى المصدري الأعلى وهو الفاعل ولا يمكن اجتذاب المفعول أو الملحق، كما يتبين من خلال الأمثلة التالية:

30) من أكل ماذا ولماذا؟

31) *ماذا من أكل ولماذا؟

32)*لماذا من أكل ماذا؟

20-3-2- النقل باعتباره نسخا وضما *Movement as copy and merge*

ثمة إشكال يعترض نظرية الآثار باعتبارها نتاجا طبيعيا لمبدأ الإسقاط ومبادئ أخرى في النظرية اللسانية، ويتحدد هذا الإشكال في كون الآثار أوليات نظرية *Theoritical primes* تدمج في مسار الحوسبة وغير حاضرة في التعداد، وهذا يتعارض مع شرط الاندماج *inclusiveness*.

---

(1) *Ibid, pp 164-167.*

لتفادي هذا الإشكال يقترح تشومسكي إجراء النسخ فكل عنصر ينتقل من موقع يترك نسخة له، غير منظورة في الصورة الصوتية. والنسخة لا يمكن أن تعتبر وفق هذا التحليل الجديد مكونا نظريا جديدا، لأنها موضوع تركيبي مؤسس على سمات الوحدة المنقولة؛ أي مؤسس على سمات التعداد. وعندما يصعد المكون المنقول يضم إلى موضوع تركيبي إما استبدالا أو إلحاقا. وبذلك يوحد تشومسكي بين الضم والنسخ، فهما يخضعان لنفس القيود مثل مبدأ آخر ملاذ؛ أي تخدم العملية هدفا، فالضم الخالص يخدم أهدافا حوسبية ترتبط ببناء الموضوعات التركيبية وفق شروط ومتطلبات معينة، وكذلك النسخ الذي يستجيب لهدف محدد متمثل في فحص سمة قوية.

والأخذ بتصور النسخ له انعكاس على الاقتصاد المحلي للحوسبة، لأنها لا تنظر إلى الأمام[1]، بل تعتمد على الموارد الموجودة لتحديد العمليات التي ينبغي أن تنطبق لجعل الاشتقاق موفقا، وهي كذلك لا تتذكر عمليات سابقة، وبالتالي أن يكون العنصر الخاضع للضم نسخة فهذه العملية لا يكترث لها إجراء الضم ما دامت مبادئ الضم واحدة سواء أتعلق الأمر بضم خالص *pure merge* أم بنسخ وضم، فالنقل إذن ليس عملية أولية وإنما تأليف بين عمليتين نسخ وضم كما أن تحقيق النسخة مسألة صوتية مرتبطة بالمكون الصواتي وليس مسألة تركيبية.

ثمة شيء أساسي يحمله معه العنصر المنقول بالإضافة إلى سماته، ويتمثل في العنونة *Labeling* أي عنونة العجر، وتلك سمة لنسق ذي تصميم أمثل، تسمح ببناء بنيات شجرية بالمعلومات المتوافرة، دونما حاجة إلى العودة إلى مراحل أو مسارات سابقة في بناء المركبات والجمل. فعندما ينتقل فعل أو مركب اسمي أو حرفي أو صفي أو ظرفي، فهو ينتقل كمركب حامل لعجرة معنونة (ف، م س، م ح...).

في إطار توحيد النقل والضم يميز تشومسكي بين نوعين من الضم:

- الضم الخارجي *external merge* ؛ وينطبق على الضم الخالص،
- الضم الداخلي *internal merge* و ينطبق على النقل.

20 -4 - البرنامج الأدنوي وتدقيق أدوار ووظائف السمات في النسق الحاسوبي

تلعب السمات دورا مركزيا في تحريك الحوسبة والعمليات التركيبية في البرنامج الأدنوي. تحتل الثنائية المفاهيمية تأويلية السمة أو لا تأويليتها، بالإضافة إلى مفهوم الفحص، مكانة رئيسة في

---

(1) *Ibid, pp 205-206.*

النظرية. فمن شروط الفحص الضرورية حدوث توافق بين السمة الفاحصة والسمة المفحوصة، كما يتبين من المثالين المواليين:

33) *ظننت هو يلعب

34) ظننته يلعب

بما أن الفعل الخفيف يحمل سمة إعرابية (النصب) قوية تستوجب الفحص والحذف، ينبغي أن يفحصها الضمير المفعول المتصل، أما الضمير المنفصل فلا يمكنه أن ينتقل لأنه لا يحمل "سمة النصب" مادامت الضمائر المنفصلة لا تظهر في المواقع المعمولة.

وتبدو التهجية كما لو كانت ضمنيا مستوى تمثيليا لكنها ليست كذلك، فهي مسؤولة عن تصفية البنيات التي يمكن أن تصير مقبولة في الصورة الصوتية أو الصورة المنطقية[1].

ويستند إجراء الفحص في النسق الحاسوبي إلى مسوغ أساسي يتمثل في المسلمة الكبرى للبرنامج الأدنوي التي تتأسس على أن اللغة حل أمثل لمتطلبات الأنساق الوجاهية فبما أن السمات الصوتية تقرأ في الصورة الصوتية والسمات الدلالية تقرأ في الصورة المنطقية، فمتطلبات الحوسبة الفعالة أو الاشتقاق الموفق *Convergent derivation* يقتضي الفصل بين نسقي السمات الصوتية والدلالية أثناء الحوسبة، وهكذا تقوم عملية التهجية بهذا الدور على أحسن وجه فتنزع السمات الصوتية من الحوسبة التي تتم من التعداد نحو الصورة المنطقية وترسلها إلى المكون الصوتي. كما أن السمات الصورية الشكلية ينبغي حذفها قبل أن يصل الاشتقاق نحو الصورة الصوتية، فالنسق لا يجب أن يحتفظ سوى بالسمات أو الموضوعات التركيبية المشروعة.

ويعد وجود سمات غير مؤولة بالإضافة إلى خاصية النقل في نظام الملكة اللغوية نقيصة *imperfection* في نسق يفترض أنه يستجيب لمتطلبات التصميم الأمثل *Optimal Design*، لكن الأمر ليس كذلك فخاصية لا تأويلية السمات هو الذي يفسر ظاهرة المنقولية/ النقل المميزة للغة الطبيعية. فالنقل يحدث من أجل حذف سمة غير مؤولة. وبما أن أية عملية يجب أن تكون مسوغة، فالنقل يستجيب لشرط الملاذ الأخير *Last Resort*[2].

سننظر في كيفية استثمار الحوسبة لنسق السمات بمزيد من التفاصيل. نعلم أن النسق الحاسوبي يوزع السمات إلى صنفين:

- ما هو مؤول مثل سمة الزمن والجهة والوجه، وسمة الحد في الأسماء.

---

(1) *Ibid, pp 278-279.*

(2) *Ibid, p 281.*

- ما هو غير مؤول مثل السمات التطابقية في الأفعال وسمة الإعراب في الأسماء.

وإذا افترضنا أن إسقاط التطابق لا وجود له، مادامت الضرورة التصورية تقتضي الاحتفاظ فقط بالمقولات الوظيفية التي تحظى بتأويل في الوجاه المنطقي، تماما كما يفترض تشومسكي (1995)، فإن وظيفة فحص السمات التطابقية للفعل التي كان يضطلع بها المركب التطابقي أصبح بإمكان المركب الزمني إنجازها، لأن رأس الإسقاط؛ أي الزمن مزود بسمات فعلية وسمات اسمية/ حدية ترمز لسمات يسوغها مخصص الزمن الذي يملأه الفاعل في اللغات التي يتقدم فيها الفاعل على الفعل، فبعد صعود الفاعل إلى مخصص الزمن تحذف السمات التطابقية غير المؤوَّلة للزمن.

وهناك شروط تضبط توظيف السمات في العمليات الحاسوبية فالسمة غير المؤولة لا تدخل في أكثر من فحص واحد، خلافا للسمات المؤولة التي يمكن أن تنخرط في علائق فحص متعددة، لأن السمة غير المؤولة تحذف بعد الفحص مباشرة[1]؛ وبالتالي لا يمكن للنسق الحوسبي أن ينفذ إليها بعد ذلك *inaccessible* خلافا للسمة المؤولة التي لا تحذف.

فالسمات المقولية للاسم [+ حد + س] مؤولة لا تمحى، ولذلك يجوز للفاعل الحامل لهذه السمة أن يفحص سمة الإسقاط الموسع لرؤوس زمنية متعددة في البنية نفسها. وتصير السمة غير المؤولة عاطلة أو جامدة *Inert* بمجرد الدخول في علاقة فحصية واحدة. فلو افتراضنا أنه من الممكن لسمة الإعراب في الفعل الخفيف أن تدخل في أكثر من علاقة فحصية مع أكثر من مكون، لجازت البنية التالية:

35)*أعطت هند كتابا عمرا

حيث يفحص الفعل الخفيف نصب المفعول الأول والثاني.

يتحدث تشومسكي في هذا السياق عن خاصية يسميها حذف بمقتضى الفحص *deletion under cheecking.*

إن فحص سمة قوية يجعلها غير منظورة في (ص ص) و(ص ق)، وهنا وجب التمييز بين الحذف *Deletion* والمحو *Erasure*. فحذف السمة لا يعني محوها. وينسجم هذا الإجراء مع الحوسبة الصرافية في المكون الصواتي الذي يشتغل على سمات صورية بغض النظر عما إذا كانت مؤولة أو غير مؤولة. فإذا أزلنا السمة من البنية بشكل نهائي بعد فحصها، لن تستطيع الصرافة بلوغها بعد ذلك، ومثالنا نستقيه من إعراب الأسماء في اللغة العربية، فالإعراب له تحقق صوتي في النسق العربي،

---

(1) *Ibid, pp 282-283.*

وبالتالي لا يمكن أن نتصور محو و إزالة سمة الإعراب بشكل نهائي أثناء الحوسبة، مادامت الصرافة ستبلغ هذه السمة في عملياتها.

نعلم أن النظرية الأدنوية في صيغتها الأولى 1992 تميز بين نوعين من النقل:

- نقل ظاهر
- نقل مضمر أو خفي.

لكن الإشكال الذي يواجه النقل المضمر أنه يتم بطريقة لا سلكية: لأنه يستهدف وسط الشجرة بدل جذرها *Root*، ومعلوم أن شرط التوسع *Extention condition* في صيغته المعدلة ينطبق على النقل الظاهر، وبالتالي يخرق شرط الانسجام في العمليات الحوسبية الذي يقتضي أن النسق الحاسوبي يستعمل آليات منسجمة في إجراءاته دون التمييز بين ما هو خفي وما هو ظاهر.

يصوغ تشومسكي شرط التوسع على المنوال الآتي:

الانطباق الظاهر للضم يستهدف فقط الموضوعات التركيبية الجذرية.

لإنقاذ هذا الشرط اقترح تشومسكي أن يكون النقل الخفي عبارة عن نقل للسمة، لأن نقل السمة بشكل خفي لا يؤدي إلى توسيع المقولة، مادام يحدث بآلية الإلحاق لا بآلية الاستبدال. فلو افترضنا أن المفعول في اللغة العربية لا يصعد إلى مخصص الفعل الخفيف إلا بشكل خفي لفحص سمة النصب، فافتراض نقل السمة يستوجب صعود سمة النصب إلى الفعل الخفيف، وبالتالي فالإسقاط لا يتوسع، ولذلك لا يخرق مبدأ الانسجام والوحدة في العمليات الحاسوبية، لأنه سواء أتعلق الأمر بنقل ظاهر أم بنقل خفي فالسمة هي التي تكون موضوع النقل، والعمليات الحاسوبية تستهدف سمة معينة في المكون وليس كل سماته. غير أن النقل الظاهر للسمة فقط دون المركب الذي يحتضنها تمنعه مقتضيات صواتية وصرافية. فالفرق بين النقل الظاهر والنقل الخفي فرق بين نقل السمات الصورية ونقل المقولات. فمطالب المكون الصوتي تستوجب نقل الوحدة المعجمية برمتها وعدم فصل السمة موضوع الفحص عن عمادها، أما النقل المضمر فلا يقتضي اجتلاب معمم لأنه يغذي الوجاه المنطقي ولا يغذي الوجاه الصوتي أو الصرفي. مبدئيا يعد إلحاق سمة بالرأس إجراء أمثل في الاشتقاق، لكن في حالة السمات القوية، يمتنع ذلك لاعتبارات صرافية تمنع الإلحاق إلى الرأس؛ لأن المركب لا يلحق بالرأس وبالتالي لا بد من اللجوء إلى شجرة مخصص/ رأس.

ويمكن أن نتبنى افتراضات أقوى مما قدم إلى حد الآن بإسقاط النقل الخفي نهائيا من العمليات الحاسوبية، وافتراض أن النقل لا يكون إلا ظاهرا، وتعتبر الإجابة عن السؤال عما إذا كان النقل نقلا لسمة أو لمقولة تعتمد على حضور أو غياب سمة قوية، ثم إضافة شرط آخر مرتبط بالحوسبة

الاقتصادية التي تستوجب أن النسخ (النقل) لا يستهدف إلا أدنى عدد من السمات التي تلبي كل المطالب، صواتية كانت أو صرافية أو منطقية. وإذا كان نقل سمة لفحص رأس يفتقر لسمة قوية، فإن متطلبات الحوسبة الاقتصادية تستلزم عدم اجتلاب المقولة المتضمنة للسمة، وبالتالي لن يكون هناك نقل قبل التهجية، وآخر بعد التهجية. فالنسق الحاسوبي يستعمل إجراءات متعددة للنقل كلما كان ذلك ضروريا، ثم يخضع الموضوع التركيبي بعد ذلك لإجراء التهجية. ويمكن إعادة تأويل مبدأ الإرجاء وفق متطلبات الحوسبة الاقتصادية على المنوال التالي:

نقل/ نسخ أقل عناصر أو مواد يفضل نقل أكبر عدد من العناصر أو المواد، وبعبارة أدق يفضل نقل السمات نقل المقولات[1].

ثمة بديل إذن للاستغناء عن النقل الخفي مفاده أن ما كان يعد نقلا خفيا هو نقل ظاهر للسمات الصورية (الضعيفة). و إذا كان الأمر كذلك لن تعود حاجة إلى مبدأ الإرجاء في صيغته الأولية.

لنر كيف ينطبق الاستدلال المقدم على الأمثلة الموالية:

36) أية مكتبة زرت؟

37) *أية زرت مكتبة؟

ولتكن البنية التالية مصدر اشتقاق الجملتين السابقتين:

[مص+ استفهام] [ز زرت أية مكتبة]   [ز= إسقاط الزمن]

ولما كانت سمة المصدري الاستفهامية قوية؛ فهي تفحص بنقل ظاهر، وإلا سينهار الاشتقاق في (ص ص)؛ لأن السمات الصورية القوية غير المؤولة في الوجاهين منظورة في التمثيل الصوتي لذلك ينبغي التخلص منها بفحصها، فمبدأ التأويل التام يقتضي الاحتفاظ بالسمات المؤولة فقط. وإذا افترضنا أننا قمنا بنقل العنصر المتضمن للسمة [+ استفهامي = أية] وفصلناه عن المركب الذي يشكل جزءا منه [مكتبة] سنحصل على البنية اللاحنة التالية:

38)- * [أية] [زرت [ث مكتبة]؟
مص ز

وبما أن النقل، وفق مبدأ الحوسبة الاقتصادية، لا يستهدف إلا السمات التي تلبي كل المطالب (صواتية، صرافية، منطقية)، فنقل المركب الاستفهامي برمته ضرورة لامناص منها في حالة وجود سمة استفهامية قوية لتلبية كل المطالب الوجاهية.

---

(1) *Ibid, pp 293-296.*

أمـا في حالـة المفعول، فسمة الفعل الخفيف الإعرابية (النصب) ضعيفة، لذلك يمكن أن يكون الـنقل نقلا للسمة فقط بشكل ظاهر. يفضي هذا الاقتراح إلى مرحلة أساسية من مراحل تطور البرنامج الأدنوي التي انطلقت سنة (*1998*)، وعرفت بالاشتقاق بالمرحلة *derivation by phase* التي سنخصص لها الفقرة الموالية.

20 -5 - البرنامج الأدنوي ونموذج الاشتقاق بالمرحلة

فحصنا في الفقرة السابقة بديلا للنقل، يقصي التمييز بين النقل الظاهر والخفي، ويشتغل بموجب نقل السمة. يقدم تشومسكي (*1998*) بديلا أكثر جذرية من السابق، استدعى تغييرات أخرى في النسق النظري، طالت مجموعة من المفاهيم والإجراءات. سنعمل فيما يلي على توضيح ملامحها بشكل أكثر تفصيلا.

لقد كانت قواعد الحشو المعجمية، وهي عبارة عن نسق من القواعد تحدد ما إذا كانت سمة معينة مؤولة أو غير مؤولة وكذلك ما إذا كانت السمة فرادية تميز نوعا معينا من المداخل المعجمية عن غيرها أو سمة يتنبأ بها النحو الكلي لا تحتاج إلى أن يتم التنصيص عليها في المعجم وإنما يُنص عليها في مرحلة التعداد، وكمثال سمة الإعراب فإعراب الأسماء لا يقترن بالاسم كسمة مميزة إلا في مرحلة التعداد، حينئذ تُنتقى السمة الإعرابية للإسم، هذا التصور المعجمي يقتضي تخصيص الأسماء بسماتها الإعرابية في التعداد وتخصيص الأفعال بسماتها التطابقية في التعداد كذلك. ويعد هذا التصور مقاربة معجمية لنسق السمات، اقتُرح لتجاوزه بديل آخر غير معجمي اصطلح عليه بـ"طابق" *Agree*[1]، وبذلك تبقى السمات المؤولة وحدها مخصصة في المعجم، بينما تكتسب السمات غير المؤولة قيمها في مسار الاشتقاق والحوسبة. فسمة الشخص في الضمير مثلا مقيَّمة *Valued* في المعجم (+ شخص 1 أو 2 أو 3)، لكن ما يقابل هذه السمة في الفعل لا يحمل أية قيمة *unvalued*.

الإجراءات الصرافية تستلزم تخصيص الفعل بسمة الشخص ومبدأ التأويل التام يستوجب حذف السمات الصورية غير المؤولة، ويلعب هذا الدور المزدوج إجراء المطابقة (*Agree*)، الذي يسند قيمة للسمات غير المقيمة *Unvalued Features* لاعتبارات صرافية، وفي الآن نفسه يحذف السمات غير المؤولة لاعتبارات تتعلق بسلامة التمثيلات في (ص ق). وقد تم تعويض نقل السمة بالعملية طابق، أما النقل الظاهر فمازال خاصية لازمة للسمات القوية، وكل مقتضيات المحلية وآخر ملاذ الضابطة لإجراء

---

(1) *Ibid, pp 306-311.*

N.Chomsky, Minimalist inquiries, pp 101-102.
N.Chomsky, derivation by phase, pp 4-6.

نقل السمة أعيد تأويلها كشروط للإجراء التوافقي *Matching* بين المسبار *probe* والهدف، فالمسبار هو الرأس المتضمن لسمة غير مؤولة، أما الهدف فهو عنصر يحمل سمات متوافقة مع المسبار لكنها سمات مؤولة. يبحث المسبار في مجال محلي *local goal* عن هدف نشيط *active goal* لاعتبارات (ص ق) ولتخصيص سماته وتقييمها لأهداف صرفية وصواتية. ويكون الهدف في متناول [1] *accessible* المسبار (اعتبارات الأدنوية المنسبة) وينبغي أن يكون الهدف نشيطا *Active*

ولكي يكون كذلك ينبغي أن يتضمن الهدف سمة مؤولة غير مفحوصة، وعندما تفحص السمات غير المؤولة لعنصر ما، يصير عاطلا *inert*، لكنه قد يصير حاجزا في البنية وإن كان غير قادر على الدخول في أية عملية لطابق.

لشرح هذه المسارات الاشتقاقية وآليات اشتغال هذه المفاهيم في النسق الحوسبي، نأخذ المثال الموالي نموذجا:

39) يحب زيد هندا

لنعتبر البنية التمثيلية الفرعية التالية، المشتملة على الإسقاطات الوظيفية للفعل وفضلته، قبل توسيع البنية بضمها إلى الزمن:

[م ف خ: ف خ {ش: ؟، عدد:؟}] [م ف: يحب، هندا}، ش 3،
عدد: مفرد، جنس: مؤنث، إعراب:؟]].

م ف خ: مركب فعلي خفيف.

[؟= سمة غير مقيمة (لا تملك تخصيصا *Unspecified*]).

بما أن الإعراب يتحقق في الأسماء دون العناصر المسندة ففحص، أو بعبارة أدق تخصيص، الإعراب في مقاربة طابق انعكاس لعلاقة مطابقة بين سمات صرفية تطابقية مؤولة للاسم، وسمات تطابقية غير مؤولة للفعل الخفيف، وإعراب الرفع يخصص إذا كانت علاقة المطابقة مع السمات التطابقية لرأس زمني مصرف[2].

ففي البنية التمثيلية أعلاه يملك الفعل الخفيف سمات تطابقية غير مؤولة وغير مقيمة، لذلك يسبر *Probe* فضلته بحثا عن هدف مناسب، وهو المفعول الذي يملك سمات صرفية/ تطابقية *Phi-*

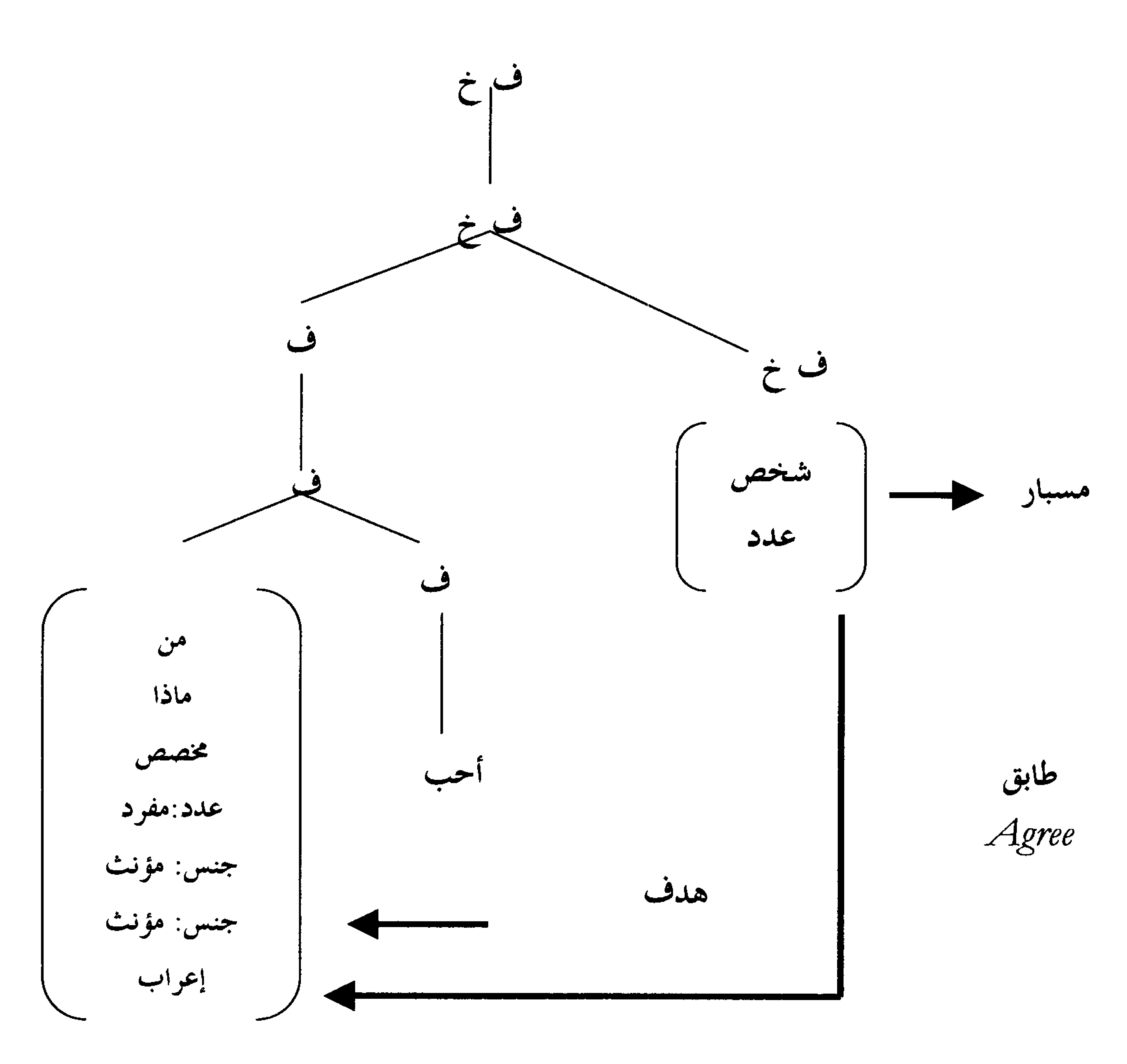
---

(1) *H,G,N, understanding minimalism, p 306.*

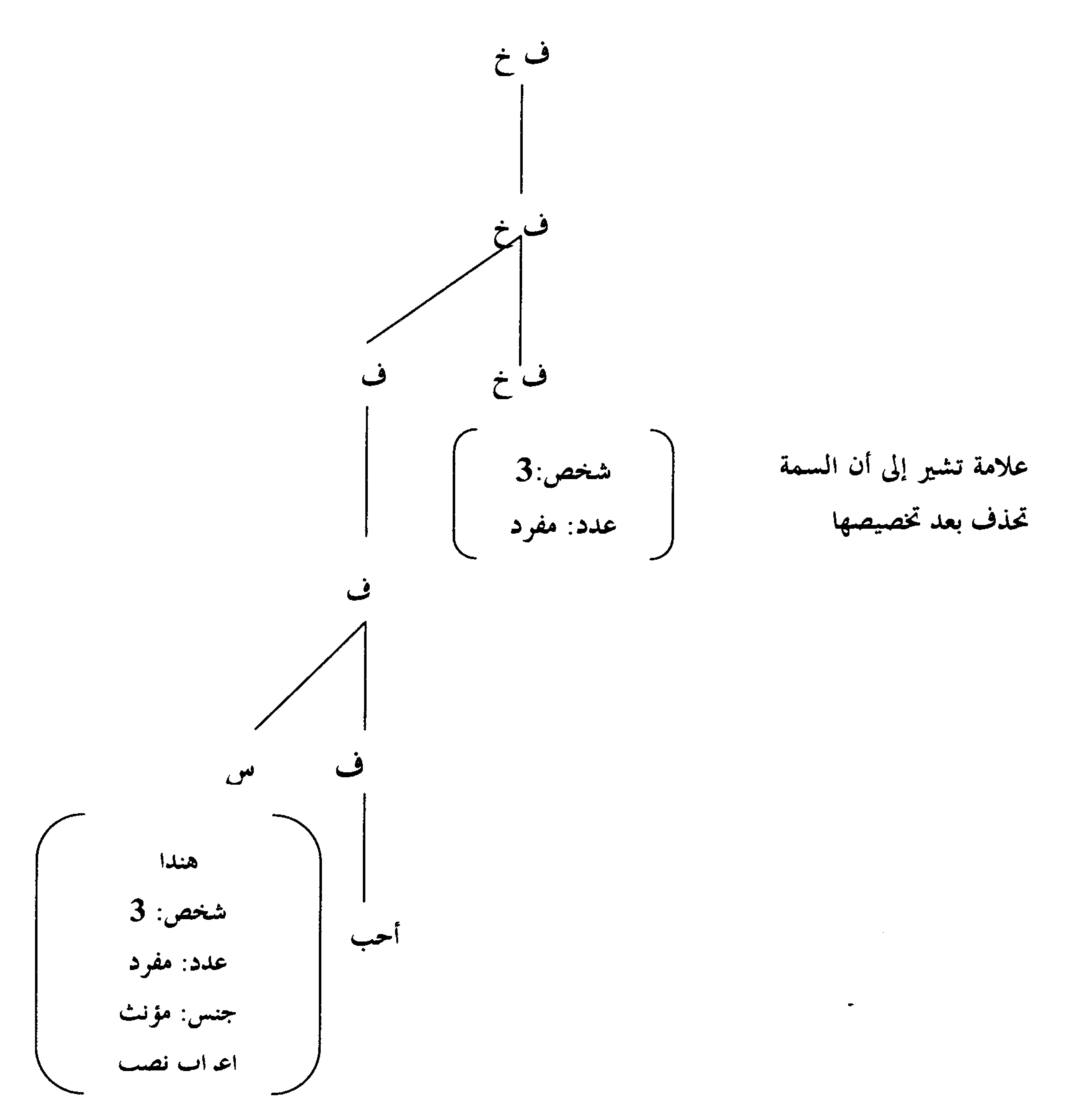
(2) *Ibid, p 309.*

features مـؤولة قـادرة علـى تقييم *valuing* سمات الفعل الخفيف التطابقية، فالهدف نشيط؛ لأنه يملك سمـة غـير مـؤولة (الإعـراب) تفتقـر إلى قيمة، وهكذا بعد المطابقة *Agreing* يحدث توافق *Matching*، فتخـصص القـيم المفـتوحة للـسمات التطابقـية للفعل الخفيف، فتحذف، و كانعكاس لسيرورة المطابقة هاته، تقيم السمة الإعرابية للفاعل، وبعد تخصيصها تحذف حتى يستقيم الاشتقاق في الصورة المنطقية.

تمثل التشجيرتان المواليتان كل هذه العمليات:



بعد عملية طابق نحصل على التشجيرة الآتية:



لاحظ أن المفعول لا يضطر إلى الصعود إلى مخصص الفعل الخفيف طالما أنه لا توجد سمة قوية في الرأس تدفعه إلى ذلك. وبالتالي يبقى في مكانه. كما أنه لا يوجد نقل للسمة، فعملية المطابقة تتكفل بتقييم وحذف السمات غير المؤولة. كما أنه لا يوجد إلا سلك واحد *One cycle* تجرى فيه كل العمليات الحاسوبية، ولم تعد هناك حاجة إلى افتراض سلكين: واحد قبل التهجية وآخر بعد التهجية.

بعد ضم الزمن، يظهر الرأس الزمني بسمات تطابقية غير مؤولة وغير مقيمة: ز: {لم شخص: ؟، عدد:؟، سمة ضعيفة}.

يـبحث الزمن في مجال فضلته عن هدف مناسب. والمفعول ليس مناسبا، ولا يمكن بلوغه، لأن الفاعل يظهر كحاجز في مخصص المركب الفعلي الخفيف، كما أن المفعول أصبح موضوعا تركيبيا عاطلا (إذ لم يعـد يتـضمن سمـة غير مؤولة غير مفحوصة)، فالفاعل يمكن بلوغه *Accessible* ونشيط، وهكذا يقيم الزمن سماته التطابقية غير المؤولة عبر سيرورة طابق مع الفاعل في مخصص تطابق الفعل الخفيف.

ولا يـضطر الفاعل إلى الصعود إلى مخصص الزمن، على الأقل في اللغة العربية، كما يظهر من خلال تخصيص الزمن بسمة ضعيفة، أما في اللغة الإنجليزية فهذه السمة مخصصة بقيمة مغايرة فهي سمة قـوية، ويـؤول تشومـسكي (*1998*) الـنقل إلى المخصصات بموجب قوة سمة الإسقاط الموسع يسميها (*Epp*) *م إم (مختصر لمبدأ الإسقاط الموسع)*. فهذه السمات لا تفحصها سوى المركبات الاسمية وهو ما يـبرر صعود الفاعل في الإنجليزية إلى مخصص الزمن، لأن سمة (*Epp*) سمة صورية قوية تحذف بإجراء مطابقـة مـع سمـة الحـد وهـي سمـة اسمـية في المركب الاسمي، وعندما تفحص يصير مخصص الزمن عاطلا بفحصه لكل سماته غير المؤولة، وبالتالي لن يدخل في أية عملية للمطابقة.

ينسحب هذا التحليل على النقل الاستفهامي، لنأخذ الجملة الموالية وبنيتها التمثيلية نموذجا:

40) ماذا أكل خالد؟

[مصدري: استفهام؟، +سمة قوية] [أكل... [ماذا] [+ استفهام [+س:؟]

س= سمة غير مؤولة توازي سمة الإعراب في المركبات الاسمية

السمة الاستفهامية في المصدري غير مؤولة، وبالتالي غير مقيمة. ومقابلتها في الوحدة المعجمية الدالـة علـى الاسـتفهام [مـاذا]، مـؤولة ومقـيَّمة، فعـبر إجراء المطابقة تخصص السمة في المصدري ثم تحـذف، ونلاحـظ أن الهـدف يتـضمن سمـة (س) غير مؤولة توازي الإعراب في المركبات الاسمية[1]، تخـصص ثـم تحـذف كانعكـاس لعلاقة المطابقة مع المصدري الاستفهامي الذي يشكل المسبار ويتضمن سمة قوية تجتذب المركب الاستفهامي إلى مخصصه.

20 -6 - اعتبارات الاقتصاد الاشتقاقي ونموذج الاشتقاق بالمرحلة

ينبني البرنامج الأدنوي على مجموعة من المنطلقات تضبط صياغة الاشتقاقات وبناءها وأهمها:

- الاشـتقاق حوسبة تـركيبية تنطبق علـى موضوعات تركيبية (وحدات معجمية ومركبات مبنية انطلاقا من هذه الوحدات المعجمية)؛

(1) *Ibid, p 310-311.*

- تنتج الحوسبة زوجا (أ.ب)، حيث(أ) صورة صوتية و(ب)صورة منطقية، إذا استجاب(أ و ب) لمبدأ التأويل التام بحيث تكون كل السمات مفحوصة، ولا يتضمن هذان المستويان سوى السمات المؤولة، يكون حينئذ الاشتقاق موفقا، ولا يكون كذلك إلا إذا كان موفقا في الصورة الصوتية والمنطقية على حد سواء[1]؛
- لا تصير الحوسبة التركيبية اشتقاقا إلا إذا شكلت زوجا (ص ص) و(ص ق).
- لا ينبغي أن تستجيب الموضوعات التركيبية لشروط الخرج في الوجاهين فحسب، ولكن يجب أن تبنى بطريقة مثلى *optimal*؛
- تتم المفاضلة بين الاشتقاقات الموفقة على أساس معيار الفعالية *efficienty* والاقتصاد؛
- يقيِّم التعقيد الحاسوبي *computational complexity* في إطار واضح ومضبوط، حيث ينبغي أن يستجيب النسق الحاسوبي لمجموعة من المطالب التي تسهم في تقليص التعقيد الحاسوبي الذي يمثل الأساس المعتبر في المقارنة بين الاشتقاقات الأكثر اقتصادا. وأهم هذه المطالب:
- لا يقارن النسق الحاسوبي إلا الاشتقاقات التي تتقاسم التعداد نفسه؛
- لا يقارن النسق الحاسوبي إلا الاشتقاقات الموفقة *convergent* التي تتقاسم التاريخ الاشتقاقي نفسه إلى حدود نقطة المقارنة؛
- يفضي الاشتقاق إلى زوج من البنى الصوتية والدلالية/المنطقية الموفقة، ومعنى ذلك أن النسق الحاسوبي، لكي يأخذ قرارا بشأن مرحلة من مراحل الاشتقاق ينبغي أن ينظر إلى الأمام *look-Ahead*؛ أي ما إذا كان الاشتقاق النهائي سيكون موفقا كنتيجة لاختيار محدد[2].

لقد انطلق تشومسكي (*2000*) في صياغة برنامج الاشتقاق بالمرحلة من إشكال محدد نصوغه على النحو التالي:

ما السبيل إلى جعل طريقة المفاضلة بين الاشتقاقات من أجل تقليص إجراء التعقيد الحاسوبي؟[3]

وليس الاشتقاق الموفق خاصية ملازمة بالضرورة للمرحلة النهائية التي يتكون فيها موضوع تركيبي بعد أن يكون قد اجتاز كل المراحل الاشتقاقية وأصبح جاهزا لبلوغ الوجاهين[4].

---

(1) *Ibid, p 320.*

(2) *Ibid, p 334.*

(3) *Ibid, p 335.*

(4) *Ibid, p 336.*

الفكـرة هـنا أن أيـة مـرحلة جـزئية أو مرحلة اشتقاقية محددة يمكن أن تكون موضوعا تركيبيا مـشروعا *legible* في الـوجاهين أولا يمكـنها أن تكـون كـذلك. ينبغي أن تكون المرحلة *phase* في تصور تشومـسكي محـددة ومحصورة بشكل أدنى، والمرحلة[1] عبارة عن موضوع تركيبي أجزاؤه وتحديدا فضلة رأس المرحلة موضوع تركيبي موفق *convergent*. وهكذا يحدد تشومسكي مراحل الاشتقاق في مرحلتين: المركب الفعلي الخفيف والمركب المصدري.

- **المـركب الفعلي الخفيف**: يشكل رأس المرحلة *head of the phase* الفعل الخفيف، وعندما يجمع المـركب الفعلـي الخفـيف تنطبق التهجية على فضلة الرأس أي المركب الفعلي المعجمي. ويحول وفـق عملـية يـصطلح علـيها تشومـسكي بـ «حول *Transfer*» إلى الوجيهتين، فإذا كان المركب الفعلي الخفيف موضوعا تركيبيا يستجيب لشروط المقروئية في الوجاهين، يستمر الاشتقاق، وإلا يقصى الاشتقاق في هذه المرحلة، ولا داعي بعد ذلك للمرور نحو مرحلة اشتقاقية موالية.
- **المـركب المـصدري**: يـشكل بـدوره مرحلة رأسها المصدري وفضلتها المركب الزمني، عندما يبني النسق الحاسوبي المركب المصدري، تخضع فضلة المصدري؛ أي المركب الزمني للتهجية. فإذا كان المركب الزمني غير موفق يفشل الاشتقاق في هذا المستوى.

وقـد اقـترح تشومـسكي لمـزيد مـن تقلـيص التعقـيد الحاسـوبي شرطا يسميه «شرط انغلاق المـرحلة». *phase impenetrability condition* ويحيل هذا الشرط على مكون ضروري من مكونات بناء المرحلة وهو الربض *Edge*. وتتكون المرحلة من ثلاثة مكونات:

- رأس المرحلة،
- فضلتها،
- ربضها.

ويحـيل الـربض إلى المخصـصات (مخصـصات رأس المرحلة) إن وجدت وملحقات الرأس أو المركب.

يصوغ تشومسكي شرط انغلاق المرحلة على النحو الآتي:

---

(1) حول الخصائص العامة للمرحلة ينظر:

N.Chomsky, Minimalist inquiries, p 107-109.
N.Chomsky, derivation by phase, p 12.
N.Chomsky, on phases, Draft MIT, p 10.
Boeckx, Cendric), Understanding Minimalist syntax, lessons from locality in long distanceies, pp 44-46.

- شـرط انغلاق المرحلة: في مرحلة (أ) ذات رأس "ر"، لا تبلغ مجال "الرأس" عمليات من خارج المرحلة فقط الرأس وربضه تبلغه عمليات من خارج المرحلة.

والأساس في هذا الشرط[1] أن الموضوع التركيبي بمجرد أن يصير اشتقاقا موفقا، يصبح جاهزا كي يرسل إلى الوجاهين، ولن يعود من الممكن بعد ذلك أن يسهم في الحوسبات التركيبية، فكل عناصر الاشـتقاق الموفـق في المـرحلة تـصير عاطلة؛ لأنها فحصت كل سماتها غير المؤولة، ولن يعود بالإمكان بعد ذلك أن ينفذ إليها أو أن تكون في متناول النسق الحاسوبي.

لنأخذ الجملة التالية مثالا:

41) ظن زيد أن هندا تعشق خالدا

تتكون بنية هذه الجملة من أربع مراحل:

هناك المركب الفعلي الخفيف المدمج الذي يشكل مرحلة اشتقاقية تحوسب فيها سمات المفعول (خالـدا) وسمـات الفعـل المعجمـي، ثم مرحلة المصدري المدمج الذي يضم رأسا مصدريا مملوءا (أنّ) ويعتبر المصدري المدمج رأسا للمرحلة 2 وفضلته المركب الزمني المدمج الذي يصعد الفعل (تعشق) إلى رأسـه، ثـم هـناك المـرحلة 3 الـتي يمـثلها المركب الفعلي الخفيف للفعل الدامج (ظن)، أما المرحلة (4) فتجسد المصدري الأعلى للفعل الدامج.

كـل الاختيارات الحوسبية واعتبارات الاقتصاد الاشتقاقي، تحوسب داخل المرحلة الاشتقاقية، وبمـا أن الاشتقاق يبنى مرحليا، فبإمكان الوجاهين أن ينفذا إلى المستويات التركيبية مباشرة دون وساطة المـستويات التركيبـية مـن قبـيل الصورة المنطقية أو الصواتية، وهكذا تتم التهجية مرات متعددة، وليس مرة واحدة كما هو الشأن بالنسبة إلى البرنامج الأدنوي في صيغته الأولى.

يـضيف تشومـسكي لمـزيد مـن تقلـيص التعقيد الحاسوبي تقسيم التعداد إلى منظومات فرعية *Subarrays*، فكـل مـنظومة فرعية تمثل مرحلة اشتقاقية، وبما أن عدد المراحل محصور في مرحلتين يأخذ التعداد الصورة التالية:

ت = [[مص**1**،....]، [م ف خ**1**....]]

ويكون الاشتقاق كاملا عندما تستنفذ كل المنظومات الفرعية.

---

[1] *Horstein., G, N, understanding minimalism, an introduction to minimalist syntax, pp 337-339.*

20 -7- الاشتقاق بالمرحلة والعمل في الأرباض

تشكل الأرباض مجالا مناسبا لنقل المكونات البؤرة ورصد ظاهرة التتابع السلكي في نقل المركبات الاستفهامية.

لنأخذ المثال الموالي نموذجا:

42- ماذا قلت إن زيدا أكل؟

وبنيتها التقريبية:

[مخ مص ماذا$_i$ قلت [مخ مص ث$_i$ ز [مخ^{فخ} 1 زيد أكل ث$_i$]]

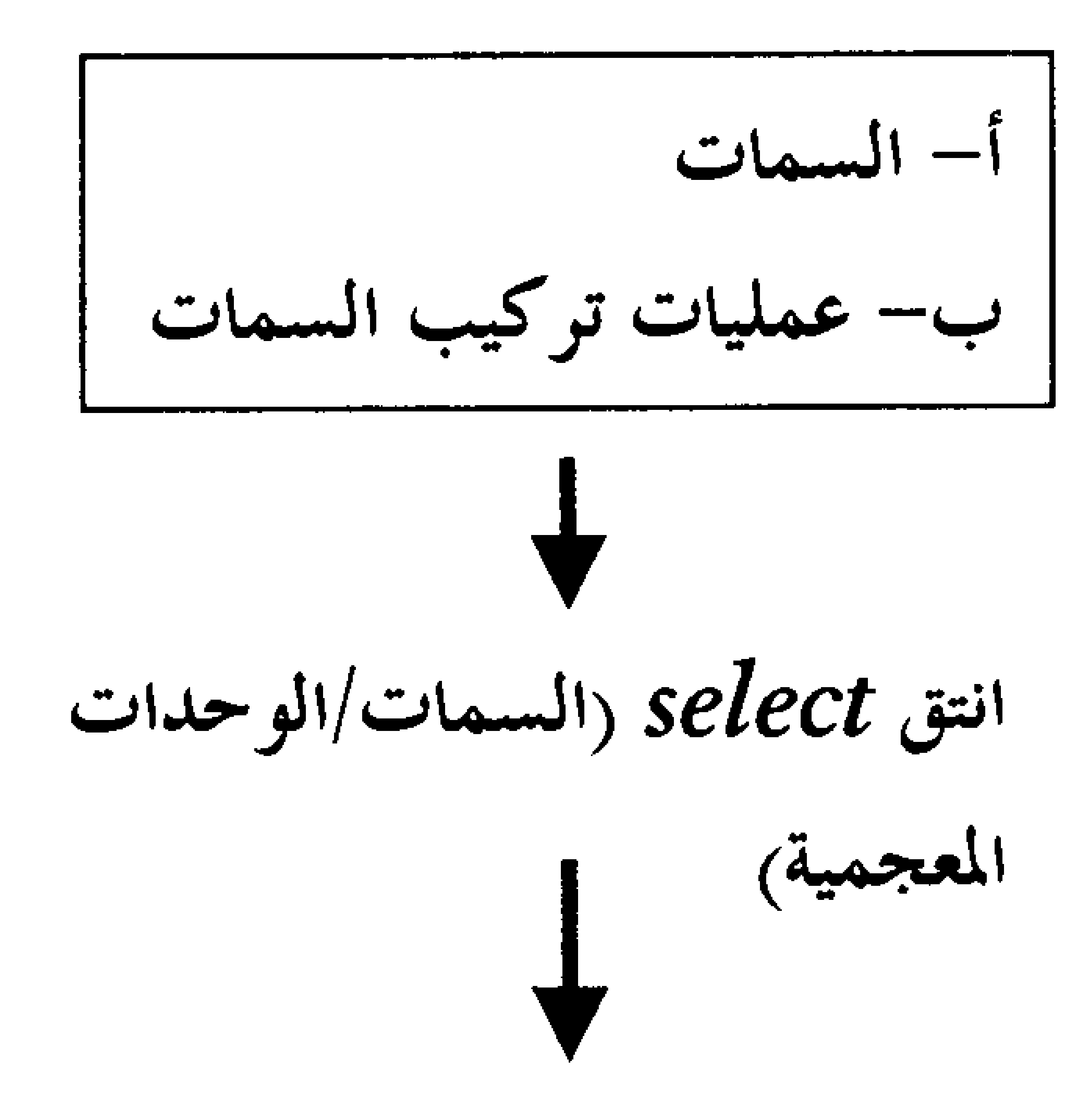
ينتقل المركب الاستفهامي إلى المخصص الخارجي للمركب الفعلي الخفيف، لأن المركب الفعلي المعجمي سيشكل مجالا مغلقا بعد التهجية. ولما كان مخصص رأس المرحلة مستثنى من شرط انغلاق المرحلة، فالنقل المتتابع للمركب الاستفهامي يجعله في متناول عمليات حاسوبية أخرى، يصعد المركب الاستفهامي بعد ذلك إلى مخصص المصدري المدمج[1]، لأن المركب الزمني المدمج سيهجى ولن يصبح بإمكان المركب الاستفهامي إن لم يصعد إلى ربض المرحلة موضوعا لسيرورات حوسبية وتجدر الإشارة إلى أن ما يسوغ النقل إلى الأرباض هو وجود سمة ربضية قوية في الرؤوس تجتذب هذا المركب الاستفهامي إلى مخصصها، يسميها تشومسكي السمة الربضية *Edge feature* ووجود المركب في هذه المواقع الربضية مسوغ في الوجاه المنطقي الدلالي، لأن هذه المواقع تستثمر في التأويل الدلالي، وفي مجموعة من البنيات التي تستثمر فكرة الأحياز في حساب الدلالة.

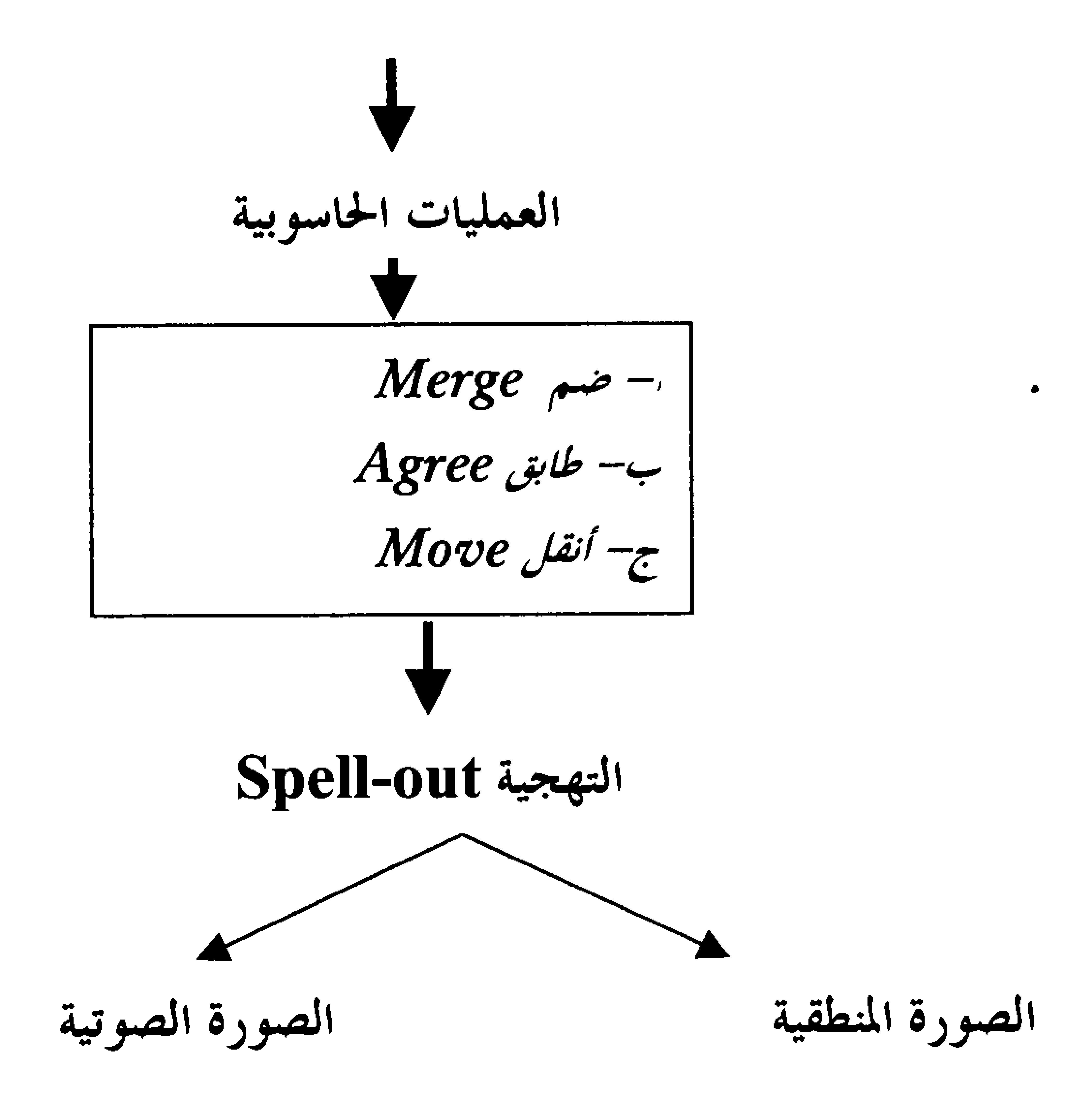
وهكذا يتمكن نموذج الاشتقاق بالمرحلة من تحقيق مزايا متعددة شكلت مطمح البرنامج الأدنوي منذ انطلاقه، ويتعلق الأمر ببلوغ البساطة الحاسوبية. فنظام الاشتغال بالمرحلة وبالمنظومات الفرعية للتعداد خطوة إلى الأمام من أجل تقليص التعقيد الحاسوبي وتقليص مجهود ذاكرة العمل أثناء بناء الحوسبة التركيبية في الذهن البشري. كما سعى برنامج الاشتقاق بالمرحلة إلى تدقيق المسلمة الكبرى التي يسميها تشومسكي بالمسلمة الأدنوية القوية *Strong minimalist thesis* ومفادها أن اللغة حل أمثل لمتطلبات الأنساق الوجاهية، لأن المحرك التوليدي *Generative engine*؛ أي كل ما ينجزه النسق الحاسوبي يتم بشكل أمثل *Optimal*.

---

(1) *Ibid, p 346-351*
N.Chomsky, On phases, pp 12-18.

ويمكننا أن نصور الشكل العام للنحو في البرنامج الأدنوي كما يلي:[1]





(1) محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، ص 15.

تمارين وأجوبة (1)

تمرين 1

ضع التشجيرات المناسبة للجمل الآتية في إطار النظرية المعيار الموسعة:

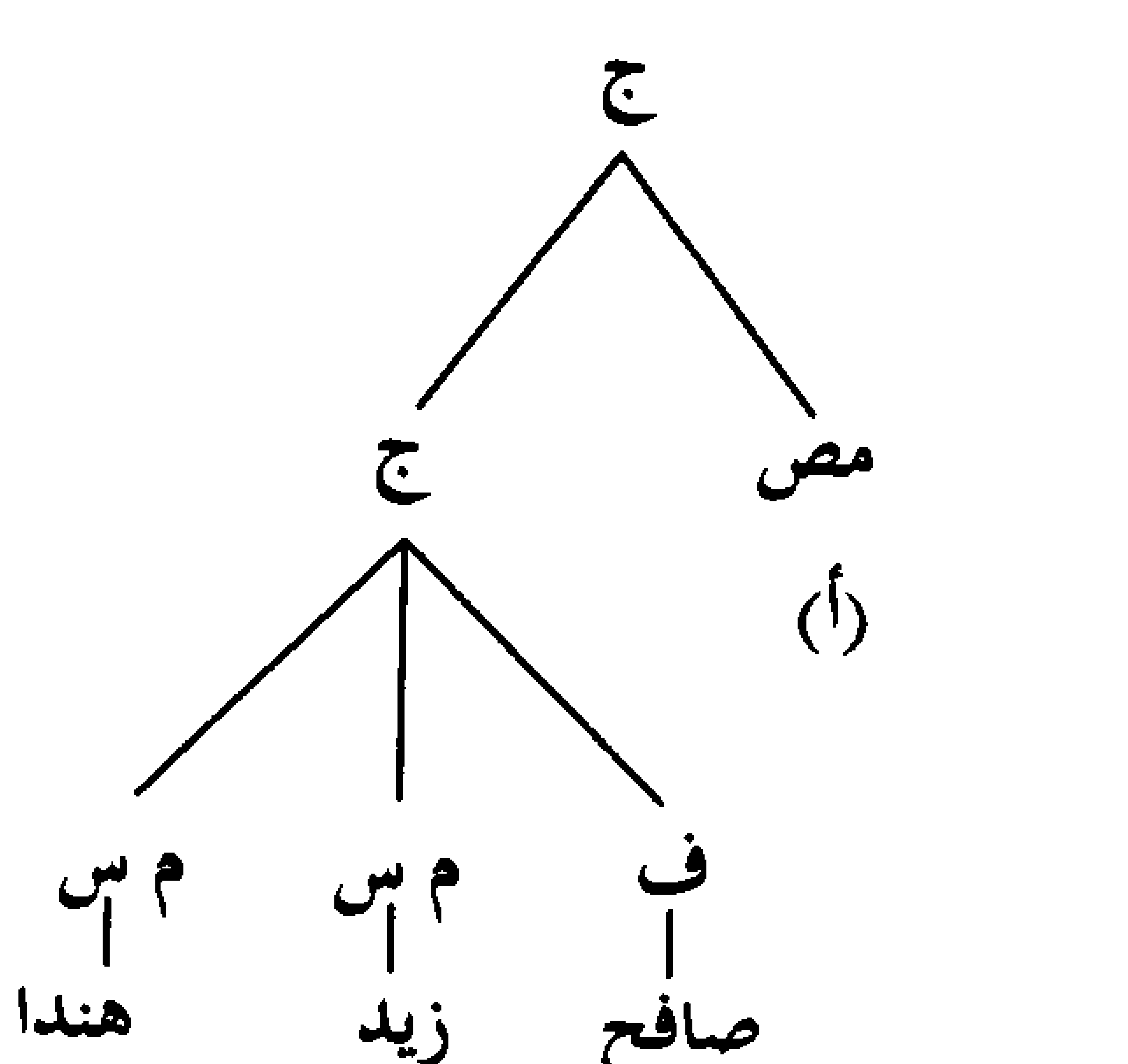
1. أصافح زيد هندا؟
2. أهندا صافح زيد؟
3. من صافح زيد؟
4. أيعرف خالد ماذا نشر زيد؟

أجوبة مقترحة

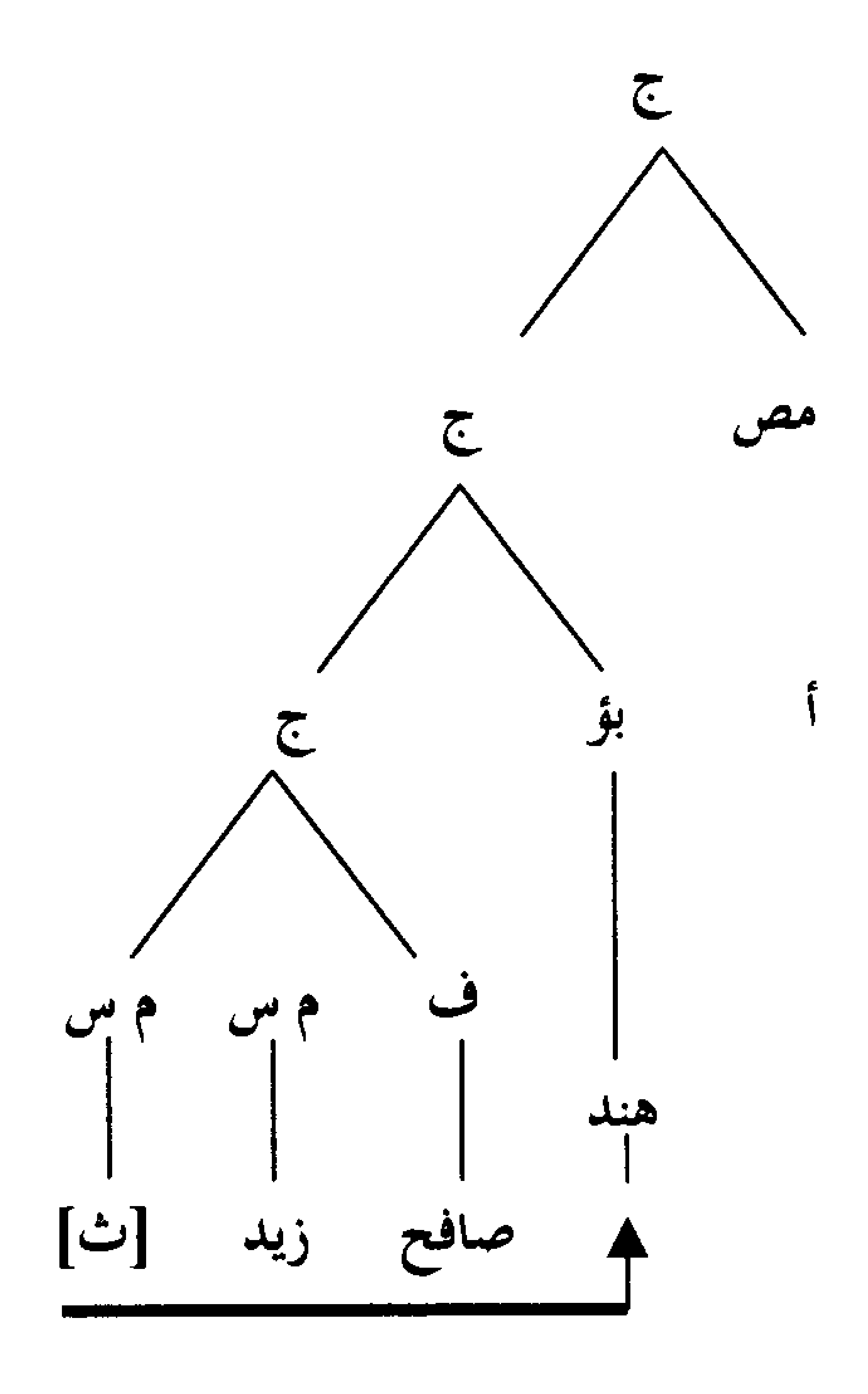
ما يوحد بين الأمثلة الأربعة أعلاه أن هناك نقلا لمكونات، إما للتبئير أو للاستفهام، باستثناء المثال الأول، وهذا يقتضي توليد مواقع مناسبة تنقل إليها المركبات المبأرة المستفهم عنها:

في نظرية س̄ تم إضافة بعض المقولات لإيواء جهاز المقولات التي تولد تحتها المكونات، فلم يعد جهاز المقولات مقتصرا فقط على م س و م ح و ج و م ص، وإنما ج (خط) و ج (خطين)، تتولد تحت عجرة ج (خط) الأدوات الصدور التي تتصدر الجملة وتسمى بالمصدريات، كما يعتبر موقعها أيضا مناسبا يأوي مركبات الاستفهام المنقولة بالإضافة إلى أدوات الاستفهام غير المنقولة التي تولد أصلا في صدر الجملة. أما ج (خطين) فتعتبر عجرة لإيواء البؤرة والموقع، وعليه يمكن اقتراح التشجيرات التالية للجمل الأربعة أعلاه:

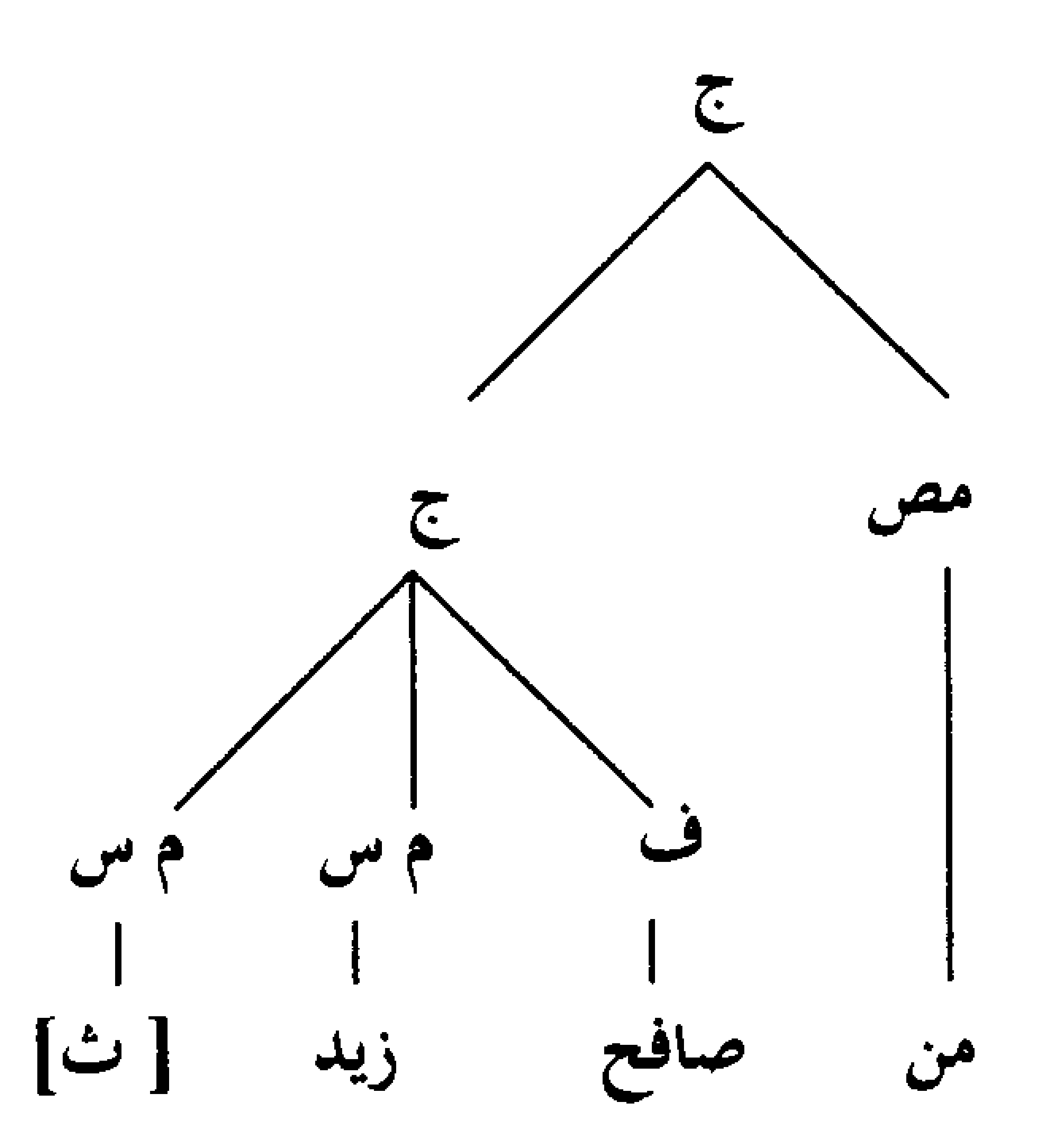
(1



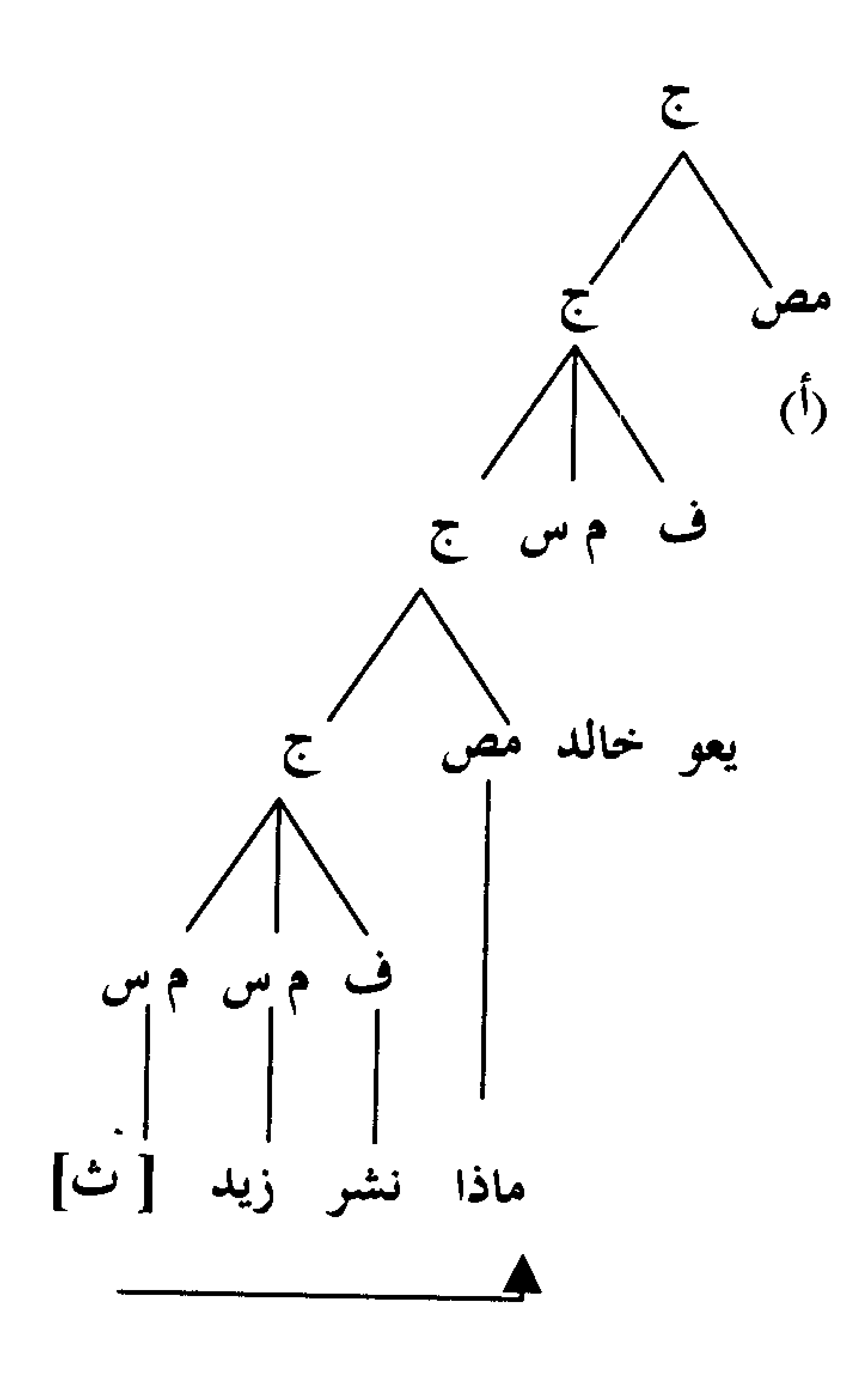
(2



(3



4)



نلاحظ أن الشجيرات (2) و(3) و(4) تتضمن آثارا ووجودها مبرر بموجب:

+ قواعد التفريع المقولي؛
+ الأثر ضروري لنقل سمات إعرابية ودلالية إلى العنصر المنقول.

في التشجيرة (4) ينتقل العنصر الاستفهامي إلى موقع مدمج، فالمصدري الذي ينقل إليه الاستفهام هو المصدري المدمج وليس المصدري الأعلى لأنه مملوء، لذلك لا تصح البنية:

- * أ ماذا يعرف خالد نشر زيد؟

وتصح عندما نحذف العنصر الاستفهامي الهمزة.

- ماذا يعرف خالد نشر زيد؟

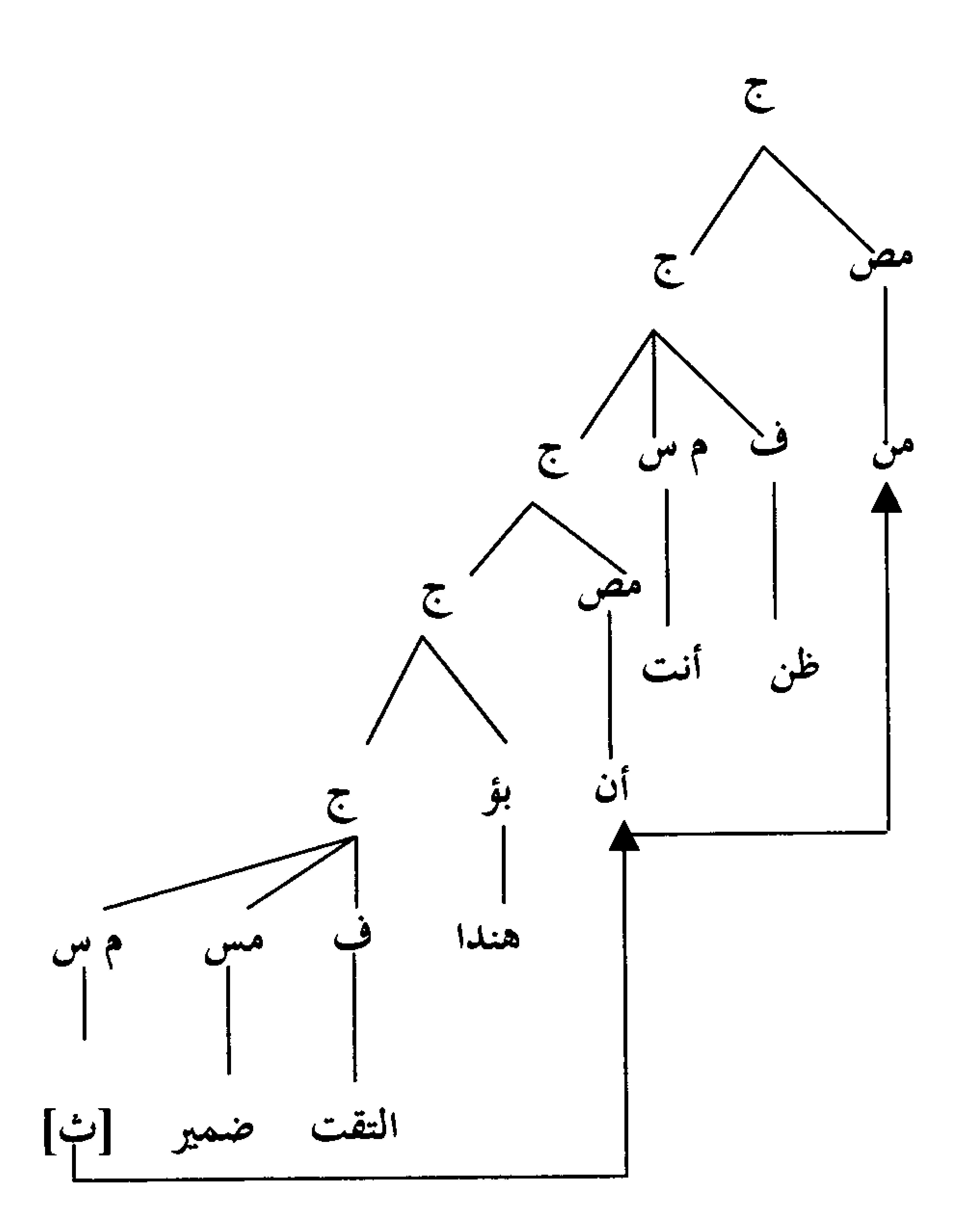
تمرين (2)

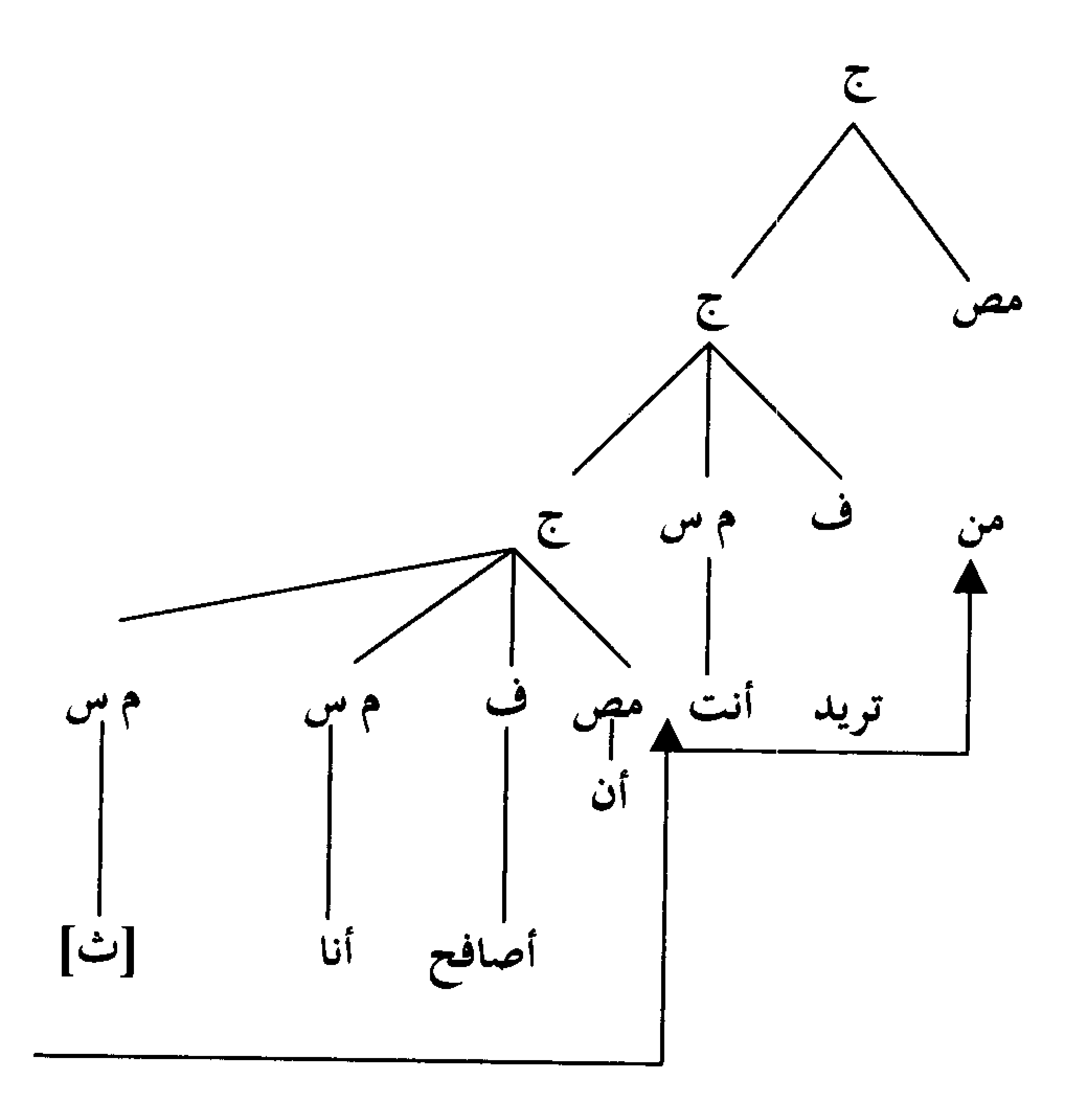
بين كيف يمكن نقل المركبات الاستفهامية على مسافة بعيدة في الجمل التالية دون أن يخرق قيد التحتية:

1. من ظننت أن هندا التقت؟
2. من تريد أن أصافح؟
3. من ظننت أن هندا تعرف أن خالدا صافح.

إجابات مقترحة

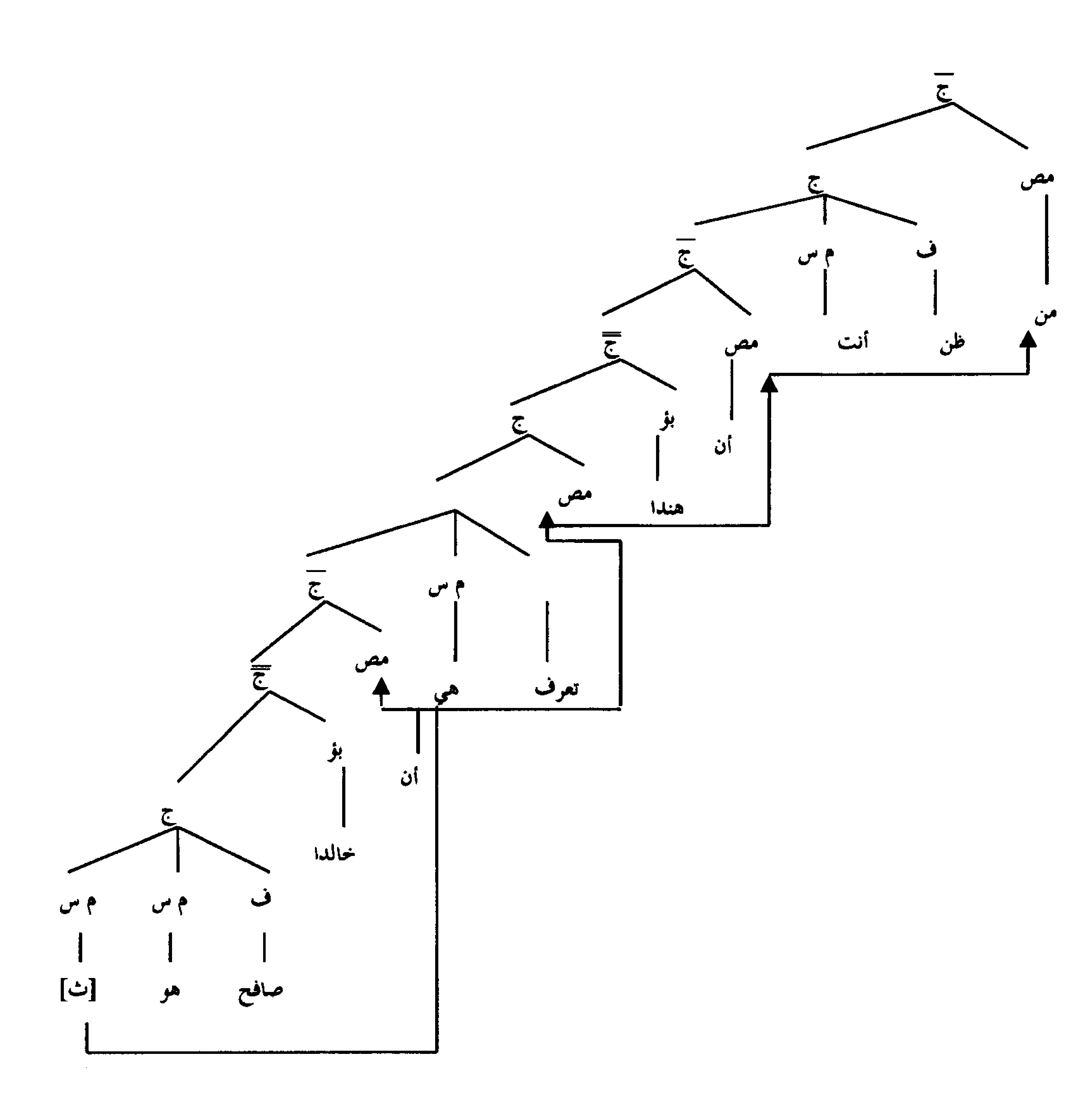
لتفسير النقل على مسافة بعيدة نقترح التشجيرات التالية للجمل أعلاه:





نلاحـظ من خلال التشجيرات المقترحة التي تعكس تدرجا في درجات تعقيد البنيات أن النقل لا يحـدث دفعـة واحـدة، وإنمـا عـبر مواقـع للإفلات حيث يشكل المصدري المدمج "أن"، حتى وإن كان مملـوءا، مـوقعا مناسبا للإفـلات، بـشكل ينـتقل إلـيه الاسـتفهامي كموقع عبور قبل الحلول في الموقع النهائي.

الإلحـاق بموقـع المصدري يجعل النقل يتم بشكل محلي، وبالتالي يفلت الاستفهامي من العجر السلكية التي تمنع النقل عبرها.



تمرين (3)

استخلص أهم خصائص التبئير انطلاقا من الجمل التالية:

1. هندا انتقدت
2. أ في الدار صافحت عمرا؟
3. أعتقد أن في الدار صافحت عمرا؟
4. أ هندا حسبني قابلت؟

الإجابة المقترحة

- في المـثال (1): تأخـذ الـبؤرة (هـندا) إعـراب المكـان المـصدر، وهو ما يجعلها ترث خصائصه الإعرابية.
- في المـثال (2): لا تصعد البؤرة (في الدار) بالضرورة إلى موقع يسبق المصدري وبالتالي فالبؤرة لا تحتل بالضرورة الموقع الصدر في بنية الجملة.
- في المثال (3): النقل لا يكون بالضرورة في الجمل الجذرية وإنما في الجمل المدمجة أيضا.
- في المثال (4): النقل يحدث على مسافة بعيدة، كما يمكن أن يحدث على مسافة قصيرة.

تمرين (4)

بين الفرق بين الجمل التالية:

1. كتابا قرأ زيد.
2. قرأ كتابا زيد.
3. كتاب قرأه زيد.

أجوبة مقترحة

المثال (1): نموذج للتبئير من خلال نقل المفعول (كتابا) إلى صدر الجملة.

المثال (2): نقل في العجرة نفسها (ج) يسمى الخفق.

المثال (3): الـبؤرة تـولد في الأساس وليست ناتجة عن نقل و العنصر المولد في الأساس يمكن أن يعتبر موضـعا *topic*. لـذلك فالفـرق بـين هـذه البنيات يمكن وصفه بنيويا انطلاقا من التمييز بين ثلاثة أنماط من البنيات:

- بنيات التبئير
- بنيات الخفق
- بنيات التفكيك

يترك التفكيك نسخة ضميرية.

تمرين (5)

استخرج من خلال الأمثلة الموالية الفرق بين التفكيك والتبئير:

1. (أ) الرجلُ عرفت من التقاه

(ب) *الرجلَ عرفت من التقى

2. (أ) الرجلُ اقتنيت كتابه

*(ب) الرجل اقتنيت كتاب

3. (أ) البنتُ شاهدت الولد الذي صافحها

*(ب) البنتَ شاهدت الولد الذي صافحها

4. (أ) البنت شاهدت الولد وإياها

*(ب) البنت شاهدت الولد و.

الإجابة المقترحة

نلاحظ من خلال الأمثلة (أ) أن التفكيك لا يخضع للقيود الجزيرية، فالمثال (1) يخرق قيد الجزيرة الميمية، والمثال(2) يخرق قيد الفرع الأيسر، والمثال (3) يخرق قيد المركب الاسمي المعقد والمثال (4) يخرق قيد المركب العطفي.

- يبدو أن التفكيك غير حساس للقيود الجزيرية
- في التفكيك تولد البؤرة في الأساس ولا تنتقل إلى صدر الجملة.
- تُقرن البؤرة في التفكيك بضمير عبر قواعد تأويلية، وليس من خلال قواعد تحويلية.

تجسد الأمثلة (ب) التبئير الذي يتم من خلال النقل، وبالتالي فالبؤرة المنقولة ينبغي أن تحترم القيود الجزيرية.

- في التبئير هناك تقاسم للسمات بين البؤرة والأثر، لأن البؤرة ترث سمات المكان المصدر.
- لا يبدو أن التفكيك يخضع لشرط التقاسم الإعرابي، فالعنصر المفكك والضمير يستقلان بإعرابهما.

فالعنصر المفكك مرفوع، بينما يكون الضمير الذي يقترن به مجرورا أو منصوبا.

تمرين (6)

بين كيف يتم توليد البنيات التالية:

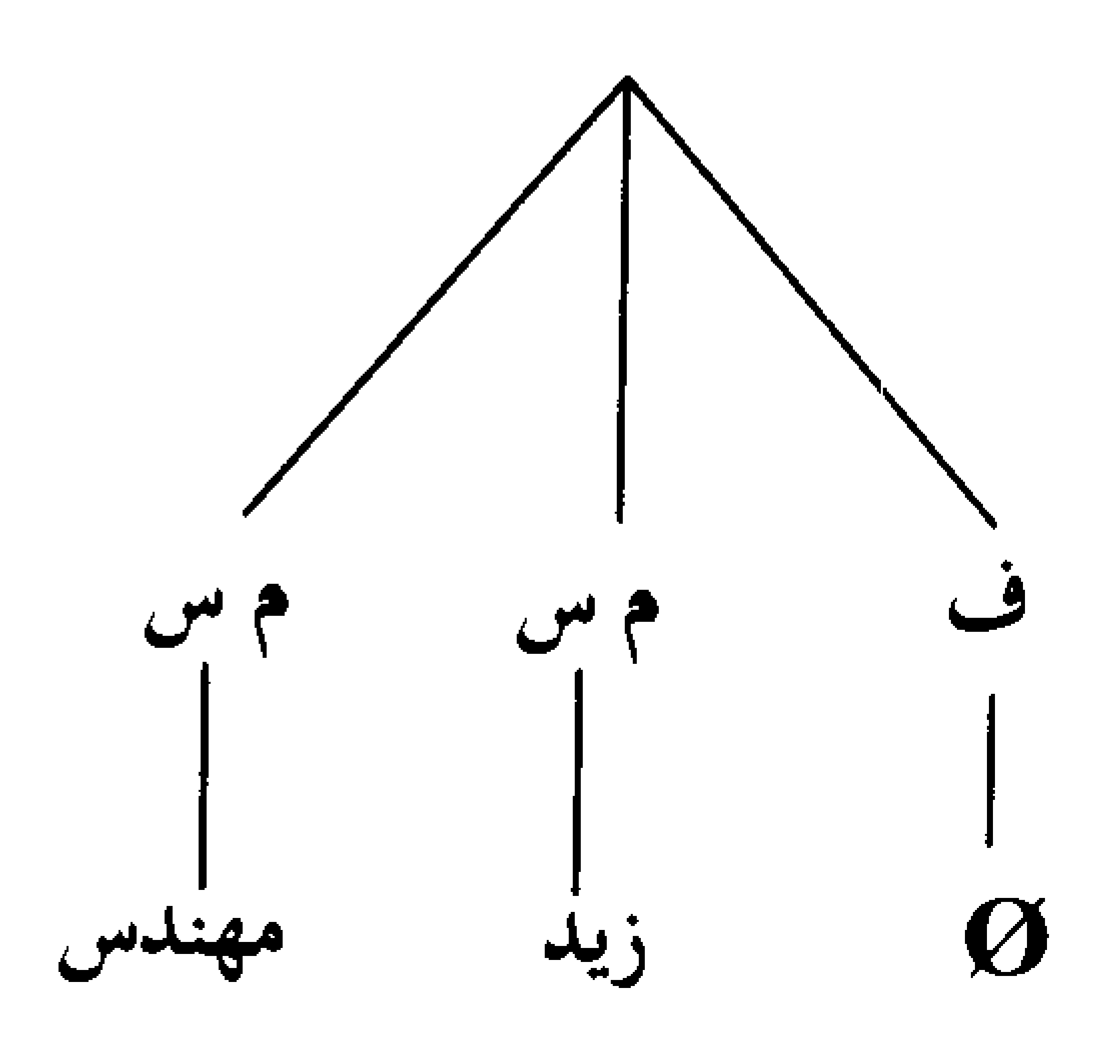
1. زيد مهندس.
2. زيد أخوه مهندس.

الإجابة المقترحة

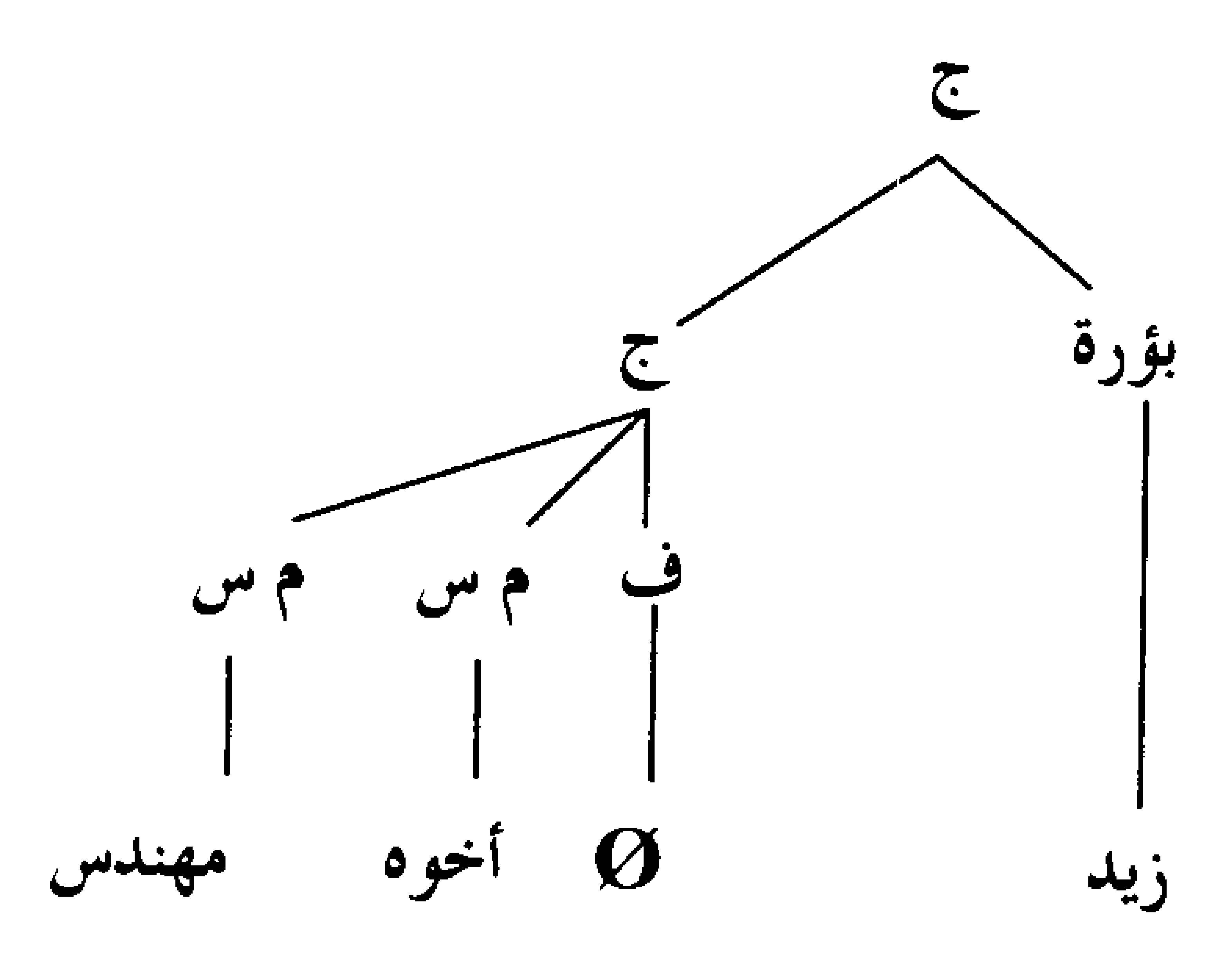
في هذا النوع من البنيات لا نجد فعلا رابطة كما هو الشأن في اللغات الرومانية، حيث تعتبر الجمل السابقة جملا اسمية.

- يمكن اعتبارها جملا فعلية تبعا للافتراض الرابطي الذي اقترحه عبد القادر الفاسي الفهري (*1982*) وبالتالي تأخذ الجملتان التشجير التالي:

أ)



ب)



- تتضمن التشجيرة (أ) عجرة فعلية تشرف على فعل رابطة فارغ.
- تتضمن التشجيرة (ب) عجرة البؤرة (زيد) ؛ فالتمثيل الشجري لمثل هذه الجمل يقتضي إدراج عجرتين من نمط (ج)، إحداهما بخطين تشرف على البؤرة، والأخرى تشرف على الجملة ذات الرابط الفارغ.

تمرين (7)

بين لماذا لا يمكن أن نحصل على استفهام متعدد في اللغة العربية من صنف الجملة التالية:
1- * بماذا من من ضرب؟

الإجابة المقترحة

يخرق المثال أعلاه قيد الجزيرة الميمية؛ لأن نقل مركب استفهامي واحد من موقعه الأصلي يخلق جزيرة ميمية يصعب تخطيها من قبل مركبات استفهامية أثناء النقل.

تصير البنى أعلاه نحوية إذا نقل مركب استفهامي واحد وهو الفاعل، دون نقل المركبات التي تسفله في البنية الشجرية:

- من ضرب من بماذا؟

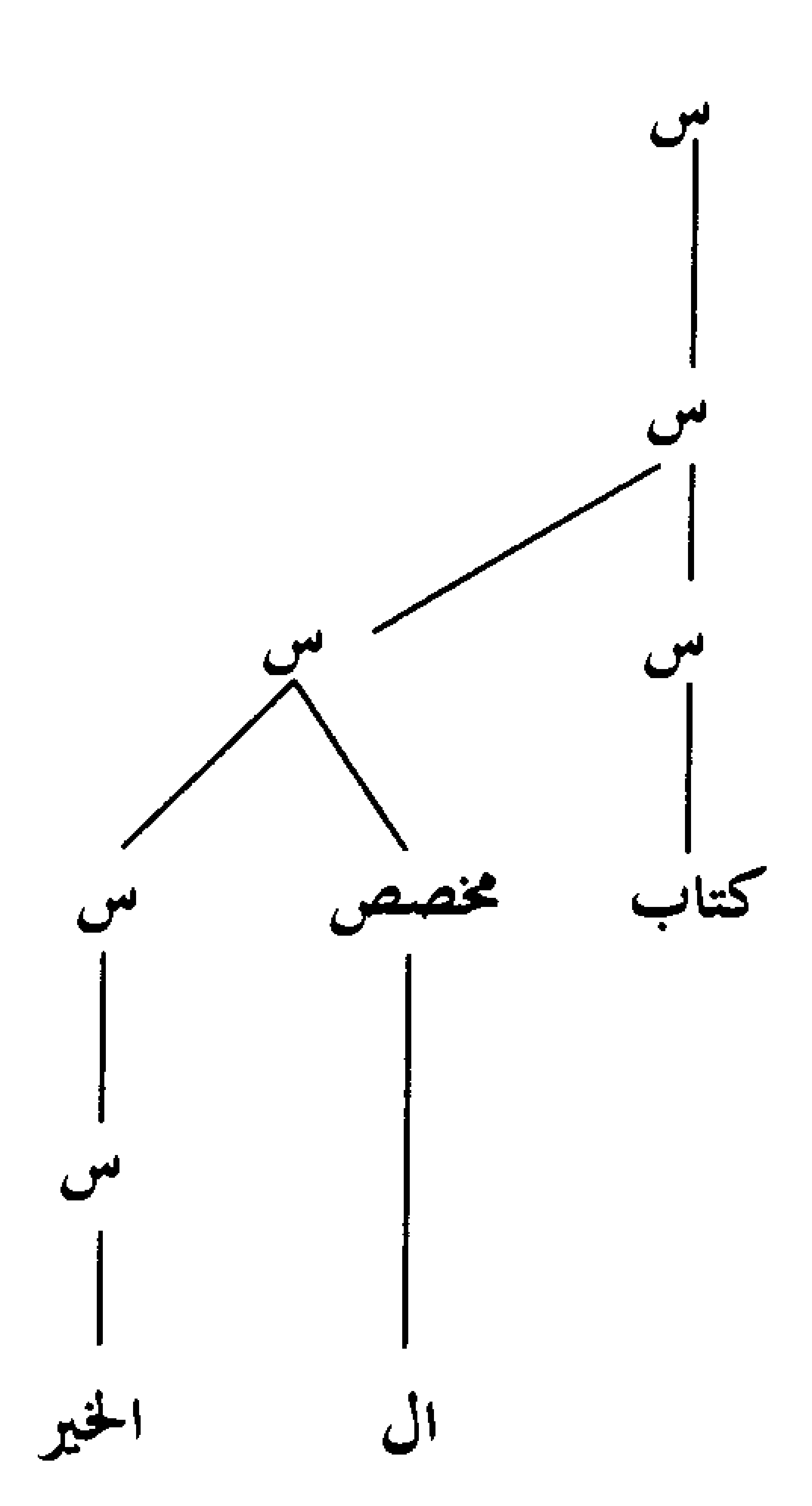
تمرين (8)

اقترح تمثيلا شجريا للجمل التالية بحيث يأتي موافقا لنظرية (س- خط):

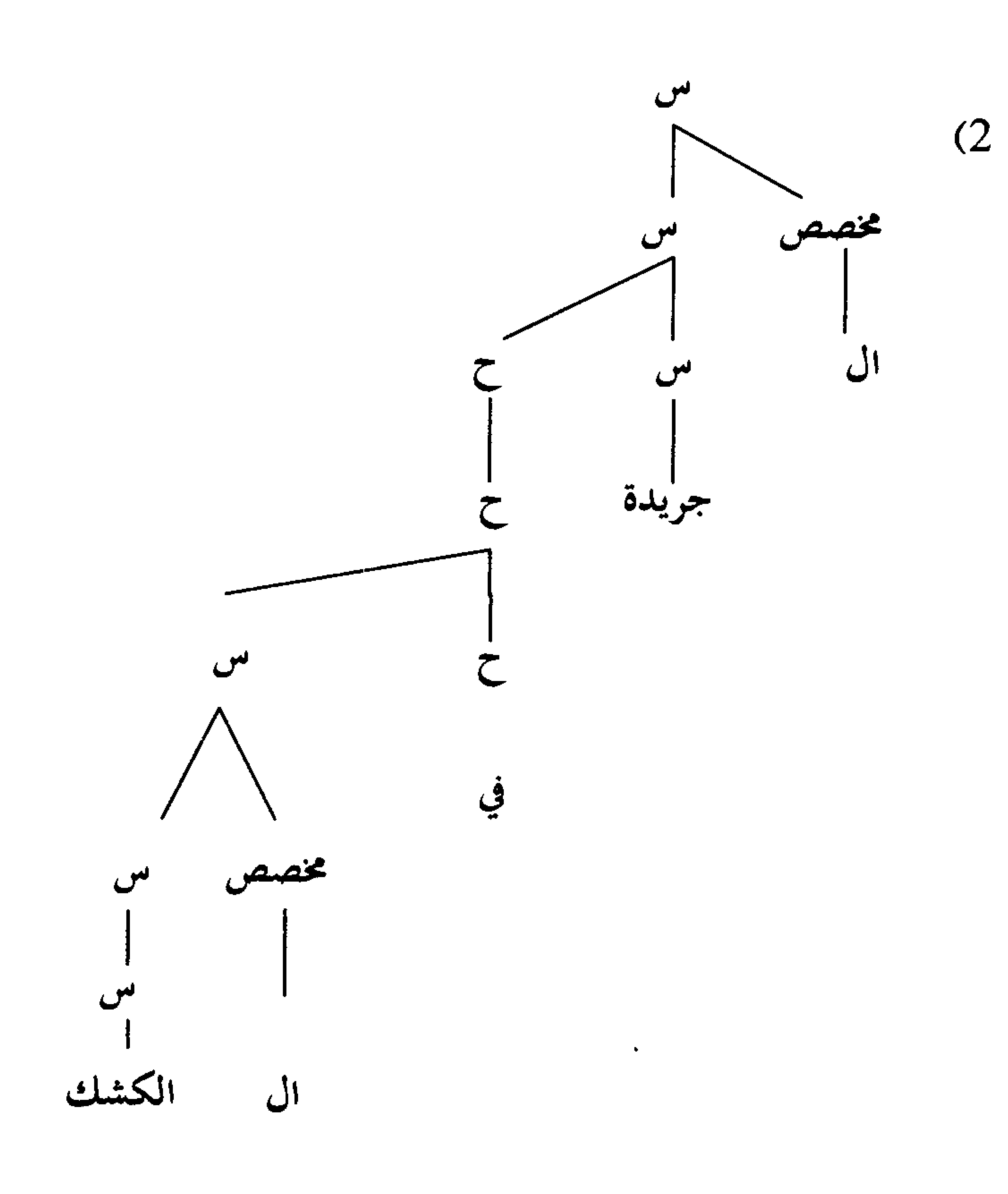
1. كتاب الجبر
2. الجريدة في الكشك
3. كتاب الفتاة الجميلة
4. كتاب الفتاة الجميل
5. كتاب الجبر والهندسة
6. صادف اللاعب المحترف الطويل في الحديقة
7. قرأ زيد الكتاب
8. وضع الكأس تحت المنضدة
9. جلست في المكتبة وقتا قليلا

الإجابة المقترحة

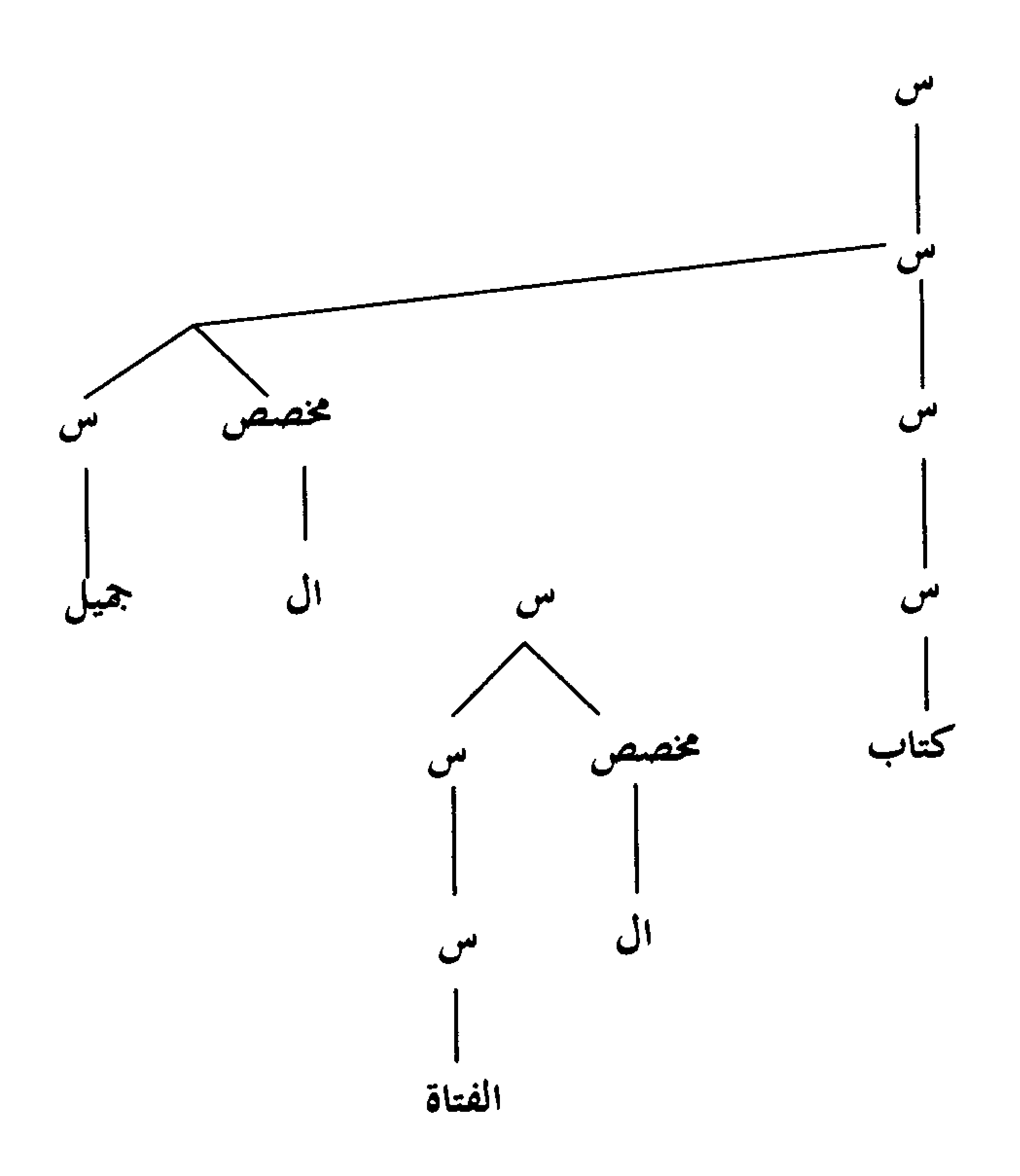
1)



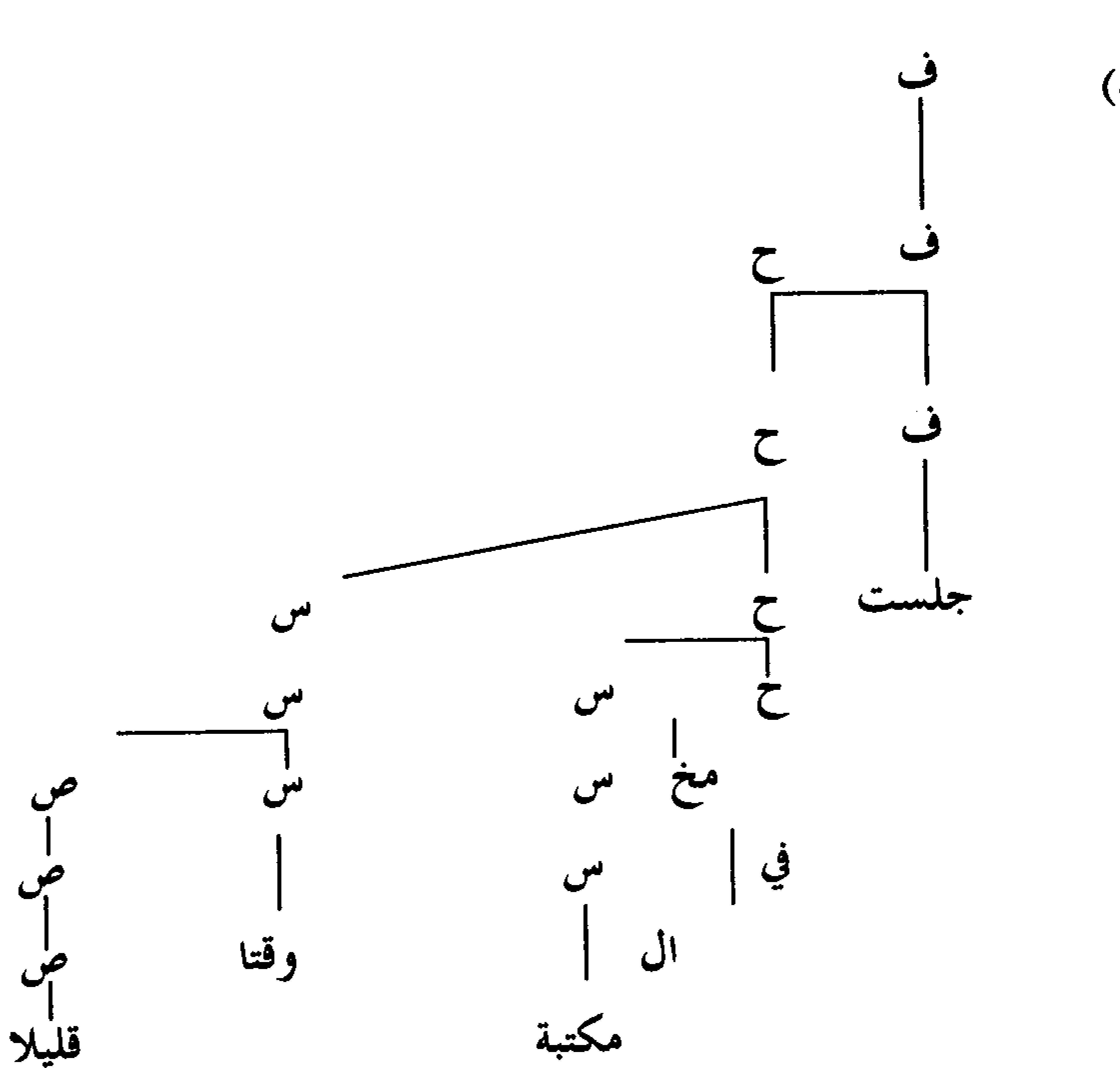
2)




(3


س
س
س
مخصص
س
جميل
ال
س
س
مخصص
س
كتاب
س
ال
الفتاة

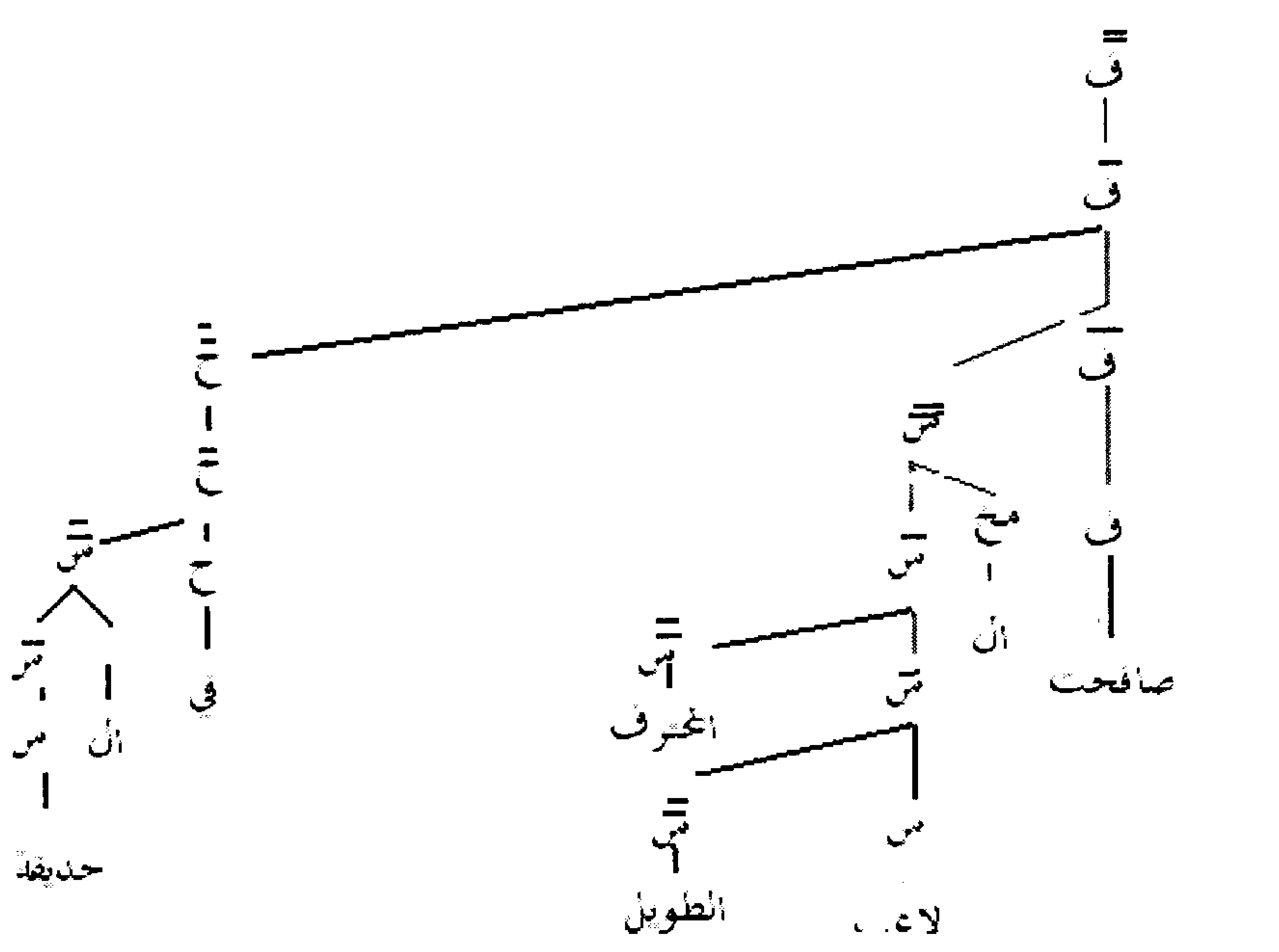
(4

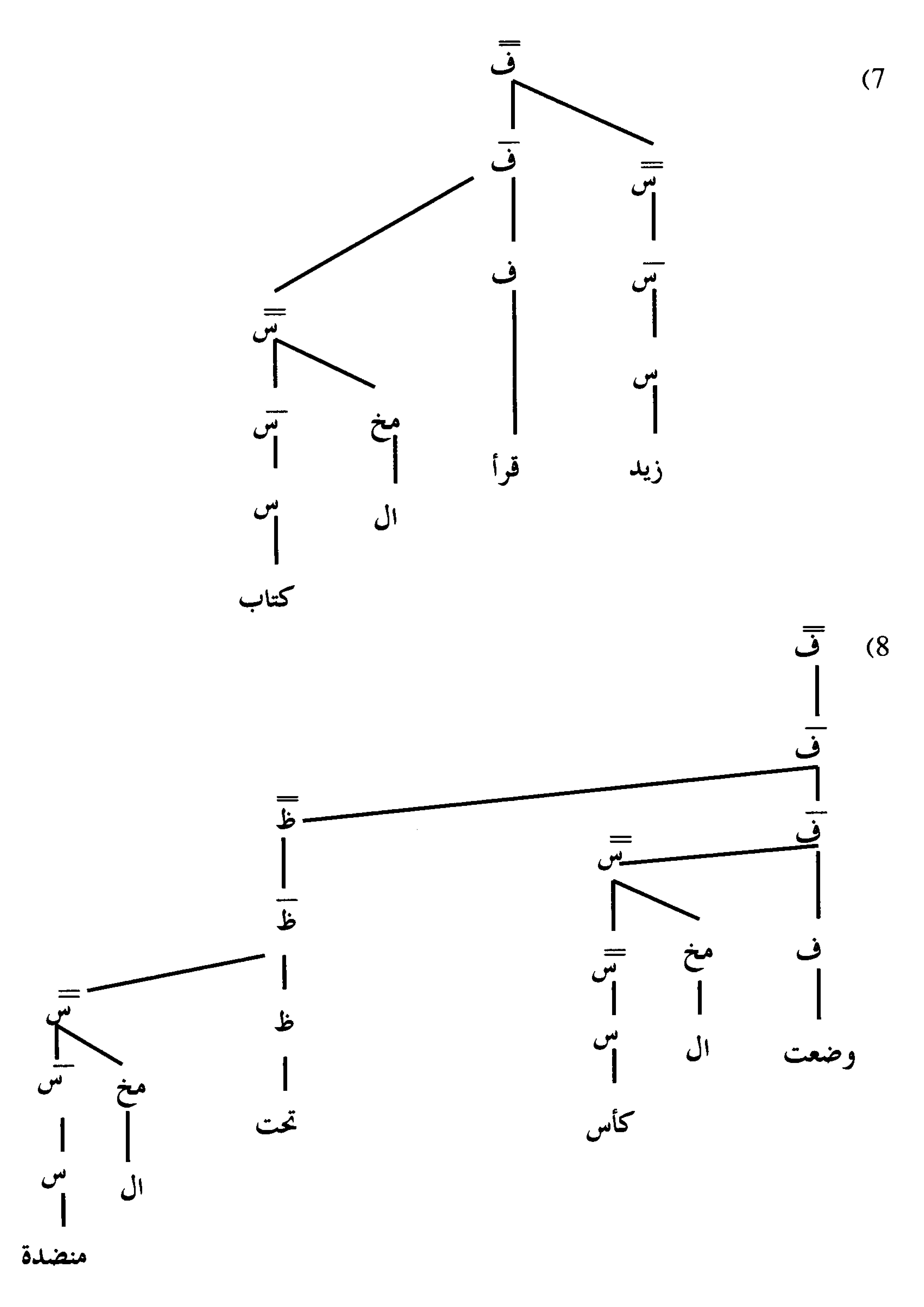

ف
ف
ح
ف
ح
جلست
ح
س
ح
س
س
مخ
س
ص
س
في
ص
وقتا
ال
ص
مكتبة
قليلا

(5

س̿
س̄
س̿ س
س̿ و س̿ كتاب
س̄ مخصص س̄ مخصص
س س
هندسة ال جبر ال

(6




7)
ف
ف
س
ف
س
س
س
قرأ
زيد
س
مخ
س
ال
س
كتاب
8)
ف
ف
ظ
ف
س
ظ
ف
مخ
س
ظ
س
وضعت
ال
س
مخ
تحت
كأس
س
ال
منضدة

(9

ف̿

ف̄ — ح̿

ف — ح̄

جلست — ح — س̿

ح — مخ — س̄ — س̄

في — ال — س — س — ص̿

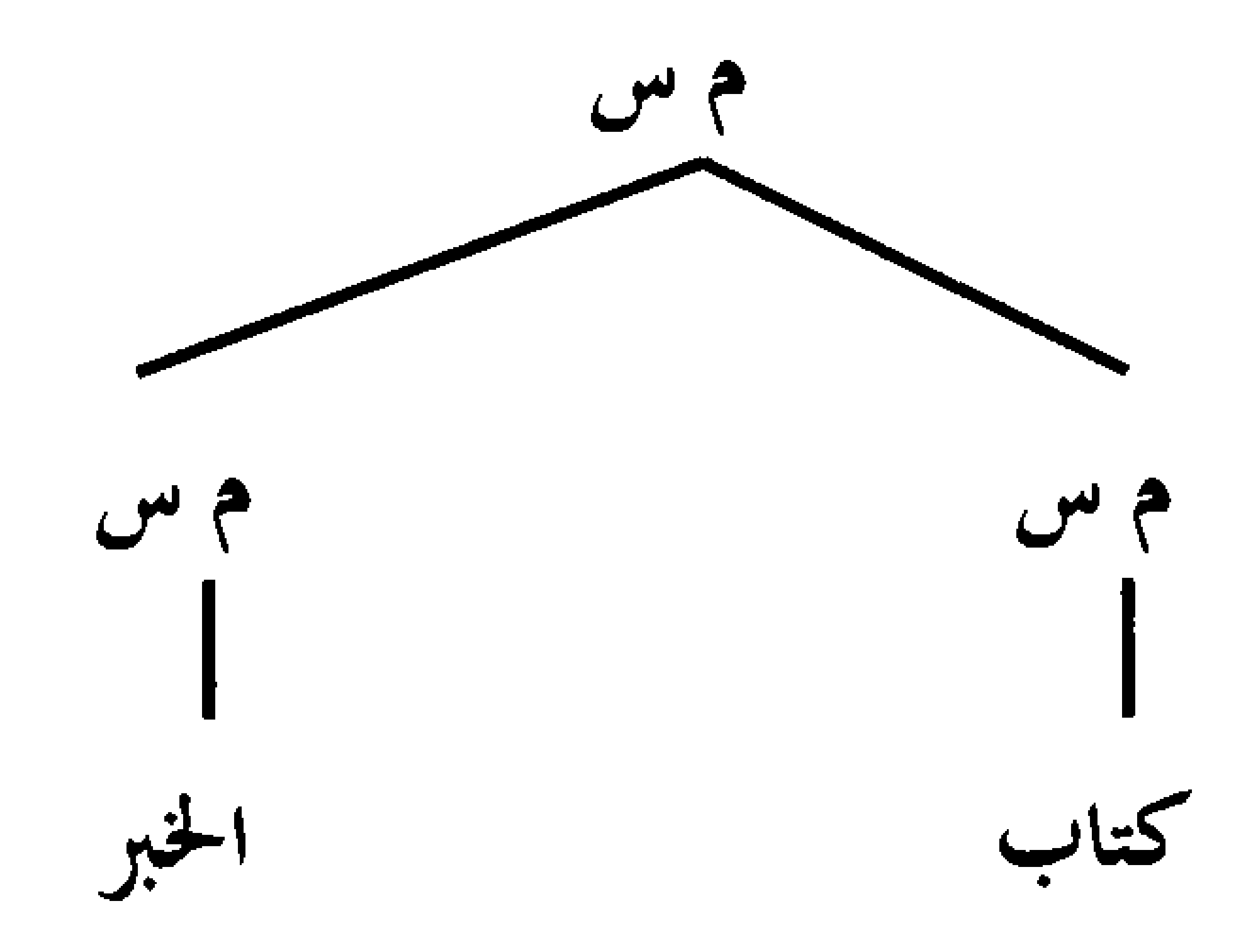
مكتبة — وقتا — ص̄

ص

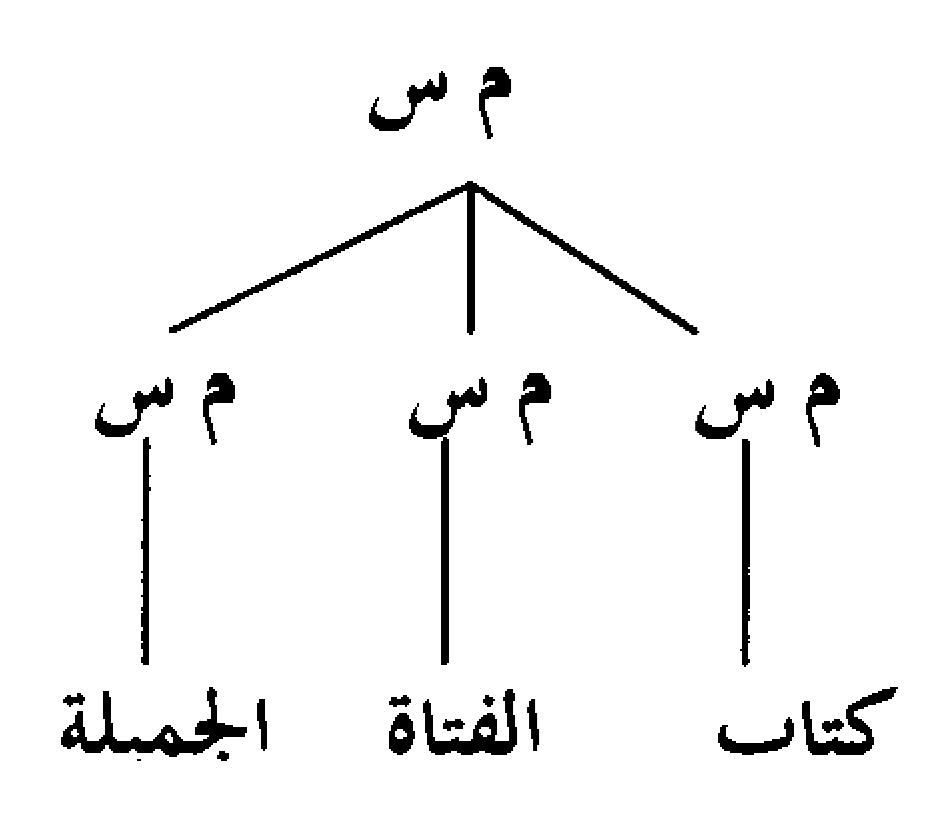
قليلا

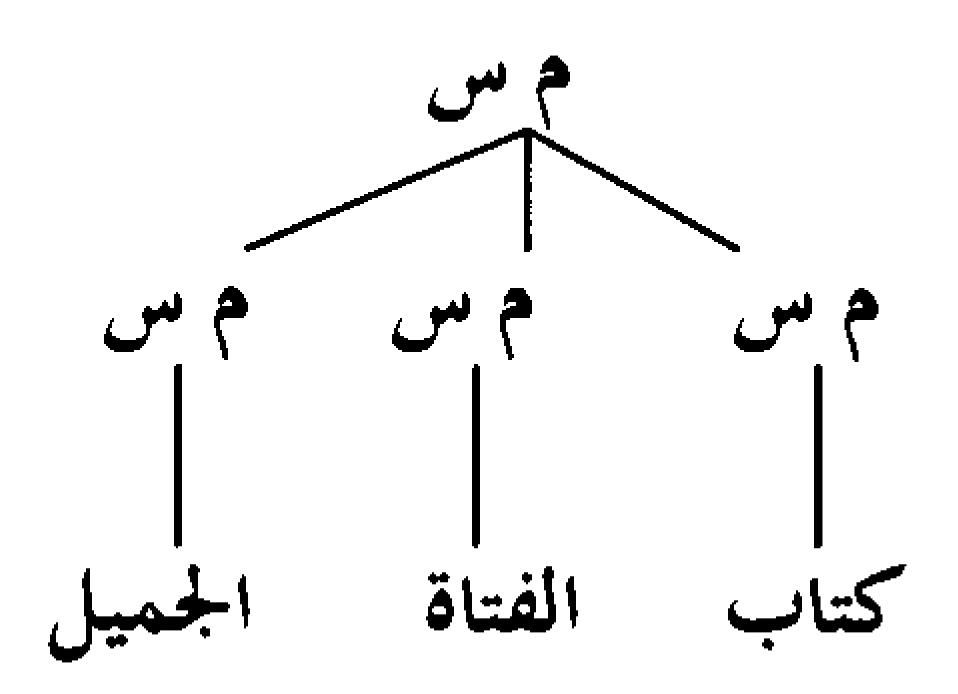
من خلال التمثيلات الشجرية الآنفة نستنتج ما يلي:

- يسمح نظام (س- خط) بالتمثيل لمجموعة من العلاقات التركيبية مثل: علاقة مخصص/ رأس ورأس فضلة والملحق؛
- الرأس هو العنصر الأسفل في كل مركب لا يعلوه أي خط؛
- في هذا النظام التمثيلي يمكن التمييز بين الرأس والفضلة من جهة والفضلة والملحق من جهة ثانية، بينما لا يسمح النظام التمثيلي للمؤشرات المركبية في النظرية المعيار بالتمييز بين رأس المركب وفضلته، وبالتالي تأخذ الجملة (1) في النظرية المعيار التمثيل الشجري الآتي:



- تحتل أدوات التعريف والإشارة أو ما يعرف بالمحددات موقعا محددا في التمثيل الشجري حيث تولد كمخصصات للمركب؛
- يمكن التمثيل لنعت الصفة لرأس المركب أو فضلته في نظام س خط، بينما يتعذر ذلك في النموذج المعيار؛ لأن المركبات الاسمية المنعوتة والناعتة تظهر في المستوى نفسه، ويفتقد التمثيل الشجري للهرمية التي تعتبر مطلبا لا بد منه لتمثيل العلائق التركيبية بين المكونات، فالجملتان (3) و (4) تأخذان في النموذج المعيار تمثيلا شجريا متجانسا:



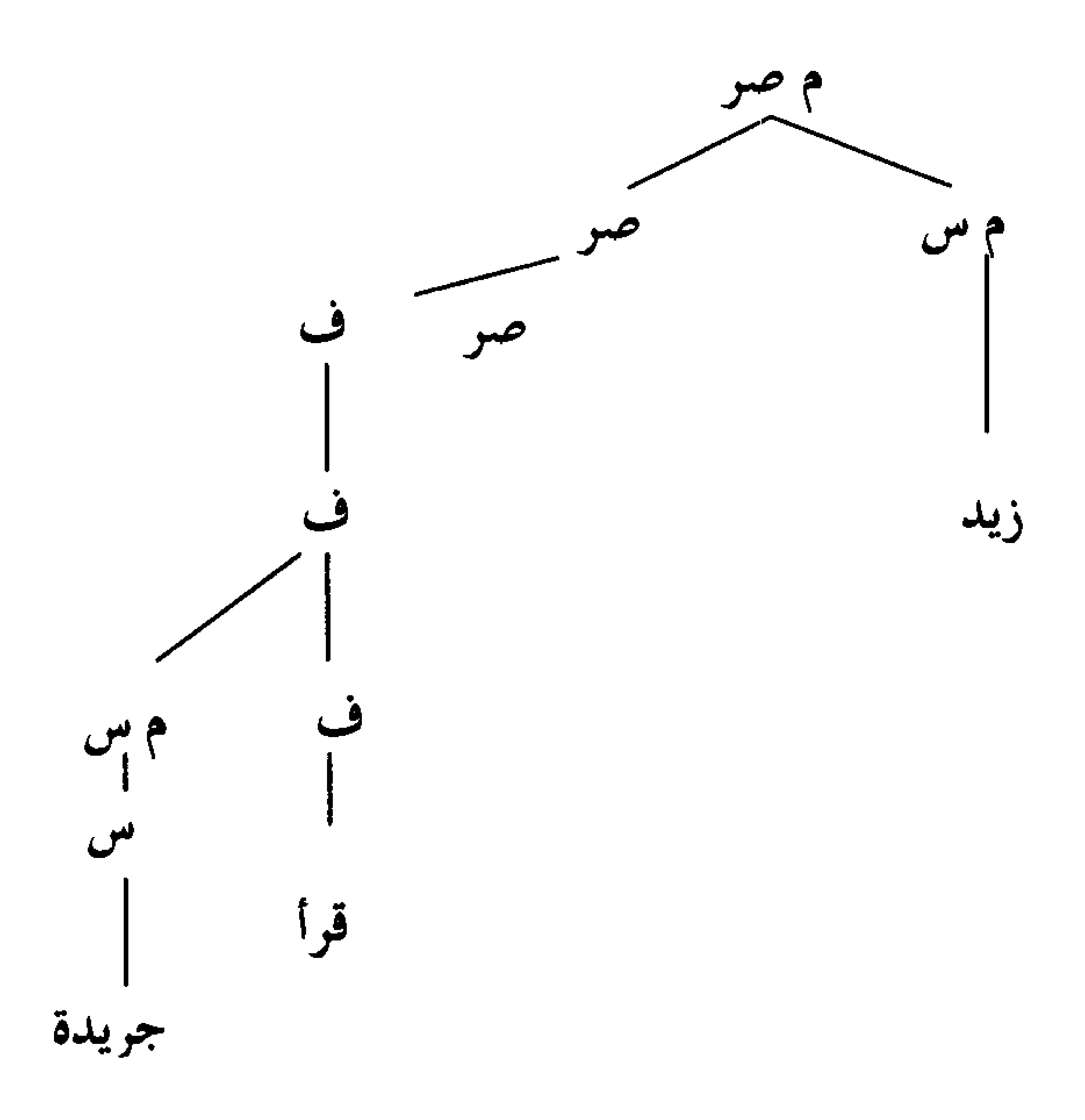


نلاحظ أن النعت تارة يكون مرتبطا بالعنصر الذي يسبقه مباشرة أو بالمركب الاسمي الأول، بينما لا يسمح التمثيل الشجري برصد التباس العلاقة النعتية، خلافا للتشجيرتين (3) و (4)، حيث إن الصفة إذا كانت ناعتة لـ "الفتاة" تتفرع عن س خط الذي يشرف على الرأس "الفتاة" وإذا كانت ناعتة لـ"الكتاب" تتفرع عن س خط مكرر يعلو س خط الذي تتفرع عنه "الفتاة".

يميز نظام س خط بين الفضلة والملحقات، فالفضلة تتفرع عن س خط التي تعلو مباشرة إسقاط الرأس، بينما تتفرع الملحقات عن س خط مكرر يعلو إسقاطا مشابها، بينما تتولد الفضلات والملحقات في النموذج المعيار في المستوى نفسه.

تمرين 9

حلل المؤشر المركبي التالي موظفا مصطلحات الإشراف والسبق والتحكم المكوني



الإجابة المقترحة

- يشرف المركب الصرفي على المركب الاسمي والمركب الفعلي إشرافا مباشرا، وإشرافا غير مباشر على المركب الاسمي الفضلة؛
- تسبق "م س" مخصص "صر" رأس الصرفة خطيا، ويسبق "الفعل" فضلته خطيا؛
- تتحكم الصرفة الرأس مكونيا في المركب الاسمي فضلة الفعل؛ لأن أول عجرة أم مفرعة للصرفة هي صر- خط، تتفرع عنها أيضا "م ف" التي تشرف على "م س" فضلة الفعل.

تمرين 10

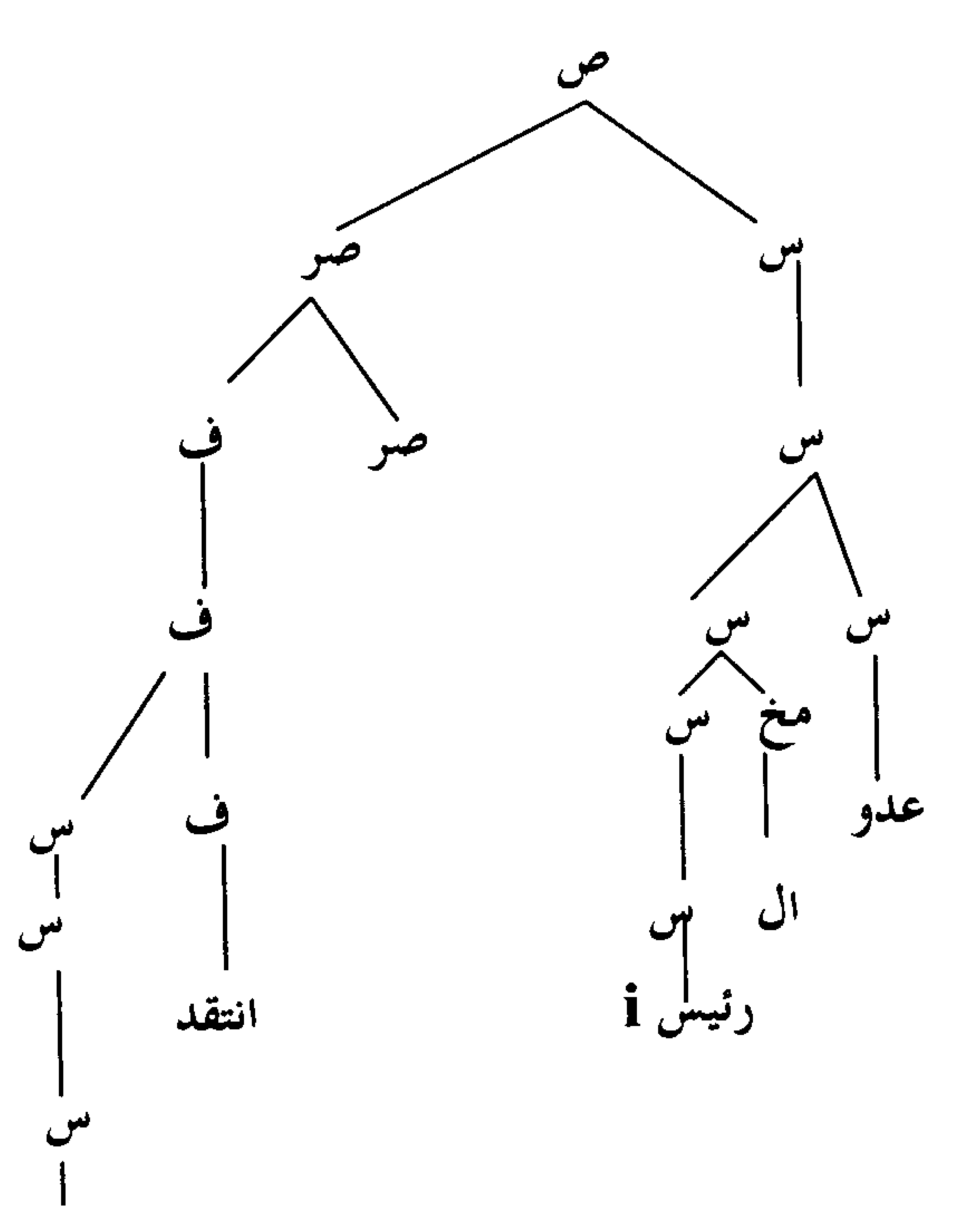
بين من خلال استعمال علاقة التحكم المكوني نحوية الجملة (1) و لا نحوية الجملة (2):

1- انتقد الرئيس نفسه

2- * عدو الرئيس$_i$ انتقد نفسه$_i$

الإجابة المقترحة

يشتمل المثالان (1) و (2) على العائد "نفس" الذي يرصد سلوكه المبدأ ٢ في قالب الربط في نظرية العمل والربط، ويتضمن المبدأ ٢ مفهوم المقولة العاملية، فكل عائد ينبغي أن يربط في مقولته العاملية. إلا أن مفهوم الربط نفسه يضبطه مفهوم التحكم المكوني. فـ ٢ تربط "ب" إذا كانت ٢ تتحكم مكونيا في "ب". وعليه نقترح التشجيرة التالية للجملة (2):



يتبين من خلال التشجيرة أن "رئيس" لا يتحكم مكونيا في العائد "نفسه"؛ لأن العجرة المفرعة لـ "رئيس" (س- خطين) فضلة لـ (س- خط) وبالتالي ينبغي أن تكون (س- خطين) الإسقاط الأقصى الذي يتفرع مباشرة عن "الصرفة" هو المتحكم مكونيا في العائد، لأن العجرة الأم التي يتفرع عنها السابق "عدو الرئيس" أي (صر- خطين) هي نفسها العجرة الأم التي تشرف على المركب الفعلي الذي يتضمن العائد.

تمارين وأجوبة (2)

تمرين 1

حدد انطلاقا من المثال الموالي مسار اشتقاق السمات المؤولة وغير المؤولة ونوعيتها:

- انتقدت المرأة الولد

الإجابة المقترحة

يتم اشتقاق البنية عبر مسارات محددة:

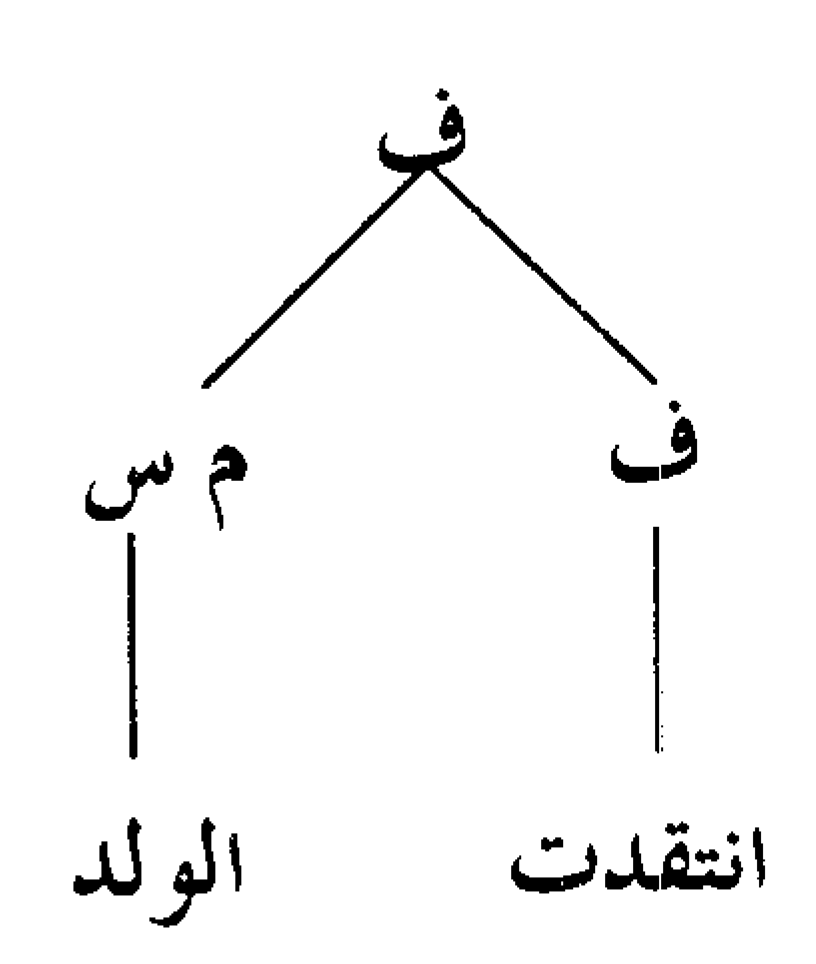
- تكوين التعداد؛
- إجراء بناء الجملة عبر آلية الضم والنقل؛
- فحص السمات.

1- تكوين التعداد: التعداد المقترح بالنسبة إلى الجملة يتكون من العناصر التالية:

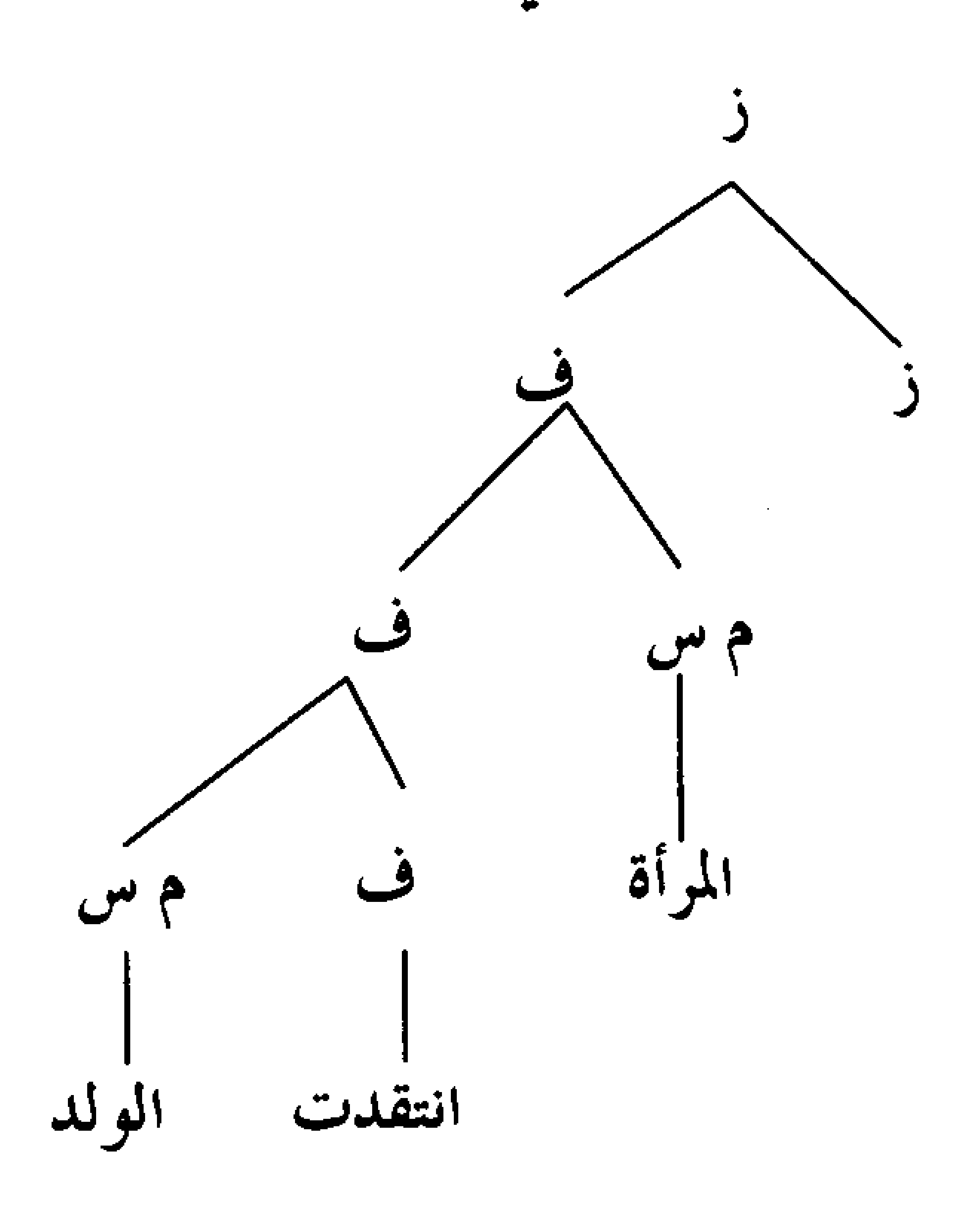
تعداد= (انتقدت، الـ2، مرأة، ولد، تطابق (مؤنث) زمن (ماض))

2- إجراء بناء الجملة (الضم)

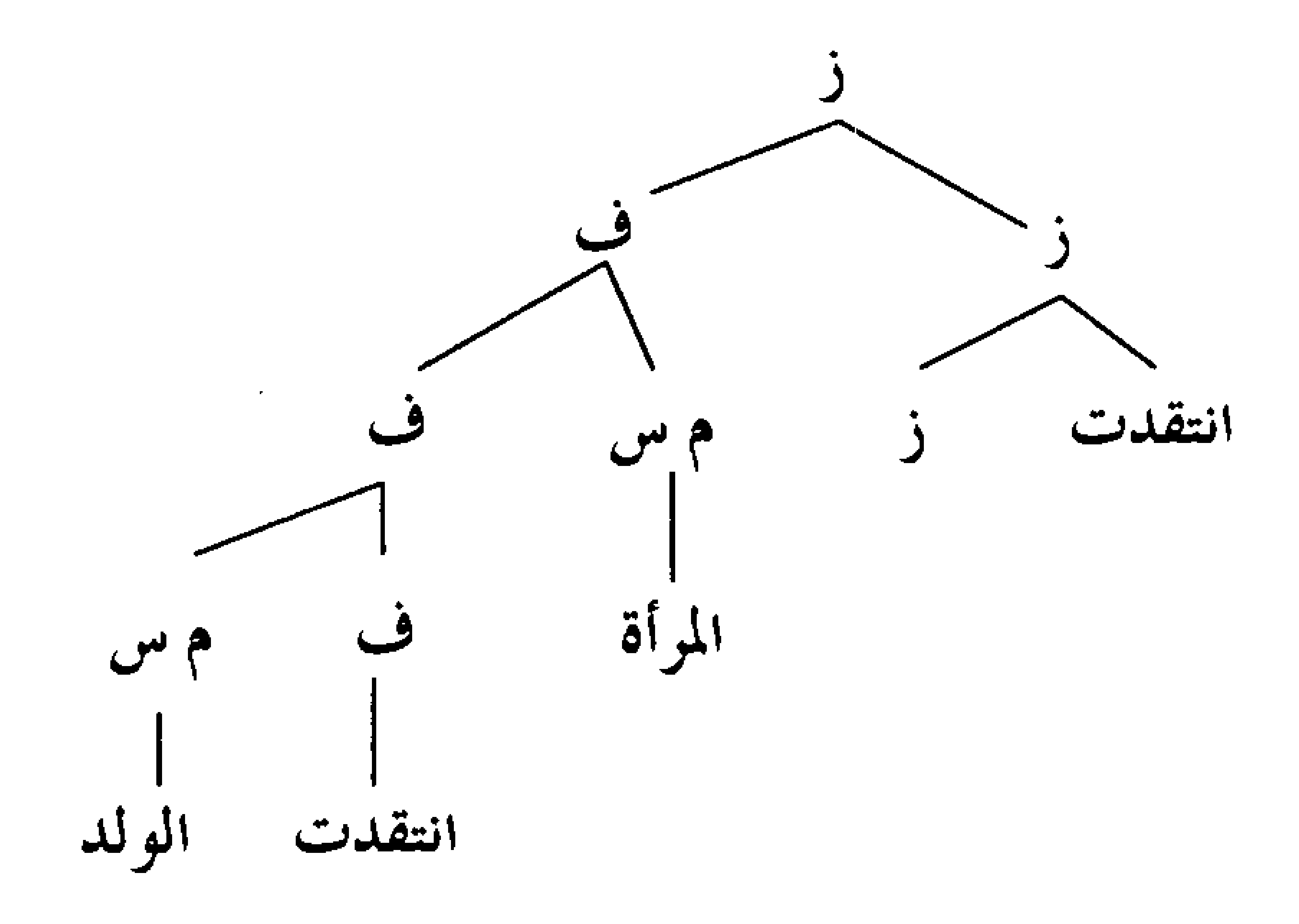
- بناء وحدات الجملة يتم من الأسفل إلى الأعلى؛
- ننتقي من التعداد الورود الأول للحد ونضمه إلى الإسم،
- نضم الموضوع التركيبي الجديد "م س" إلى الفعل "انتقدت"



- ننتقي "المرأة" ونضمه إلى المركب الفعلي:
- بعد عملية الانتقاء والبناء التركيبي للوحدات المعجمية في إطار موضوعات تركيبية مسقطة وفق هندسة شجرية تستجيب لمتطلبات الإسقاط وفق نظام "س. خط" ننتقي الإسقاطات الوظيفية التي تسوغ سمات الوحدات المنتقاة. وبناء على ذلك ننتقي إسقاط الزمن لتصير البنية الوظيفية للجملة على النحو الآتي:



- بعد تشكيل هذه البنية تبدأ عملية النقل التي يسوغها إجراء فحص السمات، فالفعل يفحص سمته الزمنية والتطابقية في إسقاط الزمن. ويشتمل إسقاط الزمن على سمة مقولية [+ ف] يجب فحصها من خلال مقولة تحمل هذه السمة. ويعتبر الفعل العنصر المرشح للقيام بهذه المهمة، كما يتضمن إسقاط الزمن سمات اسمية وهي عبارة عن سمات تطابقية تسوغ إعراب الفاعل، وينبغي فحصها عبر مخصص مملوء عندما يصعد الفاعل ليشغل موقع مخصص الزمن.
- إجراء النقل يمكن أن يكون ظاهرا، كما يمكن أن يكون خفيا.
- بما أن سمة الزمن الفعلية قوية فإنها تجتذب الفعل لفحصها ومحوها بشكل ظاهر؛ أي أن الفحص يتم قبل- التهجية بشكل مكشوف.
- بما أن السمات الاسمية للزمن ضعيفة فيمكن إرجاء نقل الفاعل لفحصها إلى ما بعد التهجية، وعليه تصير البنية التمثيلية النهائية للجملة على النحو الآتي:



نلاحـظ مـن خلال هذه التشجيرة أن صعود الفعل أنتج بنية إلحاق، فنقل رأس إلى رأس ينقل بالإلحـاق، كمـا نلاحظ أيضا أن النقل إجباري وليس اختياريا، لأنه مدفوع بإجراء الفحص، وهذا يعني أن البنـية التمثيلـية تـتضمن سمـات مؤولة وأخرى غير مؤولة: هناك من السمات ما يؤول في الصورة الـصوتية، وهـناك مـا يـؤول في الـصورة المنطقـية، وإذا أعـدنا صياغة البنية بإدراج البنية السماتية التي تتضمنها تصير على المنوال الآتي:

ز

ف | ز

ف | م س

م س | ف | المرأة

الولد | انتقدت

ز:
سمة مقولية+ف
سمة إسمية+مؤنث
سمة زمنية+ماضي

المرأة:
سمة مقولية+س
سمة إسمية+مؤنث
سمة إعرابية+الرفع

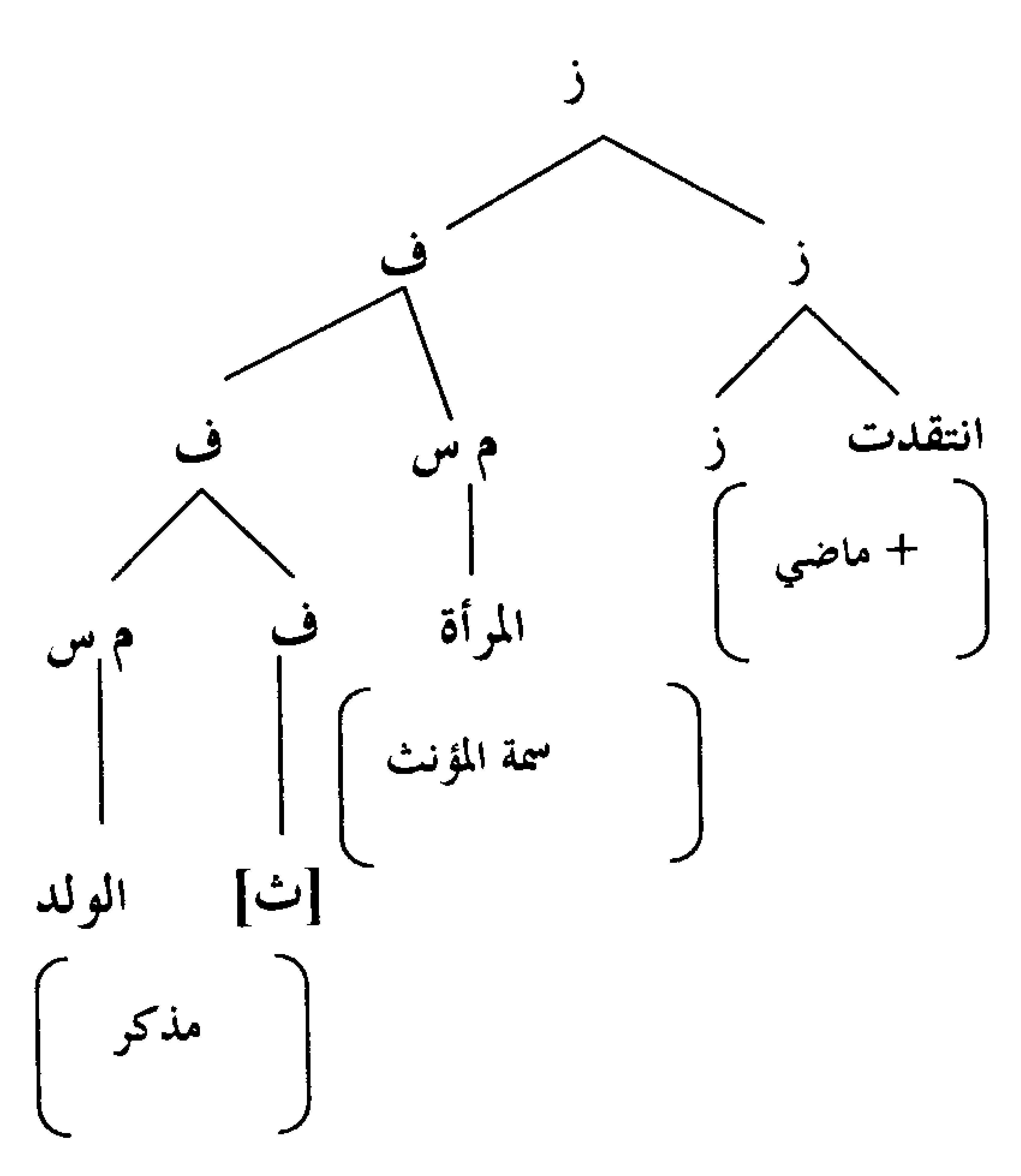
انتقدت:
سمة مقولية+ف
سمة زمنية+ماضي
سمات اسمية تطابقية
+ جنس: مؤنث
+ جنس: غائب

الولد:
سمة مقولية+س
سمة إسمية+مذكر
سمة
إعرابية+النصب

نلاحظ أن البنية السماتية للرأس الوظيفي الزمن تماثل جزئيا البنية السماتية للفعل والفاعل، وهذا التماثل يسوغ الفحص؛ لأنه مبني على محو السمات غير المؤولة للإسقاط الوظيفي (الزمن).

تنشطر السمات إلى نمطين:

- سمات المقولات الإسمية باستثناء الإعراب مؤولة، وسمات الفعل باستثناء التطابق مؤولة؛
- يبقى احتمال واحد إما أن سمة الزمن مؤولة في الإسقاط الوظيفي أو في الفعل؛
- بعد انتهاء عملية الفحص ومحو السمات غير المؤولة نحصل على البنية التمثيلية النهائية التي تصل إلى الصورة المنطقية وهي على النحو الآتي:



بما أن كل السمات الموجودة في التشجيرة أعلاه مؤولة، فإن البنية التمثيلية النهائية تستجيب لمبدإ التأويل التام، لنحصل على اشتقاق موفق في الصورة المنطقية.

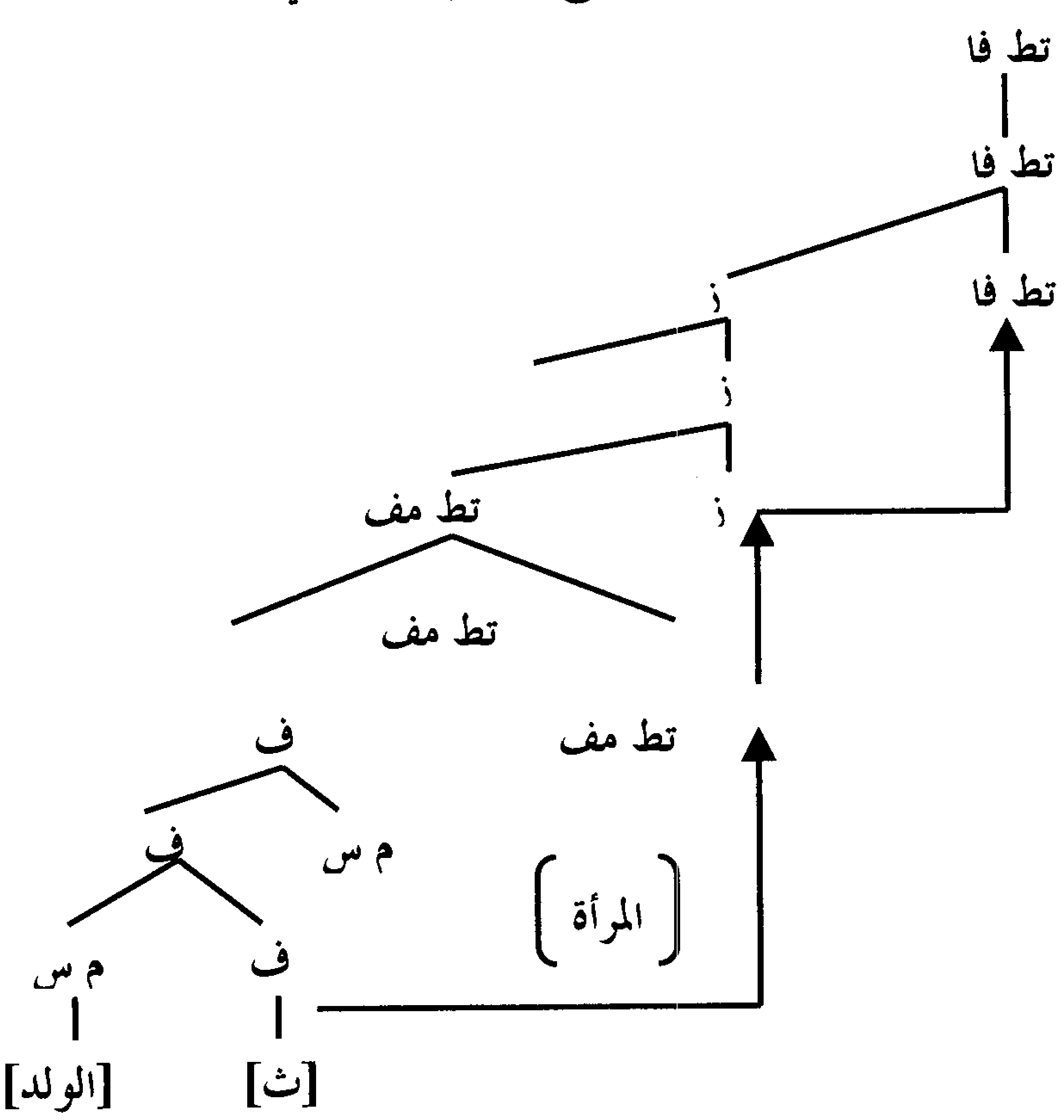
تمرين 2

اقترح للجملة المقدمة في التمرين (1) اشتقاقا وفق الهندسة التمثيلية المقترحة في صياغة البرنامج الأدنوي و(1995) مبينا الفرق في آليات الاشتقاق والتمثيل بين صيغة البرنامج الأدنوي (1995) و صيغة البرنامج في (1992).

الإجابة المقترحة

لم تتضمن البنية التمثيلية المقترحة في التمرين (1) صيغة لفحص إعراب المفعول، ولم تبين ما إذا كان النقل الظاهر مدفوعا لإرضاء سمة العنصر المنقول أو المنقول إليه، لذلك سنقترح صياغة تتأسس على هذه المقتضيات.

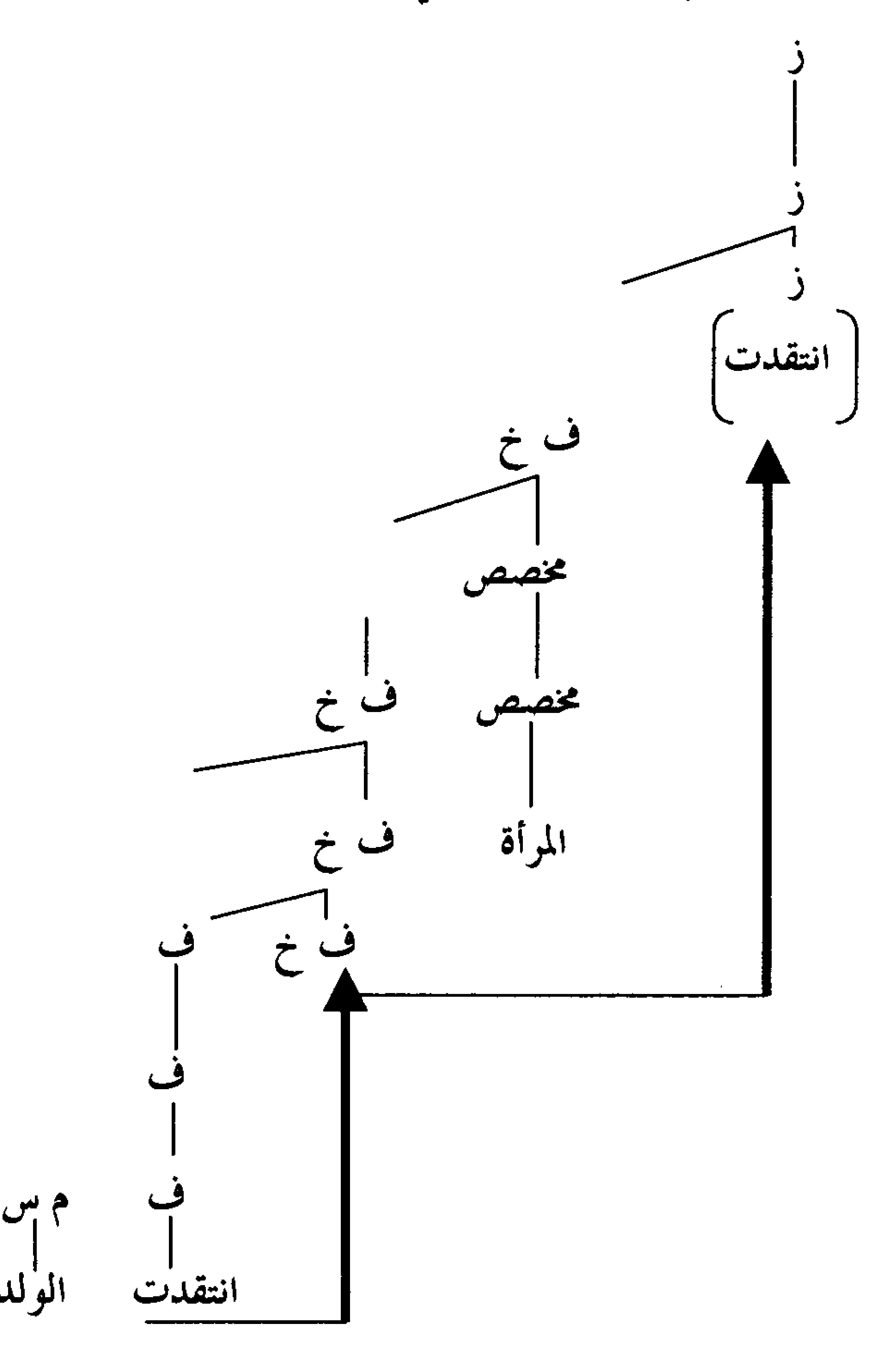
البنية التمثيلية للجملة تبعا لصيغة البرنامج الأدنوي تشومسكي (1992)



- يظهر من خلال هذه التشجيرة إسقاطان للتطابق أحدهما مخصص لفحص السمات التطابقية للفعل والفاعل، وثانيهما مخصص لفحص سمات المفعول؛
- المسوغ الأساسي لهذه التشجيرة أن فحص السمات الإعرابية للمركبات يقتضي أن يكون بصورة موحدة في مخصصات رؤوس وظيفية؛
- لن يصعد الفاعل والمفعول إلى مخصصات تطابق الفاعل والمفعول تباعا إلا بعد التهجية، لأن السمة ضعيفة وليست قوية؛

- ما يدفع الفعل للانتقال لفحص سمته الخاصة هو مبدأ الجشع الذي يقتضي أن المكون لا ينتقل إلا لإرضاء سماته الخاصة، وينتج عن هذا الانتقال فحصا مزدوجا، فحص لسمته، وفحص لسمة الرأس الوظيفي الذي يلحق به.

ملحوظة: ينبغي أن يُنتقى التطابق في التعداد قبل اشتقاق البنية، لأن عملية الاشتقاق لا يمكنها أن تضيف سمات للبنية غير موجودة سلفا في التعداد.



لا يشتمل التمثيل الشجري للجملة على إسقاط تطابقي؛ لأن التطابق ليس إسقاطا مؤولا في الوجائه، ويمكن الاستغناء عنه طالما أن أدواره المرتبطة بالفحص يمكن إسنادها إلى إسقاط مؤول، لذلك فإسقاط المركب الفعلي الخفيف يعد أكثر ملاءمة في نسق تمثيلي يتأسس على إسقاط المقولات التي تلعب دورا في التأويل في مسار الاشتقاق نحو الصورة المنطقية، ومن بين هذه الأدوار:

- تسويغ الفاعل في المخصص الداخلي لإسقاط المركب الفعلي الخفيف مادام هذا المركب إسقاطا وظيفيا معجميا له دور في التعدية واللزوم وإسناد دور المنفذ؛
- إسقاط المركب الفعلي الخفيف له رأس عبارة عن لاصقة مجردة تجتذب الفعل المعجمي للإلحاق بها؛
- لا يمكن تسويغ إعراب النصب للمفعول إلا إذا صعد الفعل المعجمي إلى رأس المركب الفعلي الخفيف سواء أكان هذا الصعود ظاهرا أم خفيا؛
- يتضمن المركب الفعلي الخفيف مخصصا خارجيا، فبنيته متعددة المخصصات؛ حيث يصعد المفعول في الصورة المنطقية إلى المخصص الخارجي؛
- نلاحظ أن صعود الفعل تم بشكل مكشوف وظاهر نظرا إلى وجود سمة قوية في الزمن تجتذب الفعل إليها لفحصها، فمبرر النقل هنا مختلف عن مسوغاته في صيغة البرنامج السابقة (*1992*) لأن السمات القوية التي تجتذب النقل توجد في الرؤوس الوظيفية أي في العنصر الهدف و ليس في العنصر المصدر أي المكونات المنقولة.

تمرين 3

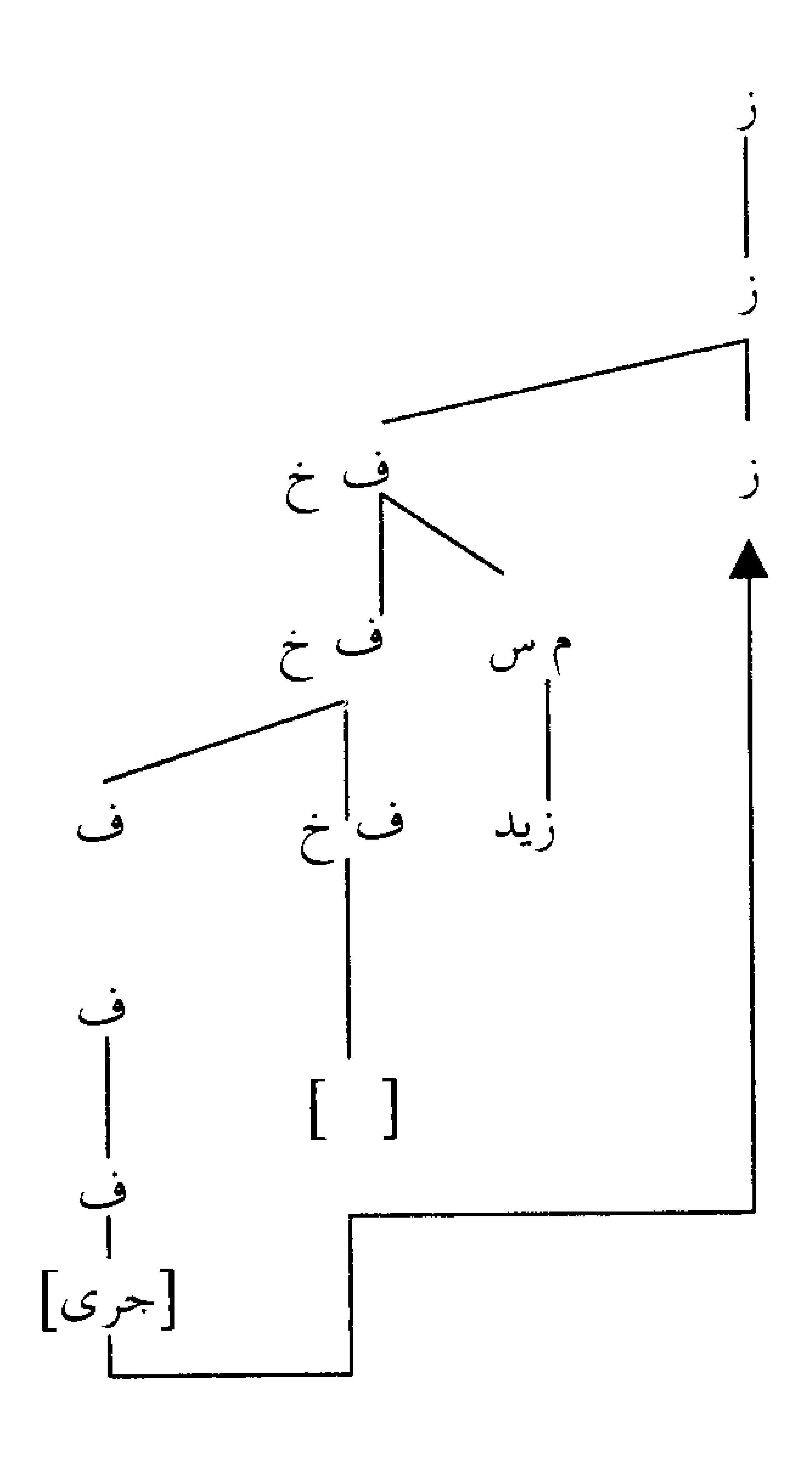
اقترح جملتين في إطار اللامنصوب والأرغاتي مبينا آليات اشتقاقهما وفاقا لصيغة البرنامج الأدنوي (*1995*).

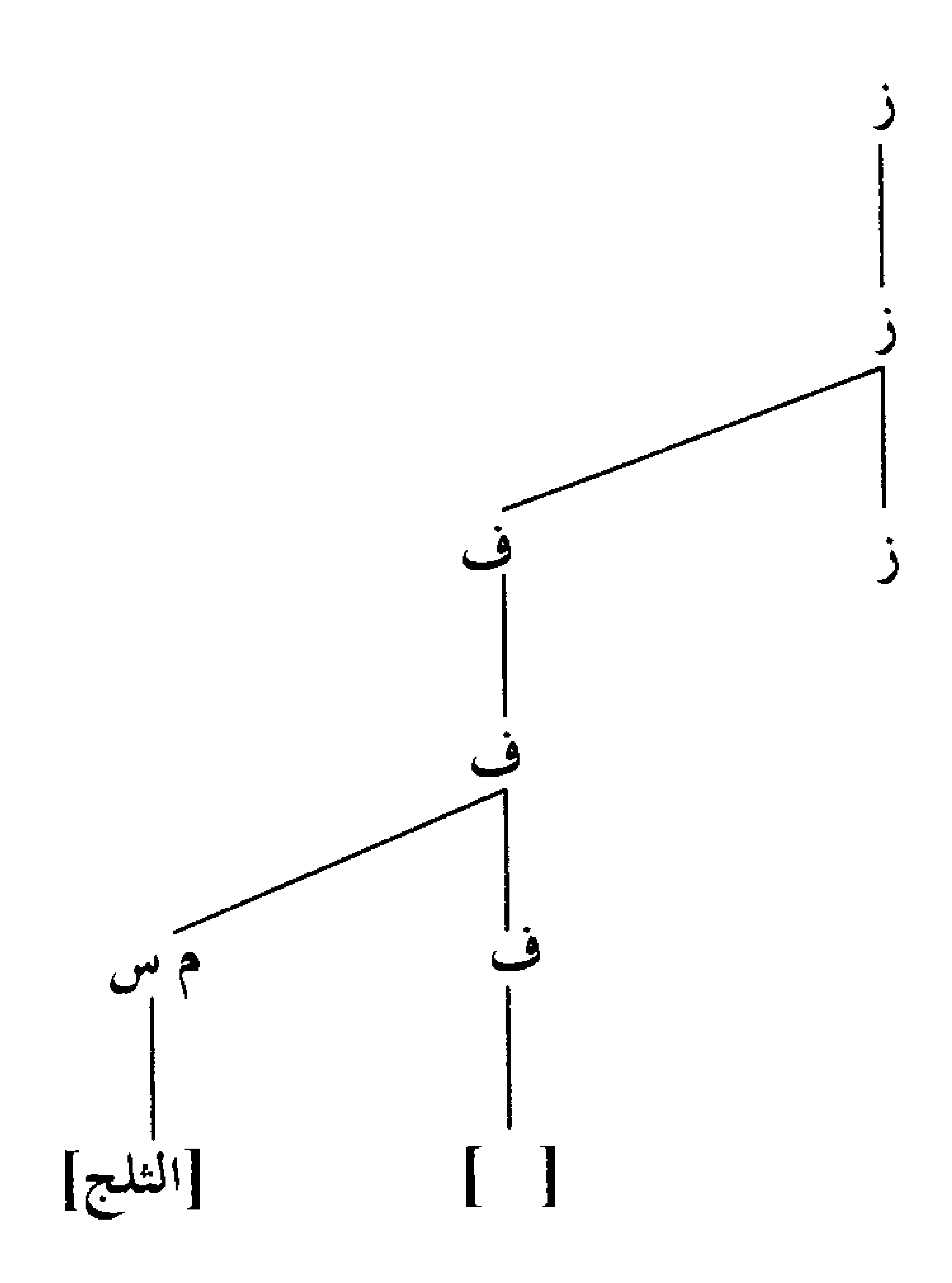
الإجابة المقترحة

- يتمثل الفرق بين اللامنصوب و الأرغاتي في مستوى العلاقة بين الفعل والفاعل السطحي، ففاعل اللامنصوب في الأصل مفعول للفعل، خلافا للأرغاتي. لنأخذ مثالا الجملتين التاليتين مصحوبتين بتمثيليهما الشجريين:

1 – جرى زيد

2 – ذاب الثلج


ز
ز
خ ف
ز
خ ف
م س
ف
خ ف
زيد
ف
[ ]
ف
[جرى]


ز
ز
ف
ز
ف
م س
ف
[الثلج]
[ ]

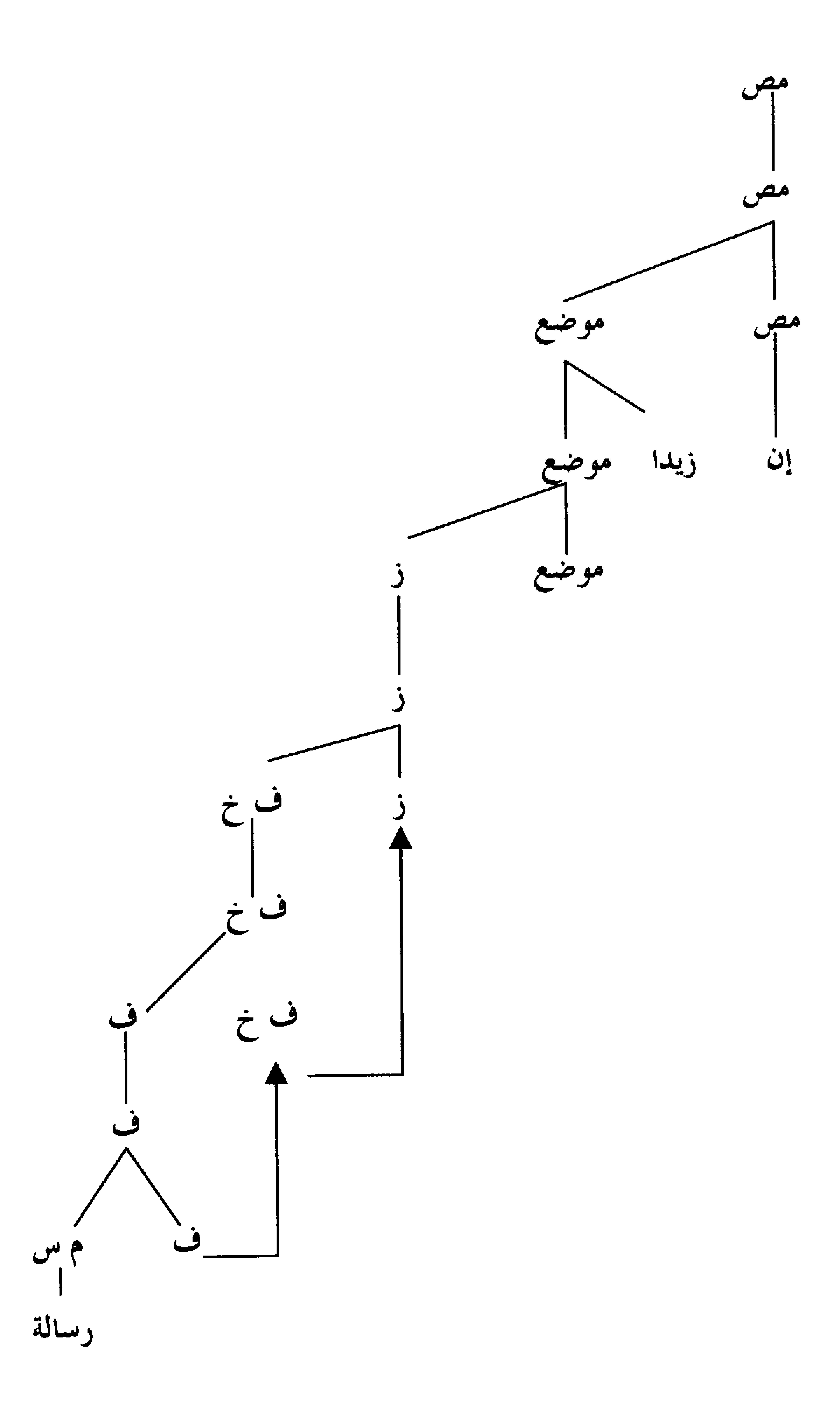
- نلاحـظ أنه في التشجيرة (1) يظهر الفاعل في مخصص المركب الفعلي الخفيف؛ لأنه فاعل يحمل دورا دلاليا (المنفذ)، مما يبين أنه فاعل عميق في أصل البنية.
- نلاحـظ أيـضا أن بنـية المـركب الفعلـي الخفـيف لا تتـضمن مخصصين، وإنما هي عبارة عن بنية بمخصص واحد، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن البنية غير متعدية، وإنما لازمة.
- تـبرر الطبيعة اللاصقية لرأس المركب الفعلي الخفيف صعود الفعل المعجمي إليه من جهة، ومن جهـة ثانـية عدم خرق "قيد نقل الرأس" الذي يلزم الرؤوس أثناء تنقلها بعدم تخطي رأس فارغ في البنية.
- لا تـشتمل البنـية التمثيلية للتشجيرة الثانية على مركب فعلي خفيف؛ لأن الفاعل في أصل البنية عبارة عن مفعول.
- يُضم المفعول إلى الفعل أثناء عملية الاشتقاق بحكم العلاقة المحورية التي تجمع بينهما.
- تـصعد الـسمة الإعـرابية للمـركب الإسمـي "الثلج" بشكل خفي في مسار الاشتقاق نحو الصورة المنطقية إلى رأس الزمن عبر إجراء الإلحاق لتسويغ إعراب الرفع.

تمرين 4

اقترح تمثيلا شجريا للجملة التالية:

- إن زيدا كتب رسالة

الإجابة المقترحة



- تضمنت البنية الشجرية للجملة إسقاطا للموضع لأن "زيداً" ليس فاعلا، مادام الفاعل هو الضمير الملتصق بالفعل. على افتراض أن الفاعل المقدم في اللغة العربية عبارة عن موضع.

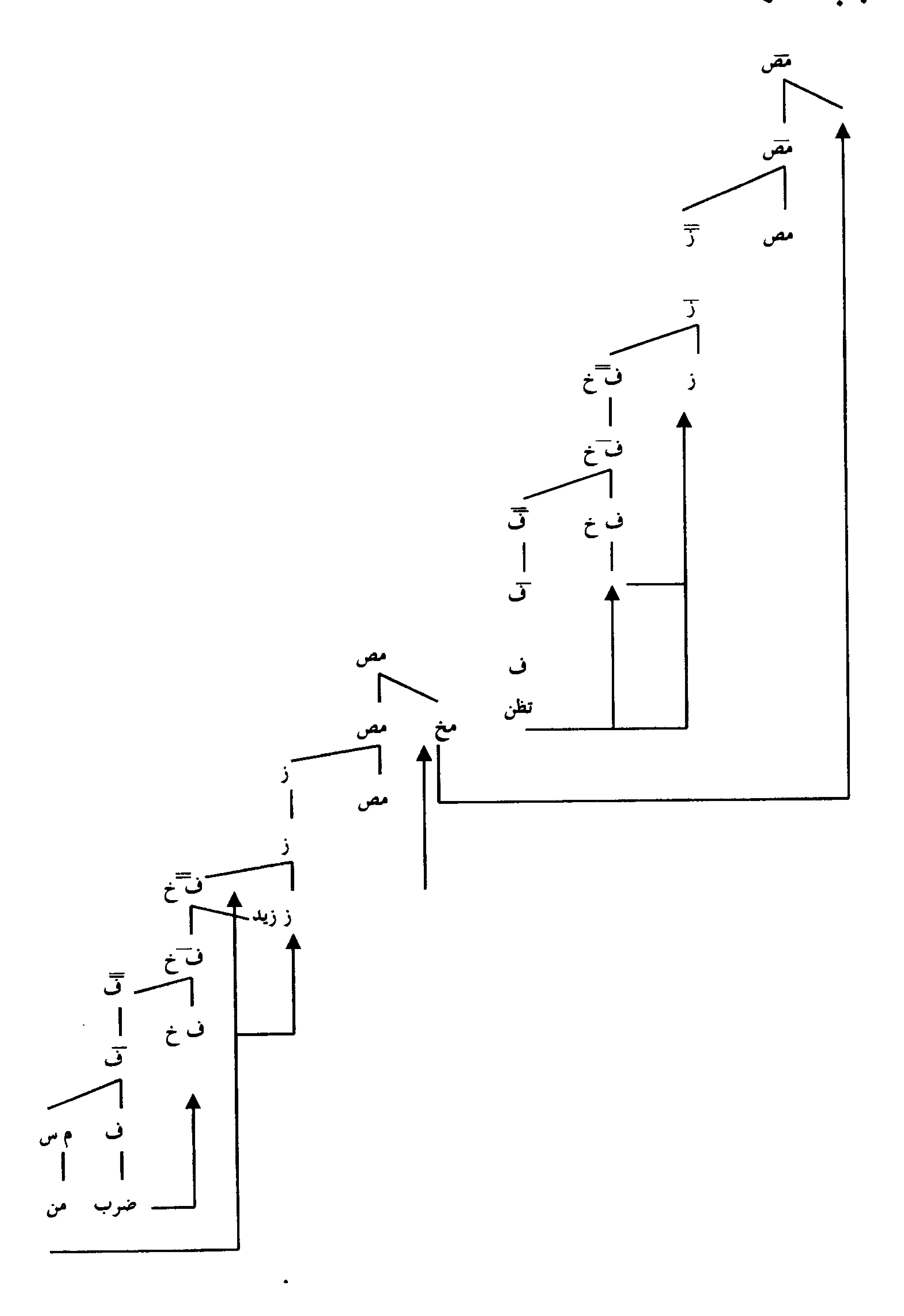
- يشغل "زيداً" مخصص إسقاط الموضع حيث يفحص سمة الموضع التي توجد في رأس هذا الإسقاط، وعملية الفحص ليست نتاج نقل، وإنما هو فحص بالضم الخالص *Pure Merge*.
- مادام المكون "زيداً" يحمل سمة النصب، وهي سمة غير مفحوصة في إسقاط الموضع، يجب أن يصعد بشكل خفي إلى مخصص المصدري؛ لأن الأداة "إنّ" المتموضعة في رأس المصدري تحمل سمة النصب التي تفحص في إطار علاقة مخصص/ رأس، أو لنقل إن ما يصعد هو السمة الإعرابية في مسار الاشتقاق نحو الصورة المنطقية وليس المكون برمته وفاقا لفرضيات البرنامج الأدنوي في صيغة (*1995*).

تمرين 5

اقترح تمثيلا شجريا للجملة التالية مبينا طبيعة القيود الموضوعة على النقل في مسار اشتقاقها:

- من تظن ضرب زيدٌ؟

الاجابة المقترحة



- يجسد نقل الاستفهامي "من" ظاهرة التتابع السلكي، حيث ينبغي أن يخضع النقل لقيد التحتية، وبما أن النقل مسوغه في البرنامج الأدنوي فحص السمات، فالاستفهامي ينتقل في البداية إلى مخصص المركب الفعلي الخفيف للفعل "ضرب" لفحص سمة النصب الإعرابية، ثم بعد ذلك ينتقل إلى مخصص المصدري المدمج ذي الرأس الفارغ.
- يشترط قيد الأدنوية المنسبة نقل الاستفهامي -إذا كان النقل على مسافة بعيدة- إلى أقرب مخصص للمصدري قبل نقله إلى موقعه النهائي.

وتبين البنية التالية، حيث يظهر مصدري ممعجما، أن نقل الاستفهامي لا يمكن أن يحدث دفعة واحدة دون استعمال موقع مخصص المصدري المدمج:

- من حسبت أن زيدا يعرف؟

تمرين 6

نظم السمات التالية في جدول مبينا طبيعة المكونات المرتبطة بها ومحددا في الآن نفسه السمات التي تنزل بدون قيمة مخصصة والسمات التي تحمل قيمة مخصصة في ارتباط بوحدات معجمية محددة، ثم بين الأسباب التي قُدمت في نموذج الاشتقاق المرحلي لتبرير ضرورة تقييم هذه السمات:

السمات: الزمن – الجهة – الوجه– الموجه– الشخص– العدد– الجنس– الإعراب.

الإجابة المقترحة

جدول منظم للسمات:

الجدول

السمات ذات الطبيعة الزمنية	سمات مؤولة	سمات غير مؤولة
(الفعل)	الزمن– الجهة الوجه– الموجه	الشخص– العدد– الجنس
الضمير/ الاسم	الشخص– العدد– الجنس	الإعراب

- سمة العدد وسمة الشخص وسمة الجنس غير مخصصة بقيمة في بداية الاشتقاق، وهي في الآن نفسه سمات غير مؤولة في الفعل ينبغي إسناد قيمة مخصصة إليها عبر آلية المطابقة مع مسبار نشيط، لأن السمات التي تفتقر إلى قيمة مخصصة لا يمكن أن تقرأها الوجيهة الصوتية، وبالتالي تصبح موضوعات غير مشروعة.

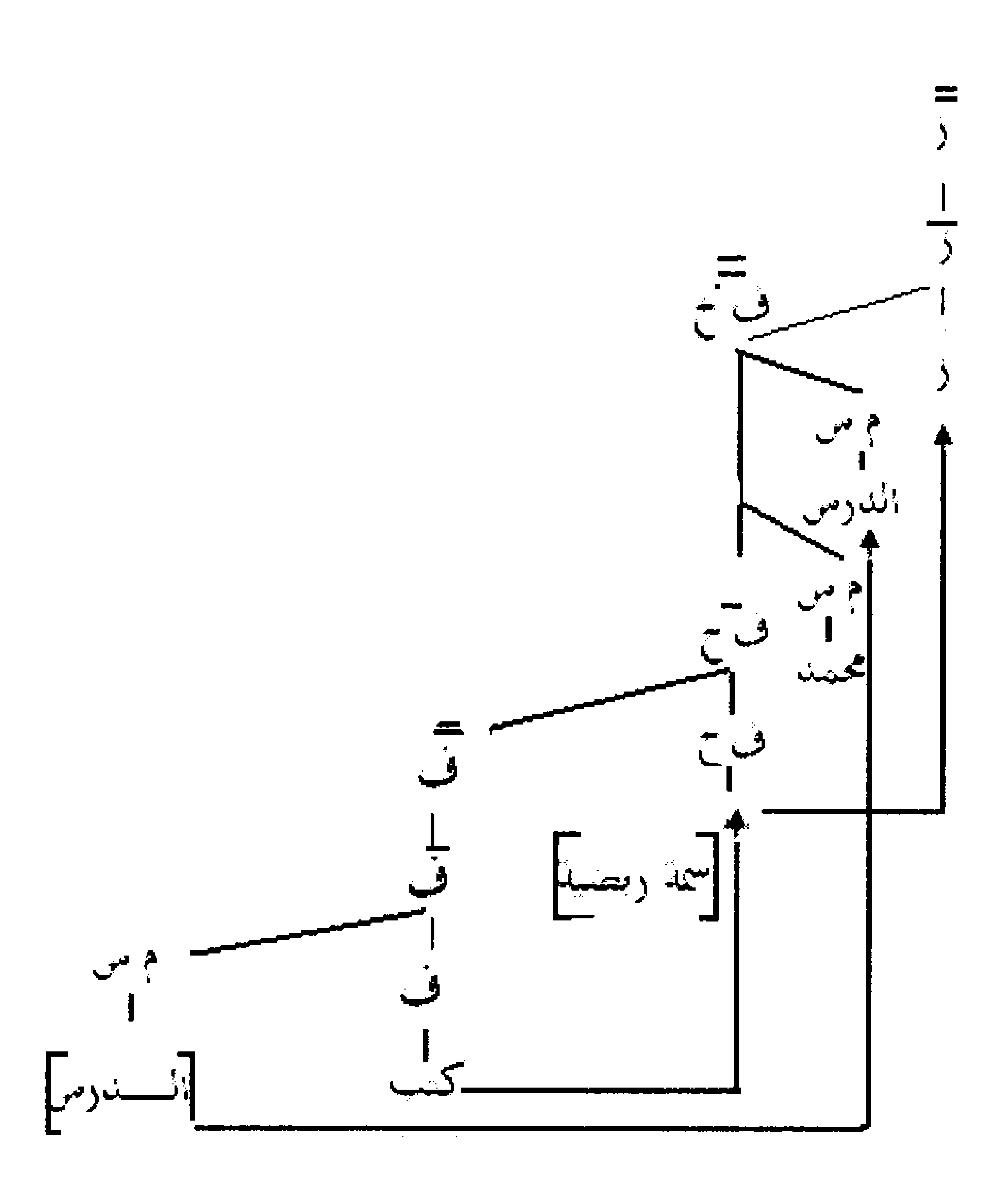
- فمـثلا إذا ظهـر "فعـل" في بداية الاشتقاق بسمات غير مقيَمة *unvalued* ولم تخضع سماته للتقييم، سيتعذر تهجية السمات التطابقية للفعل في الوجيهة الصوتية.
- تُحذف السمات غير المؤولة بعد تقييمها، لتصير بذلك غير منظورة في المكون التركيبي والدلالي، ولكنها منظورة في الوجيهة الصوتية.
- أن تكـون الـسمة غـير مـؤولة بعد حذفها وغير منظورة في التركيب، يعني ذلك بكل بساطة أنها سمـة غـير نشيطة *inactive* فالضمير مثلا الذي أسند إليه إعراب لا يمكن في مسار الاشتقاق أن يُسند إليه إعراب آخر.
- تبقـى السمات المؤولة والمخصصة بقيمة سلفا في الوحدات المعجمية، في كل مسارات الاشتقاق والحوسبة. وتلعب السمات المؤولة أدوارا مهمة في الوجيهة الدلالية.

تمرين 7

بين كيف يتم اشتقاق بنية الخفق الممثلة بالجملة أسفله انطلاقا من نموذج الاشتقاق المرحلي:

- كتب الدرسَ محمدٌ

الإجابة المقترحة



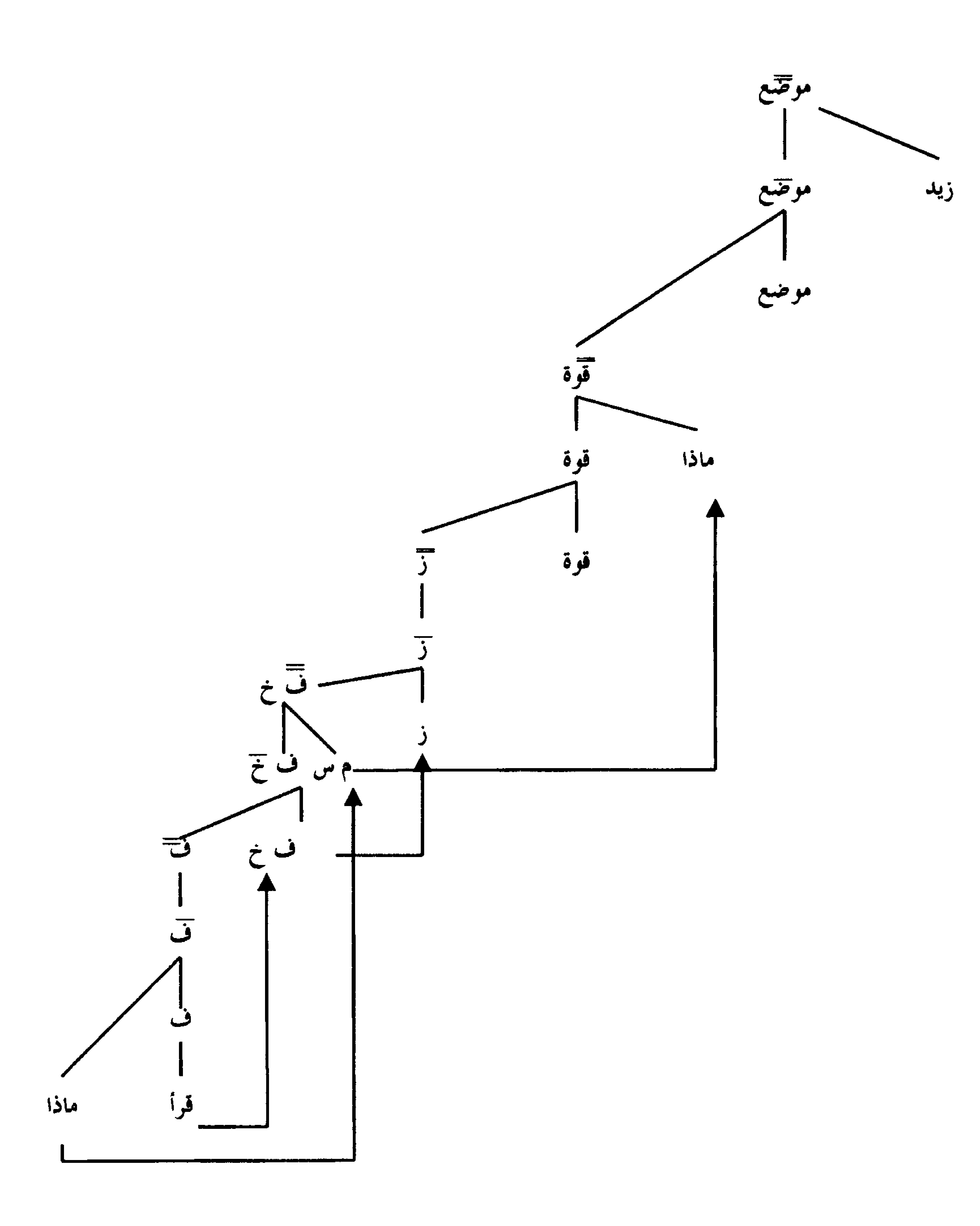
- يجتذب الفعل الخفيف نسخة من الفعل المعجمي، ثم ينتقل المفعول إلى المخصص الخارجي للمركب الفعلي الخفيف وفق إجراء "الضم الداخلي" الذي يُعتبر مرادفا لعملية النقل في برنامج الاشتقاق بالمرحلة، ويُسوغ هذا النقل وجود سمة ربضية تُضاف إلى المركب الفعلي الخفيف لتسويغ هذا النقل. فالسمات الربضية تجتذب المكونات إلى مخصصها ولا يمكن فحصها بإجراء المطابقة عن بعد، لذلك نحصل على بنية يتقدم فيها المفعول على الفاعل، ولا يضطر الفاعل إلى الصعود قبل نهاية الحوسبة في مرحلة المركب الفعلي الخفيف، لأن سماته تُقيم وتُسبر عن بعد عبر إجراء المطابقة.
- لا تُهجى إلا النسخة العليا، أما النسخة السفلى فلا تُهجى
- بعد نهاية عمليات تقييم السمات وحذفها يُرسل المركب الفعلي الخفيف بشكل متزامن إلى الوجيهة الصوتية والدلالية لحوسبة سماته الصواتية والدلالية.

تمرين 8

حدد صيغة اشتقاق الجملة التالية وفاقا لفرضية تفتيت المصدري التي اقترحها ردزي سنة (*1997*).

- **زيد ماذا قرأ؟**

الإجابة المقترحة



- اقترح ردزي سنة (1997) تفتيت المصدري إلى إسقاطات متعددة تشكل بالنسبة إليه المجال الربضي للجملة. والحجة أن هذا المجال ليس متجانسا من جهة خصائص العناصر التي تحل فيه، كما أن الحل الذي كان يُقدم في الأدبيات اللسانية لمعالجة الجمل المشتملة على مكونات ربضية متعددة مثل الاستفهام والمحور والبؤرة في إطار تكرار المركب المصدري لاحتضان كل هذه المكونات ليست معالجة سليمة لمثل هذه المعطيات.
- الفكرة التي قدمها ردزي تتلخص في كون المجال الربضي يشتمل على إسقاطات منظمة بطريقة هرمية مثل إسقاط البؤرة والموضع والقوة والتصرف.
- فيما يخص الجملة المقترحة أعلاه نلاحظ أن المكون "زيد" يُضم إلى مخصص الموضع لفحص سمة الموضع بشكل مباشر، وبالتالي فالفحص هنا بالضم وليس بالنقل.
- أما العنصر الاستفهامي فيصعد إلى موقع مخصص للعناصر الاستفهامية يصطلح عليه ردزي بـ"القوة"، ولا يصعد دفعة واحدة، وإنما لا بد أن ينتقل إلى المخصص الخارجي للمركب الفعلي الخفيف؛ لأن هناك سمة "م إ م" تجتذبه إلى مجالها، فالنقل يتم عبر الأرباض، ولا يمكن أن يحدث دفعة واحدة.

الخاتمة

حاولنا في الفصول السابقة أن نحدد بعض الخصائص العامة النظرية والتطبيقية التي صاحبت لنظرية التوليدية والأسس الفكرية والمنهجية التي قامت عليها في مراحلها العديدة منذ ظهور كتاب لبنيات التركيبية سنة *1957*. ولا شك أن القارئ يمكنه أن يدرك بسهولة عمق الإشكالات التي جاء ها النحو التوليدي أو التي أثارها بفضل شمولية الفرضيات اللغوية العديدة التي تداولها اللسانيون لتوليديون. ويلاحظ القارئ من جهة ثانية أن النظرية التوليدية التحويلية أصبحت على درجة عالية من لتعقيد والتجريد، وهو ما أسهم نسبيا في حصر الانتفاع منها بشكل هام وفي مجالات أخرى تتعدى حدود البحث اللساني الصرف.

ورغم كل هذه التطورات، حافظ تشومسكي على جملة من الفرضيات الكبرى التي انطلقت سنها النظرية في منتصف الخمسينيات، وظلت النظرية التوليدية قادرة على التجاوز الذاتي من خلال حتواء كل التصورات والاقتراحات المضادة التي أسهمت في تطور النظرية التوليدية أكثر مما عرقلت سيرة نموها. وخلال تطور كل هذه النماذج التوليدية، ظل تشومسكي يؤكد على الطابع البشري لعقلاني للغة في علاقتها بالفكر والمعرفة. وبذلك أسهم في الدفع بالبحث اللساني المعاصر ليصبح جزءا هاما من النقاش العلمي الذي فتحت أبوابه العلوم المعرفية والإدراكية حول البنيات الذهنية والفكرية التي تميز الإنسان. وفي إطار الرغبة المعرفية التي تسعى إلى تحقيق كونية البحث اللساني، عرفت لنظرية التوليدية في السنوات الأخيرة تنوعا ملحوظا في التعامل مع اللغات الطبيعية ذات بنيات تركيبية نخالفة للتقليد اللاتيني (انجليزية/ فرنسية). وهكذا تم الالتفات إلى بنيات من العربية كما قدمتها أعمال كثير من الدارسين العرب الشباب واليابانية والصينية واللغات السلطية وغيرها من اللغات التي أعطت لمقارنة اللسانية بعدا جديدا ذا مردودية أكثر لارتباطه بالبنيات واشتغال القواعد، وليس بالبحث في صول التكوين والنشأة مثلما حصل في الماضي مع المنهج المقارن. وبفضل هذا التعدد في التنوع لإيجابي للمعطيات اللغوية، بينت اللسانيات التوليدية أنها فعلا نظرية في النحو الكلي تهدف وضع لسمات النحوية العامة للغات الخاصة وللغة البشرية في الوقت ذاته.

معجم المصطلحات(*)

موقع غير موضوع *A- Bar Position*	تشغل الموقع غير الموضوع الملحقات؛ فمخصص المركب المصدري مثلا، يعتبر موقعا غير موضوع لأنه موقع قد تملأه المركبات المنقولة من مواقع موضوعة مثل: - أية سيارة اشتريت؟ أو من موقع ملحق مثل: - كيف دخلت الدار؟
النقل إلى موقع غير موضوع *A-Bar Movement*	عملية نقل، كنقل المركب الاستفهامي. تنقل بموجب هذه العمليات الموضوعات أو الملحقات إلى مواقع غير موضوعة.
الاكتساب *Acquisition*	سيرورة تكتسب بمقتضاها اللغة الأولى أو اللغة الثانية.
معيار الكفاية *Adequacy criteria*	معيار تضبط بموجبه المقاييس التي ينبغي أن يستجيب لها نحو كاف ما، أو نظرية لسانية معينة.
شرط التآخي *Adjacency condition*	شرط يستلزم مؤاخاة وتجاور عنصرين ما، بحيث لا تفصل بينهما أية مادة معجمية وذلك لتحقيق سيرورة صرفية معينة مثل الاتصال أو الإلصاق *Cliticization /Affixation*
الملحق *Adjunct*	مكون متصل بمكون آخر في تشجيرة لتشكيل مكون مُوسّع من النمط أو الصنف نفسه.
لاصقة (لا صقي) *Affix / Affixal*	صرفية نحوية غير مستقلة مرتبطة بوحدة معجمية. إذا اتصلت اللاصقة ببداية الكلمة فهي سابقة *Prefix*، وإذا اتصلت بنهايتها فهي لاحقة *Suffix*.

(*) اعتمدنا في إعداد معجم المصطلحات مع التعديل والإضافة على كتاب:
Radford andrew, Analysing english sentences, A Minimalist approach Cambridge university press, 2009.

	أما الرأس اللاصقي *Affixal Head* فهو الذي يسلك مثل اللاصقة من جهة ضرورة إشباع متطلباته الصرفية المتمثلة في الاتصال بعماد معجمي.
إنزال اللاصقة *Affix Hopping*	عملية تنزل بموجبها لاصقة مولدة في رأس المركب الزمني أعلى الشجرة لتتصل بالفعل أسفل الشجرة.
التطابق *Agreement*	سيرورة تنقل سمات الفاعل الصرفية إلى الفعل المعجمي أو الفعل المساعد كي يحدث تقاسم لسمات معينة (جنس، عدد، شخص) بينهما.
الرأس الموضوع *A- Head*	رأس يملأ مخصصه موضوع مثل الزمن الذي يعتبر رأسا موضوعا بامتياز، لأن مخصصه تشغله مركبات موضوعة، ومقابله رأس غير موضوع.
النقل إلى المواقع الموضوعة *A-Movement*	نقل من موقع موضوع إلى موقع موضوع، مثلما هو الشأن في البناء للمجهول، حيث ينتقل المفعول إلى موقع الفاعل.
الموقع الموضوع *A- position*	موقع تشغله الموضوعات *Arguments* التي يُفرّع إليها المحمول.
العائد *Anaphor*	عبارة لا تملك إحالة دلالية مستقلة، لا تحدد إحالتها إلا عبر ربطها بسابق تستمد منه إحالتها داخل نفس الجملة أو المركب. وفي التقليد اللساني الغربي نجد تمييزا بين العوائد المنعكسة *Reflexive Anaphors* مثل: *(yourself,himself)* في اللغة الإنجليزية، و"نفسه" في اللغة العربية. والعوائد التشاركية *reciprocal anaphors* مثل *each other* و"بعضهم البعض"
إحالة اعتباطية *Arbitrary Reference*	عبارة تحيل على مجموعات فردية غير مخصصة، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى العبارتين *One* و *people* ، أو "أحد" في العربية والضمير الفارغ (ضم الكبير) الذي

	لا يملك إحالة مخصصة. ويُظهر سلوك إحالة "أحد" و"ضم" خاصية الاعتباطية في الإحالة في الجملتين التاليتين: - من الصعب أن يتعلم أحد اليابانية - من الصعب [ضم تعلم اليابانية]
الموضوع *Argument*	استعار اللسانيون هذا المصطلح من الفلسفة وتحديدا من نظرية حساب المحمول في المنطق، وذلك لوصف الدور الذي تلعبه بعض العبارات في البنية الدلالية للجملة. فجملة مثل: - أكل زيد خبزا تعتبر قضية *Proposition* مكونة من محمول *Predicate* وموضوعيه "زيد" و"خبزا"، الموضوعان من الناحية الدلالية يمثلان المشاركين في فعل الأكل، ويمثل المحمول الحدث. بما أن الفضلة في النحو التوليدي؛ أي المفعول تُولّد داخل الإسقاط الفعلي، لذلك تسمى موضوعا داخليا *Internal Argument.* أما الفاعل فيولد في مخصص الإسقاط الفعلي، وفي النماذج السابقة (قبل سنة 1986)، كان يولد في مخصص الصرفة، ولذلك فالفاعل يعتبر موضوعا خارجيا *External Argument* وتعتبر كل العبارات التي لا تملأ مواقع الموضوعات، عبارات غير موضوعة.
البنية الموضوعاتية *Argument Structure*	هي البنية التفريعية للمحمول، التي يحدد بمقتضاها عدد الموضوعات التي ينتقيها المحمول، لإشباع خصائصه المعجمية والدلالية، بما فيها الأدوار الدلالية التي تشبعها الموضوعات، وتشبع في مواقع موضوعة.

المنظومة *Array*	وتسمى أيضا بالمنظومة المعجمية *Lexical Array* وتمثل المنظومة البنية المعجمية الأساس المعتمدة في بناء الاشتقاق. وتتكون من مجموعة من الوحدات المعجمية أو السمات المنتقاة من المعجم والتي يعتمدها النسق الحاسوبي في العمليات التركيبية، وبشكل أخص في عمليتي الانتقاء والضم.
الشريك *Associate*	الشريك موضوع محوري للمبهم *Expletive*، لأن المبهم ضمير دمية *Dumy Pronom*، يتشكل من حد أدنى من السمات التطابقية ولا يحمل أية إحالة في ذاته، ولا يمكن تسويغه *Licensed* في البنية إلا عبر إقرانه *Coindexation* بعنصر محيل يشغل موقعا محوريا، ويعتبر هذا العنصر الذي يُربط إليه المبهم شريكه. وبالتالي نكون بصدد سلسلة المبهم *Expletive chain* المكونة من المبهم وشريكه. وتمثل الجملة التالية للمبهم وشريكه في كل من الإنجليزية والعربية: - إنهi جاء الولدi *[There] i were awarded [Several prices] i*
اجتذاب *Attract*	يجذب رأس (أ) مكونا (ك)، أي يحرك (أ) عملية نقل لـ (ك) إلى مجال (أ)، إما إلى رأسه عبر عملية إلحاق رأس برأس، أو إلى مخصصه عبر إوالية الاستبدال.
مبدأ اجتذاب الأقرب *attract closest principle*	مبدأ من مبادئ النحو يشرط أن يجتذب رأس ما أقرب عنصر يتحكم فيه مكونيا.
خط *Bar*	تشير إلى إسقاط بيني أوسع من الكلمة وأدنى من المركب، ينتمي اصطلاح "خط" إلى نسق تمثيلي لمستويات إسقاط المركبات، من مسلماته أن ضم

	الفضلة إلى الرأس يشكل إسقاط بينيا بخط واحد، وضم الإسقاط البيني إلى المخصص يجعل الرأس (س) بخطين؛ أي إسقاطا أقصى.
عاري *Bare*	يكون الإسقاط عاريا إذا لم يتضمن مخصصات تنعته، أو تحدده، مثل المركبات الاسمية العارية.
البنية المركبية العارية *Bare phrase structure*	بنية لتمثيل المركبات وإسقاطاتها، لا تتضمن عنونة مقولية أو مستويات الإسقاط المقرونة بالمكونات.
مبدأ المثنوية *Binarity Principle*	مبدأ ينتمي إلى النحو الكلي، ينص على أن تكون العجر غير النهائية في البنية التركيبية مالكة لتفريع مثنوي، فبنية التمثيلات الشجرية لا يجب أن تتضمن تشجيرات، أو تشجيرات فرعية ذات تفريع ثلاثي أو رباعي
الربط *Binding*	يكون مكون ما "س" رابطا *Binder* لمكون آخر "كـ" إذا أسهم "س" في تحديد الخصائص الإحالية ل "ك".
من الأسفل إلى الأعلى *Botom -up*	يكون اشتقاق البنية التركيبية من الأسفل إلى الأعلى إذا تم تكوين الأجزاء السفلى للبنية المركبية للجملة قبل تكوين الأجزاء العليا.
التقويس *Bracketing*	آلية من آليات تمثيل البنية المقولية للعبارة، حيث تتشكل الجملة من أزواج من العناصر مدمجة في بنيات مقوسة ذات معقوفات، ويُعنون القوس الأيسر (المعقوفة) برمز مقولي مناسب مثلا: [*D The*] أما في العربية فمسار العنونة معكوس يكون من اليمين إلى اليسار، كما يظهر من خلال البنية التمثيلية التالية: [ف كتب]
الإعراب *Case*	مقولة نحوية توسم بمقتضاها المركبات الإسمية، والإعراب مجرد قد يكون له تحقيق صوتي كما هو

	الشأن بالنسبة إلى العربية أو الضمائر في اللغة الإنجليزية، وقد لا يكون مالكا لتحقيق صوتي. وتميز النظرية التوليدية بين أصناف متعددة من الإعرابات؛ فهناك إعراب الرفع *Nominative* يسند إلى/ أو تفحصه الفواعل، وإعراب النصب *Accusative* يسند إلى/ أوتفحصه المفعولات، وإعراب الجر *Genitive* يسند إلى فضلة الإسم، وإعراب الممنوح *Dative* يسند إلى فضلة بعض الحروف. إذا أسند الإعراب إلى مكون بمقتضى موقعه البنيوي في الجملة سمي إعرابا بنيويا *Structural* وإلا فهو إعراب دلالي أو ملازم *Inherent case* لا يسند إلا بموجب علاقة دلالية خاصة بين العامل والمعمول. وفي نظرية العمل والربط يسند الإعراب الدلالي في البنية العميقة، أما الإعراب البنيوي فيسند في البنية السطحية.
المصفاة الإعرابية *Case filter*	تلعب المصفاة الإعرابية دورا مركزيا في القالب الإعرابي ضمن نظرية العمل والربط، وتنص على ضرورة تلقي كل مركب إسمي ذي محتوى صوتي للإعراب.
مقولي *Categorial*	المعلومة المقولية مرتبطة بالمقولة النحوية التي تنتمي إليها وحدة معجمية معينة، وتقترن الخاصية المقولية بعناصر ووحدات مقولة نحوية محددة.
مبدأ الانسجام/ الوحدة المقولي *Categorial uniformity principle*	مبدأ اقترحه ردزي *Rizzi* (2000) ينص على ضرورة انتماء كل العبارات التي تتقاسم نفس النمط إلى مقولة محددة. مثلا كل الجمل التصريحية *Declaratives* عبارة عن مركبات مصدرية سواء أكانت جملا رئيسية أم جملا مدمجة.

المقولة Category	مجموعة من الوحدات تتقاسم نفس الخصائص اللسانية. وفي النحو التقليدي استعمل مصطلح أجزاء الكلم *Parts of Speech* مقابلا اصطلاحيا لمفهوم المقولة.
المقولة Categorisation	إسناد وتثبيت الانتماء المقولي لوحدة لسانية معينة.
التحكم المكوني C- Command	علاقة بنيوية بين مكونين، أن يتحكم عنصر أو مكون (أ) في (ب) تحكما مكونيا يعني أن (أ) ليس أدنى من (ب) في البنية الشجرية. وهكذا يتحكم العنصر(أ) مكونيا في العجرة الأخت (ب)، مثلما يتحكم مكونيا في (ج) المتضمن في (ب).
التحكم المكوني اللاتناظري *assymetrical C- Command*	يكون مكون (أ) متحكما مكونيا بشكل لامتناظر في (ب) إذا وفقط إذا كان (أ) متحكما في (ب) و(ب) غير متحكم مكونيا في (أ).
شرط التحكم المكوني في عملية الربط: C.Command condition on binding	شرط يقتضي تحكم السابق مكونيا في العنصر المربوط، سواء أكان عائدا منعكسا أم أثرا لمكون منقول.
السلسلة Chain	مجموعة تتضمن عنصرا وأثرا أو نسخة تشتغل كأثر للمكون المنقول. إذا لم يخضع المكون للنقل نكون بصدد سلسلة بعنصر واحد: *Single membred chain*
القريب / الأقرب close/ closer/ closest	ينتمي هذا المفهوم إلى مبدأ في البرنامج الأدنوي يسميه تشومسكي: "مبدأ اجتذاب القريب" ففي بنية تتضمن رأسا، يجتذب الرأس (أ) مكونا (ب) إلى ربضه *Edge*، حيث لا يجذب إلا العنصر (ب) الأقرب إليه في مجال بحثه *Search Domain*.

المصدري *Complementiser*	يستعمل هذا المفهوم بمعنيين، فمن جهة يدل على العناصر والأدوات التي تتصدر الجملة، ومن جهة ثانية يدل على الموقع الذي يسبق الفاعل أو يتقدمه في الجمل والذي قد تشغله الأدوات الصدور، أو قد ينتقل إليه الفعل المساعد كما هو الأمر في اللغة الإنجليزية في حالة قلب المساعد ونقله من موقع بعد الفاعل إلى موقع يتقدم الفاعل في الرتبة في حالة الاستفهام مثلا.
المركب المصدري *Complementiser phrase*	هو كل مركب يرأسه المصدري، وفضلته مركب زمني، ويستجيب بناؤه لهندسة س خط، حيث يملك مخصصا ورأسا وفضلة.
المكون *Component*	مجال لتمثيل خصائص لسانية معينة. وتحدد النظرية اللسانية عدد المكونات التي تشكل مجالات تمثيلية. فمثلا نجد عدد المكونات والعلائق التي تضبطها، وآليات اشتغالها قد خضعت لتحول مع تطور النماذج التوليدية وفي البرنامج الأدنوي نجد مكونا تركيبيا يسمى بالتركيب الضيق *Narow Syntax* أو النسق الحاسوبي *Computational Component* يولد البنى التركيبية ومكونا دلاليا يسند للبنى المولدة تأويلا دلاليا مناسبا، ومكونا صوتيا يسند للبنية تأويلا صوتيا. تحتل المكونات وضعا أنطولوجيا متميزا في النظرية التوليدية حيث تتمايز وتختلف بين المكونات ذات الصبغة التوليدية *Generative* والمكونات ذات الصبغة التأويلية *interpretative components*.
شرط مجالات الإخراج *Condition on Extraction Domains*	عبارة عن قيد يضبط الميادين أو المجالات التركيبية التي تجيز إخراج المكونات ونقلها عبرها، وضمنها

	نجد القيد الذي ينص على أن الفضلات وحدها يمكن أن تبيح إخراج المكونات وليس المخصصات أو الملحقات.
المكون *Constituent*	يشير المصطلح إلى وحدة بنيوية، فمركب معين قد يتشكل من مجموعة من المكونات. فمثلا المركب الإسمي "أستاذ مادة الرياضيات" أو الحرفي "من خارج الغرفة" يتشكل من المكون"أستاذ" والمكون "مادة الرياضيات" أو المكون "من" والمكون "خارج الغرفة".
المكون المباشر *immediate constituent*	يتحدد المكون المباشر في إطار شجري، بحسب موقع العجر. فالمكون المباشر "أ" يعتبر مكونا مباشرا لـ "ب" إذا كانت "ب" تتضمن "أ"، أو بعبارة أخرى "ب" عجرة أم لـ"أ".
البنية المكونية *Constituent Structure*	البنية المكونية للجملة تمثيل صوري لمجموع مكوناتها. ويتمظهر نظام البنية المكونية من خلال التقويس المعنون *labelled Bracketing* أو البنية الشجرية، التي يمثلها الأخطوط الشجري *Tree diagram*.
القيد *Constraint*	مبدأ صوري يتم بموجبه حصر تطبيق قاعدة نحوية معينة في إطار بنية محددة سلفا تضبطها القاعدة بشكل صوري. ولا يشتغل القيد كقاعدة مانعة أو كابحة لانطباق عمليات تركيبية فحسب، بل قد يحصر ميدان انطباق الإجراءات النحوية. ومن القيود الأساسية في النظرية التوليدية نجد قيد التحتية وقيد نقل الرأس. يمكن اشتقاق القيود من مبدأ عام، وإن كانت القيود لا تخلو من الطبيعة التجريبية، فقيد التحتية يشتق من مبدأ عام وهو مبدأ المحلية *Locality principle*. ثمة فرق بين القاعدة والقيد، فمثلا قاعدة "انقل أ"

	قاعدة حرة، لكن هناك قيود تعمل على كبح وتصفية الخروج *Outputs* اللاحنة التي تولدها القاعدة توليدا فائقا *Overgeneration*
المحتوى *Content*	عادة ما يستعمل اصطلاح محتوى في ارتباط مباشر بالمحتوى الدلالي لعبارة ما. لكن النظرية التوليدية تستعمل الاصطلاح بمعنى عام، وتقرنه بالخصائص اللسانية للعبارة، فمثلا عبارة "**محتوى صوتي**" تشير إلى الشكل الصوتي وينطبق هذا التوصيف على الضمائر الفارغة، أي "ضم" الذي لا يملك محتوى صوتيا منطوقا.
المحمول المراقب *Controller predicate*	يظهر الفاعل "ضم" في البنى المدمجة المتضمنة لمحمول غير متصرف، ويراقب الفاعل "ضم" سابق يتموضع في الجملة الرئيسية الداجة، ففي مثل هذه البنى المحتضنة لعنصر مراقب وعنصر مراقَب، نكون بصدد بنى مراقبة *Control structures*، يتحكم فيها محمول المراقبة الذي يتحدد في المحمول الرئيس فمثلا في البنية التالية: - وعد زيدi عمرا [ضمi] بزيارة المتحف - أرغم زيد عمراi على [ضم i]زيارة المتحف - حاول زيدi [ضمi]قتل عمر يمثل "وعد" و"أرغم" و"حاول" محمولات مراقبة تتضمن الفاعل المعجمي أو المفعول الذي يراقب فاعلا فارغا عبارة عن ضم، وهو الفاعل المستتر للمصدر.
موفق (اشتقاق) *Convergent*	يكون الاشتقاق موفقا إذا وفقط إذا تضمن الوجاه الصوتي سمات صوتية، والوجاه الدلالي المنطقي سمات دلالية مؤولة.

النسخ *Copy / Copying*	إجراء بمقتضاه تترك أية عملية نقل نسخة من العنصر المنقول تحذف سماتها الصوتية
نسخ السمة *copying feature*	عملية بمقتضاها تُنسخ سمة أو سمات مكون محدد في مكون آخر تربطه والمكون الناسخ لسماته علاقة بنيوية محددة، ويتحدث تشومسكي في نموذج الاشتقاق بالمرحلة عن تقييم السمة غير المخصصة بدل نسخ السمة.
الاشتراك الإحالي *Coreferential*	تتقاسم عبارتان الإحالة نفسها إذا أحالا إلى الكيان نفسه، فمثلا جملة: - انتقد$_i$ زيد نفسه$_i$ يتقاسم "زيد" و"نفسه" الإحالة نفسها، ويشكل "زيد" السابق المفسر للعائد "نفسه" اللذان يحيلان إلى الشخص نفسه.
مثال مضاد *Counterexample*	مثال يدحض مبدأ أو قيدا أو قاعدة أو فرضية معينة.
انهيار / فشل *crash*	تنطبق هذه الخاصية على الاشتقاق إذا لم تخضع سمة غير مؤولة لعملية فحص أو تقييم سنحصل على موضوع تركيبي غير مشروع في الوجاه الصوتي، فمثلا إذا لم تقيم سمات الفعل "أكل" الصرفية التطابقية ينهار الاشتقاق في الصورة الصوتية، لأن المكون الصوتي أو الصرفي لن يتمكن من تحديد الصورة الصرفية للفعل؛ أي الصورة التامة التي ستهجى: " أكل" أو "أكلت" أو "أكلوا"...
السلك / السلكي *cycle / cyclic*	تنطبق العمليات التركيبية مثل "طابق" أو "أنقل" بشكل سلكي، عندما يضم رأس "T" إلى مكون أو أكثر، حيث يبدأ سلك جديد تجرى في إطاره عمليات تركيبية

	محـددة، وكل مسارات الحوسبة التي يخضع لها الرأس (أ) والمكـونات الأخرى التي يتحكم فيها مكونيا تتم داخل السلك. لقـد خـضعت الأسـلاك الـتي تـتم فـيها العملـيات التركيبـية للتقلـيص في تـاريخ الـنحو التوليدي، فقد تـضمنت الـنماذج التولـيدية الأولى كثـرة الأسلاك، التي ضبطت في البداية ميدان انطباق التحويلات التي انقسمت إلى تحويلات: قب-سلكية أو بعد-سلكية. ثم أصبحت الأسلاك مقترنة بمستويات التمثيل. وفي الـبرنامج الأدنـوي اختـزلت الأسـلاك إلى سـلكين، سـلك قـبل التهجية وآخر بعد التهجية. أما في إطار برنامج الاشتقاق بالمرحلة الذي يعتبر امتدادا للنظرية الأدنـوية فقـد أصبحت العملـيات التركيبـية تتم في إطار سلك واحد.
البنت (عجرة) *Daughter*	تكون عجرة (ب) بنتا لعجرة (أ) إذا وفقط إذا كانت (أ) تعلو مباشرة (ب) في الشجرة، وكانت العجرتان مربوطتين بفرع.
التجرد *Default*	قيمة أو خاصية تتحقق في غياب تحقق شروط معينة، فمـثلا إعـراب الـرفع الـذي يحملـه الفاعل المتصدر لجملـة فعلـية في العـربية، إعـراب بالتجـرد نظرا إلى غـياب العامـل المسند للإعـراب، علـى اعتـبار أن الفاعـل في صـدر الجملة لا يعتبر فاعلا وإنما موضع *Topic*. وعـندما يدخل مسند للإعراب مثل "إنّ" على البنية يسقط إعراب التجرد: - إن زيدا يجيد الملاكمة
ناقص *Defective*	يعد عنصر ما ناقصا إذا كان مفتقرا لخصائص محددة. فمـثلا الزمن يحمل سمات الشخص والعدد إذا كان

	متصرفا، أما الزمن غير المتصرف فهو رأس ناقص، لأنه يفتقر إلى سمات تامة، وبالتالي لا يسند إعراب الرفع إلى الفاعل، لأن الرؤوس الناقصة *Defective Heads* لا تسند الإعراب في البرنامج الأدنوي.
الاشتقاق *Derivation*	يشير الاشتقاق إلى كل العمليات التركيبية المكونة لبنية الجملة من ضم ونقل. أما من الناحية الصرفية فهو عملية يتم بموجبها خلق كلمة جديدة عبر إلصاق لاصقة صرفية إلى جذع أو جذر أو كلمة. ويمثل الصرف الاشتقاقي *Derivational Morphology* فرعا من فروع النظرية الصرفية إلى جانب الصرف الصُّرفي *Inflectional Morphology*، ويهتم الصرف الاشتقاقي بقواعد تكوين الكلمة التي تربط الجذوع أو الجذور إلى اللواصق الاشتقاقية.
بنية مشتقة *Derived Structure*	بنية ناتجة عن انطباق إجراء تركيبي أو أكثر مثل الضم أو النقل أو المطابقة.
التهجية المتقطعة *Discontinuous Spellout*	عملية يتم بموجبها الفصل بين مكونين يشكلان في أصل البنية قبل إجراء النقل مكونا واحدا، فيفصل جزء يخضع للنقل إلى صدر الجملة، ويهجى الجزء الثاني في موقعه الأصلي، كما يتبين من خلال المثال التالي: - كم قرأت من الكتب؟ - وأصلها: قرأت كم من الكتب؟
المجال *Domain*	المجال، أو بشكل أدق مجال التحكم المكوني *C. Command Domain* لرأس معين، هو مجموع المكونات التي يتحكم فيها الرأس مكونيا، بما فيها العجرة الأخت وكل المكونات المتضمنة في مجال

	العجرة الأخت التي يتحكم فيها الرأس مكونيا. فمثلا مجال المصدري هو المركب الزمني. ويعتبر تحديد المجالات مركزيا في مجموعة من السيرورات التركيبية (الحاسوبية) مثل الفحص وربط العوائد أو الضمائر والنقل.
مبدأ التبكير *Earliness Principle*	مبدأ ينص على عدم إرجاء العمليات التركيبية في سيرورة اشتقاقية معينة، ويعد هذا المبدأ نقيض مبدأ التباطؤ الذي دافع عنه تشومسكي في الصياغة الأولى للبرنامج الأدنوي. وفي نموذج الإشتقاق بالمرحلة هناك عودة بشكل ضمني للاشتغال بمبدأ التبكير الذي صاغه بيزتسكي *Pysetsky*.
الربض *Edge*	ربض الإسقاط هو الجزء الذي يقصي من مجاله فضلته، ويتضمن مجال الربض مخصصاته وملحقاته.
مبدأ الاقتصاد *Economy principle*	مبدأ ينص على ضرورة الاقتصاد في التمثيلات؛ أي الا تتضمن التمثيلات عناصر زائدة، ويشمل المبدأ كذلك الاقتصاد في الاشتقاق الذي يستلزم عدم تضمن السيرورات الاشتقاقية التركيبية خطوات زائدة، فالاشتقاق ينبغي أن يتم بأقل الخطوات والعمليات متى كان ذلك ممكنا.
فارغ *Empty*	يعتبر مكون ما فارغا إذا كان مفتقرا لتحقق صوتي. وتتضمن نظرية العمل والربط مبدأ خاصا بالمقولات الفارغة. وقد اتجهت الأعمال التوليدية في إطار المبادئ والوسائط إلى تصنيف المقولات الفارغة وتنميطها، وتحديد مجالات توزيعها، والمبادئ التي تضبط اشتغالها وتأويلها.

مبدأ الإسقاط الموسع (م إم) *Epp*	يقتضي هذا المبدأ توسيع الزمن إلى إسقاط مركب زمني بمخصص. ويفترض تشومسكي في البرنامج الأدنوي أن الزمن يتضمن سمة (م إم) ينبغي فحصها وإشباعها من خلال ضم داخلي (النقل) عبر صعود الفاعل إلى مخصص الزمن وهي سمة قوية ينبغي التخلص منها ومحوها.
الوسم الإعرابي الاستثنائي *Exceptional case Marking*	سمة إعرابية تتحدد في نصب محمول الجملة الدامجة (الرئيسة) لفاعل الجملة المدمجة. فالفعل الرئيس ينتقي القضية فضلة له يسمها إعرابيا، ثم يتسرب هذا الإعراب بموجب العمل إلى مخصص الجملة المدمجة، كما يتبين من خلال المثال الموالي: ظننت (عمرا يلعب)
الكفاية التفسيرية: *Explanatory Adequacy*	يقدم النحو لبلوغها تفسيرا لمشكل اكتساب اللغة؛ لأن المتكلم يتعلم أشياء محدودة في محيطه اللغوي المباشر، ويسمع معطيات قليلة ليبني عليها فرضيات حول بنياتها، فيسقط تصوره على متواليات يسمعها أو ينتجها للمرة الأولى. والنحو الذي يبنيه المتكلم يعتمد على نظرية النحو الكلي، وهدف اللسانيات تفسير مبادئ ووسائط هذا النحو الكلي.
المبهم *Expletive*	المبهم عنصر دمية *Dummy* يفتقر إلى سمات دلالية ملازمة، ولتسويغ المبهم ينبغي ربطه بمكون أو عنصر يسمى شريك المبهم *Associate*.
الإخراج *Extraction*	عملية بموجبها ينتقل عنصر أو مكون من بنية محددة سلفا تسمى بميدان الإخراج *Extraction site*
الأسوار العائمة *Floating quantifier*	سور مفصول عن العبارة التي يسورها، يُنقل العنصر المُسوّر إلى صدر الجملة، ويبقى السور أسفل البنية،

	كما يظهر من خلال المثال التالي: - الرجال جاؤوا كلهم إلى الحفلة
صوري (سمة) *Formal*	السمات الصورية أو الشكلية هي السمات التي تحرك الحوسبة أو العمليات التركيبية وتعتبر غير مؤولة في الوجاهين لذلك ينبغي التخلص منها إما عبر الضم أو النقل.
التقديم *Front / Fronting*	نقل المكون إلى صدر الجملة.
مقولة وظيفية/ رأس وظيفي/ *Functional /Functional head Category*	عناصر معجمية أو صرفية لا تملك محتوى معجميا وصفيا. تتميز المقولات الوظيفية بمجموعة من الخصائص حصرها أبني *Abney 1987* في الخصائص التالية: ○ المقولات الوظيفية فئة معجمية مغلقة؛ ○ العناصر الوظيفية غالبا ما تكون تابعة صواتيا وصرافيا لوحدة معجمية؛ ○ تنقسم إلى وحدات معجمية حرة وأخرى مقيدة تلتحق بعماد معجمي؛ ○ تنضاف إلى هذه الخصائص سمات أخرى مثل: ○ المقولات الوظيفية تفتقر إلى خاصية الانتقاء الدلالي أي أنها لا تسند الأدوار المحورية؛ ○ تنتقي المقولات الوظيفية فضلة ما بشكل إجباري في حين أن الرؤوس المعجمية قد تنتقي فضلة وقد لا تنتقيها؛ ○ تلعب المقولات الوظيفية دورا رئيسا في تصميم وهندسة البنيات التركيبية، وتمثل مجالا للتوسيط ورصد الاختلاف بين رتب المكونات في اللغات الطبيعية؛

	○ تمثل المقولات الوظيفية مجالا مناسبا لتسويغ الإعراب؛ ○ المقولات الوظيفية ميدان انطباق بعض العمليات التركيبية مثل النقل؛ ○ وعلى العموم يميز النحو التوليدي في إطار نظرية العمل والربط بين مجالين في بنية الجملة: ■ المجال المحوري: تسقط فيه الوحدات المعجمية الجوهرية، وتحدد فيه خصائص الانتقاء المحوري. ■ المجال الوظيفي: تسقط فيه المقولات الوظيفية. ■ يحصر النحو التوليدي المقولات الوظيفية في المصدري والحد والزمن والوجه والتطابق. وقد خضع نسق المقولات الوظيفية لتقليص في إطار البرنامج الأدنوي الذي حصر المقولات الوظيفية في المقولات التي تملك سمات تأويلية في الوجاه المنطقي/ الدلالي. ■ حظيت مسألة كلية المقولات الوظيفية ورتبتها في الجملة وأدوارها في النحو بنقاش مستفيض في تاريخ النحو التوليدي منذ انطلاق برامج العمل والربط.
قيد الرأس الوظيفي *Functional Head Constraint*	مبدأ نحوي ينص على أن فضلة رأس وظيفي معين مثل المصدري أو الحد لا يمكن نقلها دون نقل للرأس الوظيفي.
توليد *Generative*	يستعمل التوليد في النحو التوليدي بدلالة خاصة ، فالتوليد مرتبط بالآلة النحوية التي تستعمل قواعد و آليات صورية محدودة لتوليد عدد لا محدود من

	الجمل النحوية، وبذلك يأخذ مصطلح التوليد بعدا رياضيا ما دام الأمر يتعلق باستعمال رموز محدودة و جهاز قواعد محدود للاشتغال على هذه الرموز. ويميز تشومسكي في أعماله الأولى بين القدرة التوليدية الضعيفة التي يعني بها توليد النحو لجمل نحوية. والقدرة التوليدية القوية التي يقصد بها بناء أوصاف بنيوية للجمل المولدة. ولا يخصص مفهوم التوليد جهاز النحو في النظرية التوليدية؛ أي الآلة الصورية التي يوظفها اللساني لصياغة الأوصاف النحوية للبنى في اللغات الطبيعية، وإنما يحمل هذا المفهوم دلالة أوسع حيث يخصص القدرة اللغوية التي يستبطنها متكلم اللغة الطبيعية.
الهدف *Goal*	يمثل الهدف في نظرية الأدوار المحورية دورا دلاليا ينضاف إلى لائحة الأدوار الدلالية على غرار المنفذ والمتقبل والضحية والمحور. الهدف موضع استقرار حركة المحور، أو العنصر الذي يتحرك في اتجاهه كيان ما يقوم بدور دلالي أو محوري محدد في بنية المحمول المحورية والدلالية. يعد البحث في نظرية الأدوار الدلالية مبحثا من مباحث الدلالة المعجمية. وتعتبر نظرية فيلمور ذات أهمية تاريخية في دراسة الأدوار الدلالية ووظائفها في تنظيم النحو، وربط العلاقة بين التركيب والدلالة. ونقطة الخلاف بين نحو فيلمور ونظرية تشومسكي التوليدية أن فيلمور يعتبر الأدوار الدلالية عناصر أولية في تصميم النحو وهندسته، بينما اكتفى تشومسكي بالإشارة إلى الجوانب الصورية للأدوار

	الدلالية والوظائف النحوية بشكل عام التي تعتبر عنده مفاهيم مشتقة تستخلص من النظام الشجري. لذلك نجد القالب المحوري في نظرية العمل والربط، لا يدقق في جوهر هذه الأدوار بل يكتفي بالإشارة إليها، فما يهم اللساني هو ضبط المقياس الصوري الذي يتحكم في إسنادها وتنظيمها صوريا في الشجرة التركيبية. ومن جهة ثانية يشير مصطلح الهدف، إلى المكون الذي يدخل في علاقة طابق مع رأس يمثل المسبار، وهذا الاصطلاح تبناه تشومسكي في الصيغ المتأخرة للبرنامج الأدنوي.
النحو *Grammar*	يستعمل مصطلح النحو استعمالا خاصا، فالنحو هو الآلة الصورية التي تمكن من توليد ووصف البنى النحوية للغة ما، مثلما يمثل خصائص الملكة اللغوية. نحو اللغة هو نسقها الحاسوبي الذي يمكن من اشتقاق الصورة الصوتية والدلالية للعبارات اللغوية.
الرأس *Head*	يحدد الرأس خصائص المركب في نظام "نظرية س خط". والرأس هو العنصر الأدنى في نسق تمثيل هندسة المركبات يعلوه الإسقاط البيني ثم الإسقاط الأقصى. يرث المركب عنونته المقولية من الرأس، فإذا كان الرأس ظرفا أو صفة أو فعلا أو صرفة يكون المركب على التوالي مركبا ظرفيا أو مركبا وصفيا أو مركبا فعليا أو مركبا صرفيا، بغض النظر عن مخصص الرأس وفضلته. ويستعمل مصطلح الرأس أيضا في وصف مكونات السلسلة، فالسلسلة *Chain* تتكون من رأس وهو

	العنصر الأعلى في السلسلة، ثم الذيل أو رجل السلسلة وهو العنصر الأثر.
مبدأ الرأسية *Headnes principle*	نقول إن عبارة ما مرؤوسة إذا كانت تملك رأسا، وينص مبدأ الرأسية على ضرورة أن تكون كل المكونات التركيبية مرؤوسة، أي مالكة لرأس تركيبي. لنأخذ البنية التالية: - أستاذ مادة علوم الفيزياء فهذه الجملة يرأسها الإسم (أستاذ) وهو العنصر الذي يورث عنوانه المقولي للمركب، أما بقية العناصر فتشغل وظيفة الفضلة أو الملحق.
الرأس في البداية / المؤخرة *Head – First / Head- last*	يندرج هذا المصطلح ضمن وسائط نظرية العمل والربط، يصطلح عليه بوسيط الرأسية *Headness parameter*، يحدد موقع الرأس بالنسبة إلى الفضلة، فهناك لغات تحل فضلاتها قبل الرأس، ويكون اتجاه الإسناد من اليسار إلى اليمين، وهكذا فهذه اللغات تثبت وسيط الرأس على المنوال التالي "الرأس في المؤخرة" وفي العربية نجد الرأس يسبق الفضلة سواء في المركب الفعلي أم المركب الحرفي أم المركب الإسمي، وبالتالي فهي تثبت وسيط الرأس بشكل مغاير، أي "الرأس في المقدمة". ويلعب وسيط الرأسية دورا في اتجاه إسناد الإعراب والأدوار المحورية.
نقل الرأس *Head Movement*	نقل من موقع الرأس إلى موقع مماثل (الرأس)، فالرأس لا ينتقل إلا إلى موقع الرأس. ويكون نقل الرؤوس من خلال الإلحاق ولا يكون بالاستبدال. وينتقل الرأس في نظرية العمل والربط لعلة صرفية للحصول على كلمات متعددة الصرفيات. وقد

	ينتقل لعلل وأسباب أخرى.
قيد نقل الرأس *Head movement Constraint*	مبدأ من مبادئ النحو الكلي يضبط آلية نقل الرؤوس، فالرأس لا ينبغي أثناء صعوده إلى موقع أعلى أن يتخطى رأسا في طريقه نحو الإلحاق برأس في البنية. أما الصياغة الصورية لهذا القيد التي تداولتها الأدبيات التوليدية فهي على النحو الآتي: • لا يمكن لـ "س0" أن ينتقل إلا إلى "ص0" الذي يعمل فيه عملا مناسبا. وقد اقترح تشومسكي في نظرية الحواجز اشتقاق هذا القيد من مبدأ المقولات الفارغة فوجود رأس حاجز يحول دون ربط الرأس المنتقل بأثره، وبالتالي لن يتمكن من أن يعمل فيه عملا مناسبا وهكذا يكون الأثر غير مسوغ *Non licensed*.
وسيط قوة الرأس *Head Strength parameter*	تثبيت هذا الوسيط إيجابا يحدد ما إذا كان رأس وظيفي معين يتضمن سمة وظيفية قوية تجتذب رأسا أسفل إلى مجالها لمحوها، أو يتضمن سمة ضعيفة لا تجتذب رأسا أسفل البنية بشكل ظاهر ومكشوف *Overt*. ويندرج هذا الوسيط ضمن توسيط السمات الوظيفية لتفسير رتبة المكونات عبر اللغات الطبيعية. ويشغل هذا الوسيط موقعا هاما ضمن الجهاز المفاهيمي للبرنامج الأدنوي.
لغة داخلية *Internal Language*	تمثل اللغة الداخلية اللغة الممثلة في الذهن في إطار المقاربة الذهنية التي يتبناها تشومسكي، والتي بمقتضاها يصير موضوع اللسانيات محددا في النسق

	اللغـوي المستبطن في ذهـن المتكلم المستمع المثالي. ويدافع تشومسكي عن هذه المقاربة كنقيض للمقاربة الخارجية للغة *E- language* التي مثلتها الدراسات البنيوية بامتياز.
شرط الاندماج *Inclusiveness Condition*	مبدأ نحوي ينص على عدم إدراج سمات أو عناصر في مسار الاشتقاق غير تلك التي يتضمنها التعداد.
الفرضية الفطرية *Innateness hypothesis*	يتأسس البرنامج التوليدي على فرضية تشكل النواة الصلبة للإطار التوليدي مفادها أن الإنسان يولد مزودا بملكة لغوية ذات أساس وراثي. فكثير من الخصائص الكلية للنحو لا يتعملها الطفل من المحيط نظرا إلى فقر المنبه، وضعف المعطيات اللغوية، كما أن المبادئ والقيود العامة للنحو لا تتعلم من المحيط فهي تندرج ضمن الأساس الوراثي للملكة اللغوية.
- مستوى (يات) وجاهي (ية) *Interface levels*	المستوى الوجاهي مستوى تتماس فيه الملكة اللغوية بملكات خارجية تنتمي إلى أنساق الفكر أو أنساق النطق والسمع. ففي المقاربة الأدنوية يتم التمييز، من جهة، بين التركيب بمعناه الضيق *Narow Syntax* الذي يشكل مستوى للمعالجة التركيبية للبنى النحوية، ويصطلح عليه بالنسق الحاسوبي، ومن جهة ثانية، هناك الأنساق الوجاهية التي تضع متطلبات وقيودا على البنية التركيبية وسماتها وخصائصها، حتى تصير قابلة للتأويل والاستعمال في أنساقها ويصطلح على هذه القيود بقيود الخرج العارية أو قيود المقروئية. في التصور الأدنوي نجد مستويين وجاهيين: مستوى الصورة الصوتية وهو مستوى يتماس مع الأنساق النطقية والإدراكية، ثم مستوى الصورة الدلالية/

	المنطقية الذي يتماس مع (الأنساق التصورية/ القصدية (أنساق الفكر).
مؤول *interpretable*	تكون سمة معينة مؤولة إذا كانت مالكة لتخصيص/ محتوى دلالي. مثلا سمة [الجمع] في الضمير [هم] سمة مؤولة، أما سمة الإعراب فهي غير مؤولة دلاليا. وبشكل عام تنقسم السمات في البرنامج الأدنوي إلى سمات مؤولة وسمات غير مؤولة -تحرك الحوسبة والعمليات التركيبية مثل النقل، ينبغي فحصها أو تقييمها *Valuing* للتخلص منها، قبل أن تبلغ الحوسبة المستويات الوجاهية.
الجزيرة / الجزر *Island (S)*	بنية يمتنع فيها إخراج عنصر أو مكون يشكل جزءا منها، فالبنى المعطوفة يمتنع إخراج المكون المعطوف أو المعطوف عليه بمعزل عن المكون الذي يرتبط به. ويعتبر عمل روس *Ross* (1967) عملا رائدا في تاريخ النحو التوليدي، حيث اتجه عمله نحو تنميط وتصنيف الجزر سعيا في ضبط المجالات التي يمتنع فيها الإخراج/ النقل. وأهم الجزر الجزيرة الميمية التي يتصدرها عنصرا استفهاميا، وجزيرة المركب الإسمي المعقد، وجزيرة المعطوف... وتتمثل ريادة عمل روس في ضبط القيود الصورية لعمليات النقل، وصياغتها بشكل دقيق، مكّن تشومسكي سنة 1973 من اختزال القيود الجزيرية في مبدأ عام وهو مبدأ التحتية في اتجاه تطوير المبادئ التفسيرية لأنساق قواعد النحو.
العنونة (المقولية) *Label*	مواضعة تمثيلية تستعمل في سياق تمثيل الخصائص اللسانية للمكونات، فإذا اعتبرنا كلمة "قط" منتمية إلى

	مقولة الإسم، سنستعمل رمز "س" كعنونة للتأشير إلى الخاصية المقولية لكلمة "قط". وقد فحص تشومسكي في عمله الرائد "البنية المركبية العارية" إمكانية الاستغناء عن العنونة المقولية، والتنظيم الهرمي لبنية المركبات، على أساس أنها تشكل معلومات حشوية في النسق التمثيلي، ويمكن استخلاصها من معلومات أخرى.
شرط الفرع الأيسر *Left Branch Condition*	ينص هذا القيد على أن العنصر الأيسر لمركب إسمي أو صفي أو ظرفي لا يمكن نقله خارج مقولته كما يتبين من خلال المثال الموالي: - من قرأت مقالة ث؟ - أصلها: قرأت مقالة من؟ (الاستفهام عن الإسم الأيسر في بنية المركب الإسمي وهو المركب المضاف إليه في التحليل النحوي التقليدي)
مشروع *Legible*	ينبغي أن تكون البنية التركيبية في المقاربة الأدنوية متضمنة لموضوعات تركيبية مشروعة، أي أن كل السمات والموضوعات التركيبية ذات مقروئية في الوجاه الدلالي أو الصوتي، بمعنى أنها لا تتضمن سوى السمات التي تسهم في التأويل الدلالي أو التأويل الصوتي. وكل بنية لا تستجيب لهذا الشرط فهي غير مشروعة *Illegible*.
المستوى *Level*	يستعمل هذا المصطلح بدلالات مختلفة داخل النظرية التوليدية، وإن كان الاستعمال المتداول يربط المصطلح أساسا بمستويات التمثيل اللسانية، مثل البنية العميقة أو السطحية أو الصورة الصوتية أو المنطقية، فالمستوى في هذا التصور مجال تحدده

	النظـرية بدقـة حـيث تـصوغ الآلـيات الـصورية المـتحكمة في صـياغته وتـضبط علاقـته بالمستويات الأخرى، علاوة على الظواهر اللغوية التي تمثل فيه. وقـد عمـل الـنحو التولـيدي عبر تاريخه على تدقيق الخـصائص الـصورية للمـستويات التمثيلـية وتحديد أدوارهـا في وصـف وتفسير خصائص البنية اللغوية حـيث احتضنت المستويات المبادئ والقيود والمصافي الـضرورية لتخـصيص الـنظام العام لاشتغال الملكة اللغوية. وفي اسـتعمال آخـر يقـترن المـصطلح بمجـالات الإسـقاط المقولـية *Projection levels* أي الإسـقاط الأقـصى والبـيني والإسـقاط الأدنـى، فيـستعمل اصطلاح مستويات الإسقاط.
المقولات المعجمية *Lexical categories*	المقـولات المعجمـية هـي تلـك المقولات التي تندرج تحـتها المفـردات المعجمـية، وتسمى بأجزاء الكلم في التـصور التقليدي للنحو وهي أربعة: الاسم والفعل والحـرف والـصفة. ويحدد النحو الكلي هندسة هذه المقـولات، حـيث تبنـى في شكل مركبات تحتل فيها هذه المقولات موقع الرأس.
المعجم / معجمي *Lexicon* *Lexical*	يـشكل المعجـم مكونا من مكونات النحو إلى جانب النـسق الحاسوبي، ويحدد المعجم الخصائص الفرادية للمفـردات وضـمنها نجـد الخـصائص الـصوتية والتركيبية والدلالية. وتـستعمل كلمة "معجم" استعمالات شتى، فهي تشير تـارة إلى القامـوس؛ أي لائحـة مفـردات لغـة معينة وخصائـصها الفـرادية. وتـستعمل كلمـة الـوحدة المعجمية *Lexical entry* فتعني مدخلا محددا للكلمة

	في القاموس؛ أي الورود المحدد للكلمة *occurence*، ثم نجد ضمن شبكة المصطلحات المحيطة بكلمة "معجم" مصطلح خاصية معجمية *Lexical Property* وتعني الخصائص اللسانية للوحدة المعجمية. أما مصطلح التعلم المعجمي *Lexical learning* فيحيل على تعلم المداخل المعجمية وخصائصها الفرادية أثناء سيرورة اكتساب اللغة. أما مصطلح "المنظومة المعجمية" *Lexical Array* فيدل على مجموع الكلمات التي تبنى انطلاقا منها العبارة. ويوازي مصطلح "التعداد" في البرنامج الأدنوي.
الفرضية المعجمية *Lexicalist Hypothesis*	تتبني الفرضية المعجمية على تصور مؤداه أن القواعد الصرفية قواعد معجمية وهي نوعان: الفرضية المعجمية القوية *Strong Lexicalist hypothesis* تعتبر أن جل القواعد الصرفية، سواء اشتقاقية أم صرفية، قواعد معجمية في نهاية المطاف. ثم هناك الفرضية المعجمية الضعيفة *Weak lexicalist Hypothesis* وتزعم أن القواعد الصرفية الاشتقاقية قواعد معجمية، أما القواعد الصُّرفية فهي تركيبية وقد تبنى تشومسكي هذا التصور سنة 1970، ثم تبناه بعد ذلك في برنامج العمل والربط.
الصورة المنطقية *LF (Representation)*	يعتبر المكون المنطقي للنحو مكونا نحويا لتمثيل الخصائص النحوية للمعنى، فهو المكون الدلالي الذي يعمل على تحويل البنية التركيبية التي هي نتاج عمليات تركيبية من قبيل الضم والنقل إلى صورة منطقية، كما أنه يضطلع بتمثيل مجموعة من الخصائص الدلالية والمنطقية للعبارات اللسانية مثل

	علاقة سور بمتغير، وعلائق الأحياز *relationship Scopal*، والالتباس الدلالي الناتج عن استعمال أسوار متعددة في الجملة نفسها. ويعتبر تشومسكي أن جميع اللغات الطبيعية تتوحد في هذا المستوى، بمعنى أن اللغات لا تختلف في الصورة المنطقية، فمجال الاختلاف هو التركيب الظاهر، أو البنية السطحية.
الفعل الخفيف *Light Verb*	فعل مجرد ذو خصائص لاصقية يصعد إليه الفعل المعجمي، ويعتبر الفعل الخفيف إسقاطا ضروريا في البنى المتعدية حيث يولد الفاعل في مخصصه ويسند إليه دوره الدلالي هناك، ويصعد المفعول إلى مخصصه الخارجي. ويلعب المركب الفعلي الخفيف أدوارا مركزية في البرنامج الأدنوي، حيث يفحص سمة النصب والسمات التطابقية الصرفية، ويجتذب المفعول إلى مخصصه بحسب طبيعة سمته من جهة القوة أو الضعف. وخلافا لمركب تطابق المفعول في الصياغة الأولى للبرنامج الأدنوي (1992) الذي لا يملك سمات مؤولة تسوغ إسقاطه، وبالتالي لا يستجيب لمقتضيات الضرورة التصورية، يمثل إسقاط المركب الفعلي الخفيف إسقاطا مؤولا في الوجاه الدلالي، أي يشكل موضوعا تركيبيا مسوغا *Licensed* يحظى بمقروئية في الوجاه الدلالي/ المنطقي، طالما أنه يحدد البنية الموضوعاتية والمحورية للإسقاط الفعلي المعجمي، ويمثل في الصياغة المتأخرة للبرنامج الأدنوي *(1998- 2000- 2005)* مرحلة اشتقاقية *Derivational Phase*، حيث يملك محتوى

	قضويا *Propositional Property* تسهم في تحديده (المحتوى القضوي) خصائصه الدلالية المحورية والموضوعاتية.
التسويغ *Licensing*	عملية يتم بموجبها تفسير بعض القواعد النحوية كالنقل الذي يسوغه فحص السمات. كما أن مبدأ التأويل يتأسس على مفهوم التسويغ، فكل عنصر في تمثيل البنية أو أية عملية اشتقاقية في توليد البنى ينبغي أن يضطلع بدور، ولا يسمح بتضمن البنيات التمثيلية أو العمليات الاشتقاقية لعناصر أو مسارات اشتقاقية غير مسوغة ليس لها أثر في الوجاهين: الصوتي أو المنطقي/ الدلالي.
العلاقة المحلية *Local Relation*	العلاقة المحلية هي كل علاقة تتشكل بين عنصرين في مجال أدنى واحد، والعلاقة المحلية الممكنة هي علاقة: رأس/ مخصص، وعلاقة رأس/ فضلة، وعلاقة رأس/ رأس والعلاقة السلسلية *Chain Relation*. تضبط العلاقة المحلية في البرنامج الأدنوي عمليات النقل وعملية طابق *Agree – Relatioship*، بمقتضاها لا يمكن لمكون "أ" أن يطابق مكونا آخر "ب" إلا إذا كان "ب" في مجال التحكم المكوني المحلي لـ "أ" و "ب" أقرب لـ "أ". وفي صياغة متقدمة لمفهوم العلاقة المحلية دافع تشومسكي عن تحديد أكثر دقة لخاصية المحلية في إطار اشتقاقي ينسحب على المرحلة، فأصبح مصطلح "المحلية" مدمجا بصيغة ضمنية في شرط من شروط العمليات الحاسوبية للاشتقاق بالمرحلة اصطلح عليه بمصطلح "شرط انغلاق أو اللاتسرب نحو المرحلة *Phase Impenetrability Condition*".

نقل على مسافة بعيدة: *Long- distance Movement*	عملية نقل يُنقل بمقتضاها مكون من مركب جملي صرفي أو مصدري إلى آخر. وفي صياغة دقيقة لعمليات النقل يحدد النقل على مسافة بعيدة في إطار أسلاك *cycles* لضمان محلية النقل، وتجنبا لأي خرق لقيود النقل من قبيل قيد الربط الأدنى، وما شاكله من عائلة قيود الاقتصاد في الاشتقاق.
الضم *Merger*	الضم عملية تأليف بين مكونين لتكوين مكون أوسع. وفي البرنامج الأدنوي يتم تكوين الموضوعات التركيبية بمقتضى عمليتين أساسيتين: عملية الضم والنقل. وفي صياغات متأخرة للبرنامج الأدنوي تقلصت عمليات النسق الحاسوبي إلى عملية واحدة وهي الضم، فالنقل في نهاية المطاف هو "ضم + نسخ" والنقل هو ضم داخلي *internal Merge* .
الإسقاط الأقصى *Maximal Projection*	الإسقاط الأقصى في نسق "س خط" هو أعلى إسقاط في بنية المركب، وهو إسقاط من مستوى (س خطين)، فالإسقاط الأعلى للحرف هو "ح" والإسقاط الأقصى لـ "ف" هو "ف".
البرنامج الأدنوي *Minimalist Programm*	نموذج نظري صاغه تشومسكي ابتداء من سنة 1992، يتميز باختزال مستويات التمثيل إلى مستويين وهما الصورة المنطقية والصورة الصوتية، كما يتكون النحو في إطار هذه المقاربة من مكونين هما النسق الحاسوبي والمعجم. ينطلق البرنامج الأدنوي من مسلمات أساس أهمها: ▪ النحو نسق كامل ذو تصميم أمثل؛ ▪ جهاز اللغة مصمم لكي تبلغه الأنساق الخارجية.

	▪ تستجيب الملكة اللغوية لمتطلبات الأنساق الوجاهية حيث لا تتضمن سوى المعلومات التي تحتاجها هذه الأنساق. ▪ جميع القيود والمبادئ والاشتقاقات مصاغة بطريقة أدنوية.
القيد الأدنى *Minimality Condition*	القيد الأدنى حاجز من الحواجز التي تمنع تحقق علاقة العمل بين عنصرين. ففي البنية ... س [ع ....ن ......ص] لا يمكن لـ (س) أن تعمل في (ص) إذا كانت (ع) إسقاطا لـ (ن) وتقصي (س)، تشومسكي (1986 b ص: 42). ففي البنية التالية يمتنع انتقال الضمير للالتصاق بالفعل "رأى" لوجود حاجز "إلا" الذي يعمل في الضمير "إياك" وبالتالي تظهر الصيغة القوية للضمير بدل الضمير المتصل: - لم أر إلا إياك - *لم أرك إلا.
مبدأ المرآة *Miror principle*	مبدأ صاغه بيكر *Baker* (1985) ينص على أن البنية التركيبية تعكس البنية الصرفية والعكس صحيح. ففي بنية الفعل "سألتمونيها" نجد تسلسلا في ترتيب بعض الصرفيات، وهذه الهرمية الصرفية ينبغي أن تعكسها هرمية تركيبية مماثلة. هناك صرفية الفاعل الجمع "و" تسبق صرفية المفعول الأول "ني" وهذه بدورها تسبق صرفية المفعول الثاني (ها).
المصدري المملوء مرتين / ازدواجية ملء المصدري *Doubly/Mutiply Filled Comp*	ينص هذا القيد على عدم ملء المصدري مرتين؛ أي أن يملأ الرأس والمخصص في الآن نفسه، أو يملأ الرأس بمادتين معجميتين مختلفتين.

	كما يتبين من خلال المثال التالي: - جاء الرجل الذي إنه ذكي
القالب *Module*	مكون فرعي ضمن نسق أشمل وأوسع، يضم القالب مبادئ أو قيود، وينحصر اشتغاله في مجال محدود. تحدد نظرية العمل والربط باعتبارها نظرية تبنت المقاربة القالبية للنحو، مجموعة من القوالب التي تتفاعل فيها بينها. وقد اعتبرت القالبية اتجاها متقدما في النمذجة النحوية، لأن مختلف المعلومات التركيبية المرتبطة بالبنية اللغوية موزعة في إطار قوالب مستقلة، كما أن مبادئ وقيود النحو قد وزعت في القوالب. وتمكن القالبية من تحقيق الكفاية التفسيرية للنحو، لأنها تسمح باستدماج الوسائط، كما ولا تجد القالبية مسوغها في اختزال بنية النحو، وآليات اشتغاله، وإنما تذهب أبعد من ذلك في اتجاه صياغة مسوغ أنطولوجي للقالبية على أساس أن الذهن البشري مصمم في شكل قوالب منفصلة ومتفاعلة متخصصة في معالجة المعلومات.
التطابق المتعدد *Multiple Agreement*	هو تطابق بين مسبار واحد وأكثر من هدف.
الاستفهام المتعدد *Multiple wh – questions*	كل جملة تتضمن أكثر من مركب استفهامي
المخصصات المتعددة *Multiple Specifiers*	قدم تشومسكي في إطار البرنامج الأدنوي بدءا من سنة 1995 طرحا يتأسس على فكرة إمكانية تسويغ الرأس لأكثر من مخصص واحد فالمركب الفعلي الخفيف يسوغ إسقاطا مخصصا للفاعل بموجب

	عملية ضم خالصة، وبموجب إسناد الدور المحوري، ويمكنه اجتذاب مركب استفهامي إلى مخصصه الخارجي *Outer - Specifier*، أو المفعول.
النقل *Mouvement*	النقل قاعدة اشتقاقية يتم بموجبها نقل عنصر ما من موقعه الأصلي إلى موقع آخر. وهناك نوعان من النقل: نقل بالاستبدال ونقل بالإلحاق، ويخضع تطبيق هذه القاعدة لمبادئ الاقتصاد، كما يتم التمييز بين النقل الظاهر والنقل الخفي.
العنصر الفارغ *Null element*	العنصر الفارغ هو كل عنصر له حضور في البنية المكونية، لكن محتواه الصوتي يبقى فارغا، مثل العنصر "ضم" وأثر المركبات الإسمية والمتغيرات. تحدد نظرية المقولات الفارغة في إطار نظرية العمل والربط عدد المقولات الفارغة وتوزيعها، والقيود التي تضبط هذا التوزيع.
اللغات ذات الفاعل الفارغ *Null Subject languages*	هي لغات تسمح لجملها ذات الزمن المتصرف بتضمن عنصر ضميري فارغ في موقع الفاعل، مثلما هو الشأن في الإيطالية والدارجة المغربية، وأما اللغة الإنجليزية والفرنسية فلا تسمح بإسقاط موقع فارغ للفاعل، فموقع الفاعل في هاتين اللغتين ينبغي أن يكون مملوءا معجميا.
الفاعل الفارغ *Null subject*	كل فاعل في البنية التركيبية مالك لخصائصه النحوية والدلالية لكنه مفتقر لتحقق صوتي، وتتجسد هذه الخاصية في "ضم" الكبير في مجموعة من البنيات مثل البنيتين التاليتين: *–The prisonerrs tried [Pro to Escape]* - حاول الجنود [ضم الفرار من المعتقل]

وسيط الفاعل الفارغ *Null Subject parameter*	وسيط يحدد ما إذا كانت لغة من اللغات تتضمن ظاهرة الفاعل الفارغ أو لا تتضمنه. ويعتبر وسيطا من وسائط النحو الكلي يثبت في التجربة، استنادا إلى معطيات توفر الدليل الإيجابي *Positive evidence* لصالحه.
الرتبة *Order*	يحيل المصطلح على التنظيم الداخلي للمكونات في الجملة. هناك استعمالات متعددة لمصطلح الرتبة ذات دلالات صورية مختلفة، فهناك من جهة الرتبة الأصلية و المشتقة، والرتبة العميقة والسطحية ومصطلح الرتبة القاعدية. لقد اهتم النحو التوليدي بتحديد الوسائط المتحكمة في الرتب الممكنة داخل اللغة الواحدة وعبر اللغات المختلفة.
الوسيط *Parameter*	الوسيط مبدأ صوري يمكننا من تحديد الاختلافات بين لغات تنتمي إلى خصائص وأنماط لغوية مختلفة *Macro Variation* واختلافات لهجية داخل اللغة الواحدة *Micro Variation*
تثبيت الوسيط *Parameter - Setting*	إجراء بمقتضاه يحدد الطفل قيمة مفتوحة لوسيط معين أثناء اكتساب اللغة، فوسيط إسقاط الفاعل إما أن يكون مخصصا إيجابا أو سلبا، ولا يمكن تحديد قيمة الوسيط إلا انطلاقا من معطيات تركيبية تساعد الطفل على تثبيت القيمة. وقد اعتبرت المقاربة بالوسائط متقدمة في تفسير سيرورة اكتساب اللغة، لأن المتكلم يكون مزودا بعدد محدود من الوسائط الفطرية التي يحدد قيمها داخل المحيط اللغوي المباشر. وهناك نقاشات متعددة

	حول طبيعة الوسائط المخصصة للملكة اللغوية، هل هي وسائط متعددة القيم *Valued parameters* *Multi* أو ثنائية القيمة.
الموقع *Position*	الموقع هو المكان الذي تظهر فيه العناصر في البنية. والمواقع محددة شجريا، إما موقع المخصص أو الفضلة أو الرأس. وهي موزعة إلى أصناف، فهناك المواقع الموضوعة *Argument Position*، ومواقع غير موضوعة *Non Argument Position*، ثم المواقع المحورية *Theta- position* التي تسند فيها الأدوار المحورية للموضوعات ومواقع لا محورية *Non Theta position* فالموضوعات قد تظهر في بداية الاشتقاق في مواقع محورية لتنتقل بعد ذلك إلى مواقع لامحورية.
المبادئ *Principles*	تحدد المبادئ الخصائص الكلية للعمليات والبنيات النحوية، وتتقاسم القيود والشروط مع مفهوم المبادئ هذا التخصيص. من بين المبادئ الكلية للنحو نجد مبدأ التبعية للبنية، وقيد نقل الرأس، ومبدأ النقل الأقصر ومبدأ الاقتصاد ومبدأ التأويل التام.
المبادئ والوسائط (نظرية) *Principles and parameters*	ينسحب مصطلح المبادئ والوسائط على نظرية العمل والربط، لأنها عبارة عن مجموعة من المبادئ تشكل الخصائص الكلية لأنحاء اللغات الطبيعية، أما الوسائط فتمثل مظاهر الاختلاف بين الأنحاء، فالتقابل بين المبادئ والوسائط يجسد تقابلا في مستوى من مستويات الاستدلال بين ما هو كلي وما هو خاص.

الربض *Periphery*	يتحدد الربض في هرمية البنية المركبة للجملة في الجزء المتموضع أعلى المركب الزمني وتحديدا المركب المصدري. وفي برنامج الاشتقاق بالمرحلة عُمم مصطلح الربض على المكونات المشكلة للمرحلة وهي المركب الفعلي الخفيف والمركب المصدري، فكلاهما يشتملان على رأس المرحلة وربضها. ولا يمكن لمكون أن يصعد إلى ربض المرحلة إلا إذا وجدت سمة ربضية في رأسها تجتذب المركب إلى مخصصها.
تمثيل صوتي *PF (Representation)*	تنبني وظيفة المكون الصوتي للنحو على نقل البنيات التركيبية التي يولدها النسق الحاسوبي إلى تمثيلات صوتية موافقة عبر سلسلة من الإجراءات الصرفية والصواتية.
سمة ربضية *P (eripherie) Feature*	سمة (محور/ بؤرة/ استفهام) تجتذب مكون إلى ربض الجملة.
المرحلة *Phase*	يجد مصطلح المرحلة سنده النظري في المقاربة الأدنوية في صيغتها المتأخرة تشومسكي *(2007-2005-2000-1998)* التي تنطلق من فكرة تقسيم مسارات الاشتقاق والعمليات الحاسوبية التركيبية إلى مرحلتين. كل مرحلة تحتضن عمليات حاسوبية من قبيل "طابق" و"انقل". ويعتبر رأس المرحلة المحرك الرئيس للعمليات الحاسوبية، يكون نشيطا *Active* عندما يحرك عمليات المطابقة وتقييم السمات غير المؤولة، وبعدها تحول *Transfer* فضلة رأس المرحلة إلى الوجاهين الصوتي والمنطقي فتصير بمقتضى عملية التحويل مجالا مغلقا يمتنع اختراقه من قبل عمليات حاسوبية من خارجه.

شرط انغلاق المرحلة *Phase impenetrability Condition*	ينطبق هذا القيد على العمليات النحوية (الحاسوبية) التي من المفترض أن يمتنع إجراؤها، في مجال فضلة رأس المرحلة بعد اكتمال عمليات المطابقة والتقييم، وبالتالي يصير مجال الفضلة مغلقا بالنظر إلى عملية من قبيل المطابقة بواسطة مسبار *Probe* خارجي (خارج المرحلة).
السمات الصرفية التطابقية *Phi- features*	تنحصر في سمة الشخص والعدد والجنس في النسق التصريفي للأفعال أو الصفات أو الأسماء.
الاجتذاب المعمم/ الاجتراف *Pied- piping*	عملية بمقتضاها يجتلب المكون المنقول كل العناصر التي يتضمنها. كما يظهر من خلال الأمثلة الموالية: 1- مع من التقيت؟ 2- من التقيت معه؟ 3- ابن من صافحت؟ 4- من صافحت ابنه؟ في المثال (1) هناك عملية اجتذاب معمم، أما في المثال (2) فقد تم نقل الاستفهامي أما المركب الحرفي الذي يشكل جزءا منه فلم يخضع للنقل ونلاحظ أن أثر الاستفهامي يُهجّى في شكل ضمير يمثل متغيرا *Variable* يُربط في الصورة المنطقية بالاستفهامي. وينسحب التحليل نفسه على المثالين (3) و(4).
فرضية إسناد الأدوار المحورية داخل المحمول *Predicate-internal Theta-Marking Hypothesis*	تنص هذه الفرضية على ضرورة إسناد الأدوار المحورية للموضوعات من خلال عملية ضم إلى المحمول.
الإسناد الحملي *Predication*	إجراء يضم المحمول بمقتضاه إلى الفاعل لتشكيل بنية حملية، تسند بموجبها خاصة دلالية من خصائص المحمول إلى الفاعل، فيصير الفاعل مسندا إليه، ففي عبارة "يحب خالد هندا" تسند خاصة "حب هند" إلى

	"خالد". وقد صيغت قاعدة الإسناد الحملي صياغات صورية متعددة في أدبيات نظرية العمل والربط، أشهرها قاعدة ربط الحمل (*Predicate linking*) التي اقترحت روتشتين (1983) *Rothstein* صياغتها على النحو الآتي: ○ كل مركب ليس موسوما محوريا يجب أن يربط في البنية السطحية إلى موضوع يتحكم فيه تحكما مباشرا، ويتحكم هذا الأخير فيه كذلك. يلعب الإسناد أدوارا هامة في النحو حيث يمثل مبدأ تسويغيا، يسوغ ظهور التطابق، كما يتلقى الفاعل دوره الدلالي من المركب الفعلي عبر آلية الإسناد.
ضم *Pro/Pro*	تميز نظرة العمل والربط بين نوعين من الضمائر الفارغة، فمن جهة هناك "ضم" الكبير الذي لا ينبغي أن يظهر في المواقع المعمولة، و"ضم" الصغير الذي يشغل موقعا معمولا فيه، ولا بد من تعيين "ضم" *pro Identification*، فسمات الصرفة الغنية في الإيطالية مثلا تعين "ضم". وفي الدارجة المغربية نجد ظاهرة "ضم" الصغير في جملة من قبيل: 1)- جاو لأنه يجوز أن يتوارد التطابق الغني مع فاعل ظاهر: 2)- جاو لولاد فموقع الفاعل في (1) يملأه عنصر ضميري "ضم الصغير" فارغ، ويعمل التطابق الملصق بالفعل على تسويغه وتعيين سماته.

المسبار *Probe*	إذا ضم رأس المرحلة إلى الفضلة، لعب دور المسبار الذي يبحث في مجال محلي عن هدف يتوافق في سماته مع سمات المسبار.
مبدأ الإسقاط *Projection principle*	يصوغ تشومسكي (1981) مبدأ الإسقاط على النحو التالي: • التمثيلات في كل مستوى تركيبي (البنية العميقة والسطحية والمنطقية) مسقطة من المعجم، وهي تحترم الخصائص التفريعية للوحدات المعجمية. ويخصص هذا المبدأ سلامة التمثيلات التركيبية التي ينبغي أن تحافظ في تاريخها الاشتقاقي على الخصائص الموضوعاتية والمحورية للوحدات المعجمية. وقد استعيد هذا المبدأ بصيغة أخرى في البرنامج الأدنوي تحت مفهوم: "**شرط الاندماج**" *Inclusiveness Condition*
مبدأ التأويل التام *Principle of Full interpretation*	اقترح تشومسكي هذا المبدأ سنة (1986) وصاغه على النحو التالي: ○ كل عنصر يظهر في الصورة الصوتية أو الصورة المنطقية يجب أن يسوغ ظهوره تأويل تام. وقد أعاد تبنيه وصياغته صياغة جديدة في البرنامج الأدنوي مدمجا إياه ضمن مبادئ الاقتصاد على التمثيلات.
التأجيل *Procrastinate*	مبدأ من مبادئ الاقتصاد على الاشتقاق، ينص على ضرورة تأخير تطبيق قاعدة النقل ما أمكن ذلك، مع تفضيل النقل بشكل خفي في الصورة المنطقية على النقل الظاهر.

وسيط إسقاط ضم *Pro- drop parameter*	يطلق على ظاهرة الفاعل الفارغ، وهي ظاهرة تركيبية مفادها أن موقع الفاعل في بعض اللغات لا يشغله أحيانا عنصر محقق صوتيا، ويثبت هذا الوسيط في بعض اللغات إيجابا، وفي لغات أخرى يثبت سلبا.
العمل المناسب *Proper government*	العمل المناسب فرع من العمل يحدده تشومسكي (1986) كما يلي: ▪ تعمل (س) في (ص) عملا مناسبا إذا كانت (س) تعمل محوريا في (ص) أو تعمل فيها سابقيا (العمل بالسابق). يشغل مفهوم العمل المناسب موقعا مركزيا في مبدأ المقولة الفارغة الذي ينص على أن الأثر يكون معمولا فيه عملا مناسبا. ويصوغ تشومسكي مفهوم العمل المحوري كالتالي: تعمل (أ) محوريا في (ب) إذا: - "أ" من مستوى س0 وتسم محوريا "ب". - "أ" و "ب" أختان. أما صياغة العمل بالسابق فهي كالتالي: - تعمل "أ" سابقيا في "ب" إذا: "أ" و "ب" مقترنتان "أ" تتحكم مكونيا في "ب" - ليست هناك "ج" (ج= مركب إسمي أو جملة) بحيث "أ" تتحكم مكونيا في "ج" و"ج" تعلو "ب" (إلا إذا كانت "ب" هي رأس "ج")
الإحالة *Reference*	الإحالة، إجراء بموجبه يربط مركب إسمي في الجملة بعنصر في الواقع أو في النسق المفهومي، وتنقسم العناصر إلى عناصر محيلة وأخرى غير محيلة، فمثلا

	الضمائر المبهمة لا تعتبر عناصر محيلة.
الأدنوية المنسبة *Relativized Minimality*	قيد اقترحه ردزي (1990) *Rizzi* كمقابل للقيد الأدنى الذي اقترحه تشومسكي (1986 b). ويرتكز قيد الأدنوية المنسبة على التناظر في منع العمل، بحيث لا يمنع العمل بالرأس إلا الرأس، والعمل بالسابق لا يمنعه إلا العمل بالسابق.
التمثيل *Representation*	آليات صورية تستعمل لتمثيل البنية التركيبية للجملة، من خلال نسق التشجير أو نسق التقويس المعنون. تحدد النظرية اللسانية مستويات معينة لتمثيل الخصائص اللغوية للعبارات، ومن بين هذه المستويات نجد المستوى الدلالي الذي يمثل فيه للمظاهر اللسانية للمعنى، والمستوى الصوتي الذي يمثل للخصائص الصواتية للوحدات المشكلة للعبارة.
الجذر *Root*	جذر الشجرة هو أعلى عجرة في الشجرة. تمثل الجملة الجذر *Root clause* الجملة المستقلة غير المدمجة. ففي جملة من قبيل: - ظننت زيدا يجري تشكل جملة "ظن" الجذر، وجملة "يجري" جملة مدمجة في الجملة الجذر.
الحيز *Scope*	حيز العبارة ينحصر في كل المكونات التي تقع في مجال عنصر معين يمثل العنصر المسور. وتمثل دراسة الحيز مبحثا من مباحث منطق العبارات اللغوية. وقد أصبح هذا المبحث مدمجا في الدراسات التركيبية مع نضج التنظير للصورة المنطقية وخصائصها التمثيلية في نظرية العمل والربط. وفي

سياق هذا المبحث تُنوولت مجموعة من القضايا أهمها أحياز التسوير بالنسبة إلى العبارات المكممة أو المسورة *Quantifiers* والتباس قراءاتها، وتفاعلها الدلالي التسويري في الجملة.

وينقسم الحيز إلى مجالين: الحيز الضيق *Narow Scope* والحيز الواسع *Wide scope* وكمثال على أحياز التسوير نتناول الأمثلة التالية:

1- لم يدخل كل الرجال الغرفة

2- كل الرجال لم يدخلوا الغرفة

3- رسم كل الأطفال لوحة.

بالنسبة إلى المثال الأول يمكن القول إن النفي له حيز أوسع من السور الكلي، ولذلك نحصل على القراءة: "دخل بعض الرجال الغرفة". أما في المثال (2) فالسور الكلي له حيز واسع، والنفي له حيز ضيق، لذلك تصير دلالة المثال: "كل/ جميع الرجال لم يدخلوا الغرفة" وفي المثال (3) نلاحظ التباس القراءة بين:

أ)- كل الأطفال رسموا لوحة معينة واحدة، شاركوا جميعا في رسمها.

ب)- كل طفل رسم لوحة، وبالتالي يصير عدد اللوحات المرسومة بعدد الأطفال.

في القراءة الأولى "اللوحة" لها حيز أوسع، ولذلك تصعد في الصورة المنطقية إلى موقع أعلى من السور الكلي.

أما في القراءة الثانية، فالسور الكلي له حيز أوسع من "اللوحة".

الانتقاء/ انتقائي *Selection /Selectional*	ترتبط الخصائص الانتقائية بالبنية التفريعية للمحمولات، أي قدرتها على انتقاء عدد معين من الموضوعات لإشباع خاصيتها التفريعية. في إطار الانتقاء ينبغي التمييز بين الشبكة الموضوعية للمحمول التي تخصص عدد الموضوعات التي ينتقيها المحمول، و بين الانتقاء المقولي أي نوع المقولة التي ينتقيها المحمول مثل مركب إسمي أو مركب حرفي أو قضية. ثم من جهة أخرى نجد الانتقاء المحوري الذي يمثل البنية المحورية للمحمولات، أي الأدوار الدلالية التي تأخذها موضوعات المحمول من منفذ ومعان وضحية ومحور وهدف. لقد اتجه النقاش في الأدبيات التوليدية إلى مستوى تمثيل هذه المعلومات، وآليات تنظيمها وصورنتها وأدوارها إلى تدقيق العلاقة بين المعجم والتركيب أو بين التركيب والدلالة، وكذلك إمكانية الاستغناء عن التفريع المقولي نظرا إلى حشويته واختزاله في الانتقاء الدلالي.
النقل القصير *Shortest Movement*	مبدأ من مبادئ الاقتصاد في الاشتقاق يدعو إلى أن العنصر المنقول لا ينبغي أن يتخطى عنصرا آخر من المستوى نفسه. فنقل المركب الإسمي مثلا من موقع المخصص إلى موقع مماثل ينبغي ألا يتجاوز موقع مخصص ثان للوصول إلى الموقع الهدف.
المخصص *Specifier*	المخصص مفهوم علاقي، ويطلق في نسق (س خط) على الموقع المفرع من مستوى (س خطان). المخصص عجرة أخت لـ (س خط). .

البنية السطحية *S- Structure*	البنية السطحية مستوى من مستويات التمثيل في إطار نموذج المبادئ والوسائط. وتعتبر البنية السطحية نتاج تطبيق قاعدة "أنقل ألف" على البنية العميقة. ولقد عُوض هذا المستوى في البرنامج الأدنوي بالتهجية *Spell-out* إلا أن هذا الأخير لا يحظى بوضع المستوى التمثيلي، ولا يناظر بشكل تام في خصائصه خصائص مستوى البنية السطحية، وإن كانت الملاحظة السطحية توحي بعكس ذلك.
التهجية *Spell-out*	نقطة ينشطر فيها الاشتقاق نحو الصورة الصوتية أو نحو الصورة المنطقية، حيث تُنقل الموضوعات التركيبية إلى المستويين الوجاهيين تمهيدا لإجراء تأويل صوتي أو دلالي/ منطقي. وفي استعمال آخر يستعمل الاصطلاح مسبوقا بكلمة "فارغ" لوسم الوحدات المعجمية التي تفتقر إلى تحقيق صوتي *Null- Spell-out*.
المركب المصدري/ المركب الفعلي المشطور *Split CP/ Split VP*	تصور صاغه ردزي *Rizzi* (1997) في إطار تحديد نسق المقولات الوظيفية، وتفريعها، وبناء هرميتها في اتجاه صياغة نظام عام لهندسة المقولات الوظيفية في اللغات الطبيعية. وينطلق تصور ردزي من افتراض مفاده أن المركب المصدري عبارة عن مقولات وظيفية متعددة، ويشكل مجالا ربضيا للجملة، وبالتالي لا يشكل مقولة منسجمة وموحدة، وإنما عبارة عن مجموعة من المقولات من قبل: البؤرة والموضع والتصرف والقوة، وهي عبارة عن سمات خطابية مؤولة، تصعد المركبات لفحصها. ويعرف هذا التصور بتصور شطر أو تفكيك المركب المصدري.

	أما فرضية شطر المركب الفعلي، فهي فرضية صاغها في البداية لارسون *Larson* وأعاد صياغتها تشومسكي، تنطلق من فكرة مفادها أن مجال المركب الفعلي عبارة عن إسقاطين للفعل، هناك من جهة إسقاط الفعل المعجمي أسفل البنية يعلوه إسقاط المركب الفعلي الخفيف، وقد صاغ لارسون افتراض شطر المركب الفعلي الخفيف لمعالجة البنيات المزدوجة المفعول. أما إعادة الصياغة التي سلك في اتجاهها تشومسكي، فذات منطلق مغاير، فتبني فرضية المركب الفعلي المشطور مكّن من الاستغناء عن إسقاط تطابق المفعول باعتباره إسقاطا غير مؤول، ومنح للفرضية الجديدة إمكانية تزويد البنية التمثيلية للجملة بمركبات مؤولة تملك خاصية الضرورة التصورية، وتمثيل البنية الموضوعاتية للمحمولات المتعدية أو اللازمة.
المعلّق/ التعليق *Strand/ Stranding/ Stranded*	كل مكون مفصول عن فضلته. وتوصف المركبات الحرفية بهذه الخاصية عندما يظهر الحرف في البنية مفصولا عن فضلته، كما هو الشأن في المثال: *Who are you Waiting for ?* فالحرف (*For*) مُعلّق *Stranded* في المثال أعلاه لأنه مفصول عن العنصر الاستفهامي المنقول إلى صدر الجملة.
مبدأ السلكية الصارم *Strict cyclicity principle*	مبدأ من مبادئ النحو الكلي ينص على أن العمليات السلكية لا تنطبق إلا على رأس بنية ما وعلى بعض المكونات التي يرأسها الرأس.
قوي *Strong*	يعتبر الرأس قويا إذا اجتذب عنصرا ليلحق به في إطار اجتذاب رأس إلى رأس، أو اجتذاب مركب إلى

	مخصصه.
قيد التحتية *Subjacency Condition*	اعتبر هذا القيد من أهم القيود في تاريخ صياغة الآليات الصورية للعمليات التحويلية منذ بدأ اشتغال النحو التوليدي بالخصائص الصورية للتحويلات. تكمن أهميته في توحيد مجموعة القيود التي تنطبق على بنيات محددة، ومنها قيود روس الجزيرية. فقوة قيد التحتية وأهميته الابستمولوجية تكمن في الاقتصاد في الكفاية التفسيرية، فهو يشكل خطوة نحو الأمام في اتجاه صياغة مبادئ أكثر تجريدا، على اعتبار أن المبدأ كلما كان أكثر تجريدا كلما توافق وطبيعة مبادئ الملكة اللغوية. ومن الناحية الابستمولوجية فتوحيد التعميمات الوصفية واختزالها في مبدأ تفسيري يعتبر انعكاسا لتطبيق شفرة أوكام *Occam Rasoir* على الصياغة النظرية التي تدعو إلى تقليص عدد الأوصاف والمبادئ التفسيرية. ينص قيد التحتية على أن قاعدة النقل لا يمكن أن تفصل بين موقعين يفصل بينهما أكثر من حاجز. إلا أن قيد التحتية قد تم احتواؤه في مبدأ أعم في إطار البرنامج الأدنوي يُعرف بمبدأ المحلية.
الفاعل *Subject*	الفاعل وظيفة نحوية تشغلها المركبات الإسمية في الجملة، بالإضافة إلى وظيفة المفعول، ويختلف موقعه في اللغات، فهناك اللغات ذات البنية: فا- ف. ولغات ذات البنية: ف- فا، ولغات تملك الرتبتين معا. وقد عملت الأنحاء التوليدية على توفير الآليات الصورية لاشتقاق الرتبة والوسائط المتحكمة في

	ظهور رتبة معينة في لغة محددة. ويعتبر تشومسكي أن الوظائف النحوية مفاهيم مشتقة لا يحيل عليها النحو؛ أي الآلة الصورية مباشرة، وإنما تُشتق من موقع المركبات في البنية الشجرية، فالفاعل والمفعول مفاهيم شجرية وليست أولية.
الاستبدال *substitution*	استعمل هذا المصطلح في بداية النحو التوليدي كآلية لتحديد، المقولة التي تنتمي إليها عبارة أو مكون من مكونات الجملة، فعبر آلية الاستبدال تحدد الفئات المقولية الأساسية داخل بنية الجملة (ظروف، أسماء، صفات، أفعال). ثم استعمل المصطلح بدلالة أكثر صورية، تتجاوز وصف الاطرادات التوزيعية للمكونات التي رصدها المصطلح في استعماله الأول. فالاستبدال مفهوم يحيلنا على نسق انتظام المركبات في بنية شجرية تحكمها قواعد نظرية س خط، ويقابله مفهوم الإلحاق.
النقل السلكي المتتالي *:Successive- cyclic Movement*	نقل يتم وفق خطوات قصيرة متتالية، على اعتبار أن عمليات النقل على مسافة بعيدة لا يمكنها أن تنقل مكون من موقعه الأصلي إلى الموقع الهدف دفعة واحدة.
محوري *Thematic*	يرتبط هذا المصطلح بنظام الأدوار المحورية، أي كل الموضوعات التي تتلقى أدوارا محورية في البنية الحملية. مثلما يرتبط بشبكة من المصطلحات في النحو التوليدي منها: المقياس المحوري وهرمية الأدوار المحورية، وانتظام إسناد الأدوار المحورية. ويشير المصطلح الأخير إلى آليات تفريغ الأدوار المحورية في التركيب التي يجب أن تراعي نظاما معينا

	في الإسناد حيث إن أسفل دور في شبكة المحمول المحورية ينبغي أن يفرغ أولا أسفل البنية الشجرية، قبل تفريغ دور محوري آخر أعلى منه.
الوسم المحوري *Theta Marking*	يسم محمول ما محوريا موضوعه إذا كان المحمول محددا للدور المحوري لموضوعه.
العمل المحوري *Theta-Government*	جزء من العمل المناسب، ويحدده تشومسكي (b 1986) كما يلي: + تعمل (س) في (ص) عملا محوريا إذا كانت (س) من مستوى (س0) وتسم محوريا (ص)، ثم إن (س) و(ص) أختان.
المقياس المحوري *Theta Criterion*	مبدأ من مبادئ النحو الكلي يدعو إلى أن كل موضوع يجب أن يسند إليه دور محوري واحد، وكل دور محوري ينبغي أن يسند إلى موضوع واحد. فالعلاقة بين الدور المحوري والموضوع علاقة ثنائية الاتجاه. وقد عمل تشومسكي (1986 b) على إعادة صياغة المقياس المحوري حتى ينطبق على السلاسل ولا ينحصر في المواقع الفردية. وهذه إعادة صياغة للمقياس المحوري: "**كل سلسلة تتلقى دورا واحدا فقط، وكل دور يسند إلى سلسلة واحدة فقط**".
الإسناد المحوري *Theta Assignement*	يكون الإسناد المحوري مباشرا عن طريق الفعل مثلا، حيث يسند الفعل دورا إلى فضلة، أو غير مباشر بواسطة المركب الفعلي، لأن الفعل لا يسند دورا محوريا إلى الفاعل مباشرة وإنما بواسطة المركب الفعلي. تنقسم المواقع إلى نوعين مواقع محورية يتلقى فيها المركب الإسمي دورا محوريا، ومواقع غير محورية.

	وتـولد الموضـوعات في مواقـع محـورية ثم تنتقل إلى مواقـع غـير محـورية، ولا يمكـنها الصعود إلى مواقع محـورية لأن في ذلك خرق للمقياس المحوري، ما دام العنـصر المـنقول يحمل معه دوره الدلالي وسيضاف إليه دور دلالي آخر في الموقع الهدف.
الأثر *Trace*	الأثـر مقولة فارغة يتركها العنصر المنقول من موقعه الأصلي. وفي البرنامج الأدنوي اعتبرت الآثار نسخا للعناصر المنقولة من موقعها. في نظرية العمل والربط يُقرن الأثر بالعنصر المنقول، وتنتج عبر آلية الاقتران *coindexation* سلسلة ينبغي أن تخـضع لقـيود ومـبادئ محـددة، فالأثـر يُعمل فيه عمل مناسب.
حوّل *Transfer*	آلـية اقترحهـا تشومـسكي في الـصياغة المتأخـرة للـبرنامج الأدنـوي في إطـار مـا أصـبح يعـرف بالاشـتقاق بالمـرحلة. ففـي هـذا الإطـار كل مرحلة أنهـت سـيرورتها الحاسـوبية تنغلق باستثناء ربضها. وتُـنقل فضلة المرحلة إلى الوجاه الصوتي والمنطقي/ الدلالـي. عملية النقل هاته هي التي اصطلح عليها: "**حوّل**" *Transfer*.
التحويلات *Transformations*	إجـراء صـوري يـوظفه الـنحو في اشـتغاله علـى المؤشـرات المـركبية المـولدة، ويكـون الـتحويل في الـنماذج التوليدية الأولى بالحذف وبالزيادة وبالنقل. وفي مـسار تطـور الـنحو التولـيدي انـصب اهـتمام التوليديين على صياغة القيود الضابطة للتحويلات، على أساس أن المركبات لا يمكن أن تنتقل من موقع داخـل المؤشـر المـركبي إلى موقـع آخـر بـشكل حر. وتـشكل مرحلة تقييد التحويلات مرحلة انعطاف في

	تاريخ النحو التوليدي، لأنها أفضت إلى تدقيق الكفاية الوصفية للأنحاء المبنية لوصف اللغات الطبيعية، ومهدت لمرحلة الانتقال نحو صياغة المبادئ ذات العمق التفسيري مثل مبدأ التحتية، ومبدأ المحلية، وتعد هذه المرحلة ذات دلالة في تاريخ التنظير التوليدي، لأن الأهداف التي سطرها النحو التوليدي منذ البداية مرتبطة ببلوغ الكفاية التفسيرية. ولقد اختزلت التحويلات مع تطور النماذج التوليدية إلى تحويلتين: **انقل المركب الاسمي وانقل المركب الاستفهامي**. ثم بعد ذلك اختزل إجراء التحويل في تحويل واحد '**انقل أ**' دون تحديد طبيعة المكون المنقول على أن تتكفل مبادئ النحو ومصافيه بتصفية البنيات اللاحنة.
النمطية / التنميط *Typology*	عملية يتم بموجبها تصنيف اللغات إلى عدة أنماط. فكرينبرك (1963)، أنجز تصنيفا للغات إلى أنماط حسب الرتبة، انطلاقا من مجموعة من الكليات، أطلق عليها فيما بعد كليات كرينبرك. ومن الناحية التفسيرية والابستمولوجية يمكن اعتبار نهج الوسائط في البرنامج التوليدي، صيغة متقدمة نظريا لتنميط الاختلافات اللغوية وفق صيغة لا تعتمد منطق تقسيم اللغات إلى سلالات أو عائلات لغوية، وهو التقسيم الكلاسيكي المعتمد، كما أن نهج التفسير بالوسائط يحظى بكفاية تفسيرية أعلى، لأنه ليس صيغة تصنيفية استقرائية وإنما آلية لتفسير الاكتساب اللغوي، وخاصية من خصائص النحو الكلي.

غير مربوط *Unbound*	يكون مكون معين غير مربوط إذا كان يفتقر إلى سابق يتحكم فيه. مثلا في جملة من قبيل: *ضربت هند نفسه يعتبر العائد المنعكس (نفسه) غير مربوط، لأن سماته لا تتوافق مع السابق (هند). وينطبق هذا الاصطلاح على الآثار التي تمثل متغيرات *Variables* في الصورة المنطقية مثل آثار المركبات الاستفهامية التي يجب أن تكون مربوطة.
النحو الكلي *Universal Grammar*	يعتبر تشومسكي مظاهر النحو الكلي مظاهر فطرية يفطر عليها المتكلم، ولا يتعلمها فهي جزء من التجهيز الوراثي لملكتنا اللغوية.
غير مخصص *UnSpecified*	يكون مكون معين غير مخصص بالنسبة إلى سمة محددة إذا افتقر إلى هذه السمة، مثل سمة الشخص في الصفات في اللغة العربية، فهي مخصصة بسمة العدد والجنس وغير مخصصة بالنسبة إلى سمة الشخص. في سياق برنامج الاشتقاق بالمرحلة يمكن أن نعتبر السمة غير المخصصة في مصفوفة سمات مكون ما، مرادفا اصطلاحيا تبسيطيا لمصطلح غير مقيم *Unvalued*.
القيمة *Value*	للتمثيل لمدلول مصطلح القيمة نأخذ المصفوفة التالية [عدد: مفرد]، العدد يمثل السمة أما "مفرد" فيمثل قيمة السمة وتقييم السمة هو إسناد قيمة لها (تخصيصها). بالنسبة إلى تشومسكي في برنامج الاشتقاق بالمرحلة تدخل الأفعال الاشتقاق/ الحوسبة بسمات غير مُقيّمة *UnValued*، ثم تُقيّم عبر آلية طابق

	Agree.
فرضية الفاعل الداخلي *VP- internal Subject Hypothesis*	فرضية تتأسس على فكرة كون الفاعل يولد داخليا في المركب الفعلي، ولا يولد في موقع خارج المركب الفعلي مثل مخصص الصرفة. وهناك عدة مسوغات دفعت التوليديين إلى تبني هذا الطرح من بينها مسوغات ذات طبيعة محورية دلالية مرتبطة بإسناد الأدوار المحورية وتوزيعها ومنها مسوغات بنيوية.
استفهامي *Wh*	سمة تخص المكون الاستفهام.
النقل الاستفهامي *Wh- Movement*	عملية نقل للمركبات التي تحمل سمة [+استفهام].

الفهارس العامة

فهرس الكتب والمقالات

فهارس المصطلحات

فهرس الأعلام

البيبليوغرافيا

الكتب العربية

1. ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، تشومسكي 1986، مطبعة النجاح الجديدة، 1994.
2. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1405/ 1985.
3. أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1406/ 1986.
4. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، منشورات عكاظ، الرباط، 1989م.
5. حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم ومنشورات الاختلاف، لبنان، 2009م.
6. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2009م.
7. الحسن السعيدي، المقولات الوظيفية في الجملة العربية، دراسة صرفية وتركيبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، سلسلة رسائل وأطروحات رقم10، الطبعة الأولى 2005.
8. خالد بهنساوي، أنظمة الربط في العربية، دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليد التحويلية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2003.
9. رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، مفهومه-أنواعه- صوره، دار ومؤسسة رسلان دمشق، 2008.
10. الرحالي محمد، تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 2003.
11. رشيد بوزيان، قراءات في اللسانيات التوليدية من العاملية والربط إلى البرنامج الأدنى، في جزأين دون تحديد لمكان النشر والناشر، 1999.
12. شوطا عبد اللطيف وعبد المجيد جحفة (إعداد)، أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء ،1995.
13. صالح الكشو، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1985.

14. صبري إبراهيم السيد، تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989.
15. عادل فاخوري ، اللسانية التوليدية والتحويلية، منشورات لبنان الجديد، بيروت 1980.
16. عبد القادر الفاسي الفهري عبد القادر (تنسيق)، اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996.
17. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، (في جزأين) دار توبقال، الدار البيضاء 1985.
18. عبد القادر الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء 1986.
19. عبد القادر الفاسي الفهري وإدريس السغروشني ومحمد غاليم (إعداد): وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، منشورات عكاظ، الرباط 1988.
20. عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، دار توبقال، الدار البيضاء 1990.
21. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسيط نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء،1997.
22. عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1998.
23. عبد اللطيف بن قدور (إعداد)، ظواهر في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب بن مسيك الدار البيضاء ، مطبعة فضالة المحمدية، 1995.
24. عبد اللطيف شوطا عبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي (إعداد): قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب ابن مسيك، الدار البيضاء 1992.
25. عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر ،الدار البيضاء 2000.
26. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي العربي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء عمان، الأردن 2002.
27. مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1988.
28. مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1987.
29. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 4 أجزاء.

30. محمد على الخولي، دراسات لغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان 1998 / ط1 1981م.
31. محمد على الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر عمان، طبعة 1999/ ط 1 1981.
32. محمد غاليم ، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1987.
33. محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المعاصرة: مبادئ وتحاليل جديدة، ، دار تبقال للنشر، 2007م.
34. محمد محمد يونس علي، الميسر في فقه اللغة المطور، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2009م.
35. محمد مزين (إشراف) و(تنسيق) شكري العراقي الحسيني: أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس فاس سلسلة ندوات ومناظرات رقم1، فاس، 1997.
36. مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
37. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4.
38. مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، 2006م.
39. مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، (قيد الطبع)
40. منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق 1991.
41. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.
42. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1982.
43. نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، جامعة الحسن الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، سلسلة الأطروحات والرسائل: 2، 1996.

الدوريات

44. أحمد الباهي، المفعول به في اللغة العربية، ضمن كتاب وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب من إعداد الفاسي القهري، إدريس السغروشني ومحمد غاليم، منشورات عكاظ، الرباط 1988.

45. أحمد مخوخ، الحواجز واللغة العربية، في اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،مكناس سلسلة الندوات رقم 4، 1992.

46. بناصر البعزاتي، مفهوم الإبدال، ضمن كتاب: المفاهيم: تكونها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، الرقم 87، تنسيق محمد مفتاح وأحمد بوحسن، السنة 2000م.

47. بناصر البعزاتي، سمات التقدم في العلم، عن كتاب: مفهوم التقدم في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات و مناظرات رقم 112، 2004م.

48. تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل عدد 7 السنة الثانية، منشورات وزارة الثقافة، الرباط نونبر 1976.

49. الجمعي بولعراس، رؤى لسانية معاصرة لعلم الإعراب أو التحليل النحوي للجملة، مجلة اللسانيات واللغة العربية؛ العدد 3، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة باجي مختار عنابة، يونيو 2007.

50. الحسن السعيدي، الإحالة المشتركة والعائدية: اختلاف أم تشابه؟، المجلة الدولية للسانيات: اللغات واللسانيات، عدد3، 1999م.

51. الحسن السعيدي، العائد المنعكس "نفس" في الجملة العربية من خلال نظرية الربط العاملي، حوليات كلية اللغة العربية مراكش، العدد السادس 1995 .

52. الحسن السعيدي، تأويل وتصنيف المركبات الاسمية في الجملة العربية، المجلة الدولية للسانيات: اللغات واللسانيات، عدد6، 2001.

53. الحسن السعيدي، مدخل إلى نظرية الربط العاملي، حوليات كلية اللغة العربية، العدد الثامن 1996 مراكش.

54. الحسن بنعاشر، الرتبة في العربية من خلال أشكال ونماذج تمثيلية، حوليات كلية اللغة العربية مراكش، العدد السادس 1995.

55. داود عبده، البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية، مجلة أبحاث، الجامعة اللبنانية، عدد سنة 1983، بيروت.

57. عبد القادر الفاسي الفهري، إشكال الرتبة وباب الاشتغال: بعض الملاحظات المنهجية، مجلة تكامل المعرفة، عدد خاص رقم 9 اللسانيات، الرباط، 1984.
58. عبد القادر الفاسي الفهري، الإضافة في اللغة العربية في ضوء الفرضية المعجمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1979.
59. عبد القادر الفاسي الفهري، الربط الإحالة، التطابق ونمطية اللغات، تكامل المعرفة عدد خاص اللسانيات رقم 9، الرباط 1984.
60. عبد القادر كنكاي، بنية الصفة الحال في اللغة العربية: المقولة والوسم الإعرابي، ضمن كتاب، ظواهر في اللسانيات العربية، إعداد عبد اللطيف بن قدور، منشورات كلية الآداب بن مسيك الدار البيضاء، مطبعة فضالة 1995 .
61. عبد القادر كنكاي، تركيب الصلة الحرة في العربية، ضمن أبحاث في اللسانيات العربية،إعداد عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء، 1995.
62. عبد القادر كنكاي، رتبة مكونات الجملة بين العربية والمغربية ضمن قضايا في اللسانيات العربية إعداد عبد اللطيف شوطا عبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء، 1992.
63. عبد اللطيف شوطا، الإعراب وصرفة الفعل في اللغة العربية ضمن كتاب أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج ،إشراف محمد مزين وتنسيق شكري العراقي الحسيني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، فاس،1997.
64. عبد اللطيف شوطا، الأفعال النفسية في اللغة العربية: تحليل دلالي معجمي، ضمن كتاب، ظواهر في اللسانيات العربية، إعداد عبد اللطيف بن قدور، منشورات كلية الآداب بن مسيك الدار البيضاء، مطبعة فضالة 1995.
65. عبد اللطيف شوطا، بعض الأفعال القضوية في اللغة العربية، ضمن قضايا في اللسانيات العربية إعداد عبد اللطيف شوطا عبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي منشورات كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء، 1992.
66. عبد اللطيف شوطا، في البنية المحورية للصفة المشبهة، ضمن كتاب وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب من إعداد عبد القادر الفاسي القهري، إدريس السغروشني ومحمد غاليم، منشورات عكاظ، الرباط 1988.

67. عبد اللطيف شوطا، نظر ورأى، ضمن أبحاث في اللسانيات العربية، إعداد عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء، 1995.
68. عبد المجيد جحفة، الحلول والمصاحبة، ضمن قضايا في اللسانيات العربية إعداد عبد اللطيف شوطا عبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي منشورات كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء، 1992.
69. عبد المجيد جحفة، حروف الجر في اللغة العربية ضمن كتاب وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب من إعداد الفاسي القهري، إدريس السغروشني ومحمد غاليم، منشورات عكاظ، الرباط 1988.
70. عبد الواحد خيري، ملاحظات حول نقل الرؤوس في اللغة العربية(الجزء 1 و2و3)، ضمن كتاب، ظواهر في اللسانيات العربية، إعداد عبد اللطيف بن قدور، منشورات كلية الآداب بن امسيك، الدار البيضاء، مطبعة فضالة 1995.
71. محمد الرحالي، بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية، ضمن قضايا في اللسانيات العربية إعداد عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء، 1992.
72. محمد الرحالي، ظاهرة العطف في اللغة العربية،كتاب وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب من إعداد الفاسي القهري، إدريس السغروشني ومحمد غاليم، منشورات عكاظ، الرباط 1988.
73. محمد الرحالي، ملاحظات عن الرتبة والإعراب، من كتاب: اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب الرباط، التنسيق العلمي للفاسي الفهري الرباط 1996.
74. محمد أمقران، تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في ضوء نظرية الربط العاملي: تحليل نقل الرأس، ضمن أعمال ندوة اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،مكناس سلسلة الندوات رقم 4 / 1992.
75. محمد غاليم، بعض أسس التصور النحوي في برنامج الحد الأدنى، مجلة اللسانيات واللغة العربية العدد الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة يونيو 2006.
76. محمد غاليم، عن الدلالة المقارنة، حوليات كلية اللغة العربية مراكش، العدد السادس، 1995.
77. محمد غاليم، في أفعال الحواس، ضمن قضايا في اللسانيات العربية إعداد عبد اللطيف شوطا و عبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب ابن مسيك، الدار البيضاء، 1992.

78. محمد غاليم، في التوليد الدلالي، ضمن كتاب وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب من إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، وإدريس السغروشني، ومحمد غاليم، منشورات عكاظ، الرباط، 1988.

79. محمد لهلال، التأسيم ونظرية الإعراب بين مبدأي التكييف الصوري والدلالي ضمن أعمال: ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، إشراف محمد مزين وتنسيق شكري العراقي الحسيني،م منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، فاس،1997.

80. المصطفى الحسوني، التخصيص وشروط التضايف، ضمن كتاب اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، التنسيق العلمي للفاسي الفهري، الرباط 1996.

81. الوادي محمد، بناء الجذر في اللغة العربية ضمن قضايا في اللسانيات العربية إعداد عبد اللطيف شوطا عبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب ابن مسيك، الدار البيضاء 1992.

الكتب والمقالات المترجمة

82. آلان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة فؤاد صفا والحسين سحبان، دار توبقال للنشر، 1991م.

83. تشومسكي، ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، عن كتاب: دلالة اللغة وتصميمها، ترجمة: غاليم والرحالي وجحفة، دار توبقال للنشر، 2007م.

84. تشومسكي، المعرفة اللغوية، ترجمة وتعليق وتقديم: الدكتور محمد فتيح، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1993م.

85. تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، المجلس الأعلى للثقافة، 2005م.

86. تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، منشورات عيون، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1987.

87. تشومسكي، اللغة والمعرفة غير الواعية، مجلة دراسات أدبية ولسانية، العدد 4، صيف خريف 1986.

88. تشومسكي، بعض الملاحظات عن الاقتصاد في النحو التوليدي، أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، المجلد 3 العدد 2 دجنبر 1998، (ترجمة محمد الرحالي).

89. جاكندوف ريي، اطرادات صرفية ودلالية في المعجم، (ترجمة عبد الرحيم القادمي)، تكامل المعرفة، عدد خاص رقم 9 اللسانيات، الرباط 1984.

90. جرين جودث، علم اللغة النفسي، ترجمة مصطفى التوني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1993/ 1994.
91. هيلبيش جيرهارد، تاريخ علم اللغة الحديث، مكتبة زهراء الشرق، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، 2003، (تاريخ الإصدار الأصلي 1974)
92. دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة، دار المعرفة الجامعية إسكندرية، ترجمة: حلمي خليل، 1993.
93. ديكارت، مقال عن المنهج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ترجمة: محمود محمد الخضيري، راجعها وقدم لها محمد مصطفى حلمي القاهرة، ط3/ 1985، (ط 1 / 1930).
94. روزنتال، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة ، بيروت، 1997.
95. زفارست جوست، البنية التركيبية والبنيات الدلالية، علاقة الشكل بالمعنى في اللغة، ترجمة: عبد الواحد خيري، دار الحوار، دمشق، 2008.
96. ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية دار المعرفة الجامعية، ترجمة حلمي خليل، الإسكندرية، 1985.

بحوث جامعية

97. محمد غنايم، النسق الصرفي وتركيب الفعل في اللغة العربية: مقاربة توليدية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب عين الشق الدار البيضاء، 2000.

المعاجم

98. المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان د. ت.